

الصفوة الصفية
في شرح الدرة الألفية
« شرح ألفية ابن معط »

تأليف

الإمام العلامة النحوي

تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي

المتوفى في القرن السابع الهجري

المجلد الثاني



مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة

البريد الإلكتروني :

Alsakafa_aldinaya@hotmail.com

هاتف: +2025922620

فاكس: + 2025936277

مهرست الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية :

الصورة الصفية في شرح الدرر الالقية

تأليف : تقي الدين ابراهيم بن الحسين النبلى

تحقيق : محمد بن يوسف القاضي

ط 1 القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية 2018

عدد الصفحات :

1. اللغة العربية - النحو

2. اللغة العربية - الصرف

1. القاضي ، محمد بن يوسف (محقق)

م. الطوان

رقم الابداع: 2018/7354

الترقيم الدولي: 3-712-341-977-978

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التَّوَابِعُ

الْقَوْلُ فِي تَوَابِعِ الْكَلِمِ الْأَوَّلِ نَعَتْ وَ تَأْكِيدَ وَ عَطْفَ وَ بَدَلُ

الكلم بالكسر هو الأصل ثم خفف بإسكان اللام، وما كان مكسور العين من الأسماء والأفعال جاز إسكانه، والأول من الكلم قد تطلق ويراد بها النكرات من الأجناس، وقد يراد بها الاسم المسند إليه، فالمبتدأ على هذا أول، والخبر ثان، وقد يراد بالأول ما يباشره العامل بغير واسطة، وقيل: المراد بالأول: ما لم يصح الوقف عليه دون ثانيه، وهذا القسم هو المراد هنا بالأول؛ لأن البدل تابع فلا يباشره العامل.

والتابع: هو كل ثان مشارك للأول في إعرابه من الوجه الذي اختص بالأول. فقولنا: مشارك يراد في إعرابه، فخرج عنه خبر "إن"، وخبر "كان"، لأنها ثوان لأسمائها ولا مشاركة بين الثاني والأول في إعرابه الخاص به، وخرج بقولنا: من الوجه الذي اختص بالأول خبر المبتدأ، والثاني من مفعولي ظننت وما أشبهه، لأن رفع الخبر ليس من الوجه الذي ارتفع به من وجه يخصه، وهو كونه مسندا إليه الخبر ولم يرتفع الخبر من ذلك الوجه بل من وجه يخصه وهو كونه مسندا به وكذلك المفعول الثاني من باب ظننت فإن انتصابه ليس من الوجه الذي انتصب به الأول فإن نصب الأول ليس من وجه كونه مظنونا بل من وجه كونه مبينا لمورد الظن، يدلك على ذلك أنه لو حذف المبتدأ لم يصح قيام الخبر مقامه، بمعنى أن الخبر يصير مسندا إليه، ولو حذف المبتدأ لقامت صفته مقامه فيصير مسندا إليه الخبر، وكذلك لو حذف المفعول الأول من باب ظننت لم يقم الثاني مقامه، وتقوم الصفة مقامه نحو ظننت زيدا الكريم قائما فلو حذفت زيدا، لقلت: ظننت الكريم قائما، فهذا معنى قولنا: من الوجه الذي اختص بالأول أعني المتبوع.

والتوابع خمسة، دليل الحصر أن التابع إما أن يكون مقصودا بما نسب إلى الأول أو لا، فإن كان مقصودا إما أن يتوسط بينه وبين المتبوع أحد الحروف العشرة أو لا، والأول العطف بالحرف، والثاني البدل، وأما الثاني من القسمة الأول وهو أن لا يكون

مقصودا فإما أن يكون الثاني أعرف من الأول أو لا، فإن كان فهو عطف البيان، وإن لم يكن أعرف من الأول فإما أن يكون مشتقا أو لا، والأول النعت، والثاني التوكيد.

واختلفوا في العامل في التابع على ثلاثة أقوال:

فمنهم من قال: ينسحب حكم العامل في التابع على المتبوع.

ومنهم من قال: يقدر العامل في التابع من جنس الأول. ومنهم من قال: يقدر في العطف والبدل دون الباقي.

النَّعْتُ

فَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ يُبَيِّنُ الْإِسْمَا أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اسْتِثْقاقِ حُكْمَا

النعت والوصف والصفة ألفاظ مترادفة، وقيل: الوصف أعم. لقولهم: صفات الله ولم يقولوا: نعوت الله، وإنما كان النعت مشتقاً؛ لأن النعت لفظ يدل على ذات باعتبار معنى مطابق لها تعريفاً أو تنكيراً. ذلك المعنى هو المقصود بالوضع كقولك: العالم فإنه يدل على ذات باعتبار العلم الذي هو المقصود من وضع لفظ الصفة، وخرج بقولنا الدال على الذات مثل الحال؛ فإنها تدل على هيئة، وقولنا: مطابق لها تعريفاً أو تنكيراً ليخرج الخبر المشتق.

قوله: يبين الاسم أي: يميزه إما بتوضيح أو بتخصيص، ومعنى التوضيح هنا أن يعترض الاشتراك في الاسم مثل أن يتفق جماعة اسم كل واحد منهم زيد، فإذا قال القائل: رأيت زيدا، فلم يدر السامع أيهم يعني، فإذا قال القائل: الطويل، أو العالم تبين بالصفة ممن له مثل اسمه، هذا في المعارف، وأما في النكرات فتفيد التخصيص.

قوله: أو ما حوى معنى اشتقاق حكماً يريد ما كان من الأسماء ليس مشتقاً نحو قولك: مررت برجل ذي مال، أي: متمول، أو صاحب مال، وكذلك قولهم: مررت بنسوة أربع أي: معدودة، وبرجال ألف أي: كثيرين، وبرجل أي رجل أي: كامل، وبرجل كل رجل أي: كامل أيضاً، قال الشاعر:

ليس الفتى كل الفتى إلا الفتى فى أدبه

ف " كل " صفة للفتى أي: ليس الفتى الكامل.

والصحيح أنه يريد بقوله: أو ما حوى معنى اشتقاق حكماً ما دل على معنى في المتبوع، ولذلك عطف بـ " أو "، أو: فالنعت أحد قسمين، إما مشتق، أو ما حوى معنى كالمشتق، فإنه مؤول بالمشتق فهو في حكم المشتق.

والصفة على أربعة أضرب:

أحدها: أن تكون للتبيين كما ذكر، وتسمى صفى فرق.

الثاني: أن تكون للمدح والتعظيم كصفات الله تعالى، إذ لا مشارك له في اسمه، قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] أي: مسمى باسمه.

الثالث: صفة ذم كصفات الشيطان، وكنحو: مررت بزيد الفاسق الخبيث، إذا لم يكن هناك مسمى بزيد غيره.

الرابع: صفة توكيد كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وقيل: واحدة لإزالة الفرق؛ فإن النفخة يجوز أن يراد بها أكثر من واحدة بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤] فالنعمة مفردة في اللفظ وهي غير محصاة بعدد كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [الحج: ٥] أي: أطفالاً، ويحتمل أن تكون واحدة بالنوع، أي: حقيقتها واحدة، وإن شئت قلت: إن النفخة إنما دلت على الواحدة بأمر زائد، وهو تاء التانيث وليست النفخة موضوعة للواحدة بل لإفادة معنى النفخ ولدت على الواحدة ضمناً وتبعاً، فلذلك وصفها بلفظ موضوع للوحدة، وهو قوله: واحدة، وكذا كل ما أتى من ذلك في القرآن وذكروا أنه للتوكيد فإن له معاني أبلغ من التوكيد الذي ذكره.

وَالنَّعْتُ كَالْمَنْعُوتِ فِي الإِعْرَابِ كَذَلِكَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَبْوَابِ

لما لم يبق للعامل إلا العمل في المتبوع أجري على التابع إعراب المتبوع، ويريد بالأربعة الأبواب التوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق، فإنها مشتركة في التبعية في الإعراب، ويخالف بعضها بعضاً في غير ذلك، والتوكيد يشارك الوصف في التعريف والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، ويخالفه في التنكير والاشتقاق، وأما التوكيد اللفظي فيوافق الوصف في التنكير ويخالفه في الاشتقاق فقط.

وأما عطف البيان فيوافق الوصف في كونه ميبناً لمتبوعه، ويخالفه في التنكير على قول، وفي التثنية والجمع، ولا يلزم موافقة البدل لمتبوعه إلا في الإعراب، وكذلك العطف بالحرف.

فالنعت تابع معلوم يدل على معنى في متبوعه، فقولنا: تابع يدخل فيه النعت وغيره، وقولنا: معلوم خرج الخبر المشتق المعرف وما ضاهاه، وقولنا: يدل على معنى في متبوعه يخرج به باقي التوابع.

وَالنَّعْتُ كَالْمَنْعُوتِ فِي التَّذْكِيرِ وَضِدُّهُ كَذَلِكَ فِي التَّنْكِيرِ

وَضِدُّهُ وَالْجَمْعُ وَالْإِفْرَادُ وَالضِدُّ أَعْنَانِي عَنِ التَّعْدَادِ

قد تبين أن النعت كالمنعوت في الإعراب، والإعراب ثلاثة، رفع، ونصب، وجر، والتذكير وضده وهو التأنيث، والتنكير وضده وهو التعرف، والإفراد والتثنية والجمع، وفهمت التثنية من قوله والجمع إذ لا يتصور وجود الجمع بدون التثنية.

فتلك عشرة أشياء تتبع الصفة الموصوف فيها إن كانت الصفة له - أعني الموصوف -، وإن لم تكن الصفة للموصوف، بل كانت لشيء من سببه ومتعلقه تتبعه في خمسة أشياء.

وقولنا: تتبعه في عشرة أشياء يعني على سبيل الإجمال، أما على سبيل التفصيل ففي أربعة أشياء، نحو قولك: مررت برجل كريم، فقولك: كريم قد يتبع رجلا في أربعة أمور في جره وتنكيره، وتذكيره، وإفراده، وكذا لو عرفت رجلا لتبعته الصفة في التعريف، وفي الثلاثة الباقية.

ومعنى قولهم تتبع الصفة الموصوف في عشرة أشياء يريدون في رفعه إذا كان مرفوعا، وفي تثنيته إن كان مثنى، وفي جمعه إن كان مجموعا، وعلى هذا القياس تأويل الباقي.

وإن كانت الصفة ليست للموصوف، - أي: ليست الذات المفهومة من الصفة هي الذات المفهومة الموصوفة - بل هي لشيء من أسبابه، تتبعه في خمسة أشياء على سبيل الإجمال، وهي الإعراب، والتعريف، والتنكير فقط، وسقطت التبعية في الخمسة البواقي، وتتبعه على سبيل التفصيل في شيئين تقول: مررت بقوم كريم أبوهم فقولك كريم لم يتبع قوما إلا في التنكير، والجبر، ولم يتبعه في الجمع؛ لأن الصفة ليست للموصوف، وكذلك قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥] فلم يتبع الظالم للقرية في شيء سوى التعريف والجبر، ولم يتبعها في التأنيث. وبالجمل: فلما كان تبع الصفة التي هي ليست للموصوف في نصف العشرة على الإجمال تبعته أيضًا في نصف الأربعة على التفصيل، ألا ترى أنك تقول: مررت برجلين كريم أبوهما فلم تتبع كريم للرجلين في شيء سوى الجبر والتنكير.

فإن قيل: فقولهم: رجل علامة، ومررت بقوم ضيف يشكل؟

قيل: أما علامة فلما كثر علمه تألولوه بجماعة علامة، وأما ضيف فهو في الأصل مصدر وصف كقولهم: امرأة عدل، ورجل عدل. قوله: والضحك أغنائي عن التعداد يريد: أن لفظ الضحك أغنائي عن عدد العشرة التي تتبع الصفة الموصوف فيها على سبيل الإجمال؛ لأنه لما قال: التنكير وضده علم أن ضد التنكير هو التعريف، وكذلك الباقي، ولما كانت الصفة هذا شأنها في التبعية قال السيرافي: إن الصفة هي الموصوف في المعنى، بمعنى أن ذات الموصوف هي الذات المفهومة من عالم، وكريم، ونحوهما من الصفات، فإذا قلنا: زيد العالم فذات زيد هي الذات المفهومة من العالم، ومحال أن

يكون الشيء الواحد معرفة ونكرة، مفردا ومثنى، إلى غير ذلك، ولأن المخبر إذا قال: جاءني رجل طلب في الرجال، فإذا قال: جاءني رجل كريم طلب في الرجال الكرام، وإذا قال: جاءني رجل كريم عالم طلب في الرجال الكرام العلماء، فقد نقصت هذه الصفات عموم رجل وخصسته بالبعض.

وَالنَّعْتُ مِنْهُ حَلِيَّةٌ وَنَسَبٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ عِلَاجٌ يُنْصَبُ
وَمِنْهُ صَنْعَةٌ وَفِعْلُ النَّفْسِ غَيْرُ الْعِلَاجِ رَافِعٌ لِلنَّبِسِ
كَزَيْدِ الْعَالِمِ وَ الْمَصْلِيِّ وَهِنْدِ الْفَارِكِ ذَاتِ الدَّلِّ
وَعَمْرٍو الْعَلَامَةِ الْمَكِّيِّ وَرَجُلٍ أَخْرَقَ أَشْوَودِيَّ

قد قسم الصفة أقساما:

أحدها: غريزة، أي: فعل النفس، ومثاله قوله: العالم، وهند الفارك أي: المبغضة، وكذلك ذات الدال، وكذلك العلامة، فكل هذه الصفات يعبرون عنها بأنها غريزة أي: من أفعال النفس، وكذا أخرج، ولما كانت أفعال النفس محمودة ومذمومة مثل بالأمرين، بالمحمودة العالم، والعلامة، والمذمومة الفارك والأخرق.

والثاني: العلاج ومثاله قوله: المصلي، والعلاج هو ما يفعل بالجوارح كالقائم والضارب والذاهب ولذلك قال: ينصب أي يتعب، والنصب: التعب.

الثالث: النسبة إما إلى أب، أو إلى بلد، أو إلى صناعة نحو أسدي، وبصري، وإبري، ونجار، والوصف بالأسماء المنسوبة قياس كالوصف بالأسماء المشتقة.

الرابع: الحلية، وهي صفة ظاهرة على الشيء من لون أو طول أو قصر أو عيب ونحو ذلك، ومثاله قوله: وأسودي.

الخامس: الوصف بـ " ذو " التي بمعنى صاحب نحو مررت برجل ذي مال أي: صاحب مال، ومثاله قوله: ذات الدل؛ فإن " ذات " تأنيث " ذو "، وأما " ذو " الموصوفة فيوصف بها أيضا المعارف خاصة، قال الشاعر^(١): [الوافر]

(١) هذا عجز بيت صدره:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجَدِّي

البيت لسنان بن الفحل في الإنصاف ص ٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٦ / ٣٤، ٣٥؛ والدرر ١ / ٢٦٧؛ وشرح التصريح ١ / ١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٩١؛ والمقاصد النحوية ١ / ٤٣٦؛

وبثري ذو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

أي: بثري التي حفرت والتي طويت، وأصل "ذو" ذوي فقلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار "ذوا"، وحذف الألف اعتباطاً، والأولى أن يقدر حذف الياء؛ لأن الألف يقبح حذفها؛ لخفتها، ووزنها فعل - بفتح العين - بدليل جمعهم إياه على أفعال فقالوا: أدواء ولامه ياء وعينه واوا، ولا يجوز العكس، لعدم باب حيوت ولا يجوز أن يكون لامه واوا؛ لقلة باب حوة، وقوة، وكثرة باب طويت، وشويت.

وأما "ذات" فتكتبها بتاء ممدودة في الخط للزوم الوصل بلزومها للإضافة، وتجاوز بالهاء؛ لأنها تاء تأنيث يوقف عليها بالهاء في فصيح اللغة، والخط موضوع على الوقف، وتقول في التثنية: مررت بامرأتين ذواتي مال، قال الله تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨] والألف التي بعد الواو في "ذواتا" هي لام الكلمة قد ردت في التثنية،

=

وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٥؛ وأوضح المسالك ١/ ١٥٤؛ وتخليص الشواهد ص ١٤٣؛ وشرح الأسموني ١/ ٧٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٠ (ذوا)؛ وجمع الهوامع ١/ ٨٤. اللغة: ذو حفرت: أي التي حفرتها. ذو طويت: أي التي طويها، أي بنيتها بالحجارة. المعنى: إن هذا الماء كان يرده أبي وجدي، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وبنيتها بالحجارة، إذن لا يحقّ لكم ورودها.

الإعراب: "فإن": الفاء: بحسب ما قبلها، "إن" حرف مشبه بالفعل. "الماء": اسم "إن" منصوب بالفتحة الظاهرة. "ماء": خبر "إن" مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. "أبي": مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. "وجدّي": الواو: حرف عطف، "جدي": معطوف على "أبي" ويعرب إعرابه. "وبثري": الواو: حرف عطف، "بثري": معطوف على "الماء" منصوب بالفتحة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، أو مبتدأ مرفوع.... وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. "ذو" اسم موصول معطوف على خبر "إن"، أو خبر المبتدأ مبني في محل رفع. "حفرت": فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "وذو طويت": معطوف على "ذو حفرت"، وتعرب إعرابها.

وجملة "إن الماء..." : استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "بثري ذو حفرت": معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة "حفرت": لا محل لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة "ذو طويت": معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "ذو حفرت وذو طويت" حيث استعمل "ذو" اسماً موصولاً بمعنى "التي"، وأجراه على غير العاقل، لأنّ المقصود بها "البئر" وهي مؤنثة.

والألف التي بعد التاء في الرفع علامة التشنية، وكذلك الياء في الجر، وهذا يدل على أن الأصل في قولك: ذات مال في الواحد ذوية مال فقلبت الياء ألفا فصار ذوات مال فحذفت الألف وأبدلوا الواو ألفا فصار ذات مال، والألف التي بعد الواو منقلبة عن الياء المحذوفة من " ذو "، و" ذات "، والألف في " ذات " بدل من الواو التي في " ذو " والأصل في ذات " ذوية كما أن أصل نواة نوية، وردوا اللام في التشنية، فقالوا: ذواتا مال بألف تنبيهها على الأصل، وقلب الواو ألفا في ذات دليل على أن أصلها ذوية بفتح العين، إذ لو كانت ساكنة لقالوا: ذية مثل طية، ولية.

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَلَمْ يُنْعَثْ وَلَمْ يُنْعَثْ بِهِ شَيْءٌ وَيُنْعَثُ الْعَلَمُ
بِكُلِّ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَعَارِفِ أَمَّا الْإِشَارَاتُ فَتَعْتُهُمَا خَفِي
لأنَّهَا اسْمٌ جَامِدٌ كَالرُّجُلِ مَعْرِفٌ بِاللَّامِ كَالْمُمَثِّلِ

إنما لم ينعت المضممر لأنه في غاية الوضوح والانكشاف؛ لأن منه ضمير المتكلم والمخاطب، وهما أعرف المعارف عند قوم، ولا لبس فيهما، لتعينهما بالحضور، والأصل في الوصف إنما هو للنكرات، والأعلام إنما وصفت لشركة اتفاقية عرضت لها، وأما ضمير الغائب فهو عائد على ظاهر، فإن وقع لبس فهو في الاسم الظاهر فيبين بالصفة ولا لبس في المضممر فهذا تعليل قوله: وكل مضممر فلم ينعت.

وأما قوله: ولم ينعت به شيء أي: لم ينعت بالمضممر شيء، إما لعدم الاشتقاق فيه، وإما لأنه لا يفهم منه معنى زائد على الذات؛ لأن المضممر وضع للدلالة على الذات، ولم يوضع للدلالة على المعنى الحاصل للذات، وإما لشبهه بالحرف، ولذلك بني كما أن الحرف لا يوصف ولا يوصف به، فكذلك المضممر.

وأما قوله: وينعت العلم بكل ما بقي من المعارف والباقي من المعارف ثلاثة أشياء وهي: المبهم، والمعرف باللام، والمضاف، وإنما قلنا: إن الباقي ثلاثة؛ لأن المضممر قد خرج بدليل، والعلم لا ينعت به شيء لما بين العلمية والوصفية من التضاد، وقد ذكر فيما لا ينصرف، وإذا أخرج اثنان من المعارف - وهي خمسة - فيبقى ثلاثة.

أما المضممر فخرج خروجاً عاماً لا يوصف ولا يوصف به، وأما العلم فخرج خروجاً خاصاً؛ لأنه لا يوصف به لكن يوصف هو بغيره، والذي يوصف به أحد ثلاثة أشياء، المعرف باللام، نحو مررت بزبد الكريم، والمبهم نحو مررت بزبد هذا؛ لأن لفظ هذا يفهم منه الذات ومعنى زائد، وهو الإشارة كأنك قلت: مررت بزبد المشار إليه،

والمضاف إلى المعرفة مطلقا نحو قولك: مررت بزيد صاحب عمرو وبزيد صديقك، وبزيد راكب الأدهم، والمضاف إلى العلم يوصف بما يوصف به العلم، نحو مررت بـ غلام زيد الكريم، وبـ غلام زيد هذا، وبـ غلام زيد صاحب عمرو، وبـ غلام زيد صاحبك. قوله: أما الإشارات فنعتها خفي ثم علل خفاء نعتها فقال: إنه اسم جامد كالرجل، وذلك نحو قولك: جاءني هذا الرجل، فتصف هذا بـ "الرجل" وهو اسم جنس؛ لأن قولك: هذا مجهول الجنس فتبين جنسه باسم الرجل، وحقيقة الصفة أن تبين ذات الموصوف، فقد حصل بقولك الرجل بيان ذات هذا، لأن هذا ليس مستقرا لمسمى بل يشاركه الجماد والنبات والحيوان فهو مجهول الذات، وبيان ذات الشيء أهم من غيرها من الأمور العرضية، ويجوز أن يوصف اسم الإشارة بالصفات الخاصة بالأنواع، كقولك: مررت بهذا الكاتب لأن الكاتب من خواص الإنسان، ولا تقول: مررت بهذا القائم؛ لأنه لا يخص الإنسان، لقولك: مررت بالفرس القائم، وتقول: مررت بهذا المتكلم، لاختصاص الكلام بالإنسان، وإن قلت: مررت بهذا صاحب زيد، وغلام الرجل، فهو بدل، وإذا قلت: مررت بهذا زيد جاز جعله بدلا، وجاز جعله عطف بيان.

ثُمَّ الْمَعْرُفُ بِاللَامِ وَصِفُهُ بِمِثْلِهِ أَوْ مَالَهُ تَضْيِيفُهُ
ثُمَّ الْمُضَافُ صِفَ بِهِ وَصِفُهُ فَالْتَّغْتُ قَدْ أَبْنَيْتُهُ فَأَعْرِفُهُ

المعرف باللام لا يوصف إلا بشيئين إما بمثله، أي: بمعرف باللام نحو: مررت بالرجل الكريم، أو بالمضاف إلى مثله، نحو مررت بالرجل صاحب الدار، وهذا معنى قوله: أو ماله تضييفه، أي: إلى ما فيه اللام، فاللام في "له" بمعنى "إلى"، والهاء تعود إلى "مثله" كأنه قال: المعرف باللام يوصف بمثله، أو بالذي تضيف إلى مثله، ويجوز أن تعود الهاء إلى المعرف باللام، وتقديره: أو بالذي تضيفه إلى المعرف، وإنما وجب أن لا يوصف المعرف باللام إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله؛ لأن الموصوف يجب أن يكون أخص من الصفة، أي: أعرف منها، أو مساويا لها في رتبة التعريف؛ لأن الموصوف هو المقصود بالذكر في إسناد الفعل إليه، أو في وقوعه به، أو بالإضافة إليه لا صفته، فالصفة غير مقصودة؛ لما ذكرنا، فلا يكون المقصود بالنسبة المفيدة أخص رتبة من غير المقصود في الدلالة على الذات التي أرادوا وصفها.

قوله: ثم المضاف صف به وصفه المضاف إما أن يضاف إلى مضمّر، أو إلى مظهر فإن أضيف إلى مضمّر جاز وصفه بما أضيف إلى مضمّر مثله في التعريف أو دونه فيه،

فتقول: مررت أمس بأخيك مكرمك، ومررت بصاحبنا أخيك، ولا تقول: مررت بأخيك غلامي؛ لأن المضاف إلى ياء المتكلم أعرف من المضاف إلى ضمير المخاطب، ومنهم من أجازته، وتقول: مررت بأخيك الكريم فتصفه بالمعرف باللام، ويجوز وصف المضاف إلى المضممر باسم الإشارة نحو: مررت بأخيك هذا، أو بالمضاف إلى العلم، نحو: مررت بأخيك غلام زيد، فإن أضفته إلى اسم الإشارة، نحو: مررت بغلام هذا، لم يجز أن تصفه بالمضاف إلى المضممر؛ لأن المضاف إلى المضممر أعرف من المضاف إلى اسم الإشارة في الأصح، وتقول: مررت بغلام هذا صاحب ذاك فتصفه بالمضاف إلى مثله، والمضاف إلى العلم يوصف بالمضاف إلى مثله، أو بالمعرف باللام، ويجوز وصفه بالمضاف إلى المضممر عند من يرى أن العلم أعرف من المضممر، أو أظهر في التعريف.

وعلى هذا قياس الوصف أن تصف الشيء إما بمثله في التعريف أو بما هو دونه فيه، أما بما هو أعرف منه فلا؛ لما ذكرنا، وهذه الأمثلة تستوعب وصف المضاف، والوصف به.

التوكيدُ

وَهَاكَ فِي التَّأْكِيدِ حَدًّا يَجْمَعُهُ تَحْقِيقُ مَعْنَى عِنْدَ شَخْصٍ يَسْمَعُهُ

للتوكيد تفسيران لغوي، وصناعي، فاللغوي معناه التقوية والإحكام، يقال: أكدت الشيء: إذا قويته وأحكمته، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفُضُوا الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] أي: بعد تقويتها وإحكامها.

وأما الصناعي: فهو كقوله: تحقيق معنى عند شخص يسمعه أي: يسمع التوكيد، أما تحقيق المعنى فهو تثبيته وتمكينه في نفس السامع، وهو على ضربين: لفظي، ومعنوي، فاللفظي نحو: جاءني زيد، وأما المعنوي فبالألفاظ المذكورة في هذا الباب.

والغرض من التوكيد نفي توهم السامع غلط المتكلم، أو تمكين المعنى وتثبيته في النفس، أما نفي الغلط فإنك إذا قلت: جاء زيد احتمل عند السامع أن يكون المتكلم ساهياً، فإذا كرر اللفظ وقال: جاء زيد زيد فقد نفي بال تكرار توهم الغلط، ويحصل أيضاً مع نفي توهم الغلط تمكين المعنى في النفس كما إذا أردنا أن نحفظ شيئاً كررناه، وقد يراد به مع تمكين المعنى تعظيم شأنه كما في كلمات الأذان.

فقوله: تحقيق معنى يشمل نوعي التوكيد: اللفظي والمعنوي، أما اللفظي فكما بيناه، واللفظي يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف والجمل، أما مجيئه في الاسم فنحو قول الشاعر^(١): [المديد]

يَا لِبَكْرٍ أَنْشُرُوا لِي كُلِّيًّا يَا لِبَكْرٍ أَئِنَّ أَئِنَّ الْفِرَارُ
وأما مجيئه في الفعل فنحو قول الشاعر^(٢): [الطويل]

(١) البيت للمهلهل بن ربيعة.

والمعنى - كما قال الأعلام في تحصيل عين الذهب ٣١٩ -: "يا لبكر أدعوكم لأنفسكم مطالباً لكم بإنشار كليب وإحيائه؛ وهذا منه استطالة ووعيد؛ وكانوا قد قتلوا كلبياً أخاه في أمر البسوس".

والشاهد فيه: إدخال لام الاستغاثة مفتوحة على (بكر)؛ للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله، وكانت أولى بالفتح؛ لوقوع المنادى موقع الضمير، ولام الجر تفتح مع الضمائر.

انظر: الكتاب ٢/ ٢١٥، واللامات ٨١، والخصائص ٣/ ٢٢٩، والتبصرة ١/ ٣٥٩، وتحصيل عين الذهب ٣١٨، وشرح الرضي ١/ ١٣٤، واللسان (لوم) ١٢/ ٥٦١، ٥٦٣، والخزانة ٢/ ١٦٢.

(٢) هذا عجز بيت صدره:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِيَعْلَةٍ

لم ينسب إلى قائل ولم يتعرض العيني لقائله.

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ

وأما مجيئه في الحرف فكقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ فكرر لفظ في للتأكيد، وأنشدوا أبو زيد في نوادره. أنشده أبو علي^(١):

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أعناقها مشرفات في قرن
قال أبو علي: فأعمل "كأن" الأولى ولم يعمل الثانية؛ لأنها غير مقصودة، بل هي مؤكدة للأولى.

=

المعنى: الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فأراً من قوم فنظر خلفه فوجدهم في أثره، أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق مخوف، فخاطب دابته لتجد في السير أو ليحملها على ذلك. هذا إن قرأته بكسر الكاف في "أتاك"، أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف.

الإعراب: "فأين" اسم استفهام مبني على الفتح في محل جر بإلى محذوفة، يدل عليها ما بعدها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، "إلى أين" توكيد لفظي، "النجاة" مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة، "بيغلي" جار ومجرور متعلق بالنجاة، "أتاك" فعل ماض والكاف مفعول، "أتاك" توكيد لفظي، "اللاحقون" فاعل، "أحبس" فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه، "أحبس" توكيد لفظي. الشاهد: في "أتاك أتاك اللاحقون"، أن ذلك ليس من التنازع؛ لأن أتاك الثانية لم يؤت بها إلا للتوكيد، فلم تطلب المعمول.

انظر: ابن الناظم ص ١٠٤، وابن هشام ٢/ ٢٤، والمكودي ص ٦١، والأشموني ١/ ٢٠١، والسيوطي في همع الهوامع ٢/ ١١١، والخصائص ٣/ ١٠٣، ١٠٩.

(١) هو خطام المجاشعي يصف إبلا، وقيل: الأغلب العجلي، وهو من الرجز.

اللغة: "أعناقها" - جمع عنق - وهي الرقبة، "قرن" - بفتح القاف والراء - جبل تربط به الإبل ويقرن بعضها إلى بعض.

المعنى: يصف إبلا في سرعة سيرها وانتظامه فيقول: إن أصحاب هذه الإبل يستحثونها على السير بنظام واعتدال، حتى إن من يراها يظن أن أعناقها مربوط بعضها إلى بعض بحبال.

الإعراب: "حتى" حرف غاية وجر، "تراها" فعل مضارع والفاعل ضمير أنت والضمير البارز مفعول وهو عائد على الإبل في بيت قبله، "وكأن" الواو للحال وكأن حرف تشبيه ونصب، "وكأن" الثانية توكيد وخُففت للقافية، "أعناقها" اسم كأن الأولى والهاء مضاف إليه، "مشددات" خبرها، "بقرن" متعلق بمشددات، وسكن للشعر.

الشاهد فيه: "كأن وكأن" حيث أكد "كأن" بمثلها مع عدم الفاصل بمعمول الأولى - مع أنها ليست من حروف الجواب - وهذا أخف في الشذوذ من سابقه؛ لأنه فصل هذا بواو العطف.

انظر: الأشموني ٤١٠/ ٢، وابن هشام ١٥٢/ ٣، وابن الناظم، وذكره السيوطي في الهمع ١٢٥/ ٢.

وأما مجيئه في الجملة ففي كلمات الأذان.

فإن قيل: فهلا كان قولك: جاءني زيد زيد من باب البدل.

قلت: لا يجوز أن يكون بدلا؛ لأن الغرض من البدل إعلام السامع بمجموع الاسمين على جهة البيان فلا بد من مغايرة اللفظ الثاني للأول ليصدق قولك مجموع الاسمين، فإنك إذا كررت اسما واحدا لم تزد على ذكر الاسم الواحد دفعتين فلا يكون فيه مجموع اسمين، لكن هو واحد مكرر، وقيل: إن كان الثاني هو المقصود بالنسبة فبدل وإلا فتأكد.

وأما التأكيد المعنوي فهو تكرير المعنى بلفظ آخر مغاير للأول والغرض به تقرير شأن المتبوع في الحكم عليه، أو في الشمول، أو فيهما، فمثال تحقيق المتبوع في النسبة قولك وقع الأمير لزيد، فيحتمل أن يكون الأمير أمر بالتوقيع له، فإذا قلت: وقع الأمير نفسه فقد حققت بيان نسبة التوقيع إلى الأمير، ومثال الثاني وهو الشمول وهو قولك: جاء القوم، فيحتمل أن يكون قد جاء البعض فإذا قلت: جاء القوم كلهم زال ذلك الاحتمال من الاتساع والتجوز قال الله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩] ولم يكن المنادي إلا جبريل وحده على ما ذكر أهل التفسير، ولما قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] زال وهم إرادة البعض وتحققت نسبة السجود إلى المجموع.

وأما مثاله فيهما - أي: في الإحاطة والشمول - فقولك: جاء القوم أنفسهم كلهم أجمعون، فقولك: جاء القوم يحتمل أن تكون نسبة المجيء إليهم مجازا والنسبة إلى متعلق من متعلقاتهم، أي: جاء كتابهم أو جاء وقت مجيئهم؛ فزال ذلك بقولك: أنفسهم، وإذا قلت: جاء القوم أنفسهم يحتمل أن يكون قد جاء بعض القوم أنفسهم، فإذا قلت: كلهم زال توهم احتمال البعض.

وألفاظ التوكيد تسعة نفسه، وعينه، وكل، وأجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجمع، وكلا، وكلتا.

ويأتي هذا مفصلا إن شاء الله تعالى.

كَجَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ أَوْ نَفْسُهُ	كُرِّرَ مَعْنَى لِيَزُولَ لَبْسُهُ
وَتَنَزَّ وَاجْمَعُ ثُمَّ فِي الإِحَاطَةِ	قُلْ كُلُّهُ وَاعْرِفْ لَذَا اشْتِرَاطَهُ
وَهُوَ التَّجَرُّي بِخِلَافِ الْأَوَّلِ	وَجَاءَ بَعْدَ كُلِّهِ الْمُمَثِّلِ

قوله: جاء زيد عينه أو نفسه تمثيل لتأكيد حقيقة الشيء بالنفس والعين.
قوله: عينه أو نفسه أتى بكلمة أو الموضوع لأحد الشيئين كأنه قال: تأكيد حقيقة الشيء بأحد هذين اللفظين، أي: إن شئت قلت: جاء زيد نفسه، وإن شئت جاء زيد عينه، وإن بالغت في التأكيد قلت: جاء زيد عينه نفسه فجمعت بينهما، والنفس، والعين عبارتان عن حقيقة الشيء.

ومعنى قوله: ليزول لبسه أن حق قولك: جاء زيد نفسه، أن يتكلم به المتكلم عقيب شك منه أو من مخاطبه فقولك مررت بزيد نفسه كقولك: مررت بزيد حقا؛ لتزيل الشك.

وقوله: كرر معنى احترز به عن التأكيد اللفظي، فإنه يكرر لفظا.

والتأكيد المعنوي ضربان:

محصور، وهو هذه الألفاظ التسعة.

وغير محصور، وهو كثير، نحو قوله تعالى: ﴿عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] فيمن جعله توكيدا، ومنهم من قال: كما يجوز الاستثناء من العشرة يجوز وصفها بالكمال؛ لأن قولك: له علي عشرة إلا درهما في قوة قولك له علة عشرة ناقصة واحدا، فإذا جاز وصفها بالنقصان جاز وصفها بالكمال، والجامع بين الاستثناء والوصف اشتراكهما في التخصيص، والحق أن عشرة موضوع للعدد لا للكمال، لكن فهم الأصل ضمنا، وأما كامل فلفظ موضوع للكمال.

ومن التأكيد المعنوي لام الابتداء، و"إن" والمصادر النائية عن تكرير الفعل، والقسم، ونونا التوكيد في الأفعال، ولام القسم.

وأما قوله: وثن واجمع يريد إذا أكدت بالنفس والعين مثني فثنيهما إن شئت، وإن شئت فاجمعهما، نحو: قام الزيدان نفساهما عينا، وإن شئت أنفسهما أعينهما، فالتثنية على الأصل، وأما الجمع فلعدم اللبس والمخالفة بين المضاف والمضاف إليه، لأن إضافة الأنفس إلى ضمير المثني تشعر بالتثنية فيهما.

وإن كان المؤكد معا جمعت النفس والعين على الأصل، فتقول: قام القوم أنفسهم، وقام النساء أنفسهن، فالمخالفة بين جمعي المذكر والمؤنث تقع بمخالفة صيغة الضمير، وكذا المخالفة بين مفرد المذكر والمؤنث بنفس الضمير، نحو: جاء زيد نفسه، وجاءت هند نفسها. وأما المخالفة بين التثنية والجمع فليس إلا بالضمير إذا قلت: قام

الرجلان أنفسهما، فإن قلت: قام الرجلان نفساهما فالمخالفة بينهما بهما جميعا، أعني بالصيغة وبالضمير.

قوله:

..... ثُمَّ فِي الإِحَاطَةِ قُلْ كُلُّهُ وَاعْرِفْ لَذَا اشْتِرَاطَهُ

يريد اعرف بـ " كل " شرطه، شرطه أن يؤكد به ما يتجزئ إما حسا، وإما حكما، مثال الأول جاء القوم كلهم، ومثال الثاني: بعث العبد كله " لأن " كلا موضوعه لحصر أجزاء الشيء، ولا تقول: جاء زيد كله؛ لأنه لا يتجزئ، أي: لا ينفرد، فأما قولهم: مررت بالرجل كل الرجل فهو صفة أي: الكامل، فالتجزئ يرجع إلى الافتراق، والكلية ترجع إلى معنى الاجتماع، إذ الاجتماع لا يتصور إلا حيث يتصور الافتراق، و " ذا " من قوله: " لذا " إشارة إلى " كل "، والضمير في " اشتراطه " يرجع إلى " ذا "، والتجزئ على ضربين:

أحدهما يرجع إلى نفس المؤكد بأن يكون اللفظ يفهم منه تعدد واجتماع كالقوم. والثاني: أن يكون التجزئ باعتبار العامل، بأن يكون وقوعه على بعض الشيء المؤكد دون بعض، نحو بعث العبد كله، وأبصرت زيدا كله، فإن الإبصار قد يقع على بعض منه، وكذلك ضربت زيدا كله، فإن الضرب يقع على بعض زيد، ولا تقول: قام زيد كله؛ لأن القيام لا يتحقق ببعض زيد.

قوله: بخلاف الأول أي بخلاف النفس، والعين، فإنه يقال: قام زيد نفسه، وجاء زيد عينه، ولا يقال: جاء زيد كله، لانتفاء التجزئ في المؤكد والفعل جميعا، فاعرفه.

أَجْمَعُ أَكْتَعُ يَلِيهِ أَبْصَعُ أَبْتَعُ وَالْكُلُّ لـ " كُلُّ " يَتَّبَعُ

كَمِثْلِ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُقَدَّمَانِ

كَذَاكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا وَمَا لِمَا تَتَّبَعِي سَوَى كِلَيْهِمَا

قوله: أجمع فاعل جاء أي: جاء بعد كله الممثل به أجمع أكتع.

قوله: يليه أبصع أي يلي أكتع، وأكتع يلي أجمع وأبتع يلي أبصع فيجب تقديم أجمع على ما بعدها، وإنما وجب تقديمه؛ لأنه نص في الدلالة على الجميع، فقدم لقوة دلالته على المعنى المقصود، وأما قوله: والكل لـ " كل " يتبع يريد أن أجمع وما بعدها لا يأتي إلا تابعا لـ " كل " فلا يجوز جاء الجيش أجمع أكتع أبصع بإسقاط كل.

ومنهم من أجازته، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُوعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣] فأكد الضمير بـ " أجمعين " بدون " كل " وبقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، فيكون قوله على هذا الرأي: والكل لـ " كل " يتبع إذا وجدت كل قدمت على أجمع؛ لقوة كل؛ لأنها إذا أضيفت إلى المضمّر - أعني " كلا " - دخل عليها العامل المعنوي دون اللفظي، فلا يقال جاء كله، ولا رأيت كله، ولا مررت بـكله، وقرئ: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] برفع كل بالابتداء، وقد ليت العامل المعنوي فإنه وإن كان ضعيفا لم يدخل على أجمعين، فثبت قوة كل بهذا فوجب تقديمها، ومنهم من يقول: إن أجمعين في الآيتين حال من الضمير وليست تأكيدا، فعلى هذا لا يقع أجمع إلا بعد كل.

قوله:

كَمَثَلِ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ

إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ فقدم " كلا " على أجمعين؛ لأن " كلا " تفيد الإحاطة بجميع الأفراد، وأجمعون يفيد أن السجود وقع منهم دفعة واحدة فأفادت اجتماعهم فيه، ولأنه قد استغني بـ " كلا " في الثنية لما كانت في معنى " كل " عن أجمعين دون العكس، لأن كل واحد من " كلا "، و " كل " يفيد الإحاطة بخلاف أجمعين فإنها تفيد الاجتماع لا الإحاطة، وكل ما تصرف من (ك ل ل) فمعناه الإحاطة، فمن ذلك الإكليل: لإحاطته بالرأس، ومنه " الكلة " وهي: الستر؛ لإحاطتها بمن فيها من كل الجوانب، ومنه الكلالة؛ لأنها تحيط بالولد ومنه الكلال وهو: إحاطة التعب بالبدن.

لا ينصرف أجمع وأخواته؛ للتعريف ووزن الفعل، وتعريفه بالإضافة المنوية المقدرة حملا له على بقية ألفاظ التوكيد من النفس والعين، وكل، وكلا، وكلتا فإنها كلها معرفة بالإضافة، هذا مذهب سيبويه، وليست أعلاما مرتجلا كما ذهب إليه بعضهم؛ لأن العلم يتنكر في الجمع، وأجمع وأخواته لا يتنكر في الجمع، وليس معدولا عن الألف واللام كما قيل، لعدم دخول اللام على شيء من ألفاظ التوكيد، فتعين تعريفه بالإضافة المقدرة.

قوله:

وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُقَدَّمَانِ

أي: مقدمان على جميع ألفاظ التوكيد إذا وجدا، تقول: جاء الجيش عينه نفسه كله أجمع أكتع أبصع أبتع، وإنما وجب تقديم النفس والعين: على كل؛ لقوتهما بأنهما يليان العوامل اللفظية نحو قولك: زيد طابت نفسه، وطاب زيد في نفسه، وكل لا تلي العوامل اللفظية إذا أضيفت إلى المضمَر.
قوله:

كَذَاكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا

يعني إذا أكدت المثنى بالنفس والعين قدمتهما على كلا، وكلتا كما قدمتهما على كل؛ لما ذكرنا من قوتهما.
قوله:

وَمَا لِمَا تُنْيِي سَوَىٰ كُلِّهِمَا

يريد: أن المثنى لا يؤكد بعد النفس والعين بشيء من ألفاظ التوكيد سوى " كلا، وكلتا " وإنما كان كذلك؛ لأن المثنى معلوم الكمية فلم يحتج إلا إلى الحقيقة بالنفس والعين، فتأكيده بـ " كلا " مقو لمعناه في الكمية المعلومة؛ لأن " كلا " فيه معنى التثنية، ولم يقولوا: جاءني الرجلان أجمعان؛ لأن التثنية عبارة عن ضم مفرد إلى مفرد بزيادة حرف يدل على المعنى، ولم يقولوا في الواحد: جاء زيد أجمع فلم يقولوا في التثنية: جاءني الرجلان أجمعان.

وأصل " كلا " كلوا فأبدلوا الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأصل " كلتا " كلوا فأبدلوا من الواو تاء، وليست التاء للتأنيث؛ لسكون ما قبلها، والألف في كلتا للتأنيث، وقيل: ألف " كلا " بدل من ياء؛ لسماعهم الإمالة فيها.

وَالْجَمْعُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ وَبَعْدَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ
وَقُلْ رَأَيْتُ دَارَهُ جَمْعَاءَ كَتَعَاءَ بَضْعَاءَ وَقُلْ بَتَعَاءَ
وَقُلْ لَأَتُنْصِي جُمُعٍ إِذْ تُجْمَعُ وَالنَّكِرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جُمُعُ

قوله:

وَالْجَمْعُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ

أي: والجمع أجمعون أكتعون والجمع مجرور بالعطف على " ما " من قوله لما ثني أي: وما للجمع سوى: أجمعون وتوابعه لأنها تطابقه في الجمعية أي: وما للجمع من الألفاظ التي لا تلي العوامل وتطابقه في جميع إلا أجمعون وتوابعه.

واحترزنا بقولنا لا تلي العوامل " عن " أنفسهم، وأعينهم فإنها تطابق المؤكد في الجمع؛ لكنها تستعمل في غير التأكيد، وتلي العوامل. وأجمعون جمع أجمع، وكذا بقية توابعه. ومعنى توابع أجمعين شدة التوكيد، أي الزيادة فيه.

وقيل: هي إتياعات مثل قولك: عطشان نطشان وجائع نائع.

والفرق بين " كل "، و " أجمعين " أنك إذا قلت: جاء القوم كلهم احتمل مجيئهم في أوقات متفرقة، أو في أمكنة متفرقة، فإذا قلت: أجمعون، زال ذلك الاحتمال، أي: حصل المجيء لمجموعهم في وقت واحد من غير افتراق في المكان.

وأما أكتعون ففيها مبالغة ليست لـ " أجمعين " من قولهم: تكتع الجلد إذا تقبض وانضم بعضه إلى بعض.

وأما أبصعون فمن قولهم: إلى متى تكرر ولا تبصع، أي: تشرب ولا تروى من الماء، أي: لا يجتمع في جوفك من الماء ما يرويك، وقيل: أبصعون من البصع، وهو العرق السائل ولا يسيل إلا بعد اجتماعه وتداخل بعضه في بعض فقد حصل فيها من شدة التوكيد ما ليس في أكتعين.

وأما أبتعون فهو من البتع وهو شدة العنق، وذلك لا يكون إلا من تكررها وتداخلها.

وأما جمعاء، كتعاء، بصعاء فتأنيث أجمع، أكتع، أبصع. وقيل: ليس جمعاء وتوابعها جمع أجمع؛ لأن أفعال فعلاء لا يجمع بالواو والنون فلا يقال في أحمر: أحمر، وقد قيل في أجمع: أجمعون لكن أخوا همزة أجمع إلى ما بعد العين وزادوا قبلها ألف المد فصار جمعاء.

وقيل: إن أفعال فعلاء لم يجمع مصححا، إذا كان صفة، وأجمع ليس بصفة، ولذلك قالوا في تكسير مؤنثه: جمع بتحريك عينه، ولو كان صفة لقالوا: جمعاء، وجمع بسكون العين كحمر، وحمر.

قوله: وقل لأنثى جمع إذ تجمع، أي: تقول في جمع الإناث إذا أكدته: جاء النساء كلهن جمع كتع بصع بتع، ويؤكد بـ " جمع " وتوابعه من يعقل وغيره من الإناث.

وقيل: ليس جمع جمعاء، ولا أجمعون جمع أجمع بل هي صيغ مرتجلة مفردة تفيد معنى الجمع، وتعريفها كلها بالإضافة المنوية.

قوله: والنكرات لم تؤكد جمع يريد لم تؤكد التأكيد المعنوي بهذه الألفاظ المحصورة، فأما التأكيد اللفظي فتؤكد، نحو: قام رجل رجل، وأما قولهم: مررت برجل كل رجل فهو على المبالغة والمدح، كأنك قلت: مررت برجل كامل، وإنما لم تؤكد ألفاظ النكرات؛ لأن ألفاظ التوكيد معارف تفيد الخصوص، والنكرات تفيد الشيع، فبين هذه الألفاظ وبين النكرات تناف، وقالوا: المؤكد هو المؤكد في المعنى، والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة في حكم واحد وكلام واحد، وأجازه الكوفيون فيما علم مقداره وأنشدوا^(١): [الرجز]

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

لما كان مقدار اليوم معلومًا فالتأكيد للمقدار لا لنفس اليوم

والصحيح أن أجمع هنا بمعنى جميع وهو نكرة وصف به اليوم.

وَالْقَطْعُ وَالْعَطْفُ إِذَا أَكْثَرَا امْتَنَعَا وَالنَّعْثُ إِنْ كَثُرَتْ

أَجَزَتْ فِي الَّذِي جَعَلَتْ وَضْفًا إِيْتَابَعُهُ وَقَطَعَهُ وَالْعَطْفُ

يريد: أن قطع ألفاظ التوكيد وعطف بعضها على بعض ممتنعان، أما امتناع القطع في ألفاظ التوكيد، فلأن قطعها يخرجها عن وضعها؛ لأن وضعها لتقوية ما أفاده اللفظ الأول في النفس وتحقيقه، فقطعها يخرجها عن تحقيق معنى الأول وتمكينه في نفس السامع، لأن معنى القطع أن تقطعها عن إعراب المؤكد وتصرفها عنه، فلن تبقى تابعة له في الإعراب ولا في المعنى، بل تصير مستقلة بعامل يخصها على انفرادها، هذا وجه

(١) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩١؛ والإنصاف ٢/ ٤٥٥؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨١، ٥/ ١٦٩؛ والدرر ٦/ ٣٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٧؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٦٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٥؛ والمقرب ١/ ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٤.

اللغة: صرّت: صوتت. البكرة: ما يستقى عليها من البثر.

الإعراب: "قد": حرف تحقيق. "صرّت": فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. "البكرة": فاعل مرفوع. "يومًا": ظرف زمان منصوب متعلق بـ"صرّت". "أجمعًا": توكيد معنوي لـ "يومًا" منصوب،

والألف: للإطلاق. وجملة "صرّت" ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب

والشاهد فيه قوله: "يومًا أجمعًا" حيث أكد النكرة المحدودة بـ "أجمعًا"، وهذا هو مذهب المدرسة الكوفية، والمدرسة البصرية تأباه.

عام في جميعها، ولهم تعليل ليس بعام بل يصح في بعضها، قالوا: لأن ألفاظ التوكيد منها ما لا يلي العامل، كـ "أجمعون" وتوابعه إلى أبتعون فتعذر قطعها، وأما كل فإذا أضيف إلى الضمير لا يلي من العوامل إلا المعنوي، وأما "كلا، وكلتا" فهي مثل "كل" في دخول العامل المعنوي، ويقل دخول العامل اللفظي عليهما، نحو: الرجلان جاء كلاهما، و: مررت بكليهما، فألحق ما قل أن يلي العامل بما امتنع أن يلي العامل. والتعليل الأول أشمل لجميعها.

وأما العطف فإنما امتنع العطف في هذه الألفاظ لما يلزم منه من عطف الشيء على نفسه؛ لاتفاق معناها، ولأن حرف العطف نائب عن العامل، وكما لا يصح أن يلين العامل فكذلك لا يلين ما ناب منابه.

والعطف لا يمتنع في التأكيد اللفظي، قال الشاعر^(١): [الطويل]
أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتْ اسْلَمِي ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي
فعطف الفعل الثاني على الأول، والثالث على الثاني.

قوله: والنعت إن كررتا يجوز في الصفة إذا كررت وجهان: إتياع الأول في الإعراب، وذلك على ضربين:

أحدهما: بغير حرف العطف وهو الأصل، نحو مررت برجل كريم عاقل عالم.

(١) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٥٣.
الإعراب: "ألا": حرف استفتاح وتنبيه. "يا": حرف نداء، والمنادى محذوف؛ أو حرف تنبيه فقط.
"اسلمي": فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "ثم": حرف عطف. "اسلمي": كسابقتها. "ثمت": حرف عطف. "اسلمي": كسابقتيها. "ثلاث": مفعول به منصوب بالفتحة لفعل محذوف، بتقدير: أرسل لك ثلاث؛ ويجوز رفعها على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي. "تحيات": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "وإن": الواو حالية، "إن": حرف وصل زائد لا محل له من الإعراب. "لم": حرف جزم وقلب ونفي. "تكلمي": فعل مضارع مجرور بحذف النون لاتصاله بياء المخاطبة المؤنثة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

وجملة "اسلمي": ابتدائية لا محل لها من الإعراب؛ "ثم اسلمي" و"ثمت اسلمي". وجملة "أرسل ثلاث" المقدرة: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "وإن لم تكلمي" في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: "ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثمت اسلمي" حيث كرر جملة الأمر توكيداً للأولى.

والثاني: بحرف العطف، نحو مررت برجل كريم وعادل وعالم، ولا تعطف الصفة الأولى على الموصوف لما فيه من عطف الشيء على نفسه فلا يجوز في الصفة الأولى إلا اتباعها، أو قطعها دون عطفها؛ لما فيه من عطف الشيء على نفسه، فقوله:

أَجَزْتَ فِي الَّذِي جَعَلْتَ وَضْفًا إِتِّبَاعُهُ وَقَطْعُهُ وَالْعُطْفُ

يريد الوصف الثاني لا الأول؛ فإن الأول لا يجوز فيه إلا وجهان: الإتيان، والقطع، ويجوز في الثانية والثالثة إتيانها، وقطعها، وعطفها، وليس عطفها على الموصوف بل تعطف الصفات بعضها على بعض، وإنما جاز عطف بعض الصفات على بعض، لأن كل صفة منها تدل على معنى مغاير لما دلت عليه الصفة التي قبلها، فأشبهت الأسماء في تباين مدلولاتها، فجاز عطف بعضها على بعض.

وأما القطع فلا بد فيه من إضمار، أما الرفع فعلى إضمار مبتدأ وأما النصب فعلى إضمار أعني، ويجوز في الصفة إذا تكررت أربعة أوجه إتيانها معاً، وقطعها معاً، وإتيان الأول وقطع الثاني، والعكس.

العطف عطف البيان

وَالْعَطْفُ عَطْفَانِ: بَيَانٌ وَنَسَقٌ عَطْفُ الْبَيَانِ شَبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقَ
لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ وَلَا فِي حُكْمٍ مُشْتَقٍّ فَضَاهَى الْبَدَلَا
أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالْأَعْلَامِ وَبِالْكُنَى كَرَاهَةً الْإِنْبَهَامِ
شَاهِدُهُ يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرَا وَالثَّارِكُ الْبَكْرِيُّ بِشَرِّ جَرَا

هذا هو القسم الرابع من التوابع، وهو العطف، وقد قسمه قمسين:
أحدهما: يسمى عطف البيان وهو ما لا يتوسط بينه وبين متبوعه حرف عطف،
والثاني فيه عبارة عن الأول، فلذلك لم يحتج إلى حرف يتوسط بينه وبين متبوعه، ولما
كان عطف النسق الثاني فيه غير الأول احتاج إلى حرف يدخله في حكم الأول وإعرابه،
أو في إعرابه لا في حكمه.

والعطف في اللغة هو الرجوع، فكأنهم رجعوا إلى الأول فجعلوا الثاني شريكا له
في الحكم والإعراب، هذا في النسق^(١).

وأما البيان فإنهم رجعوا إلى الأول فأوضحوه بالثاني، قال الشاعر:

ولقد أعطفها كارهة حين للنفس من الموت هزير
أي: أرجعها، وقالوا في تعريفه: هو الاسم الجاري على الأول أخص منه، ليوضحه
كما يوضحه النعت.

فبقولهم الاسم خرجت الصفة، والمراد بقولهم: الجاري على الأول التابع له في
الإعراب، وقولهم أخص منه يخرج منه البديل فإنه لا يلزم أن يكون الثاني أخص من
الأول بل قد يكون بالعكس، وقولهم: يوضحه كما يوضحه النعت يخرج منه التوكيد،
وعطف النسق.

قوله: عطف البيان شبه نعت قد سبق أي: قد سبق ذكره - يعني ذكر النعت.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٤٤ - ١٩٤٦، توضيح المقاصد ٣/٩٩٢، ٩٩٣، المقاصد الشافية

ووجه المشابهة بين النعت وبين عطف البيان أن الثاني يوضح الأول كما في الصفة، والفرق بين عطف البيان والصفة أن الصفة تدل على الذات باعتبار المعنى الذي وضعت له الصفة، وأما عطف البيان فيدل على الذات من غير اعتبار معنى يدل على مفهوم الذات، نحو جاءني زيد أبو عبد الله فإن الذات التي أفادها زيد هي الذات التي أفادها أبو عبد الله.

فإن قيل: فما الفائدة في عطف البيان والحال هذه؟ قلت: إذا كان للشيء اسم وكنية، أو اسم ولقب ثم حصل اشتراك في أحدهما بينته بالآخر، فإن حصل اشتراك في الكنية بينتها بالاسم نحو: أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

وإن وقع اشتراك في الاسم بينته بالكنية كما مثلنا، فقد شارك عطف البيان الصفة في إيضاح الأول وبيانه وامتاز عنها بما ذكرنا، وهو قوله: لكنه ليس بمشتق ولا في حكم مشتق أي: لا يدل على معنى في متبوعه كالصفة فإنك إذا قلت: زيد العالم أفاد قولك العالم مجموع أمرين، وهو الذات والمعنى الذي هو العلم.

قوله: ولا في حكم مشتق يريد أن عطف البيان وإن لم يكن مشتقا فلا يتأول بالمشتق، كقولك: جاء الرجل ذو المال، أي: المتمول.

قوله: فَضَاهَى الْبَدَلَا، أي: أشبهه في كونه غير مشتق، والفرق بينه وبين البديل في المعنى ما ذكره من قوله: أكثر ما يكون بالأعلام إلى آخره، وذلك أن البديل لا يلزم فيه أن يكون الثاني أعرف من الأول ولا المساواة بينهما، والبديل قد يكون الثاني فيه غير الأول كبديل البعض، وبديل الاشتمال، وعطف البيان ليس كذلك، والبديل يكون مضمرا من مظهر وعطف البيان ليس كذلك، ونكرة من معرفة، وعطف البيان ليس كذلك^(١).

واحترز بقوله: أكثر ما يكون بالأعلام عن مثل قولهم: هذا خاتم حديد، قالوا حديد، عطف البيان، وكذلك هذه جبة صوف.

ومنهم من يجعل صفات أسماء الإشارة عطف بيان؛ لعدم اشتقاقها، وكونها من الأسماء الأجناس.

وأما الفرق بين عطف البيان والبديل في اللفظ ففي موضعين:

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/١، شرح الألفية لابن الناظم/٣٦٨، شرح الشذور /

٤٤٥، شرح الشذور للجوهرى ٧٨٢/٢.

أحدهما في النداء، والثاني في اسم الفاعل المعروف باللام إذا أضيف إلى معرف باللام ثم عطف على المضاف إليه، وقد ذكر الوجهين في قوله:

يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا وَ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ جَرًّا

فاعلم أنه لما قال: فَضَاهَى الْبَدَلَا أَخَذَ يَفْرُقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ، أما نصر الأول فـ " منادى " مضموم، وأما الثاني فعطف بيان بدليل تنوينه ولو كان بدلا لوجب بناؤه على الضم؛ لأن العامل في البديل مراد، وأما نصر الثالث فمنصوب إما على المصدر أي: انصر نصرا، وإما عطف بيان على الموضع، وتقول: يا أخانا زيد بضم زيد لا غير إذا جعلته بدلا من أخانا؛ لأن حرف النداء مراد معه، وإن جعلت زيدا عطف بيان وجب نصبه؛ لأن متبوعه مضاف، والحق في قول الشاعر ^(١):

(١) البيتان من مشطور الرجز، لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه / ١٧٤ بلفظ يا نصرُ نصرًا نصرًا، الكتاب ١٨٥/٢، الخصائص ٣٤٠/١، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٤٢/٢، تحصيل عين الذهب ٣٠٧/، شرح اللمع للأصفهاني ٥٧٣/٢، شرح المفصل ٧٢/٣، شرح الرضي ٣٦٣/١، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٣٩/١، شرح اللمحة البدرية ٣٠٧/٢، خزنة الأدب ٢١٩/٢، الدرر اللوامع ٥٢٠/١، ولذي الرمة في: شرح الشذور/٤٤٤، ولا ليس في ديوان، وبلا نسبة في: المقتضب ٢٠٩/٤، الإيضاح للفارسي/٢١٩، شرح أبيات سيبويه للنحاس / ١٣١، التبصرة والتذكرة ٣١٨/١، المقتصد شرح الإيضاح ٩٢٨/٢، أسرار العربية/٢٩٧، شرح المقدمة المحسبة ٤٢٢/٢، الفصول الخمسون/٢٣٦، شرح الألفية لابن الناظم/٣٦٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/١، التعليقة على المقرب ٣٨٠/١، ارتشاف الضرب/٤١٩٤٦، تمهيد القواعد ٣٣٨٦/٧، شرح الشذور للجوجري ٧٨٢/٢، الأشباه والنظائر ٨٦/٤، همع الهوامع ١٩٠/٥.

اللغة: وأسطار أي: وحق أسطار، ويعني بها آيات القرآن الكريم. سطرن: كتبن.

ونصر الأول هو نصر بن سيار والي خراسان، والثاني حاجبه.

وقد ورد في البيت روايات عدة؛ فـ "نصر" الأول روي فيه وجهان: ضمه، ونصبه.

و"نصر" الثاني روي بأربعة أوجه: ضمه، ورفعه منونا، ونصبه، وجره. و"نصر" الثالث روي فيه وجه واحد فقط وهو النصب، وتوجيه هذه الروايات:

١. ضم الأول مع رفع الثاني وورد هذا في الشعر.
٢. ضم الأول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل أو تأكيد أو نصب بتقدير: أعني أو مصدر بدل من فعل الأمر، أو مصدر أريد به الدعاء.
٣. ضم الأول مع ضم الثاني بدل.
٤. نصب الأول وجر الثاني على إضافة الأول إلى الثاني، كما تقول: حاتم الجود أو طلحة الخير.

إِنِّي وَأَسْطَارٌ سَطِرْنَ سَطْرًا لقائل: يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا
أن الثاني تأكيد؛ لأن الاسم الثاني هو الأول لفظاً ومعنى. وإذا وقع اشتراط في لفظ
الأول فينبغي أن يبين بلفظ غيره ليس فيه اشتراك، أما أن يبين بالأول بعينه المشترك فيه
فمحال.

الفرق الثاني قوله: والتارك البكري بشر جراً احتراز بقوله: جراً عن نصب بشر فإنه
إذا نصب جاز أن يكون بدلاً من البكري؛ لأن موضعه نصب، ولأن البديل في حكم
تكرير العامل، وإذا كررت العامل لم يكن في بشر إلا نصبه، نحو التارك بشراً، لأن اسم
الفاعل المعرف باللام لا يضاف إلى غير المعرف باللام، إلا عند الفراء على ما قيل^(١)،
قال المرار^(٢): [الوافر]

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا

=

وإعراب "نصر" الثالث أن يكون عطف بيان أو تأكيد على المحل إذا ضم نصر الأول أو هو
منصوب على المصدرية.

انظر: المقتضب ٢١٠/٤، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٩/١، تحصيل عين الذهب ٣٠٧/، خزانة
الأدب ٢٢٠/٢، الدرر اللوامع ٢٢١، ٥٢١/١، ٥٢٢.

(١) انظر: الكتاب ١٨٦/٢، شرح اللمع ٥٧٣/٢، شرح المقدمة المحسبة ٤٢٢/٢، شرح الجمل لابن
عصفور ٢٧٠/١، التعليقة على المقرب ٣٨٠/١، شرح الشذور للجوجري ٧٨٢/٢.

(٢) البيت من بحر الوافر، للمرار الأسدي في: الكتاب ١٨٢/١، تحصيل عين الذهب ١٥١/، شرح
المفصل ٧٢/٣، شرح الرضي ٣٩٦/٢، التخمير ١٢٤/٢، الإرشاد ٣٨٧/، المقاصد الشافية ٥٢/٥، شرح
الأجرومية ٤٦٩/٢، شرح التصريح ١٥٠/٢، شرح شواهد العيني على الأشموني ٩٤/٢، خزانة الأدب
٢٨٦/٤، الدرر اللوامع ٣٧٩/٢، وبلا نسبة في: الأصول ١٣٥/١، التبصرة والتذكرة ١٨٤/١، المقرب
٢٤٨/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٩/١، شرح التسهيل ٣٢٧/٣، شرح الألفية لابن النازم ٣٦٩/،
شرح الشذور ٤٤٣/، أوضح المسالك ٣١٤/٣، ارتشاف الضرب ١٩٤٤/٤، تذكرة النحاة ١١٣/، شرح
ابن عقيل ٢٢٢/٣، المساعد ٤٢٤/٢، تمهيد القواعد ٣٣٨٢/٧، شرح الشذور للجوجري ٧٨١/٢،
الأشباه والنظائر ٤٤١/٤، همع الهوامع ١٩٤/٥.

اللغة والمعنى: بشر هو بشر بن عمرو بن موثد من بني بكر بن وائل. وصف أن أباه قد صرع رجلاً
من بكر فوقعت عليه الطير وبه رمق فجعلت ترقب موته لتتناول منه.

وقد غلط المبرد رواية الجر وقال: الرواية بنصب بشر. واحتج بأنه إنما جاز أنا ابن التارك البكري،
تشبيها بالضارب الرجل، فلما جئت ببشر وجعلته بدلاً صار أنا الضارب زيدا، الذي لا يجوز فيه إلا
النصب. خزانة الأدب ٢٨٤/٤، وينظر: شرح المفصل ٧٢/٣.

فـ " بشر " بالجر لا يجوز أن يكون إلا عطف بيان من البكري، فإن نصبته - أعني بشرا - أجاز أن يكون عطف بيان على الموضع من البكري وجاز أن يكون بدلا، والناصب له إذا كان بشر بدلا مقدر قبله مكرر، لا التارك الأول^(١).

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢٢٣/٣ وتحصيل عين الذهب ١٥١/، التبصرة والتذكرة ١٨٤/١، شرح التسهيل ٣٢٧/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١، شرح المفصل ٧٣/٣، شرح الألفية لابن الناظم ٣٦٩/، التخمين ١٢٤/٢، ارتشاف الضرب ١٩٤٤/٤، شر الشذور ٤٤٣/، ٤٤٤، توضيح المقاصد ٩٩١/٣، المساعد ٤٢٥/٢، المقاصد الشافية ٥٠٢/٥، تمهيد القواعد ٣٣٨٢/٧، الفضة المضية ٤٢٤/، ٤٢٥، شرح الآجرومية ٤٦٩/٢، شرح الشذور للجوجري ٧٨١/٢، شرح التصريح ١٥٠/٢، شرح الأشموني ٩٥/٢، خزانة الأدب ٢٨٤/٤، الدرر اللوامع ٣٧٩/٢.

عَطْفُ النَّسْقِ وَذِكْرُ حُرُوفِهِ

وَالنَّسْقُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعْطُوفًا بِذِي الْحُرُوفِ

النسق: التابع، يقال: جاء القوم على نسق إذا جاءوا يتلو بعضهم بعضاً، ومنه نسقت الدر إذا نظمتها، والنسق هنا بمعنى المنسوق كالخلق بمعنى المخلوق، لأن الاسم الثاني منسوق على الأول، أي: تال له ^(١).

فإن قيل: فعلى هذا يجوز أن تسمى التوابع كلها نسقا؛ لأن الثاني منها منسوق على الأول؟

قلت: التوابع - غير النسق - الثاني فيها هو الأول، والشيء لا يتلو نفسه، أي: لا يتخلف عنها حتى يتلوها، ولما كان الثاني في هذا الباب غير الأول سمي نسقا، أي: الثاني يتلو الأول بواسطة حرف.

والمعطوف عليه هو الأول، ومعطوفا هو الثاني، ونصبه؛ لأنه مفعول به، والناصب له هو المصدر - أعني الحمل - تقديره: والنسق: أن تحمل على المعطوف عليه معطوفاً، وعليه في موضع رفع بـ "المعطوف" لقيامه مقام الفاعل ^(٢).

ويرسم بأنه تابع، غير الأول لفظاً ومعنى، أو لفظاً لا معنى، يتبع الأول إعراباً وحكما، أو إعراباً لا حكماً، لفظاً أو محلاً، بتوسط أحد الحروف العشرة.

فقولنا تابع يدخل فيه جميع التوابع، وقولنا غير الأول لفظاً ومعنى ليخرج منه بقية التوابع، وقولنا لفظاً لا معنى ليدخل فيه قول الشاعر ^(٣): [الوافر]

(١) انظر: شرح الرضي ٣٩٥/٢، شرح الألفية لابن الناظم ٣٦٩، توضيح المقاصد ٩٩١/٣، شرح الشذور ٤٤٤، أوضح المسالك ٣٦٥/٣، شرح ابن عقيل ٢٢٣/٣، شرح الأجرومية ٤٦٩/٢، شرح الشذور للجوجري ٧٨١/٢، شرح الأشموني ٩٥/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٨١/٢، التبصرة والتذكرة ١٤٢/١، الإنصاف ٣٧١/١، التعليقة على المقرب ٣٤٨/١، ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، توضيح المقاصد ١٠٢٦/٣، شرح ابن عقيل ٢٣٩/٣، المساعد ٤٧٠/٢، همع الهوامع ٢٦٨/٥، شرح الأشموني ١١٧/٢، خزنة الأدب ١٢٣/٥.

(٣) هذا عجز بيت، وصدره:

وقدّدت الأديم لراهشيّه

وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ص ١٨٣؛ والأشباه والنظائر ٢١٣/٣؛ وجمهرة اللغة ص ٩٩٣؛ والدرر ٦/٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٧٧٦/٢؛ والشعر والشعراء ٢٣٣/١؛ ولسان العرب ١٣/٤٢٥ (مين)؛ ومعاهد التنصيص ٣١٠/١؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١٢٩/٢.

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيَّنَا

فإن الكذب هو المين في المعنى؛ لأنه مرادف له لكن غايه في اللفظ.
وقولنا: يتبع الأول إعراباً وحكماً ليدخل فيه مثل قام زيد وعمرو، وقولنا أو إعراباً
لا حكماً ليدخل فيه أيضاً مثل قام زيد أو عمرو وقام زيد لا عمرو.
وقولنا: لفظاً ليدخل فيه نحو مررت بزيد وعمرو.

وقولنا: أو محلاً ليدخل فيه مثل: مررت بزيد وعمراً، تعطف عمراً بالنصب على
موضع زيد وكذلك عجت من قيام زيد وعمرو، ترفع عمراً عطفاً على موضع زيد، لأنه
فاعل المصدر.

الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِلاَ تَرْتِيبِ وَأَلْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ

إنما بدأ بالواو؛ لأنها أصل حروف العطف، وإنما قلنا ذلك لأنها تفيد الاشتراك
المطلق عند المحققين، وغيرهم من حروف العطف يفيد الاشتراك مع زيادة معنى،
كالفاء، وثم، فإن الفاء تفيد الاشتراك المتصل المترتب، وذلك اشتراك خاص.
وأما ثم فتفيد الاشتراك المنفصل المتراخي عن الأول، وذلك أمر زائد على مطلق
الاشتراك، فحيث مدلول الواو كالمفرد، ومدلول غيرها كالمركب، والمفرد سابق على
المركب؛ لتوقف المركب على مفرديه، والدليل على أنها تفيد الجمع المطلق من غير
ترتيب وجوب استعمالها فيما يمتنع فيه الترتيب، وامتناع استعمالها فيما يفيد الترتيب
أما وجوب استعمالها فيما يمتنع فيه الترتيب فنحو قولك: المال بين زيد وعمرو، ولو
أوقعت الفاء هنا لم يجز؛ لاقتضاء كلمة بين أكثر من واحد، وكذلك: سواء زيد وعمرو،
ولو أوقعت الفاء هنا لم يجز؛ لأن المساواة لا تصح من واحد على انفراده، ومنه
الافتعال نحو: اختصم زيد وعمرو.

لا يقع فيه إلا الواو؛ لأن الاختصاص لا يصح من واحد، ومنه التفاعل نحو تقاتل
زيد وعمرو؛ لأن التقاتل لا يصح من واحد، وكذلك قولك: جمعت زيدا وعمرا ولا
يصح دخول الفاء هنا لتعذر الجمع بدون شيئين.
وأما السماع فتركناه؛ لشهرته في القرآن، والشعر.

=

والشاهد فيه قوله: "كذبا ومينا" حيث عطف الشاعر "مينا" على "كذبا"، وهما بمعنى واحد، والذي
سوّغ هذا العطف اختلاف اللفظين.

ولذلك لا يصح دخول الواو في جواب الشرط لوقوع الجواب عقيب الشرط، فهذا معنى قوله: الواو للجمع بلا ترتيب.

وأما قوله: والفاء للترتيب والتعقيب لما كان الترتيب قد يكون متصلاً ومنفصلاً، والفاء للترتيب والتعقيب يريد بالتعقيب أن الثاني يعقب الأول لا ينفصل عنه، ولذلك تقع في جواب الشرط؛ لأن الشرط سبب في جوابه والمسبب لا يتخلف عن سببه، وتقع مع "إذا" التي للمفاجأة نحو خرجت فإذا زيد لاتفاقهما في المعنى، وهو عدم التراخي، وقيل: الفاء في قولك: خرجت فإذا زيد زائدة؛ لإفادتهما جميعاً معنى واحداً وهو التعقيب؛ لأن المفاجأة عقيب الخروج بلا فصل، وكذا إذا اجتمعا في جواب الشرط، فقيل: الفاء زائدة، وقيل: الفاء هي الجواب وليست زائدة، فالتعقيب لازم للفاء لا يتخلف عنها وإن تخلفت عن العطف، قال الزجاج: معنى الفاء التفرق على مواصلة، يريد أن الثاني عقيب الأول من غير تراخ.

وَتَمَّ لِلْمَهْلَةِ أَمَّا حَتَّى فَمِثْلُ ضَمْتُ الدَّهْرَ حَتَّى السَّبَبِ

الفاء، وثم، وحتى مشتركات في اقتضاء الترتيب، فالثاني بعد كل واحد من هذه الأحرف بعد الأول لفظاً ومعنى، والأول فيها مقدم على الثاني لكن ترتيب الفاء متصل، أي: أن الثاني عقيب الأول بلا مهلة، وأما ترتيب "ثم" ففيه مهلة وتراخ عن الأول، قال سيويه: إذا قلت: مررت بزيد ثم عمرو فالمرور هنا مروراً يريد أن المرور بعمرو لم يقع إلا بعد انقضاء المرور بالأول وانقطاعه، فأما ما أنشده الأخفش^(١): [الطويل]

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر ١ / ١١١؛ وخزانة الأدب ٨ / ٤٩٠، ٤٩٢؛ والدرر ٦ / ٨٩؛ ورصف المباني ص ٢٧٥؛ وشوح شواهد المغني ١ / ٢٨٢، ٢٨٤؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٤؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٤؛ وشرح الأشموني ٢ / ٤١٨؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٣٥٨؛ وجمع الهوامع ٢ / ١٣١.

اللغة: على هوى: صاحب عشق، عاشق. الغادي: السائر في الصباح.

المعنى: تتجدد أشواقى وميولي في كل يوم، فأبات عاشقاً، وأصبح مغادراً إلى مكان آخر، وهكذا. الإعراب: "أراني": فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الألف، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. "إذا": ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. "ما": زائدة. "بت": فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. "بت": فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. "على هوى": جار ومجرور متعلقان بخبر "بت"، المحذوف. "فثم": الفاء: للعطف، "ثم": زائدة. "إذا": ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. "أصبحت": فعل ماضٍ مبني على

أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بَتُّ عَلَى هَوَى فَنَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا
فأدخل الفاء على ثم مع اختلافهما في التعقيب والمهلة والتراخي، فالجواب عنه
أن كل واحد من الحرفين على بابه، أما ثم فتفيد التراخي، وأما الفاء فتفيد التعقيب لكن:
ثم تفيد التراخي في المعنى، وأما الفاء التعقيب في لفظ المتكلم وحكمه، وذلك لأن
إصباحه غاديا متراخ عن مبته، وأما إخباره بالأمرين فلم يكن أحدهما متراخيا عن
الآخر، لكنه عقيب، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ
هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

فقال قوم: إن الإهلاك يكون بعد مجيء البأس، ومجيء البأس يكون متقدما على
الإهلاك وذلك ينافي الترتيب المدعى في الفاء.
قلت: لما أهلكها أخبر عقيب ذلك بلا مهلة، بمجيء البأس والحكم به، وقيل
المراد بأهلاكها إرادة ذلك، أي: وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا عقيب الإرادة.
فقد حصل أن ترتيب الفاء إما أن يكون في الوجود، وإما في الحكم، أي: في
الإخبار عن الشيء.

وأما حتى فترتيبها بلا مهلة كالفاء، وإنما اقتضت الترتيب؛ لأن شرطها في العطف
أن ما بعدها جزء مما قبلها، وجزء الشيء متصل به لا ينفصل عنه، فالتراخي مصادم
لمعناها، إذ كان معناها الغاية، وغاية الشيء طرفه، وطرف الشيء غير منفصل عنه، ومن
هنا يفهم منها معنى التعظيم أو التحقير، لأن الشيء إذا ابتدئ من طرفه الأعلى فطرفه
الأدنى غايته وبالعكس، فإذا قلت: مات الناس حتى الأنبياء فالأنبياء غاية الناس، إذا
ابتدأت من الطرف الأدنى، فإذا قلت: قدم الحاج حتى المشاة فالمشاة غاية الحاج إذا
ابتدأت بالطرف الأعلى، والطرف الأخير - الذي هو النهاية - إما أن يكون جزءا ينتهي

=

السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. "أصبحت": فعل ماض ناقص، والتاء: ضمير
متصل في محل رفع اسمها. "غاديا": خبر "أصبحت" منصوب بالفتحة.

جملة "أراني": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "إذا ما بت...": في محل نصب مفعول به
ثان لـ"أراني". وجملة "بت"، الأولى: في محل جر بالإضافة. وجملة "بت" الثانية: لا محل لها من
الإعراب (جواب شرط غير جازم). وجملة "إذا أصبحت...": معطوفة على جملة "إذا بت" في محل
نصب مفعول به. وجملة "أصبحت" الأولى: في محل جر بالإضافة. وجملة "أصبحت" الثانية: لا
محل لها من الإعراب (جواب شرط غير جازم).

والشاهد فيه قوله: "فثم" حيث جاءت "ثم" زائدة بعد الفاء.

به الشيء كالرأس في قولهم: أكلت السمكة حتى رأسها، ويجوز في هذا العطف والجبر والرفع، وكقوله: حَتَّى السَّبْتَا؛ فإنه من الدهر انتهى كمال الصوم به، وإما أن ينتهي عنده كقولهم: نمت البارحة حتى الصباح، وهذا يمتنع فيه العطف؛ لأنه ليس بجزء مما قبله بل هو ملاق لآخر جزء مما قبله بغير فصل، والملاقي للجزء الأخير غيره، فلهذا امتنع العطف في الملاقي ولم يمتنع في الجزء الأخير. وإنما شرط فيها عطف الأعلى على الأدنى والعكس لتحصل المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه.

فإن قلت: فالجزء غير الكل.

قلت: الكل إنما يتحقق كونه كلا بجموع أجزائه، فعطف جزء الشيء على كله يقتضي أن يكون الجزء المعطوف داخلا في المعطوف عليه من حيث هو كله، وذلك يقتضي عطف الشيء على نفسه، والجواب أن الكل والجزء أمر إضافي فلا يتحقق الجزء إلا باعتبار الكل.

وإذا عطف بـ "حتى" على مجرور أعدت حرف الجر في المعطوف، نحو: مررت بزيد حتى بعمر، ليحصل الفرق بين الجارة والعاطفة.

وتدخل على المضممر المرفوع والمنصوب المنفصلين، ولا تدخل على المجرور؛ إذا لا منفصل له، تقول: قام الناس حتى نحن، وأكرم الأمير الناس حتى إيانا.

وَأَوْ وَإِمَّا فِيهِمَا مَشْهُورُ الشُّكِّ وَالْإِبْهَامُ وَالتَّخْيِيرُ
"إما"، و"أو" يفيدان ثلاثة معان، وهي الشك، والإبهام في الخبر والتخير في الطلب، أي: الأمر والنهي.

ولـ "أو" معان غير الثلاثة التي ذكرها لكن هذه الثلاثة هي أشهر معانيها، ولذلك قال: فيهما مشهور.

أما "الشك" فهو استواء المجوزين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، فإن رجح أحدهما فالراجح ظن، والمرجوح وهم، فالوهم أضعف من الشك والظن أقوى من الشك.

و"أو"، و"إما" لأحد الشيئين لا بعينه، بدليل قولك: زيد أو عمرو قام، ولا يجوز "قاما".

والشك تارة يكون من المتكلم فيشك المخاطب بشكه، وقد يكون من المخاطب وحده ويكون المتكلم غير شاك، بل يريد أن يبههم على المخاطب لمصلحة يراها، كقوله

تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] فالشك في حق البارئ محال، فيتعين الإبهام، وقيل: "أو" في الآية للشك وهو منسوب إلى المخاطبين، والتقدير: لو رأيتموهم لقلتم: إنهم مائة ألف أو يزيدون، ومنهم من جعل "أو" في الآية بمعنى "الواو"، وليس بشيء؛ لحصول الإبهام في قوله: ويزيدون، فإن الزيادة غير مبيّنة كميتها.

وهاهنا سؤال، وهو أن يقال: يزيدون على أي شيء هو معطوف؟ فلا يجوز أن يعطف على أرسلناه؛ لأنه ماضٍ، والمضارع لا يعطف على الماضي، ولا على مائة؛ لأن حرف الجر لا يقدر دخوله على الفعل.

والجواب: أن يزيدون في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره: أو هم يزيدون، و"أو" هنا قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية وذلك جائز، لاتفاق كل منهما في مطلق اسم الجملة، وقد يبههم المتكلم كلامه؛ لقلة الفائدة وإن كان عارفا بما يقول، كقول لبيد^(١): [الطويل]

(١) هذا عجز بيت صدره:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا

البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٣؛ والأزهية ص ١١٧، والأغاني ١٥ / ٣٠٥؛ وأملّي المرتضى ١ / ١٧١، ٢ / ٥٥؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٤٠، ١١ / ٦٨، ٦٩؛ والدرر ٦ / ٢٧٠، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٠٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢١٢؛ ولسان العرب ١٤ / ٥٤ (أو).
اللغة: تمنى. طلب ما كان بعيد الوقوع، أو المستحيل. ربيعة ومضر: ابنا نزار بن معد بن عدنان، وهما أبوا العرب العدنانيين. والمراد هنا، أنه من الناس ينزل به ما ينزل بهم من المصائب.
المعنى: وما أنا إلا من الناس أموت كما يموتون.

الإعراب: "تمنى": فعل ماضٍ "تمنت"، أو مضارع "تتمنى" حذف تاءه. "ابنتاي": فاعل مرفوع بالآلف لأنه مثنى، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جرٍّ بالإضافة. "أن": حرف مصدرى وناصب. "يعيش": فعل مضارع منصوب، والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل نصب مفعول به. "أبوهما": فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، "هما": ضمير في محل جرٍّ بالإضافة. "وما": الواو: حرف استئناف، "ما": حرف نفي. "أنا": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. "إلا": حرف حصر. "من ربيعة": جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ. "أو": حرف عطف. "مضر": اسم معطوف على "ربيعة" مجرور، وسكن لضرورة الشعر.

جملة "تمنى ابنتاي...": لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "أنا من ربيعة...": لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: "من ربيعة أو مضر" حيث جاءت "الواو" للإبهام على السامع.

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبْعَةٍ أَوْ مُمْسِرٍ

وقد يكون " أو " للتفصيل، كقولك: كنت بالبصرة أكل السمك أو التمر، ولم يكن القائل شاكا في أحدهما لكن أراد به: كان يأكل كل واحد منهما في وقت على انفراده ولم يجمع بينهما، ومن هذا قول الشاعر^(١): [الطويل]

فَقَالُوا لَنَا اثْنَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صَدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سِلَاسِلُ

فقال: لا بد منهما ثم أتى بـ " أو " المفيدة لأحد الشيئين، وذلك تناقض في الظاهر. وأقول: إنه أراد: لا بد من مجموعهما، يريد: القتل والأسر، ثم إنه فصل بالنظر إلى كل واحد، فإنه لا يمكن أن يكون كل واحد مقتولا مأسورا حين كونه مقتولا، بل لا يقع في حق كل واحد على انفراده إلا أحد الأمرين، إما القتل وهو الذي كنى عنه بقوله: صدور رماح أو الأسر وهو الذي كنى عنه بقوله أو سلاسل.

وأما مجيئها للتخيير ففي الأمر، نحو اضرب زيدا أو عمرا، وخذ درهما أو دينارا، فإنه مخير في أحد الشيئين، ولا يجوز فعلهما جميعا. وقد تكون للإباحة فيما كان أصله مباحا، كقولك: تعلم فقها أو نحوا، فإنه إن تعلم أحدهما فقد امتثل، وإم تعلمهما كان أبلغ؛ بخلاف الأول، فإن الضرب إيلاام وذلك محظور في الأصل إلا بإذن شرعي، وكذلك مال الغير محظور إلا بإذنه، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُنَّ مِنْهُمْ آتِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] فمعناه: لا تطع أحد هذين الصنفين، وإذا منع من طاعة كل واحد وجب المنع من طاعتهما معا إذ طاعتهما معا تتوقف على طاعة كل واحد منهما. ومتى وقعت " أو " عقيب النهي وجب اجتناب الأمرين، إذ لا يتحقق اجتناب أحدهما لا بعينه إلا باجتنابهما معا.

وأما " إما " فهو مثل " أو " ولكن الفرق بينهما أن الشك في " أو " يسري من آخر الكلام إلى أوله فإنك إذا قلت: قام زيد كان على لفظ اليقين فإذا أتيت بـ " أو " سري الشك من آخر الكلام إلى أوله، وأما " إما " فإنك تبتدئ بها شاكا من أول كلامك ولا بد من تكريرها، أو وقع " أو " بعدها. وقيل: إن " إما " ليست حرف عطف؛ لأنها تتقدم على المعطوف عليه، وحرف العطف لا يتقدم على المعطوف عليه، فلا يجوز أن تكون " إما " الأولى حرف عطف لما ذكرنا، ولا جائز أن تكون الثانية حرف عطف؛ لأنها

(١) هو لجعفر الحارثي - الحماسة بشرح المرزوقي (ص ٤٥)، والدرر (٢/ ١٨١)، وشواهد التوضيح (ص ١١٥) وو المغني (ص ٦٥) والهمع (٢/ ١٣٤).

معطوفة على الأولى بالواو والعاطف لا يكون معطوفا؛ لأن المعطوف غير، وقد حققت الكلام فيها خصوصا في هذا الموضع في " شرح الكافية " .

ويكون " أو " للتقسيم كقولك: لا يخلو الشيء من أن يكون جوهرًا أو عرضا.
وَأَمَّ كَأَذَّنَ أَمَّ أَقَامَا وَلَكِنْ اسْتَذَرَكِ بِهَا الْكَلَامَا
هَذَانِ يَعْطِفَانِ مَا لَمْ يُفْصَلَا وَيُلْ لِضَرَابٍ عَنِ اسْمٍ أَوَّلَا
وَلَا يَعْكِسُهَا فَهَذِي عَشْرَةٌ تُوجِبُ عَطْفَ الْكَلِمِ الْمُؤَخَّرَةِ
عَلَى الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا فَاجْعَلْ لَهَا إِغْرَابَهَا حَتَّى تَكُونَ مِثْلَهَا

اعلم أن أم تشارك أو، وإما في إفادتها أحد الأمرين مبهما، والفرق بين " أم " و " أو " و " إما " في الاستفهام أن السائل بـ " أو " جاهل بثبوت أحد الأمرين، فإذا قال: أزيد عندك أو عمرو؟ فجوابه لا، أو نعم، كأنه قال: أعندك أحدهما؟ فإذا قيل له: نعم فقد علم أن عنده أحدهما لكن لا بعينه فيسأل عن التعيين بـ " أم " فيقول بعد ذلك: أزيد عندك أم عمرو؟ فكأنه قال: أيهما عندك؟ فجوابه زيد، أو عمرو، ولا يجاب بـ " لا "، ولا بـ " نعم "، فالسائل بـ " أم " عالم بثبوت أحد الأمرين لا على التعيين، والسائل بـ " أو " جاهل بثبوت أحدهما.

ولـ " أم " مشاركة مع " لكن " ولذلك قال " هذان يعطفان ما لم يفصلا أي: ما لم يقع بعدهما جملة؛ فإن الجملة كلام مستقل لا يتصل بما قبله، فإذا وقع بعدهما مفرد كانا متصلين لا منفصلين، ومعنى الاتصال في " أم " أن يقع بعد همزة الاستفهام يليها أحد المستويين بعد ثبوت أحدهما عند السائل، ونعني بالمستويين أن يلي " أم " من نوع ما ولي الهمزة، كقوله: أأذن أم أقاما؟ فولي " أم " فعل كما ولي الهمزة فعل، وكذلك أزيذا ضربت أم عمرا؟ فولي أم اسم كما ولي الهمزة اسم، ولذلك لا يجوز: أرايت زيدا أم عمرا فلا بد في وقوعهما متصلة من أن يقع بعدها أحد الأمرين، والآخر يقع بعد الهمزة بلا فصل، وقيل: شرط كونها متصلة أن تقع همزة الاستفهام، ويكون الحكمان فيها على شيء واحد، كقوله: أأذن أم أقاما؟ والأذان والإقامة حكمان على شيء واحد، أي: إعلان مسندان إلى فاعل واحد، أو يكون حكم واحد على شيئين، نحو: أزيد قام أم عمرو؟، فـ " قام " حكم واحد على شيئين، وهما " زيد، وعمرو "، أي: فعل واحد قد أسند إلى اسمين لا بد من مراعاة التسوية كما ذكرنا، وعبرة المتصلة أنك إذا أسقطتها

من الكلام ثم حذفت الهمزة والمعطوف مع المعطوف عليه حسن موضع الجميع أي إذا قلت: أزيد قام أم عمرو؟، ولو قلت: أي هذين قام؟ لحسن.

ومن المشابهة بين "أم" و"لكن" أن "لكن" إذا عطفت بها مفردا على مفرد لا يعطف بها إلا بعد حرف مخصوص وهو حرف النفي كما أن أم لا يعطف بها متصلة إلا بعد حرف مخصوص وهو همزة الاستفهام.

وأما لكن، ولا، وبل فإنها أخوات في إثبات أحد الأمرين معينا، أما لكن، وبل فإنهما يثبتان الحكم للثاني، وأما لا فبعكسها أي: بل، ولكن.

وقوله: ولا بعكسها أي: بعكس بل، وإذا كانت لا بالعكس بل كانت بعكس لكن لموافقة بل لـ لكن في إثبات الحكم للثاني، وإنما خص العكس بـ "بل" دون "لكن"؛ لأن بل في العطف أعم من لكن، إذ العطف بـ "بل" يكون بعد النفي والإثبات، والفرق بين لكن وبل أن لكن لا تعطف إلا بعد النفي، نحو: ما قام زيد لكن عمرو وإنما لم تعطف إلا بعد النفي؛ لأن المراد بها عطف المفرد، ووضعها على مخالفة ما قبلها لما بعدها، ولذلك جعلوا إلا في الاستثناء المنقطع بمعنى لكن، وإذا كانت لعطف المفرد - والمفرد لا يكون نفيا، لأن النفي إنما يكون للنسبة، وهي - أعني النسبة - لا تصح إلا بين شيئين، إما مبتدأ و خبر، وإما فعل و فاعل، وذاك إنما يكون في الجملة وما بعدها يجب أن يكون مفردا في العطف - فوجب أن يكون مثبتا، وإذا وجب أن يكون ما بعدها مفردا مثبتا، وجب أن يكون ما قبلها نفيا، ضرورة أن الاستدراك لا يتحقق إلا بين مختلفين.

والفرق بين بل ولكن أن بل يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها وموافقا له بخلاف لكن فإن المخالفة فيما قبلها لما بعدها واجبة، وأما بل فإما أن تعطف بها مفردا على مفرد، أو جملة على جملة، فإن عطفت بها مفردا على مفرد، فإن كان ما قبلها موجبا، نحو: قام زيد بل عمرو كان الكلام موجبا، أي أنهما جميعا قد قام، وإن كان قبلها نفي كان الكلام محتملا للأمرين، نحو ما جاء زيد بل عمرو، إن شئت قدرت نفيا، أي: بل ما جاءني عمرو، وإن شئت إثباتا أي: بل جاءني عمرو، فلا استدراك في نفي الثاني من حرف النفي والفعل جميعا، فكأنك لم تضرب عن الأول على انفراده، بل مع انضمام الثاني إليه، والاستدراك في إثباته من الفعل واحده، فكأنك أضربت عن الأول فقط.

وقيل: إن ما بعد بل متحقق موجب، سواء كان بعد النفي أو الإثبات بدليل أنه لا يجوز النصب فيما بعد بل في العطف على خبر ما الحجازية نحو ما زيد قائما بل قاعدا،

بل يجب رفع قاعد خبر مبتدأ محذوف، ويبطل عمل ما فيه، وإن عطفت بـ " بل " جملة فهي للانتقال من قصة إلى قصة، وقد يراد بها ترك الأول لا نفيه، بل تركه والأخذ فيما هو أهم.

وأما " لا " فهي تنفي عن الثاني ما ثبت للأول، نحو قام زيد لا عمرو.
وقوله: فهذه عشرة أي: هذه عشرة الأحرف التي هي حروف العطف.
قوله:

تُوجِبُ عَطْفَ الْكَلِمِ الْمُؤَخَّرَةِ

أي: الكلم التي بعد حرف العطف؛ لأنها مؤخرة عما قبله.
قوله: على التي من قبلها أي: على الكلم التي من قبلها.
قوله: فاجعل لها أي: للكلم المؤخرة.
قوله: إعرابها أي: إعراب الكلم المقدمة التي قبل حرف العطف حتى تكون مثلها، يعني في الإعراب الخاص لا في مطلق الإعراب.
واعلم أن الواو، والفاء، وثم، وحتى هذه الأربعة تشرك الثاني في حكم الأول وإعرابه، وأما أو، وإما، وأم فهي لأحد الشيئين مبهما، وأما لكن، وبل ولا، فهي لأحد الشيئين على التعيين، فمشاركة الثاني للأول في هذه الستة في الإعراب لا في الحكم غالباً، ولذلك قال فاجعل لها إعرابها، ليدخل فيه جميع الحروف ولم يقل حكمها، واحترزنا بقولنا غالباً عن بل، فإنها فيها خلافاً هل الأول ثابت مع الثاني أم لا؟

الْعَامِلُ بِالْمَعْطُوفِ

واختلفوا في العامل في المعطوف، فمنهم من قال: العامل فيه العامل في المعطوف عليه بتوسط حرف العطف، بدليل أنه لو حذف حرف العطف لاختل العامل في المعطوف.

ومنهم من قال: العامل الحرف بحسب النياية عن العامل في المعطوف عليه بدليل عدم ظهور العامل معه، فأما قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] فهو عطف فعل فعل، لا أنه جمع بين العامل وحرف العطف. ومنهم من قال: العامل مقدر بعد حرف العطف، وقد أبطلوه بمثل قولهم: تضارب زيد وعمرو.

وَأَمِّ بِهٖ اسْتَفْهَمَ وَبَلَّ مَغْنَاهُ فِي إِنَّهَا لِإِبْلِ أَمِّ شَاهُ

أم على ضربين: متصلة، وقد ذكرت بشروطها، ومنفصلة وهي التي بمعنى "بل" و"الهمزة" أي أنها تفيد معنى كل واحد من الحرفين، وهو الإضراب والاستفهام، وتقع "أم" المنفصلة بعد الاستفهام وبعد الخبر، أما الاستفهام فنحو قولك: هل قام زيد أم عمرو؟ فمتى وقع بعد أم جملة قائمة بنفسها فهي المنقطعة، وإنما وجب أن تكون منفصلة إذا وقع بعدها الجملة، لأن المتصلة في تأويل أي وهو مفرد فيكون خبره مفرداً؛ لأنها سؤال عن أحد الأمرين، وإنما قلنا قائمة بنفسها احترازاً من قولك: أقمت أم قعدت؟ فإن بعدها جملة لكنها في تأويل المفرد، لأن الفعل فيها مسند إلى ما أسند إليه الفعل الواقع بعد الهمزة، أي: أن فاعل الفعلين واحد.

ومتى وقعت أم بعد هل فهي المنقطعة، نحو: هل زيد قام أم عمرو؟ لأن الهمزة أوسع مجالا من هل بدليل وقوعها توبيخاً وتسوية، وهل لا تقع هذا الموقع، قال الشاعر^(١): [الرجز]

(١) بعده:

والدهرُ بالإنسانِ دَوَارِي

الرجز للعجاج في ديوانه ١ / ٤٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ١١٥١؛ وخزانة الأدب ١١ / ٢٧٤، ٢٧٥؛ والدرر ٣ / ٧٤؛ وشرح أبيات سيويه ١ / ١٥٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤١، ٢ / ٧٢٢؛ والكتاب ١ / ٣٣٨؛ ولسان العرب ٥ / ٩٣ (قسر)، ١١٧ (قنسر)؛ والمحتسب ١ / ٣١٠؛ ومغني اللبيب ١ / ١٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَسْرِيٌّ

فأتى بالهمزة للتوبيخ، ولو أتى بـ " هل " فقال: هل تطرب وأنت كبير على إرادة التوبيخ لم يجز.

وأما وقوعها بعد الإثبات فهو كقول العرب: إنها لإبل أم شاء تقديره بل أهي شاء؟ فما بعد أم المنفصلة كلام تام، ولذلك قدروا أن قولهم: شاء خبر مبتدأ محذوف.

فما بعد أم المتصلة مع ما قبلها كلام واحد، وما بعد أم المنفصلة مع ما قبلها كلامان، وسميت منفصلة لانفصالها مما قبلها خبرا كان أو استفهاما.

قوله: و" بل " معناه إنما كانت بمعنى " بل "؛ لأن في " أم " رجوعا عن الكلام المتقدم، كما في " بل "، فلذلك قال و" بل " معناه، ولم يرد أن ما بعد أم متحقق ما بعد " بل " لكن ما بعدها منقطع مما قبلها كما في " بل "، ولذلك سموها المنقطعة كما قالوا: المنفصلة فقد أفادت أم ما تفيده الهمزة من الاستفهام وما تفيده بل من الإضراب، فهي تعطي معنى الحرفين معا، فما بعد أم هذه سؤال مستأنف كاستئناف الكلام بعد " بل " في الجمل، وقد تقع المنقطعة بعد الهمزة بشرط وقوع الجملة بعدها، نحو أعندك زيد أم عندك عمرو؟ وكذا إذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ في اختيار الكلام، أي: في غير الشعر، فهي منقطعة؛ لأن المتصلة معادلة للهمزة أي: يقع بعدها مثل ما يقع بعد الهمزة من فعل، أو اسم أو ظرف، وهي معنى المعادلة، والمعادلة من قولهم: عدل الشيء وهو نظيره، فمعنى كونها معادلة للهمزة أنها نظيرتها فيما يقع بعدها، فاعرفه !.

=

٦ / ٥٤٠؛ والخصائص ٣ / ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٢ / ٣٠٥؛ والمقتضب ٣ / ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩؛ والمقرب ١ / ١٦٢، ٢ / ٥٤؛ والمنصف ٢ / ١٧٩؛ وجمع الهوامع ١ / ١٩٢، ٢ / ١٩٨. اللغة: الطرب: الاهتزاز فرحاً أو حزناً. قنصري: شيخ كبير. دوازي: كثير الدوران والتقلب من حالة إلى حالة.

المعنى: هل يليق بك الاهتزاز وأنت شيخ كبير، تدرك ولا شك أن دوام الحال من المحال؟! الإعراب: "أطرباً": الهمزة: حرف استفهام، "طرباً": مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: "أتطرب طرباً". "وأنت": الواو: حالية، "أنت": مبتدأ مرفوع بالضمّة. "قنصري": خبر مرفوع بالضمّة. "والدهر": الواو: للعطف، "الدهر": مبتدأ مرفوع بالضمّة. "بالإنسان": جار ومجرور متعلقان بالخبر "دوازي". "دوازي": خبر مرفوع بالضمّة.

جملة "أتطرب طرباً": ابتدائية لا محلّ لها. وجملة "أنت قنصري": في محلّ نصب حال، وجملة "الدهر دوازي": معطوفة عليها في محلّ نصب حال مثلها.

والشاهد فيه قوله: "أطرباً" حيث استخدم مصدر الفعل "تطرب" مفعولاً مطلقاً دون ذكر فعله.

وَالْوَاوُ تَخْتَصُّ بِهَا الْمُفَاعَلَةُ نَحْوُ الْمُضَارَبَةِ وَ الْمُقَاتَلَةِ

المفاعلة لا تصح إلا من اثنين، نحو قاتل زيد عمرا، وضارب زيد بكرا فإن قلت: لا حاجة بالمفاعلة إلى الواو.

قلت: لا بد هنا من حذف، لأن قولك: ضارب زيد عمرا تقديره وضارب عمرو زيدا، فكأنه قال تختص بها المفاعلة في المعنى، ولهذا أنشدوا^(١): [الرجز]

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا

بنصبهما، لأن التقدير سالمت القدم الحيات، وسالمت الحيات القدم، ولولا تقدير العطف بالواو لم يصح هذا البيت، ولا يصح هنا إلا الواو؛ لأن المسالمة لا تتحقق بواحد.

فقوله: نحو المضاربة والمقاتلة صحيح، ويحتمل أن يريد بالمفاعلة التفاعل نحو تضارب زيد وعمرو؛ لأن التفاعل يلزمه المفاعلة، بمعنى أنه يوجد بوجودها ويتنفي

(١) بعده:

الْأَفْعَوَانُ وَالشَّجَاعُ الشَّجَعَمَا

والبيت لأبي جعفر الضرير محمد بن سعدان. نشأ بالكوفة، وأخذ عن أبي معاوية الضرير وغيره، ثم اشتهر بالعربية والقراءات. صنف كتابا في النحو، وتوفي سنة ٢٣١هـ.

٣ قائله: هو أبو حيان الفقهسي، كذا قال ابن هشام الحنبلي، وقال ابن هشام اللخمي: قائله مساور العبسي، وقال السيرافي: قائله الديبري.

اللغة: "الأفعوان" -بضم الهمزة- الذكر من الأفاعي، "الشجاع" ذكر الحيات، "الشجعم" الجريء، وقيل: هو الطويل.

المعنى: وصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما، والحيات لا تؤثر فيهما. الإعراب: "قد" حرف تحقيق، "سالم" فعل ماضٍ، "الحيات" فاعل سالم، "منه" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القدم، "القدم" مفعول به لسالم منصوب بالفتحة الظاهرة، "الأفعوان" بدل من الحيات منصوب بالفتحة، "والشجاع" معطوف على الأفعوان، "الشجعما" نعت للشجاع منصوب بالفتحة.

الشاهد فيه: "قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان" فإن قوله: "الأفعوان" المنصوب -بدليل أنه عطف عليه المنصوب وهو "الشجاع والشجعما"- قد وقع بدلا من "الحيات" وهو مرفوع؛ لكونه فاعلا لسالم.

وقد علم أن الفاعل مرفوع، فاختلف إعراب البدل عن إعراب المبدل منه.

انظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٢٨٧)، والمقتضب (٢/ ٢٨٣)، والمغني (٦٩٩)، والأشْمُونِي (٣/ ٦٧)، والخزانة (١١/ ٤١١ - ٤١٥)، وشرح شواهد المغني (٩٧٣).

بانتفائها، ألا ترى أن ضارب بزيادة التاء تصير تفاعل فلو فرضنا عدم فاعل لم يوجد التفاعل، وكذلك افتعل تختص بالواو، نحو اختصم زيد وعمرو.
وكذلك بين لاقتضائها التفريق حسا، والواحد لا يصح التفريق فيه حسا، فتقول:
المال بين زيد وعمرو.

العطف على المضمَر المرفوع المتصل

وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ إِنْ وَصَلَتْهُ فَاعْطَفَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا أَكَّدَتْهُ
كَمِثْلِ سَرْنَا نَحْنُ وَالْغُلَامُ وَلَا تَسِرْ أَنْتَ وَلَا الْأَقْوَامُ

احترز بقوله المضمَر عن المظهر، واحترز بقوله المرفوع عن المنصوب والمجرور، واحترز بقوله إِنْ وَصَلَتْهُ عن الضمير المنفصل. فهذه الشروط الثلاثة يجب أن يؤكد المعطوف عليه لا مطلقا، بل بشرط عدم الفصل بينه وبين المضمَر نحو قمت اليوم وزيد لقيام الفصل باليوم مقام التوكيد، وكان ينبغي أن يقول: فاعطف عليه بعد ما أكدته مع عدم الفصل وجوبا، ومع الفصل جوازًا.

وإنما لم يعطف عليه إلا بالتوكيد بمضمَر منفصل؛ لأن المضمَر إما أن يكون بارزا، أو مستترا في الفعل، فإن كان بارزا في اللفظ فهو بمنزلة جزء الفعل أي: بمنزلة حرف من حروف الفعل لشدة امتزاجه بالفعل، ولذلك يسكن له آخر الفعل إذا اتصل به، فإذا عطف عليه كنت بمنزلة من قد عطف اسما على بعض حروف الفعل، وعطف الاسم على جملة الفعل ممتنع فما ظنك بالعطف على ما هو بمنزلة جزء منه، وإن كان الضمير مستترا في الفعل وليس له في اللفظ حظ امتنع العطف عليه؛ لأنه في الظاهر عطف اسم على فعل فوجب التأكيد بالمضمَر المنفصل وإنما كان منفصلا لتعذر اتصاله؛ لاتصال الضمير الذي هو فاعل بالفعل فعلم بالتأكيد أن العطف إنما هو على الضمير ضرورة أن الفعل لا يؤكد بالاسم فتعين أن يكون التأكيد للاسم المضمَر، ولأن التأكيد لغة هو: التقوية فقوي الضمير بالتأكيد بالمضمَر المنفصل، فصح العطف عليه كالمثالين اللذين مثل بهما، وإنما مثل مثالين ولم يقتصر على مثال واحد؛ لأنه مثل بما فيه المضمَر بارز، وبما فيه المضمَر مستتر، وهو الأخير من المثالين.

فقوله: سرنا فعل وفاعل، ونحن تأكيد للفاعل، وأنت في قوله: ولا تسر أنت تأكيد للضمير المستكن.

ويجوز عند الكوفيين العطف بغير توكيد، واحتجوا بالسماع والقياس، أما القياس فإنه كالتوكيد والبدل، فيجوز من غير توكيد.

والجواب أما التوكيد فإن منه ما لا يؤكد فيه المضمَر المتصل المرفوع إلا بعد منفصل، وهو التأكيد بالعين والنفس، ويأتي ذكره، وأما باب البدل فإن الثاني هو

المقصود، والأول في نية الطرح، والمطرح لا يؤكد، وأيضا فإن التأكيد والبدل الثاني منهما هو الأول، فجاز بخلاف العطف؛ لأن الثاني غير الأول.

وأما السماع الذي احتجوا به فهو قوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وبقول عمر بن أبي ربيعة^(١): [الخفيف]

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاَجِ الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمَلًا

والجواب عن الآية أن الفصل بـ " لا " سد مسد التوكيد بطول الكلام به، والجواب عن البيت أنه شاذ، هذا مع إمكان أن تكون الواو للحال لا للعطف، وزهر مبتدأ، وتهادى خبره، وأصله تتهادى فحذف إحدى التاءين التي لغير المضارعة.

كَذَاكَ أَكْبَدَ بَعْدَ تَأْكِيدِ ظَهَرُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بَدَا أَوْ اسْتَتَرُ

ذاك إشارة إلى العطف بعد التأكيد، أي: كما يعطف على المضممر المتصل بعد التأكيد بالمضممر المنفصل كذلك أكد بالنفس والعين بعد تأكيد المضممر بمضممر منفصل، ويريد بقوله: ظهر التأكيد بالمضممر.

وإنما خص النفس، والعين دون أخواتهما لأنهما يليان العوامل اللفظية والمعنوية، تقول: نفس زيد طيبة، وطابت نفسه وقرت عينه؛ فإنك لو قلت: هند قرّت عينها من غير

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٨؛ واللمع ص ١٨٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٩؛ والكتاب ٢/ ٣٧٩.

الإعراب: "قلت": فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. "إذ": ظرف زمان متعلّق بـ "قلت". "أقبلت": فعل ماضٍ، مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. "وزهر": الواو حرف عطف، و"زهر": معطوف على الضمير المستتر في "أقبلت" مرفوع. "تهادى": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. "كنعاج": جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من الضمير في "أقبلت"، وهو مضاف. "الفلأ": مضاف إليه مجرور. "تعسفن": فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. "رملاً": مفعول به منصوب.

وجملة "قلت": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أقبلت": في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة "تهادى": في محلّ رفع صفة لـ "زهر". وجملة "تعسفن": في محلّ نصب حال. والشاهد فيه قوله: "أقبلت وزهر" حيث عطف "زهر" على الضمير المستتر في "أقبلت" من غير فصل، والوجه فيه أن يقال: "أقبلت هي وزهر"، لتأكيد الضمير المستتر وهذا من ضرورات الشعر.

توكيد لجاز أن تكون العين فاعلة ويكون المعنى بقولنا: هند قرت عينها: فرحت وسرت، فإذا قلت: قرت هي عينها كان بمعنى: استقرت وسكنت هي حقيقتها، ولو قلت: هند خرجت نفسها احتمل أن تكون نفسها فاعلة فيكون بمعنى: ماتت فإذا أكدت وقلت: هند خرجت هي نفسها كان الخروج لهند لا لنفسها، فلما حصل هذا اللبس في المستكن من الضمائر حملوا باقي الضمائر عليه، وإن لم يكن ثم لبس لبروزها، نحو ضربت أنت نفسك فلذلك قال: بدا أو استتر، أي: برز الضمير أو استكن في الفعل. وقيل: إنما أكد الضمير المتصل المرفوع؛ لأنه غير مستقل بنفسه، والنفس والعين مستقلان، فكرهوا أن يؤكد المستقل بنفسه ما ليس مستقلا، ويفهم من قوله: بدا أو استتر أن المراد الضمير المرفوع المتصل؛ لأن المنصوب والمجرور من الضمائر لا يكونان مستترين فيؤكدان بالنفس والعين من غير تأكيد، فتقول: مررت بك نفسك، ورأيتك عينك.

العطف على المضمَر المجرور

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ إِنْ عَطِفْنَا عَلَيْهِ جِيءَ بِمَا بِهِ جَرَزَتْ نَحْوُ مَضَى بِهِ وَبِالْغَلَامِ وَشَدُّ مِنْهُ بِكَ وَالْأَيَّامِ

قوله: جِيءَ بِمَا بِهِ جَرَزَتْ، أي: جيء بالحرف الذي جررت به المعطوف عليه في المعطوف كمثاله، وإنما وجب إعادة الجار مع المعطوف على المضمَر المجرور؛ لأنه أشد اتصالاً بالمجرور من اتصال المتصل المرفوع بالفعل، ولا يجوز العطف على المضمَر المتصل المرفوع مطلقاً كذلك المجرور، وإنما قلنا: إن المجرور أشد اتصالاً من المرفوع؛ لأن للمرفوع ضميراً منفصلاً، وليس للمجرور ذلك، ولذلك يتقدم على الجار وليس للمجرور ضمير منفصل يؤكد به ويعطف عليه كما فعل بالمرفوع، فلما اشتد اتصاله بالجار صار كجزء منه، فلو عطف عليه من غير إعادة الجار لكنت عاطفاً على حرفه، ويدلك على أن المجرور أشد اتصالاً بما جره من المرفوع بما رفعه أن المتصل المرفوع مع فعله كلام تام وليس كذلك المجرور مع ما جره، وأيضاً فإن المضمَر المتصل في نحو قولك: غلامي بمنزلة التنوين، بدليل حذفه في النداء، نحو يا غلام بحذف التنوين، وبدليل أنه على حرف واحد ساكن كالتنوين، وبدليل أن التنوين مع الاسم لا يتصل به الكلام وهذا الضمير كذلك، وهذا الضمير يمنع الإضافة كالتنوين، بل هذا الضمير أشد اتصالاً من التنوين؛ لأن التنوين يحذف وقفاً وهذا الضمير لا يحذف، وكما لا يصح العطف على التنوين فكذلك لا يصح العطف على ما هو حال محله، فوجب أن يعاد الحرف مع المعطوف ليكون مستقلاً بنفسه أو ليكون العطف للحرف على الحرف^(١).

فإن قيل: الذي ذكرتم إنما يوجب إعادة الجار فيما كان المضاف إليه اسماً، أما في المجرور بحرف الجر فلا، غاية ما في الباب أنه صار كجزء من الحرف، كالمضمَر المرفوع في كونه كجزء من الفعل، فكان ينبغي أن يؤكد ويعطف عليه، نحو: مررت بك أنت وزيد إذ لا خلاف في جواز: مررت بك أنت.

(١) انظر: لإنصاف ٣٧١/١، اللباب ٤٣٢/١، شرح التسهيل ٣٧٥/٣، الإرشاد ٤٠٢/، ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، توضيح المقاصد ١٠٢٦/٣، أوضح المسالك ٣٥٣/٣، شرح ابن عقيل ٣٢٩/٣، المساعد ٤٧٠/٢، الفضة المضية ٤٣٧/، شرح الآجرومية ٤٨٢/٢، همع الهوامع ٢٦٨/٥، شرح الأشموني ١١٧/٢، خزنة الأدب ١٢٤/٥.

قلت: ليس للمجرور ضمير منفصل يؤكد به كما للمرفوع المتصل، وأيضا فالمجرور أشد اتصالا، لأنه مع جاره ليس كلاما والمرفوع مع رافعه كلام، وأما تأكيد المجرور بالمرفوع فهو خلاف الأصل^(١).

وقيل: كما لم يعطف المضممر على المظهر إلا بإعادة حرف الجر كذلك العكس، وأما استشهاده بقوله بك والأيام فأول البيت^(٢): [البسيط]

فاليوم قُربت تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

فهو شاذ كما ذكر، وله تأويل وهو أن يكون جر الأيام بإعادة الباء ثم حذفها لضرورة الشعر، ويحتمل أن يكون الواو للقسم لا للعطف، كما أقسم الله تعالى بالزمان، نحو: ﴿وَالضُّحَى ۝ ١﴾ وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى ۝ [الضحى: ١ - ٢]، ويجوز أن يكون المقسم به محذوفا أي: ورب الأيام فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه^(٣).

(١) انظر: شرح الرضي ٣٣٦/٢، ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، توضيح المقاصد ١٠٢٧/٣، المساعد ٤٧٠/٢، همع الهوامع ٢٦٩/٥.

(٢) البيت من بحر البسيط، من الأبيات المجهولة القائل في: الكتاب ٣٨٣/٢، الأصول ١١٩/٢، تحصيل عين الذهب ٣٨٢/، النكت على كتاب سيبويه ٣٨٣/٢، المقتصد شرح الإيضاح ٩٦٠/٢، التبصرة والتذكرة ١٤١/١، الإنصاف ٣٧٢/١، شرح المفصل ٧٨/٣، شرح التسهيل ٣٧٦/٣، شرح الرضي ٣٣٦/٢، شرح الألفية لابن الناظم ٣٨٧/، التخمير ١٣١/٢، التعليقة على المقرب ٣٤٩/١، الإرشاد ٤٠٢/، الكناش ١٦٥/١، توضيح المقاصد ١٠٢٦/٣، شرح ابن عقيل ٢٤٠/٣، المقاصد الشافية ١٥٩/٥، شرح الأجرومية ٤٨٢/٢، همع الهوامع ٢٦٨/٥، شرح الأشموني ١١٧/٢، خزانة الأدب ١٢٣/٥.

اللغة: معنى قربت: جعلت وأخذت، يقال: قربت تفعل كذا، أي: جعلت تفعله. والمعنى: هَجُوكُ لَنَا من عجائب الزمان وقد كثرت فلا يعجب منها.

(٣) انظر: الكتاب ٣٨٢/٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٨٣/٢، التبصرة والتذكرة ١٤١/١.

الْبَدَلُ

وَالْبَدَلُ أَقْدَرُهُ مَكَانَ الْمُبَدَلِ مِنْهُ فَأَعْرَبْنَاهُ بِمَا فِي الْأَوَّلِ

البدل في الأصل مصدر استعمل استعمال الأسماء، وهو في اللغة عبارة عن العوض، يقال: أخذت هذا بدلا من هذا أي: عوضا منه، قال الله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾ [المعارج: ٣٢] أي: يعوضنا.

وأما تعريفه في الصناعة فهو: تابع ليس متبوعه مقصودا بالنسبة. فقولنا: تابع يشمل جميع التوابع، وقولنا: ليس متبوعه مقصودا بالنسبة فظاهر منه باقي التوابع؛ لأن متبوعاتها مقصودة بالنسبة، وأما كون متبوعه ليس مقصودا بالنسبة فظاهر في بدل البعض، وبدل الاشتمال، ويدخل في هذا الرسم جميع أصناف البدل من البعض، والاشتمال، والغلط، ولذلك قال: والبدل اقدره مكان المبدل منه، ويحتمل أمرين: أحدهما: أن يريد بقوله: اقدره مكان المبدل منه اطراح المبدل منه، لوجوب ذلك في بدل الغلط.

الثاني: أن يريد بقوله: اقدره مكان المبدل منه ما قاله السيرافي: ليس بتقديرهم تنحية الأول على معنى إطرأحه وإلغائه وإزالة الفائدة به، ولكن على معنى أن البدل قائم بنفسه.

وقيل: المراد بتقدير البدل مكان المبدل منه الإعلام بتقدير العامل في المبدل منه معه، وإذا قدر العامل معه فقد وليه كما وليه المبدل منه، ومكان المبدل منه أن يلي العامل، فهذا معنى قوله: اقدره مكان المبدل.

قوله: وأعربه بما في الأول أي: بإعراب المبدل منه، وهو الأول وأيضا فإن الشيء لا يمكن إطرأحه إلا بعد ثبوته، ألا ترى أن قولك: جعلت متاعك بعضه فوق بعض، لو حذفت المتاع لقلت: جعلت بعضه فوق بعض، لم تحصل فائدة للجهل بما يعود الضمير إليه، وأيضا فإن قول الشاعر - أنشده سيبويه - ^(١): [الكامل]

(١) البيت للأعشى في الدرر ٦ / ٢٥٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٥ / ١٩٧،

١٩٨؛ ولسان العرب ٣ / ٣٠٢ (عين)؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٥٨.

اللغة: لهق السراة: ثور أبيض أعلى الظهر أسود الخدين.

المعنى: يصف ثورا وحشيا بأنه أبيض أعلى الظهر، أسود الخدين، كأن حاجبيه معينان بهذا السواد.

فَكَأَنَّهُ لَهَوُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ
 فـ " حاجبيه " بدل من " الهاء " في " كأنه "، فلو أسقطها وصار التقدير كأن حاجبيه
 لم يجوز أن يخبر بـ " معين " وهو مفرد عن المثني، وكذا قولهم: الذي ضربت أخاه عمرا
 قائم، فـ " عمرو " بدل من قولك: أخاه فلو حذف لقلت: الذي ضربت عمرا قائم فلم
 يجوز؛ لبقاء الصلة بلا عائد.

مِثَالُهُ جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَرًا عَرُفْتُ أَوْ نَكَّرْتُهُ أَوْ أَضْمَرًا

البدل بالنسبة إلى التعريف والتنكير فيه أربع مسائل:
 الأولى والثانية بدل معرفة من معرفة كما ذكر، ونكرة من نكرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ
 لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾ ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [النبا: ٣١-٣٢]، فـ " حدائق " بدل من " مفاز " .
 الثالثة والرابعة بدل معرفة من نكرة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ
 مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣].

وبدل نكرة من معرفة إما بلفظها ويلزم وصفها كقوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ﴾ ﴿١٥﴾
 نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦] فأبدل ناصية وهي نكرة من المعرفة ووصفها، لكونها
 بلفظ المعرفة، وإن لم تكن النكرة بلفظ المبدل منه لم يلزم وصفها، كقول الشاعر^(١):
 [الوافر]

الإعراب: "فكأنه": الفاء: حسب ما قبلها، "كأن": حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل
 نصب اسم "كأن". "لهق": خبر "كأن" مرفوع بالضمّة وهو مضاف. "السراة": مضاف إليه مجرور
 بالكسرة. "كأنه": حرف مشبّه بالفعل، والهاء: اسمها. "ما حاجبيه": "ما": زائدة، "حاجبيه": بدل من
 الهاء في "كأنه" منصوب بالياء لأنه مثني وخذفت النون للإضافة، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ
 بالإضافة. "معين": خبر "كأن" مرفوع بالضمّة. "بسواد": جار ومجرور متعلقان بـ "معين".

وجملة "كأنه لهق": بحسب ما قبلها. وجملة "كأنه معين": في محل رفع صفة لـ "لهق السراة".
 والشاهد فيه: أن اعتبار المبدل منه في اللفظ دون البدل، فإن قوله "حاجبيه" بدل من ضمير "كأنه".
 (١) البيت منسوب لشاعر جاهلي، اسمه شمير بن الحارث الضبي، وقيل: سمير بالسين، والبيت من
 قطعة نقلها البغدادي عن نوادر أبي زيد، وفيها يذكر الشاعر الخيل، ويذكر حبّه له ورغبته في اقتنائه.

وقوله: «فلا وأبيك». «الكاف»: مكسورة، خطاب لامرأة لامته على حبّ الخيل، و «لا»: نفي لما
 زعمته المرأة. والواو: للقسم. وجملة: «إني ليؤذيني»: جوابا لقسم، ومعناه: يؤذيني وليس هو لي
 ملك، أو يؤذيني فقد التحمحم. والتحمحم: صوت الفرس إذا طلب العلف. والصهيل: صوته مطلقا.

ولا أبيت خير منك إنني ليؤذني التحمحم والصهيل
ف " خبر " نكرة وهو بدل من " أبيت " ولم يصفه، وقيل: أغنى تخصيصه بـ " منك " عن الصفة، قال الشاعر:

وأحب ذا الوجهين وجهها في الندى ندبا ووجهها في الحروب وقاحا
فأبدل وجهها من ذا وهو معرفة بدل البعض، ووصفه بقوله: ندبا وقد جاء بدل النكرة من المعرفة من غير وصف، قال الشاعر^(١): [البسيط]

إننا وجدنا بني خولان قاطبة كساعد الضب لا طول ولا قصر
ف " طول " بدل من " ساعد " وهو معرفة، والبدل نكرة ولم يصفه، وقالوا: هذا بدل الاشتمال وفيه فائدة؛ لأنه غير الأول، أما إذا كان الثاني هو الأول فلا بد من وصفه؛ لأن البدل هو المقصود فيلزم من ترك وصفه أن يكون المقصود أنقص رتبة من غير المقصود.

وأما بالنسبة إلى الإظهار والإضمار ففيه أيضًا أربع مسائل:

=

والبيت شاهد على أن «خير» بالجر، بدل من «أبيت»، بتقدير الموصوف، أي: رجل خير منك، وهذا البدل، بدل كل من كل، ومع اعتبار الموصوف، يكون الإبدال جاريا على القاعدة، وهي أنه إذا كان البدل نكرة من معرفة، يجب وصفها، كقوله تعالى: (بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ) [العلق: ١٥، ١٦]، وهذا على رواية الجرّ، وفيه رواية أخرى: وهي رفع «خير»، فمن روى: «خير منك» بالرفع، فكأنه قال: هو خير منك.

انظر: الخزانة ج ٥ / ١٧٩، والتذييل (٤ / ١٣٨)، شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ (٢ / ٥٨١) تحقيق عدنان الدوري.

(١) البيت غير منسوب، ويروى أيضا بقافية الميم (لا طول ولا عظم)، وجلان: علم لا ينصرف، قبيلة من عنزة، وهم رماة. وكلهم: تأكيد لبني جلال، وقوله: كساعد الضب، الساعد: ذراع اليد. والضب: ساعد جميع أفرادها على مقدار معين خلقة، لا يزيد ساعد فرد من أفرادها طولاً على ساعد فرد آخر، وكذلك لا ينقص عن ساعد فرد آخر، بخلاف سائر الحيوانات فإن بين ساعد أفرادها تفاوتاً في الطول والقصر بحسب الجثة، أراد أنّ بني جلال متساوون في فضيلة رشق السهام، لا يرتفع أحدهم عن الآخر فيها ولا ينحط عنه. والبيت شاهد على أنه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كما هنا، فإن قوله: «طول» المنفي، بدل من ساعد الضب، ومعنى الطول وما عطف عليه موجود في ساعد الضب. وفيه شاهد آخر وهو إبدال النكرة من المعرفة، والنكرة بغير لفظ المعرفة، والبغداديون يابون ذلك، ويقولون لا تبدل النكرة من المعرفة حتى يكونا من لفظ واحد نحو قوله تعالى: (نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) [العلق ١٦] [انظر: الخزانة / ٥ / ١٨٣].

الأولى: بدل مضمر من مضمر، نحو رأيتك إياك، ف "إياك" بدل من "الكاف"، و "مررت بك بك"، و "زيد مررت به به"، ويحتمل أن يكون في جميع هذا تأكيداً.
الثانية: بدل المظهر من المظهر، وقد تقدم.
والثالثة: بدل المظهر من المضمر نحو: مررت به زيد، ورأيت زيدا، قال الشاعر^(١):
[الطويل]

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٍ
فجر حاتمًا؛ لأنه بدل من الهاء في جوده.

ولا يجوز بدل المظهر من المضمر من ضمير المتكلم ولا من ضمير المخاطب، فلا تقول: مررت بي زيد على البدل من ياء المتكلم؛ لأن المظهر يفهم منه الغيبة، والياء يفهم منها الحضور، وذلك متناف، وكذلك الظاهر وضمير المخاطب نحو قمت زيد على إبدال زيد من تاء المخاطب؛ لتنافي المظهر والمخاطب، لأن الخطاب لا يكون بالاسم الظاهر إلا في النداء، فيؤدي إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب إلى أن يكون الاسم الواحد حاضرا غائبا، أو مخاطبا غير مخاطب وذلك قبيح، هذا إذا كان الثاني هو الأول.

وقيل في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]: إن قوله: لمن بدل من الكاف في لكم وهو ضمير

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٩٧. ورواية العجز فيه:

على جوده ضنت به نفس حاتم

وجمهرة اللغة ص ١١٦٠؛ ولسان العرب ١٢ / ١١٥ (حاتم)؛ والمخصص ١٧ / ١٤.

الإعراب: "على حالة": جاز ومجرور متعلقان بما قبلهما. "لو": حرف شرط وتمن. "أن": حرف مشبّه بالفعل. "في القوم": جاز ومجرور متعلقان بخبر "أن" المقدم المحذوف؛ أو هما الخبر المقدم على رأي البعض. "حاتمًا": اسم "أن" منصوب بالفتحة. والمصدر المؤول من "أن" ومعوّلها في محل رفع فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت وجود حاتم في القوم. "على جوده": جاز ومجرور متعلقان بـ "ضنّ"، والهاء: ضمير متمل مبني في محل جر مضاف إليه. "الضنّ": اللام: حرف جواب وربط، "ضنّ": فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. "بالماء": جاز ومجرور متعلقان بـ "ضنّ". "حاتم": بدل من الهاء في "جوده" مجرور بالكسرة.

وجملة "ثبت" لا محل لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفي، وجملة فعل الشرط وجوابه ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "الضنّ": جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: "حاتم" حيث جرّها على البدل من الضمير في (جوده).

المخاطب، و" من " الغائب، وقيل: لما كان لكم خطابا لجميع الأمة أشبه الغائب، ولأنه بدل بعض.

فأما بدل البعض والاشتغال فجائزان تقول: أعجبت زيدا علمي فـ " علمي " بدل من " التاء " في " أعجبت ".

وتقول عجبت منك وجهك بجر الوجه على البدل من الكاف؛ لأنه بدل البعض، وعجبت منك علمك.

الرابعة: بدل المضممر من المظهر، نحو: رأيت زيدا إياه، ومررت بزيد به، ولا يصح فيه بدل البعض، إذ لا صيغة لمضممر تدل على البعضية، وكذلك في بدل المضممر من المضممر، وقد تكلفوا لذلك أمثلة نحو: يد زيد ضربت زيدا إياها، وفي بدل المضممر من المضممر وجه هند رأيتها إياه.

وإنما جاز في البدل مخالفته للمبدل منه إظهارا وإضمارا، وتعريفا وتنكيلا بخلاف باقي التوابع؛ لأن البدل الاعتماد فيه على الثاني وهو المقصود، ولذلك تكرر معه العامل، وذلك دليل على استقلاله، والمستقل له حكم نفسه لا حكم غيره، فأشبهه المعطوف، فجاز فيه ما يجوز فيه، وكذلك يكون البدل غير المبدل منه وهو البعض، والاشتغال.

أقسام البدل

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ قَدْ قُسِّمَ كُلُّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا تَقَدَّمَ
وَبَعْضُهُ مِنْ كُلِّهِ نَحْوُ أَكَلَ زَيْدٌ رَغِيْفًا ثَلَاثِيْهِ أَوْ أَقْلَ
وَدُوْا اشْتِمَالِ ثَالِثٍ مِثَالُهُ أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ

قوله: كل من الكل كما تقدم يريد: كما تقدم من مثاله جئت أخاك جعفرًا فإنه من كونه معرفة فهو أيضًا كل من كل، والأولى أن يقال: بدل الشيء من الشيء وهو هو، ومنهم من سماه بدل المثل من المثل وإنما فعلوا ذلك لاستبشاعهم إدخال اللام على كل فإنه غير جائز؛ لأن كلا في نية الإضافة فهي في تقدير المعرفة بدليل ما حكى سيويه من قولهم: مررت بكل قائما فنصب الحال عن كل فجعلها معرفة، وإن كانت بلفظ النكرة؛ لأن التقدير مررت بكلهم قائما فلا يصح الجمع بين الألف واللام وتقدير الإضافة، وكذلك قوهم: مررت ببعض قائما فلو لا أن بعضا، وكلا معرفتان لما صح نصب الحال عنهما.

ودليل حصر البدل في الأقسام الأربعة أن الشيء إما أن يكون بدلا من الشيء وهو هو فذاك الذي يسمونه بدل كل من كل، أولا يكون، وحينئذ إما أن يكون بعضه، وهو الذي يسمونه بدل البعض، أولا يكون وحينئذ إما أن يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة وهو بدل الاشتمال، أولا يكون وهو بدل الغلط، وقد مثل بكل واحد منها.

أما بدل الكل فقوله: جئت أخاك جعفرًا، وأما بدل البعض فقوله: أكل زيد رغيفا ثلثيه، قوله: أو أقل معطوف على ثلثيه تقديره: أو أقل من ثلثيه، ويريد بقوله: أو أقل ما يطلق عليه أنه بعض، أو يجوز أن يريد أو أقل جزء من أجزاء المبدل منه، ومثال بدل الاشتمال قوله: أعجبني محمد جماله.

والغرض ببذل الكل توضيح الأول وتوكيده، والغرض ببذل البعض تخصيص الأول، ومعنى قولهم: بدل الاشتمال أنك إذا قلت: أعجبني محمد جماله فمهوم الجملة قد اشتمل على نسبة الإعجاب إلى الجمال؛ لأن الإعجاب لم يكن من ذات محمد بل من جماله، فنسبة الفعل قد اشتملت عليه.

ومنهم من قال: الاسم الأول مشتمل على الثاني بدليل قولك: أعجبني زيد عقله، فـ"زيد" مشتمل على العقل، أي: هو قائم به، ولذلك لا يجوز "يعجبني زيد أخوه"؛ لأن "

زيداً " لا يشتمل على الأخ، ولا الأخ يشتمل عليه. ومنهم من قال: الثاني مشتمل على الأول بدليل قولهم: سلب زيد ثوبه، فالثوب مشتمل على زيد.

ثم يقول: إذا كان نكرة فإما أن يكون المبدل منه نكرة، أو ليس، فإن كان نكرة ففيه أربع مسائل - أعني بدل النكرة من النكرة - فالأولى مررت برجل رجل صدق في بدل الكل، وفي بدل البعض: رأيت رجلاً وجهاً له، وفي بدل الاشتمال رأيت رجلاً حسناً له وفي بدل الغلط: مررت برجل حمار.

وإن كان المبدل منه معرفة ففيه أيضاً أربع مسائل:

الأولى: مررت بزيد رجل صالح.

الثانية: رأيت زيدا وجهاً له.

الثالثة: أعجبني زيد حسن له.

الرابعة: أعجبني زيد فرس.

فهذه ثمان مسائل.

فإن كان البدل معرفة، فإما أن يكون المبدل منه معرفة أو نكرة، فإن كان معرفة ففيه

أربع مسائل:

الأولى: قام أخوك زيد. الثانية: أعجبني زيد وجهه.

الثالثة: أعجبني زيد حسنه.

الرابعة: قام زيد فرسه.

فإن كان المبدل منه نكرة ففيه أيضاً أربع مسائل:

الأولى: قام رجل زيد. الثانية: ضربت رجلاً رأسه. الثالثة: رأيت رجلاً جماله.

الرابعة: رأيت رجلاً الفرس.

فهذه ست عشرة مسألة.

فأما بالنسبة إلى الإظهار والإضمار فست عشرة مسألة، فالمظهر من المظهر أربعة

وقد تقدمت الأمثلة فيه، وأما المضمّر من المظهر ففيه أربع مسائل أيضاً:

الأولى: قام زيد هو.

الثانية: وهو بدل البعض من الكل مضمراً من مظهر وجه هند ضربت هنداً إياه.

الثالثة: بدل الاشتمال ثوب هند سلبت هنداً إياه.

الرابعة: بدل الغلط كقولك هند والحمار رأيت هنداً إياه. فهذه ثمان مسائل:

وأما بدل المظهر من المضمّر ففيه أربع مسائل:

الأولى: الذي مررت به زيد عمرو. الثانية: زيد ضربته يده.
الثالثة: زيد عجبت منه علمه. الرابعة: زيد مررت به الحمار. وفي بدل المضممر من
المضممر أربع مسائل:
الأولى: زيد رأيته إياه. الثانية: وجه هند رأيته إياه. الثالثة: ثوب هند سلبته إياه.
الرابعة: هند والحمار رأيته إياه. فهذه ثنتان وثلاثون مسألة بأمثلتها.

بَدَلَ الْفَعْلِ مِنَ الْفَعْلِ

وَأَبْدَلُوا الْفَعْلَ مِنَ الْفَعْلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ وَذَلِكَ مِثْلُ ذَا
إِنَّ عَلَيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذُ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا^(١)

إذا اتفق فعلا في المعنى جاز أن يبدل أحدهما من الآخر كقولك: إن تكرم زيدا تحسن إليه فهو أهل فجزم تحسن إليه؛ لأنه بدل من تكرم وجاز إبداله منه؛ لأنه بمعناه، فالإكرام بمعنى الإحسان. واحترز بقوله إذا كان بمعناه عما إذا كان الفعل الثاني ليس بمعنى الأول، نحو: إن تقم تضحك أكرمك فلا يجوز جزم تضحك على البدل من تقم؛ لأنه ليس بمعناه، بل يجب رفعه، لأنه حال من الفاعل، وأما البيت الذي استشهد به فهو من أبيات الكتاب، والشاهد فيه أنه نصب تؤخذ على البدل من تبائع لأنه بمعناه لأن المبايع لا ينفك من أحد الأمرين؛ إما أن يؤخذ كارها أو يجيء إلى المبايعة طائعا^(٢)، ومثله أيضا من أبيات الكتاب^(٣): [الطويل]

(١) البيت من الأبيات المجهولة القائل في الكتاب ١٥٦/١، المقتضب ٦٢/٢، الأصول ٤٨/٢، التبصرة والتذكرة ١٦٢/١، تحصيل عين الذهب/ ١٣٠، شرح التسهيل ٣٤١/٣، شرح الكافية الشافية ٥٨٠/١، شرح عمدة الحفاظ/ ٥٩١، شرح الألفية لابن الناظم/ ٣٩٩، شرح الرضي/ ٣٩٣/٢، شرح ابن عقيل ٢٥٣/٣، المقاصد الشافية ٢٢٨/٥، تمهيد القواعد ٣٤١٢/٧، الفضة المضية/ ٤٢٠، شرح التصريح ٢٠٠/٢، شرح الأشموني ١٣٣/٢، خزانة الأدب ٢٠٣/٥.

(٢) انظر: المقتضب ٦٢/٢، التبصرة والتذكرة ١٦١/١، ١٦٢، البديع ج ١/ ٢م/ ٣٥١، شرح الرضي ٣٩٣/٢، خزانة الأدب ٢٠٣/٥.

(٣) البيت لعبيد الله بن الحر في خزانة الأدب ٩٠ - ٩٩؛ والدرر ٦٩/ ٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٦٦/ ٢ وسر صناعة الإعراب ص ٦٧٨؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٢، ٣٣٥؛ وشرح الاشموني ص ٤٤٠؛ والكتاب ٨٦/ ٣؛ ولسان العرب ٥/ ٢٤٢ (نور)؛ والمقتضب ٦٣/ ٢؛ وهمع الهوامع ١٢٨/ ٢.

الإعراب: "متى": اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول به متعلق بـ"تجد".
"تأنا": فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت، و"نا": ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. "تلمم": فعل مضارع، بدل من "تأنا"، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. "بنا": جار ومجرور متعلقان بـ"تلمم".
"في ديارنا" جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير "نا"، في قوله: "بنا"، و"نا": ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. "تجد": فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. "حطبا": مفعول به منصوب بالفتحة. "جزلا": نعت منصوب بالفتحة. "ونارا":

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمَمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجَجَا
 فيجزم تلمم؛ لأنه بدل من تأتنا إذ هو بمعناه، وهو في الفعل بدل الثاني من الأول،
 والثاني هو الأول، وهو الذي يسمونه بدل كل من كل إذا لم يكن الأول أعم من الثاني
 كقوله: تأتنا تلمم بنا إن الإتيان هو الإلمام، وإن كان الأول أعم من الثاني كالمبايعة قد
 تكون بالرغبة وقد تكون بالرهبة، فهي تشتمل على المعنيين، فيكون البديل فيه بدل
 الاشتمال^(١).

=

الواو: حرف عطف، و"نارًا": اسم معطوف منصوب. "تأججا": فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود
 إلى الحطب أو إلى النار، والألف: للإطلاق، ويجوز أن يكون هذا الفعل مضارعًا، وأصله: تتأججن،
 فحذفت إحدى التاءين، وقلبت النون ألفًا.

وجملة "متى تأتنا... تجد": استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تأتنا": في محل جرّ
 بالإضافة. وجملة "تجد": لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو "إذا".
 وجملة "تأججا": في محل نصب نعت لـ "حطبًا، أو نارًا".

والشاهد فيه قوله: "متى تأتنا تلمم" حيث جزم الفعل "تلمم" على البديل من الفعل تأتنا.

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٠، شرح الألفية لابن الناظم/٣٩٩، المساعد ٢/٤٣٨، المقاصد الشافية
 ٥/٢٢٨، شرح الأشموني ٢/١٣٣، خزانة الأدب ٥/٢٠٣.

بَدَلُ الْغَلَطِ

وَالْبَدَلُ الرَّابِعُ يُدْعَى الْغَلَطًا كَمَثَلِ جِئْتُ دَعْدًا زَيْدًا غَلَطًا
وَالْأَجْوَدُ الْإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ يَبْلُ وَهُوَ عَلَى الْمَجَازِ سُمِّيَ بِالْبَدَلِ

هذا هو القسم الرابع من البديل، ولم يذكر النحويون هذا ليعلموا الناس الغلط بل ذكروه ليعلموا الناس كيف يتداركون إذا غلطوا، وإنما قيل له: بدل الغلط، وإن لم يكن البديل غلطاً بل الغلط في المبدل منه، لأن الغلط هنا بمعنى المغلوط بذكره كالخلق بمعنى المخلوق، فكأنهم قالوا: بدل المغلوط بذكره، أو بدل لأجل الغلط بذكر الأول، فالسبب في ذكره الغلط، فسمي باسم سببه، وهذا معنى قوله: وهو على المجاز سمي بالبديل.

وأكثر ما يقع الغلط في الكلام الصادر عن غيره روية وفكرة، أو عن عي وحصر، والعبي: هو استحضار المعنى في الذهن مع انتفاء ذكر ما يسمى به، ولم يقع هذا البديل في القرآن، وهو كقولك: جئت دعد زيدا أردت أن تقول: جئت زيدا فسبقك لسانك إلى ذكر دعد ثم ظهر لك الغلط فتداركته بذكر الثاني.
قوله:

وَالْأَجْوَدُ الْإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ يَبْلُ

أي: الأجود أن تضرب عن الغلط بـ "بل" فتقول "جئت دعدا بل زيدا، وقد يجوز حذفها عند فهم المعنى وأمن اللبس كمثاله، فإن كان الموضع مما يلتبس تعين الإثبات، نحو مررت برجل حمار؛ فإنه يحتمل الوصف بالبلادة، فإن لم يقصد الوصف وجب الإتيان بـ "بل" لرفع اللبس. وقد يكون هذا الضرب ليس عن غلط بل قد يذكر الأول عن قصد ثم يبدو له فيرجع عنه كقولك: هند قمر على سبيل المبالغة ثم يبدو لك أنها أفضل من ذلك فتقول بل هند شمس، وهذا يستعمل، ومنه قول المتنبي: [الطويل]
أقاضيها هذا الذي أنت أهله غلطت ولا الثلثان هذا ولا النصف

الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ الْمُبْتَدَأُ

الْقَوْلُ فِي بَيَانِ الْإِسْمِ الْمُبْتَدَأِ الْمُبْتَدَأُ يُزْفَعُ إِذْ تَجَرَّدَا
مِنْ كُلِّ عَامِلٍ لَهُ لَفْظِي فَارْفَعِ بِأَمْرِ فِيهِ مَعْنَوِي
أَغْنِي ابْتِدَاءَ وَهُوَ رَافِعُ الْخَبَرِ مِثَالُهُ زَيْدٌ مُصَيِّغٌ لِلْخَبَرِ

المبتدأ مفتعل من ابتدأت الشيء إذا جعلته أولا لفظا، أو تقديرا، والابتداء مجموع أمرين، وهما تجريد، وإسناد، فمتى فات أحدهما فات الابتداء.

وأما المبتدأ فقد رسمه وعرفه بهذه القيود التي ذكرها، فقوله: الاسم احترز به من الفعل، فإنه لا يقع مبتدأ؛ لعدم المخبر عنه، فأما قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فأصله أن تسمع فحذف أن من تسمع لدلالة أن الثانية عليها في قوله: من أن تراه، وأن مع الفعل بمنزلة الاسم.

وقوله: يرفع إذ تجردا من كل عامل له ليخرج منه اسم كان وأخواتها، واسم إن، والأول من مفعولي ظننت، وينبغي أن يقول: إذ تجرد لفظا ومعنى ليخرج منه نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، فإنه مجرد لفظا لا تقديرا.

قوله: لفظي احترز من تجريده من العامل المعنوي، فإنه لم يتجرد منه، إذ لو تجرد منه ل بقي بلا عامل، وفهم من قوله: المبتدأ أنه أول، وفهم من قوله: وهو رافع الخبر أنه يقتضي ثانيا، وأنه لا بد أن يكون التجريد لأجل الإسناد، فمتى فقد التجريد فقد الابتداء، لأن معنى الابتداء كون الاسم أولا لفظا أو تقديرا، وإنما قلنا تقديرا ليدخل فيه المبتدأ الذي قدم عليه خبره، فإنه ليس أولا لفظا بل تقديرا، وإن فقد الإسناد فقد زال كون الاسم مبتدأ، ولذلك لا يقال في ألفاظ العدد، وحروف التهجي، والأصوات: مبتدأ مع تجردها من العوامل اللفظية، لفقد الإسناد.

قوله: فارفع بأمر فيه معنوي ذكر أن له عاملا معنويا، لئلا يظن أن رفعه بلا عامل. وإنما رفع المبتدأ؛ لأنه أول موضوع ليحمل عليه غيره في الأصل، فالمرفوع أقوى من المحمول، والضممة أول الحركات وأقواها، فنوسب بأن جعل الأول الأقوى للأول الأقوى.

قوله: وهو رافع الخبر يريد أن العامل المعنوي الذي رفع المبتدأ هو الذي رفع الخبر وإنما رفع الخبر؛ لشبهه بالفاعل، لكونه الجزء الثاني من الجملة، واختار أن يكون الابتداء الذي رفع المبتدأ هو الرفع للخبر قياساً على العوامل اللفظية، فإنها لما عملت في الاسم الأول عملت في الثاني، فكذلك الابتداء لما عمل في الأول عمل في الثاني؛ لاقتضاء الأول الثاني.

قوله: زيد مصيخ للخبر مثال للتجريد والإسناد، ومعنى مصيخ: مستمع للخبر أي: للحديث. وارتسم المبتدأ بأنه اسم أول لفظاً أو تقديرًا مقتضياً ثانياً. واحترزنا بقولنا اسم عن الفعل، فيفهم من قولنا: أولاً التجريد، ويفهم من قولنا: مقتضياً ثانياً الإسناد، ويدخل في هذا التعريف الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وحرف الاستفهام رافعة للظاهر، نحو: أقائم أخواك؟ فلو قلنا: مسندا إليه لخرج مثل ذلك؛ فإن الثاني - وهو الأول - ليس مسندا إلى الأول، بل الأول مسند إلى الثاني، لكن الأول مقتض للثاني؛ فالأقتضاء أعم من قولهم: مسند إليه، فإن تعريف المبتدأ بكونه مسندا إليه يخرج ما ذكرنا من أن يكون مبتدأ؛ لعدم الإسناد إليه فلا يدخل في تعريف المبتدأ ولا يدخل في تعريف الخبر وإن كان مسندا إلى غيره؛ لأن الخبر لا يلزم تقديمه، وهذا يلزم تقديمه؛ لأنه عامل فيما أسند إليه والخبر لا يعمل فيما أسند إليه عند البرين، فلا يكون خبراً.

وَكُلُّ مَا ابْتَدَأْتَهُ عَرَفْتَهُ وَإِنْ تُنْكِرْ زَصِفْهُ أَوْ أَضِفْهُ

قوله: عرفه أي: اجعله معرفة عند المخاطب؛ لأن الكلام مبناه لإفادة السامع بما في نفس المتكلم، فإذا كان المخبر عنه مجهولاً عند المخاطب صار الحكم بالنسبة إلى المخاطب على مجهول، والحكم على المجهول لا يصح فيجب أن يكون المبتدأ معلوماً للمخاطب كما هو معلوم للمتكلم، أما الخبر فيكون معلوماً للمتكلم وحده، ليحصل للمخاطب به علم لم يكن قبل ذلك، فإذا نسب المتكلم الخبر إلى ذات معينة علم المخاطب أن ذلك الخبر منسوب إلى تلك الذات المعينة دون غيرها، ولهذا قالوا: المبتدأ هو معتمد البيان، والخبر هو معتمد الفائدة، أي: يعتمد في بيان النسبة على المبتدأ، ويعتمد في الفائدة على الخبر، وإن شئت قلت: يعتمد في الفائدة على الخبر، وفي بيانها على المبتدأ.

ولا يبتدأ بالنكرة إلا بشرط أن يكون فيها خلف من المعرفة، وما يخلف المعرفة أمور، وهي اثنا عشر.

مَوَاضِعُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنُّكْرَةِ

أَوْ قَدِّمِ الْخَبَرَ ظَرْفًا أَوْ وَعَى مَعْنَى تَعَجُّبٍ وَنَفْيٍ وَ دُعَا
 أَوْ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ أَوْ مُسْتَفْهَمًا بِهِ أَوْ الْجَوَابُ أَوْ مُعَمَّمًا
 أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ تَقُولُ فِي الدَّارِ غُلَامٌ مُخْبِرًا
 وَإِنْ تَشَاءُ رَفَعْتَ رَفَعَ الْفَاعِلُ وَمِثْلُهُ أَمْقَصِرُ عَوَازِلِي
 فَمُقْصِرٌ مُبْتَدَأٌ وَ أَغْنَى فَاعِلُهُ عَنْ خَبَرٍ فِي الْمَعْنَى

لما كان أصل المبتدأ أن يكون معرفة، لأن تنكيره محل بالعرض المطلوب، وهو إفهام المخاطب، واللفظ إنما وضع للإفادة، فإذا لم يكن في التخاطب فائدة، فإذا تخصصت النكرة قربت من المعرفة فجاز الحكم عليها، أعني الإخبار عنها بحصول الفائدة.

وقد ذكر للابتداء بالنكرة اثني عشر موضعًا:

أحدها: قوله: صفه وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ف "عبد" مبتدأ، و "خير" خبره، وجاز الابتداء بالنكرة لتخصصها بالصفة؛ فإن قولك: عبد مؤمن أخص من قولك: عبد على الإطلاق، ولأن في الصفة ضمير الموصوف، والضمير معرفة وهو تلك النكرة الموصوفة في المعنى فجاز الابتداء بالنكرة الموصوفة إما لتخصصها، وإما لإضمامها في الصفة قبل الإخبار عنها.

الثاني: الإضافة نحو غلام رجل في الدار، ومنه قوله عليه السلام: "خمس صلوات كتبهن الله على العباد"، ف "خمس" مبتدأ، وكتبهن الخبر، وجاز الابتداء بالنكرة المضافة إلى نكرة، لتخصصها بالإضافة، ولأن قولك: غلام رجل بالإضافة، وغلام لرجل بمعنى واحد ولا خلاف في جواز الابتداء في قولك: غلام لرجل عندك لأن غلاما - إذا ما تركت الإضافة - موصوف بقولك: لرجل أي: غلام كائن لرجل عندك، ومعناه في الإضافة كذلك.

الثالث: قوله: أو قدم الخبر ظرفا نحو في الدار رجل، وإنما جاز الابتداء بالنكرة في هذه الصورة؛ لأن الخبر ظرف متعين، وهو قولك: في الدار فحصل للمبتدأ تعيين ظرفه، فقد تخصص المظروف بتخصيص ظرفه.

وقيل: إنما جاز؛ لأن الظرف يقدر بـ "استقر" فهو نائب مناب الفعل، فصار المبتدأ بتأخيره يشبه الفاعل، والفاعل يكون نكرة.

وقوله: أو قدم الخبر ظرفاً احترازاً من تقديمه غير ظرف، نحو قائم رجل فإنه لا يجوز؛ لأنه معرب مرفوع فيصح جعله مبتدأ إذا أدخلت عليه حرف الاستفهام، أو حرف النفي.

الرابع: قوله: أو وعى نحو خلفك رجل، والقول فيه كالقول في الظرف.

فإن فعلت: فما الفرق بين الظرف والوعاء؟

قلت: سيبويه سمى حروف الجر ظروفًا؛ لتعلقها بالفعل كتعلق الظرف؛ ولأن منها "في" وهي الأصل في اقتضاء الظرفية، ولذلك إذا دخلت على الظرفية أخرجته عن الظرفية، فصارت هي المقتضية للظرفية، وأما الوعاء فهو المكان أو الجهة الذي يقع فيه الفعل ويحويه.

الخامس: قوله: معنى تعجب نحو: ما أحسن زيد! عند سيبويه، وإنما جاز ذلك؛ لأن مبنى التعجب على الإبهام، وأما عند الأخفش فـ "ما" موصولة، وهي معرفة.

السادس: قوله: ونفي نحو ما أحد خير منك، فإن النكرة في سياق النفي تعم المعرفة وغيرها فصار كقولك: لا زيد ولا عمرو ولا غيرهما من الناس خير منك.

والأولى أن يقال في قوله: ونفي: إنه أراد اسماً فيه معنى النفي نحو أقل رجل يقول ذلك إلا زيد فابتدأ بـ "أقل" وهو نكرة؛ لأنه بمعنى ما رجل يقول ذاك إلا زيد، لأن حرف النفي يدخل في قوله: أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ، ولذلك رفع المستثنى على البدل من أقل، وإنما يصح البدل في غير الموجب.

السابع: الدعاء نحو سلام عليكم، وإنما جاز؛ لأن سلاماً مصدر، والمصدر مؤكد للفعل، والفعل متخصص بنسبته إلى الفاعل. والمؤكد هو نفس المؤكد، وإذا كان المؤكد متخصصاً كان المؤكد له كذلك.

فإن قلت: المصدر المؤكد منصوب، وسلام مرفوع.

قلت: معناه مرفوعاً كمعناه منصوباً، وإنما رفعوا لغرض الثبوت، لأنهم لو أبقوه منصوباً لكان تابعا لفعله في التقضي وعدم البقاء، وقيل: المراد سلام مني عليك فحذف للعلم به، إذ قد علم أن السلام من المتكلم به.

الثامن: قوله: أو فيه معنى الشرط نحو من يقيم أقيم معه، وإنما جاز؛ لعموم الشرط، والقول فيه كالحال في عموم النكرة بعد النفي فـ " من " مبتدأ، و " يقيم " خبره، ولا يجوز أن يكون الجزاء خبراً؛ لخلوه من ضمير المبتدأ.

التاسع: قوله: أو مستفهماً به وذلك نحو من عندك، وإنما جاز للعموم الحاصل في " من " الاستفهامية النابتة عن تعداد المعارف التي ربما لا تقتضي الجواب. وقوله: مستفهماً به أي: بالمبتدأ، وفيه احتراز عن ألا يكون مستفهماً به بل بحرف الاستفهام.

العاشر: قوله: أو الجواب يعني: جواب سؤال المستفهم، وإنما جاز؛ لأن الجواب من شأنه مطابقة السؤال فجاز فيه الابتداء بالنكرة، كما جاز في السؤال بل أولى؛ لحصول التعيين المطلوب به.

الحادي عشر: قوله: أو معهما نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وكل قائم، وإنما جاز، لشمول العام الخاص، ولذلك ينتفي بانتفاءه، وقيل: لأن " كلا " في الآية مضافة، وفي غير الآية تنوي إضافتها. فإن قيل: فإن الاستفهام يفيد العموم، وكذلك الشرط، فما الفائدة بقوله: معهما؟

قلت: العموم في " كل " عموم ساذج غير مقترن بمعنى آخر من شرط أو استفهام. الثاني عشر: قوله: أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ يَرِيدُ بـ " ما يوجب التصدر " حرف الاستفهام أو حرف النفي إذا كان بعده صفة، نحو أقائم زيد، فـ " قائم " مبتدأ، وزيد فاعل سد مسد الخبر، وإن شئت جعلت زيدا مبتدأ، وقائم خبره.

وإنما قلنا: إذا كان بعده صفة، احترازاً من مثل: قولك: أرجل عندك أم امرأة؟ ولا شك أن مراده الصفة، بدليل قوله: وإن تشأ رفعت رفع الفاعل.

وأما قوله: ومثله أمقصر عواذلي فيجب فيه أن يجعل عواذلي فاعلاً ولا يجوز أن يكون مبتدأ، ومقصر خبره؛ لأن الخبر مفرد فلا مطابقة بينه وبين المبتدأ.

وقوله: تقول: في الدار غلام مثال للخبر المقدم ظرفاً لا للمستفهم عنه، ولذلك قال: مخبراً.

وقوله: وإن تشأ رفعت رفع الفاعل يرجع إلى قوله: أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ وذلك إذا كان الخبر مفرداً والمبتدأ كذلك، وأما مثل: أمقصر عواذلي فما بعده واجب أن يكون فاعلاً؛ لما ذكرنا، ولذلك قال: فمقصر مبتدأ وأغنى فاعله عن خبر ولم يقل فيه: وإن تشأ رفعت رفع الفاعل كما قال في الأول الذي مثلنا به ولم يمثل هو به.

فإن قلت: فما معنى قوله: ومثله أمقصر عواذلي فكيف يكون مثل قولك: أقائم زيد وهو يجوز فيه الأمران، وهذا لا يجوز فيه إلا أن يكون فاعلا فقط لما عللناه؟. قلت: يريد بقوله: ومثله في الوجه الذي يكون فيه مثل أقائم زيد اسم الفاعل مبتدأ، وزيد فاعل، لا في الوجه الآخر.

وقوله: وأغنى فاعله عن خبر في المعنى: احتترز بقوله: في المعنى عن الخبر الملفوظ به، فإن المذكور في اللفظ بعد اسم الفاعل ليس خبرا وإنما أغنى الفاعل عن الخبر؛ لأنه جزء ثان من الجملة كما أن الخبر كذلك، ولوجود الإسناد بين الفاعل والصفة الرافعة، ولا بد في الإسناد من طرفين: مسند ومسند إليه، فبهذا الإسناد حصل الاستغناء عن الخبر.

الخبر

وَحَبْرُ الْمُبْتَدَأِ الْمَفِيدُ اشْتُقُّ أَوْ كَانَ بِهِ جُمُودُ

لما ذكر المبتدأ وبين أصنافه من المعرفة والنكرة على انفراده وبين شروط الابتداء في النكرة أخذ يبين أصناف الخبر من كونه مشتقاً أو جامداً. والخبر هو الجزء الثاني من الجملة ولذلك آخره.

وقوله: المفيد إنما وصف الخبر بكونه مفيداً، لأن الاعتماد في حصول الفائدة عليه، ووصف خبر المبتدأ بكونه مشتقاً أو جامداً يتضمن الوصف بكونه مفرداً، فاستغنى بذكره المشتق والجامد عن ذكر المفرد؛ لأن هذين الوصفين من خصائص الأفراد.

والخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى، بمعنى أن الذات التي يتضمنها الخبر هي الذات المفهومة من المبتدأ، ولا يلزم من هذا أن يكون الخبر هو المبتدأ، أي: الذات التي هي جزء مفهوم الخبر هي المبتدأ، فقد حصل بين المبتدأ والخبر تغير.

والمشتق: هو الاسم الذي يشبه الفعل، ووجه المشابهة بين المشتق والفعل أنه يتضمن المصدر كما يتضمنه الفعل؛ فإنك إذا قلت: زيد منطلق فإن منطلقاً يدل على شيءين: أحدهما الذات، والثاني الانطلاق، فالمصدر جزء مفهوم الاسم المشتق.

وأما الجامد فنحو قولك: هذا زيد، وربنا الله، والخاتم حديد، والباب ساج. وبالجملة فكل اسم لا يتضمن المصدر فهو جامد، ومعنى الجمود أن حروف الاسم الأصول لا تتصرف، أي: لا يصاغ منها أبنية مختلفة.

وَيَسْتَوِي التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ وَفِي الَّذِي تَشْتَقُّهُ ضَمِيرُ

تَقُولُ رَبِّي اللَّهُ وَاللَّهُ أَحَدُ وَالنَّضْرُ جَوَابُ وَخَالِدٌ أَسَدُ

قوله: ويستوي التعريف والتنكير يعني في جواز الإخبار بكل واحد منهما، وإنما جاز الإخبار بالمعرفة نحو قولك: زيد أخوك إذا أردت الأخوة من النسب إذا كان المخاطب له أخ اسمه زيد، ثم فارقه مدة طويلة، ثم رأى شخصاً اسمه زيد ولا يعلم أن هذا الشخص الذي رآه المسمى بزيد هو أخوه، فحينئذ حسن أن يقال له: زيد هذا الذي عرفته بهذا الاسم هو أخوك، فالأخوة ثابتة له وأما تمثيله بقوله: ربي الله ففيه فائدة، أي: ربي الذي أتخذة ربا هو الله لا غيره، ففائدته نفي الإشراك بالله تعالى.

قوله: وفي الذي تشتقه ضمير إنما كان المضمرة فيه؛ لشبهه بالفعل ولا بد للفعل من فاعل، فكذاك اللفظ المشبه به من جهة الاشتقاق وهو اسم الفاعل، ومثاله قوله والنضر

جواب ففي جواب ضمير مستكن مرفوع به ولذلك يرفع الظاهر فتقول: النضر جواب أبوه فـ "أبوه" فاعل مرفوع بـ "جواب" ارتفاع الفاعل بفعله، وكذا أفعل التفضيل، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وكذا اسم المفعول، وكل هذه فيها ضمائر، وقد مثل بالخبر المعرفة غير المشتق بقوله: ربي الله؛ فإن اسم الله مشتق عند قوم غير مشتق عند البصريين، ومثل بالنكرة المشتقة وهو قوله: الله أحد فإن أحداً في الإثبات مشتق من الوحدة وهي الأفراد، والهمزة بدل من واو، وأما أحد في سياق النفي نحو ما جاءني أحد فإن "أحد" هنا غير مشتق والهمزة فيه غير بدل من واو؛ لأنه ليس معناه الوحدة والانفراد بل معناه الإحاطة والعموم، فمعناه مغاير لمعنى "أحد" في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وأحد عشر، وأحد وعشرون، فإن الهمزة فيه بدل من الواو، ومعناه الأفراد والانقباض عن الإحاطة، هذا ما ذهب إليه الشيخ أبو علي الفارسي.

ومثال المشتق المعرفة نحو زيد ضاربك أمس، وزيد هو القائم. وأما قوله: خالد أسد، فمثال للنكرة غير المشتقة، وهو مثال للمفرد الذي يتنزل منزلة المبتدأ وليس هو في الحقيقة، والتقدير: زيد مثل الأسد، وكذلك: أبو يوسف أبو حنيفة فقها، أي: أبو يوسف يجري مجرى أبي حنيفة ويقوم مقامه في الفقه، وفقها تمييز، وكذلك زيد يجري مجرى الأسد في القوة والشجاعة.

والمبتدأ والخبر على أربعة أقسام من حيث التعريف والتنكير: معرفتان وقد تقدم ذكره، ونكرتان، وذلك نحو أفضل منك أفضل مني، وأن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة وهو الأصل، وأما أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة فهو قليل، لم يأت إلا مع العوامل الداخلة على المبتدأ أو الخبر نحو قول الشاعر^(١): [الوافر]

(١) هذا عجز بيت صدره:

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

البيت للقطامي في ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ٢ / ٣٦٧؛ والدرر ٣ / ٥٧؛ وشرح أبيات سيويه ١ / ٤٤٤؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٤٩؛ والكتاب ٢ / ٢٤٣؛ ولسان العرب ٨ / ٢١٨ (ضع)، ٨ / ٣٨٥ (ودع)؛ واللمع ص ١٢٠؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٩٥؛ والمقتضب ٤ / ٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩ / ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣؛ والدرر ٢ / ٧٣؛ وشرح الأشموني ٢ / ٤٦٨.

اللغة: ضباعة: اسم علم لفتاة.

المعنى: تمهلي يا ضباعة لأودعك، ولا تجعلني فراقنا هذا آخر عهدي بك.

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وحكى ابن جني في كتاب التنبيه على مشكل الحماسة قول الشاعر^(١): [الطويل]

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فقال: ملء عين مبتدأ وهو نكرة، وحبیبها الخبر وهو معرفة.

وأقول: هو حق؛ لأن الغرض أن يخبر عن الذي يهاب مع عجزه ويعظم في العيون أنه حبيب لها، ولم يرد أن يخبر بأن حبيب العين عظيم فيها؛ لأن ذلك معلوم لكل أحد، فلا فائدة في الإخبار به.

وَتَارَةً أُخْرَى يَكُونُ الْخَبَرُ ظَرْفًا وَجُمْلَةً وَفِيهَا مُضْمَرٌ

=

الإعراب: "قفي": فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "قبل": مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل "قفي"، وهو مضاف. "التفرق": مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. "يا ضباعا": "يا": حرف نداء، و"ضباعا": منادى مفرد علم مرخم مبني على الضم المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم، وأبقى الفتحة على العين على لغة من ينتظر، والألف: للإطلاق. "ولا يك": الواو: حرف عطف، و"لا": ناهية جازمة، "يك": نعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف. "موقف": اسم "يك" مرفوع بالضمة الظاهرة. "منك": جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. "الوداعا": خبر "يك" منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق.

وجملة "قفي": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لا يك موقف منك الوداعا": معطوفة على جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "ولا يك موقف منك الوداعا" حيث جعل "موقفًا" (النكرة) اسم في "يك" والوداع (المعرفة) "الخبر"، والحق العكس، إلا أنه لما أمن الالتباس، قلب.

(١) البيت منسوب إلى نصيب بن رباح الأكبر، ومنسوب إلى مجنون بني عامر.

والمعنى: إني لأهابك وأخافك، لا لاقتدارك عليّ، ولكن إعظاما لقدرك لأن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل المهابة..

والشاهد فيه: «ولكن ملء عين حبيبها»، لكن: حرف استدراك غير عامل. ملء: خبر مقدم. حبيبها: مبتدأ مؤخر. فقدم الخبر وجوبا، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس للخبر وهو العين، حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٣٦٣)، وشرح التصريح (١/ ١٧٦)، وشرح الأشموني (١/ ٢١٣)، وسمط اللآلئ (٤٠١)، تحقيق: عبد العزيز الميمني.

لما ذكر الخبر المفرد أخذ هنا يبين الخبر إذا وقع جملة، وقدم ذكر المفرد دلالة على أنه الأصل؛ لتوقف وجود المركب على وجوده.

والجملة أربعة أقسام، اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية، دليل الحصر أن الجملة إما أن يكون الجزء الأول منها اسما وهي الاسمية، أولا، وحينئذ إما أن يصرح فيها بالفعل أو لا يصرح، والثانية الظرفية، والأولى إما أن يدخل عليها حرف الشرط، وهي الشرطية، أو لا، وهي الفعلية الصريحة. فإن قلت: فإذا كان الظرف جملة فلم عطف الجملة عليه؟ قلت: عنه جوابان:

أحدهما: أن اللفظين إذا اختلفا جاز عطف أحدهما على الآخر، وإن اتفقا في المعنى.

والثاني: أن الجملة أعم من الظرف؛ لأنه أحد أقسامها المذكورة والعام مغاير للخاص، وأيضا فإن الظرف إذا وقع خبرا فيه خلاف، منهم من يقدره بالمفرد، ومنهم من يقدره بالجملة، ويأتي بيان الترجيح في أحد القولين، فلذلك أفرد بالذكر. والجملة مأخوذة من قولك: أجملت الشيء إذا جمعته؛ لأن كل جزء من أجزاء الجملة قد انضم إلى الآخر واجتمع معه.

وإنما جاز الإخبار بالجملة قد انضم إلى الآخر واجتمع معه.

وإنما جاز الإخبار بالجملة لأمر: أحدها: التوسع في العبارة.

الثاني: رفع اللبس؛ فإنك إذا قلت: أبو زيد قائم جاز أن يظن أنه كنية، فإذا قلت: زيد أبوه قائم علم أنه ليس بكنية بل له ولد اسمه زيد.

الثالث: أن الجملة يصح إطلاقها على المبتدأ سؤالا وجوابا بإدخال الذي عليها، نحو من الذي قام أبوه؟ فتقول في الجواب: زيد، وتقول في الجواب بها: من زيد؟ فيقال: الذي قام أبوه، فلما صح إطلاقها على المبتدأ إطلاق المفرد صح أن تقع موقع المفرد.

قوله: وفيها مضمير إنما لزم الجملة الضمير؛ لأنها كلام مستقل غير مفتقر إلى غيره، فالضمير يخرجها عن الاستقلال بنفسها، ويربطها بما قبلها ويجعلها كجزء واحد من الجملة، كما جعلها الضمير جزءا من المفرد في وقوعها صلة لـ "الذي" وأخواتها، ولا يحذف الضمير من الجملة إذا كانت أجنبية عن المبتدأ إلا إذا علم موضعه من غير لبس، كقولهم: السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ ولا يجوز أن يكون "منوان" خبره؛ لأن الذات المفهومة من الخبر هي الذات المفهومة من المبتدأ، ولا يفهم من قولك:

السمن أن ينتهي السمن منوان بل يفهم منه أضعاف ذلك، وإذا بطل أن يكون منوان خبراً بقي أن يكون مبتدأ، وبدرهم خبره، وعلم أن المنوان بعض السمن، وبعض الشيء جزء منه فعلم أن التقدير منوان منه بدرهم فحذف منه للعلم به، وموضع منه رفع صفة لـ "منوين"؛ لأنها نكرة، وإن كان المبتدأ الثاني معرفة كقولهم: البر الكريستين، فموضع الجار والمجرور نصب على الحال، ويتعلق منه المحذوف في المسألتين بمحذوف وهو كائن أو مستقر، وقد يحذف الضمير من الجملة إذا كان فيها اسم أعم من المبتدأ المخبر عنه بها؛ لشمول العام الخاص نحو: نعم الرجل زيد.

وقولنا: إذا كانت الجملة أجنبية احتراز من كون أجزاء الجملة كل واحد منها هو المبتدأ في المعنى، نحو "هذا زيد قائم"، و"هذا زيد أخوك"؛ فإن "هذا"، و"زيد"، و"أخوك" ثلاثة أسماء مسماها واحد، وكذلك ضمير الشأن نحو "هو زيد قائم". وكذا إذا كانت الجملة عبارة عن المبتدأ نحو قولك: كلامي زيد قائم فـ "كلامي"؛ لأنها عبارة عنه؛ لأن الكلام والجملة مترادفان، وكذلك قولي لا إله إلا الله فـ "قولي" مبتدأ، و"لا إله إلا الله" خبره؛ لأن القول يعم المفرد.

وكان ينبغي أن يقول: وفيها مضمرة إذا كانت أجنبية عن المبتدأ؛ ليخرج منه ما ذكرنا، فاعرفه !.

تشبيه حرف الجر مع المجرور بالظرف

وَأَحْرُفُ الْجَرِّ مَعَ الْمَجْرُورِ كَالظُّوفِ فِي الْإِخْبَارِ وَ التَّقْدِيرِ

قد يشبه حرف الجر مع مجروره بالظرف في أمرين:

أحدهما: في الإخبار، والثاني: في التقدير، أي: يقدر حرف الجر تقدير الظرف.

قوله: في الإخبار يريد في جواز الإخبار به.

وقوله: في التقدير يريد: أن الظرف إن علقته بالفعل فهو في تقدير الجملة، وإن علقته باسم الفاعل فهو في تقدير المفرد، فأحرف الجر كذلك، وقد اتفقوا على تعليق الظرف بالفعل إذا كان صلة لـ "الذي" وأخواته نحو جاءني الذي عندك لا يجوز أن تعلقه بـ "مستقر"؛ لأنه مفرد، والصلة لا تكون إلا جملة ولأن الفعل هو الأصل في العمل، فوجب أن يكون الظرف في الخبر متعلقا بالفعل؛ طردا للقاعدة.

وقيل: هو في الصلة متعلق بالفعل لينوب عنه؛ لأن الفعل مع فاعله جملة، فلو علقته في الصلة باسم الفاعل لم يمكن، وتعليقه في وقوعه خبرا أو صفة أو حالا باسم الفاعل؛ لأنه يمكن، ولأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا، ولأن في تقديره مفردا تقليلا للحذف.

فعلى هذا تنقسم الجملة إلى قسمين: اسمية وفعلية، والفعلية لا تنقسم لدخول الشرطية فيها وخروج الظرفية عنها بدخولها في حيز المفرد، وكذلك حكم حرف الجر إن وقع صلة كان جملة لتعلقه بالفعل، وإن وقع خبرا كان مفردا لتعلقه باسم الفاعل، فإذا قلت: زيد خلفك فالتقدير زيد مستقر خلفك، أو استقر خلفك على الخلاف في التقدير، فحذف اسم الفاعل تخفيفا، وللعلم به ولنيابة الظرف منابه، وانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، ففي الظرف ضمير هو فاعل مرفوع به كما كان مرفوعا باسم الفاعل أو بالفعل ولذلك يرفع الظاهر، فتقول: زيد في الدار أبوه فـ"أبوه" مرفوع بقولك: في الدار؛ لنيابته مناب استقر فارتفع ارتفاع الفاعل بالفعل، ويبدل من هذا الضمير المستكن في الظرف، قال الشاعر^(١): [الطويل]

وإني لأراجيكم على بطاء سعيكم كما في بطون الحاملات رجاء

فـ "رجاء" مرفوع بدل من الضمير المرفوع المستكن في الظرف الذي هو صلة "ما"، وهو قوله: في بطون الحاملات، ولا يجوز أن يكون "رجاء" مرفوعا بالظرف؛

(١) هو لمحرز بن مكعبر الضبي في لسان العرب ١٢ / ٤٨٣ (قسم)؛ والكامل ١ / ١٠٨.

لخو الصلة عن الضمير إذا رفعت الظاهر فيبطل أن يبقى الظرف صلة لـ " ما " التي هي بمعنى " الذي "، وإنما قدر الظرف هذا التقدير؛ لأن قولك زيد خلفك ليس " خلف " هو الخبر، بل الخبر محذوف طوت اللغة ذكره، فلم يجز إظهاره للعلم به، وللنيابة عنه بلفظ الظرف، وإنما المراد بالإخبار بالظرف الإعلام باستقرار المخبر عنه، لا أن الظرف نفسه هو الخبر، ولكنه قائم مقام الخبر، وحكم أحرف الجر إذا وقعت خبراً حكم الظرف في جميع ما ذكرنا، والدليل على أن الظرف ليس بخبر أن قولك: خلفك عبارة عن الجهة لا عبارة عن زيد، ولأنه منصوب، والخبر المفرد لا يكون منصوباً، ونصبه يقتضي ناصباً، وليس الناصب هو المبتدأ، لأنه اسم جامد، فدل على أن ناصبه محذوف مقدر، هو الخبر في الحقيقة.

وَالظَرْفُ فِي الزَّمَانِ أَخْبَرُ عَنْ حَدَثٍ بِهِ وَلَا تُخْبِرُ بِهِ عَنِ الْجُثْثِ

إنما جاز الإخبار بظرف الزمان عن الأحداث - وهي المصادر - لاختصاص الأحداث بزمان دون زمان، ولم يجز الإخبار به عن الجثث - أعني الأعيان - لأن الزمان لا اختصاص به لبعض الأشخاص دون بعض كما يختص كل شخص بمكان يشغله لا يشاركه فيه غيره ما دام حاصلاً فيه؛ لاستحالة وجود جسمين في مكان واحد. وأما الزمان فجميع الأشياء الزمانية من الأشخاص موجودة في زمان واحد، وأما الأحداث فلها اختصاص بالأزمنة، فتقول: الصوم غداً ولا تقول زيد غداً " إذ لا اختصاص لزيد بـ " غد " دون غيره من الأشخاص فأما قولهم: الجباب شهرين فالتقدير: لبس الجباب شهرين وكذلك اليوم خمر، وغداً أمر، أي: اليوم شرب خمر، وكذلك قولهم: الليلة الهلال، أي: الليلة حدوث الهلال، فحذف المضاف من ذلك كله وهو حدث - أعني المضاف المحذوف، فأما قولهم: نحن في الشتاء فمعناه نحن في البرد لا يعم جميع الأشخاص، ولا جميع الأمكنة، بل قد يتلى به قوم دون قوم، أو كأنهم قالوا: نحن في زمن بارد؛ لأن الشتاء عبارة عن ذلك.

وظرف الزمان إذا وصف جاز الإخبار به عن الجثث كقولهم: زيد في زمن طيب فلما وصفه بالطيبة جاز الإخبار به؛ لأجل الصفة فإن الزمان وإن لم يختص به بعض الأشخاص الموجودة دون بعض لكن الطيبة قد يختص بها قوم دون قوم، فالزمان الطيب غير مطلق الزمان.

وَرُبَّمَا سَدَّ مَسَدُ الْخَبَرِ لِلْمُبْتَدَأِ حَالُ كَقَوْلِ الْمُخْبِرِ

أَخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرُو قَائِمًا وَمِثْلُهُ ضَرْبِي زَيْدًا نَائِمًا

الحال قد تسد مسد الخبر كما يسد الظرف وحرف الجر مسده، وقد ذكرا، لكن الظرف وحرف يسدان مسد الخبر مطلقا - أعني من غير شرط - وأما الحال فلا تسد مسد الخبر إلا إذا كان المبتدأ مصدرا، وإنما كان كذلك؛ لأن الحال يشبه ظرف الزمان من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها مقدرة بـ " في " .

الثاني: أنها غير ثابتة بل هي منتقلة متغيرة غالبا، ولذلك سميت حالا؛ لغيرها وعدم ثبوتها، كما أن الزمان كذلك.

الثالث: أن الجملة الحالية يقدر الواو فيها بـ " إذ " التي هي ظرف لما مضى من الزمان، فلما أشبهت الحال ظرف الزمان جاز أن تسد مسد الخبر إذا كان المبتدأ مصدرا؛ لأن المصادر يخبر عنها بظروف الزمان، فلذلك جاز أن تسد الحال مسد خبرها.

قوله: أخطب ما يكون عمرو قائما " أخطب " مبتدأ و " ما " مصدرية و " يكون " تامة، وهي صلتها، و " ما " وصلتها في موضع جر بإضافة أخطب، وأخطب أفعال التفضيل، وهي لا تضاف إلا إلى ما هي بعض منه، وما مصدرية، وأخطب بعض ما أضيف إليه، وبعض المصدر مصدر، والتقدير: أخطب كون عمرو، وبعض الكون كون ف " أخطب " هذا كون ف " أخطب " على هذا مصدر، وإنما قررنا هذا التقرير لما ذكرنا من أن الحال لا تسد مسد الخبر إلا إذا كان المبتدأ مصدرا، وقد بينا أن " أخطب " هنا مصدر، و " قائما " حال سدت مسد الخبر؛ لأنها بعض الخبر، أي: هي معمولة الخبر وتتمه له، والتقدير أخطب ما يكون عمرو كائن إذا كان قائما فحذف كائن الذي هو الخبر الذي يتعلق به " إذا "، وهي ظرف له كما يحذف متعلق الظروف الواقعة أخبارا لزوما، فبقي " إذا كان قائما " ثم حذف إذا كما يحذف المضاف، ولدلالة الحال عليها، لأنها - أعني الحال - مقدرة بـ " في " ففيها دلالة على الظرفية، ثم حذف " كان " وهي تامة، بمعنى وقع، وحدث، وإنما جاز حذف " كان " لدلالة الحال عليها أيضًا وذلك لأن قائما منصوب ولا بد له من ناصب، فعلم أن الناصب هو " كان " ولم يجز تقدير غير " كان " لعموم " كان " وخصوص غيرها من الأفعال، فكان العلم به حاصلا؛ لأن العلم بالعام أسبق من العلم بالخاص.

فإن قلت: فهلا قدرت " حصل " أو " وجد " مع كونهما عامين !

قلت " كان " التامة هنا أخف؛ لسكون عينها بالاعتلال، ولخفتها أيضًا بالحذف عند اتصال بعض الضمائر بها وعند الجزم في مضارعها، وصاحب الحال هو فاعل " كان "، والعامل في الحال هو " كان ". فإن قيل: فهلا كان " قائما " خبر " كان " وهي الناقصة ! قيل: لو كان كذلك لوقع معرفة فكنت تقول: ضربني زيدا أخاك، ولم يقع إلا نكرة فعلم أنها حال، وأن كان تامة، وموضع " كان " جر بإضافة " إذا " إليها.

فإن قلت: فإذا جعلت أخطب المضاف إلى الكون كونا ضرورة أن أفعل بعض ما يضاف إليه، فكيف تصف الكون الذي هو مصدر بقولك: قائما، وإنما القائم هو ذو الكون وصاحبه لا الكون نفسه؟ قلت: لما كان كون عمرو هو وجوده ووجود الشيء لازم له لا ينفك عنه ما دام موجودًا، وأرادوا المبالغة، جعلوا مطلق كونه خاطبًا فوصفوا كونه بالخطابة مبالغة، يريدون إذا كان وجوده موصوفًا بالخطابة مع كون الخطابة لا تص منه فما ظنك بعمرو والخطابة تصح منه. وكذلك قولهم: شعر شاعر، وموت مائت فجعلوا المعنى كالعين في الإخبار فيه، وعكس ذلك قولهم: رجل عدل: إذا أرادوا المبالغة في وصفه بذلك، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا﴾ [التوبة: ٢٨] بالمصدر للمبالغة.

وأما قوله: ومثله ضربني زيدا نائما يريد: أن هذه المسألة مثل الأولى في الحذف والتقدير، لا مخالفة بينهما، أي: ضربني زيدا إذا كان قائما، أو إذ كان قائما، فإن كان المعنى للاستقبال قدرته بـ " إذا"، وإذا كان للماضي قدرته بـ " إذ"، فـ " قائما " حال منصوب من فاعل مرفوع بفعل مجرور بإضافة ظرف منصوب باسم فاعل مرفوع هو خبر المبتدأ، فالفاعل المرفوع هو المضمر في " كان " المقدرة، والفعل المجرورة هو " كان " التي هي في موضع جر بإضافة " إذا"، أو " إذ " إليها، والظرف المنصوب هو " إذا " أو " إذ " المقدرة، واسم الفاعل المرفوع هو " كائن " المقدر المحذوف قبل " إذا " أو " إذ ".

وَالْمُضْمَرُ الْعَائِدُ إِذَا غَائِبٌ أَوْ مُتَكَلِّمٌ أَوْ الْمُخَاطَبُ
تَمَثُّلُ ذَاكَ فِي الْخُطَابِ بَيْنَنَا فِي أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا

الألف واللام في " المضمر " للعهد، وهو يرجع على قوله: ظرف وجملة وفيها مضمر أي: والمضمر الذي في الجملة على وفق المبتدأ إن كان المبتدأ غائبا فالعائد عليه من الجملة التي هي خبره ضمير غائب، نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، وإن

كان المبتدأ ضمير المتكلم فالعائد عليه كذلك، نحو أنا قمت والعائد على أنا التاء في قمت. وإن كان المبتدأ مخاطباً فالعائد عليه ضمير المخاطب، نحو أنت قمت. وقوله: "فِي أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا" هذا نصف بيت قد ذكره بعض النحاة صدره^(١): [الرمل]

كَيْفَ يَخْفَى عَنْكَ مَا حَلَّ بِنَا أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا

والشاهد في هذا البيت موافقة المضمرة العائد من الجملة للمبتدأ في كونه متكلماً أو مخاطباً، ف"أنا" الذي هو ضمير المتكلم مبتدأ، وأنت الذي هو ضمير المخاطب مبتدأ ثان، والألف واللام في القاتلي مبتدأ ثالث وهي بمعنى "الذي"، وهي لـ "أنا"، أي: الألف واللام للمتكلم والصلة التي هي "قاتلي" لـ "أنت" أي "لضمير المخاطب، فقد جرى اسم الفاعل الذي هو للمخاطب صلة للألف واللام التي للمتكلم فقد جرى صلة لمن ليس له فوجب إبراز الضمير الذي هو فاعل، فأبرزه فقال: القاتلي أنت، ف"أنت" الذي بعد "القاتلي" فاعل مرفوع بـ "قاتلي"، و"أنا" الأخيرة خبر عن الألف واللام في "القاتلي؛ لأنهما للمتكلم الذي هو "أنا" الأول، والألف واللام وخبره خبر عن "أنت" الأول، و"أنت" وما بعده خبر عن "أنا" الأول، فهاهنا ثلاث مبتدآت، منها اثنان مخبر عنهما بجملة، والمبتدأ الثالث مخبر عنه بمفرد، لكنه - أعني الثالث - موصول، فلا بد من عائد أيضاً، فالعائد على المبتدأ الأول الذي هو "أنا" خبر المبتدأ الأخير

(١) البيت من بحر الرمل، وهو من وضع النحاة واستشهد به في: سفر السعادة وسفير الإفادة

٧٢٨/٢، تذكرة النحاة ٥٩٥، خزانة الأدب ٧٢/٦، وفي المقاصد الشافية ٢٣٧/٦ بلفظ:

كيف أشكو منك ما حل بنا أنا أنت الضاربي أنت أنا

وقد ذكر ابن بري فيه وجهان أحدهما: أن تجعل الألف واللام لـ "أنا" والفعل لـ "أنت"، ف"أنا" مبتدأ، و"أنت" مبتدأ ثان، و"الضاربي" مبتدأ ثالث، لأنه غير "أنت"، إذ الألف واللام لـ "أنا"، والعائد على الألف واللام الياء في "الضاربي؛ لأنها أنا في المعنى، و"أنت" فاعل بـ "الضاربي؛ أبرزته لما جرى على غير من هو له، إذ الألف واللام لـ "أنا"، والفعل لـ "أنت"، و"أنا" خبر "الضاربي"، و"الضاربي" وخبره خبر "أنت" و"أنت" وخبره خبر "أنا". الوجه الثاني: أن تكون الألف واللام والفعل لـ "أنت"، ف"أنا" على هذا مبتدأ، و"أنت" مبتدأ ثان، و"الضاربي" خبر "أنت"، ولا يبرز الضمير فيه لأنه جرى على من هو له، ويكون الكلام قد تم عند قوله: الضاربي أنت أنا على طريق المطابقة للأول ليكون آخر الكلام دالا وجار على أوله. تذكرة النحاة ٥٩٦، وينظر: خزانة الأدب ٧٤/٦، ٧٥.

الذي هو " أنا " الثاني، والعائد على أنت الأول الذي هو المبتدأ الثاني " أنت، الثاني،
الذي هو فاعل صلة الألف واللام، والعائد على الموصول من صلته وهو الألف واللام،
" الياء " في اسم الفاعل الذي هو " قاتلي " ^(١).

أَحْوَالُ الْمُبْتَدَأِ بِحَسَبِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَغَيْرِهِمَا

وَقَدْ يَجِيءُ الْمُبْتَدَأُ مُؤَخَّرًا وَقَبْلَهُ الَّذِي بِهِ قَدْ أُخْبِرَا
نَحْوُ عَلَى الثَّمَرَةِ زُبْدٌ مِثْلُهَا وَكَيْفَ زَيْدٌ وَلِحَالِدٍ لَهَا
وَتَارَةً يَسْتَوْجِبُ التَّصَدُّرَا إِنْ يَغْتَمِدُ أَوْ عَرِّفَا أَوْ نُكِّرَا
أَوْ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِفِعْلِ أَخْرَا وَقَدْ تَكُونُ تَارَةً مُخَيَّرَا

المبتدأ بالنسبة إلى التقديم والتأخير على ثلاثة أضرب: ضرب يجب فيه التقديم، وهو الأصل، وضرب يجب فيه التأخير، وضرب يجوز فيه الأمران. وإنما قلنا: إن تقديم المبتدأ هو الأصل لأمر منها:

أحدها: أن الخبر كالوصف للمبتدأ في المعنى.

الثاني: أن المبتدأ موضوع، والخبر محمول والموضوع قبل المحمول.

الثالث: أن المبتدأ محكوم عليه بالخبر، فلا بد من تقدير تقديمه معنى، فكان أحق بالتقديم لفظاً؛ ليطابق اللفظ المعنى.

الرابع: إنه بالتقديم يمتاز من الفاعل في نحو أزيد قائم، وزيد قام.

مواضع وجوب تقديم الخبر.

فأما وجوب تقديم الخبر على المبتدأ فذلك في مواضع:

أحدها: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير متعلق بالخبر، نحو: في الدار صاحبها، وقوله: على الثمرة زبد مثلها، فـ "على الثمرة" خبر مقدم، وـ "زبد" مبتدأ، وـ "مثلها" صفة، وقد أضيفت صفة المبتدأ إلى ضمير الخبر فكان بمنزلة إضافة المبتدأ إلى ضمير الخبر، فلذلك وجب التقديم.

فإن قيل: فإنه يجوز أن يقدم المبتدأ هنا؛ لأنه موصوف بـ "مثل"، فيصح الابتداء، ولا يلزم من تأخير صفة المبتدأ تأخير المبتدأ.

قلت "التحقيق أن يجعل مثلها بدلاً من الزبد لا صفة له، وحيثئذ يكون المبدل منه في نية الطرح، فيكون المبتدأ في الحقيقة هو المثل، وإلا فإنه يجوز زبد على الثمرة مثلها، لأجل وصف النكرة بـ "مثل" فلا يكون من هذا الباب فيرجع إلى القسم الثالث الذي يجوز فيه الأمران، فلذلك قلنا: إن مثلها بدل لا وصف، فاعرفه !

والأولى أن يقال: إذا كان المبتدأ متصلاً بضمير الخبر؛ لأنه أعم من قولهم: مضاف إلى ضمير الخبر ليدخل فيه مثل على الفرس راكبها فإن الراكب غير مضاف إلى الضمير؛ لأجل الألف واللام، بل الضمير في موضع نصب في الأظهر، وكذلك عند زيد الضاربه.

الثاني: أن يكون الخبر اسماً من أسماء الاستفهام، نحو: كيف زيد؟ لأن الاستفهام سؤال والسؤال يجب أن يكون مقديماً على المسئول عنه، وهو معنى قولهم: الاستفهام له صدر الكلام.

فإن قلت: فإن " كيف " سؤال، وزيد مسئول عنه، والسؤال غير المسئول عنه، والخبر إذا كان مفرداً يكون هو المبتدأ في المعنى؟ قلت: معنى قولك: كيف زيد؟ على أي حال زيد؟ فهي ظرف يتعلق بمحذوف هو الخبر، أي: على أي حال زيد كائن؟.

الثالث: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً، فيجب تقديم الخبر؛ ليصح الابتداء بالنكرة كقوله: لخالدها فـ " لها " مبتدأ وهي نكرة، وإنما صح الابتداء به لتقديم الجار والمجرور عليه وهو الظرف، وقد تقدم علة ذلك، والله: العطايا.

مواضع وجوب تقديم المبتدأ

قوله:

وَتَارَةً يَسْتَوْجِبُ التَّصَدُّرَ

هذا هو الموضع الذي يجب تقديم المبتدأ، وقد ذكر لذلك أربعة مواضع: أحدها: أن يعتمد المبتدأ مع كونه صفة على حرف النفي، أو حرف الاستفهام، ويرفع الظاهر، نحو: أقائم غلاماً؟ و " ما ذاهب أخواك ".
الموضع الثاني: قوله: أو عرفاً يريد إذا كان المبتدأ والخبر جميعاً معرفتين، نحو: زيد أخوك فإنك تجعل الأعرف مبتدأ، ولا نعني بالأعرف على ما في باب المعارف، بل نعني الأعرف عند المخاطب، فذلك هو المبتدأ، فما كان تعريفه سابقاً عند المخبر فهو المبتدأ، ويجب تقديمه، وما كان تعريفه طارئاً فهو الخبر.

وقوله: أو عرفا ليس على إطلاقه؛ فإنهما إذا كانا معرفتين، والمبتدأ مشبه بالخبر، يجوز فيه التقديم والتأخير، قال الشاعر^(١): [الطويل]

بُنُونَا بُنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بُنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

فـ "بنو أبنائنا" مبتدأ، وـ "بنونا" خبره مقدم عليه، وكلاهما معرفتان؛ لأنه أخبر عن بني أبنائهم بمنزلة أبنائهم، ولم يرد أن يخبر أن أبناؤه بمنزلة أبناء أبنائهم.

الثالث: قوله: أو نكرا يعني إذا كان المبتدأ والخبر نكرتين فلم يترجح أحدهما للابتداء به مع التساوي في التنكير والتخصيص إلا بالتقديم، نحو أفضل مني خير منك، و غلام رجل صديق امرأة.

ويجب تقديم المبتدأ أيضًا إذا كان المبتدأ ضمير الشأن، أو فيه معنى حرف الاستفهام نحو من عندك؟، وإذا دخل عليه لام الابتداء نحو: لزيد قائم، وإذا حذفت الخبر والمبتدأ معرفة نحو لولا زيد لزررتك، أو كان فيه معنى التعجب نحو ما أحسن زيدا!.

الرابع: قوله: أو مخبر عنه بفعل آخر، وذلك نحو زيد قام فلو تأخر المبتدأ لصار فاعلا وخرج عن كونه مبتدأ، وليس هذا على إطلاقه بل كان الواجب أن يقول: ما لم

(١) البيت للفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٤٤٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٦٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٩٨؛ والحيوان ١/ ٣٤٦؛ والدرر ٢/ ٢٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٣/ ٨٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١١٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٢؛ وجمع الهوامع ١/ ١٠٢.

الإعراب: "بنونا": خبر مقدّم للمبتدأ مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف، و"نا": ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. "بنو": مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. "أبنائنا": مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. "وبناتنا": الواو: حرف عطف، "بناتنا" مبتدأ أول مرفوع، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "بنوهن": مبتدأ ثانٍ مرفوع، وهو مضاف، و"هن": ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "أبناء": خبر للمبتدأ الثاني، وهو مضاف. "الرجال": مضاف إليه. "الأباعد": نعت "الرجال" مجرور بالكسرة.

وجملة "بنونا بنو..." : ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "بناتنا بنوهن أبناء الرجال": معطوفة على الجملة السابقة. وجملة "بنوهن أبناء الرجال": في محلّ رفع خبر المبتدأ الأول.

والشاهد فيه قوله: "بنونا بنو أبنائنا" حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل القرينة المعنوية، لأن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله: "بنونا" إذ المعنى أن بني أبنائنا مثل بنينا لا أنّ بنينا مثل بني أبنائنا.

يكن في الفعل ضمير، نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا؛ فإنه يجوز أن تقول: قاموا الزيدون فـ "الزيدون" مبتدأ، و"قاموا" خبره؛ لأن الفعل قد اشتغل بعمله في المضممر عن العمل في المبتدأ، وقد حكى بعضهم أكلوني البراغيث، أنه مبتدأ، والفعل قبله خبره.

ما يجوز فيه الأمران

قوله:

وَقَدْ تَكُونُ تَارَةً مُخَيَّرًا

يعني إذا كان المبتدأ معرفة والخبر نكرة، أو جملة، أو ظرفاً، نحو: زيد قائم وقائم زيد، قال الشاعر^(١): [الوافر]

فَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرَ إِذَا شَتُونَا وَحُبَّ الزَادِ فِي شَهْرِي قُمَاحٍ
أراد ابن الأعر فتي و"ما" زائدة، ووجه التقديم هو الاهتمام بذكر الخبر؛ لأنك إذا قلت: تميمي أنا فإن الاهتمام عند المتكلم الانتساب إلى تميم، وكذلك قولهم: مشنوء من يشنؤك فإن الأهم عند السامع ذم شائئه كائناً من كان، فهذه فائدة التقديم، وقد منع الكوفيون من ذلك؛ لما فيه من تقديم المضممر على المظهر، وأجازه البصريون؛ لأن النية فيه التأخير، كقولهم: في بيته يؤتى الحكم.

(١) قاله مالك بن خالد الهذلي، وقوله: فتي ما، معناه فتي أي فتي، فما، صفة لفتي، وقوله: إذا شتونا، لأن الشتاء عند العرب زمن القحط، لهذا يكون الكرم نادراً وقوله:

حَبِّ - بضم الحاء: فعل مدح مثل نعم، وشهراً قُمَاح - بضم القاف وكسرهما هما كانون الأول، وكانون الثاني، آخر شهر وأول شهر من السنة الشمسية، والشاهد: «فتى ما، ابن الأعر» تقدم فيها الخبر «فتى» على المبتدأ (ابن الأعر) ولا يصح جعل «فتى» مبتدأ، لأنه نكرة، وابن الأعر معرفة، وأصل الكلام «ابن الأعر فتي ما إذا شتونا».

انظر: الإنصاف / ٦٦، واللسان «قمح»، وأشعار الهذليين / ٣ / ٥.

جَوَازُ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَتَارَةً يَجُوزُ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَذْفُ فِي الْخَبَرِ أَيْضًا وَرَدًا

فِي قَوْلِهِ صَبْرٌ جَمِيلٌ قَدْرًا مُبْتَدَأٌ قَوْمٌ وَقَوْمٌ خَبَرًا

لا يجوز حذف شيء من الكلام إلا إذا دل على المحذوف دليل من قرينة لفظية، أو معنوية، أو هما جميعاً، فمثال حذف المبتدأ قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] أي: فشأنني صبر جميل، أو أمري صبري جميل، وهاتنا قرينة معنوية دالة على حذف المبتدأ وذلك أن صبراً مفرد، وجميل صفته، والصفة والموصوف بمنزلة جزء واحد لا يتم بهما الكلام، فبقيا يحتاج إلى جزء آخر ليتم به الكلام، وليس ذلك الجزء بموجود في اللفظ، فوجب أن يكون محذوفاً، والتقدير كما ذكرنا.

وقال قوم: الخبر في هذه المسألة هو المحذوف، والتقدير فصبر جميل أمثل من غيره فـ "صبر" مبتدأ، وـ "جميل" صفته، وإذا وصفت النكرة جاز الابتداء بها لا سيما إذا كانت مصدراً يفيد الجنس لما فيها من العموم، وقالوا: حذف الخبر في هذه الآية أولى، لأن المبتدأ أول الكلام وليس حذف؛ الأوائل بقوي في القياس، لأن الحذف تخفيف، وكلما بعد من الأوائل كان أليق به، وكلما كان أقرب إلى الأوائل كان أضعف، فاستهجنوا أن يفتح المتكلم كلامه بالحذف والتغيير من أول باردة، فهذا من حيث اللفظ، وأما من جهة المعنى فحذف المبتدأ في هذه الآية أقوى في المعنى؛ لأنه قد يقول "فصبر ميل أمثل من غيره" من ليس عنده من الصبر شيء، فإذا قال: أمري أو شأني صبر جميل أخبر أن ذلك واقع منه وكان فيه مدح الصابر، وعلى حذف الخبر يكون المدح للصبر، ومثل بهذه الآية لأنها قد جمعت الأمرين جميعاً من حذف المبتدأ على تقدير، وحذف الخبر على تقدير آخر، ولذلك قال: قدر مبتدأ قوم، وقوم خبراً أي: قوم قدروا أن صبراً مبتدأ وخبره محذوف، وقوم قدروه خبر مبتدأ محذوف.

وأما الحذف لقرينة لفظية فقول القائل: من عندك؟ فتقول: زيد أي: زيد عندي، فحذفت الخبر من الجواب؛ لدلالة السؤال عليه، وكذلك إذا قيل لك: كيف أنت؟ قلت: صالح، أي: أنا صالح، فحذفت "أنا" وهو المبتدأ؛ لدلالة ذكره في السؤال، والحذف في هذا جائز لا واجب، فإنك إن شئت قلت: أنا صالح، وزيد عندي وإن شئت حذفت، وكذلك الحذف في الآية من الجائز، فلو قال أمري صبر جميل لجاز، ولو قال: صبر جميل أمثل من غيره لجاز أيضاً، بل هو الأصل.

وَجُوبُ حَذْفِ الْخَبَرِ

وَمِثْلُ كُلِّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ تَحْذِفُ مَقْرُونَانِ لَسْتَ تُثْبِتُهُ

هذا مما يلزم فيه حذف الخبر لأمرين، أحدهما: العلم به، والثاني: سد غيره مسده، والذي سد هنا مسد الخبر المعطوف على المبتدأ، والذي علم به الخبر ما في الواو من معنى "مع"؛ لأنها تفيد المقارنة، فقد علم الخبر لخصوصيته وسد غيره مسده، وكل موضع وجد فيه الأمران وجب فيه حذف الخبر، فـ "كل رجل" مبتدأ، وـ "ضيعة" معطوف على المبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير كل رجل وضيعة مقرونان فحذف مقرونان "لدلالة الواو الكائنة بمعنى "مع" على المقارنة، فقد سدت الواو مع ما بعدها مسد الخبر، كما لو ظهرت "مع"، نحو كل رجل مع ضيعة.

والخبر يجب حذفه في خمسة مواضع:

أحدها: قولك: زيد في الدار فإن التقدير مستقر فحذف الخبر للعلم به، ولوقوع الظرف موقعه.

الثاني: بعد "لولا" نحو "لولا زيد لزلرتك" أي: لولا زيد موجود، فوجب حذف الخبر للعلم به، لأن لولا تفيد امتناع الشيء لوجود غيره، فعلم الخبر الذي هو موجود من كلمة لولا بخصوصيته، وسد لفظ آخر مسده، وهو جواب "لولا" فوجب حذفه.

الثالث: الحال، نحو ضربني زيدا قائما، وقد تقدم بيانه.

الرابع: القسم، نحو لعمرك لأفعلن، فـ "لعمرك" مبتدأ، وخبره محذوف؛ للعلم به، ولسد جواب القسم مسده بوقوعه في محله، وبيان العلم أن قولك: لعمرك قسم فقد علم به أن المحذوف هو "قسمي" أو "يميني" لأن القسم يمين.

الخامس: ما ذكرنا من قولهم: كل رجل وضيعة.

قوله: ومثل كل رجل وضيعة يحتمل أمرين:

أحدهما: مثل هذه المسألة في وجوب حذف الخبر المسائل الخمس التي ذكرناها.

الثاني: أنه يريد بـ "مثل كل رجل وضيعة" قولك: زيد وشأنه، و"الرجال وأعضادها"، و"النساء وأعجازها".

وقيل: الواو في هذا بمعنى: الباء، وكيف ما كان فإن المعنى واحد؛ لأن الباء للإصاق، ومع للمصاحبة وهما في المعنى متقاربان، والضيعة هنا الحرفة، وسميت ضيعة؛ لأن صاحبها إذا تركها ضاع بتركها، أو ضاعت منه، والذي دلنا على حذف الخبر

أن كل رجل مبتدأ، ولا يجوز أن يكون قوله: وضيعته الخبر؛ لأن الواو عاطفة والخبر لا يعطف على المبتدأ، لأن واو العطف توجب مشاركة الثاني للأول معنى وإعراباً، فيكون من جهة كونه معطوفاً على المبتدأ مبتدأ، وكونه مبتدأ يمنع كونه خبراً؛ لامتناع كون الشيء مخبراً عنه وبه معاً، ولأن ضيعته ليست عبارة عن رجل والخبر المفرد عبارة عن المبتدأ، فتعين أن يكون الخبر محذوفاً للعلم به، وإنما قدرنا " مقرونان:، لأنه هو الذي علم من الواو التي بمعنى " مع "، فوجب الحذف؛ لما ذكرنا أول، ولوجوبه قال: تحذف مقرونان لست تثبته.

ويفهم من قوله: لست تثبته وجوب الحذف.

الاشتغال

وَأِنْ أَتَى الْخَبَرُ وَهُوَ جُمْلَةٌ فَعِلِيَّةٌ فِيهَا ضَمِيرٌ فَضْلُهُ
يَعُودُ لِلْمُبْتَدَأِ الْمُقَدَّمِ كَمِثْلِ زَيْدٍ زُرْتُهُ لِلْكَرَمِ
فَأَنْتَ لِنَصْبِهِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مِنْ جَنْسِ ذَا الْفِعْلِ الْأَخِيرِ الْمُظْهَرِ
وَأِنْ تَعَدَّى لِلضَّمِيرِ فِعْلُهُ بِحَرْفٍ جَرٍّ فَهُوَ أَيْضًا مِثْلُهُ
يُنْصَبُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَا ظَهَرَ وَالرَّفْعُ أَوَّلَى فِيهِ وَالْفِعْلُ خَبَرُ

قوله: وهو جملة احترزنا به من المفرد، واحترز بقوله: فعلية من الجملة الاسمية، ولو قال: جملة فعلية، أو اسم يشبه الفعل لدخل فيه مثل قولك: زيد ضاربه عمرو، فإنه من الباب وليس الخبر جملة فعلية، فاعرفه! واحترز بقوله: فيها ضمير عن مثل قولك زيدا ضربت، فإنه ليس منه إذ لا ينصبه فعل مضمر، بل ينصبه هذا الظاهر.

واحترز بقوله: فضله عن مثل قولك: زيد قام، والزيدان قاما فإن الضمير في الفعل ليس فضلة، أي: ليس مستغنى عنه في إفادة التركيب، بل هو جزء الجملة، لأنه فاعل، فوجب رفع الاسم الظاهر - الذي يعود عليه الضمير المرفوع بالابتداء، والفضلة أن يكون الضمير مفعولا.

قوله: يعود للمبتدأ المقدم أي: يرجع الضمير إلى الاسم الظاهر الذي الجملة الفعلية يصح جعلها خبرا عنه إذا رفعته بالابتداء.

قوله: كمثل: زيد زرتة للكرم هذا مثال لما تقدم من الحكم، وخرج بقوله: كمثل: زيد زرتة قولك: زيد هل ضربته؟ وعمرو ما أكرمته؛ فإن الاستفهام له صدر الكلام، ولو حذفت الضمير من الفعل لم يصح أن يعمل الفعل الذي بعده في الاسم الذي قبله، فلم يخرج مثل هذا إلا بمثاله.

وضابط هذا الباب أن يقال: كل اسم وقع بعده فعل، أو شبهه مشغول عنه بضميره، أو الملابس لضميره، لو حذفت الضمير لنصب الاسم المتقدم بالفعل الذي بعده.

قوله: فأنشأ لنصبه بفعل مضمر يريد لنصب الاسم المتقدم، نحو: زيدا ضربته، وإنما وجب نصبه بفعل مضمر؛ لتعذر نصبه بالفعل الذي بعده لاشتغاله عنه بضميره، وهذا الفعل لا يتعدى إلى مفعولين فحيث نصب الضمير تعذر نصبه لما قبله، ولا يصح أن يعمل الفعل عمليين من جهة واحدة، أي: من جهة كونه مضروبا لا غير، وحكى عن

الكوفيين أن زيدا منصوب بالفعل، والضمير بدل منه بدل المضمَر من المظهر، والأصل ضربت زيدا إياه، لكن لما قدم الاسم الظاهر، وولي المنفصل الفعل صار متصلاً، واحتج البصريون بأنه قد وجب إضمار الفعل في مثل قولك: زيدا مررت به لتعذر نصبه بـ "مررت" المتعدي بحرف الجر، فوجب الإضمار في جميع الباب.

قوله: من جنس ذا الفعل الأخير المظهر أي: يقدر الناصب للاسم فعلاً من لفظ الفعل المتأخر عن الاسم، فيقدر زرت زيدا زرتة؛ لأنه قد أمكن ذلك فوجب؛ لأن لفظ الظاهر أدل على لفظ المضمَر من عين لفظه، فكان فيه توفية باللفظ والمعنى، والفعل المتأخر إذا نصب الاسم لا موضع له من الإعراب؛ لأنه مفسر للفعل المضمَر.

قوله: وإن تعدى للضمير فعله بحرف جر يريد إن كان الفعل المتصل به الضمير الفضلة يتعدى إليه بحرف الجر فهو مثل ما يتعدى إليه الفعل بنفسه في جواز النصب بفعل مضمَر، لكن ليس من لفظ ما ظهر؛ لأنه لا يتعدى، فلا ينصب، فوجب أن يكون المضمَر من معناه فتقدر في قولك: زيدا مررت به، إذا نصبت جاوزت زيدا مررت به؛ لأن المرور مجاوزة وملاقة، ولذلك قال: ينصبه فعل بمعنى ما ظهر أي: بمعنى الفعل الظاهر لا بلفظ؛ لما ذكرنا.

قوله: والرفع أولى فيه والفعل خبر أي: خبر الاسم المرفوع بالابتداء، وإنما كان الرفع أولى؛ لأنه لا يحتاج إلى إضماره ولا إلى تقدير فعله، لأن الإضمار وتقدير الناصب كلاهما خلاف الأصل، فكان الرفع أولى لذلك، وإذا قلت: زيدا ضربت غلامه فتضمَر أهنّت زيدا؛ لأن ضرب غلام زيد إهانة لزيد.

وإن أتى الشَّرْطُ أو التَّخْصِيصُ مِنْ قَبْلِ فَالنَّصْبُ هُوَ الْمَفْرُوضُ
كَمَثَلِ هَلَّا خَالِدًا أَعْطَيْتَهُ وَإِنْ سَاعِدًا زُرْتَهُ أَرْضَيْتَهُ

النصب في هذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام، واجب، وجائز، وممتنع، فالممتنع نحو زيد ما ضربته، وزيد عل أتيتَه؟ فلا يجوز أن يقدر ما بعد حرف الاستفهام لو حذف منه المضمَر عاملاً فيما قبله؛ لأن له صدر الكلام، والعامل من حيث هو عامل يقتضي التصدير على معموله، وإذا لم يصح تقدير الفعل هنا عاملاً لم يصح جعله مفسراً للعامل.

وأما النصب الجائز فتارة يكون الرفع راجعاً والنصب مرجوحاً، وهو ما ذكره أول قبل قوله: وإن أتى الشرط إلى آخره، وقد ذكرنا علته، وتارة يكون النصب راجحاً، وسيأتي ذكره، وتارة يكون مساوياً للرفع، وسيأتي أيضاً. أما الواجب النصب فما وقع بعد حرف الشرط، وحروف التحضيض ولذلك قال: فالنصب هو المفروض.

وقوله: من قبل يريد من قبل الاسم الظاهر، واحترز بقوله: من قبل عن مجيء حرف الشرط، وحرف التحضيض بعد الاسم، نحو: زيد هلا ضربته، وزيد إن تضربه تؤدبه؛ فإنه لا يجوز النصب بعين ما ذكرنا فيما بعد حرف النفي، وحرف الاستفهام في كونه لا يعمل ما بعده فيما قبله، وكل فعل لا يصح جعله عاملاً لا يصح تفسير العامل به، وإنما وجب النصب؛ لأن حرف الشرط لا يليه إلا الفعل؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء حادث فوجب أن يكون سببه حادثاً، أما كون الشرط سبباً فظاهر، وأما كونه حادثاً؛ فلأنه علامة على وجود الجزاء، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من أشراط الساعة". أي: من علاماتها، وإذا وجب أن يكون حادثاً وجب أن يكون فعلاً؛ لحدوث الأفعال، فإذا وقع بعد حرف الشرط اسم وجب تقديم الفعل قبل الاسم وبعد حرف الشرط؛ ليتوفر على الجزم مقتضاه من طلب الفعل، ويلزم من تقدير الفعل وجوب النصب؛ لأن الكلام فيما إذا كان الفعل مشتغلاً بضمير الاسم وذلك الضمير فضلة، اللهم إلا أن تضرر فعلاً لما لم يسم فاعله، أنشد سيبويه^(١): [الكامل]

لَا تَجْزَعِي إِنْ مِنْفَسَ أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

(١) هو للنمر بن تولب أحد بني عكل، وكان النمر شاعراً جواداً وهو من المخضرمين أدرك الجاهلية والإسلام. ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم.

وهو في الكتاب (١/ ١٣٤)، وشرح أبياته للسيرافي (١/ ١٦٠)، والمقتضب (٢/ ٧٦)، والكامل للمبرد (٣/ ٣٠٠)، والتوتئة (ص ١٨٣)، وأمالى الشجري (١/ ٣٣٢)، (٢/ ٣٤٦)، وابن يعيش (٢/ ٣٨)، والتذييل (٣/ ٢٠)، والارتشاف (ص ٨٠٦)، والغرة المخفية (ص ٣٩٦)، والخزانة (١/ ١٥٢)، (٤٥٠)، والمغني (١/ ١٦٦، ٤٠٣) وشرح شواهده للسيوطي (١/ ٤٧٢)، (٢/ ٨٢٩)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٧٤)، والعيني (٢/ ٥٣٥)، والأشموني (٢/ ٧٥)، وشرح الألفية لابن الناظم (ص ٩٢)، وديوان النمر (ص ٥٨، ٧٢).

والشاهد قوله: «إن منفس أهلكته»؛ حيث روي «منفس» بالنصب على إضمار فعل موافق للفعل الظاهر، والتقدير: إن أهلكته منفساً أهلكته، كما روي بالرفع على إضمار فعل مطاوع والتقدير: إن هلك منفس.

برفع منفس على تقدير أهلك منفس على بناء الفعل للمفعول.
ومثال الشرط قوله: إن سعيداً زرتَه أرضيته.
ومثال التحضيض قوله: هلا خالدا أعطيته، وإنما اختص التحضيض بالفعل؛ لأنه
حث واستبطاء وذلك إنما يكون على الفعل، ووجب التفسير بالفعل بعد حرف الشرط
وحرف التحضيض ليكون مفسراً للفعل الناصب، ولذلك لم يجرز وقوع الاسم مفسراً
فيما هذا شأنه، فلم يقولوا: إن زيدا أنت محبوس عليه.

وَإِنْ أَتَتْ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ أَوْ حَرَفُ نَفْيٍ أَوَّلَ الْكَلَامِ
أَوْ كَانَ أَمْرٌ فِي مَكَانِ الْخَبَرِ أَوْ قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ فِعْلٌ مُضْمَرٌ
كَمِثْلِ زَيْدًا اضْرِبَنَّ عَبْدَهُ وَجَعْفَرًا لَا تُخْلِفَنَّ وَعْدَهُ
أَوْ قَبْلَ الْاسْمِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً كَعِبْتُهُ وَالتَّضَرَّعْتُ زِيَّةَ
وَالنَّصْبُ فِي جَمِيعِ هَذَا أَجْوَدُ وَالرَّفْعُ أَيْضًا عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ

قد ذكر هنا النصب الراجح على الرفع وهو عكس الوجه الأول وقد عد له خمسة مواضع:

أولها: همزة الاستفهام، واحترز بقوله: همزة الاستفهام عن أسماء الاستفهام نحو قولك: أيهم ضربته؟ فإنه راجع إلى القسم الذي بدأ بذكره وهو ما يترجح فيه الرفع.
وإنما كان النصب أجود؛ لأن حرف الاستفهام الأولى به أن يليه الفعل؛ لأن الاستفهام غالباً يكون عن الأفعال، فإذا قلت: أزيذا ضربته؟ فالاستفهام عن ضرب زيد لا عن زيد، فإذا ولي حرف الاستفهام الاسم فقد وليه ما ليس به أولى، فاختاروا تقدير الفعل ليلي الحرف ما هو به أولى، وإذا كان تقدير الفعل أولى، كان النصب أولى، وكذلك أزيذا أنت محبوس عليه؟ لأن الهاء في عليه ضمير زيد، موضعها نصب بـ"محبوس"، فكأنك قلت: أنتتظر زيدا أنت محبوس عليه؛ لأن من حبس على شيء فهو ينتظره؛ لأن الانتظار حبس ومنع من السير، وقيل: التقدير: لا تسب زيدا.

الثاني: حرف النفي، نحو ما زيدا ضربته؛ لأن النفي أولى بالفعل كما مضى في حرف الاستفهام، قال الشاعر^(١): [الوافر]

(١) البيت لجريز في ديوانه ص ٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٥؛ وشرح أبيات سيويه ١/ ٨٣، ٥٦٨؛ والكتاب ١/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١١٣.

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لَتَيْمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا اُزْدَحِمَ الْجُدُودُ
أي: فلا ذكرت حسبًا فخرت به، لأن الهاء في به ضمير حسب، وهي في موضع
نصبت بـ "فخرت".

وقوله: أول الكلام احترز به من وقوع حرف النفي، وحرف الاستفهام بعد الاسم
وقبل الفعل نحو زيد ما ضربه، وزيد أضربته؟؛ فإنه يجب الرفع؛ لأن "ما"، وحرف
الاستفهام لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما، وقد ذكرنا علته فيما تقدم من هذا الباب.

فإن قلت: زيدا لن تضربه جاز؛ لأن "لن" يتقدم عليها معمول ما بعدها نحو زيد
لن أضربه فجاز الفعل المضمر الناصب للاسم قبلها، و"لم" بمنزلة "لن".

الثالث: قوله: أو كان أمر في مكان الخبر ومثاله قوله: كمثل: زيدا اضربن عبده؛
لأن الأمر طلب الإيقاع، والنهي إنما هو طلب ترك الإيقاع وذلك مخصوص بالفعل،
ولأن فعل الأمر لا يكون خبراً إلا بتأويل، فلذلك اختير النصب، والنهي كالأمر، وقد
مثل به في قوله: وجعفر لا تخلفن وعده.

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً﴾ [المائدة: ٣٨] بالرفع؛
لأن التقدير ومما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة، فالسارق، والسارقة مبتدأ وخبره
محذوف، فلم يكن الأمر خبراً له، فلم يصح النصب في الأظهر.
والدعاء كالأمر، قال الشاعر^(١): [الطويل]

=

اللغة: تيم: قبيلة عمر بن لجأ، الشاعر الذي يهجو جرير هنا.
المعنى: فلم تجد لقيبلك شيئاً تفخر به، ولا كان لها حظ في علو المرتبة؛ ولم تجد جدًّا، شريكاً
تفخر به إذا ما فخرت الناس بجدودهم.

الإعراب: "فلا": الفاء استئنافية، "لا": حرف نفي. "حسبًا": مفعول به لفعل محذوف منصوب
بالفتحة، والتقدير: "فلا ذكرت حسبًا". "فخرت": فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل
مبني في محل رفع فاعل. "به": جار ومجرور متعلقان بـ "فخرت". "لتيم": جار ومجرور متعلقان
بالفعل المحذوف. "ولا": الواو: حرف عطف، و"لا": حرف زائد لتوكيد النفي. "جدًّا": معطوف على
"حسبًا" منصوب بالفتحة. "إذا": ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط، خافض لشرطه
متعلق بجوابه. "ازدحم": فعل ماضٍ مبني على الفتح. "الجدود": فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة "فلا ذكرت حسبًا": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "فخرت": في محل نصب
صفة لـ "حسبًا". وجملة "ازدحم": في محل جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: "فلا حسبًا" حيث نصب "حسبًا" بعد النفي بفعل مضمر فسرّه ما بعده "فخرت".
(١) هذا عجز بيت صدره:

وَكُلًّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ

أي: وجزى الله كلا جزاه عني بما فعل.

الرابع: قوله: أو قبله منصوب فعل مضمر يريد أو قبل الاسم الذي ينصب بإضمار فعل يفسره ما بعده اسم منصوب بفعل مضمر، ومثاله زيدا ضربته وعمرا أكرمته فيختار في الثاني، ومنه قول الشاعر: [الوافر]

وَلَا جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ

=

أميران كانا آخيانِي كلاهما

و البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٠٠؛ والرّد على النحاة ص ١٠٤؛ والكتاب ١ / ١٤٢؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيويه ٨٨ / ١.

أميران: يقصد ابن عباس وابن عامر اللّذين ولي كلّ منهما البصرة على التوالي. جزاه: كافأه. المعنى: يشير إلى والي البصرة ابن عباس الذي كان يصله ويقضي حوائجه، ثم ابن عامر الذي قطعه وجفاه ومنعه حوائجه. ويدعو الله أن يثيب كلّاً منهما بما قدّمت يداه.

الإعراب: "أميران": خبر مبتدأ محذوف، مرفوع بالألف لأنه مثنى. "كانا": فعل ماض ناقص، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم "كان". "صاحبي": خبر "كان" منصوب بالياء لأنه مثنى، والياء الثانية: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. "كلاهما": توكيد لاسم "كان" مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، و"هما": ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. "فكلاً": الفاء: استئنافية، "كلاً": مفعول به منصوب بفعل محذوف، بالفتحة الظاهرة. "جزاه": فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. "الله": فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. "عني": جارّ ومجرور متعلقان بالفعل "جزى". "بما": الباء: حرف جرّ، "ما": حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والمصدر المؤول من "ما" والفعل بعدها في محل جرّ بحرف الجرّ، والتقدير: "بفعله؛ أو" ما: اسم موصول مبني في محل جرّ بحرف الجرّ، والتقدير: "بما فعله"، والجارّ والمجرور في الحالين متعلقان بالفعل "جزى". "فعل": فعل ماض مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة "هما أميران": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "كانا صاحبي": في محل رفع صفة، أو خبر ثان. وجملة "جزى الله كلاً": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "جزاه الله عني": تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة "فعل": (باعتبار أن "ما" موصولة) لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "كلاً جزاه الله" حيث انتصب "كلاً" بفعل محذوف مقدّر لوقوعه في الدعاء الذي هو بمنزلة الأمر.

فاختير النصب في "جد"؛ لأن قبله: ولا حسباً فخرت به، وهو منصوب بفعل مضمر، وقد تقدم.

الخامس: قوله: أو قبل الاسم جملة فعلية وقد مثل بذلك في قوله: كعبته فإنه جملة فعلية ثم عطف عليه قوله: والنضر عبت زيه فيختار النصب؛ لأنك إذا نصبت قدرت فعلاً فتكون عاطفاً جملة فعلية على جملة فعلية فاختيار النصب؛ للتشاكل بين الجملتين الأولى والثانية، واحتراز بقوله جملة فعلية عن الجملة الاسمية، نحو زيد قائم فإنه يختار الرفع إذا عطف عليها، نحو: زيد قائم وبكر أكرمه للتشاكل أيضاً.

قوله: فالنصب في جميع هذا أجود أي: في جميع هذا المذكور من الأشياء الخمسة النصب أجود من الرفع، ثم قال: والرفع أيضاً أي: في هذا الذي ذكرنا جيد. قوله: عربي جيد أي: قوي صحيح فصيح.

ولم يذكر الموضع الذي يكون فيه الرفع والنصب متساويين، لا رجحان لأحدهما على الآخر، وذلك إذا أخبرت عن المبتدأ بجملة فعلية، نحو: زيد قام، فإذا عطف عليه اسماً بعده فعل فيه ضمير منصوب تساوى في المعطوف الأمران، وذلك نحو: زيد قام وعمراً أكرمته، فإن عطف على الجملة الاسمية فالاختيار الرفع، وإن عطف على الخبر الذي هو الجملة الفعلية فالاختيار النصب. فإن قلت: الرفع أولى؛ لعدم الإضممار والحذف.

قلت: النصب أولى؛ للقرب، فحيث عارض القرب عدم الإضممار سقط الترجيح لأحد الجانبين، فحصل التساوي.

النَوَاسِخُ

الْقَوْلُ فِيمَا يَزْفَعُ الْأَسْمَاءُ وَيَنْصِبُ الْأَخْبَارَ حَيْثُ جَاءَ
مِنْ ذَاكَ أَفْعَالٌ وَمِنْهُ حَرْفٌ وَالْحَرْفُ فِي اللُّغَاتِ فِيهِ الْخُلْفُ

يريد بالأسماء: المبتدآت، وبالأخبار: أخبار المبتدآت، وبالأفعال: "كان" وأخواتها، وبالحرَف: "ما" المشبهة بـ "ليس"، فهي تعمل عمل "ليس" في لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فلا يعملونها، ولذلك قال: "فيه الخلف".
واعلم أن العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ضربان، أفعال، وحروف، فالأفعال على ضربين: تامة، وهي "ظننت وأخواتها، وناقصة، وهي "كان وأخواتها، وأما الحروف فعلى ضربين، ضرب يرفع الأول وينصب الثاني، وهو "ما"، و "لا" عند أهل الحجاز، وضرب ينصب الأول ويرفع الثاني وهي "إن" وأخواتها، و "لا" التي لنفي الجنس.

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

وَجُمْلَةُ الْأَفْعَالِ كَانَ أَضْحَى أَصْبَحَ ظَلَّ بَاتَ صَارَ أَمْسَى
لَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا بَرِحَ مَا فَتَى مَا دَامَ وَمَا
صَرَفْتُهُ مِنْهَا تَقُولُ كَانَا زِيدَ شَجَاعًا لَمْ يَكُنْ جَبَانًا

إنما بدأ بذكر الفعل، لأنه الأصل في العمل، واستدل من جعلها أفعالا بأمور:
منها: تصرفها بالماضي والمستقبل.
ومنها: أنها يتصل بها الضمائر المرفوعة، وتاء التانيث.
ومنها: أنها تدل على معنى في نفسها، ومنهم من سماها حروفا، واستدل على ذلك بأمور:

منها: أنها لو كانت فعلا لتم الكلام بمرفوعها معها.
ومنها: أنها لا تؤكد بالمصدر.
ومنها: أنها لا تدل على الحدث.
والجواب عن الأول ما تقدم من الوجوه الثلاثة، وأما أنها لا تؤكد بالمصدر فلاّن الخبر قد صار عوضا عن المصدر، فلو أكدت بالمصدر لزم الجمع بين العوض

والمعوض عنه، وهو غير جائز؛ لأنها مع الخبر بمنزلة الفعل الدال على الحدث. وأما قولهم: إنها لا تدل على الحدث فباطل فإن مصدرها قد يستعمل استعمالها نحو "عجبت من كونك قائما". فأما قول من قال: إن هذا مصدر "كان" التامة، و"قائما" حال فليس بشيء؛ لأنك تقول: "أكرمتك لكون زيد أخاك" والحال لا تقع معرفة، غاي ما في الباب مصدرها لم يستعمل مؤكدا معها للاستغناء عنه بالخبر المنصوب.

وإنما رفعت الاسم ونصبت الخبر؛ لأنها فعل يفتقر إلى اسم يسند إليه كسائر الأفعال، فلما أسندت إلى مرفوع يشبه الفاعل وجب نصب الآخر تشبيها بالمفعول. وقيل: لأن معناها تقرير الشيء على صفة، فلا بد من ذكر الشيء وصفته، فإسنادها إلى الأول يوجب رفعه بها فتعين نصب الثاني. والغرض بهذه الأفعال ليس إلا تعيين الزمان (للخبر حتى لو تعين لم يحتج إليها، ولذلك منعوا من قولك: "كان زيد قام"؛ لأن تعيين الزمان) قد علم من لفظ: "قام".

ويسمى المرفوع اسم "كان" والمنصوب خبر "كان" اختصارا، فإن قولك: اسم "كان" أخصر من قولك: الاسم المرفوع بـ "كان"، وخبر الاسم المرفوع بـ "كان"، وليس لها في الحقيقة اسم ولا خبر، لكن قد يضاف إلى الشيء بأدنى ملابسة. ولم يقولوا: فاعل "كان" في المرفوع، ولا مفعول "كان" في المنصوب؛ لأن الفاعل غير المفعول، والاسم هنا هو الخبر في المعنى، ولأن خبرها يكون مطابقا لاسمها في الأفراد والتثنية والجمع، والمفعول لا يكون مطابقا للفاعل، ولأن المفعول يجوز حذفه، وخبر "كان" لا يجوز حذفه، فلا يكون مفعولا.

وبهذا يبطل قول الكوفيين: إن خبرها منصوب على الحال؛ لأن الحال يجوز حذفها، ويلزمها التنكير، وخبر "كان" يكون معرفة ونكرة، والمعرفة لا تكون حالا. وهذه الأفعال ثلاثة عشر فعلا، وقد ألحق قوم بها ستة آخر، وهي "غدا، وراح، وعاد، وآض" فهذه الأربعة متصرفة في الكلام. واثنتان لازمان ما وردا فيه فلا يخرجان عن مورد هما فيما تكلمت به العرب، وهما "جاءت، وقعد" فمن ألحقها بـ "كان" رآها لا تستغني عن الخبر فألحقها بـ "كان" لمشاركتها لها في هذا المعنى، ومن لم يلحقها نصب ما بعدها على الحال لما رأى أنها تتعدى بـ "إلى"، تقول: "غدا إلى كذا، وعاد إليه، وراح إلى زيد، وآض إلى كذا، أي: رجع إليه.

أقول: هذه الأربعة في هذا الوجه تامة، وتكون في قولك: "عاد زيد سالما" ناقصة، وأما قولهم: "ما جاءت حاجتك" قال سيبويه: "كأنهم قالوا: صارت حاجتك؟"

والأصل في " جاء " أنه فعل يتعدى تارة بنفسه نحو " ما جاء زيد عمرا "، ومنهم من لا يعديه إلا بحرف الجر فيقول: " جاء زيد إلى عمرو "، ولكن أجروه في هذا المثل مجرى " صار " فجعلوا له اسما وخبرا مثل " كان "، و " ما " هنا استفهام وهي مبتدأ، و " جاءت " خبر، وفيه ضمير يرجع إلى " ما " وذلك الضمير اسم " جاءت "، و " حاجتك " خبر " جاءت"، وأدخل تاء التأنيث على " جاء " لتأنيث معنى " ما "؛ لأن " ما " هي " الحاجة " فكأنه قال: أي حاجة جاءت؟ وهو في الأعراب بمنزلة قولهم " هند كانت جاريتك "، ولم يسمع هذا المثل إلا بالتاء، وحملت " جاءت " على " صار " لشبهها لها في الانتقال، تقول " جاء زيد إلى عمرو (كما تقول: " صار زيد إلى عمرو).
ومنهم من يرفع " حاجتك " ويجعلها اسم " جاءت " ويجعل الخبر " ما "، ويقول " ما " في موضع نصب، والمشهور نصب " حاجتك ". وأما المثل الآخر فهو قولهم: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة " أي: حتى صارت، وهذا المثل مخصوص بمحله لا يتعداه، فلا يقال: " قعد زيد كاتبا " بمعنى " صار "، وليس بعيدا أن يقال: قعد زيد كأنه أمير "، وقد جاء في القرآن: ﴿فَتَقَعَّدَ مَذْمُومًا مَحْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢]، فموضع " كأن " في المثل نصب خبر " قعدت ".

فصل

ولم يذكر سيبويه في هذه الأفعال (إلا أربعة)، وهي "كان، وصار، وما دام، وليس"، وإنما اقتصر سيبويه على هذه الأربعة، لأنه استغنى عن البواقي بما ذكر من الضابط، وهو قوله: "وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر".

قيل: عني بذلك ما كان من الأفعال موضوعاً لتقرير الشيء على صفة، وعنوا بالصفة الخبر، فلو قطعها عن الصفة التي هي خبرها فقد استعملتها في غير موضعها، قال عبد القاهر: هذه الأفعال تدل على الزمان فقط، فلا تحصل الفائدة إلا بعد الإتيان بالخبر، كما لو قلت: زيد فيما مضى، لم يجز، بل يجب الإتيان بالخبر.

قوله: "وما صرفته منها" اعلم أن هذه الأفعال بالنسبة إلى التصرف بالماضي والمستقبل على ثلاثة أضرب:

أحدها: لماضيه مضارع وأمر، وهي السبعة التي ليس في أولها "ما" النافية.
والثاني: لماضيه مضارع لا غير، وهو ما كان في أوله حرف النفي.
الثالث: لا مضارع له ولا أمر، وهو "ليس"، و"ما دام"، أما "ليس" فمنعت التصرف، لشبهها بـ"ما" النافية كما أن "ما" عملت لشبهها بـ"ليس" وأما "ما دام" فهي للتوقيت والتأييد، فيدخل فيه المستقبل، فالتوقيت كقوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، والتأييد كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧].

وبالجمله فجميع ما تصرف من هذه الأفعال حكمه في العمل واحد فماضيها، ومضارعها، وأمرها، ونهيها، واسم فاعلها ومفعولها كلها تعمل على شروطها.
فأما ما في أوله "ما"، و"ليس" فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول، ولا يعمل إلا لفظ الفعل.

وَالسَّبْعَةُ الْأُولَى تَقْدُمُ الْخَبَرَ فِيهَا عَلَيْهَا وَعَلَى اسْمِهَا اشْتَهَزَ

إنما جاز تقديم الخبر في هذه السبعة التي ليس في أولها "ما"؛ لأنها أفعال متصرفة بالماضي والمستقبل والأمر، فلما تصرفت في نفسها تصرفت في منصوبها بالتقديم والتأخير، والخبر مشبه بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل، تقول: "عمرا ضرب زيد" فكذلك تقول: "قائما كان زيد"، فإن كان الخبر فيه معنى الاستفهام وجب تقديمه عليها نحو "من كان أخوك؟"

ف " من " في موضع نصب خبر " كان " .

فإن دخلت على هذه السبعة " ما " لم يجوز التقديم عليها اتفاقاً، فلا يقال: " قائماً ما كان زيد "، ولا " جالسا ما أصبح عمرو "، ويأتي علة ذلك.

وَلَا تُقَدِّمُ خَبَرَ الْمُقْتَرَنَةِ بِمَا عَلَيْهَا وَهِيَ خَمْسٌ بَيْنَهُ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الْخَبْرُ عَلَى اسْمٍ مَا دَامَ وَجَازَ فِي الْآخَرِ

اعلم أن هذه الأفعال جميعها يجوز تقديم خبرها على اسمها بلا خلاف، فأما قوله: إنه لا يجوز تقديم خبر " ما دام " على اسمها فشيء غير معروف، وقد انفرد به، وقيل: لم يسمع تقديم خبرها في شعر ولا في غيره، فأما قول الشاعر^(١): [الكامل]

مَا دَامَ يَسْلُكُ فِي الْحُلُوقِ طَعَامٌ

فلا حجة فيه، لعدم ظهور النصب في الخبر، واحتمال رفع طعام، بـ " يسلك "، وفي " ما دام " ضمير الشأن.

فأما خبر هذه الخمسة المقترنة بـ " ما " فهو على ضربين:

أحدهما: لا يجوز تقديمه إجماعاً، وهو خبر " ما دام؛ لأن " ما " فيها مصدرية وليست نافية وهي موصولة بالفعل، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول، وأما الأربعة البواقى، وهي " ما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ " فلا يجوز تقديم خبرها عليها عند البصريين، وأجاز تقديمه عليها ابن كيسان وجماعة من الكوفيين، واحتجوا بأن " زال " للنفي تقول: " زال الشيء، وانتفى " بمعنى واحد، و " ما " للنفي، ولما دخلت " ما " نفت ما اقتضته " زال " من النفي فحصل الإثبات فصار " ما زال " بمنزلة " ثبت " فأشبهه " كان " في الإيجاب، ولذلك امتنع " ما زال زيد إلا قائماً "، لأن " إلا " يؤتى بها لنقض النفي ولا نفي ههنا.

حجة البصريين أن لفظ النفي باق، وإن زال معناه من الجملة، وإذا كان لفظ النفي باقياً وله صدر الكلام وجب ألا يتقدم عليه شيء مراعاة للفظ النفي، ثم يقال: كيف زال معنى النفي وبه حصل المعنى مثبتاً.

(١) هذا عجز بيت صدره:

وَطَعَامُ عَمْرَانَ بْنِ أَوْفَى مِثْلُهُ

نسب لرجل من بني تميم، ولم يعين انظر: الكامل للمبرد (١/ ٥٩) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نهضة مصر.

فإن قيل: فإذا لم يجز تقديم الخبر مراعاة لصورة النفي لفظاً فهلاً أجزت دخول (إلا) مراعاة لصورة لفظ النفي.

قيل: التقديم والتأخير تصرف لفظي ليس له تأثير في المعنى، والنفي ههنا لفظي لا معنوي، والتقديم أيضاً لفظي فتساوياً، فوجب أن يراعى فيه ما للنفي من التصدير في الأصل، ولأن التقديم والتأخير خلاف الأصل، وليس كذلك "إلا"، فإنها تغير المعنى؛ لأنك إذا قلت: "ما زيد قائم" كنت نافياً، فإذا قلت: "ما زيد إلا قائم" فغيرت "إلا" معنى النفي وجعلته إثباتاً، فإذا ثبت أن "إلا" تثبت بعد النفي وتنفي بعد الإثبات فلو أدخلت "إلا" لتناقض المعنى؛ لأن "ما زال" تثبت، و"إلا" تنفي، أو تقول: كلمة "إلا" في قولك: "ما زال زيد إلا قائماً" لا تستقيم أن تكون للإخراج، فتعين أن تكون للتفريغ - أعني لتفريغ العامل لما بعدها - لكن شرط التفريغ أن يكون بعد التنفي ولا نفي لما ثبت أن "ما زال" لإثبات الخبر للمخبر عنه.

وأما "ليس" فلا خلاف في تقديم خبرها على اسمها، وإنما الخلاف في تقديم خبرها عليها، فذهب البصريون إلى جوازه إلا المبرد فيما يحكى عنه، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فقدم "يوماً" وهو منصوب بـ"مصروف" والمعمول لا يقع إلا حيث يقع عامله.

وقال الكوفيون: هي قاصرة عن التصرف في نفسها، فوجب أن تكون قاصرة عن التصرف في معمولها؛ لأن تصرف المعمول بتصرف العامل، ألا ترى أن "نعم، وبئس، وعسى" أفعال ولم تتصرف في معمولها بالتقديم؛ لأن تصرف المعمول يقتضي تصرف العامل، وأجابوا عن الآية بوجوه:

أحدها: أن "يوم" يحتمل أن يكون مبنياً؛ لإضافته إلى الفعل كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

الثاني: أنه يجوز نصبه بإضمار فعل.

الثالث: أن الظرف يعمل فيه أدنى شيء.

وَكُلُّهَا دَلَّتْ عَلَى اقْتِرَانِ فَائِدَةِ الْجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ

اعلم أن المراد بفائدة الجملة هو نسبة الخبر إلى المبتدأ. وفائدة هذه الأفعال هو تعيين زمان الخبر، حتى لو تعين زمان الخبر لم يحتج إليها، ولذلك منعوا من وقوع خبر "كان" فعلاً ماضياً نحو "كان زيد قام"؛ لأن تعيين الزمان قد علم من لفظ قام، فإن اقترن بالفعل "قد" حسن ذلك لتقريبه من الحال؛ لأن تقريب الماضي من الحال لم

يتعين بـ " كان "، فقولك: " كان زيد قائما " بمنزلة قولك: " زيد قائم فيما مضى من الزمان "، وكذلك " يكون زيد قائما " بمنزلة قولك " زيد قائم فيما يستقبل ":

فَكَانَ لِلْمَاضِي الَّذِي مَا انْقَطَعَ فَإِنْ أَتَتْكَ كَأَنَّ بِمَعْنَى وَقَعَا
كَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةً كُنْ فَيَكُونُ مِثْلَهُ اجْعَلْنَاهُ
فَارْفَعْ بِهَا الْفَاعِلَ لَا غَيْرُ وَقَدْ زِيدَتْ فَلَمْ تَعْمَلْ وَذَاكَ قَدْ وَرَدَ
نَحْوُ عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَاتِ وَمَا عَدَا كَانَ لِحَالِ آتِي

قال السيرافي " قد يكون ما جعلته " كان " في الزمان الماضي منقطعا - يعني غير ثابت في حال الإخبار - نحو قولك: " كان زيد غائبا وهو الآن حاضر، وقد يكون غير منقطع كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ٤]، وهو في كل حال موصوف بذلك، وقد اختار صاحب الأرجوزة أنه غير منقطع^(١).

فقوله: " ما انقطع " يريد أن الخبر ثابت في الحال مستمر غير منقطع ما لم يدل دليل على انقطاعه، فإن كان لا يقبل التغيير كصفات الله تعالى فهو مقطوع بثبوته في جميع الأوقات.

(١) انظر: اللمع في العربية / ٣٣٨، الأزهية / ١٨٣-١٨٩، شرح الجمل لابن عصفور / ٣٩٧، التخمين شرح المفصل / ٢٨٨/٣، شرح الرضي / ١٨٩/٤، ١٩٠، التذيل والتكميل / ٢١٠/٤-٢١٣، شرح الأجرومية / ٢٧١/١، المطالع السعيدة / ٢٨٦/١-٢٩٠.

فصل

واعلم أن "كان" هي أمّ الباب؛ لأنّ أحد أقسامها "كان" التامة وهي تدل على "الكون" وكل شيء داخل تحت "الكون" ما خلا الله تعالى. ولأنّها تدل على الزمان الماضي والمستقبل، وأما مثل "أصبح، وأمسى" فتدل على الزمان المخصوص المأخوذ من حروفه كالمساء والصباح، ولأنّه يصح أن تقع أخواتها أخباراً عنها نحو "كان زيد قد أمسى كريماً"، ولا تكون هي خبراً عن أخواتها. قوله: "وإن أتت" كان "بمعنى وقعاً" يعني أن "كان" تكون تامة فلا تحتاج إلى خبر منصوب، تقول: "كان الأمر" أي: "وقع، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي: وإن وجد، وهذا معنى قوله: "فارفع بها الفاعل لا غير" (١)، قال الشاعر:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِيهِ الشِّتَاءُ
أي: إذا وجد.

فصل

والفرق بين التامة والناقصة من وجوه:
أحدها: أن المرفوع بها فاعل ويتم الكلام به.
الثاني: أنها تؤكد بالمصدر، تقول: كان زيد كونا، كما تقول: "قام زيد قياماً".
الثالث: أنها تعمل في الظرف والحال.
الرابع: أنه يجوز بناؤها لما لم يسم فاعله عند من يجوز بناءه من اللازم.

(١) انظر: اللمع في العربية / ٣٨، سر صناعة الإعراب ٢٩٩/١، الأزهية / ١٨٧، شرح المفصل ٩٨/٧، ٩٩، شرح الرضي ١٩٠/٤، المقاصد الشافية ١٩٨/٢، خزنة الأدب ٢٠٧/٩.

[زيادة " كان]

وأما الزائدة فتزاد في أربعة مواضع:

أحدها: بين المبتدأ والخبر نحو " زيد كان قائم "، فـ " زيد " مبتدأ، و " قائم " خبره، و " كان " زائدة لا عمل لها، ومعنى (الزائد هو) الذي يبقى الكلام بعد حذفه على ما كان عليه قبل الحذف إلا من التأكيد، وهذا معنى قوله: " زيدت فلم تعمل "، ومن زيادتها بين المبتدأ والخبر قولهم في التعجب: " ما كان أحسن زيدا، لأن " ما " مبتدأ، و " أحسن " خبرها، ومن أمثلة سيبويه: إن من أفضلهم كان زيدا، يريد: إن من أفضلهم زيدا.

الثاني: أن تزداد بين الفعل والفاعل نحو قولهم: " ولم يوجد كان مثلهم "، أي يوجد مثلهم.

الثالث: أن تزداد بين الجار والمجرور كقول الشاعر^(١): [الوافر]

عَلَى كَأَنَّ الْمُسَوِّمَةَ الْعَرَابِ

وأشار بقوله: " على كان المسومات " إلى هذا البيت.

الرابع: أن تزداد بين الصفة والموصوف كقول الشاعر^(١): [الوافر]

(١) عجز بيت صدره:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَاوُوا

البيت من بحر الوافر، روي بروايات متعددة وهي: "جياذ بني"، و"تسامي"، و"على كان المُطَهَّمَةِ الصِّلَابِ"، وهو بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ٢٩٨/١، اللمع ٢٢٧/١، ٢٢٨، التبصرة والتذكرة ١٩٢/١، أسرار العربية ١٣٦/، الحلل في إصلاح الخلل ١٧٥، التوطئة ٢٢٥، شرح الجمل لابن خروف ٤٤٤/١، الفصول الخمسون ١٨٢، شرح المفصل ٩٩/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/١، شرح الكافية الشافية ١٧٧/١، شرح التسهيل ٣٦١/١، شرح الألفية لابن النازم ١٠٠، الأزهية ١٨٧/، شرح الرضي ١٩٠/٤، الإرشاد ١٤٧/، رصف المباني ١٤٠/، ارتشاف الضرب ١١٨٧/٣، أوضح المسالك ٢٥١/١، شرح ابن عقيل ٢٩١/١، المساعد ٢٧٠/، شرح التصريح ٢٥٢/١، الأشباه والنظائر ٣٠٣/٤، همع الهوامع ١٠٠/٢، شرح الأشموني ١٩٤/١، خزانة الأدب ٢٠٧/٩، الدرر اللوامع ٢٢٧/١، ٢٢٨، ضرورة الشعر ٧٨.

اللغة: السراة: جمع سري، وهو صاحب المروءة أو السيد الشريف. المسومة من الخيل التي جعلت لها علامة تعرف بها. العرب: الكريمة، السالمة من الهجنة ويريد بالمسومة العرب هنا كل أصل شريف.

المعنى: يقول إن من أسياد بني أبي بكر وأشرافهم من كل سام وأشراف من كل شريف.

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ
 ذهب سيبويه إلى زيادة " كان " في هذا البيت، وذهب غيره إلى أنها ناقصة، و"لنا"
 خبرها مقدم عليها، وإنما اختار سيبويه الزيادة في " كان "؛ لأن الجار والمجرور الذي
 قبلها يطلبه شيئان كل واحد منهما يطلبه لنفسه، ف " الجيران " يطلبه لأن يكون صفة له،
 و " كان " يطلبه لأن يكون خبرا لها، والحكم للجيران؛ لأنه متقدم، ومثل هذا قولهم "
 كان زيد قائما أبوه " فجعل " قائما " خبرا لـ " كان "، ورفع الأب به أولى من جعله خبرا
 للأب ورفع بالابتداء، وجعل الجملة خبرا لـ " كان " (٢).

وذهب أبو علي وابن جني إلى أن الواو التي في " كان " أصله أن يكون ضميرا
 منفصلا توكيدا للضمير المرفوع الذي في " لنا "، لكن دخلت عليه " كان " فاتصل بها،
 والتقدير " وجيران لنا هم كرام " وإنما دعاهما إلى هذا التأويل أن " كان " الزائدة لا
 فاعل لها عندهم، والسيرافي يقول: لها فاعل، وهو المصدر، فأضمر؛ لدالتها عليه، أي
 " كان الكون "، وإنما لم يبرز الضمير الذي هو فاعلها، لأنه لم يرجع إلى مذكور (٣).

ولا تزداد إلا بشرطين:

أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي.

=

(١) هو ثالث أبيات قصيدة طويلة عدتها خمسة وستون بيتاً للفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك
 الخليفة الأموي، وهي في طبعات الديوان كلها، انظر ط. دار صادر (٢/ ٢٩٠)، ودار الكتاب العربي
 (٢/ ٣٥٩)، وبشرح علي فاعور (٥٩٧) ورواية بيت الشاهد في الديوان كالاتي:

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمِي... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

انظر: الكتاب (٢/ ١٥٣)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٦٩٣)، والمقتضب (٤/ ١١٦)، وأسرار
 العربية (١٣٦)، والأشباه والنظائر (١/ ١٦٥)، ومغني اللبيب (١/ ٢٨٧)، وشرح المقرب لابن عصفور
 (٢/ ٨٨٥)، تخليص الشواهد (٢٥٢)، والخزانة (٩/ ٢١٧)، والتصريح (١/ ١٩٢).

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٦١/١، شرح الكافية الشافية ١٧٨/١، ارتشاف الضرب ١١٨٧/٣، أوضح
 المسالك ٢٩٩/١، المقاصد الشافية ٢٠١/٢، شرح الأجرومية ٢٧٢/١، شرح التصريح ٢٥١/١، همع
 الهوامع ٩٩/٢.

(٣) انظر: الفضة المضية ٩٤/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٩/١، شرح التسهيل ٣٦٠/١، شرح
 الكافية الشافية ١٧٧/١، شرح الألفية لابن الناظم ٩٩، أوضح المسالك ٢٤٨/١، المقاصد الشافية
 ١٩٧/٢، شرح الأجرومية للسنهوري ٢٧٢/١، شرح التصريح ٢٥١/١، همع الهوامع ٩٩/٢، المطالع
 السعيدة ٢٨٩/١.

الثاني: أن تكون متوسطة، ومتأخرة؛ لأن الغرض بزيادتها التوكيد والمؤكد فرع يفيد تقوية غيره، فتقدمه يخل بهذا المعنى، والغرض بزيادتها الدلالة على الزمان الماضي.

فصل:

وتأتي "كان" على ضروب:

أحدها: أن تكون ناقصة وهي التي عقد لها هذا الباب، وقد ذكر مع نقصانها.
الثاني: أن يضم فيها الشأن، وهي الناقصة؛ لأنها لا بد لها من اسم وخبر، وإنما جعلت قسماً برأسه؛ لاختصاصها بأحكام: منها أن اسمها لا يكون إلا ضميراً.
ومنها أنه لا يكون ذلك الضمير إلا مبهماً.

ومنها أنه لا يكون خبرها إلا جملة خالية من ضمير يعود إلى اسمها، فإذا قلت:
"كان زيد قائم" فاسم "كان" مضمّر فيها، و"زيد" مبتدأ، و"قائم" خبره، وهما جميعاً خبر "كان"، ومعناه: كان هذا الحديث وهو زيد قائم، أو كانت هذه القصة وهي زيد قائم^(١).

الثالث: أن تكون بمعنى "صار" وهي أيضاً ناقصة؛ لافتقارها إلى خبر كقول الشاعر^(٢): [الطويل]

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٤٤٤/١، شرح الألفية لابن النازم / ٩٩، ارتشاف الضرب ١١٨٥/٣، التذييل والتكميل ٢١٣/٤، خزانة الأدب ٢٠٧/٩.

(٢) البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ١١٩؛ والحيوان ٥/ ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٠١؛ ولسان العرب ٧/ ١٨٦ (عرض)، ١٣/ ٣٦٧ (كون)؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٨؛ والمعاني الكبير ١/ ٣١٣.

اللغة: التيهاء: الصحراء. القفر: الخالي من الأنس. القطا: نوع من الطير يشبه الحمام يعيش في الصحراء. الحزن: الأرض الغليظة. وقد أضاف القطا إلى الحزن لأنه يكون قليل الماء، والقطا أشد عطشاً، فإذا أراد الماء أسرع.

المعنى: أن المطي كانت في صحراء مقفرة تسير بخطى سريعة شبيهة بخطى القطا التي فارقت بيوضاً صارت فراخاً، فهي تسير بسرعة إلى فراخها.

الإعراب: "بتيهاء": جارّ ومجرور متعلقان بـ"تجري" في البيت السابق. "قفر": نعت "تيهاء" مجرور. "والمطي": الواو: حالية، و"المطي": مبتدأ مرفوع. "كأنها": حرف مشبه بالفعل، و"ها": ضمير متصل مبني في محل نصب اسم "كأن". "قطا": خبر "كأن" مرفوع، وهو مضاف. "الحزن": مضاف إليه مجرور. "قد": حرف تحقيق. "كانت": فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. "فراخاً": خبر "كان" منصوب. "بيوضها": اسم "كان" مرفوع، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة.

بَيْتَهُاءَ قَفَرٍ وَالْمَطْيُ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيُوضُهَا
 فجعلوها بمعنى " صار "؛ لأن البيض لا يكون فراخاً، بل الفراخ يكون بيضاً.
 فقد بين أن الناقصة على ثلاثة أضرب، والتامة على ضربين زائدة، وغير زائدة،
 فهذه خمسة أضرب لـ " كان ".
 وأما قوله: " كحسبوا ألا تكون فتنة " فذكره تمثيلاً بالتامة، أي: حسبوا ألا توجد
 فتنة.

وأما قوله: كن فيكون مثله اجعلنه " يريد مثل مثاله بالآية في كونها تامة، والتقدير: "
 أحدث فيحدث "

وَمَا عَدَا كَانَ لِحَالٍ آتِي

كَمَثَلِ ظَلٍّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا

أما " ظل " فلها معنيان:

أحدهما: أن تكون مختصة بما يفعل نهاراً تقول: " ظل زيد سائراً " إذا وقع السير
 نهاراً.

الثاني: أن تكون عامة في جميع الأوقات كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ
 ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨] فهي بمعنى " صار "، وإنما حملهم على جعله بمعنى
 " صار " مجيئها لعموم الزمان؛ لأن البشارة بالأنثى قد تكون ليلاً. ولم تستعمل ظل تامة.
 ويريد بقوله: " ما عدا كان ": أخوات " كان ". قوله: " لحال آتى " يريد به لمعان
 يأتي بيانها مفصلاً.

وَأَنْ أَتَتْ فِعْلاً لَوْ قَتِ حُدًّا

كَمَثَلِ أَمْسَيْنَا وَبَيْنَا نَقْتَسِسَ فَارْفَعِ بِهَا الْفَاعِلَ لَا غَيْرَ وَقَسْ

يريد بقوله: " لوقت حد " للدخول في وقت معين؛ لأن المحدود هو المعين، أي:
 للوقت الذي هي مشتقة منه كالمساء، والصباح، والضحى.

=

وجملة " المطي كأنها... ": في محل نصب حال. وجملة " كأنها قطا الحزن ": في محل رفع خبر
 المبتدأ " المطي ". وجملة " كانت فراخاً بيوضها ": في محل نصب حال.
 والشاهد فيه قوله: " قد كانت فراخاً بيوضها " حيث استعمل " كان " بمعنى " صار ".

واعلم أن " بات " تكون ناقصة، وتامة، فالناقصة تختص بما يفعل ليلا تقول: " بات زيد ساهرا " إذا لحقه السهر ليلا، وأما التامة فكقوله في الأرجوزة " وبتنا نقتبس " فموضع " نقتبس " حال؛ لأن " بات " هنا تامة فهي بمعنى " عرس "، وقد جاءت بمعنى " صار " كما في الحديث: " إذا انتبه النائم من منامه فليغسل يديه قبل إدخالهما الإناء؛ فإن النائم لا يدري أين باتت يده "، والنوم قد يكون نهارا كما يكون ليلا.

فصل:

وأما " أصبح، وأمسى، وأضحى " فلهن ثلاث معان: أحدها: كونها نواقص، ويفقدن اختصاص الخبر بالأوقات المشاركة لها في الحروف، أما " أصبح " فتفيد نسبة الخبر إلى اسمها في الصباح، وتكون تامة فلا تحتاج إلى خبر، تقول: " أصبحنا " أي: دخلنا في الصباح، وتكون بمعنى " صار " تقول: أصبح زيد عالما " وكذلك القول في " أمسى "، وكذلك: " أضحى " تكون ناقصة، وتامة، بمعنى " صار ".

كقول الشاعر^(١): [الخفيف]

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ

أي: صاروا، وقال الشاعر^(٢): [الطويل]

(١) هذا صدر بيت عجزه:

فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالِدَّبُورُ

البيت للشاعر عدي بن زيد من قصيدة وعظ بها النعمان بن المنذر، وكان قد حبسه ثم قتله، ومطلع القصيدة أحد الشواهد (أرواح.. تصوير)، وقبل البيت الشاهد:

وتذكر ربّ الخورنق إذ... أشرف يوما وللهدى تفكير
سزّه ملكه وكثرة ما يحويه... والبحر معرضا والسدير
فارعوى قلبه فقال وما... غبطة حيّ إلى الممات يصير
ثم بعد الفلاح والملك... والإمة وارثهم هناك القبور
ثم أضحوا..

وقوله: ورق جفّ.. يروى «ورق جفّ» برفع الفاء، أي: يابس. فألوت به، أي: ذهبت به. شبه الذين مضوا، وانقراضهم بورق الشجر وتغيّره وجفافه. وذكر الصبا والدبور، وهما ريحان لأن لهما تأثيرا في الأشجار.

قال الزمخشري في المفصل «وأصبح وأمسى، وأضحى على ثلاثة معان.. الثالث منها أن تكون بمعنى صار، كقولك: أصبح زيد غنيا وأمسى فقيرا».. واستشهد بالبيت على أن «أضحى بمعنى صار، من غير أن يقصد بها إلى وقت مخصوص.

انظر: شرح المفصل ج ٧ / ١٠٤، والأشموني / ١ / ٢٣٠، والهمع / ١ / ١١٤.

إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

أي: دخل في وقت الضحى.

وحكى الأخفش الزيادة في " أصبح، وأمسى " نحو " ما أصبح أبردها !، وما أمسى أدفأها " !

فصل:

وأما " صار " فمعناها الانتقال: إما في الذات كقولك: " صار الخمر خلا "، وإما في الصفة كقولك: " صار الكريم بخيلاً " وفيها اتساع؛ لأنها تدل على زمن الوجود المتصل دون الزمان الماضي تقول: كان زيد فقيهاً فصار نحوياً، وتضمّر فيها الشأن تقول: " صار إن ترزني أزرك " أي: صار الشأن والأمر الذي هو إن ترزني أزرك "، وتكون تامة فتعدي بـ " إلى " تقول: " صار زيد إلى عمرو " كما تقول: " انتقل زيد إلى عمرو ".

=

(١) هذا عجز بيت صدره:

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقَرَى

البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٢٩٥، والدرر ٢ / ٦١.

اللغة: القرى: إكرام الضيف. الليلة الشهباء: الليلة الباردة والمجدبة. أضحى: دخل في الضحى، وهو ارتفاع الشمس.

المعنى: يقول: إنه كريم يطعم الضيوف في أيام الجذب والشدة.

الإعراب: " ومن فعلاتي " : الواو: بحسب ما قبلها، و" من فعلاتي " : جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. " أنني " : حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متّصل مبني في محلّ نصب اسم " أن ". " حسن " : خبر " أن " مرفوع، وهو مضاف. " القرى " : مضاف إليه مجرور. " إذا " : ظرفية حينية فقدت معنى الشرط مبنية على السكون متعلقة بالجواب المحذوف. " الليلة " : فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. " الشهباء " : نعت " الليلة " مرفوع. " أضحى " : فعل ماضٍ تام. " جليدها " : فاعل مرفوع، وهو مضاف، و" ها " : ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. والمصدر المؤول من " أن " وما بعدها في محلّ رفع مبتدأ. وجملة " الليلة الشهباء " : في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة " أضحى جليدها " : تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: " أضحى جليدها " حيث ورد الفعل " أضحى " تامًا بمعنى الدخول وقت الضحى.

فصل:

وأما "ما زال" وأخواتها فمعناها استمرار الخبر لاسمها في الزمان الذي دلت صيغتها عليه، وتستعمل ماضية لفظاً ومعنى بـ "ما"، وماضية معنى لا لفظاً بـ "لم" نحو "لم يزل زيد قائماً"، وغير ماضية بـ "لا"، و"لن"، نحو "لا يزال زيد قائماً"، ولن يزال قائماً".

يجوز حذف حرف النفي كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: "لا تفتئ"، وكقول امرئ القيس^(١): [الطويل]

(١) هذا صدر بيت عجزه:

ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢؛ وخزانة الأدب ٩ / ٢٣٨، ٢٣٩، ١٠ / ٤٣، ٤٤، ٤٥؛ والخصائص ٢ / ٢٨٤؛ والدرر ٤ / ٢١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٢٠؛ وشرح التصريح ١ / ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٣٤١؛ والكتاب ٣ / ٥٠٤؛ ولسان العرب ١٣ / ٤٦٣ (يمن)؛ واللمع ص ٢٥٩؛ والمقاصد النحوية ٢ / ١٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠ / ٩٤، ٩٤؛ وشرح الأشموني ١ / ١١٠؛ ومغني اللبيب ٢ / ٦٣٧؛ والمقتضب ٢ / ٣٦٢؛ وجمع الهوامع ٢ / ٣٨. اللغة: أبرح قاعداً: أي لا أبرح، أي أبقي قاعداً. الأوصال: ج الوصل، وهو كل عضو يفصل عن الآخر.

المعنى: يقسم الشاعر لمحبوبته بأنه سيبقى عندها لا يفارقتها ولو أدى ذلك إلى هلاكه. الإعراب: "فقلت": الفاء: بحسب ما قبلها، و"قلت": فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "لها": جارٌّ ومجرور متعلقان بـ"قلت". "والله": الواو: حرف جر، و"الله": لفظ الجلالة اسم مجرور، والجارٌّ والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. "أبرح": فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. "قاعداً": خبر "أبرح" منصوب. "ولو": الواو: حالية، و"لو": وصلية زائدة. "قطعوا": فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة "رأسي": مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. "لديك": ظرف مكان متعلق بـ"قطعوا"، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. "وأوصالي": الواو: حرف عطف، و"أوصالي": معطوف على "رأسي" منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة.

وجملة "فقلت..." : بحسب ما قبلها. وجملة "القسم": في محل نصب مفعول به. وجملة "أبرح": جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة "لو قطعوا": في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: "أبرح قاعداً" حيث حذف النافي من الفعل المضارع الناقص "أبرح" الذي هو جواب القسم، والتقدير: أقسم لا أبرح.

فَقُلْتُ لَهَا: وَالله أَبْرَحُ قَاعِدًا

أي: لا أبرح، وأكثر ما يأتي الحذف في غير الماضي.

فصل:

وعين " زال " ياء " بدليل قولهم: " ما زيلت أفعل كذا، ولو كان عينه " واوا " لقالوا: " زاولت "، ولا يخلو إما أن يكون من " زال يزول " إذا فارق، أو من " زال الشيء عن الشيء يزيله " إذا ميزه وعزله عنه، فلو كان من الأول لقلت: " ما زلت أزول " بالواو، ولو كان من الثاني لقلت: أزيل، بالياء فتعين أنه ليس منهما.

فصل:

وأما " ما دام " فمعناه توقيت الفعل أو ما أشبهه بأمد ثبوت الخبر لاسمها، ولذلك افتقرت إلى كلام يعمل فيها، تقول: أجلس ما دمت جالسا، وزيد في الدار ما دام خالد غائبا. وأما التقييد بقولنا: " بأمد ثبوت الخبر " فإنه قيد يتميز به " ما دام " دون غيرها من الأفعال التي تصحبها " ما " المصدرية مما يكون ظرفا كقولك: " أجلس ما دام زيد "، فإن توقيت الجلوس بمدة ثبوت الفعل الواقع بعد " ما " لفاعله، وأما قولك: أجلس ما دمت جالسا، فإنه توقيت للجلوس بمدة ثبوت الجلوس المنسوب إلى المخاطب لا بمدة ثبوت الفعل الواقع بعد " ما " لفاعله، بل بمدة ثبوت خبرها لاسمها.

فصل:

فأما قول الشاعر^(١): [الطويل]

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١٩؛ تخلص الشواهد ص ٢٧٠؛ وخزانة الأدب ٩ / ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٢١٩، والكتاب ٣ / ٤٨؛ ولسان العرب ١٠ / ٣٧٧ (فكك)؛ والمحتسب ١ / ٣٢٩؛ وهمع الهوامع ١ / ١٢٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٢؛ والأشباة والنظائر ٥ / ١٧٣؛ والجنى الداني ص ٥٢١؛ وشرح الأشموني ١ / ١٢١؛ ومغني اللبيب ١ / ٧٣؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٣٠.

اللغة: حراجيج: جمع حرجوج، وهي الناقة السمينة الطويلة. مناخة: باركة على الأرض. الخسف: الجوع. القفر: الخالي.

المعنى: هذه النوق البسمان إما باركة على الجوع، وإما مجتازة بلادًا خالية من أثر الحياة، يعني أنها لا تخلو من أحد هذين الأمرين.

الإعراب: "حراجيج": خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، مرفوع بالضممة. "ما تنفك": "ما": نافية، و"تنفك": فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي، يعود على "حراجيج".

حَرَاجِيجَ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ يَرْمِي بِهَا بِلَدًا قَفْرًا
فإن "مناخة" فيه منصوب؛ لأنه حال؛ و "ما تنفك" تامة لا تحتاج إلى الخبر، وقد
روي "مناخة" بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وموضع الجملة أيضًا حال.
وقيل: يجوز أن تكون ناقصة، والخبر "على الخسف"، وهو ضعيف؛ لأن "إلا"
تمتنع أن تكون للإخراج، فوجب أن تكون للتفريغ، لكن شرط التفريغ أن يكون بعد
النفي، ولا نفي، لما ثبت أن النفي إذا دخل على النفي صار إثباتًا، ولذلك لا يجاب
بالفاء فلا يقال: "ما زال زيد كريما فيزوره"، فيكون على هذا التقدير حالا من الضمير
المستتر في الخبر فيكون مقدما عليه لفظا وهو غير جائز، لأن الاستثناء المفرغ لا يتقدم
على المستثنى منه، أو تقول: العامل في الحال الجار والمجرور، وهو غير متصرف فلا
يتقدم عليه، وروى قوم "ما تنفك ألا" بتخفيف "اللام" و "الآل": الشخص، و "
الحراجيج" جمع حرجوج، وهي الناقة الطويلة، و"يرمي بها" يسير بها.
ومعنى البيت: ما تنفك عن أحد الأمرين المذكورين إما الإناخة على الخسف، أو
السير في البلد القفر.

ذكر مسائل من هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾
[الأنفال: ٣٣]، قال قوم: "ليعذبهم" هو الخبر، ومنعه قوم، واحتجوا بأن لام "كي"
تدخل على المفعول له وهو مما يجوز حذفه، وخبر "كان" لا يحذف، ولأن خبر
"كان" يعلل بغيره لا بنفسه، وقالوا: إن الخبر في الآية محذوف، أي: ما كان الله يريد
ليعذبهم.

"إلا": حرف زائد لا يدل على معنى. "مناخة": خبر "ما تنفك" منصوب بالفتحة. "على الخسف": جار
ومجرور متعلقان بـ "مناخة". "أو": حرف عطف. "نرمي": فعل مضارع منصوب بـ "أن" المضمرة بعد
"أو"، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. والمصدر المؤول من "أن" المضمرة وما بعدها
معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق، والتقدير: بقاؤها على الخسف أو رمينا بها... "بها":
جار ومجرور متعلقان بـ "نرمي". "بلدًا": مفعول به منصوب بالفتحة. "قفرا": صفة منصوبة بالفتحة.
وجملة "هي حراجيج": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ما تنفك": في محل رفع صفة لـ
"حراجيج".

والشاهد فيه قوله: "ما تنفك إلا مناخة" حيث دخلت "إلا" على خبر "ما تنفك" وهذا غير جائز. وفي
تخريج الشاهد آراء عدة أورد بعضها الرضي في شرح الكافية، بالإضافة إلى الرأي الذي جعلناها فيه
زائدة.

مسألة: لا يكون الفعل الماضي خبر " ليس؛ " لأنها لنفي الحال لا لنفي الماضي.

مسألة: قول حسان بن ثابت^(١): [الوافر]

كَأَنَّ سَبِيَّةً مِنْ يَتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

ويروى " كأن سلافة " وخبر " كأن " في البيت الذي بعد هذا البيت وهو قوله:

[الوافر]

عَلَى أُنْيَابِهَا أَوْ طَعْمَ غَضٍّ مِنْ التُّفَاحِ هَضْرُهُ اجْتِنَاءٌ

ف " على أنيابها " في موضع رفع خبر " كأن "، والسبيئة: الخمر المشتراة للشرب، و " بيت رأس " موضع بعينه، وقيل: " رأس " اسم خمار.

وقيل أراد بالرأس: الرئيس؛ لأن شراب الملوك أجود، وقيل في هذا وجوه:

أحدها: أنه لا ضرورة في هذا البيت؛ لأنه يجوز رفع " المزاج " بالابتداء، والخبر " عسل وماء "، وفي (كان) ضمير الشأن، فلولا أنه يجوز أن يكون اسم " كان " نكرة وخبرها معرفة لرفع الشاعر " المزاج " كما قلنا وخلص من الضرورة؛ لأن الضرورة: هي التي لا يوجد عنها مندوحة. الثاني: أنه يجوز رفع " المزاج "، ونصب " العسل "، ويرفع " ماء " بفعل مقدر أي: ومازجها ماء.

الثالث: روى " تكون " بالتاء، فيكون فيه ضمير يعود على " سبيئة "، والخبر هو الجملة التي هي " مزاجها عسل وماء " وهي في موضع نصب.

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧١؛ والأشباه والنظائر ٢ / ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٩ / ٢٢٤، ٢٣١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٣؛ والدرر ٢ / ٧٣؛ وشرح أبيات سيوبه ١ / ٥٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٤٩؛ والكتاب ١ / ٤٩؛ ولسان العرب ١ / ٩٣ (سبأ)، ٦ / ٩٤ (رأس)، ١٤ / ١٥٥ (جني)؛ والمحتسب ١ / ٢٧٩؛ والمقتضب ٤ / ٩٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١ / ١١٩.

الإعراب: "كأن": حرف مشبه بالفعل. "سبيئة": اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وخبرها في بيت لاحق. "من بيت": "من": حرف جر، و"بيت": اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة "رأس": مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. "يكون": فعل مضارع ناقص مرفوع. "مزاجها": خبر "يكون" مقدم منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. "عسل" اسم "يكون" مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره. "وماء": الواو: عاطفة، "ماء": اسم معطوف على "عسل" مرفوع مثله بالضممة الظاهرة.

وجملة "يكون مزاجها عسل": في محل نصب صفة لـ "سبيئة". وجملة "كان سبيئة": في محل نصب حال لاسم في بيت سابق.

والشاهد فيه قوله: "يكون مزاجها عسل" حيث جاء اسم "كان" نكرة، وخبرها معرفة.

الرابع: منهم من جعل " مزاجها " ظرفاً، وهو خبر مقدم.
الخامس: أن تنكير " العسل " يفيد ما يفيد تعريفه؛ لأنه جنس.
مسألة: ومن أبيات الكتاب قول خدّاش بن زهير^(١): [الوافر]
فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبِيَّ كَانَ أُمُّكَ أَمَّ حِمَارٍ
فيه وجوه:

أحدها: أن " ظبيًا " مرفوع بـ " كان " مقدرة، تقديره " أكان ظبي "، و " كان " الثانية مفسرة لـ " كان " الأولى المقدرة.
فإن قيل: فإذا قدرت " كان " بعد الهمزة لم تكن " أم " معادلة للهمزة، والمراد المعادلة حتى كأنه قال: " أي هذين النوعين كان أمك؟ وقيل: إن المقدر في حكم المعدوم؛ لأن حذفها واجب لما فسرت بالثانية.
الوجه الثاني: أن " ظبيًا " مبتدأ، وفي " كان " ضميره.

(١) البيت لخدّاش بن زهير في تخلص الشواهد ص ٢٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩١٨؛ والكتاب ١ / ٤٨؛ والمقتضب ٤ / ٩٤؛ ولثروان بن فزارة في حماسة البحري ص ٢١٠؛ وخزانة الأدب ٧ / ١٩٢، ١٩٤؛ وشرح أبيات سيويه ١ / ٢٢٧؛ ولثروان أو لخدّاش في خزانة الأدب ٩ / ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩١ - ٢٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠ / ٤٧٢، ١١ / ١٦٠.
اللغة: الظبي: الغزال. الحول. العام.

المعنى: لا تبالي بعد قيامك بنفسك، واستغناك عن أبويك، بمن انتسبت إليه من شريف أو ضيع.
الإعراب: "فإنك": الفاء بحسب ما قبلها، و"إن": حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. "لا": نافية. "تبالي": فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. "بعد": ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل "تبالي"، وهو مضاف. "حول": مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. "أظبي": "أ": حرف استفهام، و"ظبي": اسم مرفوع لفعل ناقص محذوف يفسره الفعل الظاهر. "كان": فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. "أمك": خبره منصوب بالفتحة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "أم": حرف عطف. "حمار": اسم معطوف على "ظبي" مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

وجملة "فإنك لا تبالي": بحسب الفاء. وجملة "لا تبالي": في محل رفع خبر "إن". وجملة "أكان ظبي": في محل نصب مفعول به. وجملة "كان أمك": تفسيرية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: "كان أمك" حيث قلب، فقدّم خبر "كان" على اسمها.

والصحيح أن ضمير النكرة في حكم المعرفة بدليل جواز " ضربت رجلا وهو قائم" فلولا أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة لم يصح وقوعه مبتدأ، وإنما صح الابتداء بـ"ظبي" وهو نكرة لوقوعه بعد الاستفهام.

والوجه الثالث: أنه من باب القلب؛ لأن الأصل نصب " ظبي "، ورفع " الأم"، فنصب " الأم" ورفع " الظبي" على سبيل القلب لبقاء المعنى بحاله.

فإن قيل: يلزم على هذا التقدير تقديم اسم " كان" عليها؛ لأنه لما رفع " ظبيا" رفعه بـ " كان" على هذا التقدير لجعله اسمها وهو مقدم.

فالجواب: أنه ليس باسم لها على الحقيقة وإنما قصد إلى جعله اسمًا صورة، ألا ترى أنه في المعنى على ما كان عليه لو كان منصوبًا.

مسألة: فأما قول الشاعر^(١): [الطويل]

فَدَى لِبْنِي ذَهْلَ بَنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبَ

(١) البيت لمقاس العائذي في الأزهية ص ١٨٦؛ وشرح أبيات سيويه ١ / ٢٥٢؛ ولسان العرب ١٣ / ٣٦٦ (كون)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٥؛ ولسان العرب ١ / ٥٠٩ (شهب)، ١٢ / ٣٧٨ (ظلم)؛ والمقتضب ٤ / ٩٦.

اللغة: ذو كواكب: صاحب نجوم، وهي كناية عن الظلام. الأشهب: الأبيض فيه سواد، ويوم أشهب أي بارد، أو صعب.

المعنى: أفدي بني ذهل بن شيبان من بكر بن وائل بناقتي، وهي أغلى ما أملك، إذا ما وقعت الحرب الصعبة، وكان يوماً ارتفع فيه الغبار حتى صار كالظلام تلمع السيوف فيه كالنجوم.

الإعراب: "فدى": خبر مقدّم مرفوع بضمة مقدّرة على الألف. "لبنى": جارّ ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، متعلّقان بـ"فدى". "ذهل": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "ابن": صفة "ذهل" مجرور بالكسرة، (ويصحّ إعرابها بدلاً مجرّواً). "شيبان": مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. "ناقتي": مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. "إذا": ظرف لما يستقل من الزمان، متضمّن معنى الشرط. "كان": فعل ماضٍ مبني على الفتح. "يوم": فاعل "كان" مرفوع بالضمة. "ذو": صفة "يوم" مرفوعة بالواو لأنها من الأسماء الستة. "كواكب": مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. "أشهب": صفة ثانية. لـ "يوم" مرفوعة بالضمة.

وجملة "فدى... ناقتي": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "كان": في محل جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: "كان يوم" حيث جاء "كان، فعلاً تاماً بمعنى "وقع".

ف " كان " هنا تامة بمعنى " وقع "، فأما قول عمرو بن شأس^(١): [الطويل]
بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا
أي: إذا كان اليوم - الذي يقع فيه القتال - يوما ذا كواكب، وإنما أضمر لعلم
المخاطب.

مسألة: سيبويه يرى أن تقديم الظرف أحسن إذا كان مستقرا، وإذا كان لغوا فتأخيره
أحسن، فتقول: " ما كان فيها أحد خير منك " ف " أحد " اسم " كان "، و " خير " صفته، و
" فيها " هو الخبر، فإن نصبت " خيرا منك " وجعلته خبرا كان الأحسن تأخير الظرف
فتقول: ما كان أحد خيرا منك فيها؛ لأنه لغو، ويعني باللغو: ما كان فضله يجوز حذفه؛
لاستغناء الكلام عنه، ويعني بالمستقر: ما كان خبرا محتاجا إليه، وسماه مستقرا؛ لأنه
يتعلق بالاستقرار، أي: فهو مستقر فيه - بفتح القاف - ثم حذف " فيه " اختصارا، وابن
السراج يسميه المحل، فكان في التقديم إشعار بأنه خبر من أول الأمر، وفي تأخيره
إشعار بأنه لغو لا خبر؛ فلما أفاد هذه الإفادة بتقديمه وتأخيره حسن ذلك فيه على
حسب المعنيين.

فأما قوله تعالى " ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] فإن الظرف متصل به
الضمير الراجع إلى اسم الله تعالى؛ لأن السورة في تنزيه الباري تعالى فوجب صرف
العناية إليه، ألا ترى أنك لو أسقطت الظرف لبطل الكلام، فلما كان الظرف لا يستغني
عنه صار بمنزلة الخبر وإن لم يكن خبرا، ولم يكن بمنزلة قولك: " ما كان فيها أحد
خيرا منك؛ لأنك لو أسقطت " فيها " كان كلاما صحيحا، وقال سيبويه: وأهل الجفاء
يقرأون: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.

يعني بأهل الجفاء: الأعراب الذين لا يعلمون كيف هو مكتوب في المصحف؛
لقوة التأخير في أنفسهم إذا لم يكن خبرا.
وقيل: عني بالجفاء: الغلظ وقلة اللطف.

(١) قاله عمرو بن شأس الجاهلي. والبيت بقافية «أشنعاً»، استشهد به سيبويه على أنه أراد الشاعر،
إذا كان اليوم يوما، وأضمر؛ لعلم المخاطب، ومعناه: إذا كان اليوم الذي يقع فيه القتال. قال: وبعض
العرب ترويه «إذا كان يوم ذو كواكب أشنعاً»، ومعنى «كان» في الوجهين، معنى «وقع» يعني تامة، و
«يوما» منصوب على الحال. و «أشنعاً» حال أيضا، مؤكدة على الرواية الثانية، وزعم المبرد أنه خبر
كان، وردوا عليه، بأنه لا فائدة في هذا الإخبار.

انظر: كتاب سيبويه ج/ ١ / ٢٢، والخزانة ج/ ٨ / ٥٢١، وشرح المفصل ج/ ٧ / ٩٨.

ويجوز أن يكون الظرف الذي هو " له " خبرًا ثانيًا، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في " كفؤا " وإن حصل به الفصل بين " كان " ومعمولها؛ لأن الفصل بالجار والمجرور جائز بين " إن " ومعمولها، فهو في " كان " أولى.

مسألة: لا يجوز أن يلي " كان " ما كان معمول غيرها، فأما قولهم: " كانت زيدا الحمى تأخذ " فإن " الحمى " مبتدأ، و " تأخذ " خبره، و " زيد " منصوب بـ " تأخذ "، وفي " كان " ضمير الشأن، وهذه الجملة في موضع نصب خبرها.

و " ليس " فعل ماله مستقبل..... الذي يدل على أن " ليس " فعل اتصال الضمائر بها نحو " لست، ولسنا، وليسوا " كما تقول: " قمت، وقمنا، وقاموا".

وأصلها " فعل " بالكسر كصيد البعير: إذا أصابه داء في عنقه، إذ لو كانت بالفتح لما احتاجت إلى التخفيف، لخفة الفتح. ولا تكون " ليس " تامة؛ لأنها نفي صريح والمنفي إنما هو الخبر، فهي كحرف النفي الذي هو " ما "، فكما لا يقال: " ما زيد " لا يقال: ليس زيد، وهي لنفي الحال فلا يقال: ليس زيد قائما غدا، ولا ليس زيد قد قام، فأما قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمُ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فحكاية الحال المستقبلية.

وكان الأصل أن يقال: " لاس " بقلب " الاء " ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها لكن شبهها للحرف هو الذي منعها من التصرف، وبنو تميم يجرونها مجرى " ما " فلا يعملونها فيقولون: " ليس الطيب إلا المسك " بالرفع على الابتداء، ومنهم من يقول: خبر " ليس " محذوف، أي: ليس الطيب في الدنيا إلا المسك، ويجعل ما بعد إلا بدلا من " الطيب "، أو وصفا له، ويضعف هذا التأويل قول سيبويه: " ما كان الطيب إلا المسك " بنصب " المسك " على أنه خبر " كان "، والصحيح ما ذكره الأخفش في " المسائل الكبير " وعول عليه أبو علي في " الحلييات " أن في " ليس " ضمير الشأن والقصة، ويرتفع " المسك " بأنه خبر المبتدأ الذي هو " الطيب "، والمبتدأ وخبره جميعا جملة في موضع نصب خبر " ليس ".

فإن قيل: فخير " ليس " المقترن بـ " إلا " يكون مثبتا، و " إلا " لا تدخل بين المبتدأ والخبر في الإثبات فلا يقال: " زيد إلا قائم ".

فالجواب أن " إلا " ينوي به التقديم فيكون التقدير: ليس الشأن إلا الطيب المسك كما تقول: " ما زيد إلا أبوه منطلق "، ونظير هذا مما قدر بـ " إلا " فيه التقديم قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾ [الجن: ٣٢] تقديره: إن نحن إلا نظن

ظنا. ولا يستقيم أن تقدر "إلا" في موضعها؛ لأن "إلا" إذا وقعت في الاستثناء المفرغ تفيد الحصر، ألا ترى أنك إذا قلت: ما ضربت إلا زيداً. لم يمكن أن تقدر أنك ضربت غير زيد، ولولا دخول "إلا" لجاز ذلك؛ لأنك إذا قلت: "ما ضربت زيداً" بغير "إلا" جاز أن يكون قد ضربت عمراً أيضاً وإن لم تذكره، فأما قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ فإن قوله تعالى: (إِنْ نَظُنُّ) لا يحتمل شيئاً غير الظن، فلهذا قدرنا بـ "إلا" التقديم، وكذلك قول الأعشى^(١): [المتقارب]

وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرَارًا

تقديره: "وما هو إلا اغتره الشيب اغتراراً"، لأنه لا يظن إذا قال: "اغتره" غير الاغترار، وفي هذه المسألة أيضاً وجهان آخران كرهنا الإطالة بذكرهما؛ لأن ما ذكرنا هو الأصل. وجعلها أبو علي في "الحلييات" حرفاً، وفي "الإيضاح" فعلاً، واستدل على حرفيتها بوجوه:

(١) هذا عجز بيت صدره:

أَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ

البيت للأعشى في ديوانه ص ٩٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٧٤؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٤.

اللغة: أحلّ: أنزل. أثقاله: متاعبه، اغتره. خدعه.

المعنى: لقد فاجأته الشيخوخة بأعبائها وهمومها، كما داهمه الشيب على حين غرة منه ولم يكن قد فكر فيه من قبل.

الإعراب: "أحلّ": فعل ماضٍ مبني على الفتحة. "له": جازٍ ومجرور متعلقان بالفعل (أحلّ). "الشيب": فاعل مرفوع بالضمّة. "أثقاله": مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. "وما اغتره": الواو: عاطفة، وما: نافية، و"اغتر": فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. "الشيب": فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. "إلا اغتراراً": "إلا": حرف حصر، و"اغتراراً": مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة "أحلّ الشيب": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "وما اغتره الشيب": معطوفة على جملة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "ما اغتره الشيب إلا اغتراراً" فقد أخرج "إلا" إلى ما بعد الفاعل وقبل المفعول المطلق، وكان يجدر به أن يقول: "وما اغتره اغتراراً إلا الشيب".

أحدها: أن اتصال الضمير بها ليس لأنها فعل بل لشبهها بالفعل كما اتصل بـ"ها" التي بمعنى "خذ" وهي اسم وذلك في لغة من يقول للاثنين: "هاءا" وللجمع "هاؤوا".

الثاني: أنها وقعت مكان "لا" في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] وذلك لأن "إن" متى خففت عوضت من أحد نونيهما أحد الحروف الثلاثة، وهي "لا"، أو "قد"، أو "السين".

الثالث: أنها لا تدل على زمان.

الرابع: إبطال عملها بدخول "إلا" في خبرها في قولهم: "ليس الطيب إلا المسك" برفع "المسك".

مَا الْحَاجَزِيَّةُ

وَالْحَرْفُ مَا وَهُوَ كَلَيْسَ يُجْعَلُ
 فِي لُغَةِ الْحَجَّازِ إِنْ لَمْ يُنْطَلِ
 خَبَرُهَا مُقَدِّمًا عَلَى اسْمِهَا
 يَشْهَدُ لِلْحَجَّازِ فِي لُغَاتِهِمْ
 وَمَنْ عَدَا أَهْلِ الْحَجَّازِ رَفَعُوا
 النَّصْبُ فِي الْقُرْآنِ فِيمَا ذَكَرَا

 الثَّقَيَّ مِنْهَا وَإِذَا لَمْ يُجْعَلِ
 حَيْثُ ذُكِرَتْ تَزِيلُهَا عَنْ حُكْمِهَا
 مَقَالَةً مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ
 خَبَرَ مَا إِلَّا الَّذِينَ سَمِعُوا
 وَمِنْهُ فِي يُوسُفَ هَذَا بَشَرًا

قوله: " والحرف " ما " يريد: والحرف الذي تقدم ذكره في قوله: " من ذاك أفعال ومنه حرف "، وفي قوله: " والحرف في اللغات فيه الخلف " ف يريد أن الحرف - الذي ذكره بأنه يرفع الاسم وينصب الخبر، وفيه خلاف باعتبار اللغات - هو " ما ".

والأصل ألا تعمل " ما "؛ لعدم اختصاصها بأحد القبيلين، لكن أهل الحجاز شبهوها بـ " ليس "، وإلى هذا أشار في الأرجوزة بقوله: " وهو كليس يجعل في لغة الحجاز " ووجه شبهها بـ " ليس " من وجوه:

أحدها: أنها لنفي الحال كما أن " ليس " كذلك.

الثاني: دخولها على المبتدأ والخبر كـ " ليس "

الثالث: دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر " ليس ".

الرابع: كما سرى إلى " ما " من " ليس " الجمود كذلك سرى من " ليس إلى " ما " العمل، وذلك دليل على قوة المشابهة، ولذلك منعت " ليس " من التصرف الذي تستحقه بأصل فعليتها.

فإن قلت: فإذا دخلت على المبتدأ والخبر كـ " ليس: فذلك اختصاص فكيف يقال: إنها غير مختصة !

قلت: بالنظر إلى مطلق لفظ " ما " النافية هي غير مختصة، أما بالنظر إلى خصوصها فلقائق أن يقول: إنها مختصة. فإن " ما " الداخلة على المبتدأ والخبر غير " ما " الداخلة على الفعل وإن اشتركا في إفادة النفي كما أن " لا " التي لنفي الجنس المشبهة

ب "إن" غير "لا" المشبهة بـ "ليس" وإن اشتركا في إفادة النفي، فافهمه ! فلما حصلت المشابهة بين "ما" و "ليس" أعملت "ما" عمل "ليس" لا مطلقا بل بشروط: أحدها: قوله: "إن لم يبطل النفي منها" يعني من "ما"، وبطلان النفي بأمور: منها دخول "إلا" نحو "ما زيد إلا قائم"؛ لأن النفي قد ارتفع تعلقه بالخبر فارتفع عمله، فأما قول الشاعر^(١): [الطويل]

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا

فليس "منجنونا"، و "معذبا" منصوبين بـ "ما" بل نصبهما على المصدر الذي يجب حذف فعله، والتقدير "ما الدهر إلا يدور دوران منجنون"، والمنجنون: الدولاب، ثم حذف الفعل ثم حذف المصدر وأقام المضاف إليه مقام المصدر كما تقول: "ما أنت إلا سير البريد" فلو حذف "سيرا" لقلت: "ما أنت إلا البريد" بالنصب على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

وبطلان النفي بثلاثة أشياء:

أحدها: بـ "إلا" وقد ذكر.

الثاني: بـ "إن" المخففة النافية نحو "ما إن زيد قائم"؛ لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجابا، وإذا ارتفع النفي ارتفع العمل، وقيل: "إن" كافة لـ "ما" عن العمل كما كفت بـ "ما" "إن" المشددة عن العمل، فاعرفه !

الثالث: بـ "بل"، و "لكن" في المعطوف على خبر "ما" نحو "ما زيد قائما بل قاعد" يجب رفع "قاعد" خبر مبتدأ محذوف؛ لأن "بل" حرف إيجاب، وكذلك "ما زيد قائما لكن قاعد".

الشرط الثاني: قوله في الأرجوزة: "وإذا لم يجعل خبرها مقدما على اسمها"، وإنما بطل عملها بتقديم الخبر لأن التقديم يؤذن بالتصرف ولا تصرف للحرف، فلا

(١) البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص ٢١٩؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٧١؛ والجنى الداني ص ٣٢٥؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٣٠، ٩ / ٢٤٩، ٣٥٠؛ والدرر ٢ / ٩٨، ٣ / ١٧١؛ ورصف المباني ص ٣١١؛ وشرح الأشموني ١ / ١٢١؛ وشرح التصريح ١ / ١٩٧؛ ومغني اللبيب ص ٧٣؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٩٢؛ وهمع الهوامع ١ / ١٢٣، ٢٣٠.

اللغة: المنجنون: الدولاب الذي يستقي عليه، وهو مؤنث.

المعنى: إنَّ الدهر يدور بالناس كما تدور المنجنون، وأشدَّ من يتعذَّب في هذه الحياة هو صاحب الحاجات، لكثرة العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق أهدافه.

والشاهد فيه قوله: "وما الدهر إلا منجنونا" حيث جاءت "إلا" زائدة.

عمل له مع تقديم الخبر، وإذا كان في تقديم خبر " ليس " عليها خلاف مع كونها أصلاً لـ؛ ما " ففي الفرع أولى.

الثالث: إذا تقدم معمول الخبر على اسمها نحو " ما زيدا عمرو ضارب " بطل عملها؛ لأجل الفصل، وكذا إذا كان معمول الخبر مصدراً، أو حالاً، أو مفعول له، وأما قول الفرزدق^(١): [البسيط]

..... وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشْرُ

(١) البيت كاملاً:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشْرُ

قاله الفرزدق من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز الأموي "الديوان ص ٢٢٣، وشرح التسهيل للمصنف ١/ ٦١".

قد أعاد الله نعمتهم: أي أن نعمتهم كانت منقطعة بعزل مروان، وأعيدت إليهم بتولية عمر بن عبد العزيز.

ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال (ما) إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها، واستدل على ذلك بقول الفرزدق: فأصبحوا قد أعاد الله...

قالوا: (ما) نافية عاملة عمل ليس، و (مثل): خبرها مقدم منصوب، والضمير مضاف إليه، و (بشر): اسمها تأخر عن خبرها، وزعموا أن الرواية بنصب مثل.

والجمهور يابون ذلك، ولا يقرون هذا الاستشهاد، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه: الأول: إنكار أن الرواية بنصب مثل، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر.

والثاني: أنه على فرض تسليم نصب " مثل " فإن الشاعر قد أخطأ في هذا، والسر في ذلك الخطأ أنه تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملون " ما " إذا تقدم الخبر على الاسم، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدماً على اسمها، فتوهم أن ما - لكونها بمعنى لبس - تعطي حكمها، ولم يلتفت إلى أن " ما " فرع من ليس في العمل، وأن الفرع ليس في قوة الاصل. والثالث: سلمنا أن الرواية كما يذكرون، وأن الشاعر لم يخطئ.

ولكن لا نسلم أن " مثل " منصوب، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر، وإنما بنيت " مثل " لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه، وجاز ذلك البناء ولم يجب، ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى: (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقاً مرفوع ومثل مفتوح، فوجب أن يكون مبني على الفتح في محل رفع. [شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٤]

بنصب " مثلهم " قالوا: غلط الفرزدق على لغة غيره؛ لأنه من لغته أن يرفع خبر الاسم بعد " ما " مقدما كان أو مؤخرا فظن أن أهل الحجاز ينصبونه مقدما ومؤخرا. وقيل: " مثلهم " منصوب على الظرف، أي: ما في مماثلهم. وقيل: هو منصوب على الحال من " بشر "، والخبر محذوف أي: ما مثلهم بشر في الدنيا. قوله:

حَيْثُ تَزِيلُهَا عَنْ حُكْمِهَا

يريد أن التقديم في الخبر، وبطلان النفي يزيلان عملها. ويشهد للحجاز في لغتهم السماع أيضا، وهو قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، فـ " هن " اسم " ما "، و " أمهاتهن " خبر " ما " وهو منصوب بدليل كسر " التاء " من أمهاتهن؛ فإن الكسر في جمع المؤنث السالم علامة النصب والجر، ولا جر؛ لعدم عامله، فتعين النصب. قوله: " ومن عدا أهل الحجاز رفعوا: خبر " ما " ويعني بمن عدا أهل الحجاز بني تميم.

قوله: "إلا الذين" استثناء من الواو في قوله: "رفعوا"؛ لأنه ضمير، يريد أن بني تميم لما أتى النصب في القرآن تابعوه في القراءة ولم يقرأوا بالرفع على لغتهم، بل قرأوا بالنصب.

قوله: " فيما ذكرا " يعني بما ذكر قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾. قوله: " ومنه في يوسف " أي: في سورة يوسف، قوله: " هذا بشرا " (يريد قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]) فحذف كلمة " ما " لضرورة النظم.

وَأَدْخَلُوا الْبَاءَ عَلَى خَبَرِ مَا كَلَيْسَ لِلتَّأْكِيدِ زَيْدٌ فِيهِمَا
تَقُولُ لَيْسَ قَوْلُهُ بِكَذِبٍ وَجُرَّ مَا تَعْطِفُهُ أَوْ أَنْصَبِ
تَقُولُ مَا زَيْدٌ بِعَالِمٍ وَلَا مُفْضَلٍ وَإِنْ تَشَأْ مُفْضَلًا

لما شبهوا " ما " بـ " ليس " أدخلوا " الباء " على خبرها تحقيقا للمشابهة، وزيدت " الباء " في خبر " ليس " لتأكيد النفي كما زيدت " اللام " في خبر " إن " لتأكيد الإثبات، ولما كان خبر " ليس " في الأصل خبر المبتدأ والباء تزداد في خبر المبتدأ فكذلك زيدت في خبر " ليس "؛ لأنه في الأصل خبر مبتدأ، لكن زيادة الباء في خبر " ليس " قياس مطرد، وزيادتها في خبر المبتدأ قليل شاذ لا يقاس عليه، وكذلك تزداد بعد " هل " نحو:

هل زيد بمنطلق زيادة مطردة للمشابهة بين "هل"، و "ما" في عدم الإيجاب، ولوقوع "إلا" بعد "هل" نحو: "هل" زيد إلا قائم كما يقع بعد "ما" نحو ما زيد إلا قائم. وإنما زيدت "الباء" دون غيرها؛ لأنها للتأكيد، والتأكيد يلزم ما أكدته، و "الباء" معناها الإلصاق فناسب أن يؤكد بها النفي، وهذه (الباء) لا تتعلق بشيء؛ لأنها زائدة. قوله: "كليس للتأكيد زيد فيهما" يعني أن (الباء) زيد في خبرها كما زيد في خبر "ليس".

قوله: "فيهما" أي: في خبرهما، يعني خبر "ما"، و "ليس".
ومنهم من لا يجيز "ما بقائم زيد"؛ لأن "الباء" إنما تدخل في خبر "ما" على التشبيه بـ "ليس"، ومن لم يعملها لم يعتبر التشبيه، وقد جاء في قول الشاعر:
فما بالحر أنت ولا الصديق
أي: فما أنت بالحر ولا الصديق، فقدم الخبر مع وجود "الباء" مع لغة بني تميم.
قوله: "ليس قوله بالكذب" مثال لزيادة "الباء" في خبر "ليس".
قوله: "وجر ما تعطفه أو انصب أي: ما تعطفه على المجرور بالباء في خبر "ليس"، أو في خبر "ما" إذا أعملتها عمل "ليس"، قال الشاعر^(١): [الوافر]

(١) البيت لعقبة أو لعقبة الأسدي في خزانة الأدب ٢/ ٢٦٠؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣١، ٢٩٤؛ وسمط اللآلي ص ١٤٨، ١٤٩؛ وشرح أبيات سيويه ١/ ٣٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٠، والكتاب ١/ ٦٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣٨٩ (غمز)؛ ولعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٣١٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣١٣؛ وأمالى ابن الحاجب ص ١٦٠؛ ورصف المباني ص ١٢٢، ١٤٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠٥؛ والكتاب ٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٧؛ والمقتضب ٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢، ٣٧١.

اللغة: معاوي: ترخيم معاوية. أسجح: اغف، والإسجاح: حسن العفو.
المعنى: أعف عني يا معاوية واصفح، فلسنا جبلاً ولا حديدًا، بل نحن بشر نحب ونكره ونحسن ونخطئ.

الإعراب: "معاوي": منادى مفرد علم مبني على الضم المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم في محل نصب. "إنّا": "إنّ": حرف مشبه بالفعل، و"نا": ضمير متصل في محل نصب اسمها. "بشر": خبر "إنّ" مرفوع بالضمّة. "فأسجح": الفاء: استئنافية، "أسجح": فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. "فلسنا": الفاء: استئنافية، "ليس": فعل ماض ناقص، و"نا": ضمير متصل في محل رفع اسم "ليس". "بالجبال": الباء: حرف جر زائد، "الجبال" اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر "ليس". "ولا": الواو: للعطف، "لا": زائدة لتوكيد النفي. "الحديدا": معطوف على محل خبر "ليس" منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

معاويٰ إِنَّا بِشَرٍّ فَأَشْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا
 فعطف "الحديد" بالنصب على موضع المجرور بالباء، أو على توهم عدم الباء
 كما عطف الآخر بالجر مع عدم الباء على توهم وجودها في خبر "ليس"، قال
 الشاعر^(١): [الطويل]
 مَشَائِمٍ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

=

جملة "يا معاوي" الفعلية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "إننا بشر": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أسجح": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لسنا بالجبال": استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "فلسنا بالجبال ولا الحديد" حيث عطف "الحديد" على محل الجار والمجرور "بالجبال" إذ هو خبر "ليس"، والباء زائدة فيه.

(١) البيت للأخوص (أو الأحوص) الرياحي في الحيوان ٣ / ٤٣١؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٥٨، ١٦٠، ١٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧١؛ وشرح أبيات سيويه ١ / ٧٤، ١٠٥ / ٢؛ والكتاب ١ / ١٦٥، ٣٠٦؛ ولسان العرب ١٢ / ٣١٤ (شأم)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٤٩؛ وهو للفَرَزْدَق في الكتاب ٣ / ٢٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٥؛ والأشباه والنظائر ٢ / ٣٤٧، ٣١٣ / ٤؛ والخزانة ٨ / ٢٩٥، ٥٥٤؛ والخصائص ٢ / ٣٥٤؛ ومغني اللبيب ص ٤٧٨؛ والممتع في التصريف ص ٥٠.

اللغة: المشائيم: جمع مشؤوم وهو الرجل الذي يجزّ على قبيلته الشؤم. ناعب: مصوّت. البين: الفراق.

المعنى: يصف قومًا بأنهم نذير شؤم لمن حولهم، وليسوا بمصلحين بين الناس، ولا يصيح غرابهم إلا بالفراق وتصدّع الشمل.

الإعراب: "مشائيم": خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف تقديره: هم. "ليسوا": فعل ماضٍ ناقص، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. "مصلحين": خبر "ليس" منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. "عشيرة": مفعول به منصوب بالفتحة لاسم الفاعل (مصلحين). "ولا": الواو: حرف عطف، "لا": حرف نفي. "ناعب": اسم معطوف على مجرور (على التوهم) مجرور بالكسرة. "إلا": حرف حصر. "بين": جار ومجرور متعلّقان باسم الفاعل (ناعب). "غرابها": فاعل "ناعب" مرفوع بالضمّة، و"ها": ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة "هم مشائيم": ابتدائية لا محلّ لها. وجملة "ليسوا..." : في محلّ رفع صفة لـ "مشائيم". والشاهد فيه قوله: "ليسوا مصلحين ولا ناعب" حيث جرّ (ناعب) على توهم جرّ خبر "ليس" (مصلحين).

فجر " ناعبا " على تقدير وجود " الباب " في " مصلحين "، ومثله قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] فجزم " أكن " على تقدير عدم " الفاء " في قوله " فَأَصَّدَّقَ "؛ لأنها لو حذفت منه لكان مجزوماً، لأنه جواب " لولا " التي للتحضيض، ومعنى (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي) أخرني، فقوله: " لَوْلَا أَخَّرْتَنِي " في معنى الأمر وجواب الأمر مجزوم إذا لم يكن فيه " فاء " .
قوله: " مَا زَيْدٌ بِعَالَمٍ وَلَا مُفَضَّلٌ وَإِنْ تَشَأْ مُفَضَّلًا " تمثيل لإدخال " الباء " زائدة في خبر " ما " .

قوله: " بعالم ولا مفضل " أي: إن شئت عطفت بالجر على الخبر المجرور بالباء، وإن شئت عطفت بالنصب على موضع المجرور كما مر في " ليس "، إذا كان الخبر المعطوف والخبر المعطوف عليه لشيء واحد؛ فإن كانا لشيئين ففيه تفصيل سيأتي.
كَذَاكَ مَا زَيْدٌ كَرِيمًا عُمُهُ وَلَا كَرِيمَةً عَلِيُّهُ أُمُّهُ
فَانْصَبْ كَرِيمَةً وَإِنْ شِئْتَ ازْفَعْ وَإِنْ تَشَأْ جَرَزْتَ فَالْكُلُّ وَعِي
وَإِنْ تَقُلْ وَلَا كَرِيمٌ جَعْفَرُ فَارْفَعُهُمَا مُبْتَدَأً وَخَبَرُ
قوله: " فانصب كريمة "، أما نصبها فعلى العطف على " كريم " من قوله: " كريم عمه "، و " أمه " فاعله مرفوعة بـ " كريمة " .

قوله: " وإن شئت ارفع " يعني إن شئت ارفع " كريمة " ووجه رفعها على أنها خبر مقدم، والمبتدأ " أمه "، والتقدير " ولا أمه كريمة " .

قوله: " وإن تشأ جررت " أما الجر فضعيف ولذلك أخره، ووجهه أنه عطفه على توهم وجود " الباء " في خبر " ما " كما عطف بالنصب مع وجود " الباء " على تقدير عدمها، وهو قليل، وقد تقدم بيانه في " ليس "، والاستشهاد عليه بيت من الشعر وآية من كتاب الله، و " أمه " أيضاً فاعلة مرفوعة بـ " كريمة " في الجر كما إذا نصب، وإنما تجوز هذه الأوجه الثلاثة التي ذكرها في المعطوف إذا تقدم الخبر وكان في الاسم المرفوع ضمير يعود على اسم " ما " فإن تأخر نحو " ما زيد قائما ولا أخوه جالسا " امتنع الجر وجاز النصب عطفا على معمول " ما "، والرفع على الاستئناف قوله: " وإن تقل ولا كريم جعفر " إلى آخره يريد أن الاسم إذا كان ليس فيه ضمير يرجع إلى اسم " ما " لم يجز نصب " كريم "، ولا جره فتعين رفعه خبرا لما بعده، وإنما لم يجز نصبه؛ لأن خبر " ما " لا يتقدم على اسمها، وإذا امتنع النصب امتنع الجر، لأنه فرع عليه؛ ولا

يجوز أن يرفع "جعفرا" بـ "كريم"؛ لأنه أجنبي من اسم "ما"، ويجوز في "ليس" أن تقول: "ليس زيد قائما ولا قاعدا عمرو" فيكون "عمرو" معطوفا على اسم "ليس"، وقاعدا "خبر له مقدم عليه وهو منصوب بـ "ليس"؛ لأن خبر "ليس" يتقدم على اسمها بخلاف خبر "ما".

وتقول: "ليس زيد بقائم ولا قاعد أبو عبد الله".
ففي هذه المسألة خلاف بين سيبويه والأخفش؛ لأنه عطف على عاملين، وسيبويه لا يجيزه؛ لأن "قاعدا" معطوف على المجرور بالباء، و "أبو عبد الله" معطوف على المرفوع بـ "ليس" وهو عطف على عاملين، أعني "ليس"، و "الباء".
وأشد الأخفش قول الشاعر^(١):

أَوْصِيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حُرًّا بِالْكَلبِ خَيْرًا وَالْحِمَاةِ شِرًّا
فعطف "الحماة" على "الكلب" وهو مجرور بالباء، وعطف "شرا" على "خير" وهو منصوب بـ "أوصيت" وهو عطف على عاملين أحدهما بجر، والآخر بنصب، أما سيبويه فيرى أن "الباء" مرادة في الثاني ثم حذفها لدلالة "الباء" الأولى عليها، ويدل على مذهبه قول الشاعر^(٢):

سَأَلْتُ الْفَتَى الْمَكِّيَ ذَا الْعِلْمِ مَا الَّذِي يَحِلُّ مِنَ التَّقْيِيلِ فِي رَمَضَانَ
فَقَالَ: الْفَتَى الْمَكِّي: أَمَا لَزُوجَةٌ فَسَبْعٌ، وَأَمَا خَلَّةٌ فَثَمَانٌ
فـ "أما" هنا للتفصيل، وهي تمنع من عطف ما بعدها على ما قبلها فلم يصح جر "خلّة" عطفًا على قوله: "لزوجة" لمنع "أما" المفتوحة لتفصيل الجمل من ذلك؛ لأن ما بعدها مستأنف البتة فلم يبق لجر "خلّة" وجه إلا أن يقال: إن التقدير "وأما لخلّة فثمان" فحذف "اللام" من "خلّة" لدلالة اللام المذكورة في قوله: "لزوجة" عليها، فاعرفه.

وَشَبَّهُوا لَاتَ بِلَيْسَ فِي الْعَمَلِ وَالْإِسْمِ مَخْذُوفٌ بِهَا قَدْ انْصَلَّ
وَرَفَعُوا لَاتَ حِينَ قَدْ يُيَاحُ فَلَاتَ حِينَ مِثْلُ لَا بَرَاحُ

(١) البيت لأبي النجم في ديوانه ص ١٢٣.

(٢) انظرهما في التذييل (٤/ ١٧٧)، وفيه أنه أنشدهما أبو العباس، وشرح السيرافي (١/ ١٧٥) وفيه:

«سل المفتي».

قوله: وشبهوا لات بليس اعلم أن " لا " الداخلة عليها " التاء " لم تأت عند سيبويه إلا مشبهة بـ " ليس "؛ لأنها بدخول تاء التأنيث المختصة بالفعل قوي شبهها بالفعل^(١)، فلذلك لم تأت إلا مشبهة بـ " ليس "؛ لاشتراكهما في النفي، وزيدت " التاء " كما زيدت في " ثم "، و " رب " إذا قلت: " ثمت، وربت " ويحتمل زيادة " التاء " أمرين: أحدهما: بتأويل الكلمة.

والثاني: أن تكون للمبالغة كالتاء في " علامة ".

قال الله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، (والتقدير: " ولات الحين حين مناص) أي: حين مهرب، فاسم " لات " المرفوع بها محذوف وليس مضمراً؛ لأن الحروف لا يضم فيها، و " حين مناص " منصوب خبر " لات " (٢).

ويلزم حذف اسمها كما يلزم إضمار اسم " ليس " إذا وقعت في الاستثناء نحو " قام القوم ليس زيدا " تحقيقاً للمشابهة بينهما، فالحذف في " لات " كالإضمار في " ليس "، وإلى هذا أشار في الأرجوزة بقوله: " والاسم محذوف بها قد اتصل " أي: قد اتصل حذفه بها ودام دواماً متصلاً لا يفارق بحال.

ولا يجوز الجمع بين اسمها وخبرها جميعاً في اللفظ بل لابد من حذف أحدهما، إما الاسم وهو المختار، وإما الخبر وهو ضعيف. وقوله: " بها " أي: بـ " لا " الملحقة تاء التأنيث، إذ لا يلزم الحذف إلا معها (٣).

قوله: " ورفع لات حين قد يباح " يريد: أنه قد يجوز رفع " الحين " على أنه اسم " لات "، وخبرها محذوف، أي: لات حين مناص لنا؛ ولذلك شبهه بقول الشاعر (٤):

(١) انظر: الكتاب ٥٧/١، التعليقة على كتاب سيبويه للفراسي ٩٣/١، النكت على كتاب سيبويه ٢٨٣/١.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٢١١/٣، التذييل والتكميل ٢٨٩/٤، توضيح المقاصد ٥١١/٢، المساعد ٢٨٢/١، شرح ابن عقيل ٣١٩/١، تمهيد القواعد ١٢٢٥/٣، شرح الأجرومية ٢٩٠/١، الفضة المضية ١١٠/١، شرح التصريح ٢٦٩/١، همع الهوامع ١٢٢/٢، الفواكه الجنية ٢٤٧/٢.

(٣) انظر: البديع ج ١/٢م ٥٨٧، ارتشاف الضرب ١٢١١/٣، شرح الأجرومية ٢٩٠/١، الفضة المضية ١١٠/١، الفواكه الجنية ٢٩٠/١.

(٤) عجز بيت صدره:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا

البيت من مجزوء الكامل، لسعد بن مالك في: الكتاب ٥٨/١، الأصول ٩٦/١، تحصيل عين الذهب ٨٤/١، التبصرة والتذكرة ٣٩١/١، شرح الجمل لابن خروف ٩٨٣/٢، شرح المفصل ١٠٩/١،

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

أي: لا براح لي.

فقلوه: " مثل لا براح " أي: في حذف الخبر، لا أنه مثله في الاستعمال؛ فإن "لات" لا تعمل إلا في الحين خاصة، و " لا " المشبهة بـ " ليس " بغير " تاء " تعمل مطلقاً في الحين وغيره، والرفع قليل، ولذلك قال: " قد يباح " فأتى بكلمة " قد " التي تفيد التقليل إذ دخلت على المضارع، وهي قراءة ضعيفة.

واعلم أن " لا " إذا عملت عمل " ليس " تعتبر فيها الشروط المعتمدة في " ما " خلا أنه لا يفصل بينها وبين ما بعدها بـ " أن " الخفيفة الزائدة كما في " ما " واعلم أن " لا " لها ثلاثة أحوال، حال يكثر فيها استعمالها، وحال يقل، وحال لا تعمل إلا في اسم مخصوص^(١).

فـ " لا " المشبهة بـ " إن " كثيرة الاستعمال.

والمشبهة بـ " ليس " قليلة، في لغة أهل الحجاز فقط.

وأما " لات " فلا تعمل إلا في " الحين " كما لا يجزأ " التاء " إلا في اسم الله تعالى، وكما أن " لدن " لا تنصب من الأسماء إلا " غدوة "، فأما قول الشاعر^(٢):
[الكامل]

=

المقاصد الشافية^{٢/٢٤٣}، تمهيد القواعد^{٣/١٢١٩}، شرح شواهد المغني للبغدادي^{٤/٣١٣}، شرح التصريح^{١/٢٦٧}، الأشباه والنظائر^{٨/١٠٩}، خزنة الأدب^{١/٤٦٧}، وبلا نسبة في: المقتضب^{٤/٣٦٠}، شرح أبيات سيبويه للنحاس^{٦٧/}، رصف المباني^{٢٦٦/}، الإنصاف^{١/٣١٢}، البديع ج^{١/٢م/٥٨٧}، شرح التسهيل^{١/٣٧٦}، شرح الرضي^{١/٢٩٣}، شرح الألفية لابن الناظم^{١/١٠٧}، الإرشاد^{١٦٢/}، الكنز^{١/٨٧}.

والبيت فيه رواية أخرى وهي من فر عن نيرانها.

(١) انظر: الأصول^{١/٩٧}، النكت على كتاب سيبويه^{١/٢٨٤}، البديع ج^{١/٢م/٥٨٧}، ارتشاف الضرب^{٣/١٢١١}، التذيل والتكميل^{٤/٢٩٣}، توضيح المقاصد^{٢/٥١١}، تمهيد القواعد^{٣/١٢٢٥}، شرح التصريح^{١/٢٦٩}، همع الهوامع^{٢/١٢١}.

(٢) البيت لشيب بن جعيل في الدرر^{١/٢٤٤}،^{٢/١١٩}؛ وشرح شواهد المغني ص ٩١٩؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤؛ والمقاصد النحوية^{١/٤١٨}؛ ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء ص ١٠٢؛ ولهما معاً في خزنة الأدب^{٤/١٩٥}؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٣٠؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤؛ والجني الداني ص ٤٨٩؛ وجواهر الأدب ص ٢٤٩؛ وخزنة الأدب^{٥/٤٦٣}؛ وشرح الأشموني^{١/٦٦}؛ و^{١/١٢٦}؛ وهمع الهوامع^{١/٧٨}،^{١٢٦}.

حَنْتَ نَوَارَ وَلَاتَ هَنَّا حَنْتَ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجْنَتْ
فمعناه " حنت نوار وليس الحين حين حنينها " ، فأقام " هنا " مقام " حين " ؛ لأنه
أشار به إلى الوقت، و " الحين " وقت، ومن جعل " هنا " إشارة إلى المكان فكأنه قال:
وليس هذا المكان مكان حنينها، فيكون قد أعمل " لات " في غير " الحين " ^(١).

=

المعنى: لقد اعتمل الشوق في روح نوار إلى أهلها فأعلنته، وليس هذا هو الزمن المناسب لذلك.
الإعراب: " حنت ": فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. " نوار ": فاعل مرفوع
بالضمة الظاهرة. " ولات ": الواو: حالية، و " لات ": حرف نفي يعمل عمل " ليس ". " هَنَّا ": اسم إشارة في
محل نصب خبر " لات "، واسمها محذوف. " حنت ": فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء:
للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. " وبدا ": الواو: حرف عطف، و " بدا ": فعل ماضٍ
مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر " الذي ": اسم موصول مبني في محل رفع فاعل.
" كانت ": فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. " نوار ": اسم " كان مرفوع بالضمة
الظاهرة. " أجنت ": فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره. هي.

وجملة " حنت نوار ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة " لات هنا حنت ": في محل نصب
حال. وجملة " حنت ": في محل جر بالإضافة. وجملة " بدا... ": معطوفة على جملة " حنت " لا محل
لها من الإعراب. وجملة " كانت نوار.. ": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة " أجنت ":
في محل نصب خبر " كان ".

والشاهد فيه قوله: " لات هَنَّا حَنْتَ " حيثُ أضاف اسم الزمان " هَنَّا " إلى الفعل " حَنْتَ ".

(١) انظر: الكتاب ٥٧/١، الأصول ٩٥/١، التعليقة على كتاب سيويه للفارسي ٩٣/١، النكت على
كتاب سيويه ٢٨٣/١، البديع ج ١/٢م ٥٨٧، شرح الألفية لابن الناظم ١٠٨، توضيح المقاصد ٥١٤/٢،
المساعد ٢١٨/١، شرح ابن عقيل ٣١٩/١، تمهيد القواعد ١٢٢٧/٣، الفضة المضية ١١٠/١، الفواكه
الجنية ٢٤٨.

أَفْعَالُ الْمَقَارِبَةِ

وَأَلْحَقُوا بِكَانَ كَادَ وَعَسَى دَلِيلُهُ عَسَى الْغَوِيُّ أَبُو سَا
وَعَنْهُمْ مَا كَذْتُ آيَا سُمِعَ فَالْخَبَرُ أَنْصَبُهُ وَالْإِسْمُ يَزْتَفِعُ
وَفِيهِمَا بِالْفِعْلِ حَسْبُ تُخْبِرُ تَقُولُ كَادَ سِرُّ زَيْدٍ يَظْهَرُ
وَفِي عَسَى تَأْنِي بِأَنْ فِي الْخَبَرِ نَحْوُ عَسَى مُحَمَّدٌ أَنْ يَشْتَرِي
وَأِنْ تَصِلْ عَسَى بِأَنْ سَدَّ مَسَدَ إِسْمٍ لَهَا وَخَبَرٍ وَقَدْ وَرَدَ
أَنْ مَعَ كَادَ فِي شُدُوذٍ وَضَحَا قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا
وَتَزُكُّ أَنْ أَوْلَى بِذَلِكَ وَرَدَا كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدَا
وَاسْتَعْمَلُوا طَفِقَ أَيْضًا وَكَرَبَ بَغَيْرِ أَنْ كَكَادَ فِي الَّذِي اقْتَرَبَ

قوله: " وألحقوا بـ " كان " كاد، وعسى " إنما بدأ بـ " كاد، وعسى "؛ لأن بقية أخواتها محمولة عليها، أما " أوشك " فمحمول على " عسى " ولذلك يؤتى في خبره بـ " أن " فتقول: " أوشك زيد أن يقوم " ^(١).

وأما " طفق، وأخذ، وجعل، وأنشأ، وكرب " فمحمولة على " كاد "، ولذلك قال " واستعملوا طفق أيضاً وكرب بغير أن ككاد ".

ووجه إلحاق هذه الأفعال بـ " كان " أنها لا تتم بمرفوعها فاحتاجت إلى خبر لیتم به مع مرفوعها الكلام، وتستعمل أيضاً ناقصة وتامة كما تستعمل " كان " ^(٢). قوله دليله ^(٣):

(١) انظر: الإيضاح شرح المفصل ٩١/٢، واللباب ١٩٤/١، أسرار النحو ٢٥٣.

(٢) انظر: البديع ج ١/٢م/٤٨٥، شرح الألفية لابن الناظم/١١٠، ارتشاف الضرب ١٢٢٤/٣، توضيح المقاصد ٥١٥/١، المقاصد الشافية ١٦٣/٢.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠؛ وجمهرة اللغة ص ٧٨٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٤، ٣٦٥، ٨/ ٣٨٦، ٩/ ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٨؛ وزهر الأكم ١/ ٢١٠؛ والعقد الفريد ٣/ ١١٧؛ وفصل المقال ص ٤٢٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٢ (جياً)، ٥/ ٣٨ (غور)، ٦/ ٢٣ (بأس)، ١٥/ ٥٥ (عسا)؛ والمستقصى ٢/ ١٦١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧.

عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا

هذا البيت للزباء، يريد دليل إلحاقها بـ "كان" ظهور النصب في خبرها في البيت المذكور، و "الأبوس" جمع بأس وهو القوة، وقيل: جمع بؤس، وهو خشونة العيش، والتقدير: عسى أن يباس، فقالت أبوس، فجاءت به منبها على الأصل، ثم استدل على إلحاق "كاد بـ" كان "أيضاً بظهور النصب في خبرها وهو قوله: "ما كدت آيباً" فجاء به اسماً صريحاً ونصبه^(١)، وقد روى هذا البيت الذي استشهد ببعضه^(٢):

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا

وهو الأكثر الأشهر، فوقع "كاد" موضع "كان" وعملها عمل "كان" دليل التشبيه لها بـ "كان" دون العكس، قيل: لأن "كان" أوسع مجالا من هذه الأفعال، ولذلك يكون خبر "كان" اسماً وفعلًا وجملة وظرفًا، وهذه تلزم طريقة واحدة^(٣).

=

والغوير: تصغير غار. والأبوس: جمع بؤس، وهو الشدة. والمثل قالته الزباء عندما علمت برجع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه. ومعناه: لعل الشر يأتاكم من قبل الغار. يضرب مثلاً للرجل يُخبر بالشر فيتهم به.

(١) انظر: البديع ج ١/٢م/٤٨٥، شرح المفصل ١٣/٧، الإيضاح شرح المفصل ٩١/٢، شرح التسهيل ٣٩٣/١، شرح الألفية لابن الناظم ١١٠، ارتشاف الضرب ١٢٢٤/٣، تمهيد القواعد ١٢٦١/٣، أسرار النحو/٢٥٣.

(٢) صدر بيت عجزه:

وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَضْفَرُ

البيت من بحر الطويل، لتأبط شرا في: الخصائص ٣٩١/١، شرح الجمل لابن خروف ٨٣٧/٢، شرح الكافية الشافية ٢٠٠/١، تخليص الشواهد ٣٠٩، المقاصد الشافية ٢٦٣/٢، شرح التصريح ٢٧٧/١، خزانة الأدب ٣٧٤/٨، شرح أبيات المغني للبغدادى ٣٦٢/٧، الدرر اللوامع ٣٧٢/١، وبلا نسبة في: الإنصاف ٤٤١/٢، البديع ج ١/٢م/٤٨٥، التوطئة ٢٩٨، شرح المفصل ١٣/٧، شرح التسهيل ٣٩٣/١، شرح الرضي ٢٢١/٤، شرح الألفية لابن الناظم ١١١، رصف المباني ١٩٠، ارتشاف الضرب ١٢٢٦/٣، توضيح المقاصد ٥١٦/١، شرح اللوحة البدرية ٢٣/٢، المساعد ٢٩٧/١، شرح ابن عقيل ٣٢٥/١، شفاء العليل ٣٤٥/١، شرح الآجرومية ٢٩١/١، الفضة المضية ١٠١، همع الهوامع ١٤١/٢، المطالع السعيدة ٣٠٠/١، الفواكه الجنية ٢٥١.

اللغة: فأبت: رجعت. فهم: قبيلة، وهي فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان.

آيباً: راجعاً. تصفر: تتأسف وتحزن.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ١١٠، تمهيد القواعد ١٢٥٧/٣، المطالع السعيدة ٣٠٠/١.

قوله:

وَفِيهِمَا بِالْفِعْلِ حَسْبُ تُخْبِرُ

يريد في " عسى، وكاد " يخبر بالفعل لا غير إلا ما شذ، وإنما كان كذلك؛ لأن " عسى " يخبر عنها بـ " أن " والفعل وهما في تقدير المصدر، فلو أقيم المصدر المسبوك منهما مقامهما لم يجز؛ لإبهام زمن المصدر واحتماله الماضي والمستقبل، و " عسى " تفيد الترجي، والشيء المرجو غير حاصل ولا واقع، وإذا لم يكن المرجو إلا مستقبلا فوجب أن يؤتى بالفعل المستقبل الدال بصيغته على الاستقبال، ثم لما كان الفعل مشتركا بين الحال والاستقبال خافوا اللبس فجاءوا بـ " أن " المفيدة للاستقبال مع الفعل تحقيقا لمعنى " عسى "، ولا تحذف " أن " من خبرها إلا ضرورة، أو حملا على " كاد " وإلى هذا أشار بقوله:

وَفِي عَسَى تَأْتِي بِأَنْ فِي الْخَبَرِ

فإن قيل: فإذا لزمتم " أن " في خبر " عسى " فكيف يكون للمقاربة؟ ولم صدروا بها أفعال المقاربة؟

فأقول: إن الشيء المرجو يكون حصوله عند الراجي له أقرب من فوته، ولذلك قال سيويه: معنى عسى ولعل طمع وإشفاق، والطمع في الشيء دنو منه وقرب لتقدير نيته، وإنما قرن بالطمع الإشفاق وهو الخوف؛ لأن الراجي قد يخاف فوت المرجو، ولما كانت " عسى " تستعمل تارة استعمال " كان " الناقصة، ومثاله قوله: " عسى محمد أن يشتري "، قال الله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢]، فكأنه قال: قارب محمد الشراء، فإذا كانت ناقصة قدرت بـ " قارب "؛ لأنه متعدد، لأن خبرها مشبه بالمفعول، وموضع " أن يشتري " نصب خبر " عسى ".

وقد جاء فيها كسر السين إذا كان اسمها ضميرا، قال الله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦] قرئ بالكسر، والفتح أشهر، ولم يقرأ بالكسر في غير ما إذا وقع اسمها مضمرا فلم يسمع ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ إلا بفتح السين^(١). وتستعمل تامة فتستغني عن الخبر، وإليه أشار في الأرجوزة بقوله:

(١) انظر: التوطئة ٢٩٨/، شرح اللمحة البدرية ٢٢/٢، المساعد ٢٩٧/١، شرح ابن عقيل ٣٢٤/١،

شرح الآجرومية ٢٩١/١، همع الهوامع ٢٤١/٢.

وإنَّ تَصِلْ عَسَى بِأَنْ سَدَّ مَسَدٌ إِسْمٌ لَهَا وَخَبَرٌ.....

وذلك نحو " عسى أن يقوم زيد "، ف " أن يقوم " في موضع رفع فاعل " عسى " فهي بمنزلة فعل لازم، ولذلك قدروها بـ " قرب " أي: قرب قيام زيد، فتقول على هذا الوجه - إذا وقعت خبراً لمتقدم: زيد عسى أن يقوم، ف " زيد " مبتدأ، و " عسى " فعل، و " أن يقوم " فاعله ولا ضمير في " عسى "؛ لأنها قد رفعت الظاهر، فتقول على هذه في الثنية والجمع: " الزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا " لم تلحق بـ " عسى " ضميراً كما تقول: " الزيدان قرب قيامهما، والزيدون قرب قيامهم "، و " هند عسى أن تقوم " فلا تؤنث؛ لأن الفاعل " أن " وما بعدها من الفعل، كأنك قلت: " هند قرب قيامها ".

وإن جعلتها ناقصة جعلت فيها ضميراً وأبرزته في الثنية والجمع، فتقول: " الزيدان عسياً أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا " كأنك قلت: " الزيدان قارباً القيام "، وتقول: هند عست أن تقوم، فتأتي بتاء التأنيث؛ لأن قولك " أن تقوم " في موضع نصب خبر " عسى "، واسم " عسى " ضمير " هند "، وهو مؤنث.

و " عسى " فعل جامد لا يتصرف؛ لتضمنها معنى " لعل " وهو الترجي، والفعل إذا أشبه الحرف جمد ومنع من التصرف كما أن الاسم إذا أشبه الحرف بني ومنع من الإعراب، ولذلك نصبوا بها الاسم ورفعوا الخبر نحو " عساك أن تقوم " إذا أدخلوها على " الكاف، أو " الياء "، أو " الهاء " نحو " عساه، وعساني "، " الكاف " في موضع نصب و " أن تقوم " في موضع رفع خبرها، وقد أدخلوا " أن " على " لعل " تشبيهاً لها بـ " عسى " قال الشاعر^(١): [الطويل]

(١) البيت لمتهم بن نويرة في ديوانه ص ١١٩؛ وخزانة الأدب ٥ / ٣٤٥، ٣٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٦٧، ٦٩٥؛ ولسان العرب ١١ / ٤٧٤ (علل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ / ١٩١؛ والمقتضب ٣ / ٧٤.

اللغة: تلم: تصيب أو تنزل. ملمة: مصيبة. الأجدع: مقطوع الأنف والأذن.

المعنى: لا تشمت بموت أخي، فقد تحل بك داهية، تضعفك وتذل.

الإعراب: "لعلك": "لعل": حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. "يوماً": ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل "تلم". "أن تلم": "أن": حرف نصب ومصدر، و"تلم": فعل مضارع منصوب بـ "أن" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. والمصدر المؤول من "أن تلم" في محل رفع خبر "لعل". "لملة": فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. "عليك": جار ومجرور متعلقان بالفعل "تلم". "من اللائي": "من": حرف جر، و"اللائي": اسم موصول مبني في محل جر

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تِلْمَ مَلَمَّةً عَلَيَّكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُكَ أَجْدَعًا
وأما "كاد" فمعناها شدة المقاربة والمشاركة، ولذلك حذفوا "أن" من خبرها؛
لأنه يقارب الحال وذلك ينافي "أن"، فإن دخلت "أن" في خبرها فهو شاذ، ومثاله^(١):
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يُمْصَحَا

ولزم أن يكون خبر "كاد" فعلا لدلالة الفعل على الحال وما قاربه، والدليل على
أن "كاد" للحال؛ أنه لا يقال: سيكاد يفعل، فلذلك نافت دخول "أن" في خبرها،
ولذلك لم يقع خبرها اسم فاعل إلا شاذاً نحو قول الشاعر^(٢): [الطويل]

=
بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ "ملمة". "يدعك": فعل مضارع مبني على
السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل
مبني في محل نصب مفعول به. "أجدعاً": مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة.
وجملة "لعلك يوماً أن تلم": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تلم": صلة الموصول
الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "يدعك": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: "لعلك يوماً أن تلم ملمة"، فقد جاء خبر "لعل" مضارعاً مقروناً بـ "أن"، حملاً لها
على "عسى". وهذا ما يميزها عن أخواتها.

(١) البيت من مشطور الرجز، لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه / ١٧٢، الكتاب ١٦٠/٣، تحصيل
عين الذهب / ٤٤٣، الكناش ٤٦/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ١١٧/١، خزانة الأدب ٣٧٤/٩، ضرائر
الشعر لابن عصفور / ٦٠، الدرر اللوامع ٢٦٧/١، وبلا نسبة في: المقتضب ٥٧/٣، الإيضاح للفارسي
١٠٩/، الإنصاف ٤٣٥/٢، البديع ج ١ / ٢م/ ٤٨٥، التوطئة ٢٩٩، المقرب ٩٨/١، شرح الجمل لابن
عصفور ٢٨٦/٢، شرح الرضي ٢٢٢/٤، التذيل والتكميل ٣٣٧/٤، المساعد ٢٩٥/١، المقاصد الشافية
٢٦٥/٢، المطالع السعيدة ٣٠١/١، همع الهوامع ١٣٩/٢.

اللغة: يمصح: يدرس وتمحى آثاره ويذهب. البلى: القدم
المعنى: قارب على الدرس وامحاء الآثار؛ لكثرة ما تعرض للتجارب.

(٢) البيت كاملاً:

فَأَبْتُ إِلَيَّ فَهَمَّ وَمَا كُذْتُ آيِبًا... وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْغُرُ

البيت لتأبط شراً في ديوانه ص ٩١؛ والأغاني ٢١ / ١٥٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ وخزانة
الأدب ٨ / ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦؛ والخصائص ١ / ٣٩١؛ والدرر ٢ / ١٥٠؛ وشرح التصريح ١ / ٢٠٣؛
وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩؛ ولسان العرب ٣ / ٣٨٣
(كيد)؛ والمقاصد النحوية ٢ / ١٦٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢ / ٥٤٤؛ وخزانة الأدب ٩ / ٣٤٧؛
ورصف المباني ص ١٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٢؛ وهمع
الهوامع ١ / ١٣٠.

..... وَمَا كَدْتُ آيًّا

والتقدير: وما كدت أؤوب، ولذلك قال صاحب الأرجوزة: "وترك " أن " أولى بذاك "، أي: أولى من ورودها في خبر " كاد "(١).

وقوله: " أولى " يفهم منه جواز دخول " أن " في خبرها اللهم إلا أن يريد بالأولوية الوجوب، ثم مثل بقوله تعالى: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩] فأتى به بغير " أن " وهو الفصح، فالواو اسم " كاد "، و " يكونون " في موضع نصب خبرها، وفي " كاد " ثلاثة مذاهب:

منهم من يجعلها في الإثبات نفياً، وفي النفي إثباتاً، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، فالذبح حاصل ثابت مع النفي، وإذا قلت: " كاد زيد يموت " فالموت غير حاصل بل منفي والكلام إثبات.

=

اللغة: أبت: عدت. فهم: اسم قبيلة الشاعر. تصفر: تتأسف.
المعنى: عدت إلى قبيلتي بعد أن عزّ الرجوع إليهم لمشارفتي على التلف، وكم مثلها فارقتها وهي تتأسف.

الإعراب: "فأبت": الفاء: بحسب ما قبلها، و"أبت": فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "إلى فهم": جار ومجرور متعلقان بـ "أبت". "وما": الواو حالية، و"ما": حرف نفي. "كدت": فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقاربة، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم "كاد". "آبنا": خبر "كاد" منصوب. "وكم": الواو: حرف استئناف، و"كم": خبرية تكثيرية مبنية في محل رفع مبتدأ. "مثلها": مضاف إليه مجرور، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "فارقتها": فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و"ها": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. "وهي": الواو حالية، و"هي": ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. "تصفر": فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي.

وجملة "أبت...": بحسب ما قبلها. وجملة "وما كدت آيّا": في محل نصب حال. وجملة "كم محلها فارقتها...": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "فارقتها": في محل رفع خبر المبتدأ "كم". وجملة "هي تصفر": في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله "كدت آيّا" حيث جاء خبر "كاد"، وهو "آيّا"، اسماً مفرداً على الأصل، وإنما القياس استعمال الفعل.

(١) انظر: المقتضب ٥٧/٣، المقرب ٩٨/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/٢، ارتشاف الضرب ١٢٢٥/٣، التذيل والتكميل ٣٣٧/٤، شرح الأجرومية ٢٩٥/١.

ومنهم من قال: هي في الماضي تثبت نفياً وتنفي إثباتاً، وفي المستقبل كسائر الأفعال تنفي في النفي وتثبت في الإثبات، واستدلوا في الماضي بالآية المذكورة واستدلوا في المستقبل بقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور: ٤٠]، قالوا: إنه لم يرها من جعلها مثبتة في النفي، قال: التقدير لم يرها، فجعلوا "كاد" زائدة لما ذكر المفسرون أنه لم يرها.

ومنهم من جعلها كسائر تثبت في الإثبات وتنفي في النفي؛ وهذا هو الحق، فإذا قلت: "كاد زيد يقوم"، فـ "كاد" دلت على إثبات قرب القيام، ولا يلزم من حصول قرب الشيء حصول نفس الشيء، فإذا نفيت وقلت "ما كاد زيد يقوم" فقد نفيت قرب القيام، وإذا انتفى قرب القيام لزم منه انتفاء حصول القيام، فكأنك قلت: "ما قرب قيام زيد" (١).

فهي كما ترى كسائر الأفعال، فأما قول ذي الرمة (٢): [الطويل]

(١) انظر: الكتاب ١٥٩/٣، التوطئة/٢٩٩، البديع ج ١/٢م/٤٨٤، شرح الرضي ٢٢٢/٤، الكناش ٤٦/٢، شرح التصريح ٢٨٤/١، أسرار النحو ٢٥٣.

(٢) البيت للشاعر ذي الرمة: ورسيس الهوى: مسه، ويرح: يزول وهو فعل تام لازم، ومية: اسم معشوقته، يقول: إن العشاق إذا تعدوا عمن يحبون دب السلو إليهم، وزال عنهم ما كانوا يقاسون وأما أنا، فلم يقرب زوال حبها عني، فكيف يمكن أن يزول.

والبيت شاهد: على أن بعضهم قال: إن النفي إذا دخل على «كاد» تكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال، وقوله: للإثبات، أي: لإثبات الفعل الذي دخل عليه كاد، في الماضي، وقوله: في المستقبل كالأفعال، أي: إن نفي فهو منفي وإن لم ينف فهو مثبت. والمسألة خلافية، والخلاف نابع من تفاوت الأفهام في إدراك المعاني، فقال قوم إن الإثبات حاصل بعد «كاد ويكاد» المتنيين. أما «كاد» الماضي، فقد استدلو له بقوله تعالى في سورة البقرة: (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [الآية: ٧١] وزعموا أن المراد، أنهم فعلوا الذبح وأما المضارع، فاستدلو له بقول ذي الرمة في البيت الشاهد «لم يكد رسيس الهوى يرح» فزعموا أن ذا الرمة أنشد قصيدته التي منها البيت، في مجلس شعراء، فقال له أحدهم: يا ذا الرمة، أراه قد برح، يريد أنك أثبت زوال الحب. قالوا: ففكر ساعة ثم قال: إذا غير النأي المحبين لم أجد.. البيت.

فأبدل «لم أجد» بـ «لم يكد» أقول: ربما كانت القصة مصنوعة، لأنهم رووها عن عبد الصمد بن المعذل (- ٢٤٠ هـ) وهو شاعر فاسق خمير، ما كان يفيق من سكره، والصحيح أن النفي نفي، والإثبات إثبات، والمعنى في الآية، أن بني إسرائيل ما قاربوا أن يفعلوا للإطناج في السؤالات، وهذا التعنت دليل على أنهم كانوا لا يقاربون فعل الذبح فضلاً عن نفس الفعل. ونفي المقاربة قد يترتب عليه الفعل، وقد لا يترتب. وأما إثبات الذبح فمأخوذ من خارج النفي، وهو قوله «فذبوها».

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْذُ رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ
أي: لما يقارب الزوال، فأما الآية الأولى فإن حصول الذبح لم يفهم من قوله: (وما كادوا)، بل من قوله: (فدبحوها)، وأما النفي فعلى بابه، والتقدير: ما كادوا يفعلون مختارين، بل فعلوا ذلك مكرهين.

وقد جاءت " كاد " بمعنى " أراد "، وقالوا في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦] أي: أردنا له، وكذا قول الأفوه: [البسيط]

بلغوا الأمر الذي كادوا

أي: أرادوا، وأنشد الأَخفش: [الكامل]

كَادَتْ وَكَدْتُ وَتَلَكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ

وهذا مقارب المعنى الأول؛ لأن من أراد شيئاً يقاربه في الأغلب ويقال: " كدت " بالكسر، و " كدت " بالضم.

وأما " كرب " فهي بمعنى " كاد " وهي لمقاربة الفعل، يقال: " ما كرب زيد يفعل كذا " أي: ما قارب الفعل.

وأما " أخذ، وأنشأ، وجعل " فللدخول فيه والابتداء به.

وأما " عسى " فلمقاربة الفعل رجاء لا حصولاً.

وقد يكون " جعل " بمعنى " عمل " قال الله تعالى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾ [الأعراف: ١٣٨] أي: اعمل.

و " طفق " معناها المبادرة إلى الأخذ في الفعل قال الله تعالى: ﴿وَطَفَقَا يَخْصِفَانِ﴾ [طه: ١٢١].

=

أما البيت، فمعناه أنَّ حبها لم يقارب أن يزول فضلاً عن أن يزول، وهو مبالغة في نفي الزوال، فإنك إذا قلت «ما كاد زيد يسافر» فمعناه أبلغ من «ما يسافر زيد»، ومما أكد معنى الإثبات في البيت قول الشاعر في القصيدة نفسها:

أرى الحبَّ بالهجران يمحى فينمحي ... وحبك ميًا يستجدّ ويربح

أي: يزيد الحبُّ كما يزيد الريح، والبيت من قصيدة مطلعها وتابعه:

أمتزلي مَيِّ سلام عليكما ... على النَّأْيِ والنَّائِي يودّ وينصح

فلا القرب يدي من هواها ملالة ... ولا حبّها - إن تنزح الدار - ينزح

انظر: الخزانة / ٩ / ٣٠٩، وشرح المفصل / ٧ / ١٢٤، والأشْموني / ٣ / ٥٢، وديوانه / ١١٩٢.

وقوله: " بغير أن " يعني أن " طفق، وكرب " يستعملان بغير " أن ؛ لأنهما للشروع في الفعل والأخذ فيه، فهما ينافيان " أن؛ لأنهما للحال، و " أن " للاستقبال.
وقوله: " ككاد " أي: في الاستعمال بغير " أن ".
قوله: " في الذي اقترب " يريد به " كرب " لا " طفق " للشروع في الشيء والأخذ فيه بسرعة.

(إِنْ) وَأَخَوَاتُهَا

الْقَوْلُ فِيمَا يَزْفَعُ الْأَخْبَارَا وَيَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ حَيْثُ صَارَا
وَهِيَ حُرُوفٌ عَامِلَاتٌ عَمَلًا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ تُعَدُّ عَنْ وَلَا
إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَعَلَّ وَلَيْتَ خَامِسٌ وَلَكِنْ وَعَلَّ
تَقُولُ إِنْ خَالِدًا كَرِيمٌ وَلَيْتَ بَكْرًا عِنْدَنَا مُقِيمٌ

الحرف لا يعمل حتى يختص بما يعمل فيه، ولم يكن كالوصف المخصص له، فما لا يختص لا يعمل؛ لأن عمله في أحد القبيلين دون الآخر ترجيح من غير مرجح، فالموجب للعمل هو الاختصاص لكن لا مطلقا بل لابد أن يكون مع الاختصاص لا يتنزل منزلة الوصف له.

وقولنا: " ولم يكن كالوصف المخصص له " ليخرج مثل لام التعريف، و " قد "، و " السين "، و " سوف "؛ فإنها تختص ولا تعمل؛ لأنها كالوصف - مما تختص به، ألا ترى أن لام التعريف يفيد رجلا معينا، و " قد " يفيد فعلا مقربا من زمن الحال و " السين، وسوف " يفيدان تعيين الفعل بالمستقبل، فصرن كالصفة (المخصصة) للشيء، وصفة الشيء لا تعمل فيه. وقيل لا تعمل؛ لأنها كالجزء مما دخل عليه، وجزء الشيء لا يعمل فيه إذ لا يعمل بعض الشيء في بعضه لاستحالة أن يكون الشيء عاملا معمولا من جهة واحدة، وهو باطل بـ " أن " الناصبة للفعل، فإنها مع ما عملت فيه بمنزلة كلمة واحدة؛ لأنها موصولة.

والأصل في الحرف إذا اختص بالاسم أن يعمل الجر، وإنما نصبت هذه الحروف الأسماء ورفعت الأخبار لشبهها بالفعل، وشبهها به من حيث اللفظ ومن حيث المعنى. أما من حيث اللفظ فإنها يدخل بعضها الحذف، ولذلك تخفف " إن " بحذف أحد نونيهما، و " لعل " بحذف واحد من لاميها كما تقول: " لم يك " بحذف النون، والحذف تصرف.

ومنها " إن " وهي أم الباب ثانيها ساكن وهي النون الأولى كما أن ثاني " كان " ساكن.

ومنها أن فيها ثلاثيا وهو " أن، وليت "، ورباعيا وهو " لعل "، وخماسيا، وهو " لكن " كما أن الأفعال كذلك.

ومنها أن أواخرها مبنية على الفتح كالماضي.
فلما حصلت المشابهة اللفظية دخلتها نون الوقاية نحو "إنني، وكأنني، وليتني،
المختصة بالفعل.

ومنها أن "ليت" بوزن "ليس".
وأما الشبه المعنوي فاختصاصها بالاسم كما أن الفعل كذلك، وأيضا فإن قولك: "إن
بمعنى "حققت"، و"كأن" بمعنى "شبهت"، و"لكن" بمعنى "استدركت"، و
"ليت" بمعنى "تمنيت"، و"لعل" بمعنى "ترجيت".

والفرق بين الترجي والتمني أن الترجي لما يمكن وقوعه، والتمني لما يمكن ولما
لا يمكن، ولذلك يقول الشيخ: ليت الشباب يعود، وليس عوده ممكنا في العادة، فلما
أشبهت الفعل عملت عمله، إذ كان الفعل المتعدي يرفع الفاعل وينصب المفعول، لكن
الفعل له عملان أصلي وفرعي، فالأصلي أن يقدم المرفوع فيه على المنصوب، والفرعي
تقديم المنصوب على المرفوع - أعني تقديم المفعول على الفاعل - ولما كان باب "إن
فرعا على الفعل أعطيت عمله الفرعي، وهو تقديم المنصوب على المرفوع تنبيهها
على فرعيتها، فلما أشبهت هذه الحروف الفعل عملت عملا يختص بالفعل، وإليه أشار
في الأرجوزة بقوله:

..... عَامِلَاتٌ عَمَلًا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ

وقد عددها وهي ستة أحرف، فقلوه: "تَقُولُ إِنَّ خَالِدًا كَرِيمٌ... إلى آخره" مثال
لعملها في الجزأين، وإنما عملت في الجزأين - أعني في المبتدأ والخبر -؛ لأنها -
أعني "إن" - لتأكيد النسبة، والنسبة لا تكون إلا بين شيئين فعملت فيما اقتضته النسبة
من الجزأين فشابهت الفعل المتعدي فعملت في أحدهما رفعا وفي الآخر نصبا، أو
تقول: شابهت "كان" وأخواتها.

وَاللَّامُ فِي خَيْرٍ إِنَّ يَدْخُلُ تَقُولُ إِنَّ خَالِدًا لَمُفْضِلٌ

إنما اختصت اللام بـ "إن" المكسورة؛ لأن هذه اللام لام الابتداء، و "إن"
المكسورة لم تغير معنى الابتداء، ولذلك يعطف على موضعها بالرفع بعد مضي خبرها،
فلما كانت "إن" المكسورة لم تغير معنى الابتداء، وهذه اللام مختصة بالدخول على
المبتدأ فلذلك ساغ دخول اللام مع "إن" دون سائر أخواتها؛ لأن اللام تدخل على
المبتدأ لتأكيد، و "إن" تدخل عليه لذلك المعنى، والمؤكد للشيء لا يغير معناه بل

يقويه ويمكنه في النفس، فلما كانت أخوات " إن " تدخل في المبتدأ معنى لم يكن له في الأصل من التشبيه والتمني وغيره لم تدخل اللام على أخبارهن؛ لأن التأكيد ينبغي أن يكون وفق المؤكد في المعنى وليس في اللام ما يوافق معنى التشبيه ولا التمني فلم يؤكد بها ما يخالف معناه، فأما قول الشاعر^(١): [الطويل]

وَلَكِنِّي مِنْ حَبِّهَا لَعَمِيْدُ

بإدخال اللام على خبر " لكن " فشاذ؛ لما أحدثت " لكن " في الابتداء من معنى الاستدراك الذي لم يفده اللام فلا موافقة بين اللام و " لكن "، فإذا خالف التأكيد المؤكد خرج عن التأكيد، وقد تأولوا ذلك فقالوا: المراد " لكن " الخفيفة، وأدخل "أن" بعدها، واللام داخله على خبر " إن "، والتقدير " ولكن أنني " فحذفت همزة "أن" تخفيفاً بعد إلقاء حركته على نون " لكن الساكنة وأدغمت نون " لكن " في نون " أن "

(١) هذا عجز بيت صدره:

يَلُومُونِي فِي حَبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي

البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤ / ٣٨؛ والإنصاف ١ / ٢٠٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٥٧؛ والجنى الداني ص ١٣٢، ٦١٨؛ وجواهر الأدب ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١ / ١٦، ١٠ / ٣٦١، ٣٦٣؛ والدرر ٢ / ١٨٥؛ ورصف المباني ص ٢٣٥، ٢٧٩؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٨٠؛ وشرح الأشموني ١ / ١٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٠٥؛ وكتاب اللامات ص ١٥٨؛ ولسان العرب ١٣ / ٣٩١ (لكن)؛ ومغني اللبيب ١ / ٢٣٣، ٢٩٢؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٢٤٧؛ وهمع الهوامع ١ / ١٤٠.

اللغة: العواذل: ج العاذل، وهو اللائم. العميد: الذي أضناه العشق.

الإعراب: "يلوموني": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: حرف دالّ على الجمع، والنون الثانية: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. "في حبّ": جار ومجرور متعلّقان بـ "يلوم"، و"حبّ" مضاف. "ليلى": مضاف إليه مجرور. "عواذلي": فاعل "يلوم" مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "ولكنني": الأصل: "ولكن إنني": الواو: حرف استئناف، و"لكن": حرف استدراك، و"إنني": حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم "إن". "من حبّها": جار ومجرور متعلّقان بـ "عميد"، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "لعميد": اللام: حرف توكيد. "عميد": خبر "إن" مرفوع.

وجملة "يلوموني": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "لكنني لعميد": استئنافية لا محلّ من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "ولكنني من حبّها لعميد" حيث دخلت اللام على خبر "لكن" على أن الأصل: لكن إنني. ويجوز الكوفيتون دخول اللام على خبر "لكن".

بعد حذف حركتها المنقولة إليها من الهمزة، ومثله قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] فالتقدير " لكن أنا هو الله ربي "، فحذف الهمزة وأدغم النون في النون، وإنما دعاهم في الآية إلى هذا التقدير أنهم لو جعلوا " نا " من قوله (لكننا) اسم " لكن " وهو ضمير الجماعة لوجب أن يقول " هو الله ربنا، فقوله: (ربي) بالياء ضمير الواحد المتكلم، وضمير الواحد لا يعود على الجميع بل لا بد من مطابقة المضمير للمظهر الذي يعود عليه.

وقيل: اللام في البيت زائدة، و " لكن " على بابها كقول الشاعر^(١): [البسيط]

مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبِكُمْ؟ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا: أَمْسَى لِمَعْمُودَا

فزاد اللام في خبر " أمسى ". ولمشاركة اللام لـ " إن " في المعنى وقع في جواب القسم. وكان حق هذه اللام أن تدخل على المبتدأ لكن لو دخلت عليه لحصل الفصل باللام بين " إن " ومعمولها من قبل أن يباشرها وحرا منه ذلك وأيضا فإن اللام لها صدر الكلام، و " إن " كذلك؛ لأنها عاملة فيحصل من الجمع بينهما تدافع، ولو قدموها على " إن " لجمعوا بين حرفين بمعنى واحد ففرقوا بينهما للمبالغة في التأكيد ليكون التأكيد في كل واحد من جزئي الجملة، وأخروا اللام؛ لأنها غير عاملة، وإذا غيروا لفظ " إن " بإبدال الهمزة " هاء " جمعوا بينها وبين اللام، قال الشاعر^(٢): [الطويل]

(١) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢٩؛ وجواهر الأدب ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١٠ / ٣٢٧؛ والخصائص ١ / ٣١٦، ٢ / ٢٨٣؛ والدرر ٢ / ١١٨؛ ورصف المباني ص ٢٣٨؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٩؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٥؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٣١٠؛ وهمع الهوامع ١ / ١٤١.

(٢) البيت لمحمد بن سلمة في لسان العرب ١٣ / ٣٩٣ (لهن)، ١٥ / ١٧٣ (قذى)؛ ولرجل من بني نمير في خزانة الأدب ١٠ / ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ / ١٤٤؛ وأمالي الزجاجي ص ٢٥٠؛ والجنى الداني ص ١٢٩؛ وجواهر الأدب ص ٨٣، ٣٣٣؛ والخصائص ١ / ٣١٥، ٢ / ١٩٥؛ والدرر ٢ / ١٩١؛ وديوان المعاني ٢ / ١٩٢؛ ورصف المباني ص ٤٤، ١٢١، ٢٣٣؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٧١، ٢ / ٥٥٢؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٠٢؛ ولسان العرب ١٣ / ٣١ (أن)؛ ومجالس ثعلب ١ / ١١٣، ٢ / ٤١٣؛ والمقرب ١ / ١٠٧؛ والممتع في التصريف ١ / ٣٩٨؛ وهمع الهوامع ١ / ١٤١.

اللغة: السنى والسنا: البرق. القلل: جمع قلة وهي أعلى الشيء. لهتك: لإثك.

المعنى: يا ضوء البرق الذي تلمع على مرتفعات القبيلة، إنك عزيز علي، وكريم وذو مكانة لدي.
الإعراب: "ألا": حرف استفتاح. "يا سنا": "يالا": حرف نداء، "سنا": منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على الألف. "برق": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "على قلل": جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ "برق". "الحمى": مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف. "لهنك": اللام: للابتداء،

أَلَا يَا سَنًا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ
أراد "لأنك" فأبدل من همزة "إن" "هـ" وأدخل لام الابتداء على "إن" لزوال
لفظها بإبدال الهمزة هاء. وهذه اللام مفتوحة للفرق بينها وبين لام الملك.
فإذا قلت: لام الملك تجر ما بعدها فيحصل الفرق بالإعراب.
قيل: "إنها" تدخل على المبني والمقصور، فإذا قلت: "هذا العبد لعيسى" بفتح
اللام كان "عيسى" هو العبد، فإذا كسرت اللام كان "عيسى" غير العبد، وهو مالكه
والعبد ملكه.

وتدخل هذه اللام في ثلاثة مواضع:
أحدها: أن تدخل على الاسم بشرط الفصل بينه وبين "إن" نحو "إن في الدار
زيدا"، وإنما وجب الفصل، لما ذكرنا من الجمع بين حرفين بمعنى واحد.
فإن قيل: فهلا علقت اللام "إن" عن العمل كما علقت "ظننت" وهي فعل،
والفعل أقوى من الحرف؟

قلت: إنما لم تعلق اللام "إن" عن العمل؛ لأنها بمعناها فلم تقو على رفع معنى ما
هو بمعناها، ولذلك قالوا: إذا قلت: "إن زيدا لقائم" كان في قوة تكرير الجملة ثلاث
مرات، واللام مقوية لمعنى "إن" فلم تعلقها.

الموضع الثاني: أن تدخل على الخبر نحو "إن زيدا لقائم"، وعلى الفعل المضارع
نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]، ولا تدخل على
الماضي؛ لبعده عن مشابهة الاسم.

وقيل: إذا دخلت على الفعل خلصته للحال، ويبطل بالآية؛ فإن قوله: ﴿لَيَحْكُمُ
بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ مستقبل، ويبطل أيضًا بدخولها على "سوف" نحو "إن زيدا لسوف
يقوم"؛ لأن "سوف" ضارعت الأسماء؛ لمجيئها على ثلاثة أحرف، ولذلك لا تدخل

=

"هـ": حرف مشبه بالفعل، أبدلت همزته هاء، والكاف: ضمير متصل في محل نصب اسم "إن". "من
برق": جار ومجرور متعلقان بحال من الكاف في "هـ". "علي": جار ومجرور متعلقان بالخبر
"كريم". "كريم": خبر "إنك" مرفوع.
جملة "ألا يا سنا": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لهنك كريم": استئنافية لا محل لها من
الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "لهنك علي" حيث جمع بين حرفين للتوكيد: اللام، و"إن" لتغير اللفظ بإبدال
الهمزة هاء. وكذلك حذف "اللام" من خبر "لهنك"، فلم يقل: لعلي كريم، والأكثر إثباتها.

على "السين"، وتدخل على الظرف نحو "إن زيدا لفي الدار"، ولا يتعلق الظرف هنا إلا باسم الفاعل لا بـ "استقر"؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي، فمجيء الظرف مع لام الابتداء بخلاف مجيئه مع "الذي" في وجوب تعليقه بالفعل.

الموضع الثالث: أن تدخل على معمول الخبر إذا تقدم على الخبر نحو "إن زيدا لطعامك أكل" لوقوعه موقع الخبر، أي: عقيب الاسم، ولا تدخل على معمول الخبر إذا تأخر؛ لأن موضعها المبتدأ وقد فات بدخول "إن" فبقى الخبر فلا يجوز إخراجها عنه ولا عما وقع موقعه، قال الشاعر^(١): [البسيط]

إِنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتْهُ عَلَى التَّنَائِي لِعُنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ
فَادْخَلَ اللَامَ عَلَى "عند" وهو معمول "مكفور" لتقدمه عليه فإن قلت: "عندي" ظرف وهو معمول "مكفور" الذي أضيف إليه "غير" وما عمل فيه المضاف إليه لا يتقدم على المضاف.

قيل فيه جوابان:

أحدهما: أنه ظرف والظروف تعمل فيها المعاني متقدمة نحو "كل يوم لك ثوب"، فـ "لك" ناصب لـ "كل".

(١) البيت لأبي زيد الطائي في الدرر ٢/ ١٨٣، ٥/ ١٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥؛ وشرح أبيات سيويه ١/ ٤٣٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣؛ والكتاب ٢/ ١٣٤؛ ولسان العرب ٧/ ٢٤ (خصص)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٤؛ ورصف المباني ص ١٢١، ٢٣٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٢٣.

الإعراب: "إن": حرف مشبه بالفعل. "امرأ": اسم "إن" منصوب بالفتحة. "خصني": فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره "هو". "عمداً": مفعول مطلق نائب عن المصدر منصوب بالفتحة، أو حال مؤولة بمشتق، بتقدير: "عامداً"، منصوبة بالفتحة. "مودته": مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "على التناهي": جار ومجرور متعلقان بـ "خصني". "لعندي": اللام: حرف توكيد، "عند": مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء، متعلق بـ "مكفور"، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "غير": خبر "إن" مرفوع بالضمة. "مكفور": مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة "إن امرأ..." : ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "خصني": في محل نصب صفة لـ "امرأ".

والشاهد فيه قوله: "لعندي غير مكفور" حيث دخلت اللام على الظرف "عندي"، وهو متعلق بـ "مكفور"، لكنه لما تقدم عليه، حسن دخول اللام عليه.

والثاني: أن " غير " بمعنى " لا " فكأنه قال: لعندي لا مكفور، ومعمول ما بعد "لا" يتقدم عليه، ويجوز أن يكون العامل فيه محذوفاً دل عليه " مكفور " كأنه قال: لمشكور عندي غير مكفور، إذ كان غير المكفور مشكوراً، وهذا القول هو الحق.

وَإِنْ تُخَفِّفْ إِنَّ فَهْيَ تَعْمَلُ نَحْوُ وَإِنْ كُلاً وَقَوْمٌ ثَقُلُوا

يعني بقوله: " تعمل " أنها مع التخفيف تنصب الاسم وترفع الخبر لا مطلقاً بل على رأي قوم من العرب، وإن سيبويه حكى عن بعض العرب: " إن زيدا قائم "، ويريد " إن " المكسورة الهمزة، ووجه إعمالها مع التخفيف أن شبهها بالفعل وإن زال لفظاً فلها به شبه معنوي وهو دخولها على الاسم، وأيضاً فمعناها باق وهو التحقيق والتأكيد فأعملوها مع التخفيف، كما أعملوا الفعل مع الحذف نحو " لم يك زيد قائماً، و " لم أبل زيدا "، ولأن التخفيف في " إن " إنما كان لأجل التضعيف؛ لأن النون مشددة ولذلك خففوا " رب " وهو حرف لأجل التضعيف، وقد خففوا " سوف " فقالوا: " سو أفعّل، وسف أفعّل " بحذف " الفاء " مرة، و " الواو " أخرى، فلذلك خففوا " إن " وأعملوها.

قوله: " نحو: وإن كلا " يريد: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاً لَمَّا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١] بتخفيف " إن " ونصب " كل " على أنه اسمها، و " ما " في قوله: " لما " زائدة، والخبر " لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ " وزيدت للفصل بين اللامين، لام " إن "، ولام القسم؛ لأن اللام في " لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ " لام القسم، وكلاهما للتأكيد فلا يجوز الجمع بينهما كما فصلوا بالألف بين نونات التوكيد في نحو " اضربنان يا نسوة " أعني: نون ضمير المؤنث، ونوني التوكيد. ويجوز أن يكون " لما " هو الخبر، و " ما " نكرة، أي: " وإن كلا لخلق ليوفينهم "، ومن قرأ " لما " بتشديد " الميم " فالأصل " لمن ما " ثم أدغم نون " من " في ميم " ما " وهو الخبر أيضاً.

وقيل: إن " إن " نافية، و " لما " بمعنى " إلا " والتقدير " وإن كلا إلا ليوفينهم " ونصب " كلا " بفعل مضمر دل عليه " لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ " وقرئ بتشديد " إن " و " لما "، وبتخفيفهما، وبتخفيف " إن " وتشديد " لما " وبالعكس، وقد حكى سيبويه استعمال " لما " بمعنى " إلا " في قولهم: " نشدتك الله لما فعلت " قال: المعنى ما أطلب منك إلا فعلك.

قوله: " وقوم ثقلوا " يعني نون " إن " فقرأوا " وإن كلا " .
والإلغاء في " إن " المخففة أفصح، وسيأتي في البيت الذي يلي ما نحن فيه.

وَأَلْغَيْتْ فِي نَحْوِ إِنْ كُلِّ لَمَّا كَمِثْلِ مَا تُلْغَى إِذَا كُفْتُ بِمَا
كَأَنَّمَا وَ لَيْتَمَا الْمَكْفُوفَةُ وَحَيْثُ أَلْغَيْتْ إِنْ الْخَفِيفَةُ
مِنْ الثَّقِيلَةِ فَأَوْجِبْ لَمَّا تَجْعَلْ وَاجِبًا بِهَا الْكَلَامَ
نَحْوُ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ وَهَكَذَا لَمْ لَيَزِلْقُنْكَ

قوله: " وألغيت " يعني بالإلغاء إهمالها واطراح أعمالها إذا حذف أحد نونيهما، وهو القياس؛ لأن شبهها بالفعل قد زال لفظا فوجب الرجوع إلى الابتداء.

ويريد بقوله: " في نحو إن كل لما " قوله تعالى في " يس: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، ف " كل " مبتدأ، و " جميع " الخبر، و " ما " زائدة، والتقدير: وإن كل لجميع لدينا محضرون، ومن شدد " لما " جعلها بمعنى " إلا "، و " إن " نافية غير مخففة من الثقيلة.

قوله:

كَمِثْلِ مَا تُلْغَى إِذَا كُفْتُ بِمَا

يريد: أنها إذا دخلت عليها " ما " وركبت معها بطل عملها وألغيت، فلذلك شبه إلغاؤها بالتخفيف بإلغائها إذا ركبت معها " ما " أي: يوجب النقصان من لفظها إلغائها كما توجه الزيادة عليه، فكل ذلك مخرج لها عن العمل.

قوله: " كفت ب " ما " احترز بقوله: " كفت " عن زيادة " ما "؛ فإن " ما " الزائدة لا تبطل عملها.

قوله:

كَأَنَّمَا وَ لَيْتَمَا الْمَكْفُوفَةُ

يريد المكفوفتين بـ " ما "، و " كأنما، وليتما " فاعل " كفت "، أو فاعل " تلغي " على الخلاف في باب أعمال الفعلين، وخص " كأنما، وليتما " بالذكر؛ لأن أعمالهما مع دخول " ما " أكثر؛ لزوال معنى الابتداء معهما، وكذلك " لعل " لمشاركتها لهما في زوال معنى الابتداء منها، وإذا كفتها " ما " وهذا شأنهما فكفها لـ " إن " أولى.

ويحتمل أن يريد كقولك: " إنما، وليتما " فيجوز على هذا كسر " إن " من قوله: " كأنما وليتما " ويكون الضمير في قوله: " كفت " راجعا إلى " إن " على هذا القول.

قوله:

..... وَحَيْثُ أُلْغِيَتْ إِنْ الْخَفِيفَةُ

مِنَ الثَّقِيلَةِ فَأَوْجِبْ لَأَمَّا تَجْعَلُ وَاجِبًا بِهَا الْكَلَامَ

يريد: أوجب دخول اللام في سياق " إن " للفرق بينها وبين " إن " النافية، فإذا قلت: " إن زيد لقائم " فـ " زيد " مبتدأ، و " قائم " خبره، ودخلت " اللام " للفرق بينها وبين النافية، فإذا قلت: " إن زيد قائم " جاز أن يكون بمعنى " ما " فلا يقع فرق بين الإيجاب والنفي، ولذلك قال:

تَجْعَلُ وَاجِبًا بِهَا الْكَلَامَ

أي: تجعل الكلام بإدخال اللام واجبًا لا نفيًا.

فإن أعملت " إن " مع التخفيف لم يجب إلحاق اللام لظهور الفرق بنصب الاسم ورفع الخبر، وذلك نحو " إن زيدا قائم "، ولذلك قال: وحيث أُلغيت إن الخفيفة فأوجب اللام.

فاحترز بقوله: " أُلغيت " عن الإعمال؛ فإنه لا يجب اللام بل الخيار في ذلك إلى المتكلم، وإذا خففت " إن " جاز دخولها على الاسم والفعل، فمثال دخولها على الاسم ملغاة ما مثلنا به، ومثال دخولها على الفعل قوله:

نَحْوُ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ

ولا تدخل: " إن " المخففة من الثقيلة عند البصريين إلى على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو " كان " وأخواتها، و؛ ظننت " وأخواتها، وإنما كان كذلك؛ لأنه لما فات دخولها على المبتدأ والخبر المختصة بهما أدخلوها على فعل يختص بهما توفيراً عليها مقتضاها؛ لئلا يفوتها الدخول على المبتدأ والخبر من جميع الوجوه ويلزمها " اللام "، فـ " كاد " من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] من أفعال المقاربة المشبهة بـ " كان " وكذا قوله:

وَهَكَذَا لَأَمْ لَيُزْلِقَنَّكَ

يريد قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ [القلم: ٥١]، فقوله: " لَأَمْ لَيُزْلِقَنَّكَ " يريد أن هذه اللام تجعل " إن " واجبة لا نافية، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، فأدخل " إن " على " وجدت ".

المختصة بالمبتدأ والخبر، أي: وإن أكثرهم لفاسقون في علمنا، وقد أجاز الكوفيون دخولها على جميع الأفعال، وأنشدوا^(١): [الكامل]

بِالله رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهذا شاذ عند البصريين؛ لأنهم أدخلوا "إن" على "قتلت" وليس من الأفعال الداخلة على المبتدأ أو الخبر، ومنهم من يجعل "اللام" بمعنى "إلا"، و"إن" نافية، وهو مذهب الكسائي، والتقدير عند هؤلاء "وما قتلت إلا مسلماً"، ويجوز أن تكون "اللام" زائدة، و"إن" نافية؛ لأن زيادة "اللام" معروف وجعلها بمعنى "إلا" غير معروف لعدم قولهم: "قام القوم لزيدا" بمعنى "قام القوم إلا زيدا".

وكذلك قولهم: "إن تزنيك لنفسك، وإن تشينك لهيه". وتأولوا البيت بأن "إن" هنا عاملة غير ملغاة، والتقدير "إنك قتلت مسلماً"، واللام زائدة، فحذف اسم "إن" لدلالة الخطاب في قوله: "قتلت" عليه، وقيل: اللام

(١) البيت لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١٨ / ١١؛ وخزانة الأدب ١٠ / ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨؛ والدرر ٢ / ١٩٤؛ وشرح التصريح ١ / ٢٣١؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٧١؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٢٧٨؛ ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣ / ٢٧٧؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٤٩؛ والإنصاف ٢ / ٦٤١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٧٩؛ والجنى الداني ص ٢٠٨؛ ورصف المباني ص ١٠٩؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٨، ٥٥٠؛ وشرح الأشموني ١ / ١٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٦؛ واللامات ص ١١٦؛ ومجالس ثعلب ص ٣٦٨؛ والمحتسب ٢ / ٢٥٥؛ ومغني اللبيب ١ / ٢٤؛ والمقرب ١ / ١١٢؛ والمنصف ٣ / ١٢٧؛ وجمع الهوامع ١ / ١٤٢.

اللغة: المتعمد: القاصد.

المعنى: تدعو الشاعرة على عمرو بن جرموز قاتل زوجها الزبير بن العوام بإنزال أشد العقوبات به. الإعراب: "بالله: جار ومجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. "ربك": صفة مجرورة، و"رب" مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "إن": حرف مشبه بالفعل بطل عمله. "قتلت": فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "لمسلماً": اللام: الفارقة أو الابتدائية، و"مسلاً": مفعول به منصوب. "وجب": فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. "عليك": جار ومجرور متعلقان بـ "وجب". "عقوبة": فاعل مرفوع، وهو مضاف. "المتعمد": مضاف إليه مجرور. وجملة "أقسم بالله": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "إن قتلت": جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة "وجب عقوبة...": استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: "إن قتلت لمسلماً" حيث ولي "إن" المخففة من الثقلة فعل ماضٍ غير ناسخ وهو "قتلت"، وهذا شاذ عند البصريين وقياس عند الكوفيين.

غير زائدة والتقدير " إنك لقتلت مسلماً " لكن لام الابتداء لا تدخل على الفعل الماضي؛ لبعده عن شبه الاسم فأخرها عن الفعل إلى الاسم.

فأما قولهم: " إن تزيناك لنفسك " فإنما آخر اللام عن الفعل وهو مضارع، لئلا يجمع بين " إن " و " اللام " بلا فصل، والتقدير " إنك لنفسك تزيناك "، ولم يجرز الفارسي أن يقدر بعدها ضمير الشأن، والكلام في مثل هذا يطول وهو مذكور في الكتب المبسوطة فيطلب منها، وقد ذكرنا منه ما يكتفي به إن شاء الله.

كَذَاكَ أَنْ وَكَأَنَّ خُفِّفَا فِي الشَّعْرِ وَالْقُرْآنِ ذَاكَ عُرِفَا
نَحْوُ كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ أَنْ لَا يَزِجْ أَنْ هَالِكَ فِي الشَّعْرِ أَيْضًا يُسْمَعُ

قوله: " كذاك " أشار إلى تخفيف " إن " المكسورة، أي: كتخفيف " إن " المكسورة تخفف " أن " المفتوحة، ولم تلغ المفتوحة عن العمل كما ألغيت المكسورة، لأمرين: أحدهما: أن المكسورة تتصل بما بعدها من جهة واحدة، وهو اتصال العامل بمعموله، وأما المفتوحة فتتصل بما بعدها من جهتين:

أحدهما: اتصال العامل بمعموله.

والثاني: اتصال الموصول بصلته؛ لأنها موصولة بما بعدها، فكان اتصال المفتوحة بما بعدها أقوى من اتصال المكسورة.

والأمر الثاني: أن المفتوحة لم تكن إلا معمولة، فقد زال معنى الجملة إلى الأفراد فلم يبق للابتداء بعدها موقع، فلذلك ألغيت المكسورة ووقع بعدها المبتدأ، ولم تلغ المفتوحة^(١)، ولذلك قال في المكسورة:

وَخَيْثُ أَلْغَيْتَ إِنْ الْخَفِيفُ

فنسب المكسورة إلى الإلغاء ولم ينسب المفتوحة - إذا خففت - إليه، ثم إذا خففت فيما أن يقع بعدها اسم. أو فعل، فإن وقع بعدها جملة اسمية لم تعوض " أن "

(١) انظر: الكتاب ١٣٧/٢، الأصول ٢٣٨/١، ٢٣٩، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ١٥٩، التبصرة والتذكرة ٤٦٠/٢، الأزهية ٦٣، الإيضاح شرح المفصل ١٨٩/٢، التذيل والتكميل ١٦٢/٥، الجنى الداني ٢١٧، ٢١٨، المقاصد الشافية ٣٩٧/٢، العوامل المائة النحوية ١٦١، المطالع السعيدة ٣١٨/١، أسرار النحو ٢٦٨.

من (حذف) أحد نونيهما؛ لأنها قد دخلت على ما كان يليها قبل التخفيف، قال الشاعر^(١):
[البيسط]

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ
والتقدير: كل من يحفي ويتنعل هالك، فـ "كل" مبتدأ، "و" هالك " خبره مقدم
عليه، واسم " أن؛ ضمير الشأن، والتقدير " أنه هالك"، فالجمله من المبتدأ والخبر في
موضع رفع خبر " أن".
وأكثر إعمالها إذا وليها الجملة الاسمية في ضمير الشأن، وإنما قلنا " أكثر إعمالها"
احترًا من قول الشاعر^(٢): [الطويل]

(١) البيت من بحر البسيط، للأعشى في ديوانه ٥٩/ بلفظ: أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل،
والكتاب ١٣٧/٢، الأصول ٢٣٩/١، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ١٥٩/، التبصرة والتذكرة
٤٦١/٢، الأزهية ٦٤/، الإنصاف ١٦٧/١، شرح التسهيل ٤١/٢، تخلص الشواهد ٣٨٢/، شفاء العليل
٣٧١/١، المقاصد الشافية ٤٠٠/٢، خزنة الأدب ٤٢٦/٥، الدرر اللوامع ٣٠٠/١، ٣٠١، وبلا نسبة
في: المقتضب ٩/٣، الخصائص ٤٤١/٢، البديع ج ١/ ٢م/ ٥٥٩، التوطئة ٢٣٥/، الفصول الخمسون
٢٠١/، الإيضاح شرح المفصل ١٨٨/٢، الكنش ١٨٠/٢، التذييل والتكميل ١٦٢/٥، توضيح المقاصد
٥٣٩/١، شرح الأجرومية ٣١٨/١، المطالع السعيدة ٣١٩/١، همع الهوامع ١٨٥/٢.

اللغة: فتية: جمع فتى وهو السخي الكريم. من يحفى: من حفى يحفى من باب علم يعلم، وهو الذي
يمشي بلا حُفٍّ ونعل، وأراد به هنا الفقير. ويتنعل: المتنعل من انتعل إذا لبس النعل وأراد به الغني.
المعنى: هم بين فتية كالسيوف الهندية في مضائهم وحدتهم، وأنهم موطنون أنفسهم على الموت
موقنون به لأنهم قد علموا أن الإنسان هالك سواء كان غنيا أو فقيرا.

(٢) البيت بلا نسبة في الأزهية ص ٦٢، والأشبه والنظائر ٥/ ٢٣٨، ٢٦٢؛ والإنصاف ١/ ٢٠٥؛
والجنى الداني ص ٢١٨؛ وخزنة الأدب ٥/ ٤٢٦، ٤٢٧، ١٠/ ٣٨١، ٣٨٢؛ والدرر ٢/ ١٩٨؛ ورصف
الماني ص ١١٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٥؛ ولسان العرب ٤/ ١٨١
(حرر)، ١٠/ ١٩٤ (صدق)، ١٣/ ٣٠ (أئن)؛ ومغني اللبيب ١/ ٣١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣١١؛
والمصنف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

المعنى: أنك لو سألتني طلاقك في أيام سعة الحال، لم أمتنع عن ذلك ولم أبخل، مع ما أنت عليه
من صدق المودة.

الإعراب: "فلو": الفاء بحسب ما قبلها، و"لو": حرف شرط غير جازم. "أنك": حرف مشبه بالفعل
مخفف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم "أن". "في يوم": جار ومجرور متعلقان بـ
"سأل". "الرخاء": مضاف إليه مجرور. "سألتني": فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع
فاعل، والنون: للوقاية، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من
"أن" وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: "ثبت". "فراقك": مفعول به ثانٍ منصوب،

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ

فأعملها في غير ضمير الشأن وهو ضمير المخاطب.

وإن وليها فعل فلا بد من التعويض من حذف أحد نونيهما؛ لأنهم كرهوا تخفيفها وإدخالها على الفعل بخلاف مقتضاها، فألزموا العوض صونا من دخولها (في ظاهر اللفظ على الفعل)؛ ولأنها إذا ثقلت لم تدخل على الفعل فكذلك إذا خففت، ولأنها تشبه الفعل والفعل لا يدخل على الفعل، ثم إما أن يكون ذلك الفعل ماضياً أو غيره، فإن كان ماضياً فإما أن يكون مثبتاً أو منفيّاً، فإن كان منفيّاً فالأجود أن ينفي بـ"ما" كقولك: علمت أن ما قام زيد " والتقدير: أنه ما قام زيد " (١).

وإنما قلنا: "الأجود أن ينفي بـ" ما "؛ لأن " لا " تكون دعاء، فلو قلت: " أن لا قام زيد " لالتبس بالدعاء.

وقد ينفي بـ" لم " نحو " علمت أن لم يقم زيد " أي " أنه لم يقم زيد.

وإن كان مثبتاً فلا بد من " قد " إما ظاهرة أو مقدرة، فالظاهرة نحو: " علمت أن قد خرج زيد "، والمقدرة نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٢] أي: لولا أنه قد مَنَّ الله علينا. وقيل: استغنوا بـ" لا " التي قبلها مع " لو " عن العوض وإن لم يكن الفعل ماضياً، فإما أن يكون مثبتاً أو منفيّاً، فإن كان مثبتاً فبالسين، أو سوف كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠] أي: أنه سيكون، وإن كان منفيّاً فلا بد من " لا "، أو " ليس " كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١] أي: أنه لا تكون فتنة، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، فأما قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ

=

وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "لم": حرف جزم. "أبخل": فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. "وأنت": الواو: حالية، و"أنت": ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. "صديق": خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة "لو أنك..." الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة "سألتني": في محلّ رفع خبر "أن". وجملة "لم أبخل": جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "أنت صديق": في محلّ نصب حال..

والشاهد فيه قوله: "أنك" حيث خففت "أن" المفتوحة، وجاء اسمها ضميراً بارزاً هو الكاف، وهذا قليل.

(١) انظر: الإيضاح شرح المفصل ١٨٩/٢، الكنز ٩١/٢، التذيل والتكميل ١٥٩/٥، المقاصد

الشافية ٣٩٩/٢.

يُتِمُّ ﴿البقرة: ٢٣٣﴾ بالرفع، فالتقدير " أنه يتم " ففيها ضمير الشأن، ولم يأت بعوض منه، ومنه قول الشاعر^(١): [البسيط]

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِّنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تَقْرَبَا أَحَدًا

التقدير أنه تقرأ، وهو الأجود من حملها على " ما " المصدرية، وقيل في قوله عليه السلام: " كما تكونوا يولى عليكم ": إنه أعمل " ما " المصدرية حملا على " أن " المصدرية كما ترك إعمال " أن " المصدرية، وقيل: إن " ما " في قوله: " كما تكونوا " شرطية وما بعدها مجزوم بها؛ لأنه شرط ثم أقول: المفتوحة المخففة إذا جاءت بعد الفعل فإما أن يكون الفعل قبلها يقينا محضاً، أو شكاً محضاً، أو مترقباً، فإن كان الأول فهي المخففة من الثقيلة وذلك كالعلم والرؤية - بمعناه - والشهادة، وإن كان الثاني كـ " ظننت "، فإن مال الترجيح إلى اليقين فهي مخففة أيضاً كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١] فيمن رفع " تكون "، وإن كان الثالث فهي الناصبة للفعل وإذا وقعت " لا " بعد المخففة من الثقيلة، أو " لم " كتبت نونها منفصلة خطأ؛ لتقدير " الهاء " التي هي اسمها، ومدغمة لفظاً نحو " أشهد أن لا إله إلا الله " وقوله: " ان لا يرجع " مثال لـ " أن " المخففة، والتقدير: أنه لا يرجع وأما " كأن " فقليل " الكاف " فيها غير

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١ / ٣٣٣؛ والإنصاف ٢ / ٥٦٣؛ والجنى الداني ص ٢٢٠؛ وجواهر الأدب ص ١٩٢؛ وخزانة الأدب ٨ / ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤؛ والخصائص ١ / ٣٩٠؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٩؛ وشرح الأشموني ٣ / ٥٥٣؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١ / ١٠٠؛ ولسان العرب ١٣ / ٣٣ (أنن)؛ ومجالس ثعلب ص ٢٩٠؛ ومغني اللبيب ١ / ٣٠؛ والمنصف ١ / ٢٧٨؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٨٠.

الإعراب: "أن": حرف نصب مهمل. "تقرأ": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "على أسماء": جار ومجرور متعلقان بـ"تقرأ"، والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها بحسب ما قبلها. "ويحكم": مفعول مطلق، وقيل: مفعول به لفعل محذوف تقديره: "ألزكم الله ويحاً"، وهو مضاف، و"كما": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "مَنِّي": جار ومجرور متعلقان بـ"تقرأ". "السلام": مفعول به لـ"تقرأ". "وأن": الواو: حرف عطف، و"أن": حرف مصدرّي ونصب. "لا": حرف نفي. "تشعرا": فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها معطوف على المصدر المؤول السابق. "أحدًا": مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة "... ويحكم": اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "أن تقرأ" حيث لم تعمل "أن"، تشبيهاً لها بـ"ما" المصدرية.

زائدة؛ لأنها لو حذفت لزال معنى التشبيه بخلاف " الكاف " في " كذا " ، ولذلك فتحت " أن " بعدها؛ لأنها مجرورة.

وأقول: يجوز أن تكون زائدة وإن أفادت معنى التشبيه كما أن " من " في قولك: " ما جاءني من رجل " زائدة وإن أفادت معنى الاستغراق، والأجود في تخفيفها إبطال عملها، فأما إعمالها فكقوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] والتقدير "كأنها لم تغن بالأمس"، فـ " لم تغن " في موضع رفع خبر " كأن "، واسمها ضمير القصة والشأن، ومثله قول الشاعر^(١): [الهزج]

وَنَحَرَ مُشْرِقَ اللَّوْنِ كَأَنَّ ثُدْيَاهُ حُقَّانَ

فالشاهد فيه على إضمار الشأن، أي: كأنه، و " ثدياه " مبتدأ، و " حقان " الخبر، ومنهم من نصبه، وأنشدوا: (كأن ثدييه) على إعمالها في الظاهر.

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٩٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٣٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٩؛ والجنى الداني ص ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠؛ والدرر ٢/ ١٩٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٤؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩٧؛ وشرح قطر الندى ص ١٥٨؛ والكتاب ٢/ ١٣٥، ١٤٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٠، ٣٢ (أنن)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٣٠٥؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وجمع الهوامع ١/ ١٤٣.

اللغة: الحقان: مثني الحق، وهو وعاء صغير يوضع فيه الطيب خصوصاً، وقيل: هو قطعة من خشب أو عاج تنحت وتسوى.

المعنى: ربّ نحر متألّى اللون، كأنّ ثديا صاحبه حقان حجماً وشكلاً.
الإعراب: "ونحر": الواو: واو "ربّ"، حرف جرّ شبيهة بالزائد. "نحر": اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، والخبر محذوف. "مشرق": نعت "نحر"، وهو مضاف. "اللون": مضاف إليه مجرور. "كأن": حرف مشبه بالفعل مخفّف، بطل عمله. "ثدياه": مبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثني، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "حقّان": خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثني. وجملة "نحر مشرق اللون": لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة "كأنّ ثدياه حقان": في محل رفع أو جر صفة "نحر".

والشاهد فيه قوله: "كأنّ ثدياه حقان" حيث خُفِّفَت "كأن"، فبطل عملها. ويروى: "كأنّ ثدييه حقان" على الإعمال.

مَوَاضِعُ فَتْحِ هَمْزَةِ إِنْ

وَكُلُّ مَوْضِعٍ بِالِاسْمِ انْفَرَدَا أَوْ كَانَ مَخْصُوصًا بِفِعْلٍ أَبَدَا
تُفْتَحُ أَنْ فِيهِ نَحْوُ قِيلِي لَوْ أَنَّه أَتَاكَ أَنِّي مُوَلِّي

" أن " المفتوحة تشارك " إن " المكسورة في التأكيد والعمل، وتخالفها في أن المكسورة تبقى الجملة معها على استقلالها، والمفتوحة تخرجها عن كونها جملة وتدخلها في حيز المفردات، ولذلك لا تقع صلة لـ " الذي "؛ لأنها في تأويل اسم مفرد، والمفرد لا يوصل به " الذي "، وتقع المكسورة صلة وذلك يدل على أن الجملة باقية مع المكسورة على استقلالها، ولكون المفتوحة في تأويل المفرد لا بد لها من ضميمة تصحبها فلا تفيد كلاما بنفسها مع اسمها وخبرها، كما لا يكون المفرد كلاما إلا بضميمة.

فإن قلت: فالمفتوحة تدخل على المبتدأ والخبر فكيف لا تفيد بنفسها مع ما دخلت عليه إلا بضميمة؟

قلت: لأنها موصولة بما بعدها كما أن " الذي " يوصل بالجملة ولا يفيد كلاما إلا بضميمة، فـ " أن " المفتوحة تصير الجملة في حكم المفرد كما تصيرها " الذي ".
قوله:

وَكُلُّ مَوْضِعٍ بِالِاسْمِ انْفَرَدَا

" ضابط لفتح " أن " ولذلك قال: تفتح " أن " فيه "، ويريد " بالاسم " المفرد.
وقوله:

أَوْ كَانَ مَخْصُوصًا بِفِعْلٍ أَبَدَا

يريد أن الضابط في فتح " أن " أن تقع في أحد موضعين، إما في موضع مخصوص بالاسم، أو في موضع مخصوص بالفعل، ثم إنه مثل بكل واحد من الموضعين في قوله:

لَوْ أَنَّه أَتَاكَ أَنِّي مُوَلِّي

فتفتح " أن " بعد " لو "؛ لأن " لو " حرف مختص بالأفعال، فـ " أن " فيه مفتوحة؛ لأنها في تقدير مفرد، وموضعها رفع بفعل مقدر تقديره " لو ثبت أنه أتاك "، فـ " أن " بعد " لو " فاعلة، والفاعل لا يكون إلا اسما مفردا.

وقوله: "أناك أني مولى"، "أناك" فعل، وأني "في موضع رفع فاعله، فحيثُذ قوله:

وَكُلُّ مَوْضِعٍ بِالْإِسْمِ انْفَرَدًا

ضابط كلي، لأن "أن" بعد "لو" فاعلة، والفاعل من المواضع المنفردة بالاسم، ومن المواضع المنفردة بالاسم كونها مجرورة نحو "عجبت من أنك قائم" أي: من قيامك، وكذلك كونها مفعولة نحو "عرفت أنك قائم" أي: عرفت قيامك، وكذا بعد "لولا" نحو "لولا أنك قائم لصمت"؛ لأن ما بعد "لولا" مبتدأ، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً، فالمبتدأ من المواضع المنفردة بالاسم، وكذلك "عندي أنك قائم"، و"وحق أنك قائم" أي: عندي قيامك، وحق قيامك، فـ "أن" وما عملت فيه في موضع اسم مفرد مبتدأ، وما قبله خبره، ومنه قول الشاعر^(١): [الطويل]

(١) هذا صدر بيت عجزه:

وَأَنْتَ لَا خَلَّ هَوَاكَ وَلَا خَمْرُ

البيت لعابد بن المنذر العسيري، كما قال السيوطي ومعناه أن حبها له ملتبس عليه، فلا هو صدّ يوقع اليأس، ولا إقبال يوقع الأمل في النفس، وقد ذكر ابن هشام البيت في باب «أما» بالفتح والتخفيف، وذكر من معانيها أن تكون بمعنى «حقاً» أو «أحقاً» وتفتح أن بعدها كما تفتح بعد «حقاً» وقال بعضهم إن «أما» اسم بمعنى حقاً، أو الهمزة للاستفهام، و «ما» اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء «حقاً» فالمعنى «أحقاً» وموضع «ما» النصب على الظرفية، كما انتصب «حقاً» على ذلك بدليل دخول «في» عليه في البيت وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره.

وقوله: «لا خلّ هواك.. الخ» يقول: لا يدخل في الحق ووجهه أن يكون حبي لك غراماً وحبك لا يرجع إلى معلوم، وقال الميداني في مجمع الأمثال: «ما أنت بخل ولا خمر» قال أبو عمرو: بعض يجعل الخمر للذتها خيراً، والخلّ لخموضتها شراً، وأنه لا يقدر على شربه وبعضهم يجعل الخمر شراً، والخلّ خيراً، ويقولون: لست من هذا الأمر في خلّ ولا خمر، أي: لست منه في خير ولا شر.

وقبل البيت الشاهد:

هل الوجد إلا إن قلبي لودنا ... من الجمر قيد الرمح لاحترق الجمر

وبعده: أي: بعد البيت الشاهد:

فإن كنت مطبوا فلا زلت هكذا ... وإن كنت مسحوراً فلا برأ السحر

وقوله: هل الوجد: أي: ما الوجد، والوجد: الحب الشديد، و «قيد» بكسر القاف المقدار من المسافة، والمطبوب: الداء الذي يعرف دواؤه، يقول: إن كان الذي بي داء معلوما يعرف دواؤه فلا فارقتي، فإني ألتذ به، وإن كنت مسحوراً، أي: وإن كان الذي بي لا يعلم ما هو فلا فارقتي أيضاً. [شرح أبيات مغني اللبيب ج ١ / ٣٥٨].

أَفِي الْحَقِّ أَتِي مُعَرِّمُ بِكَ هَائِمُ

وقيل: " أن " في هذا البيت فاعلة موضعها رفع بالظرف المعتمد على حرف الاستفهام، وكذا إذا عطفتها على مفرد نحو " سرنى قيامك وأنت ضارب، أي: قيامك وضربك "، وكذا: سرنى قيامك حتى أنك منطلق فتفتح " أن " في هذا كله؛ لأنها في تأويل المفرد.

وإنما فتحت " أن " في الموضع المختص بأحد الأمرين الذي ذكر؛ لأن المفتوحة معمولة لما قبلها فلا بد لها من عامل، والعامل من شأنه الاختصاص بما عمل فيه، والعامل فيها قد يكون لفظيا ومعنويا، فالمعنوي بعد " لولا " والأمثلة التي ذكرنا بعده، واللفظي ما عداه.

وقد يجوز في بعض المواضع فتحها وكسرها على تأويلين مختلفين كقولهم: " أول ما أقول: أني أحمد الله " فالفتح على تقدير " أول قولي حمد الله "، فـ " أول ما أقول " مبتدأ، و " أني أحمد الله " خبره؛ لأن " ما " في " أول ما أقول " مصدرية، و " أن " المفتوحة في تأويل المصدر، وإن كسرت لم يكن الكلام تاما، بل كسرت حاكيا بعد القول، والخبر محذوف أي: أول ما أقول أقول إني أحمد الله، فحذفت " أقول " الذي " إن " محكية بعده، فالمحذوف هنا بعض الخبر، قال أبو علي: وهذا أولى من حذف جميع الخبر، لأن الحذف كلما قل كان أولى، فـ " إن " محكية لـ " أقول " أخرى محذوفة غير المذكورة، فاعرفه.

مَوَاضِعُ كَسْرِ هَمْزَةِ "إِنْ"

وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يَعْتَقَبُ الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ فَكَسْرُهُ يَجِبُ
فَاكْسِرْهُ بَعْدَ الْقَوْلِ أَوْ لِلَّامِ وَالْإِبْتِدَاءِ وَمَعَ الْأَقْسَامِ

قد بين فيما تقدم أن كل موضع ينفرد بالاسم فقط، أو بالفعل فقط يجب فتحها فيه، ويفهم من ذلك أن كل موضع لا ينفرد بأحدهما يجب كسرها فيه قوله: فاكسره " يريد فاكسر " إن " وذكر الضمير نظرا إلى الحرف؛ لأن الحرف مذكر. قوله: " بعد القول " ليس على إطلاقه بل ينبغي أن يقول: بعد القول الذي ليس بمعنى الظن "؛ فإنها تفتح فيه.

وإنما كسرت بعد القول؛ لأنه تعتقه الجملتان الاسمية والفعلية نحو: " قلت: زيد قائم، وقلت: قام زيد "، فتقول على هذا: "قلت: إن زيدا قائم " بكسر " إن " وكذلك ما تصرف من " قلت " من الأمر، والنهي، واسم الفاعل، والمصدر، وغير ذلك تكسر " إن " فيه.

وكذلك في الابتداء؛ لأن من ابتدأ كلاما فله الخيار إن شاء صدره بفعل، وإن شاء صدره باسم، وكذلك جواب القسم تقع فيه الجملتان نحو: والله ليقومن زيد، والله لزيد قائم، فإذا قلت: والله إنك قائم، كسرت، فهذه ثلاثة مواضع.

الرابع: بعد " ألا " التي للعرض نحو: ألا إنك قائم.

الخامس: بعد " أما " التي هي لافتتاح الكلام نحو " أما إنك قائم ".

السادس: بعد " الموصول " نحو " جاءني الذي إنه قائم ".

السابع: بعد " واو " الحال نحو: جاء زيد وإنه يتكلم.

وهذه المواضع كلها تدخل تحت قوله:

وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يَعْتَقَبُ الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ.....

" وتكسر أيضا بعد " حتى " التي يبتدأ بعدها الكلام. وقولنا: " الذي يبتدأ بعدها الكلام " لتخرج العاطفة، والجارة نحو: ضرب القوم حتى إن زيدا ضارب.

وبعد " إذا " التي للمفاجأة، وبعد " نعم " تقول في التصديق: " نعم إنه قائم "، وكذا

بعد " بلى " نحو بلى إنه قائم، وتكسر إذا وقعت في خبرها لام الابتداء نحو: ظننت إن زيدا لقائم؛ لأن اللام تعلق الفعل عن العمل في " إن "، فلم تبق " إن " معمولة لـ "ظن"،

وقد تقدم أنها تفتح إذا كانت معمولة، وليست هنا معمولة فلا تكون مفتوحة، فهذه أحد عشر موضعاً تكسر فيها "إن".

أقول: وقول صاحب الأرجوزة:

وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يَغْتَقِبُ الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ.....

فيه نظر؛ فإنه جاء فتحها بعد "الفاء" في جواب الشرط مع اعتقاب كل واحدة من الجملتين بعد "الفاء" نحو: من يزرني فأني أكرمه، فيجوز الكسر والفتح على تأويلين مختلفين، فإن قدرت "فأنا أكرمه كسرت"، (وإن قدرت فعلي أن أكرمه) فتحت؛ لأن التقدير: فعلي إكرامه وقد قرئ: ﴿وَمَنْ يَغْصِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن: ٢٣] بالفتح، أي: فجزأوه أن له نار جهنم، والصحيح ما ذكره الزمخشري، وهو قوله "ما كان مظنة للجملة كسرت" "إن" فيه "فخرج بقوله الجملة ما كان مظنة للمفرد.

وَإِنْ أَتَى مَعَ أَتَقُولُ أَنَا فَتَحَتْ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الظُّنَّ
وَذَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَالْخِطَابِ غَيْرَ حِكَايَةٍ وَلَا إِيجَابِ

قد ذكر لـ "أن" المفتوحة موضعاً آخر غير ما سبق لكنه داخل في قوله:

وَكُلُّ مَوْضِعٍ بِالْإِسْمِ انْفَرَدَا

لأن القول إذا كان بمعنى الظن لا يقع بعده إلا الاسم كما أن "ظننت لا يقع بعدها الاسم، ولا تعمل العرب "القول" عمل الظن إلا بشروط وقد ذكرها ومثل بها، أما المثال فقوله:

وَإِنْ أَتَى مَعَ أَتَقُولُ أَنَا

بالخطاب، ولم يقل: "مع قلت"، ولا "مع تقول"، فأما الشروط: فأحدها: أن يكون الفعل مضارعاً.

الثاني: أن يكون الفعل للمخاطب، وقد ذكره بقوله: "في الاستفهام والخطاب".

الثالث: أن يقترب بالفعل استفهام، وقد ذكره بقوله: "في الاستفهام".

الرابع: ألا يفصل بين الفعل وبين الاستفهام إلا بالظرف، نحو: أعند زيد تقول عمراً قائماً.

الخامس: قوله: "غير حكاية" يريد: أن هذه الشروط مع حصولها يجب كسر "إن" إذا حكيت ما بعد القول؛ لأن معنى الحكاية أن تحاكي باللفظ الثاني اللفظ الأول.

قوله: " ولا إيجاب " يغني عنه قوله: " في الاستفهام "؛ لأن الاستفهام ليس بإيجاب، ويحتمل أن يريد بقوله: " ولا إيجاب " الماضي؛ فإنهم قد يسمون في بعض عباراتهم الماضي واجبا، والمستقبل غير واجب، ويغني عن قوله: " غير حكاية " قوله: " إن كنت تريد الظن "؛ لأنه إن لم يرد الظن كان حاكيا.

قوله: " وذا " إشارة إلى فتح " أن " قال الشاعر^(١): [الوافر]
أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ
وقال الآخر^(٢): [الكامل]

(١) البيت للكُميت بن زيد في خزانة الأدب ٩ / ١٨٣، ١٨٤؛ والدرر ٢ / ٢٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٣٢؛ وشرح التصريح ١ / ٢٦٣؛ والكتاب ١ / ١٢٣؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٢٩؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١ / ٣٦٣؛ وأوضح المسالك ٢ / ٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٧؛ وخزانة الأدب ٢ / ٤٣٩؛ وشرح الأشموني ١ / ١٦٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٢٨؛ والمقتضب ٢ / ٣٤٩؛ وهمع الهوامع ١ / ١٥٧.

اللغة: الجهال: من الجهل، وهو السفه والعصيان، أو عدم المعرفة. المتجاهل: هو المتظاهر بالجهل.

المعنى: أتظن أن بني لؤي جهال حقيقة، أم أنهم يتظاهرون بالجهل؟ الإعراب: "أجهالاً": الهمزة: للاستفهام، و"جهالاً": مفعول به ثانٍ مقدم لـ "تقول" منصوب. "تقول": فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. "بني": مفعول به أول منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. "لؤي": مضاف إليه مجرور "لعمر": اللام: للابتداء، و"عمر": مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: "قسمي"، وهو مضاف. "أبيك": مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. "أم": حرف عطف. "متجاهلينا": معطوف على "جهالاً" منصوب بالياء، والألف: للإطلاق.

وجملة "تقول..." لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. والشاهد فيه قوله: "أجهالاً تقول بني لؤي" حيث أعمل "تقول" عمل "تظن"، فنصب به مفعولين، أحدهما قوله: "جهالاً"، والثاني قوله: "بني لؤي". ومع أنه فصل بين حرف الاستفهام والفعل بفصل، وهو قوله: "جهالاً"، فإن هذا الفصل لم يمنع الإعمال، لأنَّ الفاصل معمول للفعل، فهو مفعوله الثاني.

(٢) هذا عجز بيت صدره:

أَمَّا الرَّجُلُ فَدُونَ بَعْدِ عَدِّ

البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٠٢؛ وخزانة الأدب ٢ / ٤٣٩، ١٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٧٩؛ والكتاب ١ / ١٢٤؛ ولسان العرب ١١ / ٥٧٥ (قول)؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٣٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٥٧؛ ورصف المباني ص ٨٩؛ وشرح التصريح ١ / ٢٦٢؛ ولسان العرب ١١ / ٢٧٩ (رحل)، ١٢ / ٢٦٦ (زعم)؛ والمقتضب ٢ / ٣٤٩.

فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

أي: فمتى تظن، وأنشد أبو علي بيت الحطيئة في "قلت" بمعنى "الظن من غير الشروط المذكورة"^(١): [الطويل]

إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ حَطَطَتْ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةُ بِالْهَجْرِ
ففتح الهمزة من "أن" إذ ليس المراد القول باللسان بل المراد "إذا قدرت، أو ظننت" وعلى هذا التأويل فلا حاجة إلى الاستفهام، وأما بنو سليم فيعملون باب القول أجمع عمل الظن من غير الشروط.

وَكُلُّهَا لَا يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ عَلَى اسْمِهَا إِلَّا ظُرُوفًا تُعْتَبَرُ
تَقُولُ لَيْتَ بَيْنَنَا مُحَمَّدًا وَمِثْلُهُ إِنَّ عَلَيْنَا لِلْهُدَى
يريد بقوله: "كلها" كل باب "إن"، وإنما لم تتقدم أخبار "إن" وأخواتها على أسمائها؛ لعدم تصرفها؛ لكونها حروفاً.

=

المعنى: إن الرحيل محتم اليوم أو غداً، فمتى يا ترى تجمعنا دار واحدة؟
الإعراب: "أما": حرف شرط وتأکید. "الرحيل": مبتدأ مرفوع. "فدون": الفاء: ربطة لجواب "أما"، و"دون": ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. "بعد": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. "غد": مضاف إليه مجرور. "فمتى": الفاء: حرف استئناف، و"متى": اسم استفهام مبني في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بـ "تقول". "تقول": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. "الدار": مفعول به أول منصوب. "تجمعنا": فعل مضارع مرفوع، و"نا": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. وجملة "أما الرحيل فدون..." : ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "متى تقول..." : استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تقول": في محل جرٍّ بالإضافة. وجملة "تجمعنا": في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ "تقول".

والشاهد فيه قوله: "تقول الدارَ تجمعنا" حيث استعمل الفعل "تقول" بمعنى "تظن"، ونصب به مفعولين: أولهما قوله: "الدار"، وثانيهما جملة "تجمعنا"، ولم يقصد به الحكاية، ولولا ذلك لرفع "الدار" بالابتداء، وكانت جملة "تجمعنا" في محل رفع خبر، وكانت جملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول.

(١) البيت من بحر الطويل مطلع مقطوعة عدتها سبعة أبيات، قالها الحطيئة، في وصف بعيه وصفاً يرغب في اقتناء الإبل (انظر ديوانه ٣٦٦) بشرح ابن السكيت والسكري، تحقيق: نعمان طه، وانظره في تخليص الشواهد (٤٥٩)، والخزانة (٢/ ٤٤٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٩٥)، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية (٤٢٢).

قوله: "إلا ظروفًا" استثناء منقطع؛ لأن الظرف في الحقيقة ليس بخبر بل متعلقة هو الخبر في الحقيقة.

قوله: "تعتبر" احتراز به عن الظروف الناقصة مثل "إن بك زيدا واثق"، و"إن فيك محمداً راغب"؛ فإنك لو قلت: "إن فيك محمداً" ولم تذكر الخبر لم يجز، وإنما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً؛ لأن الظروف لا تنفك الأشياء عنها، ألا ترى أن زيدا قد ينفك عن القيام والعود وغيرهما ولا ينفك عن زمان ولا مكان، فصار الظرف ليس بأجنبي من المظروف فلم يعتد بالفصل به، ولذلك فصلوا به بين المضاف والمضاف إليه، وحروف الجر بمنزلة الظروف، وسيبويه يسمي حروف الجر ظروفًا؛ لتعلقها بالفعل كتعلق الظرف، ولعمل الفعل اللازم فيها كما يعمل في الظرف، وقد مثل بالظرف بقوله: "وليت بيننا محمداً"، وبحرف الجر بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾ [الليل: ١٢].

وَأِنْ أَتَى ظَرْفٌ يَكُونُ خَبَرًا وَخَبَرٌ فَاجْعَلْهُ حَالًا مُظْهِرًا
أَوْ اجْعَلِ الظَّرْفَ مُعَلِّقًا بِهِ خُيِّرَتْ بَيْنَ رَفْعِهِ وَنَضْبِهِ
تَقُولُ إِنَّ الْمَالَ عِنْدِي هَيِّنٌ أَوْ هَيِّنًا فَالنَّضْبُ فِيهِ أَحْسَنُ

هذا (لا اختصاص) له بباب "إن" بل المبتدأ والخبر وجميع العوامل الداخلة عليه فيه سواء، فتقول: "زيد عندك قائماً"، ف"زيد" مبتدأ، و"عندك" إن جعلته خبراً نصبت "قائماً" على الحال والعامل الظرف؛ لأنه نائب عن "كائن" أو "مستقر"، وصاحب الحال المضممر المرفوع بالظرف المستكن فيه، فإن علقته "عندك" بـ "قائم" رفعته، فإذا أدخلت "إن" على هذا قلت: "إن زيدا عندك قائماً، وإن أدخلت "كان" قلت: "كان زيد عندك قائماً" فتنصب "قائماً" على الحال إن جعلت الظرف خبراً لـ "كان"، وكذلك "ظننت".

وإنما خص هذا بباب "إن" دون سائر العوامل؛ لظهوره في "إن"؛ فإنه في باب "كان"، وظننت "منصوب خبراً كان أو حالاً ولذلك قال: "فاجعله حالاً مظهراً" أي: يظهر أمره في باب "إن" أنه حال، قال الشاعر^(١): [الكامل]

وإن لكم أصل البلاد وفرعها والخير فيكم ثابتاً مبذولاً

(١) البيت في كتاب سيبويه بلا نسبة [ج ١ / ٢٦٢، وكتاب النحاس ص ١٩٢]، قال النحاس: هذا حجة لنصب «ثابت مبذول»، كقولك: «الرجل عندك قائماً»، ونصبه على الحال؛ لأن الكلام قد تمّ دونه.

ف " أصل البلاد " اسم " إن " ، ولكم " الخبر ، و " الخير " معطوف على اسم " إن " ،
و " ثابتا " حال من الضمير في الظرف الذي هو خبر " الخير " المعطوف على اسم " إن
" وهو " فيكم " أي: والخير حاصل فيكم ثابتا مبذولا ، و " مبذولا " حال ثانية ، أو حال
من الضمير في الحال الأولى ، والعامل فيها الحال الأولى .
قوله:

.... إِنَّ الْمَالَ عِنْدِي هَيِّنٌ أَوْ هَيَّئَ
.....

مثال للنصب والرفع ، فإن نصبت فالعامل فيه " عندي " ، وإن رفعت فهو عامل في " عندي " ، وإليه أشار بقوله:

أَوْ اجْعَلِ الظَّرْفَ مُعَلِّقًا بِهِ

أي: معلقا بالخبر إن رفعته ، وإن لم يكن في " عندي " ضمير إذا رفعت " هينا " .

(لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ)

وَيَجْعَلُونَ لَا كَإِنْ فِي الْعَمَلِ تَقُولُ: لَا ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطْلٍ

قوله: " ويجعلون " لا " ك " إن " أي: يجعلون " لا " في العمل - وهو نصب الاسم ورفع الخبر - ك " إن " في ذلك تشبيها لها ب " إن "؛ لأنها نقيضة " إن "، و " إن " نقيضة " لا "، والنقيضان متشابهان في التنافي؛ لأن كل واحد منهما ينافي ما يناقضه، ولأنه متى صدق على أحدهما أنه نقيض للآخر صدق على الآخر أنه نقيض له، وأيضا فقد اشتركا في التأكيد ف " لا " لتأكيد النفي، وإن " لتأكيد الإثبات، وأيضا فإنهما يقعان جوابا للقسم.

وقيل: إن " لا " مشبهة ب " إن " الخفيفة؛ لأنهما على حرفين ثانيهما ساكن، والمخففة تعمل وتلغى فكذلك " لا ".

وأقسام " لا " كثيرة، ولا تعمل إلا نافية أو ناهية، فالنافية تحمل تارة على " إن " فتعمل عملها وتارة على " ليس " فتعمل عملها، ولا تعمل " لا " عمل " إن " مطلقا بل في النكرة إذا وليتها، وكان ينبغي أن يقول: ويجعلون " لا " ك " إن " في العمل في النكرة إذا وليتها، لكنه اكتفى بالمثل وهو قوله: " لا ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطْلٍ " فإنه أعملها في النكرة التي تليها من غير فصل بينهما، ولا تخلو النكرة التي تلي " لا " من أن تكون مفردة، أو مضافة، فالمفردة يأتي حكمها، وأما المضافة فمنصوبة ب " لا "، وفي الخبر خلاف، هل هو باق على رفعه بالابتداء، أو هو مرفوع ب " لا "؟ فالأول رأى سيبويه، والثاني رأى الأخفش، وإنما قدم النكرة المضافة على المفردة؛ لأن المضاف معرب، وبيان المعرب أهم؛ لأن الحركة الإعرابية تفيد معنى والثانية لا تفيد معنى، وأيضا فإن عمل " لا " يظهر في المضاف ولا يظهر في المفرد، فقدم ما يظهر فيه عملها، لتحقيق المشابهة ب " إن ".

ف " ذَا نَجْدَةٍ " اسم " لا " وهو منصوب بها، و " غير بطل " خبرها، وهو مرفوع بها عند الأكثرين.

واعلم أن باب " لا " كباب " النداء؛ فكل ما بني في النداء من النكرات بني مع " لا"، وكل ما أعرب فيه من المضاف والمشابه له أعرب مع " لا ".

فإن قلت: فالنكرة غير المقصودة معربة في النداء.

قلت: الكلام فيما بني.

فإن قلت: فيلزم أن تعرب النكرة المفردة مع " لا ".
قلت: لا يلزم ذلك على ما ذكرت؛ لأنني قلت: كل ما يعرب من المضاف والمشابه له، ولم أقل: وكل ما يعرب في النداء مطلقاً.
فإن قلت: فالمعرفة تبني في النداء ولا تبني مع " لا ".
قلت: قد احترزنا من ذلك بقولنا: " من النكرات ".

ومثال المشابه للمضاف قولك: لا ضارباً زيدا، ولا خيراً من زيد، ولا قائماً أبوه عندك "، فكل منفى عامل فيما بعده ينظر إن كان عمله جراً فهو مضاف، وإن كان نصباً أو رفعاً فهو مشابه للمضاف، ولا تعمل " لا " إلا في النكرة؛ لأن المنفي بها عام، والمعرفة تنافي العموم:

وَابْنِ عَلَى الْفَتْحِ الَّذِي قَدْ وَرَدَا مُنْكَرًا غَيْرَ مُضَافٍ مُفْرَدًا
مُرَكَّبًا مَعَ لَا كَخَمْسَةِ عَشَرَ مُضَمَّنًا مِنْ نَحْوِ قَوْلِي لَا وَرَزَ
وَالْأَصْلُ لَا مِنْ وَرَزَ ثُمَّ حُذِفَ وَيُحْذَفُ الْخَبَرُ مِنْ لَا إِذْ عُرِفَ

قوله: " منكراً " احترز به عن المعرف، وقد ذكرنا علة عدم عملها في المعارف قوله: " غير مضاف " احترز به عن المضاف، فإنه قد يكون منكراً فتعمل فيه لكن لا يبنى؛ لأن ثلاثة أشياء لا تصير بمنزلة شيء واحد؛ ولأن التركيب خلاف الأصل فتتكيره تنكير، لمخالفة الأصل، ولأن المضاف والمضاف إليه أحدهما عامل في الآخر فلا يصح جعلهما بمنزلة كلمة واحدة، فلا تجد اسمين جعلاً اسماً واحداً وأحدهما مضاف إلى الآخر وإنما يكونان مفردين كـ " بعل بك "، وأما قولهم: " يا ابن أم " لما جعلوا " أم " مع " ابن " اسماً واحداً حذفوا " ياء " الإضافة من " أم ".

قوله: " مفرداً " يغني عن قوله: " غير مضاف "، وكأنه ذكره توكيداً، ويحتمل أن يكون محترزاً بقوله: " مفرداً " عن المشابه للمضاف؛ فإنه غير مضاف وليس مفرداً؛ لعمله فيما بعده؛ لأن ما بعده من تمامه، وهذا هو الحق.

قوله: " مركباً مع " لا " يشير به إلى أنه يكون يليها بلا حاجز؛ لأن الحاجز يمنع من التركيب.

قوله: " كخمسة عشر " يريد: في التركيب والبناء على الفتح.
قوله: " مضمناً " من " إشارة إلى ذكر علة البناء، وهو تضمن الاسم معنى " من "، وإنما قالوا ذلك؛ لأن قولك: " لا وزر " جواب سؤال مقدر، فكأن قائلًا قال: " هل من

وزر؟ فجوابه: لا من وزر"، فالسؤال عام مستغرق لوجود لفظة "من" فيه؛ لأن الواحد النكرة يستغرق لا على جهة الإحاطة؛ بل على طريق البدل، أي: كل فرد من أفراد ذلك يصدق عليه ذلك الاسم كرجل مثلاً يصدق على كل إنسان ذكر على انفراده، فالشمول إنما حصل بدخول "من"، فالسؤال عام فوجب أن يكون الجواب مطابقاً له في العموم ولا تحصل المطابقة إلا بـ "من" إما ظاهرة أو مقدرة وليست ظاهرة فهي مقدرة، وإنما قدرُوا "من" ولم يظهروها؛ لأن بظهورها يبطل عمل "لا"، ولو لم يقدروا "من" لبطل حكم الاستغراق فراعوا جانب كل واحدة من الكلمتين - أعني "من"، و "لا" - فحذفوا "من" وبنوا النكرة؛ لتضمنها معناها، فكأن البناء وافياً بمقتضى "من"، وأعملوا "لا" في موضع الاسم، وهذا معنى قوله:

وَالْأَضْلُ لَا مِنْ وَرَزٌ ثُمَّ حُذِفَ

يريد ثم حذف لما ذكرنا، ولما ركبه مع "لا" بنوه على الفتح؛ لثقل التركيب وخفة الفتح كما في خمسة عشر، ولم يبنوه على السكون؛ لأن البناء عارض، هذا رأي الأكثرين.

قوله: "لا وزر" أي: لا ملجأ، وحذف خبر "لا" أي: لا وزر موجود.
وقال قوم: إنه معرب؛ لأن خبرها معرب، والمعطوف عليها بالواو معرب، وحرب العطف نائب عن العامل.
قوله:

وَيُحْذَفُ الْخَبَرُ مِنْ لَا إِذْ عُرِفَ

قوله: "من" لا "أي: من باب" لا "ولم يقل خبر" لا "؛ لأن في رفعه بـ "لا" خلافاً.

قوله: "إذ عرف" "إذ" هنا للتعليل، أي: لأنه قد عرف، وإنما عرف لأنه جواب سؤال والجواب يحذف منه شيء اكتفاء بدلالة السؤال على المحذوف، وقد يحذف الجواب كله ويكتفي بالحرف فيقال لمن قال: هل قام زيد؟ نعم، أو: لا.
أما بنو تميم فلا يثبتونه في كلامهم أصلاً إذا كان مرفوعاً.
وقولنا: إذا كان مرفوعاً "احترز من الظرف نحو: لا رجل في الدار، فإنهم يثبتونه. ويحتمل أن يكون صفة - أعني الظرف - لا خبراً.

وأما أهل الحجاز فحذفهم له أكثر من إثباته نحو " لا حول ولا قوة إلا بالله " أي: لا حول لأحد، ولا قوة لأحد إلا بالله.

وقيل: لأن " لا " سدت مسد الخبر، فمعنى قولك: " لا بأس " انتفى البأس.

وقد يحذف الاسم فيقال: " لا عليك " أي: لا بأس عليك.

وَقَدْ تَقُولُ لَا أَبَا لِعَمْرٍو وَلَا يَدَيَّ لَهُ بِدَفْعِ شَرِّ

وَاللَّامُ مُقْحَمٌ كَأَن لَّمْ يَثْبُتْ وَمِثْلُهُ يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي

قوله:

وَقَدْ تَقُولُ لَا أَبَا لِعَمْرٍو

وإنما أتى بلفظ " قد " التي تفيد التقليل مع المضارع ليدل به على أن هذه اللغة قليلة شاذة، ووجه قلتها أن الأسماء الستة لا تثبت لاماتها إلا في الإضافة، فثبتت الألف في " لا أبا لك " يدل على الإضافة إلى ضمير المخاطب، وذلك يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه، وذلك مبطل لعمل " لا " وموجب للرفع في الاسم، والتكرير في " لا "؛ إذ كانت " لا " إنما تعمل في النكرات، فأما في المعارف فلا، وكذلك حذف النون من الثنية والجمع يشعر بالإضافة في قوله: " لا يدى له " والأصل " لا يدين " فحذف النون لأجل الإضافة، لكن لما كانت الإضافة المذكورة تبطل عمل " لا " زادوا اللام ليفصل اتصال الإضافة ويتوفر على " لا " مقتضاها من التنكير ليصح عملها فيه، فزيادة اللام تقتضي التنكير، وثبتت الألف يقتضي التعريف فتعارضتا فتساقطا. وإنما زیدت اللام دون غيرها من حروف الجر؛ لأن اللام تفيد الملك والاستحقاق للذين تفيدهما الإضافة فلم يكن بينها وبين الإضافة في أصل معناها منافاة، وعلى هذا يجوز " لا ثوبى من خز "؛ لأن قولك: " ثوب خز، وثوب من خز " مشتركان في أصل التخصيص، ولا تقول: " لا رقيبى عليها "؛ لأن الإضافة لا تكون بمعنى " على " ^(١).

قوله: " واللام مقحم " أي: " زائد في موضع لا يفيد الزيادة، فالمقحم: زائد مخصوص؛ لأن ما بين المضاف والمضاف إليه لا يقبل توسط شيء آخر، ولذلك وجب حذف التنوين من المضاف أو النون.

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٠٦، شرح المفصل ٢/١٠٥، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤١٤، رصف المباني ٥/٢٤٥، الجنى الداني ٧/١٠٧، ارتشاف الضرب ٣/١٣٠٢، مغني اللبيب ٣/١٨٨، المساعد ١/٣٤٣، شفاء العليل ١/٣٨٣، همع الهوامع ٢/١٩٣.

قوله: " كأن لم يثبت " يريد: أن اللام زائد في غير موضع الزيادة، ولأنه لو لم يقدر أنه غير ثابت لما صح النصب، فإن قولك: " لا أبا لك " منصوب وليس مبنيا، ولما صح أيضاً ثبوت الألف.

وقيل: إنما جاز عمل " لا " في " أبا لك "؛ لأنه في معنى " لا أبا لك "، والثاني نكرة بالإجماع، والأول بمعناه، فوجب أن يكون مثله؛ لأن التنكير أمر معنوي، فإذا اتفق لفظان في أمر معنوي وأحدهما نكرة وجب أن يكون الآخر كذلك دون العكس؛ لأن الأصل التنكير، ولذلك أجازوا أن يكون " العراك " من قولهم: " أرسلها العراك " حالا بمعنى (معتركة).

وأما قوله: " يا بؤس للحرب التي " فهو صدر بيت لسعد بن مالك، وهو قوله^(١):
يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاشترحوها
قوله: " ومثله " يريد: ومثل " لا أباك " " يا بؤس للحرب "، ويريد بالمماثلة هنا في إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه لا في تحقيق الإضافة وتعريف الأول بالثاني، ولا بالاعتداد بها فاصلة بين المضاف والمضاف إليه كما في " لا أباك ".

وإن تصف مبني لا فابن معه وقد تجيء صفة مؤنثه
وتارة تنصبها مؤنثه تقول لا رجل خوانا هنة
وإن تصفه بالمضاف فأنصب تقول لا عبد كريم الحسب

قوله: " وإن تصف مبني لا " احترز بمبني " لا " عن المعرب؛ فإنه لا يجوز بناء الصفة معه إذا كان معربا، ومثاله " لا غلام رجل كريما عندك ".

وقيل: يجوز رفع صفة المضاف على الموضع كما يوصف اسم " إن " على الموضع^(٢).

(١) البيت من مجزوء الكامل، لسعد بن مالك في: شرح أبيات الجمل للبطلوسي / ١٧٥، شرح الجمل لابن خروف ٧٦٩/٢، ٩٨٣، شرح أبيات المغني للبغدادى ٣١١/٤، وبلا نسبة في: الكتاب ٢٠٧/٢، الخصائص ١٠٦/٣، التبصرة والتذكرة ٣٤٣/١، ٦٤٢/٢، البديع ج ١ / ٢م / ٢٨٤، شرح المفصل ١٠/٢، شرح التسهيل ٦٠/٢، رصف المباني ٢٤٤/، توضيح المقاصد ٧٨٤/٢، التذيل والتكميل ٢٥٥/٥، الجنى الداني ١٠٧/، مغني اللبيب ١٨٧/٣، شفاء العليل ٣٨٣/١، تمهيد القواعد ١٤١٣/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٦٠/٢، ٦١، التذيل والتكميل ٢٥٤/٥، المساعد ٣٤٣/١، تمهيد القواعد ١٤١٥/٣، همع الهوامع ١٩٧/٢.

قوله: " فابن معه " يريد صفته أي: صفة مبني " لا "، وصفة المبني بـ " لا " فيها ثلاثة أوجه، نصبها، ورفعها، وبناء الصفة مع الموصوف، أما الرفع فعلى الموضع؛ لأن موضع المبني مع " لا " رفع بالابتداء، وهو أقواها كما في صفة المنادي المضموم. وأما النصب بالتثوين فمحمول على اللفظ كما حملوا صفة المنادي المضموم على لفظه؛ لأن حركة البناء فيهما عارضة كحركة الإعراب، وقيل: النصب محمول على الأصل الذي يجب للاسم لو لم يتضمن معنى الحرف وإنما قدم البناء في الصفة على الإعراب؛ لأنه أشكل الوجه الثلاثة، فكأنهم ركبوا الصفة مع الموصوف ثم أدخلوا " لا " بعد التركيب فقالوا: " لا غلام ظريف لك " كما تقول: " لا خمسة عشر درهما لك "، وإنما أجازوا تركيب الصفة مع الموصوف لتنزيلها من الموصوف منزلة الصلة من الموصول، ولذلك لا يستغنى عنها في بعض المواضع نحو " يا أيها الرجل " كما لا يستغنى عن الصلة، ولا يجوز أن تكون الصفة ركبت مع الموصوف بعد تركيبه مع " لا " إذ لا يجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، وقد تقدمت علة ذلك^(١).

قوله:

وَإِنْ تَصِفْ مَبْنِيَّ لَا فَابْنَ مَعَهُ

ليس على إطلاقه بل كان ينبغي أن يقول: إذا وليته الصفة مفردة، فإنها لو فصلت بين الصفة والمبني مع " لا " امتنع البناء في الصفة ووجب الإعراب إما نصبا وإما رفعاً. وقولنا " مفردة " لتخرج الصفة المضافة وسيأتي ذكرها، وأيضاً فكان ينبغي أن يقول: فابن معه الصفة الأولى؛ فإن الصفة الثانية والثالثة ليس فيهما إلا الإعراب.

قوله:

وَقَدْ تَجِيءُ صِفَةٌ مُزْتَفَعَةٌ

هذا هو الوجه الثاني، وقد ذكرنا علة الرفع.

قوله:

وَتَارَةً تَنْصِبُهَا مُنَوَّنَةٌ

هذا هو الوجه الثالث، وقد تقدم ذكره معللاً، لكن في قوله: " منونه " تنبيه على معنى لطيف فقيد الصفة المنصوبة بالتثوين ولم يقيد المرفوعة، لأنه لا خلاف أن الصفة

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/٢، ارتشاف الضرب ١٣٠٢/٣، مغني اللبيب ١٨٩/٣، همع الهوامع ١٩٣/٢، ١٩٧.

المرفوعة معربة والمنصوبة المنونة معربة، إنما الخلاف في الصفة المفتوحة، فقال قوم: هي معربة وفتحها إعراب لكن حذف التنوين منها طلباً للمشاكلة بين الصفة والموصوف، فقلوله: "منونة" يشير به إلى أن الفتح بغير تنوين لا يكون نصباً، ولولا إرادة ما ذكرنا لكفاه أن يقول "وتارة تنصبها" كما قال: "صفة مرتفعة".
قوله:

تَقُولُ لَا رَجُلَ خَوَّانًا هُنَا

مثال للصفة المنصوبة، وإن شئت رفعت "خواناً"، وإن شئت حذفتم التنوين وبنيت مع الموصوف، فهذا التمثيل يجمع الأوجه الثلاثة. قوله: "هنا" يريد "هنا" فأبدل من الألف "هاء".
قوله:

وَإِنْ تَصِفُهُ بِالْمُضَافِ فَانْصِبْ

يريد: فانصب الصفة، ولو قال: "فاعرب" لكان أشمل من قوله "فانصب"؛ فإن منهم من يجيز رفع الصفة المضافة، وقد تقدم بيانه، وإنما وجب الإعراب لتعذر البناء في الموصوف مع الإضافة، فكذلك في الصفة.
وقيل: يجب نصب الصفة المضافة كما يجب نصب صفة المنادي المضموم إذا كانت مضافة.

قوله: "لَا عَبْدَ كَرِيمٍ الْحَسْبُ" تمثيل بالوصف بالصفة المضافة.

الْعَطْفُ عَلَى اسْمٍ لَا الْمَفْرَدِ

وَأَنْصَبَ أَوْ ازْفَعَ بَعْدَ وَاوٍ عَاطِفًا وَإِنْ تُكْرِرُ لَا فَكُنْ مُسْتَأْنَفًا
تَقُولُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي سِتَّةَ أَوْجُهٍ بِهِذَيْنِ اجْعَلِ
فَتَحْهُمَا وَالرَّفْعُ فِيهِمَا مَعًا وَفَتْحُ قُوَّةٍ وَحَوْلٌ رَفْعًا
وَعَكْشُهُ وَجَعْلٌ لَا الْمُؤَخَّرَ كَلَيْسَ أَوْ زَائِدَةً مُكْرَرَةً

"عاطفا" منصوب حال من الفاعل في قوله: "انصب"، أما النصب فعلى لفظ المبني كما في نصب الصفة ومثاله قول الشاعر^(١): [الطويل]

(١) البيت لرجل من عبد مناة في تخليص الشواهد ص ٤١٣، ٤١٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٦٧، ٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٥٥؛ وللفرزدي أو لرجل من عبد مناة في الدرر ٦/ ١٧٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٩، ٢/ ٥٩٣، ٨٤٧؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٢؛ وجواهر الأدب ص ٢٤١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٣؛ والكتاب ٢/ ٢٨٥؛ واللامات ص ١٠٥؛ واللمع ص ١٣٠؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٢؛ وجمع الهوامع ٢/ ١٤٣.

اللغة: مروان: هو مروان بن الحكم، وابنه: هو عبد الملك بن مروان. ارتدى بالمجد: ظهر بمظاهر العظمة والشرف. تأزر: لبس الإزار.

المعنى: ما من أب وابن يشبهان مروان بن الحكم وابنه عبد الملك لحرصهما على المجد والشهرة. الإعراب: "ولا": الواو بحسب ما قبلها، و"لا": نافية للجنس. "أب": اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب. "وابنا": الواو: حرف عطف، و"ابنا": معطوف على محل اسم "لا" منصوب بالفتحة، ويجوز فيه الرفع على أنه معطوف على محل "لا" مع اسمها، أي: في محل رفع مبتدأ. "مثل": خبر "لا" مرفوع بالضمة، وهو مضاف. "مروان": مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. "وابنه": الواو: حرف عطف، و"ابنه": معطوف على "مروان" مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "إذا": ظرف يتضمن معنى الشرط مبني في محل نصب مفعول فيه، متعلق بجوابه، ويجوز أن تكون بمعنى "إذا" الدالة على التعليل. "هو": فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أو تأكيد لفظي للضمير المستتر في الفعل المقدّر الذي يفسره الفعل الظاهر. "بالمجد": الباء: حرف جرّ، و"المجد": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "تأزر". "ارتدى": فعل ماض مبني على الفتحة المقدّرة على الألف للتعدّر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. "وتأزرا": الواو: حرف عطف، "تأزرا": فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا
فنصب "ابنا"، إما عطفًا على لفظ المبني؛ لأنها حركة تشبه حركة الإعراب فجاز
العطف على لفظها كما جاز العطف على لفظ المنادى المبني بالرفع، وإما لأن موضع
النكرة المبنية نصب. وإنما بنيت لتضمنها معنى "من" ولذلك تنصب مضافة، وإن
رفعت فعلى موضع المنفي مع "لا"؛ فإن "لا" وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ.
قوله:

وَإِنْ تُكْرِرَ لَا فَكُنْ مُسْتَأْنَفًا

يريد: إن أتيت بعد حرف العطف بـ "لا" جاز العطف والاستئناف، ومعنى
الاستئناف أن تفتح ما بعد الثانية.

قوله: "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي" تمثيل لتكرير "لا"، وفتح "قوة" يدل على أن الثانية
مستأنفة؛ لأنه جواب استفهام فيه "من" كما أن الأول كذلك.

قوله: "سنة أوجه" الصواب خمسة أوجه؛ لأنك إذا فتحت الأول جاز في الثاني
ثلاثة أوجه: فتحه على الاستئناف، ونصبه على لفظ المنفي أو محله، ورفع على محل "لا"
مع المنفي، فهذه ثلاثة أوجه في الثاني وفتح الأول فصارت أربعة، ويجوز رفع
الأول فصارت خمسة أوجه، وجهان في الأول، وثلاثة في الثاني.

وإذا رفعت الأول لم يجب نصب الثاني؛ لأن نصبه عطف على محل الأول، أو
على لفظه، وبرفعه قد بطل عمل "لا"، ولا يجوز نصب الأول بتنوين، لأنه مفرد.

فإن قلت: فتجعل "لا" بمعنى "ليس"، أو زائدة مكررة كما ذكر قلت: على هذا
ترتقي الأوجه إلى اثني عشر وجهًا، فحصرها في ستة تحكم؛ لأنك إذا رفعت ما بعد
"لا" الثانية جاز أن ترفعه بالابتداء، وجاز أن تجعلها بمعنى "ليس"، وجاز أن تعطفه

=

وجملة "ولا أب..." : بحسب ما قبلها. وجملة "ارتدى هو" المحذوفة: في محل جرٍّ بالإضافة.
وجملة "ارتدى بالمجد": تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تأزَّر": معطوفة على جملة
"ارتدى".

والشاهد فيه قوله: "ولا أب وابتًا" حيث عطف على اسم "لا" النافية للجنس ولم يكررها، وجاء
بالمعطوف منصوبًا، لأنه عطفه على اسم "لا"، وهو مبني على الفتح في محل نصب. ويجوز فيه الرفع
على أنه معطوف على محل "لا" مع اسمها، فإنهما معًا في محل رفع مبتدأ.

على محل " لا " الأولى، والخبر في جميع هذا محذوف، ويجوز أن تكون " لا " الثانية زائدة فترفعه على محل " لا " الأولى، فهذه أربع أوجه في رفع ما بعد " لا " الثانية. وإذا رفعت ما بعد " لا " الأولى جاز أن تكون بمعنى " ليس "، وجاز أن يكون مبتدأ، ففي رفع الأول وجهان، وفي الثاني أربعة أوجه فصارت سنة أوجه في الرفع وحده.

وإذا نصبت الثاني بتنوين جاز أن تكون " لا " الثانية زائدة، فيكون مثل قولك: " لا غلام وجارية ".
والحق أنها خمسة أوجه؛ لأن القصد تعديد وجوه ما يجوز في المنفي من الإعراب وغيره لا تعديد وجوه " لا ".
قوله:

وَفَاتِحُ قُوَّةٍ وَحَوْلٌ رُفَعَا

نحو " لا حول ولا قوة إلا بالله "، ومثاله قول الشاعر^(١): [الوافر]
فَلَا لَعُوَ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيْهَا وَمَا فَاهُوَا بِهِ أَبَدًا مُّقِيْمٌ
قوله: " وعكسه " يريد رفع " قوة "، وفتح " حول "، ومثاله قول الشاعر^(٢):
[الكامل]

(١) هذا البيت لأمية بن أبي الصلت، من قصيدة يذكر فيها الجنة، وأهلها وأحوال يوم القيامة. وهو ملفق من بيتين، وصواب الإنشاد - كما في الديوان ٤٧٥، ٤٧٧ - هكذا:
وَلَا لَعُوَ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيْهَا... وَلَا عَوْلٌ وَلَا فِيْهَا مُلِيْمٌ
وَفِيْهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ... وَمَا فَاهُوَا بِهِ لَهُمْ مُّقِيْمٌ
الشرح: و (الساهرة): هي الأرض، وهي في مقابلة البحر. والأبيات في وصف نعيم أهل الجنة. والشاهد فيه: (فَلَا لَعُوَ وَلَا تَأْتِيْمٌ) حيث رفع الاسم الواقع بعد (لا) الأولى؛ على أنها ملغاة؛ وفتح الاسم الواقع بعد (لا) الثانية على أنها نافية للجنس، عاملة عمل (إن).
انظر: معاني القرآن للقرطبي ١/ ١٢١، واللمع ٩٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٥، وابن النظم ١٨٩، وتخليص الشواهد ٤٠٦، ٤١١، وابن عقيل ١/ ٣٦٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٤٦، والتصريح ١/ ٢٤١، والخزانة ٤/ ٤٩٤، والديوان ٤٧٥، ٤٧٧.

(٢) هذا عجز بيت صدره:

هَذَا لَعْمُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ

البيت من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٢؛ وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٣٨، ٤٠؛ وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخى جساس ابني مرة في تخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة في

لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

لكن إذا جعلت " لا " بمعنى " ليس " كان الخبر في موضع نصب، وإن لم تعملها كان الخبر في موضع رفع، والتقدير " لا حول لي ولا قوة لي "، ف " لي " هو الخبر، وحذف للعلم به، وقد تقدم تعليله.

=

شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩؛ وهو لرجل من بني عبد مناف، أو ابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة، أو لرجل من بني عبد مناة في الدرر ٦ / ١٧٥؛ وهو لهني بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦ / ٦١ (حيس)؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح ١ / ٢٤١؛ ولابن أحمر في المؤتلف والمختلف ص ٣٨؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٣٣٩؛ ولرجل من مذحج أو لهمام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ص ٩٢١؛ ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ١ / ٢٥٦؛ ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكناني في حماسة البحري ص ٧٨؛ ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللاكبي ص ٢٨٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤١، ٢٤٥؛ والأشباه والنظائر ٤ / ١٦٢؛ وأمالى ابن الحاجب ص ٥٩٣، ٨٤٧؛ ورصف المباني ص ٢٦٧؛ وشرح الأشموني ص ١٥١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢؛ وكتاب اللامات ص ١٠٦؛ واللمع في العربية ص ١٢٩؛ ومغنى اللبيب ص ٥٩٣؛ والمقتضب ٤ / ٣٧١.

اللغة والمعنى: الصغار: الذلّ والضميم.

يقول: أقسم بحياتكم أنّ هذا الأمر [تفضيل أحد علي] هو الذلّ بعينه؛ وإن حصل ذلك، فلا أمّ لي ولا أب؛ أي ساقط الحسب والنسب.

الإعراب: "هذا": ها: للتنبيه، و"ذا": اسم إشارة مبني في محلّ رفع مبتدأ. "لعمركم": اللام: حرف ابتداء، و"عمر": مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف تقديره: "قسمي"، وهو مضاف و"كم": ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "الصغار": خبر المبتدأ "ذا" مرفوع. "بعينه": جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من "الصغار". وقيل: الباء: حرف جر زائد، و"عين": تأكيد لـ "الصغار"، وهو مضاف، والهاء: ضمير مضمحل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "لا": النافية للجنس. "أمّ": اسم "لا" مبني في محلّ نصب. "لي": جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر "لا". "إنّ": حرف شرط جازم. "كان": فعل ماضٍ تام. "ذاك": اسم إشارة في محلّ رفع فاعل. "ولا": الواو: حرف عطف، و"لا": زائدة لتأكيد النفي. "أب" معطوف على محلّ "لا" مع اسمها.

وجملة "هذا لعمركم...": لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة "لعمركم قسمي": لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضية. وجملة "لا أمّ لي": لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة "إن كان ذاك مع جواب الشرط المحذوف": لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضية. والشاهد فيه قوله: "ولا أب" حيث جاء قوله "أب" معرّباً معطوفاً على محلّ "لا" مع اسمها.

العَطْفُ عَلَى اسْمٍ (إِنْ) وَأَخَوَاتِهَا

وَاعْطِفْ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي إِنْ كَ لَا بِالرَّفْعِ بَعْدَ خَبَرٍ تَكْمَلًا

إنما حمل "إن" في العطف على موضع اسمها على "لا"؛ لأن "لا" مركبة (مع) المفرد، فهي وما بعدها بمنزلة كلمة واحدة، ولذلك شبهوا "لا رجل في الدار" بـ"خمسة عشر" فهي أدخل في العطف على موضعها، ولذلك يعطف على موضعها قبل الخبر عند من يرى أنها عاملة فيه، فلهذا شبه "إن" بـ"لا"؛ لكونها في هذا المعنى أقوى حالاً من (إن) والمشبه به من شأنه أن يكون أقوى حالاً من المشبه.

قوله: "بعد خبر" احتراز من العطف على موضع الاسم بالرفع قبل الخبر؛ فإن سببويه لا يجيزه.

قوله: "تكملاً" احتراز من مثل قولك: "إن فيك زيدا وعمرو راغب"، وكذا "إن فيك وعمرو راغب"؛ لأن الظرف هنا غير تام، وكذا إذا قلت: "إن زيدا قائم وعمرو عندك" لم يجز رفع "عمرو" على موضع اسم "إن"؛ لأن الظرف من تمام الخبر لتعلقه، وإن عطفته على الضمير في "قائم" من غير توكيد جاز على قبح.

قوله: "واعطف على الموضع في" "إن" يريد في اسم "إن"، وإنما ما جاز العطف على الموضع في "إن"؛ لأنها لم تغير معنى الابتداء، فمعنى قولك: "زيد قائم"، و "إن زيدا قائم" واحد خلا زيادة التأكيد في "إن"، وتأكيد الشيء لا يغير معناه، فإذا قلت: "إن زيدا قائم وعمرو" بالرفع على موضع "زيد"، وبالنصب على لفظ "زيد"، ولا يجوز العطف قبل ذكر الخبر، إما لفظاً، وإما تقديراً، وإنما لم يجز؛ لأنك إذا قلت: "إن زيدا وعمرو قائمان" فيكون العامل في الخبر "إن" من حيث إنه خبر عن اسمها، والابتداء من حيث هو خبر عن "عمرو" المرفوع بالابتداء، وعاملان (لا يعملان في شيء واحد)، وإنما قلت: "أو تقديراً" ليدخل مثل "إن زيدا وعمرو قائم"، فيجوز العطف؛ لأن "قائماً" خبر "إن" وهو في التقدير مقدم، وخبر "عمرو" محذوف، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [المائدة: ٦٩].

فإن التقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله كذلك، فحذف خبر "الصابئون" لدلالة خبر "إن" عليه، وعليه قول الشاعر^(١):
[الطويل]

فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

والتقدير: إني لغريب، وقيار بها غريب "فحذف خبر المعطوف على اسم "إن"، ولو قال: "لغريبان" لم يجز.

والعطف على موضع الاسم في باب "إن" على ثلاثة أوجه: جائز، وممتنع، ومختلف فيه، فالجائز في "إن" المكسورة، والمختلف فيه "لكن"، و"أن" المفتوحة، والممتنع بقية أخواتها، قال ابن جني: الذي يجل على أن موضع "أن" المفتوحة رفع بالابتداء عطف المبتدأ عليها، وقال الشاعر [الطويل]

(١) هذا عجز بيت صدره:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

البيت لضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص ١٨٤؛ والإنصاف ص ٩٤؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦، ١٠/ ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠؛ والدرر ٦/ ١٨٢؛ وشرح أبيات سيويه ١/ ٣٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧؛ والشعر والشعراء ص ٣٥٨؛ والكتاب ١/ ٧٥؛ ولسان العرب ٥/ ١٢٥ (قير)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٣؛ ورصف المباني ص ٢٦٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٤؛ ومجالس ثعلب ص ٣١٦، ٥٩٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤.

اللغة: الرحل: الإقامة. القيار: هو صاحب القير أي الزفت، وقيل هنا اسم راحلته.

المعنى: إن من كانت إقامته في المدينة كان غريباً فيها هو وراحلته.

الأعراب: "فمن": الفاء: بحسب ما قبلها، "من": اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. "يك": فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. "أمسى": فعل ماضٍ ناقص. "بالمدينة": جار ومجرور متعلقان بخبر "أمسى" المحذوف. "رحله": اسم "أمسى" مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "فإني": الفاء: رابطة لجواب الشرط، "إني": حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير في محل نصب اسم "إن". "وقيار": الواو: حرف اعتراض، "قيار": مبتدأ مرفوع بالضمة خبره محذوف. "بها": جار ومجرور متعلقان بـ "غريب". "لغريب": اللام: المرحلة، أو الابتدائية، "غريب": خبر "إن" مرفوع بالضمة، وخبر "قيار" محذوف.

وجملة "من يك...": بحسب ما قبلها. وجملة "يك...": في محل رفع خبر المبتدأ "من". وجملة "أمسى بالمدينة رحله": في محل نصب خبر "يك". وجملة "إني لغريب": في محل جزم جواب الشرط. وجملة "قيار...": اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: تأخير خبر "إن"، وهو "غريب"، والتقدير: فإني لغريب بها وقيار.

فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَحَشَّعْتُ بَعْدَكُمْ لَشَيْءٍ وَلَا أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ
ثم قال بعد ذلك:

وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعِيدُكُمْ

فعطف "أنا" وهو مبتدأ على "أن" المفتوحة وما عملت فيه.

وفي الصفة على الموضع خلاف وأجازه الزجاج محتجاً بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمُ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨]، فـ "علام" صفة لاسم "إن" على الموضع قياساً على العطف.

وقيل: هو خبر بعد خبر، وقيل: بدل من الفاعل في "يقذف"، ومن نصبه فعلى الحال، ويقوي قول الزجاج ما حكاه سيبويه "إنهم أجمعون ذاهبون" فأكدوا اسم "إن" على الموضع، والتأكيد كالوصف، قال سيبويه: كأنه توهم سقوط "إن" من اللفظ كما توهم الآخر وجود الباء في قول الشاعر^(١): [الطويل]

وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

(١) هذا عجز بيت صدره:

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً

البيت للأخوص (أو الأخوص) الرياحي في الحيوان ٣ / ٤٣١؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٥٨، ١٦٠، ١٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٧٤، ١٠٥ / ٢؛ والكتاب ١ / ١٦٥، ٣٠٦؛ ولسان العرب ١٢ / ٣١٤ (شأم)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٤٩؛ وهو للفرزدق في الكتاب ٣ / ٢٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٥؛ والأشباه والنظائر ٢ / ٣٤٧، ٣١٣ / ٤؛ والخزانة ٨ / ٢٩٥، ٥٥٤؛ والخصائص ٢ / ٣٥٤؛ ومغني اللبيب ص ٤٧٨؛ والممتع في التصريف ص ٥٠.

اللغة: المشائيم: جمع مشؤوم وهو الرجل الذي يجزّ على قبيلته الشؤم. ناعب: مصوّت. البين: الفراق.

المعنى: يصف قومًا بأنهم نذير شؤم لمن حولهم، وليسوا بمصلحين بين الناس، ولا يصيح غرابهم إلا بالفراق وتصدّع الشمل.

والشاهد فيه قوله: "ليسوا مصلحين ولا ناعب" حيث جرّ (ناعب) على توهم جرّ خبر "ليس" (مصلحين).

فَعْلُ التَّعَجُّبِ

الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُصَرَّفْ مِنْهُ فَعْلُ التَّعَجُّبِ أَبْنَتْ عَنْهُ

قوله: " فِيمَا لَمْ يُصَرَّفْ مِنْهُ " أي: في الفعل الذي لم يصرف، يريد الأفعال الجامدة، وعدم التصرف في الأفعال كعدم الإعراب في الأسماء. والأفعال التي هي غير متصرفة ستة، وهي:

" فعل التعجب، ونعم، وبئس، وحبذا " فهذه الأربعة التي ذكرها في هذا الباب، أما " عسى، وليس " فقد تقدم ذكرهما، ومعنى التصرف هو أن يبنى من مصدره مثال الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول إن كان متعديا. قوله: " منه " أي: من الذي لا يتصرف فعل التعجب، فالفاء في " منه " ضمير عائد إلى " ما " من قوله: " فيما لم يصرف ".

قوله: " أبنت عنه " أي: عن فعل التعجب أي: ذكرته في هذا الباب مبينا، وإنما لم يتصرف فعل التعجب؛ لأنه ليس بخبر عن أمر واقع، بل قولك: ما أحسن زيدا ! هو نفس التعجب الواقع من المتعجب؛ لأنه إخبار عن إيقاع تعجب بخلاف قولك: تعجبت من كذا، فإنه إخبار عن حصول تعجب وليس هو نفس التعجب، فالتعجب من الألفاظ الانشائية التي هي نفس العمل والفعل لا إخبار عن وقوع فعل، وقالوا في رسم التعجب: هو انفعال النفس عند رؤيتها ما خرج عن نظائره، أو سماعها، وقالوا في رسم المتعجب منه: " هو ما خفي سببه وخرج عن نظائره، فلا يصح التعجب في حق الله تعالى؛ إذ لا يخفى عليه شيء.

تَقُولُ مَا أَحْسَنَ خَالِدًا فَمَا مُبْتَدَأٌ مُنْكَرٌ قَدْ أَبْهَمَا

وَخَالِدٌ مُتَّصِبٌ بِأَحْسَنَانَا وَإِنْ تَقُلْ أَحْسَنُ بِخَالِدٍ هُنَا

فَاللَّفْظُ لَفْظُ الْأَمْرِ وَالْمَعْنَى خَبَرٌ مَعْنَاهُ مَا أَحْسَنَهُ وَقَدْ ظَهَرَ

اللفظ الذي هو نفس التعجب وإنشاؤه لفظان: أحدهما " ما أفعله "، والثاني: " افعل به "، وقد ذكرهما صاحب الأرجوزة؛ لأن القصد من هذا الباب بيان الصيغة المستعملة فيه وأحكامها، ومثال الصيغة الأولى للتعجب قوله: " ما أحسن خالدا ! "، ومثال الثانية قوله: " أحسن بخالد ! "، ثم شرع يبين إعراب صيغة التعجب فقال: " ما: مبتدأ " ولا بد له من خبر وخبره " أحسن " وهو جملة مركب من فعل وفاعل فالفعل " أحسن "،

والفاعل الضمير المستكن في " أحسن " وهو عائد على " ما " و " خالد " مفعول به، ولذلك قال:

وَخَالِدٌ مُتَّصِبٌ بِأَحْسَنًا

قوله: " منكر قد أبهما " يشير به إلى مذهب سيبويه ويختاره؛ فإن " ما " عند الأخفش موصولة بمعنى " الذي ".

قوله: " قد أبهما " أي: وضعه مبهما، وقيل غير موصوفة؛ لأن " ما " الموصوفة وإن كانت نكرة فإن إبهامها يزول بالصفة.

وعند الكوفيين " ما " استفهامية، والخبر عند الأخفش محذوف والتقدير عنده: الذي أحسن زيدا شيء، وحذف ما لا دليل عليه ضعيف، إذ لا فائدة فيه؛ لأن كل (ما حسن) زيدا شيء أو موجود.

وأما جعلها استفهاما ففاسد؛ لأن التعجب مغاير للاستفهام.
قوله:

وَإِنْ تَقُلْ أَحْسَنُ بِخَالِدٍ هُنَا

لفظه لفظ الأمر ومعناه معنى الخبر، وقد فسر به بقوله:

فَاللَّفْظُ لَفْظُ الْأَمْرِ وَالْمَعْنَى خَبَرٌ

ثم زاده بيانا بالتمثيل فقال: " معناه ما أحسنه ! أي: معنى أحسن بخالد: ما أحسن خالداً.

قوله: " وقد ظهر " أي وقد ظهر أنه منصوب على مذهب الزجاج، يعني المجرور بالباء في قولك: " أحسن بخالد ! " عند حذف الباء في ضرورة الشعر، قال الشاعر^(١):

فَأَجْدَرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ

أراد: فأجدر بمثل ذلك، فحذف الباء، ونصب " مثلاً "، ومما جاء فيه الخبر بلفظ الأمر قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] أي: فإنه يمد له الرحمن مداً.

(١) هذا عجز بيت من الوافر لم أهتد إلى قائله، ولم أعرف تتمته فيما قرأت من المراجع. والشاهد فيه قوله: «فأجدر مثل ذلك أن يكون»؛ حيث نصب «مثل» الذي كان مجروراً بعد «أجدر» ونصب على إسقاط الخافض، وهذا دليل على أن موضعه نصب على المفعول به. ينظر الشاهد في: شرح التسهيل (٣/ ٣٥)، والهمع (١/ ٩١)، الدرر (٢/ ١٢٠).

و " الباء " زائدة لازمة لا تحذف إلا في ضرورة، وزيادتها للفرق بين التعجب والأمر؛ فإنه إذا قال: أكرم زيد ! علم أنه تعجب، وإذا قيل: أكرم زيداً لم يعلم أهو تعجب أم أمر؟ فزيادة " الباء " هنا بمنزلة ضم " ميم " " من " في القسم للفرق بين القسم وغيره، وعند الزجاج أنه أمر، والتقدير عنده: أحسن يا حسن زيد " أي: دم.

وقيل: معناه أيها المتعجب اطلب من كل واحد، وقل له: أحسن زيد، أي: قل له يصفه بالحسن، ف " زيد " على هذا مفعول في موضع نصب، والباء زائدة أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] وإنما قلنا: إن " الباء " زائدة؛ لأن همزة " أحسن " للتعدي فوجب أن تكون الباء لغير التعدي، وعلى الوجه الأول " الباء " زائدة في الفاعل والمعنى " أحسن زيد، أي: صار ذا حسن، والباء فيه كالباء في قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣].

فإن قيل: فإذا كانت الهمزة في " أحسن " من قولك: " ما أحسن زيداً ! للتعدي فلم أدخلتها على الفعل المتعدي في قولك: " ما أضرب زيداً ؟

قيل: إن " ضرب "نقل إلى " فعل " فصار " ضرب " بضم الراء كعظم، وكثر، و"فعل" لا يكون إلا لازماً، ثم أدخل عليه بعد نقله الهمزة ليتعدى بها إلى المفعول.

وَلَا تُصْرِفْهُ وَلَا تُقْلِدْ مَا مَعْمُولُهُ وَلَا تُحْلِلْ بَيْنَهُمَا

قوله: " ولا تصرفه " يعني فعل التعجب؛ لما ذكرنا من أنه ليس بخبر عن معنى بل هو نفس المعنى.

وقيل: لشبهه بالحرف؛ لأن معناه في غيره؛ لأن لفظه ماض، ومعناه مستقر موجود في الحال، فقد صار معنى الماضي في غيره وهو الحال.

وقيل: منع التصرف؛ لدلالته على معنى كان القياس أن يوضع له حرف يدل عليه؛ لأن التعجب معنى من المعاني التي تعرض في النفس كالتمني، ولذلك قالوا: اللام في " لله دلا زيد " للتعجب.

فأما من يقول: إنه إنشاء فيقال له أيضاً: لم كان إنشاء التعجب بصيغة الماضي؟ فإن الإنشاء كما يكون بالماضي فقد يكون بالمضارع؟.

قال ابن السراج: هو خبر، ويدل على أنه خبر أنه يجوز أن تقول: صدق أو كذب لمن قال: ما أحسن زيداً !.

قوله: " ولا تقدما " أراد: لا تقدمن، فأبدل من نون التأكيد الخفيفة ألفا في الوقف.

ولا يجوز أن تقول: "زيدا ما أحسن"، ولا "ما زيدا أحسن" بالاتفاق؛ وإنما كان كذلك لعدم تصرف الفعل إذ لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله. وقد ذكر لفعل التعجب ثلاث خواص: إحداها: عدم التصرف.

الثانية: عدم تقديم معموله عليه. الثالثة: ألا يفصل بينه وبين معموله مطلقا عند قوم، ويجوز الفصل بالظرف وحرف الجر نحو: ما أحسن اليوم زيدا، ومنه قولهم: "ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا"، ف "أن" والفعل في موضع نصب على التعجب، و"بالرجل" فصل، أما الفصل بالأجنبي فغير جائز بالاتفاق. ولا يعطف على فاعل التعجب، ولا يؤكد، ولا يبدل منه.

لَكِنَّ كَانَ قَدْ يَجِيءُ زَائِدًا تَقُولُ مَا كَانَ أَشَدَّ خَالِدًا
"كان" زائدة، والتقدير: ما أشد خالدا ! وقيل: "كان" تامة فيها ضمير فاعل يعود إلى "ما"، و "أشد" في موضع الحال.

وقيل: هي ناقصة، و "أشد" في موضع نصب خبرها، واسمها ضمير "ما" ومن جعلها زائدة فلا فاعل لها، وقيل: فاعلها مصدرها. وقد زاد قوم "أصبح، وأمسى" بعد "ما" كما زادوا "كان"؛ لأنهما من أخواتها، فقالوا: "ما أصبح أبردها !، وما أمسى أدفأها ! أي: ما أبردها، وما أدفأها !

والصحيح أن هذا لا يجوز كما جاز في "كان"؛ فإنه لا يجوز الفصل بين "أحسن" ومعموله في الأصح؛ لعدم التصرف، ولم يجز الفصل بين "ما" وفعل التعجب؛ لأن الفصل يوجب تأخير فعل التعجب عن موضعه وذلك تصرف في صيغة التعجب، لكنهم اعتبروا ذلك في "كان" لعموم الكون، ولذلك أتى بحرف الاستدراك، فقال:

لَكِنَّ كَانَ قَدْ يَجِيءُ زَائِدًا

فلو جاز زيادة "أصبح، وأمسى" تشبيها لهما بـ "كان" لجاز زيادة بقية أخواتها نحو: أضحى، وبات.

وَاللُّونُ وَالْخِلْقُ إِنِّ عَجِبْنَا
بِالْفِعْلِ نَحْنُ مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ
وَنَحْنُ مَا أَوْضَحَ مِنْهُ بُلْجَتَهُ
إِذْ فَعَلَ كُلِّ خَلْقَةٍ وَلَوْنٍ
بَنَيْتَ مِنْهَا مَضْدَرًا وَجِئْنَا
مُجَاوِزُ ثَلَاثَةِ فِي الْكَوْنِ

يريد بـ " اللون " البياض والسواد والحمرة والصفرة وما تركب منها، فلا تقول من البياض: " ما أبيضه "، ولا من السواد: " ما أسوده " فأما قول الشاعر^(١):

جاريةٌ في درْعها الفَضْفَاضِ أَبْيَضُ من أُختِ بني إِباضِ

فـ " أبيض " ليس للتفضيل بل صفة لموصوف محذوف، أي: في درعها جسم أبيض، أو شخص أبيض، و " من " في موضع رفع صفة لـ " أبيض " وإنما ذكرنا هذا؛ لأن ما لا يبنى منه فعل التعجب لا يبنى منه أفعل التفضيل، فكما لا تقول: " ما أبيض زيدا لا تقول: " زيد أبيض من عمرو "، وكما لا تقول: " ما أسود زيدا " لا تقول: " زيد أسود من عمرو "، وتقول: ما أسود زيدا " من السيادة؛ لأنه من " ساد، يسود "، وكذلك تقول: " زيد أسود من عمرو " أي: أفضل منه في السيادة.

وأما " الخلق " فيعني بها الأعضاء كاليد، والرجل، فلا تقول من الوجه: ما أوجهه، بل تقول: ما أحسن وجهه ! وتقول من الوجاهة: " ما أوجهه " إذا كان وجيها عند الناس، ولا تقول: من اليد: " ما أيداه " بل " ما أشد يده ! ". قوله: " ما أشد حمرة " مثال للون.

قوله: " ما أوضح منه بلجته " مثال للخلقة، والبلجة: بياض بين الحاجبين، ثم علل امتناع بناء فعل التعجب من الألوان والخلق بقوله:

إِذْ فَعَلَ كُلٌّ خِلْقَةً وَلَوْ أَنَّ مُجَاوِزَ ثَلَاثَةِ.....

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٨ / ٢٣٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨١ / ٢؛ ولسان العرب ٧ / ١٢٢ (بيض)، ومغني اللبيب ٢ / ٦٩١.

اللغة: الجارية: الفتية من النساء. درعها: قميصها. الفضفاض: الواسع. بنو أباض: قوم اشتهروا ببياض بشرتهم.

المعنى: هذه المرأة البيضاء الفتية، تلبس قميصًا واسعًا، أكثر بياضًا من بني أباض. الإعراب. "جارية": خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هي" مرفوع بالضمّة. "في درعها": جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ "جارية"، و"ها": ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. "الفضفاض": صفة مجرورة بالكسرة. "أبيض": خبر ثانٍ مرفوع بالضمّة. "من أخت": جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل "أبيض". "بني": مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم. "أباض": مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة "هي جارية": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: "أبيض" حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض، وهذا ما يجيزه الكوفيون في البياض والسواد، ويأباه البصريون.

أي: ثلاثة أحرف، فـ " إذ " للتعليل كأنه قال:، لأن فعل كل خلقة ولون أكثر من ثلاثة أحرف، وإنما لم يجز بناء فعل التعجب مما زاد على الثلاثة؛ لأن هذه الصيغة - أعني ما أفعله - لا تصح إلا من الثلاثي، وأيضا فإن الثلاثي تزداد عليه الهمزة للتعدية بعد نقله إلى " فعل " - بضم العين - فالهمزة لما أحدثت في الفعل معنى التعدية صارت كحرف أصلي من صيغة الفعل فلو أدخلتها على الرباعي لصار على خمسة أحرف، وقد قلنا: إن الهمزة كأحد حروف الفعل وليس في الأفعال أصل خماسي؛ لأن أصل الفعل إما ثلاثي، أو رباعي فلذلك امتنع، وإذا امتنع بناء فعل التعجب من الرباعي وأردت التعجب من مثل هذه الصيغ بنيت فعل التعجب من فعل ثلاثي وأتيت بمصدر الفعل الرباعي معمولا له ومنصوبا به كما مثل به في قوله: " ما أشد حمرة، فـ " أشد " فعل ثلاثي على " فعل " بضم العين؛ لأن اسم الفاعل منه " شديد، و " فيعل " إنما يأتي من " فعل " نحو " كثير " من " كثر "، وعظيم من " عظم "، وقد نطقوا به في الجيد من الاستعمال في قولهم: شد ما أنك ذاهب "، فأما قولهم: " ما أفقره " وهو من " افتقر " فإن الأصل " فقر " - بضم القاف - لقولهم " فقير " فبنوا فعل التعجب من " فقر " وإن لم ينطق به كما بنوا منه " فقير " - أعني اسم الفاعل -، قال سيويه: استغنوا بافتقر، واشتد عن فقر، وشدد، فإن قيل: فقد قالوا: عور، وحول " وهو ثلاثي ؟

قيل: امتنع التعجب منه؛ لأنه مخفف من " احول، واعور "، ولذلك صحت الواو فيه مع انفتاح ما قبلها، فلولا أنه مخفف لقليل: حالت عينه، وعارت " كما قالوا: خاف ". فأما قولهم " عمى بصره، وعشى بصره " فإنما لم يبين منهما فعل التعجب - وإن كانا ثلاثيين - حملا لهما على " عور، وحول " في المعنى لا في اللفظ؛ لأنهما عبارة عن آفة في البصر كما أن عور، وحول كذلك، فأما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢] قالوا فيه: إنه من عمى القلب، وهو الحق؛ لأن المراد به الجهل، وأنت تقول من " عمى القلب: " ما أعماه ! كما تقول: " ما أحمقه ! وما أجهله ! ولو جعله جاعل من " عمى العين " فلم يرد به " أعمى من كذا " بل المراد به: فهو في الآخرة أعمى كما كان في الدنيا. والحق هو الأول؛ لأنه عطف عليه أفعال التفضيل، وهو قوله: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾.

وَشَدُّ مَا أَعْطَاهُ فِي الرُّبَاعِيِّ وَمِثْلُهُ يَخْتِجُ لِلْسَّمَاعِ

يريد: أن مثل هذا شاذ لا يقاس عليه، فلا يقال: " ما أجوبه، بل يقال: ما أسرع جوابه، ووجهه أنه حذف الهمزة من " أعطى " ورده إلى الثلاثي؛ لأن أصله: عطا، يعطو،

إذا تناول، ثم أدخل عليه همزة التعدية بعد نقله إلى " فعل " بضم العين على ما مر ذكره وتعجب منه فقال: ما أعطاه للدرهم ! ولذلك عدوه بحرف الجر إلى الدرهم، وقالوا: ما أولاه بالخير، وما أعطاه للمال !

وأجاز سيبويه ما كان على " أفعل " بزيادة الهمزة أن يبنى منه فعل التعجب، وهو عند غيره شاذ، ولذلك قال:

وَشَذُّ مَا أَعْطَاهُ فِي الرُّبَاعِي

ولم يقل: شذ الرباعي، وإنما الشاذ منه ما كان أوله همزة، فأما غيره فممتنع.

أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ

وَمِنْهُ نَعَمٌ وَهُوَ فِعْلُ الْمَدْحِ وَبِئْسَ لِلذَّمِّ وَذِكْرِ الْقُبْحِ
فَالْمَدْحُ نَعَمُ الْعَبْدُ عَبْدُ اللَّهِ وَالذَّمُّ بِئْسَ الْعَبْدُ عَبْدٌ لَأَهِي

قوله: "ومنه" يريد: مما لا يتصرف، وإنما لم يتصرف إما لأن قولك نعم الرجل زيد هو نفس المدح وليس بإخبار عن مدح سابق، وإما لأنها أشبهت الحرف؛ لأن معناها في غيرها؛ لأنها تفيد أن المدح حاصل في الحال ولفظها ماضٍ، والحال غير الماضي فجمدت لذلك؛ لأن شبه الحرف يوجب الجمود في الأفعال كما يوجب البناء في الأسماء، وكذلك القول في "بئس".

قوله: "وهو فعل المدح" يشير به إلى خلاف مذهب البصريين، (فإنها عند البصريين) فعل ماضٍ؛ لاتصال الضمير بها نحو "نعموا رجالا الزيدون" حكاة الكسائي، فهي عنده فعل، ولا اتصال تاء التأنيث الساكنة بها، فتقول: "نعمت، وبئست" كما تقول: "قامت وقعدت".

واستدل الكوفيون على الاسمية فيها بقول الشاعر:

فصبحك الإله بنعم بالـ بأيمن طائر وأجل فال
وقد أنشده الأخفش في "المسائل الكبير"، فجر ما بعد "نعم" بالإضافة دليل على اسميتها، إذ الفعل لا يضاف، وكذلك إدخال "الباء" عليها دليل على اسميتها أيضاً. وهذا يحتمل أن يكون أراد "بنعيم بال" ثم نقل الكسرة من العين إلى النون كما يفعل بما عينه حرف حلق، فلما سكنت العين حذفت "الياء"؛ لالتقاء الساكنين، وحيث لم يبق فيه حجة.

وأما وزنها في الأصل فهو "فعل" كـ "سمع"، قال الشاعر^(١): [الرملة]

(١) هذا عجز بيت صدره:

ما أقلت قدم ناعلها

البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٨ (مع اختلاف كبير في الرواية)؛ وخزانة الأدب ٩ / ٣٧٦، ٣٧٧؛ والدرر ٥ / ١٩٦؛ ولسان العرب ١٢ / ٥٨٧ (نعم)؛ والمحتسب ١ / ٣٤٢، ٣٥٧؛ وجمع الهوامع ٢ / ٨٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٢٢٨؛ والمقتضب ٢ / ١٤٠.

اللغة: أقلت: حملت. الناعل: لابس النعل. الأمر المبر: هو الأمر الذي يعجز الناس عن دفعه وإبطاله.

نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرِّ

يقال: " نعم الرجل " إذا أصاب نعمته، و " بئس " إذا أصاب بؤسا وفيهما أربع لغات، لأنك إذا كسرت العين فإما أن تفتح النون، أو تكسرهما للإتباع، فهذه لغتان، وإن سكنت العين، فإما أن تفتح النون، أو تكسرهما، والكسر هو اللغة الفاشية، أعني المستعملة، وكذلك القول في " بئس "، وكذلك كل اسم أو فعل عينه حرف حلق مكسور.

قوله: " وهو فعل المدح "، " نعم " فعل معناه المبالغة في المدح، و " بئس " معناه المبالغة في الذم، فإذا قيل: " نعم الرجل زيد، فمعناه زيد ممدوح جداً "، وكذلك قولك: " بئس الرجل زيد " فمعناه زيد مذموم جداً.

وإذا ثبت أن " نعم، وبئس " فعلا فلا بد لهما من فاعل فقد أشبهها الأفعال من جهة رفعهما للفاعل، وخالفها من جهة أن فاعلها مخصوص، وهو كل اسم فيه الألف واللام للجنس لا للعهد، أو يكون الفاعل لهما مضافاً إلى اسم هذا شأنه، أو يكون فاعلها مضمراً أضمر قبل الذكر على شريطة التفسير بنكرة منصوبة على التمييز، فمثال الأول ما ذكره صاحب الأرجوزة، ومثال الثاني " نعم غلام الرجل زيد "، ومثال الثالث " نعم رجلاً زيد "، فـ " رجلاً " تمييز مفسر للمضمّر المستكن، والتقدير " نعم الرجل رجلاً زيد "، فإن ظهر الفاعل لم تكن النكرة مفسرة بل قد تذكر توكيداً، كقول الشاعر^(١): [الوافر]

=

المعنى: ما أحسن الذين يسعون في تخفيف ما يزعج الناس، ويعجزهم، هذا التفضيل يبقى ما بقيت أقدام الناس تحملهم.

الإعراب: " ما " مصدرية زمانية. " أقلت " فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. " قدم " فاعل مرفوع بالضمة. والمصدر المؤول من " ما " وما بعدها في محلّ نصب مفعول فيه ظرف زمان، معلق بالمصدر " فداءً " في بيت سابق. " ناعلها " مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. و " ها " ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. " نعم " فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. " الساعون " فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. " في الأمر " جارّ ومجرور متعلّقان بـ " الساعون ". " المبر " صفة لـ " الأمر " مجرورة بالكسرة، وسكّنت لضرورة الشعر.

وجملة " نعم الساعون " استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: استعمال: " نَعِمَ " على الأصل، بفتح النون وكسر العين.

(١) هذا عجز بيت صدره:

تَرْوُدُ مِثْلَ زَادٍ أَبْيَكُ فِينَا

فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

[ثم قال:]

وَكُلُّ مَمْدُوحٍ وَمَذْمُومٍ رُفِعَ بِالْإِيتِدَاءِ وَالْمِثَالِ قَدْ سُمِعَ
وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ قَبْلُ خَبَرُهُ أَوْ خَبَرُ وَالْمُبْتَدَأُ تَقْدِيرُهُ
وَفِي غُمُومِ اللَّامِ مَا يُغْنِيكََا عَنْ رَاجِعِ لِلْمُبْتَدَأِ يَأْتِيكََا
وَلَوْ أَتَى الضَّمِيرُ فِيهَا لَمْ يَغْدُ كَنِعَمٍ مَوْطِئًا حِرَاءَ وَ أَحْدُ

قوله: " وكل ممدوح ومذموم " يريد به المقصود بالمدح أو الذم من الجنس. فإن قلت: فما الفائدة في ذكر الجنس والمقصود بالمدح غيره، وهو الاسم الواقع بعده المخصوص بالذكر؟

فالجواب أن مدح الجنس أو ذمه لأجل بعض أفراده تفخيم لذلك المفرد وتعظيم لشأنه، ثم تخصيصه بالذكر من بعد مع ما في تخصيصه من البيان والإيضاح زيادة في

=

البيت لجرير في ديوانه ص ١٠٧ (طبعة صادر)؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٩٤، ٣٩٩؛ والخصائص ١/ ٨٣، ٣٩٦؛ والدرر ٥/ ٢١٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٧؛ ولسان العرب ٣/ ١٩٨ (زود)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢؛ ومغني اللبيب ص ٤٦٢؛ والمقتضب ٢/ ١٥٠.
المعنى: يخاطب الشاعر ممدوحه، ويدعوه للسير على خطى أبيه في الجود والعطاء اللذين عرف بهما.

الإعراب: "تزود": فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. "مثل": مفعول به منصوب، وهو مضاف. "زاد": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. "أبيك" مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "فينا": جارّ ومجرور متعلّقان بـ"تزود": "فنعم": الفاء: استئنافية، و"نعم": فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. "الزاد": فاعل مرفوع. "زاد": مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف. "أبيك": مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "زادًا": تمييز منصوب.

وجملة "تزود": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "نعم الزاد...": استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، أو في محلّ رفع خبر للمبتدأ "زاد"، وتكون بذلك جملة "زاد أهلك نعم...": استئنافية. والشاهد فيه قوله: "فنعم الزاد زادًا" حيث جمع بين الفاعل "الزاد" والتمييز "زادًا" للتوكيد، وهذا غير جائز عند البصريين.

المدح، وعذر في مدح الجنس وإن كان فيه - أعني في الجنس - من هو مستحق للذم ولا يخلو منه والشيء إذا مدح جنسه لأجله كان ذلك مبالغة في مدحه، وهذا معنى قولنا من قبل: إن معناهما المبالغة في المدح والذم.

قوله: "رفع بالابتداء" ثم قال بعده "والمثال قد سمع" أي: قد ذكر المثال فلا يكرر بإعادته.

وإنما قدم رفعه بالابتداء على الوجه الآخر؛ لأن قوما من المحققين يختارون رفعه بالابتداء، وأنشدوا قول زهير^(١): [الطويل]

يَمِينًا لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا

فلو كان خبراً لكان قد أدخل "وجدت" على خبر المبتدأ، فيكون قد حذف المفعول الأول، وأحد مفعولي "ظننت" لا يحذف، فوجب أن يكون قد دخلت على المفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل، ويكون "نعم السيدان" في موضع المفعول الثاني الذي هو خبر في الأصل، ولذلك قال:

وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ قَبْلُ خَبَرِهِ

وأقول: هذا ليس بشيء؛ لاحتمال أن يكون "وجدت" بمعنى "أصبت" كقولك: وجدت الضالة "إذا أصبتها، وهذه تتعدى إلى مفعول واحد، فكأنه قال: لنعم السيدان أصبتها، وهذا من المواضع التي يلزم فيها مخالفة الأصل في تقديم الخبر؛ لأنه جرى مجرى الأمثال، أو لأن المبتدأ فيه موضح للجنس ومبين له مثل قولك: "نعم القيام إخوتك" فخير المبتدأ على هذا جملة مركبة من فعل وفاعل، فلذلك قال:

(١) هذا صدر بيت عجزه:

عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ

هو من معلقته المشهورة في ديوانه (ص ٢٣) طبعة. المكتبة الثقافية - بيروت (١٩٦٨ م).

اللغة: لنعم السيدان: جواب قسم، والقسم وجوابه في موضع المفعول الثاني، ل (وجد) وجملة المدح خبر، وألف الاثنين في (وجدتما) للحارث بن عوف، وهرم بن سنان. سحيل: الخيط الذي لم يحكم فتله، ومعناه الأمر السهل، وحالة السلم، ومبرم: الخيط الذي أحكم فتله، وأراد هنا: الأمر الشديد، وحالة الحرب.

والشاهد في البيت: قوله: «لنعم السيدان وجدتما»؛ حيث دخل الفعل الناسخ على المخصوص بالمدح، وأصله: لنعم السيدان أنتما، فأدخل الناسخ عليه فصار «وجدتما».

ينظر الشاهد في: شرح الكافية للرضي (٢/ ٣١٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٨٧)، والتذييل والتكميل (٤/ ٥٣٤)، والأشباه والنظائر (٤/ ٢٣٤)، والدرر (٢/ ٤٧).

وَالْفَعْلُ وَالْفَاعِلُ قَبْلُ خَبَرُهُ

ثم كأنه سأل نفسه عن العائد من الجملة إلى المبتدأ فقال: " وفي عموم اللام ما يغني عن العائد " يريد بـ " اللام " اللام الداخلة على فاعل " نعم " ، أو المضاف إليه فاعلهما؛ لأنهما للجنس، و (زيد) من ذلك الجنس المرتفع بـ " نعم " فكأنه مذكور فيه، فلذلك أغنى عموم الجنس وشموله عن العائد، ولذلك يرد ما خالف ذلك إليه، فقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٧]، فـ " القوم " مخصوصون بالذم وليسوا بمثل، فهو على تقدير حذف مضاف، أي: ساء مثلاً مثل القوم. قوله:

أَوْ خَبَرٌ وَ الْمُبْتَدَأُ تُقَدَّرُهُ

يريد أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم خبر مبتدأ محذوف، فقولك: نعم الرجل زيد " فكأنه لما قال: " نعم الرجل " قيل: من المقصود بهذا المدح؟ فقال في الجواب: " زيد " أي: هو زيد، أو المقصود به زيد. والكلام على هذا جملتان، وعلى الأول جملة واحدة. قوله:

وَلَوْ أَتَى الضَّمِيرُ فِيهَا لَمْ يَعُدْ

يريد: لو أتى الضمير في " نعم، وبئس " لم يعد على شيء؛ لأنه إضمار قبل الذكر، أو يريد أنه لم يعد على المبتدأ المذكور بعده، فلا يظن ظان أن مثل قوله " نعم موطننا حراء " أن الضمير في " نعم " يعود على " حراء "؛ لأنه مفسر بمظهر بعده وهو " موطن " والضمير المفسر بشيء لا يعود على غير ذلك الشيء الذي فسر، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فـ " ما " تامة غير موصولة ولا موصوفة وموضعها نصب على التمييز، والتقدير: فنعم شيئاً إبدائها، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فصار الضمير المجرور مرفوعاً إما مبتدأ، وإما خبراً على ما تقدم، و " ما " مفسرة للضمير في " نعم " ولشمولها قامت مقام العائد.

(حَبْذَا)

وَجَعَلُوا لِلْمَدْحِ أَيْضًا حَبْذَا فَحَبَّ فِعْلٌ وَبِهِ يُزْفَعُ ذَا
وَأَقْتَرْنَا مَعًا فَصَارَا مَدْحًا كَحَبْذَا نُضَحُ الشَّفِيقِ نُضَحًا
وَحَبْذَا مُحَمَّدٌ رَشُولًا وَالْحَالُ وَ التَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيلًا
وَذَلِكَ الْمَمْدُوحُ فِيهَا خَبْرٌ لِحَبْذَا أَوْ مُبْتَدَأٌ يُقَدَّرُ

" حبذا " للمدح بمنزلة " نعم " ، وإن أدخلت عليها " لا " صار بمنزلة " بئس " ، قال الشاعر^(١): [البسيط]

لا حبذا أنتِ يَا صَنْعَاءُ مَنْ بَلَدٍ

(١) هذا صدر بيت عجزه:

ولا شعوبٌ هَوَى مِنِّي ولا نُقْمٌ

البيت للمرار العدوي، ويقال: زياد بن منقذ، ويقال: زياد بن حمل، ويقال: المراد بن منقذ في خزانة الأدب ٥ / ٢٥٠؛ والدرر ٥ / ٢٢٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٨٩؛ والمقاصد النحوية ١ / ٢٥٧؛ وله أو لبدر أخي المراد بن سعيد في شرح شواهد المغني ١ / ١٣٤؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢ / ٨٩.

اللغة: صنعاء: اسم لمدينة في اليمن، ولقرية في غوطة دمشق قديمًا. شعوب: الموت، واسم قبيلة. نقم: جبل مطل على صنعاء اليمن قرب غمدان. المعنى: لم أحبك يا صنعاء، ولست موضعًا أرتاح إليه وفيه، وحتى جبل (نقم) وقبيلة (شعوب) لا أحتهما ولا أهواهما.

الإعراب: "لا حبذا": "لا": حرف نفي، "حب": فعل ماضٍ جامد، "ذا": اسم إشارة في محل رفع فاعل. "أنت": ضمير متصل في محل رفع مبتدأ مؤخر. "يا صنعاء": "يا": حرف نداء، "صنعاء": منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. "من بلد": "من": حرف جر زائد، "بلد": اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه تمييز. "ولا": الواو: للعطف، "لا": حرف نفي. "شعوب": اسم معطوف على "أنت" مرفوع بالضمّة. "هوى": تمييز منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. "مني": جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ "هوى". "ولا": الواو: للعطف، "لا": زائدة لتوكيد النفي. "نقم": اسم معطوف على "شعوب" مرفوع بالضمّة.

وجملة "لا حبذا": في محل رفع خبر مقدّم لـ "أنت". وجملة النداء: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "لا حبذا أنت" حيث جاء بـ "لا حبذا" التي للذم وهي نقيض "حبذا"، والممدوح مؤنث.

و " حبذا " معناه المبالغة في تقريب المذكور بعدها من القلب، ولهذا ركبوا معها " ذا " الذي يفيد قرب المشار إليه.

قوله: " فحب فعل " وهو كما ذكر، وأصله " حب " بمنزلة " ظرف، وكرم " فأدغمت إحدى الباءين في الأخرى؛ لثقل التضعيف، وهو فل لازم؛ لأن " فعل " من أفعال الغرائز التي أصلها اللزوم، فأما ما جاء في كلام بعضهم: " أرحبتكم طاعة الكرمانى؟ " فهو محمول على معنى " أوسعتكم "، وهو قليل لا يلتفت إليه، ويدل على أن أصله " حب " - بضم العين - قولهم في اسم الفاعل منه: " حبيب " نحو " كرم فهو كريم " فهو " فعيل " بمعنى " فاعل ".

وأما قولهم: " أحببته فهو حبيب " فإن " فعيلًا " هنا بمعنى " مفعول "؛ لأنه من فعل متعد.

قوله: " وبه يرفع ذا " لما كان " حب " فعلاً وجب أن يكون له فاعل، لكن فاعله مخصوص كما أن فاعل " نعم " مخصوص ببعض الألفاظ، لكن فاعل " حب " لا يكون إلا " ذا " وهو كلمة مخصوصة من أسماء الإشارة، فقوله " وبه يرفع ذا " يفهم منه أن فاعل " حب " لا يكون إلا " ذا "، ولا يقال: " حب هذا " بحرف التنبيه؛ لأن حرف التنبيه كلمة، وقد ركبوا " ذا " مع " حب " فصارا جميعاً بمنزلة كلمة واحدة، فلو أدخلوا حرف التنبيه لجعلوا ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، وقد بينا فسادَه في باب " لا "، فهذا تعليل من طريق اللفظ، فأما من طريق المعنى فإن الكلمة - أعني " حبذا " - موضوع لغاية قرب المشار إليه من القلب، وقولك: " ذا " أقرب من قولك: " هذا " فاستغنوا عن التنبيه؛ لكون " ذا " لغاية القرب. ولا يجوز تشية " ذا "، ولا جمعه، ولا تأنيثه، بل استعملوه في الجميع بلفظ المفرد المذكور؛ لأنه - أعني الواحد المفرد - هو الأصل الأول لجميع أسماء الإشارة، وإنما فعلوا ذلك؛ لأنه - أعني " حبذا " - بمنزلة المثل، والأمثال أبداً على نهج واحد في الاستعمال تؤخذ مسلمة على ألفاظها التي خرجت أول عليها؛ لأن الأمثال أقوال وجيزة مرسلة لعمل بها، ولذلك إذا كانت لمذكر خوطب بها المؤنث وهي على تذكيرها، وبالعكس، ولذلك تقول للمذكر: " الصيف ضيعت اللبن " بكسر " التاء "؛ لأنه في أول إرساله للمؤنث، وكذا تقول: " أطرى فإنك ناعلة " يقال للمذكر بهذا اللفظ.

قوله:

وَاقْتَرَنَّا مَعًا فَصَّارًا مَدْحًا

يريد بالاقتران التركيب، ولذلك قال: "معا" أي: تركبا وامتزجا معا. وإنما ذكر "حبذا" بعد باب "نعم"؛ لأن "حب" فعل جامد لا يتصرف فأشبهت "نعم"، ولم يتصرف معمولها أيضًا وإن كان معمول "نعم" يتصرف بالثنائية والجمع، ولضيق مجال "حبذا" عن مجال "نعم" - من جهة أن فاعلها لا يكون إلا اسم الإشارة وهو "ذا" على التعيين وفاعل "نعم" كل معرف باللام تعريفًا مخصوصًا، وكل مضاف إلى ما فيه اللام، وكل مفسر بنكرة منصوبة - أخرت عن "نعم".

قوله:

كَحَبْذَا نُصَحُ الشَّفِيقِ نُصَحَا

قد ذكر إعراب المرفوع بعدها فأجاز في رفعه وجهين:

أحدهما: أن يكون "نصح الشفيق" خبرًا، و "حبذا" مبتدأ وهو الذي أراده بقوله:

وَذَلِكَ الْمَمْدُوحُ فِيهَا خَيْرٌ لِحَبْذَا.....

وإنما يجوز أن يجعل "حبذا" مبتدأ تغليبا لجانب الاسم في "حبذا" على جانب الفعلية؛ لأن "زيدا هو ذا"، وكأنك قلت: المقرب من القلب زيد.

الوجه الثاني: قوله: أو مبتدأ يقدر "يجوز أن يكون" زيد "مبتدأ، و "حبذا" خبره كما في "نعم"، والإبهام في "ذا" قائم مقام العائد، ويجوز أن يكون "زيد" خبر مبتدأ محذوف كأن قائلًا قال: من هذا المقرب من القلب؟ قلت: هو زيد.

ويجوز أن يكون "زيد" عطف بيان لـ "ذا"، وقد جعلوه بدلا، وهو ضعيف؛ لأن البدل عندهم في حكم تكرير العامل، و "حب" هذه لا تعمل إلا في "ذا" وحده.

وأما المنصوب بعد المرفوع فهو تمييز إن لم يكن مشتقا، كقوله: "نصح الشفيق نصحا"، وإن كان مشتقا فهو حال كقوله: "حبذا محمد رسولا"؛ لأن جعله تمييزا يؤدي إلى حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ولا يمتنع أن يكون تمييزا، على حذف الموصوف، ولذلك قال:

وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيلَا

قوله: "في ذا" إشارة إلى المشتق.

الاسمُ العامِلُ

الْقَوْلُ فِي بَيَانِ الْإِسْمِ الْعَامِلِ كَالْفَعْلِ فِي الْمَفْعُولِ أَوْ فِي الْفَاعِلِ

قوله: " الاسم " احتراز به من الفعل، وعوامل الحروف.

قوله: " العامل " فيه احتراز عما لا يعمل من الأسماء، والأصل فيها ألا تعمل، وإنما يعمل من الأسماء ما كان مشتقا من المصدر، أي: فيه حروف المصدر ومعناه، وقيل: الاسم العامل عمل الفعل مشتق من الفعل، والفعل مشتق من المصدر.

فإن قيل: فالمصدر عامل وليس بمشتق عند البصريين!

فأقول: الصحيح أن يقال: إن الاسم العامل ما كان فيه حروف الفعل، والمصدر كذلك، أو كان يؤدي معنى الفعل، ليدخل فيه أسماء الأفعال.

قوله: " كالفعل " فيه احتراز عما يعمل من الأسماء كالحرف، أي: كعمل الحرف نحو أسماء الشرط، والأسماء المضافة، والمراد بقوله: " كالفعل " كعمل الفعل.

قوله: " في المفعول " فيه احتراز عن المشبه بالمفعول نحو رطل زيتا؛ فإن عمله النصب ليس من جهة الاشتقاق بل لشبهه باسم الفاعل من جهة مر ذكرها في باب " التمييز ".

قوله: " أو في الفاعل " ينبغي له أن يقول: " أو في الفاعل فقط " وإلا فكل اسم يعمل في المفعول إنما يعمل فيه بعد عمله في الفاعل إلا المصدر.

ويريد بالاسم العامل في المفعول المشتق من المتعدي، وبالعامل في الفاعل فقط المشتق من فعل لازم.

والأسماء التي تعمل عمل الفعل خمسة: اسم الفاعل، واسم المفعول؛ والصفة المشبهة باسم الفاعل، والمصدر، واسم الفعل.

اسمُ الفاعل

فَالأَوَّلُ اسْمُ فَاعِلٍ لِلْحَالِ أَوْ اسْمُ فَاعِلٍ لِلْإِسْتِقْبَالِ
يَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ كَالْفِعْلِ تَقُولُ زَيْدٌ مُبْغِضٌ ذَا الْبُخْلِ
وَالشَّرْطُ فِي إِعْمَالِهِ أَنْ يَغْتَمِدَ عَلَى مُصَدَّرٍ إِلَيْهِ يَسْتَتِنُ

يريد بقوله: " الأول " أول أقسام الاسم العامل عمل الفعل، وإنما قدم اسم الفاعل على بقية الأقسام؛ لأن اسم الفاعل أشد شبهاً بالفعل من غيره؛ لأنه اسم لمن ينصب إليه المصدر، جار على المضارع، ومعنى جريانه على المضارع أنه في عدة حروفه وحركاته وسكناته، وأما اسم المفعول فليس كذلك؛ فإن " مضروباً " ليس بجار على " يضرب " .

قوله: " اسمُ فاعِلٍ لِلْحَالِ " احتراز فيه من اسم الفاعل الذي يراد به الماضي نحو زيد ضارب أمس فإنه لا يعمل بل يضاف إلى ما بعده إضافة حقيقية، فإن قلت: فبم تعلق " أمس " إذا لم تعمله؟

فأقول: بفعل دل عليه " ضارب " أي: ضربه أمس، كما يفعل في قولهم: " زيد معطي عمرو أمس درهما " أي: أعطاه درهما.

فإن قلت: فإن قولك: " زيد ضارب عمرو " اسم الفاعل فيه مشتق ففيه ضمير هو فاعل، فهو عامل في ذلك الضمير.

فأقول: إنه إذا كان للماضي جرى عند المحققين مجرى ما ليس بمشتق كرجل، و غلام.
قوله:

أَوْ اسْمُ فَاعِلٍ لِلْإِسْتِقْبَالِ

يريد: أن اسم الفاعل إذا كان لأحد هذين الزمانين - أعني الحال أو الاستقبال - جرى على الفعل الذي للحال أو الاستقبال نحو " يضرب الآن " و " يضرب غداً "، فتقول: " زيد ضارب عمراً الآن، أو غداً " وإذا كان للماضي فليس عليه؛ لأن " ضارباً " ليس بجار على " ضرب " في عدة حروفه وحركاته، وهو جار على " يضرب " في ذلك، وهو أيضاً معرب مثله، وليس واحد من الأمرين في الماضي، فقد شارك " ضارب " إذا كان للحال أو الاستقبال " يضرب " في عدة الحروف وهيئة الحركات والسكنات، وفي

المعنى، وفي الإعراب، وفي أن المراد بزمانه زمان " يضرب "، وهذه الأشياء كلها منتفية في الماضي.

قوله: " زَيْدٌ مُبْغِضٌ ذَا الْبُخْلِ "، " زيد " مبتدأ، و " مبغض " خبره، والفاعل مستكن، و ذا البخل " مفعول به.

هذا في اسم الفاعل الذي فعله متعد، وتقول فيما فعله لازم: زيد قائم غلامه ف " غلامه " فاعل مرفوع بـ " قائم " كما تقول: " زيد يقوم غلامه "، فحكم اسم الفاعل في التعدي واللزوم حكم فعله الجاري عليه، ويقدم معموله عليه كالفعل تقول " زيد عمرا ضارب "، و " عمرا زيد ضارب " كما تقول " عمرا زيد يضرب "، وتقول " زيد معط عمرا درهما " كما تقول: " زيد يعطي عمرا درهما "، في المتعدي إلى مفعولين يجوز الاختصار على أحدهما ويجوز الاختصار فيه على أحد المفعولين كما يجوز الاختصار على أحدهما في فعله الجاري عليه، وتقول: " زيد ظان عمرا قائما " في أفعال القلوب، وتقول: " زيد معلم عمرا بكرا قائما " في المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل. قوله: " والشرط في إعماله " يعني في إعمال اسم الفاعل. قوله:

..... أَنْ يَغْتَمَـــــــدَ عَلَى مُصَدَّرٍ إِلَيْهِ يَسْتَنْدِ

يريد بالمصدر صاحبه - أعني صاحب اسم الفاعل - أو يقع بعد حرف هو بالفعل أولى كحرف النفي وحرف الاستفهام، فمثال أن يتصدر صاحبه، أي: يتقدم بمعنى أن يكون خبرا نحو " زيد ضارب عمرا "، أو يكون صفة للنكرة نحو " مررت برجل ضارب أبوه عمرا "، أو يكون حالا نحو " هذا زيد ضاربا أبوه عمرا "؛ لأن الخبر مستند إلى المبتدأ، والحال مستند إلى صاحبها، أي: هي في المعنى خبر عنه، ويجوز تقديم معموله عليه وعلى صاحبه إذا كان حالا أو خبرا لمبتدأ، وإذا كان صفة يجوز تقديم معموله عليه ولا يجوز على صاحبه؛ لأن الصفة كما لا تتقدم على الموصوف لا يتقدم معمولها عليه.

ومثال مجيئه بعد حرف النفي " ما قائم أخواك "، فـ " أخواك " فاعل " قائم "، ومثال مجيئه بعد حرف الاستفهام نحو " أقائم أخواك ؟ " فـ " أخواك " فاعل.

ولم يمثل من هذه المواضع الخمسة إلا بوقوعه خبرا في قوله: " زيد مبغض ذا البخل "، وإنما احتاج إلى الاعتماد على غيره إذا عمل؛ لنقصانه عن الفعل؛ لأن الأصل

في الاسم أن يكون معمولاً معرباً، والأصل في الفعل أن يكون عاملاً مبنياً، والأخفش يرى إعماله مطلقاً؛ وألزمه أن يجيز: إن قائماً أخواك.

فَإِنْ تُرِدْ بِهِ الْمَضِيَّ فَأَضِفْ وَإِنْ تُعَرِّفْهُ بِلَامٍ وَ أَلِفٍ
فَالنُّضْبُ لَا زِمَ بِكُلِّ حَالٍ فِي الْحَالِ وَالْمَاضِي وَالِاسْتِقْبَالِ
كَزَيْدِ الضَّارِبِ عَمَرًا وَالرَّجُلِ وَإِنْ تَكُنْ تَثَبَّتْ أَوْ جَمَعْتَ قُلْ
الضَّارِبَانِ الْعَبْدَ وَ التُّونُ ثَبَّتْ وَلَعْنَةُ بِالْحَذْفِ وَ النُّضْبِ أَتَتْ
كَالْحَافِظِ عَوْرَةَ نُونِهِ حُذِفَ إِذْ حَلَّهُ الْمُضَوَّلُ لَامٌ وَ أَلِفٌ

يريد بقوله: " به " اسم الفاعل، و " المضى " مصدر قولك: مضى يمضي، وأصله " مضويا " فقلبت " الواو " " ياء " وأدغمتها في " الياء " التي هي لام الكلمة جريا على القاعدة فيما إذا اجتمع الياء والواو وسبق أحدهما بالسكون^(١).

قوله: " فأضف " أي: فأضف اسم الفاعل إذا أردت به المضى، وهي واجبة عند البصريين، وإنما وجبت؛ لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل، فأما عمل اسم الفاعل فليس لكونه اسم فاعل فقط بل للموازنة التي بينه وبين المضارع، وقد تقدم ذكرها، ولا موازنة بين اسم الفاعل والمضارع حتى يعمل عمله، وإذا انتفى الموجب للعمل انتفى العمل فوجب الرجوع إلى الأصل فتجب الإضافة - لا مطلقاً - ما لم يمنع مانع منها كالتنوين والألف واللام، وإذا أضيف إلى معرفة تعرف ما لم تكن فيه الألف واللام نحو " الضارب الرجل أمس "، فأما قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِأَسْطُ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] فهو حكاية حال ماضية، ومعنى حكاية الحال أنك لو رأيتهم في ذلك الوقت لأخبرت عنهم بذلك^(٢).

ولا يضاف اسم الفاعل إلا إلى المفعول، فأما قولهم: " قائم الأب " فهو من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ فإنها تضاف إلى فاعلها. وإذا كان اسم الفاعل من فعل يتعدى إلى أكثر من واحد أضفته إلى الأول، ونصبت الثاني بعده نحو قولك: " زيد معطي أخيك أمس درهما " فنصب " درهما " بفعل مضمر دل عليه اسم الفاعل، فكأنك

(١) انظر: الكتاب ١/١٨٣، ١٨٤، الإيضاح للفارسي ١٣٦، المقتصد شرح الإيضاح ١/٥٢٦، ٥٢٨،

الحلل في إصلاح الخلل ٢١٦، البديع ج ١/٥١٢م ٢/١٢٤، المقرب ١/١٢٤.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٢٢٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥/٢، التعليقة على المقرب ٢٣٧.

لما قلت: " زيد معطي أخيك " قيل لك: " ما أعطاه ؟ فقلت: " أعطاه درهما " ، وقال أبو سعيد: الأجود أن يكون منصوبا باسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي؛ لأنه وإن لم يضارع الماضي بالموازنة فقد ضارعه بالاشتقاق، والمضاف إليه قد حل محل التنوين، وإذا نون اسم الفاعل عمل، فكذلك يعمل إذا تعرف باللام، وإن كان بمعنى الماضي؛ لأن اللام قد قامت مقام التنوين.
قوله:

وإن تُعَرِّفْهُ بِاللَّامِ وَ أَلِفْ

يريد إن تعرف اسم الفاعل بألف ولام، فقدم وأخر؛ لأن " الواو؛ لا يفيد الترتيب ^(١).

قوله: " فالنصب لازم " إلى آخره إنما لزم النصب لتعذر الإضافة؛ إذ ما فيه الألف واللام لا يضاف إلى ما فيه الألف واللام، وإنما تعذرت الإضافة؛ لأن قولك: " الضارب زيد " بالإضافة لا يفيد تخفيفا في اللفظ ولا تخصيصا فوجب النصب لتعذر الجر إلا على رأي الفراء والأخفش يقول: " الضارب زيدا أمس " فنصب " زيد " على التشبيه بالمفعول كنصب " الحسن الوجه "؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان لما مضى.
ومذهب سيبويه أن قولك: " الضارب زيدا أمس " لما كان إذا انفك هذا اللفظ ينفك إلى " الذي والفعل " عمل عمل الفعل، والألف واللام تنفك إلى " الذي " واسم الفاعل ينفك إلى " ضرب " كما أن المصدر المقدر بـ " أن والفعل " عامل دون غيره من المصادر، فـ " الضارب أمس " في تقدير " الذي ضرب " كما أن قولك " عجبت من ضربك زيدا في تقدير " من أن ضربت زيدا، فافهم بيانا حسنا على ما ذهب إليه سيبويه.
قوله:

فِي الْحَالِ وَالْمَاضِي وَالْإِسْتِقْبَالِ

إذا وجب النصب في الماضي ففي غيره بطريق الأولى، وأبو علي يختار أن اسم الفاعل إذا دخل عليه الألف واللام ألا يعمل إلا في الماضي، وأنشد بيت جرير ^(٢):
[البسيط]

(١) انظر: الجمل في النحو للخليل / ٢١٧، الإيضاح للفارسي / ١٣٦، ١٣٧، التبصرة والتذكرة

٢٢١/١، البديع ج ١/ ٢/ ٥١٢

(٢) البيت من بحر البسيط، ولم ينسب لقائل معين.

فبت والهم تغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الطاعنين غدا
فقال: إن " غدا " يتعلق بـ " رحلة " أو بـ " بين "؛ لأنه مصدر لا بـ " الطاعنين "، وفيه نظر.
قوله:

وَإِنْ تَكُنْ ثَنَيْتَ أَوْ جَمَعْتَ قُلْ

يريد: إذا ثنيت اسم الفاعل أو جمعته فحكمه حكم المفرد، تعمله بالالف واللام مطلقا وبغير اللام إذا كان للحال والاستقبال، لكن يجب حذف النون من المنكر والإضافة إذا كان لما مضى، فإن ثبتت فيه فعلى الحكاية كما مر في مفرده، ولو قيل: إذا ثبتت النون فالنصب بفعل مقدر كما إذا أضفته متعديا إلى مفعولين لكان قولاً قويا وهو الحق، وهو أولى من حكاية الحال الماضية، فإذا قلت: " الرجلان ضاربان زيدا أمس " فالنصب بفعل دل عليه " الضاربان " كما في المفعول الثاني من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] أي: جعله سكنا.

قوله: " الضاربان العبد " يجب نصب؛ لتعذر الإضافة بثبوت النون، فإن حذفت النون فالوجه الجر؛ لأن الإضافة قد أفادت تخفيفا بحذف النون إذا كانت النون لا تعاقب الألف واللام كما لا تعاقبهما الحركة^(١).
قوله:

وَلَعْنَةُ بِالْحَذْفِ وَ النَّصْبِ أَتَتْ

يريد بحذف النون ونصب المفعول، قال الشاعر^(٢): [المنسرح]

=
والشاهد فيه قوله: «الطاعنين غدا» استشهد به على إعمال اسم الفاعل، الواقع صلة لـ «أل» حالة كونه دالاً على الاستقبال، وفي هذا رد على الرماني، ومن معه، لقولهم: إنه لا يعمل في هذه الحالة إلا إذا كان للماضي.

(١) شرح المفصل ٨٥/٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩/٢، ٣٠، شرح الألفية لابن الناظم ٣١٩/، توضيح المقاصد ٨٧٨/٣، المساعد ٢١٧/٢، الفضة المضية ١٧٢/، شرح التصريح ٥٢/٢، الفواكه الجنية ٤١٤/.

(٢) البيت من بحر المنسرح، وقد اختلف في نسبته، فنسب لقيس بن الخطيم في زيادات ديوانه ٢٣٨/، المقتضب ١٤٥/٤، تحصيل عين الذهب ١٥٥/، شرح المفصل ١٢٤/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ١٦٧/١، ولرجل من الأنصار في: الكتاب ١٨٦/١، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠٦/١،

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفْ
فالوجه الجبر، وأما النصب فوجهه أن الناصب لم يقدر حذفها للإضافة بل
للتخفيف لطول الكلام؛ لأن اسم الفاعل صل للموصول وهو الألف واللام فحذف
النون كما يحذف العائد من الصلة، وقيل: حذف كما حذف من قول الآخر^(١): [الكامل]

=

التبصرة والتذكرة ١٢٢/١، الدرر اللوامع ٦٠/١، وبلا نسبة في: الجمل في النحو للخليل ٢١٧/ بلفظ:
نطف بدل وقف، الإيضاح للفرسي ١٣٦، البديع ج ١/٢م/٥١٢، همع الهوامع ١٦٨/١.
اللغة: العورة هنا: المكان الذي يخاف منه العدو، والعورة كل أمر يستحيا منه، والعورة: الخلل في
الشعر ونحوه. العشيرة: القبيلة. الكف: الإثم وقيل: العيب. النطف: التلخخ بالعار
والمعنى: وصف بأنهم يحفظون عورة عشيرتهم، إذا انهزموا، ويحمونهم من عدوهم.
وقد ورد موطن الشاهد في بعض الروايات بلفظ: الحافظو عورة العشيرة بجر عورة على أن الحافظو
مضاف وعورة مضاف إليه، فيكون سقوط النون للإضافة.

(١) البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧؛ والأزهيّة ص ٢٩٦؛ والاشتقاق ص ٣٣٨؛ وخزانة الأدب
٣/ ١٨٥، ٦/ ٦؛ والدرر ١/ ١٤٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٦؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٢؛ والكتاب
١/ ١٨٦؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ (فلج) ١٤/ ٢٣٣ (حظا) ١٥/ ٢٤٥ (لذي)؛ والمقتضب ٤/ ١٤٦؛
وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢١٠؛ ورصف المباني ص ٣٤١؛ وشرح
ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤؛ والمحتسب ١/ ١٨٥؛
والمنصف ١/ ٦٧.

اللغة: بنو كليب: المقصود قوم جرير. عمي: مثني "عم" وهو أخو الأب، والمراد بهما: أبو حنش
عصم بن النعمان، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو، ودوكس بن الفدوكس، وقيل عمرو بن كلثوم
قاتل عمرو بن هند. الأغلال: ج الغل، وهو القيد.
المعنى: يفتخر الشاعر على جرير بأن عمّيه من أبطال تغلب، وقد قهرا الملوك، وحررا الأسرى،
وحطما القيود.

الإعراب: "أبني": الهمزة: حرف نداء، و"بني": منادى منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر
السالم، وهو مضاف. "كليب": مضاف إليه مجرور. "إن": حرف مشبه بالفعل. "عمي": اسم "إن"
منصوب بالياء لأنه مثني، وهو مضاف، والياء الثانية: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.
"اللذا": خبر "إن" مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثني. "قتلا": فعل ماض، والألف: ضمير متصل مبني
في محل رفع فاعل. "الملوك": مفعول به. "وفككا": الواو: حرف عطف، "فككا": فعل ماض،
والألف: في محل رفع فاعل. "الأغلالا": مفعول به منصوب، والألف: للإطلاق.

وجملة النداء "أبني كليب": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "إن عصي..." : استئنافية لا
محل لها من الإعراب. وجملة "قتلا الملوك": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "فككا
الأغلالا": معطوفة على جملة "قتلا الملوك".

أَبْنِي كَلِيبَ إِنْ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَا
أَرَادَ " اللذان " فحذف النون تخفيفاً.
وقوله:

إِذْ حَلَّاهُ الْمُؤْصُولُ لَامٌ وَأَلِفٌ

الضمير في " حله " يعود على اسم الفاعل، أي " إذ حل اسم الفاعل الألف واللام وهما الموصول، والموصول فاعل " حله "، و " لام وألف " بدل من الموصول بدل نكرة من معرفة.

وقوله: " إذ " وما بعدها تعليل لحذف النون من " الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ "، فإن لم يكن فيه الألف واللام تعين الجبر عند حذف النون والنصب شاذ، وقد قرئ: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ﴾ [الصفات: ٣٨] بنصب " العذاب "، فأما قول الشاعر^(١): [الطويل]
هُمُ الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ

=

والشاهد فيه قوله: " اللذا " يريد " اللذان "، فحذف النون تخفيفاً، لاستطالة الموصول بالصلة.

(١) هذا صدر بيت عجزه:

إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٩١؛ وخزانة الأدب ٤ / ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠؛ والدرر ٦ / ٢٣٥؛ والكتاب ١ / ١٨٨؛ ولسان العرب ٨ / ٢٣٦ (طلع)، ١٣ / ١٣٥ (حين)، ١٥ / ٤٨٠ (ها)؛ ومجالس ثعلب ١ / ١٥٠؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٥٧.

اللغة: المعظم: الأمر الذي يعظم دفعه.

المعنى: أنهم يأمرُونَ بالخير ويفعلونه، حينما يكون الناس بحاجة ماسة لهم، واقعين في الكرب لا يقدرُونَ على دفعه.

الإعراب: "هم": ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. "الأمرون": خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. "الخير": مفعول به منصوب. "والفاعِلونه": الواو: حرف عطف، "والفاعِلونه": معطوف على "الأمرون" مرفوع مثله، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل "الفاعِلون". "إذا": ظرف متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. "ما": زائدة. "خشوا": فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. "من محدث": جار ومجرور متعلقان بالفعل "خشوا". "الأمر": مضاف إليه مجرور، "معظم": مفعول به منصوب. وجملة "هم الأمرون": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "خشوا": في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: "الفاعِلونه" حيث جمع النون والضمير ضرورة. والقياس: الفاعِلوه وزعم سيبويه أن البيت مصنوع.

فقل: الهاء فيه للوقف وليس بهاء الضمير، وحركوها إجراء للوقف مجرى الوصل.
 وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ اسْمٍ فَاعِلٍ تُجْرِيهِ فِي الإِعْمَالِ مُجْرَى فَاعِلٍ
 فَيَسْتَوِي مُفْعَلٌ وَ مُفْعَلٌ بِفَاعِلٍ وَهَذَا مُسْتَفْعِلٌ
 يريد بـ "فاعل" من قوله: "اسم فاعل" الصفة، ويريد بـ "فاعل" الذي في آخر
 البيت من قوله: "مجرى فاعل" المثال الذي هو الوزن، فلا يكون على هذا إيطاء؛ لأن
 المراد بأحدهما غير المراد بالآخر.
 قوله:

فَيَسْتَوِي مُفْعَلٌ وَ مُفْعَلٌ

يريد: ويستوي موزون "مفعّل"، ومفعّل "بموزون" فاعل "في العمل؛ لأن "مفعلاً،
 ومفعلاً "موزونه الصفة التي هي اسم الفاعل، فموزون "مفعّل" معظم تقول: "زيد
 معظم عمراً"، وموزون "مفعّل" مكرم تقول: زيد مكرم عمراً. كما تقول: زيد ضارب
 عمراً.

قوله: "وهكذا مستفعل" يريد موزون "مستفعل" نحو: زيد مستخرج عمراً.
 وبالجملّة فاسم الفاعل من كل زائد على ثلاثة أحرف بوزن الفعل المضارع،
 فـ"مكرم" بوزن "يكرم" غير أنك حذف "الياء" وجعلت موضعها الميم، وكذلك إذا
 حذف حرف المضارعة من "يستخرج" وجعلت موضعه الميم صار "مستخرجاً"،
 وهذا وجه طريف في إعمال اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال؛ لأن أوله زائد كما
 أن أول المضارع زائد مع الموازنة بخلاف الماضي، فإن "مدحرجاً" بينه وبين "دحرج"
 موازنة وليس أول الماضي زائداً.

صِيغُ الْمُبَالَغَةِ

وَشَبَّهُوا الْأَمْثَلَةَ الْمُبَالَغَةَ بِفَاعِلٍ وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَةٌ
فِي مَثَلِ الْفَعَالِ وَالْفَعِيلِ وَمَثَلِ الْمَفْعَالِ وَالْفُعُولِ
وَفِعْلٌ أَجْرُهُ مَجْرَى فَاعِلٍ وَفُعْلٌ يَغْمَلُ كَالْفَوَاعِلِ
تَقُولُ زَيْدٌ خَذِرٌ عُيُوبًا وَقَوْمٌ عَمِرُوا عُفْرٌ دُنُوبًا

قوله: الأمثلة المبالغة؛ يريد ذات المبالغة، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ومعنى المبالغة هنا تكثير الفعل وتكريره مرة بعد أخرى، ويريد بقوله:

وَشَبَّهُوا الْأَمْثَلَةَ الْمُبَالَغَةَ بِفَاعِلٍ.....

في العمل لا في جريانه على الفعل.

قوله: "وتلك حال سائغة" أي: جائزة؛ لأن المراد بهذه الأمثلة ما يراد باسم الفاعل من إيقاع الفعل مع إحداث مبالغة وتكثير. وأمثلة المبالغة خمسة كما ذكر، وهي: فعال، وفعليل، ومفعال، وفعلول، وفعل.

أما "فعال" فمثل "ضارب" من قولك: "ضرب يضرب فهو ضارب"، واسم الفاعل منه "مضرب" فتقول: "زيد ضارب عمرا" كما تقول: "ضارب عمرا" لكن في "ضارب" من المبالغة ما ليس في "ضارب" وفي "مضرب" من قولك بالتشديد، وهذا البناء متفق عليه في الإعمال، ولا يصاغ إلا من فعل ثلاثي، قال الشاعر، واسمه القلاخ^(١): [الطويل]

(١) هذا صدر بيت عجزه:

وَلَسْتُ بِوَلَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا

البيت للقلاخ بن حزن في خزنة الأدب ٨ / ١٥٧؛ والدرر ٥ / ٢٧٠؛ وشرح أبيات سيويه ١ / ٣٦٣؛ وشرح التصريح ٢ / ٦٨؛ والكتاب ١ / ١١١؛ ولسان العرب ١١ / ٨٣ (ثعلب)؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٥٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٣١٩؛ وأوضح المسالك ٣ / ٢٢٠؛ والمقتضب ٢ / ١١٣؛ وهمع الهوامع ٢ / ٩٦.

اللغة: أخو الحرب: خائض غمارها. اللباس: كثير اللبس. الجلال: هو ما يوضع على ظهر الدابة، وهنا بمعنى الدرع. ولآج: كثير الولوج، أي الدخول. الخوالف: جمع الخالفة، وهي عماد البيت، أو البيت مجازاً، أو النساء. الأعقل: الكثير الخوف.

أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا

فنصب "جلالها" بـ "لباس"، ولما كثر منه ذلك أخبر عنه بأنه لباس، وجلال الحرب: الدروع وما لبس للحرب.

قال سيبويه: "وسمعنا من يقول: "أما العسل فأنا شراب" فنصب "العسل" بـ "شراب" كما تقول: أما العسل فأنا شارب، وأنا أشرب.

وأما "فعيل" فأنشد سيبويه في إعماله لساعدة بن جؤية^(١): [الكامل]

حَتَّى شَاَهَا كَلِيلٌ مُوهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ

فنصب "موهنا" بـ "كليل". وقالوا: "موهنا" ظرف وهو الساعة من الليل فلم يكن لسيبويه فيه حجة، وقالوا: لأن "كل يكل" غير متعد ويجوز أن يكون "كليل" بمعنى "مكل"، كأنه أكل حمر الوحش، أي: أتعبها وأعيها بالمشي إلى جهته، ولذلك وصفه بأنه لم ينم، يعني البرق كقولهم: "عذاب أليم" بمعنى مؤلم، و "داء وجيع" بمعنى موجع، والمؤلم والموجع يتعدى فكذلك "فعيل" منها.

=

المعنى: أنه رجل حرب، ويلبس لبوسها، ويخوض غمارها، وليس بضعيف أو جبان يختبئ في البيوت بين النساء تلافياً لمقارعة الأبطال.

الإعراب: "أخا": حال من الياء في "إنني" في البيت السابق، منصوبة بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. "الحرب": مضاف إليه مجرور. "لباساً": حال ثانية منصوبة. "إليها": جار ومجرور متعلقان بـ "لباس". "جلالها": مفعول به منصوب، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "وليس": الواو: حرف عطف، و"ليس": فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، "بولاج": الباء: حرف جر زائد، و "ولاج": اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر "ليس"، وهو مضاف. "الخوالف": مضاف إليه مجرور. "أعقلا": خبر ثانٍ لـ "ليس" منصوب. وجملة "ليس بولاج الخوالف": معطوفة على جملة سابقة.

والشاهد فيه قوله: "لباساً إليها جلالها" حيث أعمل صيغة المبالغة "لباساً" عمل الفعل، فنصب بها المفعول به "جلالها".

(١) هذا البيت من البسيط وهو لساعدة بن جؤية كما نسبه سيبويه، والبيت في ديوان الهذليين (١) / ١٩٨، وقد نسبه الفارقي لذي الرمة.

اللغة: حتى شأها: أي: البقر، وشأها: أزعجها وسلقها، كليل: برق ضعيف، موهنا: بعد هده من الليل، عمل: ذو عمل، بات الليل: يعني البرق بات ليله لم ينم وهو مجاز أي: استمر في لمعانه. والمعنى: نظرت البقرة الوحشية إلى برق مليء بالغيث يضعف الموهن لمعانه؛ فطربت للمعانه وانساقط إليه وظل البرق لامعا طول ليله لم ينم. والشاهد: نصب «موهنا» بكليل؛ لأنه بمعنى «مكل».

ومعنى "شأها" ساقها، و "الكليل" البرق الضعيف، يصف حمار الوحش، و"عمل" صفة لـ "كليل"، ومعنى عمله: أن هذا البرق الضعيف يبدو مرة بعد مرة فسمى ذلك "عملا" وباتت (الحرر طرابا) قد استخفها الشوق إلى جهة البرق، ومنه قولك: زيد رحيم عمرا " قال الشاعر^(١): [الطويل]

إذا ما صنعت الزاد فالتمسي له أكىلا؛ فلإني لست أكله وحدي
فـ "أكيل" بمعنى "أكل"، وقول من قال: إن "فعيلا" بمعنى فاعل إنما يأتي صفة للذات، وهو من "فعل" بضم العين نحو "شرف فهو شريف، وكرم فهو كريم" لا يكون إلا من فعل لازم فلا يصح أن يكون "فعليل" عاملا، فلا يقدح في قول سيبويه؛ لما بينا أن "فعيلا" قد يأتي غير صفة للذات، وأعني بصفة الذات الغريزية، والقول ما قاله سيبويه.

ويجوز تقديم المنصوب في هذا على العامل فتقول: "زيد عمرا رحيم" وأما "مفعال" فنحو "زيد مطعام الضيف"، ويعمل جمع "مفعال" عمله، قال الشاعر:
شُمِّ مَهاوِينُ أبدانَ الجَزُورِ مخا مِصُّ العَشِيَّاتِ لا خُورٌ ولا قَزَمُ
فنصب "أبدان الجزور" بـ "مهاوين"، وهو جمع "مهران، ومعناه أنه يهين أبدان الجزور - وهي الإبل - بنحرها وإطعام لحمها.
وقوله: "لا خور" لا ضعاف، وهو صفة "مهاوين".

وأما "فعول" فنحو قول الشاعر، وهو أبو طالب بن عبد المطلب: ضروب بنصل
السيف سوق سمانها

فنصب: سوقا "بـ" ضروب"، والسوق: جمع ساق.
وأما "فعل" فنحو "حذر"، وأنشد سيبويه:
حَذِرْ أُمُورًا لَا تَهَابُ وَآمِنْ مَالِيسَ مُنْجِيَةٍ مِنَ الْأَقْدَارِ
فنصب "أمورا" بـ "حذر"، وقال النحويون: هذا البيت لم يصح عن العرب، قال أبو سعيد: (روى المازني عن اللاحقي أنه قال): سألتني سيبويه عن شاهد في تعدي "فعل" فعملت له هذا البيت، وروى أن البيت لابن المقفع.

(١) البيت منسوب إلى حاتم، وإلى عروة بن الورد، وإلى الصحابي قيس بن عاصم.
والشاهد أن اللام في «له» زائدة للتقوية.. لتأخر العامل «أكيل» والأصل (التمسي أكيله)... والأقوى: أنها للتعليل، متعلقة بـ التمسي.
انظر: الحماسة/ ١٦٦٨، وشرح أبيات المغني/ ٤ / ٣١٣.

قوله: " حذر عيوباً " مثال لـ " فعل " ، و " فعل " أقل من فعيل " أي: أسماء الفاعل على " فعيل " أكثر من " فعل " .
وقوله:

وَقَوْمٌ عَمِرُوا غُفِرَ ذُنُوبًا

فنصب " ذنوباً " بـ " غفر " وهو جمع؛ غفور؛ على وزن " فعول " ، قال طرفة:
ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ غَيْرَ فُحْرٍ
ويروي " فجر " بالجمع، فنصب " ذنبهم " بـ " غفر " كما يتعدى واحده وهو " غفور " .
قوله:

وَفُعْلٌ يَعْمَلُ كَالْفَوَاعِلِ

يريد أن " فعلاً " جمع " فعول " - نحو " غفر " جمع " غفور " - يعمل كما يعمل " الفواعل " جمع " فاعلة " نحو قول العجاج:
أَوِ الْفَأْمَكَّةُ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي
فنصب " مكة " بـ " أوالف " ، وهو جمع " ألفة " ، وقال أبو كبير الهذلي:
مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ
فنصب " حبك النطاق " بـ " عواقد " ، وصرفه لضرورة الشعر، كما صرف العجاج " الأوالف " للضرورة.

الصفة المشبهة

وَيُشَبِّهُ اسْمَ الْفَاعِلِ الْإِسْمَ الصِّفَّةَ كَيْفَ أَتَتْ نَكْرَةً أَوْ مَعْرِفَةً
فِي سَبَبٍ لَا أَجْنَبِيٍّ أَغْمَلْتُ إِذْ تُنِيتُ وَ جُمِعْتُ وَ أَتَيْتُ
وَالْأَصْلُ فِي مَعْمُولِهَا أَنْ يَرْتَفِعَ وَقَدْ يُجَرُّ وَ انْتِصَابُهُ سُمْعٌ
تَقُولُ زَيْدٌ حَسَنُ الْمَقَالِ وَهُوَ جَمِيلُ الْوَجْهِ وَ الْفِعَالِ
وَالْأَصْلُ فِيهِ حَسَنٌ مَقَالُهُ وَالنَّضْبُ فِيهِ جَائِزٌ مِثَالُهُ
شَنْبَاءُ أَثْنَاءِ وَ جَاءَ نَضْبًا الْحَزْنُ بَابًا وَالْعُقُورُ كُلُّبًا

يريد أن الاسم الصفة هو الذي يشبه اسم الفاعل، ويريد بالصفة التي لم تجر على فعلها في حركاته وسكناته وعدد الحروف؛ فإن الصفة الجارية على فعلها هي اسم الفاعل كضارب يجري على "يضرب"، وذلك نحو "حسن، وكريم" لكنها تجرى على موصوفاتها في الإعراب، والتعريف، والتنكير.
قوله:

كَيْفَ أَتَتْ نَكْرَةً أَوْ مَعْرِفَةً

يريد: أنها تشبه اسم الفاعل في العمل معرفة كانت أو نكرة، ثم ذكر وجوه المشابهة، وهي أربعة ذكر منها ثلاثة فقال: "إذ تنيت وجمعت، و أتت"، ولم يذكر التنكير؛ لأن التأنيت بعد التنكير وثان له.

قوله: "إذ تنيت" يريد أشبهت (اسم الفاعل؛ لأنها) (تنى) كما ينشئ اسم الفاعل، وتجمع كما يجمع، وتؤنث كما يؤنث، فتقول: "حسنان" كما تقول: "ضاربان"، فـ "حسنان" كـ "ضاربان"، و "ضاربان" كـ "يضربان"، فـ "حسنون" مشبه بـ "ضاربون" من جهة الجمع، "ضاربون" مشبه بقولك "يضربون" من حيث إنه جار عليه.
وأما التأنيت فتقول: "حسنة" كـ "ضاربة"، "حستنان" كـ "ضاربتان" وأما التنكير فقولك: "حسن" كـ "ضارب"، و "ضارب" كـ "يضرب".

فهذا وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل.

ومنهم من أجرى اسم الفاعل من الفعل اللازم مجراها نحو مررت برجل قائم الأب كما تقول: "حسن الوجه".

قوله:

فِي سَبَبٍ لَا أَجْنَبِيٍّ أَعْمَلْتُ

إنما أعملت في السبب دون الأجنبي؛ لنقصانها عن اسم الفاعل، فاسم الفاعل لقوته يعمل فيهما جميعاً، تقول في عمله في الأجنبي: "زيد ضارب أخا عمرو" ولا تقول: "زيد حسن وجه عمرو".

فإن قلت: فاسم الفاعل من الفعل اللازم لا يعمل إلا في السبب، وأنت لا تقول: مررت برجل قائم عمرو "بل قائم أبوه، وكذلك لا تقول: "مررت برجل حسن عمرو"، ويجوز أن تقول: "مررت برجل قائم عمرو عنده"، وكذلك يجوز أن تقول: مررت برجل حسن عمرو عنده.

قلت: أما مرفوعها فهو كمرفوع اسم الفاعل اللازم وإنما يريدون أن منصوبها ليس كمنصوب اسم الفاعل المتعدي؛ فإن منصوبه قد يكون من سببه وقد لا يكون، وقد تقدم مثاله، ومعنى (سببه) أن يكون للموصوف ضمير في المعمول نحو "مررت برجل حسن وجهه، وجميل غلامه" فإذا قلت: "مررت برجل حسن" فقد عملت في نفس ضمير الموصوف لا في سببه كما تقول: "مررت برجل قائم".

فنقصانها عن اسم الفاعل من وجوه:

أحدها: أنها لا تنصب إلا السبب.

وثانيها: أنها لا تعمل إلا في الثابت (في الحال).

الثالث: أنها لا تجرى على الفعل.

الرابع: أنها من فعل لازم.

الخامس: أن الجر فيها - إذا تعرفت باللام، أو أضيفت إلى ما هو معرف باللام - أجود من النصب.

السادس: أن العطف على المجرور بها لا يجوز بالنصب.

السابع: أن إضافتها أحسن من تنوينها.

قوله: "والأصل في معمولها" أي: في معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل.

قوله: "أن يرتفع" أي: والأصل رفع معمولها، يعني الأصل أن تقول: "مررت برجل حسن وجهه"، وإليه أشار بقوله:

وَالْأَصْلُ فِيهِ حَسَنٌ مَّقَالُهُ

أي: الأصل أن يرتفع " مقالته " بـ " حسن " ارتفاع الفاعل بفعله، وإنما كان الأصل الرفع؛ لأن هذه الصفة مأخوذة من فعل لازم لا يتعدى، وإنما شبهت باسم الفاعل في النصب بها، فهي فيه محمولة عليه، وفي الرفع غير محمولة على غيرها بل ذلك بابها؛ لأن الحسن في الحقيقة لـ " مقالته "، فإذا قالوا: " مررت برجل حسن وجهه " فأجروا حسن الوجه وصفا للرجل لفظا وهو في الحقيقة للوجه.

قوله: " وقد يجر " أي بعد الرفع الاختيار الجر، والتمثيل فيه قوله: " حسن المقال " وقوله: " وهو جميل الوجه " بإضافة " حسن " إلى " المقال "، و " جميل " إلى " الوجه "، فالمختار بعد الرفع إضافة الصفة إلى المعرف باللام كما مثل، وإنما اختاروا الإضافة؛ لأنهم لما نقلوا الصفة في قولهم: " مررت برجل جميل الوجه " إلى " الرجل " وأسندوها إلى ضمير الرجل فجعلوا " الحسن " لجملة الرجل على سبيل المبالغة، فلو نونوا الصفة ونصبوا " الوجه " لحملوها على اسم الفاعل في المتعدي وهي غير متعدية، فلما فات الرفع الذي هو أصلها اختير الجر، ففي " جميل " ضمير مرفوع عائد على " رجل "، واختاروا تعريف " الوجه " بالألف واللام؛ لأنهما فيه صارتا خلفا من الضمير المضاف إليه " الوجه "، فإن الأصل " مررت برجل جميل وجهه " فأخذت الضمير المجرور بإضافة " وجه " إليه فقدمته على " الوجه " وأسندت إليه " جميلا " ورفعته وأدخلت الألف واللام على " الوجه " عوضا منه.

قوله: " وانتصابه سمع " يريد وانتصاب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل، وقد جاء في الشعر، والمثال فيه قوله: " شبناء أنيابا، والحزن بابا، والعقور كلبا ".

فأما " شَبْنَاءُ أُنْيَابَا "، فعجز بيت لأبي زيد الطائي، وصدره^(١):

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَبْنَاءُ أُنْيَابَا

(١) البيت من بحر البسيط، لأبي زيد الطائي في: الكتاب ١/١٩٨، النكت في كتاب سيبويه ١/٤١٥، تحصيل عين الذهب ١٦٤/، شرح المفصل ٨٣/٦، ٨٤، المقاصد الشافية ٤/٤١٧، وبلا نسبة في: المسائل البصريات ٥٦٥/، شرح التسهيل ٣/٩٩، شرح الألفية لابن الناطم/٣٢٢، الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٤٦/.

وصف امرأة بِهَيْفٍ الْخَضِرِ وهو ضُمُرُهُ، وعظم العجيزة، وشنب الثغر وهو بريقه برده، فيقول: إذا أقبلت رأيت لها خصرًا أهيف وإذا أدبرت نظرت إلى عجيزة مشرقة. والمحطوطة: الملساء الظهر: والمخط: خشية تدلك بها الجلود يريد أنها غير متعضة الجلد من كبر ولا ترهل. تحصيل عين الذهب/١٦٤.

كأنه قال: نقية أنيابا، فالتنوين محذوف من " شنباء "؛ لأنها لا تنصرف، و"المحطوطة" براقة اللوم، وقيل: المساء الظهر.
و " أنيابا " منصوب على التشبيه بالمفعول، وقيل: تمييز، وإذا كانت الصفة مشبهة باسم الفاعل وجب أن يكون منصوبها مشبها بالمفعول، وكذلك القول في^(١):
الْحَزَنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كُلُّبًا

يجب النصب فيه؛ لتعذر الإضافة مع تعريف الأول وتنكير الثاني، وفي هذه المسألة ثمانية عشر وجها، وذلك لأن معمول هذه الصفة إما أن يكون معرفا باللام وهي نكرة - أعني الصفة - كقوله: " حسن المقال "، أو بالإضافة إلى مضمرة وهي نكرة - أعني الصفة - كقوله: " حسن مقاله "، أو منكورا كقوله: " شنباء أنيابا. فهذه ثلاثة أوجه يجوز في كل وجه من هذه الثلاثة ثلاثة أوجه فصارت تسعة أوجه مع تنكير الصفة، تقول: " هو حسن المقال " بالإضافة، فإن نونت " حسنا " جاز في " المقال " الرفع والنصب، أما الرفع ففاعل، وأما النصب فعلى التشبيه بالمفعول، فهذه ثلاثة أوجه مع تعريف الثاني بالألف واللام^(٢).

فإن عرفته بالإضافة، فإما أن تنون " حسنا " أو لا، فإن نوتته نحو " حسن مقاله " جاز في " مقاله " الرفع بأنه فاعل، والنصب على التشبيه بالمفعول، وإن لم تنون جرته بالإضافة، وقد ضعفوا هذا الوجه، فهذه ثلاثة أوجه مع تعريف الثاني بالإضافة، فإن نكرت الثاني، فإما أن تنون الصفة، أو لا، فإن نونتها جاز في معمولها الرفع، والنصب، فالرفع نحو " حسن مقال "، والنصب " حسن مقالا " ومثل النصب " شنباء أنيابا "، وإن لم تنون جررت بالإضافة، فهذه تسعة أوجه مع تنكير الصفة. فإن عرفتها بالألف واللام،

(١) البيت من مشطور الرجز، لرؤية في ديوانه/ ١٥، الكتاب ٢٠٠/١، المقتضب ١٦٢/٤، النكت في تفسير كتاب تفسير سيويه ٤١٨/١، تحصيل عين الذهب ١٦٦، شرح الألفية لابن الناظم ٣٢٤، المقاصد الشافية ٤٢٠/٤، خزنة الأدب ٢٢٧/٨، وبلا نسبة في: ارتشاف الضرب ٢٣٥٨/٥، الفصول الخمسون/٢٢٠، شرح التسهيل ٩٨/٣.

المعنى: وصف رجلا بغلظ الحجاب ومنع الضيف فجعل بابه حزنا وثيقا لا يستطيع فتحه، وكلبه عقورا لمن حل بفنائهم طالبا لمعرفته.

(٢) انظر: الكتاب ٢٠٠/١، المقتضب ١٦١/٤، التبصرة والتذكرة ٢٣١/١، الفصول الخمسون ٢٢٠/، شرح الجمل لابن عصفور ٣١/٢، المقاصد الشافية ٤٢٠/٤، الفضة المضية ١٧٣/.

فأما أن تعرف المعمول، أو لا، فإن لم تعرفه جاز فيه وجهان، الرفع والنصب نحو "الحسن وجه، والحسن وجهها" ومثله في النصب:

الْحَزَنُ بَابًا وَالْعُقُورُ كَلْبًا

ولا يجوز الجر فسقط وجه، فإن عرفت معمولها، فإذا أن تعرفه بالإضافة؛ أو بالألف واللام، فإن كان بالإضافة فوجهان الرفع، والنصب، فالرفع نحو "الحسن وجهه"، والنصب نحو "الحسن وجهه"، ويمتنع الجر أيضًا؛ لأن المعرف باللام لا يضاف إلا إلى مثله فسقط الجر مع التنكير ومع الإضافة فبقي وجهان في كل مسألة، وإن تعرف الثاني باللام جاز فيه ثلاثة أوجه، الجر بالإضافة، والرفع، والنصب نحو: "الحسن الوجه معاً".

فهذه ثلاثة أوجه، وقبلها أربعة أوجه صارت سبعة، وكان ينبغي أن تكون تسعة كالمسألة التي قبلها لكن سقط منها وجهان فبقي سبعة تضاف إلى التسعة المتقدمة فتصير ستة عشر وجهاً.

وكل موضع يرفع (فيه) فهو فاعل وليس في الصفة ضمير، وكل موضع ينصب أو يجر ففي الصفة ضمير، وضمير واحد أحسن من ضميرين، ومثال الضميرين النصب في المضاف نحو "الحسن وجهه" فإن في الصفة ضميراً، وفي "الوجه" الضمير المضاف إليه، وقد تخلو من الضمير للعلم به فيما إذا رفعت بها المعرف باللام، أو المنكر، فاعرفه.

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَيْسَ يَرْتَفِعُ مَظْهَرُهُ إِلَّا شَذُودًا قَدْ سُمِعَ
فِي مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنَيْهِ كُحْلٌ مِنْهُ فِي عَيْنِ الصَّفِيِّ
إِمَّا أَصْفَتْهُ وَإِمَّا نَضَبَا كَخَيْرِ خَافِظٍ وَخَيْرِ عُقْبَا

أفعل التفضيل يصاغ مما يصاغ منه فعل التعجب، وقد تقدم ما يصاغ منه فعل التعجب فاستعمله هنا، وإنما اشتركا في البناء لاشتراكهما في المعنى؛ لأن التعجب والتفضيل مشتركان في رفع الشيء على غيره في تلك الخصلة.

وقيل في تعريفه: هو ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره. فقولهم: "ما اشتق من فعل" كالجنس الشامل لاسم الفاعل واسم المفعول، واسم الزمان كالمصيف، والمكان كالمدخل لموضع الدخول.

وقولهم: "لموصوف" كالفصل الذي يخرج به الزمان، والمكان؛ لأنهما وإن كانا مشتقين من فعل لكنهما ليسا لموصوف، أي ليسا صفتين لموصوف.

وقولهم: "بزيادة على غيره" ليخرج به غيره من الصفات التي لا شركة فيها، لأن الزيادة تقتضي ثبوت شيء مزيد عليه، وذلك الشيء المزيد عليه مشترك فيه.

قوله: "ليس يرتفع مظهره" يريد مظهر أفعل التفضيل، واحتراز بقوله: "يرتفع" عن النصب؛ فإنه ينصب الظاهر على التمييز نحو "زيد أحسن الناس وجها"، واحتراز بقوله: "مظهره" عن الضمير؛ فإن المضمرة يرتفع يرتفع به نحو "زيد أحسن منك وجها"، ففي "أحسن" ضمير فاعل مرتفع به.

قوله: "إلا شذوذا" يريد ليس يرتفع مظهره إلا ارتفاع شذوذ ثم مثل بذلك الشذوذ وهو قوله:

ما رأيت رجلا أحسن في عينيه كحل منه في عين الصفي
فـ "رجلا" مفعول "رأيت"، و"أحسن" نعت له، و"في عينيه" يتعلق بـ"أحسن" فهو في موضع نصب، و"كحل" فاعل مرفوع بـ"أحسن"، و"منه" متعلق بـ"أحسن"، و"الهاء" فيه ضمير الكحل، و"في عين الصفي" حال من الضمير في "منه"، ولا يجوز رفع "الكحل" بالابتداء، و"أحسن" خبره، ولا رفع "أحسن" بالابتداء و"الكحل" خبره؛ لأنه يلزم الفصل بين "أحسن" وصلته وهو "منه" بأجنبي، لأن "منه" من تنمة "أحسن"، فإن قدمت "منه" على "الكحل" لم يجز أيضًا؛ لأن

الهاء " في " منه " ضمير الكحل فلزم من تقديمه تقديم المضممر على المظهر لفظا ومعنى فتعين رفعه بـ " أحسن " .

وأقول: في المسألة وجه وهو أن تؤخر " الكحل " إلى آخر الكلام فتقول: " ما رأيت رجلا أحسن ف عينه منه في عين زيد الكحل " ، فإن المسألة تجوز إذا رفعت " الكحل " بالابتداء، وجعلت " أحسن " الخبر؛ لأن المبتدأ في النية متقدم على الخبر، فيكون الضمير عائدا على " الكحل " معنى لا لفظا " كقولهم: في داره زيد .

وقيل: يجوز أن يرفع أفعال التفضيل الظاهر إذا كان المرفوع به مفضلا على نفسه باعتبار محلين كهذه المسألة؛ فإن " الكحل " مفضل على نفسه باعتبار كونه " في عيم الصفي " قوله:

إِمَّا أَضَفْتُهُ وَإِمَّا نَصَبًا

يريد أنه إذا لم يرفع المظهر شاذا، فإذا انتفى الرفع فيما بعده بقي إما الإضافة، وإما النصب .

فإن قلت: كيف عطف الاسم وهو " النصب " على الفعل وهو " أضفته "؟ قلت: النصب مصدر " نصب ينصب نصبا " فكأنه قال: " وإما نصبته نصبا " .

قوله: " كخير حافظ " مثال للجبر بالإضافة .

قوله: " وخير عقبا " مثال للنصب على التمييز .

وقيل: كل موضع يكون أفعال فيه مضافا إلى ما هو بعضه - أي أفعال التفضيل بعض المضاف إليه - يجوز الجبر بالإضافة نحو قولك: وجه زيد أحسن وجه، وشعر زيد أحسن شعر، وزيد أفضل رجل، وأفضل الرجال، فإذا كان " أفعال " جزءا مما بعده جازت الإضافة، فإن كان ما بعد " أفعال " جزءا منه (أعني من " أفعال ") فالنصب لا غير كقولك: " زيد أحسن وجهها " ، فإن " أحسن " خبر عن " زيد " والخبر المفرد هو المبتدأ، و " أحسن " هو " زيد " ، و " الوجه " جزء من " زيد " فهو جزء من خبره، فإن لم يكن جزءا منه بل كان غيره لكن له به ملائمة فالنصب أيضًا نحو قولك: " زيد أصدق حديثا، وأنظف ثوبا " .

المَصْدَرُ

وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ مَهْمَا قُدِّرَ بِأَنْ وَفِعْلٍ مِنْهُ مَا تَنَكَّرَا
كَسَرْنِي ضَرْبُ سَعِيدٍ عَمَرَا وَسَاءَنِي إِعْضَابُ عَمْرٍو بَكَّرَا
يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كَاسِمِ الْفَاعِلِ وَقَدْ يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ
وَإِنْ يَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ تَعَرَّفَا كَالضَّرْبِ مِسْمَعًا فَقَالُوا ضَعُفَا

هذا هو رابع ما يعمل من الأسماء وهو المصدر، واحترز بقوله: " مهما قدرا بأن وفعل " عن المصدر المؤكد للفعل؛ فإنه لا يعمل؛ لفوات تقديره بأن والفعل، وذلك نحو " ضربت ضربا زيدا "، فـ " زيد " منصوب بـ " ضربت " لا بالمصدر.

فإن قلت: فإنك تقول: " ضربتك ضرب الأمير اللص "؛ فإن المصدر هنا مؤكد للفعل (ومع ذلك قد عمل ويصح تقديره بأن والفعل؟

قلت: المصدر هنا ليس مؤكدا للفعل) بل المصدر المؤكد له محذوف، إذ التقدير " ضربتك ضربا مثل ضرب الأمير اللص " فحذف المصدر المؤكد وصفته - وهو مثل " - والمراد بالمؤكد أن المصدر فعل لفاعل الفعل الناصب للمصدر، و" ضرب الأمير " ليس من فعل " التاء " في " ضربت " ^(١).

فإن قيل: فما تقول في قولهم: " سقيا لزيد " فإن اللام متعلقة بالمصدر وهو فعل لفاعل الفعل؛ لأن المعنى " سقاك الله سقيا " فقد عمل ولم يصح تقديره بأن والفعل؟ قلت: قد قيل: إن اللام في " لك " للبيان ويتعلق بفعل محذوف، والتقدير " أعني لك "، وقيل: العامل فيه العامل في المصدر وهو الفعل، فعلى هذا إذا قلت: " سقيا زيدا " فإن " زيدا " منصوب بالفعل الناصب للمصدر، وقيل: العامل فيه نفس المصدر؛ لأنه قد صار عوضا من الفعل وخلفا عنه، فمهما قدر المصدر بأن والفعل اتفقوا على إعماله، فإن كان مؤكدا للفعل أو مبينا لنوعه، أو لعدد مراته، أو لتحديد فمتمفق على أنه لا يعمل، فإن كان عوضا عن الفعل وبدلا عنه ففي إعماله خلاف، قال أبو علي: الدليل على أن المصدر الذي هو خلف عن لفظ الفعل هو العامل قوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤]، فلو كان الفعل هو العامل لما أضيف المصدر إلى المفعول إلا

(١) انظر: شرح الرضي ٤٠٨/٣، شرح الألفية لابن الناظم/٢٩٧، توضيح المقاصد ٨٣٩/٣، المساعد ٢٣٤/٢، شرح ابن عقيل ٩٤/٣، شرح التصريح ٦/٢.

على سبيل التشبيه، وليس المراد "فإذا لقيتم الذين كفروا فاضربوا ضربا مثل ضرب الرقاب"، بل المراد "فاضربوا الرقاب".

وإنما اشترطوا في إعماله غالباً تقديره بأن والفعل؛ لقوة شبه ذلك بالفعل في تأويل الاسم حتى يخبر عنه، وكذلك يجعل المصدر في تأويل الفعل، فإن لم يصح تقديره بأن والفعل لم يعمل، وكذا إذا وصف قبل العمل؛ لأن الصفة تصير فاصلة بينه وبين معموله، وكذا إذا صغر لم يعمل؛ لبعده عن شبه الفعل بذلك.

قوله: "منه ما تنكر" أي: من المصدر ما يكون نكرة وهو أقوى أحواله في الإعمال؛ لأنه بالتذكير قوي شبهه بالفعل، إذ الفعل لا يقبل التعريف^(١).

قوله: "سرنى ضرب سعيد عمرا" مثال لإعمال المصدر المنكر، ف "سعيد" فاعل، و "عمرو" مفعول، ثم المضاف يلي المنكر في قوة العمل وإن كانت الإضافة تعرف؛ لأن تعريف الإضافة يأتي بعد ذكر المضاف على صورة النكرة ثم بعد ذلك يسرى إليه من الثاني بخلاف التعريف باللام، فإذا أضفت المصدر فتارة تضيفه إلى الفاعل فتجره وتنصب المفعول كقوله:

وَسَاءَنِي إِغْضَابُ عَمْرٍو بَكْرًا

ف "عمرو" فاعل، ولو وصفته جاز رفع الصفة على الموضع، وكذا لو عطفت عليه، قال الشاعر:

حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَا حِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

فرفع "المظلوم" وهو صفة "المعقب" على الموضع. وإنما جازت إضافة المصدر إلى الفاعل؛ لأن المصدر غير الفاعل، فإذا أضفته إلى المفعول جررته ورفعت الفاعل نحو: "أعجبني ركوب الفرس زيد". قوله: "يضاف للمفعول" يريد إلى المفعول.

قوله: "كاسم الفاعل" أي: كما يضاف اسم الفاعل إلى المفعول، لكن المصدر يضاف إلى الفاعل؛ لما ذكرنا، وأما اسم الفاعل فلا يضاف إليه؛ لما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه.

(١) انظر: الكتاب ١/١٩٢، المقتضب ١/١٥٢، الإيضاح العضدي ١/١٤٥، النكت في تفسير كتاب سيويه ١/٤١١، التبصرة والتذكرة ١/٢٤٠، التوطئة ٢٧٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٨، شرح الألفية لابن الناظم ٢٩٧.

القسم الثالث من أقسام إعمال المصدر المعرف باللام، كقوله الشاعر^(١):

كَرَرْتُ فَلَمْ أَتَّكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

ف "مسمع" اسم رجل، وهو منصوب بـ "الضرب".

قوله: "فقالوا ضعفا" أي: ضعف إعماله معرفا باللام؛ لأن المصدر إنما يعمل لمضارعه الفعل، والفعل لا يقبل التعريف.

وقيل: لأن تقديره بأن والفعل يمنع من دخول اللام عليه، لأنها حرف ولام التعريف لا يدخل على الحرف.

فإن قيل: فكيف دخل على "أن" حرف الجر نحو: عجبت من أن يقوم، ووقعت فاعلة أو مفعولة، والحرف لا يقع ذلك الموضع؟

قلت: لأن اللام كالجزء مما يعرفه و "أن" كالجزء، وأيضا لأنها موصولة، فتقدير "أن" يمنع من جعل اللام كجزء اللام كجزء الكلمة، ولذلك يدخل حرف الجر على اللام كما يدخل على "أن". وقيل: إن "مسمعا" منصوب بمصدر آخر مقدر منكر دل

(١) عجز بيت صدره:

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولِي الْمَغِيرَةِ أَتْنِي

البيت من الطويل، للمرار الأسدي في: الكتاب ١/١٩٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٤١١، تحصيل عين الذهب ١/١٦١، ولمالك بن زغبة في: خزانة الأدب ٨/١٢٨، الدرر اللوامع ٢/٣٠٦، وبلا نسبة في: المقتضب ١/١٥٢، الجمل للزجاجي ١/١٣٦، الإيضاح العضدي ١/١٤٦، اللمع لابن جني ٢٧١، المقتصد شرح الإيضاح ١/٥٦٧، شرح المفصل ١/٥٩، شرح الرضي ٣/٤١٠، شرح ابن الناظم على الألفية ٢٩٧، الإرشاد ١/١٩٦، شرح ابن عقيل ٣/٩٧، شفاء العليل ٢/٤٧٢، المقاصد الشافية ٤/٢٢١، شرح الأشموني ١/٥٤٣. وقد روي برويات أخرى منها: لحقت، و"ألقيت" بدلا "كررت".

اللغة: المغيرة: الخيل المغيرة. كررت: هجمت. أنكل: النكول: الرجوع جين مسمع: اسم رجل المعنى: يقول: قد علم أول من لقيت من المغيرين أنني صرفتهم عن وجههم هازما لهم وَلَحِقْتُ عميدهم فلم أنكل عن ضربي بسيفي. تحصيل عين الذهب ١/١٦١. وقيل في مسمعا: أنه منصوب بـ "كررت". تحصيل عين الذهب ١/١٦١، إيضاح شواهد الإيضاح ١٨٠/١.

وقيل: إن مسمعا انتصب بإضمار مصدر منكور فيقدر بـ عن الضرب ضرب مسمعا. النكت في تفسير كتان سيبويه ١/٤١١.

عليه المعروف، وقد جاء في القرآن: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٤٨]، فالباء في " بالسوء " يتعلق بـ " الجهر " وهو معرف باللام^(١).

وقيل: هو منصوب بـ " كررت " وهو ضعيف؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف الجر، وحذف حرف الجر ضعيف.

وَكُلُّ مَصْدَرٍ فِي الْإِسْمِ قَدْ عَمِلَ مَعْمُولُهُ أَخْرَ إِذْ بِهِ وَصِلَ

لا يتقدم معمول المصدر عليه، وقد علل امتناع التقديم بقوله: " إذ به وصل " تقديره إذ وصل المصدر بمعموله، فالمصدر موصول بمعموله وإنما قلنا: إنه موصول؛ لتقديره بـ " أن " والفعل، وكما لا يتقدم معمول الفعل - إذا ظهرت " أن " - عليه كذلك لا يجوز تقديم ما هو مقدر بذلك، وأما قول الشاعر:

فما يرجو ابن عمي عنه دفعي

فليس " عنه " متعلقًا بـ " دفعي " بل هو تبين، أي: أعني " عنه "، أو بفعل دل عليه " دفعي " وفارًا من تقديم شيء من صلة المصدر عليه. فإن كان المصدر نائبًا عن الفعل وبدلاً منه جاز تقديم معموله عليه؛ لأنه ليس مقدراً بـ " أن " والفعل كقولك: " سقيا زيد، وزيدا سقيا "؛ لأنه بمعنى الأمر، وكما لا يتقدم معموله عليه لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي، ونعني بالأجنبي ما لم يعمل فيه المصدر بنفسه ولا بواسطة، وإنما قلنا " ولا بواسطة " ليدخل فيه تابع معموله لما فيه من التفرقة بين الشيء وأجزائه، والمسألة المشهورة في هذا " أعجبنى ضرب زيد عمرا اليوم عند بكر "، فإن علقنا الطرفين بالمصدر - أي: تجعل الضرب واقعا فيهما - فيجوز أن يقعا بعد المصدر في أي موضع شئت، ويمتنع تقديمهما عليه؛ لأنهما من صلتة والصلة جزء مبين للموصول ومكمل له فلا يجوز تقديمه عليه.

فإن جعلتهما متعلقين بـ " أعجبنى " جاز تقديمهما على المصدر وتأخيرهما عن جميع صلتته، ولا يوقع أحدهما بين الموصول وصلته ولا بين بعض الصلة وبعض؛ لأن الفصل بالأجنبي ممتنع، فإن علقنا أحدهما بـ " أعجبنى "، والآخر بالمصدر جاز تقديم ما تعلقه بالفعل على المصدر ووجب تأخيره عن جميع صلة المصدر، وامتنع فيما تعلقه بالمصدر التقديم.

(١) انظر: الكتاب ١/١٩٢، المقتضب ١/١٥٢، الإيضاح العضدي ١٤٦/، النكت في تفسير كتاب سيويه ٤١١/١، تحصيل عين الذهب ١٦١/، إيضاح شواهد الإيضاح ١٨٠/١، خزنة الأدب ١٢٨/٨.

مسألة تقول: أعلم المعلم زيدًا عمرًا قائمًا بكرًا جعفرًا منطلقًا إعلام خالد محمدًا عليا فاضلا، فالثلاثة الأخيرة منصوبة بـ "إعلام" والثلاثة التي قبلها منصوبة بـ "أعلم"، والثلاثة الأول لـ "المعلم"، ولا يقدم من المعمولات التسعة المذكورة إلا معمولات الفعل، ولا يجوز أن تخلط معمولات أحدهما بالآخر.

مسألة: يعمل المصدر ماضيا كان أو مستقبلا ولا يعمل للحال؛ لأن "أن" لا يصح تقديرها في فعل الحال، فإن أردت ذلك أدخلت عليه "ما" المصدرية، إذ كانت "أن" حرف استقبال فمعناها ينافي تقديرها في الحال، ولذلك يرتفع الفعل بعد "حتى" إذا كان للحال؛ لتعذر تقدير "أن".

مسألة: ويحذف فاعل المصدر قال الله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤] فحذف الفاعل، وإنما حذفه؛ لأنه مع المصدر ليس أحد جزأي الجملة بخلاف الفعل فإن الفاعل معه هو الجزء المعتمد عليه في الجملة، وأما مع المصدر فليس كذلك، ولهذا يضاف المصدر إلى الفاعل، ولو كان أحد جزأي الجملة لم تجز الإضافة إليه.

فإن قيل: فاسم الفاعل ليس الفاعل فيه أحد جزأي الجملة ومع ذلك لا يحذف. قلت: اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا على ما هو له فلا بد فيه من ضمير يربطه بصاحبه، أو معتمدا على حرف استفهام أو نفي، فهو - أعني الفاعل - أحد جزأي الجملة نحو: أقائم غلامك؟

فإن قيل: لو كان هذا الفاعل جزء الجملة لوصل به "الذي". قلت: أما في اعتماده على حرف الاستفهام فلا يصح، لأن الصلة جملة خبرية، وأما في النفي فإنما امتنع لرفعه الظاهر فلا عائد فيه على الموصول، فاعرفه. !

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ

وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ إِنْ تَعَدَّى نَحْوُ رُوِيَذَا وَهَلُمَّ سَعْدًا

اسم الفعل يعمل مطلقا فلا معنى لتعليق عمله بشرط التعدية، لكن يريد: ويعمل اسم الفعل النصب إن تعدى، ولو قال: وينصب لكان أبين لمراده لكن أطلق العام وهو يريد به الخصوص، وتمثيله بقوله: " وهلم سعدا " دل على مراده.

وهذا هو القسم الخامس من الأسماء العاملة في الظاهر والمضمر، وإن أردنا مطلق العمل كان هذا قسما سادسا؛ لأن " أفعل " التفضيل يعمل لكن لا يعمل الرفع إلا في المضمر إلا ما شذ.

وأما أسماء الفعل فتعمل الرفع في المضمر والمظهر، أما عملها في المضمر فنحو " صه " بمعنى " اسكت " والفاعل مستكن، وأما عملها في المظهر فنحو هيهات زيد "، ف " زيد " فاعل مرفوع ب " هيهات ".

وقوله: " اسم الفعل " يريد أن هذه الألفاظ (أسماء مفردة، والذي يدل على اسميتها أمور:

أحدها: تنوينها نحو " صه " في التنكير.

الثاني: إسناد الفعل إليها، قال زهير:

وَلَنَعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٌ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

فأسند " دعيت " إلى " نزال " وألحق به تاء التأنيث لتأنيث الفاعل؛ لأن " نزال " اسم مؤنث، فإن قلت: فقد قال جميل:

وَحَقَّ لِمَثَلِي يَا بَشِينَةَ يَجْزَعُ

فأسند " حق " إلى " يجزع " وهو فعل.

قيل: المراد " أن يجزع "، ف " أن " مقدرة مرادة وهي تصوير الفعل في تأويل المصدر فكأنه قال: وحق لمثلي الجزع.

الثالث: أنها تعرف وتنكر، والأفعال لا تقبل التعريف.

الرابع: أنها تؤنث، والأفعال لا تقبل التأنيث.

الخامس: أنها ليست على أمثلة الأفعال.

وقيل: إنها ليست أسماء صريحة يحسن السكوت عليها (وليست أفعالا لعدم تصرفها).

والصحيح هو الأول، لما ذكرناه من الأدلة الخمسة على اسميتها، وإنما صح الاختصار عليها بالنظر إلى مسمائها وهو الفعل مع فاعله فهي بمنزلة الجملة في حسن السكوت عليها) بالنظر إلى فاعلها ومعناها؛ وأما بالنظر إلى لفظها فهي مفردة.

وإذا ثبت أنها أسماء فلا بد لها من مسمى، ومسمائها صيغ الأفعال، فمسمائها ألفاظ لا معاني ألفاظ والغرض بمجيئهم بهذه الأسماء الاختصار مع المبالغة، لولا ذلك لكانت الأفعال - التي هذه الألفاظ أسماء لها - أحق بموضعها. أما الاختصار فمجيئها للواحد وما زاد عليه بلفظ واحد، نحو " صه يا زيدان " . وأما المبالغة فإن قولنا " صه " أبلغ في الزجر من " اسكت " وفيها ضمير، وهي مع الضمير المستكن فيها مفرد، ولذلك أسند الفعل إليها، ولو كانت مع الضمير جملة لم يصح إسناد الفعل إليها؛ لأن الجمل لا تكون فاعلة؛ لصحة إضمار الفاعل وعدم إضمار الجملة، وهذه الأسماء مبنية، وبنائها ليس لبناء مسمائها كما زعم بعضهم؛ فإن منها " أف " وهي بمعنى " أتضجر "، وهو مضارع معرب، (ولذلك إذا قلت: " إليك " بمعنى " تنح " فتقول: " إلي " بمعنى " أتحنى "، فالأول أمر، والثاني خبر؛ لأنه عبارة عن " أتحنى " وهو مضارع معرب) فبقى أن يكون بناؤها إما لأن منها ما يكون على صيغ الحروف نحو " صه، ومه " على صيغة " هل، وبل، وقد، وعن، وإما لأنها أشبهت الجملة بجواز الاختصار عليها في الفائدة، والجمل مبنية، فلما أفادت فائدة الجملة بنيت.

أما " رويد " فاسم لـ " أرود " بمعنى " أمهل "، ومعناه عدم الإرهاق وهو متعد يقال: " رويد زيدا " أي: أمهله، وهو مصغر فكان أصله المصدر الذي هو " إرواد " فهو مصدر " أرود " ثم صغر " إرواد " بحذف الزوائد تصغير الترخيم.

وقيل: مكبره " رود " وهو المهل، قال الشاعر:

يمشي فلا تكلم البطحاء وطأته كأنه ثملٌ يمشي على رُودٍ

أي: على مهل، فعلى هذا ليس تصغيره تصغير الترخيم.

وهو على أربعة أضرب:

أحدها: ما ذكرناه، وفيه ضمير مطابق للمخاطب، قال الشاعر:

رُويدَ عليًّا جدًّا ما ثدِّي أمِّهم إينا، ولكن ودَّهم متمائٍ

فنصب " عليا " وهو اسم قبيلة بـ " رويد "، و " جد " قطع، و " ما " زائدة، و " ثدي " أمهم " فاعل " جد "، وكنى بالثدي عن القرابة؛ لأن الرضاع الذي هو سبب القرابة بالثدي يكون.

ويقال: رويدك زيدا بزيادة كاف الخطاب وهي حرف زيد لتبيين المخاطب فتكسر مع المؤنث، وتثنى وتجمع ولا تكون اسما؛ لأن " رويد " لا يتعدى إلا إلى واحد كما أن " أرود " لا يتعدى إلا إلى واحد ولو كانت الكاف اسما لجاز أن تقول: " رويد زيدا عمرا " فتنصب به مفعولين، والأمر بخلافه.

الضرب الثاني: أن يكون صفة لمصدر نحو " ساروا سيرا رويدا " أي: سيرا مرودا، أي: هينا، فحذف الميم الزائدة وصغره وهو معرب.

الضرب الثالث: أن يكون حالا وهو معرب أيضًا نحو: ساروا رويدا، أي: مرودين، ثم صغر أيضًا تصغير الترخيم.

فإذا ذكرت المصدر ان صفة له، وإذا لم تذكره فهو حال؛ لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ضعيف.

الرابع: أن يكون مصدرا بمعنى الإرواد، وهو معرب ومصغر تصغير الترخيم أيضًا، وهو بدل من اللفظ بالفعل فتقول: " رويدا زيدا "، والتقدير: أرود زيدا إروادا، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، وقد يضاف إلى المفعول في هذا الضرب فتقول: " رويد زيد " كقوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

وأما " هلم " فقد تقدم بيانها في أول الكتاب عند قوله:

كَمَنْ وَ إِيْهِ وَ نَزَالٍ وَ هَلُمَّ

وتكون متعدية كقوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠] أي: أحضروا شهداءكم، أو قربوا، وتكون لازمة تتعدى بحرف الجر قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] بمعنى اقرب إلينا، والذي مثل به صاحب الأرجوزة هو المتعدي وهو قوله: " هلم سعدا "، فـ " سعد " مفعول منصوب بـ " هلم "، أي: أحضر سعدًا، أو قربة، فتكون بمنزلة الفعل الذي يستعمل متعديًا وغير متعد نحو " رجع زيد، ورجعته، وفغر فاه - بالعين المعجمة - وفغر فوه.

وَهَا وَ حَيْهَلْ وَ بَلَّةَ الشَّعْرَا وَ هَاتِ زَيْدًا وَ تَرَاكِ عَمْرَا

فِي شَعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فَحَاكِهَا تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا

مَنَاعَهَا مِنْ إِبْلِ مَنَاعِهَا^(١) وَقِيلَ يُحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا
وَقِيلَ بَلْ يُبْنَى عَلَى فَعَالٍ كُلُّ ثَلَاثِيٍّ مِنَ الْأَفْعَالِ

"هاء" اسم لقولك: خذ وتناول، وهو مما يؤمر به، وفيه ثماني لغات:
إحداها: أن منهم من يجعله على حرفين ويلحق به كاف الخطاب، فيقول: هاك يا
رجل، بفتح الكاف مع المذكر وكسرهما مع المؤنث، وهاكما يا رجلان"، و"هاكم يا
رجال، وهاكن يا نسوة، فالاسم "ها" والكاف حرف خطاب، وفي "ها" ضمير على
وفق المخاطب في التذكير والتأنيث، والتثنية والجمع.

الثانية: "هاء" بهمزة بعد الألف مفتوحة مع المذكر مكسورة مع المؤنث كالكاف،
وليست الهمزة زائدة كالكاف وإن جرت مجراها في فتحها حيث تفتح الكاف وكسرهما
حيث تكسر، فتقول: هاء يا رجل بوزن "هاب، وطاب"، فهو في هذه اللغة ثلاثي، وإذا
ثنى وجمع برز الضمير نحو "هاؤما" و"هاؤم"، و"هاؤن"، قال الله تعالى: ﴿هَآؤُمْ
اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ﴾ [الحاقة: ١٩] وبروز الضمير في هذه اللغة ينافي ما وضعت له أسماء
الأفعال من الاختصار، لكن لما صارت كالمرادفة للفعل وأبرزوا فيها الضمير إذا ثني
وجمع^(٢).

وقيل: إنما ظهر الضمير في بعض اللغات في شيء من أسماء الأفعال ليكون منها
على أن في أسماء الفعل ضميرا مستترا، ولذلك ظهر على خلاف ظهوره في فعل الأمر؛
فأن "الميم" لا توجد في فعل الأمر، فظهر "الميم" في "هاؤما"، و"هاؤم" غريب
نادر، وهذا دليل أنها أسماء؛ لاتصال الضمير بها (على غير اتصاله بأفعال الأمر).

الثالثة: ما حكى عن بعضهم "ها"، و"هاء" في الاثنين بغير ميم مثل "خافا"، و
"هاءوا" مثل "خافوا" بغير "ميم" حكى ذلك ابن السراج، وهو قليل^(٣).

(١) البيت من مشطور الرجز، بلا نسبة في: الكتاب ١/٢٤٢، ٣/٢٧٠، المقترض ٣/٣٧٠، تحصيل
عين الذهب ١٧٩، التبصرة والتذكرة ١/٢٥١، الإنصاف ٢/٤٢٢، شرح المفصل ٤/٥١، وبعده: أما
ترى الموت لدى أرباعها.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٢٧١ - ٢٧٥، التبصرة والتذكرة ١/٢٥٦، البديع ج ١/٢٨٢، التوطئة ٦/٣٠٦،
شرح الكافية الشافية ٢/٤٧، التعليقة على المقرب ١/٢٤٣، الكناش ١/٢١٢، توضيح المقاصد ٤/١١٦،
المساعد ٢/٦٥٦، تمهيد القواعد ٨/٣٩٠.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٩، توضيح المقاصد ٤/١١٦، المساعد ٢/٦٥٦.

الرابعة: "هاء يا رجل" على وزن "عاط، ورام" إذا أمرته (بالمعاطاة والمراماة)، والأصل "هائي" بياء ثم حذف الياء؛ لأجل السكون الذي يقتضيه الأمر، فتقول للثنين: "هائيا" بياء، وللجمع المذكر "هأوا"، وللمرأة "هائي" بياء، ويستوي هو والمذكر في التثنية، وفي جمع المؤنث "هائين" كما تقول: "رامين يا نسوة"، (فأما قول علي - صلى الله عليه وعلى آله):

أَفَاطِمُ هَاءِ السَّيْفِ غَيْرَ مُذَمَّمٍ

فيحتمل أن يكون من هذه اللغة وسقطت الياء من اللفظ لسكونها وسكون لام التعريف بعدها، فأما قول الآخر:

فقلت لها: هائي فقلت براحه ترى زعفراناً في أسرّتها وزدا فهو من هذه اللغة، ولا يدل اتصال الضمير به في هذه اللغة - على حد اتصاله بالأفعال - على أنه فعل؛ لعدم التصرف.

الخامسة: "هأ يا رجل" على وزن "خف" بهمزة ساكنة بعد "الهاء" ومتصرفه تصرف "خف" فهو عند أصحاب هذه اللغة فعل لبناء المضارع، حكى الكسائي أن الرجل إذا قيل له ذلك يقول: إلام أهاء، وإهأء؟ بوزن: أخاف، وإخاف، بفتح حرف المضارعة وكسره.

السادسة: "هأ" بهمزة ساكنة بوزن "طأ"، و"هأء" للثنين مثل "طاء"، و"هأوا" مثل "طاءوا"، و"هائي يا امرأة" مثل "طائي"، و"هأن" مثل "طأن" وقياس هذه اللغة أن تكون من باب ما فاؤه "واو" مثل "وهب يهب، ووطئ يطاء". والفرق بين هذه اللغة والتي من قبلها من وجهين^(١):

أحدهما: ما حكى عن الكسائي

والثاني: أنها في تقدير ما فاؤه معتلة بواو.

السابعة: أن تجمع بين الهمزة وكاف الخطاب وتفتح الهمزة في جميع الأحوال، ويختلف الكاف باختلاف المخاطبين.

الثامنة: أن تقول: ها يا رجل (بالألف الساكنة بعد "الهاء") في جميع الأحوال. وأما "حيهل" فيتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، تقول: "حيهل الثريد" بمعنى قربه، أو أحضره، فيتعدى كما يتعدى الفعل الذي هو مسماه.

(١) انظر: التعليقة على المقرب ٢٤٣/١، التوطئة ٣٠٦/، ارتشاف الضرب ٢٢٩٠/٥، توضيح المقاصد ١١٦٠/٤، تمهيد القواعد ٣٩٠١/٨، شرح التصريح ٢٨٢/٢.

وأما " حيهل بزيد " فهو بمعنى ائت به، فيتعدى بالباء، ومنه " إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر " أي: ائتوا بعمر فهو منهم^(١).
ويكون بمعنى " أقبل " فيتعدى بـ " إلى "، و " على "، وقد جاءت معربة، قال الشاعر:

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مَنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيَّهْلُهُ
هو من أبيات الكتاب، و " حيهله " مرفوع ولم يرد به الحث، بل أخبر عنه بأنه يوم كثير فيه هذا اللفظ الذي معناه الحث.
وفيها ست لغات:

الأولى: حيهل، بفتح ياء " حي "، ولام " هل " كخمسة عشر.
الثانية: حيهلا، بالتنوين للتذكير.

الثالثة: بسكون اللام وفتح الياء من " حي "

الرابعة: حيهلا بزيادة ألف بعد اللام من غير تنوين، وحقها - أعني الألف: أن تلحق في الوقف كالألف من " أنا " في ضمير المتكلم إذا وقفت عليه.

الخامسة: حيهل بسكون الهاء وفتح اللام.

السادسة: زيادة الألف على اللام في هذه اللغة، فيقال: " حيهلا "، ووجه السكون استقبال اجتماع المتحركات مع التركيب وهي مركبة من " حي " بمعنى " أقبل " ومنه قول المؤذن: " حي على الصلاة " أي: أقبلوا عليها، ومن " هل " التي بمعنى الحث والاستعجال، وليست من " هل " الاستفهامية، قال النابغة الجعدي:

أَلَا حَيَّيَا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا: هَلَا

أي: (قولا لها): أقبلي.

وأما " بله " فبمعنى " دع، واترك "، وحركت لالتقاء الساكنين، وفتحت " الهاء " إتباعاً لفتحة أوله.

ومعنى قوله: " بله الشعر " دع الشعر، فالشعر منصوب بـ " بله " وتكون مصدراً معربة وتضاف إلى المفعول، قال الشاعر:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الْأَكْفِ كَأَنَّهُا لَمْ تَخْلُقْ

(١) انظر: الكتاب ٢٤٩/١، المقتصد شرح الإيضاح ٥٧٢/١، التبصرة والتذكرة ٢٤٩/١، شرح الكافية الشافية ٤٩/٢، اللؤلؤة في علم العربية ٢٢٨، توضيح المقاصد ١١٦٣/٤ - ١١٦٥.

بخفض " الأكف " على أنه مصدر، وبنصبها على أنه اسم الفعل بمعنى " دع "،
ومما لا يكون فيه إلا اسم الفعل، قول ابن هرمة:
يمشي القطوف إذا غتّى الحداة به مشي الجواد قبله الجلة النجبا
فلا يكون " بله " هنا إلا اسما للفعل؛ لنصبه ما بعده، وفيه ضمير هو فاعله، أي: دع
الجلة النجبا.

وقد جعلها بعضهم بمعنى " كيف " فيرفع ما بعده.
ومنها من يجعلها استثناء، والأخفش يجعلها حرف جر.
وأما قوله: " هات زيدا " فـ " زيد " مفعول به منصوب بـ " هات " وفي " هات " ضمير هو فاعلها، وقيل: هي فعل لتصرفها، فقالوا: " هاتي يهاتي مهاتاة " مثل " رامي يرامي مراماة " وقال أبو علي: هي اسم للفعل، ومعناه " أعطني.
وكسرت التاء؛ لسكونها وسكون الألف، وأما تصريف الفعل فهو مشتق من لفظها
كما يشتق الفعل من لفظ الحرف قالوا: سألته حاجة فلولى، " أي: قال: لولا كذا لفعلت.
قوله: " وتراك عمرا "، " عمرو " منصوب بـ " تراك " وهو اسم لقولك: " أترك ".
قوله: " فحاكها " أي: فقيس عليها، وهذا القول يدل منه على أنه يختار قول من
يرى أن بناء مثال " فعال " للأمر من الثلاثي قياسي، وأما^(١):

تَرَاكِيهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا

وبعده:

أما ترى الخيل على أوراكها
أي: اتركها من إبل، و " تراكها " الثاني توكيد للأول، وأصل هذا أن الرجل كان
يغير على القبيلة فيسوق إبلها فيدركه أول مدرك منهم، فيقول له: تراكها من إبل تراكها.
أي: اتركها. وأما: مناعها من إبل مناعها
أي: امنعها، وإنما بنيت على حركة لالتقاء الساكنين، وكسرت؛ لأنها مؤنثة،
والكسرة تفيد التأنيث، ولذلك قال الشاعر:

دَعُونَا نَزَالٍ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالٍ عَلَيْهِمْ أَطْمَ

(١) البيت من مشطور الرجز، بلا نسبة في: الكتاب ٢٤١/١، المقتضب ٣٦٩/٣، تحصيل عين الذهب ١٧٩، التبصرة والتذكرة ٢٥١/١، الإنصاف ٤٢٢/٢، شرح المفصل ٥١/٤، المقاصد الشافية ٥١١/٥.

فأنث الفعل لتأنيث المسند إليه، وربما جاءت في الشعر مشددة قال الشاعر:
 أنا الفارس الحامي إذا قيل نزال
 والفائدة في العدل عن الفعل إلى هذه الأسماء ما ذكر من طلب المبالغة
 والاختصار، ومعنى المبالغة أن قولك: "نزال" بمنزلة قولك: أنزل مكرراً، فمنزلة "نزال"
 من "انزل" في المبالغة منزلة "قدير، ورحيم" من "قادر، وراحم"، وكذلك "طهور"
 من "طاهر".
 قوله:

وَقِيلَ يُحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا

يريد: أنك لا تقول: "أكال" وتريد به "كل"، ولا تقول: "جلاس" بمعنى "اجلس"
 كما لا تقول في "شاكر": "شكير" قياساً على "رحيم" في "راحم"، ولا "صبر"
 في "صابر"، وتقول فيه: "شكور، وصبور كما قالوا، (ولذلك لم يقل) في "عليم":
 "علوم"، وفي "بصير": "بصور" كما قلنا في "شاكر": "شكور"، وفي "صابر":
 "صبور".

والكسائي يرى الوقف على المسموع من باب "نزال"، والنفس إلى هذا الرأي
 أسكن؛ لأن المسموع منه لم يتناه في العد إلى حد يدخل به في باب الكثرة فيحسن
 القياس عليه؛ فإن كثرة النظائر مزيلة للاستيحاش، وللسمع نبوة عن قول القائل: كتاب،
 ونساخ، وهو يريد: اكتب وانسخ.

قوله: "يبنى على فعال كل ثلاثي من الأفعال" وهو مذهب سيبويه فإنه يجيز بناء
 لفظ "فعال" من كل فعل ثلاثي، واحترز بقوله: "كل ثلاثي" من الرباعي؛ فإنه مأخوذ
 فيه من جهة السماع، ولم يأت من الرباعي إلا "قرقار"، و"عرعار" قال الشاعر:

قالت له ريح الصبا: قرقار

أي: قرقر يعني السحاب، أي: أرعد.

و "عرعار" لعبة للصبيان، أي: العبوا.

فأما "دراك" ففعلها "أدرك" فهو وإن كان في الأصل ثلاثياً فهو الآن رباعي،
 فبابه ألا يبنى منه "فعال"، وإن كان قد جاء من جهة يوثق بها، فملحق بالنادر.

وفعال على أربعة أضرب:

أحدها: ما تقدم.

والثاني: ما عدل عن فعله يراد به المصدر، والمعدول عنه معرفة، قال النابغة:

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

فهو معدول عن فجرة معرفة بدليل قوله: "برة" غير منصرف، وتاء التأنيث لا تمنع إلا مع العلمية، فـ "برة" فعلة "من البر"، وهو علم على المعنى لا على عين، والعلم فيه للجنس بأسره كأسامة.

الثالث: أن يكون علما للأعيان نحو: حذام، وقطام، فـ "حذام" معدولة عن "حاذمة"، و "الحذم: القطع، و "قطام" معدولة عن "قاطمة" وهي فاعلة من القطم وهو الشهوة، يقال: فحل قطم إذا كان مشتتيا للضراب، ومنه "قطام" صاحبة عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي عليه السلام، قال الشاعر:

ولا مهر إلا دون مهر قطام

لأنها جعلت مهرها على ابن ملجم قتل علي بن أبي طالب عليه السلام.
و "سكاب" اسم فرس بمعنى السكب وهو الجري في السير كجري الماء وانسكابه.

الرابع: أن يكون وصفا واستعماله في النداء نحو: يالكاع، ويا خباث، ويا غدار، ويا فساق، ونظيره في المذكر يالكع، ويا خبث، ويا غدر، ويا فسق، واستعماله في غير النداء قليل، وقد ينفك عن الصفة إلى العلمية ويكون في غير النداء كقولهم للمنية: "حلاق" من الحلق، قال الشاعر:

قد أراهم سُقُوا بِكَأْسِ حَلَّاقٍ

أي: بكأس المنية، فجعل لها كأسا على طريق الاستعارة، وقد فسر الشاعر هذا المعنى بقوله:

فابعث عليهم سنة فاشوره تحتلق المال احتلاق النوره

و "حناذ" من أسماء الشمس من "الحنذ" وهو شدة الحر.

و "أزام" اسم للشدة من الأزم وهو العض، قال الشاعر:

غداة الروع إذ أزممت أزام

[ثم قال:]

وَمِثْلُهَا مِنَ الظُّرُوفِ دُونَكَا ثُمَّ عَلَيْكَ مِثْلُهَا وَ عِنْدَكَا

كَقَوْلِهِ: عَلَيكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَيِ الزُّمُومَا كَمَا تَقُولُ حِذْرُكُمْ

وَدُونَ فِي الشَّعْرِ أَتَى تَضَدِيقُهَا دُونَكِهَا يَا أُمَّ لَا أَطِيقُهَا

يريد: ومثل أسماء الفعل في العمل هذه الظروف؛ لأنها نقلت عن الظرفية وصارت أسماء للأفعال ودالة عليها، فإذا قلت: "دونك زيدا"، فـ "زيد" منصوب بـ "دونك"؛ لأنه صار اسما لقولك: "خذ"، وفي "دونك" ضمير مرفوع به؛ لأنه فاعله. و "دون" و "عند" في الأصل ظرفا مكان فنقلا عن الظرفية، وليست الفتحة فيهما نصبا، بل هي فتحة بناء، وليست إعرابا، فالفتحة في قولك: "زيد دونك" إعراب، والفتحة في قولك: "دونك زيدا" بناء كما أن الفتحة في قولك: (لا غلام لك، فتحة بناء، والفتحة في قولك) لا غلام رجل عندك "فتحة إعراب، وقد ذكرنا علة بناء أسماء الفعل، وإنما فتح؛ لأنه لما سمي به الفعل وهو مضاف، والمضاف مع ما أضيف إليه شيئا جعل كشيء واحد، ففتح الأول منهما كما تفتح المركبات كحضر موت، وخمسة عشر.

قوله: ثم عليك مثلها "أي: عليك" مثل "دونك" في كونها اسما للفعل، ويحتمل أن يريد بقوله: "مثلها" أي: مثل أسماء الفعل المتقدمة. و "عليك" منقول من الحرفية؛ لأنه حرف جر وصار اسما لقولك: "الزم زيدا"، فإذا قلت: "عليك زيدا" فـ "عليك" ناصب لـ "زيد" وفيه ضمير مستكن مرفوع؛ لأنه فاعل. ولا تتعلق هذه الظروف بشيء؛ لأنها عاملة غير معمولة كما لا تتعلق مسمياتها - وهي الأفعال - بشيء.

وقيل: إنما أغروا بهذه الظروف؛ لأن "دونك" لما يتقاصر عنك وهو بحضرتك، و "عندك" لما حضرك من أي جهة كان من جهاتك، و "عليك" لما استعلى عليك قوله: "كقوله: عليكم أنفسكم".

إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] فنصب "أنفسكم" بـ "عليكم"، وقد فسره صاحب الأرجوزة بقوله: "أي الزموا". قوله: "كما تقول حذركم"، وإنما شبه "عليكم" بـ "حذركم" في العمل في المفعول لا في المعنى، فإنك تقول: "حذرك زيدا"، و "حذارك زيدا"، وليس هو مثل قولك: "عليك زيدا" في المعنى؛ فإن "حذرك" بمعنى "احذر"، و "عليك" بمعنى "الزم"، و "حذرك" مصدر مضاف إلى ما بعده وهو عوض من اللفظ بالفعل، وليس "حذرك" مبني بل منصوب على المصدر كقوله تعالى: ﴿فَصَزَبَ الرَّقَابُ﴾ [محمد: ٤]، قال أبو علي: إنما جعل سيويه "حذرك" في باب النهي، و "حذرك" إنما هو أمر بالحدز؛ لأنه إذا قال: "حذرك كذا" فقد قال: لا تأت كذا.

قوله:

وَدُونَ فِي الشَّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا

يريد: قد جاء في الشعر تصديق الإغراء بـ "دون"، قالت امرأة من العرب لابتنتها^(١):
وَفَيْشَةٍ قَدْ أَشْفَرَتْ حُقُوقَهَا

فقلت لها الابنة:

دُونَكِهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا

والضمير الذي بعد الكاف في موضع نصب مفعول به.

والناصب له "دونك" ومعنى قوله: "تصديقها" هو تحقيق الإغراء بها^(٢).

كَذَاكَ لَوْ لَمْ يَبْلُغَ مَا أَنْشَدَكَ يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا

"كذاك" إشارة إلى قول الراجزة:

دُونَكِهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا

أي: يأتي معمولها متأخرا كقول المرأة، فأما ما أنشده الكوفيون من قول الآخر^(٣):

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنَّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

فإنهم استدلوا به على جواز تقديم المنسوب بألفاظ الإغراء عليها، ولا دليل لهم فيه؛ لاحتمال أن يكون "دلوي" مبتدأ، و "دونك" خبره؛ لأن هذه الألفاظ منقولة وهي غير متصرفة تصرف الفعل، وأما قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فليس "

(١) البيت من مشطور الرجز، بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ١/٣٢٢، شرح الشذور / ٤١٠.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٥٢، الإيضاح العضدي / ١٤٩، المقتصد شرح الإيضاح ١/٥٧٧، الإنصاف ١/١٨٧، الإرشاد / ٢٠٧، ارتشاف الضرب ٥/٢٣١١، شرح التصريح ٢/٢٩١، شرح الأشموني ٢/٢٠٥، أسرار النحو / ١٩٢.

(٣) البيتان من مشطور الرجز، لجارية من بني مازن في: شرح التصريح ٢/٢٩١، الدرر اللوامع ٢/٣٤٠، وبلا نسبة في: التبصرة والتذكرة ١/٢٥٠، الإنصاف ١/١٨٧، المقرب ١/١٣٧، شرح الكافية الشافية ٢/٤٨، الإرشاد / ٢٠٧، أوضح المسالك ٤/١٨٦، يمهيد القواعد ٨/٣٩٠، المقاصد الشافية ٥/٥١٣، شرح الأجرومية ٢/٥٤٤، شرح الأشموني ٢/٢٠٥، الفضة المضية / ٤٦٠.

اللغة: المائح: من ماح إذا انحدر وهو المستقي من أسفل البئر إذا قل ماؤه. دونكا: خذ. المعنى: ينادي قائل هذا البيت على الرجل الذي يملأ من أسفل البئر يسأله أن يملأ له دلو، لعلمه بحمد الناس له أو لأفعاله.

كتاب الله " منصوبا بـ (عليكم) بل هو متصرف^(١)، والناصب له ما تقدم من قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فدل ذلك على أن التحريم قد كتب عليهم فقام ذكر التحريم مقام لفظ " كتب " لدلالته عليه قوله:
..... لَوْ لَمْ يَبْلُغْ مَا أَنْشَدَكَ

يريد: لو لم يطرح التقديم فيما أنشدوه عند البصريين وتأولوه بما ذكرنا.
وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ الْمُخَاطَبَا وَلَا تَقُلْ عَلَيْهِ زَيْدًا غَائِبَا
أَمَّا عَلِيٌّ ذَا بِمَعْنَى أَوْلَنِي وَقَوْلُهُمْ عَلَيْهِ شَخْصًا لَيْسَنِي
فَهُوَ شُدُودٌ لَا تَقْسُ عَلَيْهِ

" ذا " إشارة إلى المنقول من الظروف، والإغراء من قولهم: غرى بالشيء إذا لصق به، فكأن المغرى بالشيء يأمره بلزومه، وإنما كان الإغراء للمخاطب؛ لأن " عند، ودون، وعلى " لما كان حاضراً قريباً من الإنسان، وإذا كان المأمور غائباً فلا يتحقق الأمر؛ لأن تلك الأشياء ليست بحضرته حتى يؤمر بلزومها أو بأخذها.
قوله:

وَلَا تَقُلْ عَلَيْهِ زَيْدًا غَائِبَا

أي: لا تغر الغائب بهذه الألفاظ؛ لما ذكرنا، و " غائبا " حال من الضمير المرفوع في " عليه "، أي: لا تغر زيدا في حال غيبتك عنه، ويجوز أن يكون من " الهاء " في " عليه"، أو من " زيد "، أي: لا تغر به في حال غيبتك عنه وأما قولهم: " علي ذَا " فليس يأمر نفسه بل يأمر غيره، ولذلك قال هو " بمعنى أولني، و " ذا " اسم إشارة في موضع نصب بـ " على "، والمضمر المرفوع المستكن في " على " ضمير المخاطب لا ضمير المتكلم؛ لأن " على ذَا " اسم لقولك: " أولني ذَا " فكما أن فاعل " أولني " ضمير المخاطب فكذلك فاعل " علي " في قولك: " على ذَا ".

وأما قول الآخر: " عليه شخصا ليسني " فكأنه قيل: إن فلانا يقصدك، فقال: " عليه رجلا ليسني " أي: فليقصد رجلا غيري، ف " أحدهما: إغراء الغائب.
والثاني: جعل خبر " ليس " مضمرا متصلا، والصواب " ليس إياي ".

(١) انظر: الكتاب ٢٥٣/١، الإنصاف ١٩١/١، المقرب ١٣٧/١، الإرشاد ٢٠٨/١، المقاصد الشافية

قوله:

فَهُوَ شُدُودٌ لَا تَقْسُ عَلَيْهِ

يريد إغراء الغائب، وكذلك إغراء المتكلم نفسه، فأما الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو: " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم " فإنما حسنه تقدم ذكر الخطاب؛ لأن التقدير: ومن لم يستطع منكم فعليه بالصوم، وعده بالباء؛ لأن الإغراء إلصاق، والإلصاق لزوم، كأنه قال: فليلتصق بالصوم، أي: فليلزمه.

وَالظُّرْفُ إِنْ أَكَّذْتَ مُضْمَرٌ.....

رَفَعْتَ تَأْكِيدَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ وَإِنْ تُؤَكِّدْ كَافَهُ الْمَجْرُورَ جُزْ

فَارْفَعْ عَلَيْكَ نَفْسَكَ الْفَلَاحَا وَاجْرُزْ عَلَيْكَ نَفْسَكَ النَّجَاحَا

وَذَاكَ مَخْصُوصٌ بِذِي الظُّرُوفِ إِذْ كَافَهَا لَيْسَ مِنَ الْخُرُوفِ

فَكَافَهَا كَالْكَافِ فِي حِذَارِكَا لَيْسَ بِحَرْفٍ مِثْلٍ كَافٍ هَائِكَا

احترز بقوله: " الظرف " عن مثل قولهم: " رويدك زيدا " فإنه ليس بظرف وليس فيه مضمران، بل مضمرة واحد وهو المرفوع المستكن، فأما الكاف في " رويدك " فحرف خطاب لا موضع له من الإعراب، ويريد بالمضميرين اللذين في الظرف المضمرة المجرور وهو " الكاف " في " عليك "، والمرفوع المستكن وهو " أنت "، فإن جعلت التأكيد للضمير المستكن رفعته، ومثاله قوله:

فَارْفَعْ عَلَيْكَ نَفْسَكَ الْفَلَاحَا

يريد فارفع نفسك؛ لأنها تأكيد للمضمرة المرفوعة بالظرف المستكن فيه، فالتقدير "عليك أنت نفسك الفلاحا"، ف " نفسك " تأكيد لـ " أنت، و؛ الفلاح " منصوب بـ " عليك "، وإنما أتى بقوله: " الفلاحا " ليتعين أن يكون النفس تأكيد فيجب رفعه ولذلك قال:

رَفَعْتَ تَأْكِيدَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ

وشرط المضممر المتصل إذا أكد بالنفس، والعين أن يؤكد قبل ذلك بضمير منفصل على ما سبق في باب العطف، لكنه اكتفى هنا بالمضممر المجرور وهو الكاف فكأنه قد سد مسد التأكيد.

فإن جعلت " النفس " تأكيداً للكاف في " عليك " جررتها، والمثال فيه قوله:
وَاجْرُرْ عَلَيْكَ نَفْسَكَ النَّجَاحَا

أي: واجرر " النفس " إذا جعلتها تأكيداً للكاف المجرور في " عليك "، ونصب "النجاح " ليتعين أن يكون " النفس " تأكيداً، ولولا مجيئه منصوباً لجاز نصب النفس كما في قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].
قوله:

وَذَاكَ مَخْصُوصٌ بِذِي الظُّرُوفِ

يعني التأكيد بالجر مخصوص بالظروف المستعملة في الإغراء، فأما التأكيد بالرفع فليس مخصوصاً بها؛ فإنك تقول: " رويدك أنت نفسك زيدا " برفع النفس لا غير، وتقول: " صه أنت نفسك " (كما تقول: " اسكت أنت نفسك ").
ثم إنه أخذ في تعليل وجه اختصاص التأكيد بالجر، لم كان في هذه الظروف؟ فقال:

إِذْ كَافُهَا لَيْسَ مِنَ الحُرُوفِ

يريد أن الكاف المتصلة بهذه الظروف اسم فصيح تأكيدها وليست حرفاً فلذلك جاز تأكيدها بالجر.
قوله:

فَكَافُهَا كَالْكَافِ فِي حِذَارِكََا

يريد: أن الكاف في " عليك "، و " عندك "، و " دونك " اسم كما أن الكاف في " حذاركا " اسم مجرور بإضافة " حذار " إليه، و " حذار " مصدر مضاف إلى الفاعل تقول: " حذارك زيدا " - بكسر الحاء - فعلى هذا تقول: " حذارك نفسك زيدا " بجر النفس على التأكيد للكاف.
قوله:

لَيْسَ بِحَرْفٍ مِثْلَ كَافِ هَائِكََا

يريد أن الكاف في " هاك " حرف خطاب، فتقول: " هاك أنت نفسك زيدا " برفع النفس لا غير، ولا يجوز الجر؛ لأن كاه حرف ولا موضع له من الإعراب، وتقول على هذا: " هاكم أجمعون زيدا " برفع " أجمعين " تأكيدا للمضمر المستكن لا غير، وتقول: " عليكم كلكم أجمعون زيدا " فترفع تأكيدا للمضمر المستتر، وإن شئت جررت تأكيدا للكاف في " عليكم ".

وقد ذهب قوم إلى أن الكاف في " عليك "، وعندك، ودونك " في الإغراء حرف للخطاب؛ لأنه لا يصح أن يقع الظاهر موقع الكاف؛ ولأنه كما نقلت عن الظرفية وصارت اسما للفعل يؤمر بها، فكذلك نقلت عن الاسمية وصارت حرف خطاب، والصحيح هو الأول.

الْمُنَادَى

الْقَوْلُ فِي النِّدَاءِ وَالْمُنَادَى يَا وَهْيَا وَ أَيْ بِهَا يُنَادَى
يَا لِلْبَعِيدِ وَهْيَا وَ إِنَّ قَرُبَ نُودِي بِالْهَمْزِ وَ أَيْ نَحْوُ أَرَبَ
لام " النداء " واو لقولهم: " ندوت " إذا جلست معهم في النادي، وهو المجلس
الذي ينادي فيه بعضهم بعضاً، وتضم نونه وتكسر.

وأما تعريف النداء في الاصطلاح: فهو استدعاء مطلوب من مخاطب، أو في تقدير
مخاطب، باسمه مع " يا " وأخواتها لفظاً أو تقديراً.
وقيل: هو تصويتك لمن تريد إقباله عليك لتخاطبه.
وأما المنادى فقد قالوا في تعريفه: هو المطلوب إصغاؤه بأحد الحروف الموضوعة
له لفظاً أو تقديراً.
قوله:

يَا وَهْيَا وَ أَيْ بِهَا يُنَادَى

لما ذكر المنادى أخذ في ذكر الحروف المستعملة في النداء، وهي خمسة " يا،
وأيا، وهيا، وأي، والهمزة "، وأصلها " يا " ولذلك تستعمل في القريب والبعيد، وفي
الندبة، ولا يستعمل في الاستغاثة وباب الاختصاص غيرها من حروف النداء، فإن كان
المنادى بعيداً مسافة أو حكماً كالنائم والساهي نودي بـ " يا "، وقد ينادى بها القريب،
وإذا زاد البعد زدت على " يا " حرفاً آخر وهو الهمزة فقلت: " أيا " .
وأما " هيا " فالهاء بدل من الهمزة كقولهم: " هياك " في " إياك " . قوله: يا للبعيد "
يريد في الاستعمال.
قوله:

..... وَإِنْ قَرُبَ نُودِي بِالْهَمْزِ.....

يريد: فإن قرب المنادى، ثم إن المنادى إن كان في غاية القرب حذفت حرف النداء
فقلت: " زيد أقبل " قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]؛ لأن
الغرض بالمجيء بالحرف امتداد الصوت، فإن زاد البعد قليلاً نودي بالهمز، ومثاله
قوله: " نحو أرب " والهمزة مخففة من " يا " فحذف ياؤها وبقيت الألف ساكنة لا
يمكن الابتداء بها فأبدلوها همزة؛ فإن زاد البعد شيئاً آخر قليلاً نودي بـ " أي " وهي

مقلوبة من " يا "، وإنما قلبوا " يا " في نداء القريب؛ لأن القريب أقصر مسافة من البعيد، وامتداد الصوت مع " أي " أقصر من امتداده مع " يا "، وطريق قصر المسافة بقصر امتداد الصوت.

فإن قلت: فكيف يدخل نداء الديار في قولك: هو المطلوب إصغاؤه؟
قلت: أما نداء الديار فالمراد به التذكر والتذكير، وأما قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ﴾ [سبأ: ١٠] فإن كل شيء مسخر لله تعالى منقاد لما يريد منه.

وَكُلُّ مَا نَادَيْتَهُ مَفْعُولٌ وَهُوَ لِفِعْلٍ مُّضْمَرٍ مَّعْمُولٌ

الدليل على أن المنادى مفعول ظهور النصب فيه مضافا ومشاها له، ونكرة غير مقصودة، وإنما قال: " وكل ما ناديته " بلفظ العموم ليدخل فيه المنصوب لفظا وهو ما ذكرنا، والمنصوب محلا وهو المبني نحو " يا زيد "؛ فإن محله النصب، ولذلك نصبوا صفته وتأكيد مفردين، والمعطوف عليه إذا كان فيه الألف واللام نحو: يا زيد والحارث.

وإذا كان المنادى مفعولا فلا بد له من ناصب، ولذلك أخذ في بيان ناصبه فقال: ناصبه فعل تقديره أَدْعُو زيدا، أو أَنَادِي.

ومنهم من قدره مع " يا " فقال: " التقدير: يا أريد زيدا، أو أعني زيدا. ولما كان العمل في الأصل للفعل وجب الرجوع إليه في التقدير.

فإن قلت: فالحروف المشبهة بالفعل قد تعمل مثل " إن " وأخواتها فهلا كان العمل هنا لهذه الحروف؟

قلت: حروف النداء منها ما هو على حرف واحد وهو الهمزة فهي بعيدة من الشبه من الفعل، فالنداء على هذا القول جملة فعلية.

وقال قوم: حروف النداء أسماء للفعل، فعلى هذا تكون هي الناصبة، والنداء على هذا جملة اسمية، وهذا أيضًا باطل؛ لأن أسماء الفعل ليس فيها ما هو على حرف واحد، والهمزة على حرف واحد، وأيضا فأسماء الفعل تتحمل الضمير، فلو تحملته " يا " لأفادت بنفسها ولجاز العطف على ذلك الضمير، وتأكيد كما في أسماء الفعل.

وقال قوم: العامل فيه هو حرف النداء؛ لأنه أقوى الأشياء شباها بالفعل؛ لأن الفعل عبارة عن العمل الحقيقي الذي هو الحركات، وحروف النداء كذلك فهي نفس العمل، فإذا قال القائل: " يا زيد " عبرت عنه بالفعل فقلت: ناداه، كما إذا أوقع ضربا بزيد عبرت عنه بقولك: ضربه.

ف " يا " يعبر عنها بلفظ الفعل فوجب أن تعمل كالفعل، وأيضا فإنها تمال كالفعل، ويتعلق بها حرف الجر نحو " يا لزيد "، وتعمل في الحال كقول الشاعر:

يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

وتختص بالاسم كالفعل.

وإنما يبنى على الضم العلم أو متنكر مؤجزة يضم
تقول يا زيد ويا غلام فيستوي المنكور والأغلام

ينبغي أن يقول: وإنما يبنى على الضم العلم المفرد؛ فإن " عبد مناف، وامرؤ القيس " أغلام ولا تبنى على الضم؛ لفوات الإفراد، وينبغي أن يزيد على هذا قيدا آخر، وهو أن يقال: يبنى على الضم العلم المفرد ما لم كن مبنيًا قبل النداء؛ فإن قولك: " يا حذام " ليس مبنيًا على الضم وإن كان علمًا مفردًا.

والذي يبنى في النداء قسمان:

أحدهما: العلم المفرد.

الثاني النكرة المقصودة بالنداء، وهو الذي أراده بقوله: " أو متنكر مواجه ".

قوله: " تقول يا زيد " مثال للعلم المفرد.

قوله: " يا غلام " مثال لنكرة المقصودة.

قوله:

فَيَسْتَوِي الْمُنْكَورُ وَالْأَغْلَامُ

يريد في البناء على الضم وإنما بني هذان الضربان من المنادى؛ لأنهما أشبهما المضممر المخاطب، ووجه شبههما بالمضممر من ثلاثة أوجه وهي الإفراد، والتعريف، والخطاب كما أن المضممر مفرد مخاطب معرفة، فإذا انتفى الإفراد بالإضافة انتفى البناء، وإذا انتفى التعريف القصدي أيضًا انتفى البناء، والذي يدل على تعريفه امتناعه من الألف واللام والإضافة كامتناع المضممر من ذلك، والذي يدل على أنه مخاطب عود ضمير المخاطب عليه نحو " يا تميم كلكم " كما تقول: " أنتم كلكم "، فقولك: " يا زيد " بمنزلة قولك: " يا أنت ".

فإن قيل: فلم عدلوا عن الاسم المضممر إلى المظهر؟

قلت: خوف اللبس؛ لأنك إذا قلت: " يا أنت " وبحضرتك جماعة ظن كل واحد

منهم أن الخطاب له فعدلوا عن المضممر إلى الظاهر.

فإن قيل: فالمبهم كذلك نحو " يا هذا "؟
قلت: المبهم يوصف فيكشف أمره بالصفة والمضمر لا يوصف فلما أشبه المضمر
بني كما بني المضمر.

وإنما بني على حركة؛ لأنه متمكن والبناء فيه عارض، وكانت الحركة ضمة؛ لأنه لو
بني على الفتح لالتبس بالمعرب غير المنصرف؛ فإنك إذا قلت: " يا أحمر " وقصدته
بنيته على الضم، فإذا لم تقصده قلت: " يا أحمد " بالفتح بلا تنوين؛ لعدم الصرف، ولو
كسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياءه وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها
نحو " يا غلام ".

وقال قوم: إن المنادى العلم المفرد يتنكر ويحدث له تعريف آخر بالقصد عند
النداء بدليل تعريف النكرة في قولهم: " يا رجل الفاسق "، ويا أيها الرجل، فلولا أن "
رجلا "، و " أيا " معرفة لما صح وصفهما بالمعرفة.

وقال ابن السراج: تعريف العلمية باق على ما كان عليه قال: وأما قولهم: إن الاسم
يعرف بالنداء، فالمراد أن المسمى بالعلم بدائه مرة بعد مرة عرف أن هذا الاسم له؛
ولأنه لو لم يعرف قبل النداء أن هذا الاسم له لما أجاب، (ولأن من الأعلام ما لا شركة
فيه) ليصح تنكيره نحو: " فرزدق "؛ لأن تنكير العلم أن يجعل كأنه من أمة كل واحد
منهم مسمى بذلك الاسم.

ولقائل أن يقول: إن هذا غير لازم؛ فإن الشركة فيه ممكنة غير مستحيلة.
أَمَّا الْمُضَافُ وَالَّذِي يُشَابِهُهُ وَمُفْرَدٌ بِالْقَصْدِ لَا تُؤَاجِهُهُ
فَإِنَّهَا ثَلَاثَةٌ تَنْتَصِبُ لِأَنَّهُمَا لَمْ تُبْنِ فَهِيَ تُعْرَبُ
نَضْبًا كَيَا رَبَّ الْعِبَادِ رَبَّنَا يَا عَافِرًا ذَنْبَ الْمُسِيءِ مُحْسِنًا
وَعَيْرُ مَقْصُودٍ كَقَوْلِ أَغْمَى يَا رَجُلًا هَلْ مِنْ طَرِيقٍ ثَمَّا

هذه الثلاثة التي ذكرها معربة ثم علل في هذه الثلاثة بقوله:

لَأَنَّهُمَا لَمْ تُبْنِ فَهِيَ تُعْرَبُ

يريد إذا انتفت علة البناء وجب الرجوع إلى الأصل وهو الإعراب، وإذا وجب
الإعراب تعين أن يكون نصباً؛ لأن المنادى مفعول على ما تقدم بيانه، أما انتفاء البناء في
المضاف فلخروجه عن شبه المضمر بالإضافة؛ لأن المضمر لا يضاف فلا مشابهة بينه

وبين المضاف. قوله: " يارب العباد " تمثيل بالمنادى المضاف، وكذلك قوله: " ربنا " والتقدير " يا ربنا "، ولا فرق بين أن يكون معرفة كما مثل به أو نكرة نحو " يا رجل سوء "، و " يا عبد بطنه ".

وأما الذي يشابه المضاف فقوله:

يَا غَافِرًا ذَنْبَ الْمُسِيءِ مُحْسِنًا

ووجه المشابهة بينه وبين المضاف أن الأول عامل في الثاني كما أن المضاف عامل في المضاف إليه، والأول متخصص بالثاني كما أن المضاف متخصص بالمضاف إليه، والثاني من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف.

ولا يخلو من أن يكون الأول عاملا في الثاني إما رفعاً نحو " يا حسنا وجهه " أو نصبا كقوله: " يا غافرا ذنب المسيء محسنا "، ف " ذنب "، منصوب بـ " غافر "، وعمله في الثاني النصب إما لفظا كما مثل أو محلا نحو " يا خيرا من زيد "، و " يا مارا بعمره " فالجار والمجرور في محل النصب لتعلقه بالاسم المنادى وهو من صلته وتمامه كما (أن المضاف إليه من تمام المضاف)، وهذا معرب لزوال علة البناء بزوال مشابهة المضمّر، إما بعمله والمضمّر لا يعمل، وإما بطوله والطول ينافي الإضمار.

ويكون المشابهة للمضاف نكرة كما مثل به ومعرفة كرجل سميته بـ " ثلاثة وثلاثين " فقلت: يا ثلاثة وثلاثين أقبل، وكذلك ما أشبهه من التسمية بالمعطوف: " يا زيدا وعمرأ أقبل، بالنصب لا غير؛ لأن الثاني من تمام الأول، ولأن المسمى بالاسمين واحد. فعلى هذا القول الجامع في المشابهة للمضاف أن يقال: كل ما اتصل به شيء هو من تمام معناه فهو مشابه للمضاف، وبالجمله فكل قول مطول، قد عمل بعضه في بعض فهو مشابه للمضاف.

قوله: " محسنا " حال من الضمير في " غافر ".

الثالث: النكرة وهي منصوبة لخروجها عن شبه المضمّر بالتنكير.

قوله: " كقول أعمى يا رجلا " فيه توصل إلى بيان أن النكرة غير مقصودة؛ لأن الأعمى لم يقصد بذلك إلا من يرشده إلى الطريق كائنا من كان، قال الشاعر:

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضَتْ فَبَلَّغَنِي

فنصب لما لم يقصد راكبا بعينه، وقال الآخر:

لَيْتَ التَّجِيَّةَ كَأَنْتَ لِي فَأَقْبِلْهَا مكان يا جملا حيث يا رجل

فنصب لما ذكرنا أنه غير مقصود، ورفع الثاني؛ لأنه مقصود.

حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ

وَأَحْرَفُ النِّدَاءِ قَدْ تَنَحَّضُ كَمَثَلِ رَبَّنَا وَمَثَلِ يُوسُفَ
إِلَّا عَنِ اسْمِ اللَّهِ وَالإِشَارَةِ فَالْحَذْفُ فِيهِمَا اخْذَرِ اخْتِصَارَهُ
لَوْ قُلْتَ هَذَا فِي النِّدَاءِ وَاللَّهُ وَ شُبْنَةُ هَذَا وَقَعَ اشْتِبَاهُ

لحذف حرف النداء شروط:

أحدها: أن يكون المنادى في غاية القرب.

الثاني: " أن يكون المحذوف " يا " وحدها.

الثالث: ألا يصح فيه أن يكون صفة لـ " أي ".

الرابع: ألا يكون مستغاثًا ولا مندوبًا.

الخامس: أن يكون المنادى معرفة.

فأما قولنا " في غاية القرب " ليخرج منه نداء البعيد، فإنه يحتاج فيه إلى مد الصوت، وحذف الحرف يخل به.

واحترزنا بقولنا: أن يكون المحذوف " يا " وحدها عن غيرها من حروف النداء.

واحترزنا بقولنا: " ألا يصح أن يكون صفة لـ " أي " " عن أسماء الإشارة وعن

النكرة المقصودة؛ فإنها (تصح أن) تقع وصفاً لـ " أي " بإدخال اللام عليها، ويدخل فيه

مثل " أيها الرجل أقبل "؛ لأن " أيأ " لا تكون صفة لنفسها، ويدخل فيه العلم والمضاف.

واحترزنا بقولنا: " ألا يكون مستغاثًا ولا مندوبًا " للحاجة فيهما إلى مد الصوت.

واحترزنا بقولنا: " معرفة " عن النكرة غير المقصودة نحو " يا رجلاً "؛ فإنه لو

حذف حرف النداء عنه لالتبس بالمفعول الذي قد حذف ناصبه، ويدخل فيه أيضاً " أي "

فإنها معرفة لوصفها بالمعرفة قال الشاعر:

أيها الشاتمي لتحسب مثلي إنما أنت في الضلال تهيم

أراد: يا أيها.

وإنما جاز الحذف في حرف النداء وإن كان خلاف الأصل، للعلم به مع قرينة

الخطاب.

قوله: " كمثل ربنا " مثال لحذف " يا " من المضاف.

قوله: " ومثل يوسف " يريد به قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾

[يوسف: ٢٩] وهو حذف الحرف من العلم؛ لأنهما لا يكونان وصفاً لـ " أي " ولا تقول:

"هذا أقبل"؛ لأنك تقول: "يا أيهذا أقبل"، وقد أجازوه الكوفيون تمسكا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، قالوا: أراد يا هؤلاء، ولا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون خبر "أنتم"، و "تقتلون" حال، وأن يكون منصوباً بإضمار "أعني" على الاختصاص، و "تقتلون" خبر "أنتم"، أما قوله: لَوْ قُلْتَ هَذَا فِي النَّدَا وَاللَّهِ وَشَبَّهَ هَذَا وَقَعَ اشْتِبَاهُ

يريد: لو حذف حرف النداء فقلت: "هذا" وأنت تريد "يا هذا" لو وقع لبس في الآية؛ لاحتماله غير النداء، ولأن اسم الإشارة له شبه بالمضمر، فكما لا تقول: "هو" تريد "يا عو" كذلك لا تقول: "هذا" تريد "يا هذا"؛ لأن المشار إليه لا يكون مخاطباً باسم الإشارة فلا بد من حرف النداء ليعلم أنك تخاطبه، ألا ترى أنك قد تقول: "يا زيد هذا أخوك" فيكون المخاطب غير المشار إليه فحينئذ لا يعلم المشار إليه أنه مخاطب إلا بحرف النداء، وأما الاشتباه في اسم الله فإنك لو قلت: الله ربي، وأنت تريد "يا الله ربي" لجاز أن يظن أنه مبتدأ وخبر، وقد قلت ذلك على سبيل الاعتراف لله بالربوبية، أو قلت ذلك تعبداً، فهذا معنى قوله: "وقع اشتباه" وقيل: إنما لم يجر حذف حرف النداء من اسم الله تعالى وإن كان لا يوصف به "أي"؛ لأنهم قد عوضوا منه عند حذفه فقالوا: اللهم " فلم يجر حذف العوض والمعوض منه كما لا يجوز الجمع بينهما. وأما اسم الإشارة فلائنه يوصف به "أي". وأما قوله:

فَالْحَذْفُ فِيهِمَا اخْتِصَارُهُ

فليس على إطلاقه؛ فإنه يجوز حذف "يا" عن اسم الله تعالى (بشرط التعويض)، لكن (لا اختصار) مع التعويض.

وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لَامٌ وَ أَلِفٌ نُوْدِي بِلَا أَيْ سَوَى اللَّهِ وَصِفٌ تَمْثِيلُ أَيْ لِنِدَاءِ الْمَعْرِفَةِ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ وَ الْقَضْدُ الصِّفَةُ وَلَا تَقُلْ رَجُلٌ تَغْنِي يَا رَجُلٌ وَمَا عَدَا ذَيْنِ فَكَيْفَ شِئْتَ قُلْ

يريد: ومالنا اسم فيه الألف واللام فقدم وآخر؛ لأن الواو لا ترتب فيها. قوله: "بلا أي وصف" المضمر المرفوع المستكن في "وصف" يعود على "أي"، والتقدير: نودي بلا أي وصف به. معنى قوله: "نودي بلا أي أنه باشره حرف النداء بلا واسطة

وإلا فجميع الأعلام التي يلزمها اللام كالصعق تنادى بلا أي بل بتوسط شيء آخر، وإنما جاز أن ينادي اسم الله وفيه الألف واللام؛ لأن ذلك من خصائص هذا الاسم الشريف.

وقيل: العلة في إدخال " يا " على اسم الله تعالى تركبه من أربعة أشياء: أحدها: أن الألف واللام فيه ليستا للتعريف بدليل قطع همزة الوصل منه إشعارا بخروجها عن المنهاج المعروف لهما في إفادة التعريف كما تقطع همزة الوصل من الفعل إذا سمي به إيذاناً بخروجه من بابه.

الثاني: انهما عوض من همزة " إله " بدليل أنه لا يجمع بينهما - أعني بين الهمزة ولام التعريف - إلا في الشعر كقول الشاعر:

معاذ الإله أن تنوح نساؤنا على هالك أو أن تضج من القتل

الثالث: لزوم اللام لهذا الاسم الشريف فهي فيه كأحد حروف الكلمة.

الرابع: كثرة الاستعمال؛ لشدة حاجة الخلق إليه فخفف عليه إدخال " يا " مع اللام، وإنما لم يجز أن يوصف به " أي "؛ لأنهما إنما توصف بأسماء الأجناس، فأما الأعلام فلا، فأما الحارث والعباس فلا يوصف بها " أي "؛ لأنه علم و " أي " لا توصف بالأعلام، فلا يقال: يا أيها الحارث، ولا يا أيها الصعق، بل يقال: " يا من الصعق " فيتوصل إلى ندائه بـ " من " الموصول، وتجعله خبراً للمبتدأ (الذي هو) جزء الصلة. قوله:

تَمَثَّلُ أَيِّ لِنِدَاءِ الْمَعْرِفَةِ

يريد المعروف باللام، والمثال فيه قوله: يا أيها الإنسان، فلما تعذر الجمع بين حرف النداء ولام التعريف فلم يبق إلا أحد أمرين، إما حذف لام التعريف، وإما التوصل إلى ندائه (وفيه اللام)، فأما الأول فكرهوا حذف اللام لما فيه من الانحطاط من التعريف الأقوى، وهو تعريف اللام، إلى التعريف الأضعف، وهو تعريف القصد بالنداء، فتعين الثاني، فأتوا بـ " أي " وصلة غلى نداء ما فيه اللام كما توصلوا بـ " الذى " إلى وصف المعارف بالجمل، وكما توصلوا إلى تعجب مما لا يجوز أن يبنى منه فعل التعجب بـ " أشد " ونحوه، وإنما أتوا بـ " أي "؛ لإبهامها في العقلاء وغيرهم، وبنيت على الضم؛ لأنها مفردة معرفة، وزادوا بعدها حرف التنبيه وهو " ها " لأن النداء مظنة ذلك، إذ القصد منه تنبيه المدعو ليقبل عليك.

قوله: "وَالْقَصْدُ الصِّفَةُ" يريد: أن "أيا" غير مناداة ولا مقصودة بل هي وصلة إلى النداء ، فما بعدها هو المقصود بالنداء ، والتزموا رفعه؛ لأنه هو المنادى في الحقيقة فجعلوا آخره كآخر ما باشره حرف النداء نحو: يا رجل أقبل.: لأن "أيا" مع صفتها كاسم واحد ، للزومها الصفة لإبهامها ، فجعلوا آخر الصفة كآخر المنادى ، والإنسان " في قوله: "يا أيها الإنسان" صفة لـ "أ" وقيل: عطف بيان؛ لعدم الاشتقاق ، وجعل الأخفش "أيا" موصولة ، و "الرجل" خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة "أي".
وتوصف "أي" باسم الإشارة نحو "يا أيهذا الرجل" ، فـ "ذا" صفة "أي" ، و"الرجل" صفة "ذا".

واعلم أن المعرف باللام يتوصل إلى ندائه بثلاثة أمور:
بـ "أي" كما ذكر ، وباسم الإشارة نحو يا هذا الرجل ، وبأن يعطف ، على منادى ليس فيه ألف ولام نحو يا زيد والرجل ، فإن وصف "الرجل" من قولك: "يا أيها الرجل" بصفة رفعته لمضافة كانت أو مفردة نحو "يا أيها الرجل ذو الطول" قال الشاعر:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو التَّنَزِّي

لأنها غير تابعة لما باشره حرف النداء ، فإن جعلتها بدلا من "أي" جاز نصبها ، أو بإضمار "أعنى" وأجاز المازني نصب الرجل من قولك: "يا أيها الرجل" حملا على الموضع مثل "يا زيد الظريف" وأجابوا عنه بأن الحمل على المعنى إنما يكون في المنادى المستغنى عن الصفة ، فأما "أي" فلا تستغنى عن الصفة ، فلا تحمل صفتها على المعنى.

وقيل: الحمل على المعنى إنما يكون بعد التمام ولا تمام ، وهو راجع إلى الوجه الأول.

قوله:

وَلَا تَقُلْ رَجُلٌ تَغْنِي يَا رَجُلٌ

يريد: ولا يجوز حذف حرف النداء عما جاز أن يكون نعتا لـ "أي"؛ فإن الأصل في قولك: "يا رجل" يا أيها الرجل ، فلما حذفت الألف واللام تعذر نعت "أي" به فحذفتها فصار: يا رجل ، فلو ذهبت بحذف "يا" لتكثر الحذف وهو خلاف الأصل ، وتكثيره لمخالفة الأصل؛ لأنك تكون قد حذفت أربعة أشياء ، الألف واللام ، وأيا ، وحرف التنبيه ، وحرف النداء.

وأما قوله:

وَمَا عَدَا ذَيْنِ فَكَيْفَ شِئْتَ قُلْ

" ذان " إشارة إلى اسم الإشارة واسم الله ، والنكرة نحو " يا رجل " ، وجعل اسم الله تعالى واسم الإشارة قسما واحدا لاشتراكهما في التعريف ومخالفتها للنكرة في ذلك، لكن يجوز حذف حرف النداء عن اسم الله تعالى بشرط أن يعوض عنه " ميم " فتقول: اللهم.

نداءُ المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ

وإنْ تُضِفْ لِلْيَاءِ فِي النِّدَاءِ قُلْ يَا غُلَامِي بِسُكُونِ الْيَاءِ
وإنْ تَشَأْ فَتَحْتَ أَوْ حَذَفْتَهَا وَقِفْ بِهِاءِ السَّكْتِ إِنْ فَتَحْتَهَا
وإنْ تَشَأْ قَلْبْتَ يَاءَهُ أَلِفٌ كَيَا غُلَامًا وَبِهِاءِ السَّكْتِ قِفْ

إنما مثل بقوله: "يا غلامي" ليدخل فيه كل صحيح وما جرى مجراه ويخرج منه المعتل، فإنك لو أضفت المقصود إلى ياء المتكلم لم يجز حذف الياء؛ لعدم انكسار ما قبلها، ولا إسكانها، ولا قلبها ألفاً؛ لما يلزم من الجمع بين ساكنين.

قوله: "وإن تضيف للياء" يريد إلى الياء، فاللام بمعنى "إلى"، واحترز بقوله: "في النداء" عن غير النداء؛ فإن هذه الوجوه التي ذكرها مختص بها النداء، وقد ذكر في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ستة أوجه:

أحدها: سكون الياء؛ لأنه الأصل في البناء، وقياساً على الألف في "قاما"، والواو في "قاموا"؛ لأنهما أختاها في الاعتلال.

الثاني: قوله: "وإن تشأ فتحت" فتحرك الياء؛ لأنهما اسم على حرف واحد، ففي الإسكان إجحاف بها، وقياساً على "التاء" في "قمت" لأنها مثلها في كونها للمتكلم، وكانت الحركة فتحة لثقل الضمة والكسرة على "الياء".

الثالث: قوله: "أو حذفها"، أما حذفها فلأنه أخصر لفظاً من إثباتها، ولدلالة الكسرة عليها، وقالوا: إنما حذفت في النداء؛ لأنها تعاقب التنوين ولها شبه به؛ لأنها على حرف واحد وتسكن كما هو ساكن، وتحذف إذا سكنت ولقيها ساكن بعدها كما يحذف التنوين لذلك، ويدغم فيها التنوين فحذفت كما يحذف التنوين في النداء.

الرابع: قوله:

وَقِفْ بِهِاءِ السَّكْتِ إِنْ فَتَحْتَهَا

نحو "يا غلامي" بفتح "الياء" وإلحاق الهاء إذا وقفت، محافظة على فتح "الياء"، والوقف على حرف ساكن

الخامس: قوله:

وإنْ تَشَأْ قَلْبْتَ يَاءَهُ أَلِفٌ كَيَا غُلَامًا.....

فأما قلبها ألفا فلطلب الخفة التي في الألف والفتحة، وهربا من الثقل الذي في الياء والكسرة، ولا بد من إبدال الكسرة فتحة ثم قلب الياء ألفا، ولأن الألف أكثر مدا من الياء.

السادس: قوله: " وبهاء السكت قف " نحو " يا غلاماه " والألف أولى من الياء المفتوحة بهاء الوقف؛ لخفاء الألف.
ومنهم من يحذف الألف ويجتزئ بالفتحة قبلها كما يجتزئ بالكسرة التي قبل " الياء ".

ومنهم من يحذف " الياء " ويضم الاسم نحو " يا غلام "، وإنما يفعل هذا في الاسماء التي تكون غالبا مضافة إلى ياء المتكلم، ليعلم أن إضافتها إلى المتكلم مرادة فيها، كل ذلك خوف اللبس، فاعرفه.

وَنَعْتُ مَا يُضْمُ إِنَّ عَرَفْتَهُ بِاللَّامِ جَاَزَ الضَّمُّ أَوْ نَصَبْتَهُ
تَقُولُ يَا زَيْدُ الْكَرِيمُ ذَا الْحَسَبِ وَإِنْ أَضَفْتَ النَّعْتَ فَالضُّعْبُ وَجَبَ

الغرض برفع المنادى رفع شركة اتفاقية إن كان علما.

قوله: " نعت ما يضم " يدخل فيه العلم، والنكرة المقصودة نحو " يا رجل الكريم، والكريم " وليس قوله: " نعت ما يضم " على إطلاقه بل ينبغي أن يقول: " غير المبهم "؛ ليخرج منه " يا أيها الرجل "؛ فإنه ليس في نعته وجهان عند المحققين ولو قال: " ونعت ما يضم لفظا أو تقديرا " لكان أشمل؛ لدخول مثل: يا جذام الكريمة " فيه؛ فإن في نعته الوجهين وليست مضمومة لفظا.

وبقوله: " إن عرفته باللام " خرج تعريف الإضافة، ويريد بقوله: " الضم " الرفع، فأوقع اللفظ العام موقع الخاص؛ لأن النعت معرب، وإنما جاز أن ترفع الصفة، والضم في الموصوف بناء؛ لأن ضمة المنادى أشبهت حركة الإعراب، لا طرادها، وكونها عارضة (في كل منادى مفرد مقصود فأشبهت الرفع المطرد في كل اسم أسند إليه الفعل، وقيل: لأن بناءه عارض فشبّهت حركته بحركة الإعراب في كونها عارضة) مطردة مع " يا ".

قال الشاعر:

يا حكم الوارث عن عبد الملك

رفع " الوارث " حملا على لفظ المنادى في الضم.

وأما النصب فهو القياس إذ لا اعتداد بحركة البناء كما تقول: "قام هؤلاء العقلاء" بالرفع ولا اعتداد بالكسر في "هؤلاء، قال الشاعر:

فَمَا كَعْبُ بَنٍ مَّامَةً وَابْنُ سَعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

فنصب النعت حملا على المعنى دون اللفظ، ولو رفعه لجاز.

قوله: يا زيد الكريم ذا الحسب "قد نعت المنادى بنعتين: أحدهما: مفرد وهو "الكريم" فيجوز فيه الأمران.

والثاني: مضاف فيجب فيه النصب، فإن جعلت النعت وهو المضاف صفة للنعت المفرد جاز رفعه إذا رفعت النعت المفرد، وإن نصبت النعت المفرد وجب نصب النعت الثاني المضاف، فإن تقدم النعت المضاف على النعت المفرد نحو: يا زيد ذا الحسب الكريم، فيجب نصب الأول، وجاز في الثاني الوجهان إن جعلته نعتا لـ "زيد"، وإن جعلته نعتا للنعت المضاف نصبت لا غير.

وكان الأصمعي يأبى نعت المنادى المفرد؛ لأنه أشبه المضممر وكما لا ينعت المضممر كذلك ما وقع موقعه، وكان يرفع الصفة بأنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره "يا زيد أنت الكريم"، وإذا نصبت (فبإضمار "أعني").

قوله:

وَإِنْ أَضْفَتِ النَّعْتَ فَالنُّصْبُ وَجَبَ

إنما وجب النصب في صفة المفرد إذا كانت مضافة؛ لأن حرف النداء لو باشرها لم تكن إلا منصوبة؛ لأن النداء لا يؤثر في المضاف إلا النصب، قال الشاعر:

أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتُ ثَائِرًا فَقَدْ عَرَضْتُ أَخْنَاءَ حَقِّ فَخَاصِمِ

فنصب "أخا ورقاء" وهو صفة لمفرد؛ لأنه مضاف.

والأخناء: الجوانب وهو جمع حنو، و "ورقاء" حي من قيس، والثائر: طالب الثأر، وهو الدم.

يقول: إن كنت طالبا لثأرك فقد أمكن فاطلبه وخاصم فيه.

وَإِنْ نَعَتْ بِابْنَةٍ أَوْ ابْنٍ فَافْتَحْهُ إِتْبَاعًا لِلابْنِ وَابْنِ كَقَوْلِهِ يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ وَإِنْ ضَمَمْتَ مُبْدِلًا لَمْ يُنْكَرِ

يريد: وإن نعت العلم بابنة أو ابن، ودل تمثيله بالعلم في قوله: "يا عمر ابن معمر" على مراده؛ فإن غير العلم إذا وصفته بابن مضاف إلى علم لا يجوز فيه الإتيان نحو يا

رجل بن عمر، بل يجب ضم المنادى. ويريد بقوله: " نعت بابنة أو ابن " مضافين إلى علم، وتمثيله به مضافاً إلى العلم دل على مراده، ولو نعت العلم بابن مضاف إلى غير العلم نحو " يا زيد ابن أخينا " لم يجز الفتح^(١).

قوله: " فافتحه " يريد فافتح المنادى.

وقوله: " وابن " يريد أن الفتحة في العلم بناء لا إعراب؛ لأنه مفرد، أي: وابن العلم المنادى على الفتح إتباعاً لصفته، وهذا عكس قولهم " يا زيد الكريم " برفع الصفة؛ فإنهم أتبعوا فيه حركة الإعراب حركة البناء (والثاني الأول، وههنا أتبعوا حركة البناء جرمة الإعراب) والأول الثاني، وإنما جاز الفتح في العلم إذا وصف بابن مضاف إلى علم - سواء كان العلم المضاف إليه " ابن " اسماً أو كنية أو لقبا دون غيره - لكثرة الاستعمال؛ لأن كل واحد لا بد أن يعزى إلى اسم أبيه العلم، فلما كانت الصفة مضافة وجب نصبها ثم فتح المنادى إتباعاً لنون " ابن " إذ ليس بينهما إلا " الباء " وهي ساكنة، والساكن لا يعد حاجزاً فهو كالمعدوم، وشبهه سيبويه إتباع الأول الثاني بإتباع الراء من امرئ الهمزة التي بعدها^(٢).

وأما قوله: " يا عمر بن معمر " فهو صدر بيت للعجاج قال^(٣):

يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مُتَنَظِّرُ

وقال:

يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

فإن قلت: " يا زيد ابن أخينا " لم يجز الإتيان؛ لقلة الاستعمال وعدم اللزوم؛ فإنه ليس كل أحد يكون ابن أخ لآخر، ويلزم أن يكون كل أحد ابناً لشخص، ويلزم أن يكون اسمه له علم ولابنه أيضاً.

وأما قوله:

(١) انظر: الإيضاح شرح المفصل ١/٢٦٧، ٢٦٨، التعليقة على المقرب ١/٢٧٧، الإرشاد ٢٧٩.
(٢) انظر: الكتاب ٢/٢٠٤، التبصرة والتذكرة ١/٣٤٢، البديع ج ١/٢٠٤، شرح التسهيل ٣/٣٩٣، الإرشاد ٢٧٩، المساعد ٢/٤٩٤.

(٣) البيت من مشطور الرجز، للعجاج في: الكتاب ٢/٢٠٤، تحصيل عين الذهب ٣١٥، التبصرة والتذكرة ١/٣٤٢، الإيضاح شرح المفصل ١/٢٦٩، المقاصد الشافية ٥/٢٧٦.

اللغة: عمر هو عمر بن عبد الله بن معمر القرشي، وكان سيد أهل البصرة وواليتها. لا متنتظر، أي: لا انتظار لي.

ويروى: يا عمر بن معمر فتى بني مضر. تحصيل عين الذهب ٣١٥.

وَإِنْ ضَمَمْتَ مُبْدَلًا لَمْ يُنْكَرْ

يريد: وإن ضممت الأول مبدلاً للضمة من الفتحة التي للإتباع لم ينكر ذلك؛ لأنه الأصل في المفرد، وإن زال التخفيف الذي حصل بسبب الإتباع بثقل الضم. ومنهم من يجعل فتحة " ابن " فتحة بناء وهو مركب مع الأول مثل " يا ابن أم " وهذا قول سخي؛ لأن الإضافة بمعنى التركيب، ولذلك حذفوا " الياء " من أم " لما ركبوه مع " ابن " ^(١).

ومنهم من ضم الثاني إتباعاً للأول، وفيه ضعف؛ لمكان إتباع (حركة الإعراب) حركة البناء.

وَالضَّمُّ فِي إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ كَقَوْلِهِ يَا نَصْرُ نَصْرُ حَثْمُ

يريد: ويجب الضم في إبدال ما يضم إذا بدئ به وباشره حرف النداء واحترز بقوله: " إبدال ما يضم " من المضاف نحو " يا زيد أبا علي "؛ فإنه يجب نصبه كما لو باشره حرف النداء ^(٢).

وإنما وجب الضم في البدل إذا كان مفرداً وهو الذي عنى بقوله: " ما يضم "؛ لأن المضموم في النداء هو المفرد؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، فكأن حرف النداء ملفوظ به. الثاني؛ لأنه مقدر، والمقدر كالمحقق، وإن شئت قلت: احترز بقوله " إبدال ما يضم " عن المضاف وعن المفرد غير المقصود؛ فإنهما ينصبان، فعلى هذا تقول: يا رجلاً رجلاً كريماً أقبل، فتنصب الثاني كما نصبت الأول، لأنك لم تقصد رجلاً كريماً بعينه بل أي رجل موصوف بالكرم أجابك فهو المطلوب بالنداء ^(٣).

قوله: " يا نصر نصر " هو صدر بيت لرؤية بن العجاج، وأوله:

إِنِّي وَأَسْطَارٌ سَطِرْنَ سَطْرًا لَقَائِلُ: يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا

فضم " نصر " الثاني بلا تنوين؛ لأنه بدل من الأول، كأنه قال: يا نصر يا نصر، ونصب الثالث على المصدر أي: انصرتني نصراً، أو تأكيداً للأول، أو عطف بيان له أو

(١) انظر: المقتضب ٢٣٢/٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٠٤/، توضيح المقاصد ١٠٦٤/٣، أوضح المسالك ١٦/٤، المساعد ١٩٤/٢، همع الهوامع ٥٣/٣، شرح الأشموني ١٤٢/٢.

(٢) انظر: الكتاب ١٨٥/٢، البديع في علم العربية ج ١/٢م/٤٠٥، المقرب ١٧٨/١، الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٧٧/، أوضح المسالك ٢٨/٤، شرح ابن عقيل ٢٦٧/٣، شرح الأشموني ١٤٩/٢.

(٣) انظر: الكتاب ١٨٦/٢، البديع في علم العربية ج ١/٢م/٤٠٥، شرح الألفية لابن الناظم ٤٠٩/، الإرشاد ٢٧٧/، أوضح المسالك ٢٨/٤، شرح التصريح ٢٣١/٢، شرح الأشموني ١٤٩/٢.

لثاني، ويجوز رفع الثاني منونا ونصبه على أنه عطف بيان للأول، فالرفع على اللفظ، والنصب على المحل، وجعله تأكيداً أولى، لأنه بلفظه الأول، وعلى هذا يكون الثالث تأكيداً على محل الأول أو عطف بيان على محل الأول أو على محل الثاني إن ضمنت الثاني، ويضعف جعله عطف بيان؛ إذ لا يفهم زيادة بيان على الأول؛ لأنه بلفظه.

وَالْعَطْفُ فِي يَا زَيْدُ وَالضَّحَاكُ فِي الرُّفْعِ وَالنَّصْبِ لَهُ اشْتِرَاكُ

إذا عطفت على المنادى المفرد اسماً فيه الألف واللام جاز في الثاني الرفع والنصب^(١)، وقد أنشدوا قول الشاعر^(٢):

أَلَا يَا زَيْدُ وَالضَّحَاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

برفع المعطوف إذا كان فيه الألف واللام أربعة مذاهب، منهم من سوى فيه بين الرفع والنصب كالصفة، ومنهم من يختار الرفع، ومنهم من يختار النصب، ومنهم من فصل - وهو المبرد - فقال: إن كان الاسم علماً فالاختيار الرفع، وإن كانت الألف واللام للتعريف فالاختيار عنده النصب، ولا خلاف بينهم في الجواز إنما الخلاف في أيهما المختار، فالرفع اختيار الخليل، والنصب اختيار أبي عمرو وعيسى بن عمر، وأبو العباس يختار قول الخليل في العلم، ويختار قول أبي عمرو في اسم الجنس؛ لأن اللام فيه للتعريف المعاقب للإضافة والتنوين فيختار نصبه كما ينصب مع الإضافة والتنوين^(٣).

وقيل: إن أبا العباس إنما يختار الرفع في العلم الذي لا يصح نزع اللام منه كالصعق، والدبران، والثريا، وأما ما يصح نزعها منه كالحارث والعباس - الذي دخلت لمحا لمعنى الصفة - فيختار أيضاً فيه النصب.

(١) انظر: الكتاب ١٨٦/٢، المقتضب ٢١٢/٤، ٢١٣، اللمع في العربية ٨١/٨٢، البديع في علم العربية ج ١ م ٢/٤٠٦، شرح المفصل ١٢٩/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٩١/٢.
(٢) البيت من بحر الوافر، بلا نسبة في: الجمل للزجاجي ١٦٥، اللمع ٨٢، شرح المفصل ١٢٩/١، المساعد ٥١٢/٢، المقاصد الشافية ٣٠٨/٥، همع الهوامع ٢٨٢/٥، الدرر اللوامع ٤٧٢/٢.
اللغة: جاوزتما: خلفتما وتركتما وراءكم. الخمر: الشجر الملفت، وسمي بذلك لأنه يخمر من دخل فيه ويغطيه.

المعنى: اذهبا فقد فزتما فلا شيء يعقلكما ويحبسكما؛ لأنكما جاوزتما وفارقتما المكان الذي كنتما بها، إما لصعوبة النفاذ فيه، وإما من خوف قطاعه أو سباعه.

(٣) انظر: الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧، المقتضب ٢١٢/٤، البديع ج ١ م ٢/٤٠٦، التوطئة ٢٩٠، الإيضاح شرح المفصل ١٦٤/١، توضيح المقاصد ١٧٥/٣، المقاصد الشافية ٣٠٩/٥، همع الهوامع ٢٨٣/٥.

فإن كان المنادى مجرداً من لام التعريف فليس في الثاني إلا الضم إذا كان علماً مفرداً، فإن كان الثاني نكرة لم يجز إلا بتكرير حرف النداء نحو، يا زيد ويا رجل، ولم يجز يا زيد ورجل بحذف حرف النداء من الثاني، فمن هنا يوجد الفرق بين العلم واسم الجنس إذا كان فيهما اللام^(١).

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ يَا تَمِيمُ جُمْعُ وَكُلُّكُمْ وَكُلُّهُنَّ لَا يُرْفَعُ

الصواب أن يقال: يا تميم أجمع؛ لأن "جمع" تأكيد لجماعة المؤنث، وإذا كان التأكيد مفرداً - أعني غير مضاف - جاز فيه ما جاز في الصفة المفردة من الرفع والنصب، تقول: "يا تميم أجمع" ترفع "أجمع" حملاً على اللفظ، وتنصبه حملاً على الموضع، وكذلك "يا تميم أجمعون، وأجمعين"، و"يا نساء جمع" بالرفع، "جمع" بالنصب.

قوله: "وارفع" يريد حملاً على اللفظ.

قوله: "وانصب" يريد حملاً على المحل إذا كان التأكيد مفرداً.

قوله:

وَكُلُّكُمْ وَكُلُّهُنَّ لَا يُرْفَعُ

إنما لم يجز رفعه؛ لأنه مضاف، وتأثير النداء في المضاف النصب، فتابعه كذلك. قوله: "كلكم وكلهم" يريد: إن شئت قلت: "يا تميم كلكم"، فتعيد الضمير بلفظ الخطاب؛ لأن المنادى مخاطب، ولذلك لا يجوز: يا ذاك أقبل؛ لأن اسم الإشارة هنا غير مخاطب، بل المخاطب غيره، وإن شئت قلت: يا تميم كلهم، فتعيد الضمير بلفظ الغيبة؛ لأن المنادى وإن كان مخاطباً فهو بلفظ الغيبة؛ لأنه اسم ظاهر، وتقول على هذا: "يا تميم أنفسكم، وأنفسهم"^(٢).

(١) انظر: المقتضب ٢١٢/٤، الإيضاح شرح المفصل ١٦٤/١، شرح التسهيل ٤٠٢/٣، شرح الجمل لابن عصفور ١٩١/٢، التوطئة ٢٩٠/، توضيح المقاصد ١٠٧٥/٣، المقاصد الشافية ٣٠٨/٥، همع الهوامع ٢٨٣/٥، شرح الأشموني ١٥١/٢.

(٢) انظر: التوطئة للشلوين ٢٩٠، البديع في علم العربية ج ١ م ٤٠٦، الإيضاح شرح المفصل ١٦٤/١، توضيح المقاصد ١٠٧٥/٣، المقاصد الشافية ٣٠٩/٥، شرح الأشموني ١٥٠/٢، أسرار النحو ١٢٣/.

النَّدْبَةُ

وَإِنْ نَدَبْتَ مَنْ تُنَادِي قُلْنَا وَازِيدْ وَاعْمُرْوَ وَإِنْ أَرَدْتَ
جِئْتَ بِهَا فَقُلْتَ يَا سَعِيدَاهُ وَفِي الْمُضَافِ يَا عُيَيْدَ اللَّهِاهُ

النَّدْبَةُ " فعلة " من ندبته إلى كذا: حشته عليه؛ لأن النادب يحثه حزنه على التصويت باسم المندوب، وليس المندوب بمدعو؛ لاستحالة إقبال الميت على من يدعوه، بل كأنه يدعو الناس على التفجع معه أو يعلمهم بأنه قد وقع في أمر عظيم من أجل من فقده، فدعاؤه دلالة على حزنه وتفجعه.

قوله: " وَإِنْ نَدَبْتَ مَنْ تُنَادِي " يريد من تذكر اسمه بلفظ النداء من غير قصد لندائه، ولذلك اختص بـ " وا " الموضوع للندبة.

قوله: " قُلْنَا وَازِيدْ وَاعْمُرْوَ " مثل بالمعرفة المبنية، ولا يندب إلا باسم معروف، ولا يندب باسم مبهم ولا نكرة، والمندوب بمنزلة المنادى يبنى فيه المفرد، ويعرب المضاف، فقوله: " وَازِيدْ وَاعْمُرْوَ " مبنيان على الضم، ولا يجوز البناء على الضم إلا مع " وا " وحدها " يا " خوف اللبس.

قوله: " وَإِنْ أَرَدْتَ جِئْتَ بِهَا " يعني إن شئت جعلت " يا " مكان " وا " وندبت بها لكن تزيد في آخر المندوب ألفا كقوله: " يا سعيداه "، والهاء للوقف، ويلزم زيادة الألف مع " يا " ولا تلزم مع " وا "؛ لأن " وا " مختصة بالندبة، وأما " يا " فتستعمل في نداء من يجيب، فلولا زيادة الألف زيادة الألف لم يقع فرق بين المندوب وغيره، ولذلك ألحق ألف المد مع " يا " دون " وا "، فإلحاقها واجب مع " يا " جائز مع " وا ". والمد: الصوت، واختصت الألف بالزيادة؛ لأن الندبة موضع اجتهد في مد الصوت، والألف أكثر مدا من غيرها من حروف المد. وقيل: زيدت الألف لأجل الترتم كما تزداد في آخر الأبيات المطلقة لأجل الترتم، وإذا وقفت ألحقت " الهاء " بيانا للألف، وإذا وصلت حذفها، فإثباتها كقوله:

وَ فِي الْمُضَافِ يَا عُيَيْدَ اللَّهِاهُ

وهذه الألف تلحق آخر الاسم المفرد، وإن كان المندوب مضافا زدت الألف آخر المضاف إليه، وإن كان موصولا زدتها آخر الصلة، وإن كان موصوفا فموضعها - عند يونس - آخر الصفة.

قوله: " يَا عُبَيْدَ اللَّهِ " فألحق ألف المد آخر اسم الله تعالى، وكذلك " واعبد الملكاه "؛ لأن المضاف إليه كالجزء من المضاف معاقب للتنوين. وأما زيادتها آخر الصلة ففي قولهم: وامن حفر بئر زمزماه؛ لأن الصلة والموصول كلمة واحدة، وإنما جاز - وإن كان مبهما - لأن من حفرها معروف.

واختلفوا في الصفة (فأجاز يونس) وازيد الظريفاه؛ لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وقد تبنى الصفة مع الموصوف في باب " لا "، ومنع سيبويه من زيادة ألف المد آخر الصفة؛ لأنها غير منادى، قال: ولو جاز إلحاق علامة الندبة في غير المنادى لجاز يا زيد أنت الفارس البطلا، يريد: أنه كان يجوز إلحاق ألف الندبة في صفة الخبر البعيد عن المنادى، قال أبو علي: الدليل على انفصال الصفة من الموصوف قولهم في النداء: " يا زيد العاقل " بإعراب الصفة وبناء الموصوف. وإذا زدت المدة آخر المضاف إليه أبدلت من كسر المضاف إليه فتحة لأجل الألف، والكوفيون يجيزون إبقاء الكسرة وقلب المدة ياء، فقالوا: " واعبد الملكيه " وأباه البصريون؛ لئلا تلتبس مدة الندبة بمدة الإنكار أو التذكر. وإن كان منونا كسروا التنوين فقالوا: " واغلام زيدنيه " فأبدلوا الألف " ياء " لما كسروا التنوين لالتقاء الساكنين، ومنهم من يفتح التنوين فيقول: " واغلام زيدناه "، والبصريون يحذفون التنوين من آخر المضاف إليه، لسكونه وسكون المدة بعده. هذا إذا كان المضاف إليه معربا؛ فإن كان مبنيا، فإما أن يكون آخره ساكنا أو متحركا، فإن كان ساكنا فإما أن يكون مدة أو لا، فإن كان مدة لا يمكن تحريكها استغنوا بها عن زيادة ألف المد فتقول فيمن قال " يا غلاما " بقلب " الياء " ألفا: " يا غلاماه "، ومنهم من قال بحذف الألف المتقلبة ويزيد ألف الندبة؛ لأنها لمعنى، فإن كان الساكن يمكن تحركه كالياء في " يا غلامي " ففيه وجهان: أحدهما: تحريكه لالتقاء الساكنين.

والثاني: حذفه.

وإن كان آخره متحركا أتبعته المدة الحركة فتقول: " واغلامكيه " فقلبت الألف " ياء " لأن كاف الخطاب مكسورة، وكذا إذا انضم ما قبلها قلبتها " واوا " نحو واغلامكموه، وإذا انفتحت بقيت ألفا بحالها، إذ لا موجب لقلب الألف، والموجب للقلب هو خوف اللبس.

الاستغاثة

وَتَلَجُّ اللَّامُ إِذَا اسْتَعْتَتْ بِمَنْ تُنَادِيهِ إِذَا دُهِمَّتْ
تَقُولُ يَا لَجَفَرٍ لَعْمَرُو وَيَا لِحَالِدٍ لِهَذَا الْأَمْرِ
وَلَا مَ مَنْ بِهِ اسْتَعْتَتْ تَفْتَحُهُ إِذِ الْمُنَادَى كَالضَّمِيرِ نَشْرَحُهُ
وَمَا عَدَاهُ لَأَمُهُ مَكْشُورُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَائُهُ ضَمِيرُ

إنما زيدت اللام للاستغاثة؛ لأن اللام الجارة تفيد التخصيص، والمستغيث يخص باستغاثة شخصاً لينصره ويدفع عنه الضيم.

قوله:

وَلَا مَ مَنْ بِهِ اسْتَعْتَتْ تَفْتَحُهُ

إنما فتح لام الاستغاثة وهي لام الجر ومن شرط لام الجر أن تفتح مع المضمير لما علل به، وهو قوله: "إذ المنادى كالضمير نشرحه" يقول: لما أشبه المنادى المضمير - لما تقدم بيانه - فتحت لام الجر معه كما تفتح مع المضمير.

ومعنى قوله: "كالضمير نشرحه" لأنه مخاطب كضمير المخاطب، فإذا قلت: "يا لزيد" بفتح اللام كما تقول: "يا لك" بفتح اللام، ولشبه المستغاث المضمير أعيد لام الجر في المعطوف عليه كما يعاد في المعطوف على المضمير المجرور. قوله:

تَقُولُ يَا لَجَفَرٍ لَعْمَرُو

جمع فيه بين المستغاث به والمستغاث له ففتح اللام مع الأول؛ لأنه مستغاث به وهو منادى كما يفتحها مع المضمير، وكسرهما مع الثاني للفرق، وكسرت مع المستغاث من أجله؛ لأنه غير منادى فبقيت اللام معه كما تبقى مع سائر المظهرات مكسورة، وتكسر - أيضاً - لام الاستغاثة مع المعطوف على المستغاث نحو يا لزيد ولعمرو " بكسر اللام من قولك "لعمرو"؛ لبعده عن حرف النداء.

ولام الاستغاثة تتعلق بـ "يا"، أو بفعل مضمير على رأي، ولام المستغاث له تتعلق أبداً بمحذوف، فإذا قلت: "يا لخالد لعمرو" فكأنك قلت: "استعنت لعمرو" فدللت لام الاستغاثة على "استعنت".

ولا يستعمل في الاستغاثة إلا "يا" وحدها ولا يجوز حذفها؛ لنقصان مد الصوت بحذفها.

وقيل: الأصل في قولك: "يا لزيد": "يا آل زيد" فخفف بحذف الهمزة والألف، وهو بعيد؛ لأنه يقال: "يا لزيد" لمن لا آل له، وهذا قول الفراء من الكوفيين. قوله:

وَمَا عَدَاهُ لَأُمُّهُ مَكْسُورٌ

يريد: وما عدا المستغاث به، وينبغي أن يقول: إذا لم يكن معطوفاً بغير إعادة حرف النداء معه كقول الشاعر:

يَا لِعِطَّافِنَا وَيَا لِرِيَّاحٍ

وكسرت في غير المستغاث به للفرق بين المستغاث به والمستغاث من أجله كقولك: "يا لله للمسلمين" بكسر اللام من "المسلمين"؛ لأنهم مستغاث من أجلهم، وفتح اللام من "الله"؛ لأنه مستغاث به، وقد تقدمت العلة في اختصاص الأول بالفتح والثاني بالكسر. قوله:

إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرٌ

يريد بكسر لام المستغاث من أجله إذا لم يكن مضمراً نحو "يا لزيد لعمرو"، فإن كان في موضعه مضمراً فتحت اللام؛ لأنه مضمراً نحو "يا لله لنا"، ويا لزيد لكم"، وكذلك لام التعجب تفتح مع "يا"؛ لأن المتعجب منه كأنه مدعو، قال امرؤ القيس:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ.....

كأنه تعجب من طوله فاستغاث به من أجل طوله، وقولهم: "يا للدواهي" كأنه يقول: يا دواهي أقبلي؛ فإنه لا يستنكر إقبالك في هذا الحين الذي هو من أحيائك"، ففي هذا ونظائره (مع الاستغاثة) معنى التعجب، ويحتاج في باب الاستغاثة إلى معرفة أربعة أشياء:

أحدها: المستغاث به، وهو المنادى الداخلة عليه اللام المدعو لرفع الضرر.

وثانيها: المستغيث، وهو الذي يقول: "يا لزيد".

وثالثها: المستغاث من أجله، وهو الذي يطلب الخلاص منه (والعون عليه)، أو يطلب الخلاص له ودفع الضرر عنه.

ورابعها: الاستغاثة، وهي استدعاء مدعو على جهة النصرة والمعونة لدفع ذل، أو ضيم.

الترخيمُ

ثُمَّ إِذَا زَادَ الْمُنَادَى الْعِلْمَ عَلَى ثَلَاثَةٍ فَقَدْ يُرَخِّمُ

الترخيم في اللغة: التسهيل، قال الأصمعي: سألتني سيبويه فقال: ما يقال للشيء السهل؟ فقلت له: المرخم، فوضع باب الترخيم.

وأما في الاصطلاح: فهو عبارة عن حذف يلحق آخر الاسم المنادى المبني تخفيفاً على جهة الاعتبار، ونعني بالاعتباط أنه حذف لا لموجب، أي: لا لعلّة تصريفية أوجبت حذفه. فإن قيل: طلب التخفيف بحذفه علة.

قلت: لكن لا يجب الحذف، فكأن الكلمة إذا حذف منها شيء كان التلفظ بها أسهل على المتكلم، وأقل كلفة.

وقيل: فيه إشعار بأن الداعي مهتم بأمر لا يسوغ له تأخيرهِ حتى يأتي بتمام اسم المدعو.

قوله: "إذا زاد على ثلاثة"، فيه احتراز عن الثلاثي العلم؛ فإنه أخف الأصول والحذف تخفيف، وتخفيف الأخر إجحاف، وقد أجاز الكوفيون ترخيمه إذا كان متحرك الأوسط كـ "عمر"، قالوا:؛ لأن الحركة تجري مجرى الحرف الرابع في المؤنث الثلاثي ولذلك امتنع من الصرف وجوبا دون الساكن الوسط. واحترز بقوله: "المنادى" عن غير المنادى؛ فإنه لا يرخم إلا في ضرورة الشعر، واحترز بقوله "العلم" عن النكرات؛ فإنه لا يرخم منها إلا ما فيه تاء التأنيث.

وكان ينبغي أن يقول: المنادى العلم المبني؛ فإن قولك: "يا ملاعب الأسنة" علم منادى زائد على ثلاثة أحرف لكنه معرب؛ لأنه مضاف، وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف إليه فقالوا: "يا أبا عرو" أي: يا أبا عروة، و "يا أبا عكرم" يريدون: عكرمة، وأنشدوا:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعِدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سِيدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيَجِيبُ
بغير "تاء".

ويخرج بقولنا: المبني المعرب المستغاث والمضاف.

قوله: "فقد يرخم" إدخال كلمة "قد" على المضارع تفيد التقليل، يريد: أن الترخيم وإن كان جائزاً في النداء لكن استعماله قليل. وإنما خص النداء بالترخيم؛ لكثرة في كلامهم، إذ كان مبدأ كل خطاب وفتحة كل كلام، وإنما اختص بحذف

الآخر؛ لأنه محل التغيير، ولذلك يحذف آخر الخماسي الأصول في الجمع، ولأنه من مجموع ما مضى منها دليلاً على المحذوف.

فَمِنْهُ مَا يُحَذَفُ مِنْهُ حَرْفٌ وَمِنْهُ مَا فِيهِ تَوَالِي الْحَذْفِ

يريد: فمن المنادى المبني العلم ما يحذف منه حرف واحد تقول في " حارث ": يا حار، وفي " مالك ": يا مال، وفي؛ عامر ": يا عام"، وأكثر ما جاء الترخيم في هذه الأسماء الثلاثة، ولما كان الحذف خلاف الأصل كان الترخيم خلاف الأصل؛ لأن فهم معنى الكلمة متوقف على مجموع حروفها بكمالها، فالأصل ألا حذف، وإن وجد فتقليله أولى؛ لأن تكثيره تكثير لمخالفة الأصل، وأما ما يتوالى فيه الحذف فسيأتي بيانه فيما بعد في موضعه الذي ذكره، ويعني بـ " توالى الحذف " بأن يحذف من الكلمة أكثر من حرف واحد.

فَمَنْ يَقُلْ يَا حَارٍ بِالْكَسْرِ يَقُلْ بِالْوَاوِ يَا ثُمُو وَ مَنْ يَضُمُّ يُعَلِّ
فَهُوَ يَقُولُ يَا ثُمِي فَيَبْدُلُ الْوَاوِ يَاءً وَ كَذَلِكَ يَفْعَلُ
فِي كُلِّ مَا أَدَّى إِلَى الْإِغْلَالِ بِالْقَلْبِ أَوْ بِالْهَمْزِ أَوْ بِإِدَالِ
لَأَنَّ مَنْ يَقُولُ يَا حَارُ وَ ضَمَّ يَجْرِيهِ مُجْرَى اسْمٍ تَكْمَلُ وَ تَمَّ
وَمَنْ يَقُلْ يَا حَارٍ وَ الرَّاءُ انْكَسَرَ فَهُوَ لِبَاقِي الْإِسْمِ وَهُمَا انْتِظَرُ
كَذَا تَقُولُ يَا هِرْقُ وَ يَا عَمَا وَ يَا سَعِي وَ يَا ثُمُو مُرَخِّمَا

ههنا أخذ يبين أن للعرب فيه مذهبين:

الأول: أن يقول: " يا حار " بكسر الراء، وهو الأصل؛ لأن تبقية الحرف على ما كان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون - ما لم يؤد إلى اجتماع ساكنين - دليل على إرادة الحرف المحذوف، فتقول في جعفر: " يا جعف " بفتح الفاء، وفي " برثن " - اسم رجل - : " يا برث " بضم الثاء، وتقول في قمطر - اسم رجل - : " يا قمط " بسكون الطاء، وفي " هرقل " : " يا هرق " بسكون القاف، فيبقى الحرف على ما كان عليه قبل الحذف.

فعلى قول من قال: " يا حار " بكسر الراء تقول في ترخيم " ثمود ": " يا ثمو "؛ لأن الحرف المحذوف مراد فلم يقع الواو المضموم ما قبلها طرفاً، فلم تعل الواو بالقلب، لوقوعها حشواً، وتقول في " ترقوة "؛ " يا ترقو " بفتح الواو؛ لأن تاء التأنيث مرادة،

فوجب فتح الواو لأجل التاء المنوية، فلم تقع الواو طرفا فلم تعل بالقلب، وفي ترخيم " شقاوة ": " يا شقاو " بالواو، وفي " عظاية ": " يا عطاى " بالياء؛ لأن التاء مرادة، وفي " كروان "، وصميان " علمين: يا كرو، ويا صمي، فتصحح الواو والياء كما تصححهما مع الألف إذا وقعت بعدهما؛ لأن المحذوف مراد.

قوله: " ومن يضمم يعل " يريد: من يقول: " يا حار " بضم الراء فالمحذوف عنده غير مراد، فعلى هذا تقول: " يا ثمي " في " ثمود " تقلب الواو ياء (؛ لوقوعها طرفا، إذ ليس في الكلام اسم معرب في آخره واو قبلها ضمة، وكذا تقول في " ترقوة ": " يا ترقي " تقلب الواو ياء) كما ذكرنا في " ثمود "؛ لأن تاء التأنيث غير مرادة، وتقول في " شقاوة "، " وعظاية " على هذا المذهب: يا شقاء، ويا عطاء، تقلب " الواو، والياء " همزة، لوقوعهما طرفا بعد ألف زائدة كما تفعل في " كساء، ورداء " وكذا تقول في كروان: " يا كرا " وفي " صميان ": " يا صما " تقلب " الواو، والياء " ألفين؛ لتطرفهما كما في " عصا، ورحي ".

قوله: " في كل ما أدى إلى الإعلال " يريد: في كل ما أدرك ترخيمه على لغة من قال: " يا حار " بضم الراء إلى الإعلال، ثم إن الإعلال يعم الجميع، فيدخل فيه القلب، والهمز، والإبدال.

قوله: " بالقلب " يريد في مثل " يا ثمي "؛ لأنك أبدلت من ضمة الميم كسرة فقلبت الواو ياء، لتطرفها، وانكسار ما قبلها، ومثلها " يا ترقي "، و " يا عرقي " في القلب، ترخيم " ترقوة، وعرقوة.

قوله: أو بالهمز " يريد في مثل " شقاوة، وعظاية " إذا رخمتها على لغة من قال: " يا حار " وبناه على الضم.

قوله: " أو إبدال " يريد في مثل " كروان، وصميان ". إذا رخما على هذه اللغة. ولو سميت بقولك: " ضاربتان "، أو " خمسة عشر " ثم رخمته على لغة الضم لقلت: " يا ضاربه " و " يا خمسه " بإبدال تاء التأنيث هاء في الوقف عليها، لتطرفها؛ لعدم إرادة ما بعدها.

ثم شرع بعد هذا في تعليل الإعلال بهذه الأشياء، فقال: لأن من يضم " الراء " في قولك: " يا حار " يجعله اسما تاما كأنه لم يحذف منه شيء، ولذلك بناه على الضم، (وإنما جاز البناء على الضم) لأن المحذوف لغير اعتلال يكون غير مراد فيعرب ما قبل الحرف المحذوف كـ " أب، وأخ، ويد، ودم " فلذلك قالوا: " يا حار " فبنوه على الضم؛

لعدم إرادة المحذوف، وإلى هذا أشار بقوله: "يجريه مجرى اسم تكمل وتم، فلذلك يجري فيه المعتل على ما يقتضيه التصريف من الاعتلال. ودخل في قوله: "الإعلال" قولهم: "يا جاري" بسكون الياء ترخيم "جارية"، لأن التاء التي للتأنيث غير مرادة، فسكنت الياء كما في "قاضي" فتقدر عليها الضمة.

ثم أخذ يعلل اللغة الأولى في عدم الاعتلال فيها، فقال: لأن من يقول: يا حار، بكسر الراء، فهو منتظر لباقي الاسم وهما لاحسا، أي يريده، ثم قال: "يا هرق" يعني في ترخيم "هرقل" بسكون القاف من غير ضم؛ لأن اللام مرادة على لغة من قال: "يا حار، وفي "هرقل" لغتان: إحداهما بوزن "سبطر". والثانية بوزن "زبرج".

والترخيم هنا على اللغة الأولى، وتقول على لغة من قال: "يا حار" بضم الراء، (يا هرق، بضم القاف)، وفي ترخيم "مضار" اسم فاعل من ضاره يضاره مضارة: "يا مضار" فتكسر "الراء"، لأن أصله "مضارر" كـ "مضارب" فلما وجب التحريك لسكونها وسكون الألف قبلها حركت - أعني الراء - بحركتها الأصلية، ولأجل هذه المسألة احترزنا في صدر هذا الفصل، وقلنا: ما لم يؤد إلى اجتماع ساكنين.

قوله: "ويا عما" يريد ترخيم "عماد" فلا تقدر على الألف حركة كما لا تقدر عليها مع الدال، وعلى لغة من ضم تقدر الضمة على الألف، وكذا القول في "سعي" ترخيم سعيد، وإذا قلت: "يا برث" في "برثن" علما على قول من قال: "يا حار" بضم الراء تقدر فيه ضمة مجتلبة لأجل النداء غير الضمة الأصلية.

وَتَحْذِفُ الْحَرْفَيْنِ إِنْ زِيدَا مَعَا تَقُولُ يَا عُمْمَ وَيَا أَشْمَ اِشْمَعَا
تُرِيدُ عُمْمَانَ وَأَشْمَاءَ وَقُلْ يَا مَنْصُ يَا عِمَّ وَيَا زِخْلَ فَزِلْ
حَرْفَيْنِ حَرْفَ الْمَدِّ وَالْمَوْخَزِ إِذَا بَقِيَ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ

هنا أخذ يبين ما توالى فيه الحذف، فقال:

وَتَحْذِفُ الْحَرْفَيْنِ إِنْ زِيدَا مَعَا

ومعنى قوله: "زيدا معا" أنهما زيدا لمعنى واحد، ويحتمل أن يريد بقوله: "زيدا معا" أنه لا يكتفي بأحدهما دون الآخر كالألف والنون في "عثمان"؛ فإن هذا الوزن لا يتحقق بدون الزائدين معا؛ لأنهما زيدا لمعنى واحد وهو مشابتهما بالفي التأنيث، تقول

في " عثمان ": " يا عثم " فتحذف الألف والنون، وكذلك أسماء - اسم امرأة - تقول: " يا أسم " تحذف الهمزة والمدة قبلها، فوزن " أسماء " فعلاء ك (صحراء) وهو علم على امرأة، وأصله " وسماء " من الوسامة، وهي الحسن والجمال، فأبدلوا من الواو التي هي فاء الكلمة همزة كما قالوا: " أناة " في " وناة "، وقالوا: " أحد " وأصله " وحد "، ومنهم من قال: وزنه " أفعال " جمع " اسم " ولا ينصرف للتعريف والتأنيث المعنوي، فعلى هذا يكون من القسم الثاني الذي آخره أصل كمنصور، وإنما حذف الحرفان معا؛ لأنهما زيدا لمعنى واحد، وهذا القسم الذي آخره زائد، وقبله مدة ينقسم ستة أقسام: أحدها: ألف التأنيث نحو " أسماء " على مذهب سيبويه؛ فإنها عنده " فعلاء ".
الثاني: الألف والنون كعثمان.

الثالث: الجمع نحو " زيدون " إذا سمي به وبقي بعد الحذف ثلاثة أحرف فصاعدا، ولذلك لا تحذف من " بنون " إذا رخمته إلا النون وحدها، وتقول في رجل سميت به " قاضون ": " يا قاضي أقبل ". فترد الياء، وفي رجل سميت به " موسون " جمع " موسى ": " يا موسى أقبل " فترد الألف؛ لزوال موجب حذفها.

الرابع: التثنية؛ لأن الألف والنون زيدا معا لمعنى واحد وهو التثنية.

الخامس: ياء النسب نحو " مصري " فتحذفهما؛ لأنهما زيدا لمعنى واحد وهو النسب، وكذلك ما أشبههما نحو " كرسي ".

السادس: الألف والتاء في جمع المؤنث، فإن كان في الاسم المؤنث تاء التأنيث لا تحذف غيرها، تقول في " قرعبلانة " وهو اسم القملة: " يا قرعبلان ".
قوله:

يَا مَنْصُ يَا عَمَّ وَيَا زَحْلَ فَزَلْ

حَرْفَيْنِ حَرْفِ الْمَدِّ وَالْمَوْخَرِ

يريد (حذف) حرفين من هذا القسم، أحدهما حرف المد والثاني المؤخر، وهو الحرف الأصلي الذي بعد حرف المد.

قوله: " يا منص "، يريد يا منصور، قوله: " يا عم " يريد يا عمار، قوله " يا زحل " يريد يا زحليل، والزحليل: الرجل الكثير التأخر والتباعد، قال الشاعر:
فَقَرَّبْنِ هَذَا وَهَذَا زَحْلَهُ

أي: بعده وأخره، ومنه سمي " زحل " لبعده وتأخر فلكه عن الأفلاك التي تحته بالنسبة إلى الأرض، فعلى هذا الاشتقاق تكون اللام في " زحليل " زائدة؛ لعدمها في "التزحيل"، فلا يكون مما آخره أصل وقبله زائد.

وقد روي " يا مهد فلز " يريد " يا مهدي " وهو مفعول من هديت القوم إلى الدين هدى، فعلى هذه الرواية يتم له المراد على قول؛ لأن فيه خلافا، وهذا هو القسم الثاني الذي آخره حرف أصلي وقبله مدة، وإنما حذف هنا الأصل وهو الحرف الأخير والزائد قبله لتعارض دليلي الحذف من غير ترجيح، لأن الزائد مع كونه أحق بالحذف لكونه زائدا لكنه معارض بأن الطرف أحق بالحذف، فلما تعارضا ولم يظهر ترجيح لحذف أحدهما، حذفنا معا.

قوله:

إِذَا بَقِيَ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ

يريد بعد الحذف، وفيه احتراز من " سعيد، وثمرود، وعماد " في هذا القسم، وأما في القسم الأول وهو ما آخره زائدان - ففيه احتراز من " بنون " إذا سمي به فإنه لا يحذف منه إلا حرف واحد، لثلا يبقى الاسم بعد الحذف على حرفين فيصير بذلك على صيغ الحروف نحو " من، وقد، وهل ".

ثم ههنا تفصيل جامع، وهو أن الاسم المفرد إما أن يكون فيه تاء التأنيث أو لا، فإن كان فلا يحذف غيرها، وإن لم يكن، فإما أن يكون آخره أصلا أو لا، فإن كان آخره أصلا فإما أن يكون قبله زائد أو ليس، فإن لم يكن فلا يحذف منه إلا حرف واحد وذلك نحو مشتاق، ومعتاق، ومختار لا تحذف الألف؛ لأنها أصل، وهي عين الكلمة وهي منقلبة إما عن " واو "، أو " ياء ".

وإن كان قبله حرف زائد، فإما أن يكون مدة أو ليس، فإن لم تكن الزائدة مدة لم يحذف منه إلا حرف واحد كرجل سميته بـ " قنور "، وهو الغليظ الشديد فتقول: " يا قنو " بفتح الواو، وبضمها على اللغة الأخرى. ونعني بالمدة أن يكون الحرف ساكنا ويكون ما قبله من جنسه، فعلى هذا لو سميت رجلا بقولك: " سنور " لم يحذف غير " الراء " وإن كانت الواو التي قبلها ساكنة؛ لأن ما قبلها ليس من جنسها بل هو مفتوح فتقول: " يا سنو " بواو ساكنة، وتقلبها ألفا لانفتاح ما قبلها على لغة من ضم في الترخيم، فتقول: " يا سنا ".

وإن كان مدة، فإما أن يكون قبلها ثلاثة أحرف فصاعداً أولاً، فإن لم يكن لم يحذف إلا حرف واحد نحو " سعيد " وإن كان قبل المدة ثلاثة أحرف أصول فصاعداً حذف الحرف الأصلي وما قبله نحو " منصور " فإن لم يكن آخر الاسم أصلاً بل زائداً فإما أن يكون قبله زائد أو ليس، فإن لم يكن لم يحذف إلا الحرف الأخير وحده نحو " سعدي "، وإن كان قبله زائد فإما أن يكون مدة أولاً، فإن لم يكن مدة لم يحذف (إلا حرف واحد كرجل سميته بـ " حولايا " فلم يحذف) إلا الألف الأخيرة وحدها، فتقول: " يا حولاي "، وإن كان مدة فهو الذي يحذف منه حرفان نحو صحراء، وأسماء.

وَكُلُّ مَا أَنْتَ بِالْهَاءِ حُذِفَ الْهَاءُ مِنْهُ وَكَذَا أَفْعَلُ بِالْأَلِفِ
تَقُولُ يَا طَلَحَ وَيَا سَلَمَ اغْلَمَا وَالْهَاءُ أَثْبَتُهُ بِفَتْحٍ مُقْحَمَا

يدخل في قوله:

وَكُلُّ مَا أَنْتَ بِالْهَاءِ حُذِفَ الْهَاءُ مِنْهُ.....

المعرفة والنكرة كقوله: " يا طلح " في ترخيم " طلحة "، وأما النكرة فنحو قولك في " ضاربة " يا ضارب " بفتح الباء، ولا يجوز الضم على لغة من ضم آخر المرخم، لئلا يلتبس بالمذكر، قال الشاعر:

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَزِيرِي

أراد: " يا جارية "، ويدخل فيه أيضاً ما بقي بعد حذف التاء حرفين أو أكثر لعموم " كل " في قوله: " وكل ما أنت بالهاء " فقد فهم منه أن العلمية غير مشروطة في ترخيم ما فيه تاء التأنيث، ولا الزيادة على الثلاثة، ولذلك تقول في " ثبة ": يا ثب " وفي " هبة ": " يا هب "، وقالوا: يا شا أرجني " يريدون: " يا شاة "، ومعنى " أرجني ": أقيمي، يقال: شاة راجن إذا لزمت البيوت ولم تسرح للمرعى، ومن قال: " يا حار " بضم الراء يرد الهاء التي هي لام الكلمة لئلا يبقى الاسم على حرفين أحدهما ساكن وهو عديم النظير، ويحذف تاء التأنيث.

وقد تقدم في أول الكتاب تصريح " شاة " وأصلها، فاعرفه من هناك.

وإنما لم يشترط العلمية والزيادة على الثلاثة؛ لأن العلمية قد خلفها التأنيث لمناسبة بينهما من جهة أنهما يؤثران في منع الصرف، ومن جهة أن تاء التأنيث لها شبه بالعلمية من جهة أنها تخلص الواحد من الجنس كما تعين العلمية الواحد من الجنس.

وأما الزيادة على الثلاثة فإنما لم تشترط فيما فيه التاء؛ لأنها تشبه الاسم الثاني من المركب، ولذلك فتح ما قبلها كما فتح ما قبل الثاني من المركب نحو "حضر موت"، ولأنها زائدة دخيلة، فلما حذفت رجع الاسم إلى حاله قبل دخولها فلم يتغير الاسم بحذفها عن صيغته قبل دخولها، ولأن التغير قد دخلها في غير النداء كحذفها في الجمع والنسب و (قلبها) هاء، فحذفها في النداء أولى؛ لكثرة استعماله، ولا يحذف من الاسم غيرها زائداً كان ما قبلها أو أصلياً.

فالزائد نحو "مرجانة" تقول: مرجان أقبلي، وفي "كوفية": يا كوفي أقبلي، والأصلي نحو: "يا طلح" في "طلحة"، و "يا حمز" في "حمزة".
قوله: "وكذا افعل بالآلف" يريد ألف التانيث المفردة نحو "سلمى، وسعدى، فتقول: "يا سلم، ويا سعد"، وكذلك ألف التكثير تقول في "قبعثرى" علما: "يا قبعثر أقبل".
قوله:

وَالْهَاءُ أَثْبَتُهُ بِفَتْحٍ مُّفَحِّمًا

معنى الإقحام: زيادة الشيء في الموضع الذي لا يليق به، وقيل: وضع الشيء في موضع لا يستحقه، وقيل: وضع الشيء بين شيئين، فإذا قلت: يا طلحة أقبل، بفتح التاء كما قال النابغة:

كَلَيْلَنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٌ

بفتح التاء من "أميمة" فقليل فيه: إنه حذف التاء المضمومة ثم أتى بأخرى مفتوحة لتأكيد التانيث، ثم فتحها إتباعاً لفتحة الميم.
فإن قيل: فعلى هذا لا إقحام؛ لأن الإقحام يكون بين شيئين، والهاء هنا آخر الكلمة.

قيل: الهاء المحذوفة مقدرة، والمقدر كالمحقق، فقد وقعت الهاء الزائدة مقحمة بين الميم وتاء التانيث المحذوفة المرادة.

وقيل: الهاء مقحمة بين الميم وحركتها، ثم حركت الميم بعد ذلك إتباعاً لحركة الهاء فأتبعوا الأول الثاني كما في "يا زيد بن عمرو".
وقيل: بين الميم وحركة الهاء.

وإنما زيدت هذه الهاء في موضع التخفيف لتفيد أن المحذوف المقدر بمنزلة المذكور.

ومن قال: ليس من شرط الإقحام أن الزائد بين شيئين بل هو وضع الشيء في موضع لا يستحقه لا تلزمه هذه الإشكالات.

والفائدة في حذف الهاء وإقحام أخرى التخفيف، وهو الفتح.

وقيل: إن التاء المضمومة لم تحذف لكن أبدلوا من ضممتها فتحة تخفيفا للكلمة حين كانت أثقل من المذكر، وقد بيني بعضهم المنادى المفرد على الفتح قال الشاعر:

يَا رِيحٍ مِنْ نَحْوِ الشَّامِ هُبِّي

وقيل: لما كانت تاء التأنيث بمنزلة المنفصل فتحوها، إتباعا لحركة الميم من "أميمة"، والحاء من قولك: "يا طلع" كما فتحوا في "يا زيد بن عمرو" إتباعا لحركة النون، وهنا أولى من ثم؛ لأنه إتباع الثاني للأول، وهناك بالعكس.

وإذا وقفت على قولك: "يا طلع" زدت هاء السكت؛ لتحرس حركة الحاء عن السكون، لئلا يحذف من الكلمة حرف وحركة، ولذلك تلزم هذه الهاء كما تلزم في "قه، وعه" أمر من: وقى يقي، ووعى يعي.

أَمَّا الْمُرْكَبُ كَمَعْدِي كَرَبَا تَقُولُ يَا مَعْدِي فَلَا تُرْكَبَا
كَذَاكَ إِنْ رَخِمْتَ بَعْلَبَكَا وَلَا تُرَخِّمْ جُمْلَةً إِذْ تُحَكِّي

إذا رخمتم المنادى المركب من اسمين تركيبا يصير به الاسمان اسما واحدا كمعد يكرب، وبعلبك، أو من اسم وصوت كعمرويه، فتحذف الاسم الأخير لشبهه بتاء التأنيث من وجوه نذكرها الآن، وهي:

أن ما قبل الاسم الأخير مفتوح في التصغير كما أن ما قبل تاء التأنيث كذلك.
وأن الثاني يحذف في النسب كما يحذف فيه التاء، فتقول في "حضر موت":
"حضري" بحذف الثاني كما تقول في "حمزة": "حمزي، بحذف التاء.
وأن المصغر من المركب هو الأول ثم يأتي بالثاني.
ولأن الاسم الثاني هو محل الإعراب كما أن تاء التأنيث إذا دخلت على اسم صارت هي محل الإعراب.

فلذلك تحذف الأخير من الاسمين كما تحذف تاء التأنيث.

قوله:

تَقُولُ يَا مَعْدِي فَلَا تُرْكَبَا

يريد لا تركيب في الترخيم؛ لأن بحذف الثاني قد زال التركيب لفظا لكنه مراد منوي.
قوله:

كَذَاكَ إِنْ رَخَّمْتَ بَعْلَبَكَّا

" ذاك " إشارة إلى ترخيم " معد يكرب " يريد أن " بعلبك " يحذف منه الثاني كما تحذفه من " معدي كرب "، وكذلك من خمسة عشر " تقول " يا خمسة أقبل " بحذف الثاني، وإذا رخت: " اثنا عشر " تقول " يا اثن " بحذف الاسم الثاني والألف؛ لأن الثاني بمنزلة النون من قولك: " اثنان "، ولو رخت " اثنان " لحذفت الألف والنون فكَذلك إذا رخت " اثنا عشر ".

قوله: ولا ترخم جملة (إذ تحكى " إنما قال: " إذ تحكى "؛ لأنه تعليل لامتناع ترخيم الجملة، فكأنه قال: لا ترخم جملة؛ لأنها تحكى وحقيقة الحكاية أن يؤتى باللفظ على ما كان قيل، والترخيم تغيير والتغيير مخل بالحكاية، وإذا كان الإعراب مخلا في الجمل بحكايتها، فالترخيم أشد كنافاة، وأيضا فلو رخت الجملة لحصل لبس؛ لأنك لو رخت مثلا " زيد قائم " اسم رجل، أو " تأبط شرا، فقلت: " يا زيد، ويا تأبط " لجاز أن يكون في الأول اسما مفردا، وجاز أن يكون في الثاني فعلا قد سمي به مجردا من الضمير فلم يعرف أصله، أهو جملة أم مفرد؟ وأيضا فإن الجملة تشبه المضاف؛ لأنها كلام قد عمل بعضه في بعض، ألا ترى أن الجزء الأول من " تأبط شرا " عامل في الثاني منه كما أن المضاف عامل في المضاف إليه، ومنها أن المطلوب من الجملة نسبة أحد الجزئين إلى الآخر ومع انتفاء أحد الجزئين لا تتحقق النسبة.

وَحَصَّصُوا النِّدَاءَ عَنْ سَمَاعٍ بِمِثْلِ يَا هَنَاهُ يَا لَكَاعٍ
وَلَمْذَكَّرٍ فَقُلْ يَا لَكَعٍ وَفُلٌ وَاللَّهُمَّ فِيهِ يَقَعُ

قوله: " خصصوا النداء " يريد: جعلوا قولهم: " يا هناه " مخصوصا بالنداء، لم يستعملوه في غيره، فلم يقولوا: " قام هناه "، ولا مررت بهناه.

ووزن " هناه " فعال، وأصله " يا هناو " فأبدلوا من الواو هاء، قال الشاعر:

وَقَدْ رَأَيْتَنِي قَوْلَهَا يَا هَنَاهُ وَيُحَاكَ أَلْحَقَّتْ شَرًّا بِشَرِّ

يريد: يا رجل، والدليل على أن الهاء بدل من واو قولهم في جمعه " هنوات "، قال

الشاعر:

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَنِي عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَّابِعٌ
وهي الخصال المستبحة، وقيل: إن الهاء ليست بدلا من الواو بل هي لام الكلمة.
قوله: "عن سماع" يريد أن هذا التخصيص بالنداء سماعي لا يقاس عليه، وأما "يا
لكاع" فهو أيضًا مخصوص بالنداء، ولم يستعمل في غيره إلا شاذًا قال الشاعر:
أَطْوَفُ مَا أَطْوَفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدُتُهُ لَكَاعٍ
واللكاع: المرأة اللئيمة، وقيل: الأمة، وكذلك يا فساق، يا خباث، يا غدار.
قوله:

وَلِمَذْكُرٍ فَقُلْ يَا لَكَاعٍ

يريد: أن نظير قولهم في المؤنث: "يا لكاع" قولهم في المذكر: "يا لكع"،
وكذلك "يا فسق، يا غدر، يا خبث وقالوا: "يا دفار" يريدون يا متنتة وإنما تستعمل
هذه الألفاظ في الشتم.

وأما "فل" فمخصوص أيضًا بالنداء، وأصله "يا فلان" فحذفوا (الألف والنون)
تخفيفًا وهو من تغييرات النداء وليس هذا بترخيم؛ لأنه لو كان ترخيما لقالوا: "يا فلا"
بإثبات الألف كما قالوا في "عماد": "يا عما" بإثبات الألف؛ لأن بحذف الألف يبقى
الاسم على حرفين ولا نظير له، وقد استعملوه في غير النداء شاذًا قال الشاعر:
فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

يريد: أمسك فلانا عن فلان.

وأما قولهم: "اللهم" فلا يستعمل إلا في النداء، و"الميم" المشددة عوض من "
يا"، وإنما شددوا الميم؛ لأن المشدد في تقدير حرفين، أحدهما ساكن وهو الأول فهو
عوض من حرفين أحدهما ساكن فهو (يا)؛ لأنه على حرفين.
وإنما عوضوا الميم دون غيرها؛ لأن الميم يعرف بها في لغة "طيء وحرف النداء
يفيد التعريف بالقصد، فبين الميم وحرف النداء شبه معنوي، ولا يجمع بين الميم
وحرف النداء إلا في ضرورة الشعر.

الِاخْتِصَاصُ

وَبَابُ الْإِخْتِصَاصِ كَالنِّدَاءِ فِي النَّصْبِ بِالْفِعْلِ وَ فِي الْبِنَاءِ
كَمِثْلِ نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى لِلنُّزْلِ وَإِنِّي أَفْعَلُ أَيُّهَا الرَّجُلُ

حقيقة النداء مركبة من الاختصاص وتنبيه المدعو به لتخاطبه، فالاختصاص جزء حقيقة النداء ولازم له غالباً، ثم قد يجرد لفظ النداء عن التنبيه ويستعمل في أحد جزئيه مفهومه وهو الاختصاص فقط كقوله: " نحن العرب أقرى للنزل "، فـ " نحن " مبتدأ، و " أقرى " خبره، و " النزل " جمع " نازل " وهم الأضياف، و " العرب " منصوب بفعل مقدر كأنه قال " أعني العرب "، أو أخص العرب، وليس هذا بنداء؛ لأن ما فيه الألف واللام لا ينادى إلا بتوسط اسم آخر بينه وبين رف النداء لم يكن فيه ألف ولام. وقصد التمثيل بهذا المثال لبيان به أنه غير منادى ومما يدل على أنه غير منادى قول الشاعر:

بَنَّا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضُّبَابُ

فلو كان (تميمًا) منادى لبناء على الضم؛ لأنه مفرد ومعرفة، فمجيئه منصوباً دليل على أنه غير منادى ونصبه بفعل مضمّر تقديره: أعني تميمًا، أو أخص تميمًا. فإذا ثبت هذا علم أن قولهم: إنا آل فلان نفعل كذا والتقدير: إنا أعني آل فلان، ولم يعن بآل فلان إلا الضمير الذي في (إنا)، ولم يعن بالعرب إلا الضمير الذي هو (نحن). قوله " في النصب بالفعل " يريد: أن باب الاختصاص أشبه المنادى المنصوب في أمرين:

أحدهما: الاختصاص.

والثاني: أنه منصوب بفعل مقدر.

قوله: " وفي البناء " يريد (به قوله): " إني أفعل أيها الرجل "، فـ " أي " مبني على الضم كالمنادى وهو مختص بمعين كالمنادى، فلفظه لفظ النداء ومعناه المدح والاختصاص، وليس المراد بـ " أيها الرجل " إلا ضمير المتكلم الذي هو مستكن في " أفعل "، والياء في " إني ".

وكذلك قولهم: " نحن أيتها العصابة نفعل كذا "، فـ " نحن " مبتدأ، و " نفعل كذا " خبره، وأما قوله " وإني أفعل أيها الرجل " فـ " أفعل " خبر " إن "، و " أيها الرجل " في موضع نصب على الحال، كأنه قال: إني أفعل مخصوصاً من بين الرجال.

وشرط الاختصاص أن يتقدمه ضمير متكلم كما مضى، أو ضمير مخاطب نحو: أنتم تفعلون أيها الرجال، فليس المراد بقولك: "أيها" إلا نفس المتكلمين، وليس المراد تنبيه الغير، ولا يجوز أن يقع الاختصاص بعد ضمير الغائب نحو "هم فعلوا أيتها العصابة؛ لبعـد الغائب عن الاختصاص الحاصل في ضمير المتكلم والمخاطب. وقال السيرافي: "أي" مبتدأ، وخبره محذوف، كأنه قال: "الرجل المذكور أو العصابة المذكورة من أعني" قال: وإن شئت جعلت "أيا" خبرا لمبتدأ محذوف، فيكون التقدير من أعني الرجل المذكور، أو العصابة المذكورة، وموضع الجملة أيضًا حال، فاعرفه.

مُدَّةُ الْإِنْكَارِ وَالْحَكَايَةِ

الْقَوْلُ فِي الْمُدَّةِ لِلْإِنْكَارِ وَقَفًا وَمَا يُحْكَى فِي الْإِسْتِخْبَارِ
تَقُولُ مُنْكَرًا أَزِيدُنِيهِ فِي كُلِّ حَالٍ بِسُكُونٍ فِيهِ
إنما ذكر مدة الإنكار هنا لشبهها بمدة النداء.

قوله: " فِي الْمُدَّةِ لِلْإِنْكَارِ " ليخرج منه مدة الندبة؛ فإنها مدة وليست للإنكار بل لمد الصوت.

قوله: " وَمَا يُحْكَى فِي الْإِسْتِخْبَارِ " ليس من باب الإنكار؛ لأن باب الحكاية له حكم على انفراده، وإنما جمع بينه وبين مدة الإنكار في باب واحد؛ لأن حكاية النكرات إن كانت بـ " من " ألحقت آخر " من " مدة في الوقف تحكي بها إعراب النكرة.
قوله: " تقول منكرًا " احترز بقوله: " منكرًا " عن كونه مستفهما. قوله: " أزيدنيه " الدال من " زيد " مضمومة وبعد الدال المضمومة نون مكسورة، وتلك النون هي التنوين الذي حرك؛ لسكونه وسكون المدة التي للإنكار، ثم بعد النون المكسورة ياء ساكنة هي مدة الإنكار، وبعد الياء الساكنة هاء ساكنة تلحق لبيان الياء وتسمى هاء السكت.

فإن قيل: كيف يوقف على الكلمة مع ثبوت التنوين؟

قلت: التنوين هنا غير موقوف عليه، إنما الموقوف عليه هو مدة الإنكار، وهي الياء، ولذلك ألحقت الهاء التي للسكت " الياء "، وهاهنا السكت إنما تلحق الحرف المعرض للوقف، والتنوين غير معرض للوقف، فلم تلحقه هذه الهاء.

وقيل: إنما ثبت التنوين، لأن الإنكار يحكى فيه ما تقدم ذكره، وكل ما كان أسلم عن الحذف كان أدخل في الوضع. وإن لم تكن الكلمة منونة فتكون المدة تابعة للحركة إعرابا كانت أوبناء - فتقول في قول من قال: ذهب عثمان: أعثمانوه ! فتبدل المدة " واوا؛ لأنضمام ما قبلها، وإذا قال: رأيت عثمان قلت: أعثماناه ! فتبدل المدة " ألفا "؛ لانفتاح ما قبلها، وإذا قال: جاءت حذام " قلت " أحذاميه، بالياء.

وإن كان قبلها ساكن كالتنوين حركته؛ لالتقاء الساكنين.

وفي الإنكار وجه آخر وهو أن تزيد على الكلمة " إن " المكسورة التي تزداد بعد " ما " النافية في مثل قول الشاعر:

مَا إِنْ يَمْسُ الْأَرْضُ إِلَّا مَنَكَبٌ مِنْهُ وَطِي السَّاقِ طَيِّ الْمَحْمَلِ

فعلى هذا تقول في الإنكار: "أزيدانيه" بسكون الثنوين من "زيد"، وبعده همزة "إن" المكسورة، وتكسر نون "إن"، لسكونها وسكون المدة، وتزيد هاء السكت، ولهذا الزيادة معنيان:

أحدهما: إنكار أن يكون الأمر على ما ذكر (المخاطب كقولك لمن قال: "أكذب زيد؟": "أزيدنيه" تنكر أن يكون الأمر على ما ذكر)، كأنك تنكر كذبه إذا كان معلوم الصدق لبطلان كذبه عند المنكر.

والثاني: إنكار أن يكون الأمر على خلاف ذلك كمن قال: أكذب زيد؟ و "زيد" من عادته الكذب، فتنكر أن يكون زيد على خلاف ما ذكر السائل.

كَذَا اخْكِ مَنْكُورًا بِمَنْ وَلَّيْنِ رَفَعَا مَنُوءَ نَضْبًا مَنَا جَرًّا مَنِي
وَقُلْ مَنَانٍ وَمَنُوءٌ وَمَنَّةٌ مَثَانٍ وَالْجَمْعُ مَنَاتٌ مَشْكَنَةٌ

الحكاية: لغة هي المماثلة والمشاكلة، وفي الاصطلاح: هو أداء اللفظ المسموع على ما سمع أو مجانسه من غير زيادة ولا نقصان. واحترزنا بقولنا: "أو مجانسه" عن حكاية النكرة بـ "من"، والحكاية على ضروب:

أحدها: الحكاية بـ "من"، وإنما بدأ بالحكاية بـ "من" دون سائر أصناف الحكاية لمشاركة المدة التي تلحق آخرها وقفًا لمدة الإنكار في كونه واوا مرة، وياء مرة، وألفا أخرى، ولهذا قال: "كَذَا اخْكِ مَنْكُورًا بِمَنْ".

واحترز بقوله: "منكورا"، عن العلم، وأما المعرف باللام فلا يحكى قوله: "ولين" يريد ألحق بأخر "من" حرف مد ولين وهو أحد الحروف الثلاثة.

ويحتمل أن يكون إنما بدأ بمن في الحكاية؛ لأنها سؤال عن ذات النكرة، ولذلك يقتصر على لفظ "من" وحدها في السؤال ولا يذكر لفظ النكرة بعدها، فإذا سألت بمن عن النكرة فالسؤال عن ذات النكرة لا عن وصفها، وأما العلم فالسؤال فيه بمن عن الصفة لا عن الذات، ولذلك إذا قيل: "جاءني زيد" قلت: "من زيد؟ فيقال لك في الجواب: "البنار، أو العطار، وهذا نعت لا بد له من منوعات فيجب ذكر المنوعات في السؤال.

فإذا سألت بمن عن نكرة في الوقف فتحكى إعراب تلك النكرة في نفس "من" بأحد حروف المد، فتقول لمن قال: جاءني رجل: "منو"، بزيادة الواو المجانسة للضمة في النكرة، وإذا قال: "رأيت رجلا" قلت: "منا" بالألف المجانسة للفتحة في نصب

النكرة، وإذا قال: " مررت برجل " قلت: " مني " بزيادة الياء؛ لأنها تعجنس الكسرة في النكرة جراً.

وقد مثل بذلك كله في قوله:

رَفَعَا مَنُورَ نَضْبًا مِّنَا جَرًّا مِّنِي

ولهذه الزيادة شرطان:

أحدهما: أن يكون المسئول عنه نكرة.

والثاني: الوقف.

وقيل: إنما لم يأتوا بلفظ النكرة بعد " من "؛ لأن النكرة متى أعيدت وجب تعريفها باللام كي لا يظن أن الثانية غير الأولى، فكان الأصل أن يقال: من الرجل؟ فحذفوه اختصاراً لدلالة هذه العلامة الدالة على إعراب المسئول عنه وليست إعراباً لثبوتها وقفا وحذفها وصلاً، والإعراب بخلاف ذلك.

وإنما اختص ذلك بالوقف - أعني الزيادة - لأنه موضع تغيير من حذف وزيادة وإبدال، وغير ذلك.

قوله: " وقل منان " بزيادة علامة التثنية - وهي الألف ونون ساكنة بعدها - لأنه وقف في سؤال من قال: " جاءني رجلان ".

قوله: " ومنون " بزيادة واو ونون ساكنة بعدها في سؤال من قال: " جاءني رجال ".
قوله: " ومنه " بزيادة علامة التأنيث وحدها؛ لأن بيان الذات أهم من علامة الإعراب، والهاء ساكنة ونون " من " مفتوحة معها كما تفتح ما قبل هاء التأنيث، وهو سؤال من قال: " جاءتني امرأة، و " رأيت امرأة "، و " مررت بامرأة " فتحكي التأنيث وحده دون الإعراب.

قوله: " منتان " في سؤال من قال: جاءتني امرأتان ".

قوله:

..... وَالْجَمْعُ مَنَاتٌ مَّسْكَنَةٌ

جمع الإناث في سؤال من قال: " جاءتني نساء ".

قوله: " مسكنه " يعني " التاء " في " منات "؛ لأنها في محل الوقف، وسكن ما قبل تاء التأنيث في غير الواحدة إشعاراً بأن الكلمة التي هي " من " باقية على بنائها بعد لحاق هذه العلامات، فالنكرة إن كانت لمذكر حكيت إعرابها ب " من " وعدتها، وإن

كانت لمؤنث تحكي تأنيثها في المفرد دون إعرابها، فإن وصلت حذفت هذه العلامات، وقلت: من يا فتى؟ في ذلك كله.

كَذَلِكَ أَيُّ وَحَايَةِ الْعَلَمِ أَوْ كُتَيْتِ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ ضُمَّ ضُمَّ
وَجُرُّهُ إِنْ جُرَّ وَانْصَبَ إِنْ نُصِبَ وَاسْأَلْ عَنِ الْوَصْفِ الْمَنِيِّ إِنْ نُسِبَ

يريد أن " أيا " إذا استفهمت بها عن نكرة حكيت إعراب تلك النكرة وعدتها وتذكيرها وتأنيثها، كما مر في " من " .

والفرق بين " أي "، و " من " من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن " أيا " معربة، و " من " مبنية، ولذلك تثبت علاماتها المزیدة وصلا كما تثبت في الوقف.

الثاني: أن " أيا " أعم من " من "؛ لأنها يسأل بها عن ذوي العلم وغيرهم.

الثالث: أن " أيا " في الأفراد يزداد عليها ركة النكرة المسئول بها عنها فقط.

فإذا قيل لك: جاءني رجل، قلت: أي؟ بالضم وتحذف التنوين، وفي الجر بالكسر وحذف التنوين (وفي النصب إذا قيل لك: " رأيت رجلا " قلت: " أيا " فتبدل من التنوين ألفا، واكتفوا بالحركات) لأنها معربة، وهذا عجيب - أعني الوقف في الرفع على الضم، وفي الجر على الكسر - وعلى هذا قال قوم في " من ": إنها زیدت الحركة عليها فقط، وأما الواو والألف والياء في قولك: " منو، ومنا، ومني " لوصل الحركة بهذه الحروف إذا كانت الحركة لا يوقف عليها كوصلهم القافية في الشعر المطلق بهذه الحروف.

وتقول في التثنية إذا قيل لك: " قام رجلان ": " أيان " بسكون النون، وفي الجمع: " أيون "، وفي المؤنث: " أيه، وأيتان، وآيات " .

وكان القياس " أي الرجل؟ بالألف واللام؛ لأن النكرة متى أعيدت كانت معرفة بالألف واللام، لأنها تصير معهودة بتقدم ذكرها، فاقتصروا على " أي " وحكوا فيه إعراب ما يسأل به عنه وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه - إن كان مثنى أو مجموعا - ليعلموا بذلك أن المذكور أولا هو المقصود لا غيره، وطلبوا الاختصار أيضًا، ولأنهم لو أظهروا " الرجل " بعدها بطلت الحكاية.

وموضع " أي " رفع مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: " أي من ذكرت؟ أو خبر محذوف المبتدأ؛ أي: من ذكرت أي؟ " .

ومنهم من جعل الإعراب فيها على حسب المذكور، فتكون مبتدأ، ومفعولة "، ومجرورة، فيكون التقدير " أي جاءك؟ و " أيا ضربت؟ و " بأي مررت؟، ولا يحكي المعرفة ب " أي " .

قوله:

..... وَحِكَايَةُ الْعِلْمِ أَوْ كُنْيَةٍ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنَّ ضُمَّ ضُمَّ

احترز بقوله: " العلم " عن المعرف باللام، ويقول: " بعد من " عما بعد " أي "، والكنية قسم من أقسام العلم.

قوله: " إِنَّ ضُمَّ ضُمَّ " يريد إن رفع المخبر العلم صمته في السؤال، فإذا قيل لك: " مررت بزيد " قلت " من زيد؟، ف " زيد " مبتدأ، و " من " خبره، أو " من " مبتدأ، و " زيد " خبره، والجبر إتباع لجبر المحكي، وعلى هذا يكون الرفع في حكاية المرفوع إتباعا لرفع المحكي، وكأنه أشار إلى هذا بقوله " ضم " ولم يقل " ارفع "، والنصب كذلك، وأما الكنية فنحو قول القائل إذا قال: " جاءني أبو سعيد "، " من أبو سعيد " فتحكي الرفع، وكذلك تحكي النصب، والجبر.

وإنما جاءت الحكاية في الأعلام لفروض اتفاق الاشتراك فيها، فحكوا ليعلموا بأن الثاني المسئول عنه هو الأول لا " زيد " آخر، ولا كذلك المعرف باللام فإنه لا يصح طريان التنكير عليه، ولا على المضاف.

وأما المعارف غير الأعلام فلا تحكى بل ترفع، والحكاية في الأعلام لغة أهل الحجاز، فأما بنو تميم فيرفعون جميع الأسماء بعد " من " .

فإن أدخلت على " من " الواو، والفاء فقلت " ومن زيد؟ أو " فمن زيد؟ بطلت الحكاية لا يكون الثاني فيها غير الأول.

قوله:

وَاسْأَلْ عَنِ الْوَصْفِ الْمُنِيِّ إِنَّ نُسْبَ

لما كان الوصف عبارة عن معنى في الموصوف لزم ذكره، واللفظ الدال عليه هو " من "، ولما كان المسئول عنه موصوفا بصفته أتى باللفظ الدال على الصفة، لأن صفة العلم معرفة فعبرت عن الصفة بالألف واللام في السؤال، وجئت بياء النسب، لأنك سألت عن العلم المنسوب، ولأن ياء النسب تخرج الاسم من حيز الأسماء الأوائل - أعني الموصوفات - وتدخله في حيز الثواني - أعني الصفات -، فإذا قال: " جاءني زيد

" فقلت في السؤال عنه منسوباً: " المنى؟ كأنك قلت: " الهاشمي أم العلوي؟ ولا يقال: البصري ولا الكوفي؛ لأن هذا النسب إنما يكون إلى الآباء أو الأمهات، ويشئى ويجمع ويؤنث فتقول: " المنيان، والمنيون، والمنية، والمنيات " والحكاية على ثلاثة أضرب: أحدها: الحكاية بـ " من " وهي على ثلاثة أضرب: حكاية النكرة، وحكاية العلم، وحكاية المنسوب إلى أب أو أم، (وقد ذكرها جميعها. والثاني): الحكاية بـ " أي " في النكرة خاصة، وهذان القسمان قد ذكرهما صاحب الأرجوزة.

الثالث: حكاية الجمل، وهو على ضربين، مسمى بها وغير مسمى بها، فغير المسمى بها هي الجملة المحكية بعد القول نحو: " قال زيد: عمرو منطلق " فالجملة في موضع نصب بالقول، قال سيبويه: إنما يحكى بقلت وما تصرف منها ما كان كلاماً لا قولاً، يريد بالقول مصدر " قلت "؛ فإنه ينتصب نحو قولك: " قلت قولاً حسناً "، ولولا ذلك لتناقض كلامه؛ لأن القول أعم من الكلام، فإذا انتفى القول الذي هو العام انتفى الخاص الذي هو الكلام. ومعنى القول أيضاً لا يحكى كقولك لمن قال: " لا إله إلا الله ": " قال حسناً " أي: قولاً حسناً، فهو راجع - أيضاً - إلى المصدر.

ثم الجملة إما أن يكون الجزء الثاني منها خبراً عن الأول وهي الاسمية، أو يكون الأول منها خبراً عن الثاني وهي الفعلية، فإذا كانت الجملة مسمى بها نحو " تأبط شراً، وذري حبا، وشاب قرناها " فهذه تحكى بعد التسمية بها، (وإنما لم تعرب؛ لأن الغرض من التسمية بالجملة تشبيه حال من سمي بها بحال من وصف بها، وكما لا تغير الجملة في الوصف بها لا تغير في التسمية، ولو سميت بـ " يزيد " من قولك: " يزيد المال " لأعربت؛ لأنه لا ضمير فيه، ولو سميت بـ " يزيد " من قولك " المال يزيد " لحكيت؛ لأن فيه ضميراً هو فاعله، والفعل مع الضمير المرفوع جملة، ولذلك حكوا:

نُبِّئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدَ

لأن فيه ضميراً - أعني في " يزيد " -، ولا يصغر المسمى بالجملة، ولا يجمع، ولا يشئى، ولا يضاف إلى ياء المتكلم، فيقال في التثنية: " جاء رجلان كلاهما تأبط شراً ".
القسم الثالث: المركب غير الجملة، فما كان مركباً من حرفين حكى نحو: " إما " الشرطية، و " كأنما "، وكذا ما كان مركباً من فعل وحرف نحو " قد قام "، ور يشئى، ولا يجمع.

ومن الحكاية ما ينقش على الخواتم فتقول: " رأيت على فص خاتمه أسد، " بالرفع، إذا كان مكتوباً عليه هذا الاسم؛ لأن التقدير " أنا أسد "، ولا يجوز نصبه إلا إذا كان منصوباً في الكتابة، قال الشاعر:

وأصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهه جعفرًا
فحكي كما كان مكتوبًا؛ لأنه كان في الكتابة منصوبًا، فإن كان على الخاتم صورة أسد نصبت؛ لأن الرؤية تقع على الصورة، ولا يجوز رفعه، ويجوز وصفه بالحسن والقبح وغير ذلك مما يتعلق بالصورة، ولا يجوز وصفه بالقوة والخبث؛ لأن ذلك لا يتعلق بالصورة.

مُفَسِّرُ الْأَعْدَادِ

الْقَوْلُ فِي مُفَسِّرِ الْأَعْدَادِ أَوَّلُهَا مَرْتَبَةُ الْآحَادِ

إنما خص مفسر الأعداد بالذكر؛ لأن القصد بيان إعرابه، أما أسماء الأعداد فحكمها حكم سائر الأسماء، لكن لما كان المعدود مفسرا للعدد لم يكن بد من ذكرهما؛ لأن العدد معلوم الكمية مجهول الجنس، ولذلك لما قال:

أَوَّلُهَا مَرْتَبَةُ الْآحَادِ

قال:

تُضَيِّفُهَا إِلَى جُمُوعِ الْقَلَّةِ

يعني الآحاد، وأيضا فإن أسماء العدد لها أحكام لطيفة تخالف غيرها من الأسماء في التذكير والتأنيث، فاحتاج النحويون إلى ذكرها لبيان أحكامها. والأعداد جمع عدد، والعدد لغة: هو الإحصاء، يقال: عدت الشيء إذا أحصيته، وهو مصدر، وقالوا في رسمه: " هو المقدار المسئول عنه بـ " كم "، فعلى هذا التعريف الواحد عدد؛ لأنه يصح أن تقول لمن قال: " كم عندك ؟": " واحد " كما تقول: " اثنان، وثلاثة ".

ومن قال: العدد تضعيف الواحد، فالواحد عنده ليس بعدد؛ لفوات التضعيف فيه، وللعدد أربع مراتب، آحاد، وعشرات، ومئات، وألوف، ومدار ألفاظه اثنتا عشرة كلمة، وهي الواحد إلى العشرة، والمائة والألف وما عداها فهو مضاعف منها، والتضعيف إما أن يكون بثنية الواحد كاثنين، ومائتين، وألفين، وإما أن يكون بجمع قياسي كقولك: " خمسة آلاف "، أو غير قياسي كعشرين، أو بالعطف لفظا كأحد وعشرين، أو تقديرا كأحد عشر.

ومنهم من لم يجعل " الألوف " من مراتب العدد؛ لأن الآحاد تسعة عقود، وهي الواحد إلى التسعة، والعشرات تسعة عقود، وهي العشرة إلى التسعين، والمئات تسعة عقود وهي المائة إلى تسعمائة، فتضم العشرات والمئات إلى التسعة من الآحاد، وهما لفظان، العشرة ومضاعفها، والمائة ومضاعفها فيكون ذلك أحد عشر كلمة، وأما الألوف فمأخوذ من المراتب الثلاث، وهو " آحاد ألوف، وعشرات ألوف، ومئات ألوف، وألوف ألوف "، والوجه الأول؛ لأن " الألف " عقد كما أن المائة عقد.

تُضَيِّفُهَا إِلَى جُمُوعِ الْقَلَّةِ أَفْعَلَةٌ وَ أَفْعُلٌ وَ فَعْلَةٌ
وَوَزْنُ أَفْعَالٍ فَصَارَتْ أَزْبَعُهُ مِثَالُهَا تِسْعَةُ أَفْرَاسٍ مَعَهُ
وَتِسْعُ نِسْوَةٍ وَ حَذْفُ الْهَاءِ مِنْ عَدَدِ الْإِنَاثِ حَثْمًا جَائِي
وَتَثْبِثُ الْهَاءَ مَعَ الذُّكُورِ مِنْ حَيْثُ ثَلَاثٌ إِلَى التَّعْشِيرِ

يريد تضيف مرتبة الآحاد إلى جموع القلة وهي الأربعة الأمثلة التي ذكرها تقول: "ثلاثة أجربة" في مثال "أفعلة"، و "أربعة أكلب في مثال "أفعل"، و "خمسة أثواب" في مثال "أفعال"، و "ثمانية صبية" في مثال "فعلة"، وقد مثل بأفعال بقوله "تسعة أفراس"، وبفعلة بقوله "تسع نسوة"، فهذه هي أمثلة القلة من الجمع المكسر بالاتفاق. وعند سيبويه أن جمع السلامة قلة، فعلى هذا تضيف إليهما عقود الآحاد فتقول: "ثلاثة مسلمين، وأربع مسلمات"، وإنما أضيفت عقود الآحاد - وهي من الثلاثة إلى العشرة - إلى جموع القلة ليطابق المعدود العدد في القلة، وقيل: للمشاكلة بين اللفظين، ولأن المضاف يحذف ويقام الثاني مقامه، فإذا كان الثاني جمع القلة كان أدل على المحذوف.

قوله:

تُضَيِّفُهَا إِلَى جُمُوعِ الْقَلَّةِ

ليس على إطلاقه بل يشترط أن يكون لذلك النوع جمع قلة، فإن كان وإلا أضيفت إلى جمع الكثرة نحو "ثلاثة رجال"، وقد يكون لذلك النوع جمع قلة ويضاف إلى جمع الكثرة كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] مع وجود جمع القلة وهو "الأقراء"، وقيل: التقدير ثلاثة أقراء قروء، ففيه حذف.

والحق التفصيل فنقول: المعدود إما أن يكون له جمع قلة أو لا، فإن كان أضيف إليه نحو ما مثلنا، ويدخل فيه جمع السلامة، وإن لم يكن فإما أن يكون له اسم جمع أو لا، فإن كان أضيف إليه نحو "ثلاثة نفر"، وكقوله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨]، وإن لم يكن له اسم جمع أضيف إلى جموع الكثرة.

ولما كانت صيغ الجمع تفيد معرفة النوع المخصوص وكميتها مجهولة أضافوا إليها ألفاظ الأعداد لبيان الكمية؛ فإن الأعداد كمية مجهولة نوعها، والجمع نوع مجهول كميته، فحصل من مجموعهما بيان المجموع، وهو النوع والكمية، فأما الواحد والاثنان

فلا يضافان فلا تقول: " واحد رجل " ولا " اثنا رجل "؛ لأن الواحدة قد علمت من لفظ " رجل " فقد حصل بيان النوع، والكمية بلفظ واحد، وأما قول الراجز:

ظَرُفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنَتَا حَنْظَلٍ

ف قيل: الإضافة من باب إضافة الشيء إلى جنسه، فالمراد " ب " ثنتان " " ليس نفس العدد، بل المراد: ثنتان من الحنظل كما مضى في " ثلاثة قروء ".

قوله: " وحذف الهاء من عدد الإناث " إنما حذفت الهاء من عدد المؤنث؛ لأن ألفاظ العدد - بين الثلاثة فصاعداً - في الأصل مؤنثة بالصيغة بغير " تاء " تقول: " هذه ثلاث " لأنها عبارة عن جماعة، والجماعة مؤنثة فجرى مع المؤنث على الأصل. وقيل: استغنوا عن تأنيث العدد بتأنيث المعدود، لأنهما كالشيء الواحد، فتأنيث أحدهما كاف في الدلالة على التأنيث.

قوله:

وَتُثِّبْتُ الْهَاءَ مَعَ الذُّكُورِ

إنما ثبتت الهاء في عدد المذكر؛ لأن الأعداد في الأصل مؤنثة، وليس في المعدود ما يدل على تأنيثها؛ لتذكيره، فألحق التاء مع عدد المذكر ليدل على تأنيث العدد. وقيل: للفرق، وكان المذكر أولى بالزيادة لخفته، وقيل: دخول التاء في عدد (المذكر) ليس لإفادة التأنيث، بل مخلوع عنها الدلالة على التأنيث، ولم يقصد بها إلا الفرق فقط، فإذا قلت: " ثلاث طلحات " بغير " تاء " علم (أنها) شجرة، وإذا قلت: ثلاثة طلحات " بالتاء علم أنهم رجال، وهذا راجع إلى الوجه الذي قبله.

قوله:

مِنْ حَيْثُ ثَلَّثْتُ إِلَى التَّعْشِيرِ

ليخرج (منه) الواحد والاثنان؛ فإن التأنيث والتذكير فيهما يجريان على القياس، تقول: واحد وواحدة، واثنان واثنان "، فأما " ثنتان " فالتاء فيها لغير التأنيث، بل هي بدل من الياء، فأصلها " ثنيان " فأبدلوا من الياء تاء، فتأنيثها بالصيغة كتأنيث " أخت، و بنت "، ولأن هذه التاء وما قبلها ساكن، ومن شأن تاء التأنيث أن يفتح لها ما قبلها.

فَإِنْ تَجَاوَزْتَ أَقْلَ الْعَدَدِ جِئْتَ بِتَيْفٍ كَمَثَلِ أَحَدٍ مُنْفَتِحًا مَعَ عَقْدِهِ مُرَكَّبًا مُفَسَّرًا بِمُفْرَدٍ قَدْ نُصِبَا

هذا النوع من العدد يركب من عقدين، الأول عقد الأحاد، والثاني عقد العشرة.

قوله:

فَإِنْ تَجَاوَزْتَ أَقْلَ الْعَدَدِ

يريد فإن تجاوزت العشرة؛ لأن أقل العدد من الثلاثة إلى العشرة، فأما كثرته فلا نهاية له.

قوله: " جئت بنيف " أي بزائد على أقل العدد وهو العشرة؛ لأن النيف هو الزائد على الشيء، ولذلك فسر النيف بقوله: " كمثل أحد ".

قوله: " منفتحاً " يعني به النيف.

قوله: " مع عقده " يعني العشرة.

قوله: " كمثل أحد " يعني به أحدا وما تركب منه إلى التسعة، وأصل " أحد " " وحد " فأبدلوا من " الواو همزة "؛ لأنه بمعنى الواحد، والتقدير: واحد وعشرة، ولا يستعمل لفظ " أحد " في العدد إلا إذا كان نيفاً كأحد عشر وأحد وعشرين، وإذا ركبت الأحاد مع العشرات بدأت بالأحاد؛ لأن رتبة الأحاد أسبق.

قوله: " مركباً " يريد أن هذا النيف الزائد على العشرة مبني على الفتح مع عقده مركب معه، وإنما فتح الأول منهما لشبه الثاني بقاء التأنيث، ولذلك يحذف في الترخيم كما يحذف التاء؛ فإذا صغروه فإنما يصغرون الأول منهما ويدعون آخره مفتوحاً كالاسم الذي فيه تاء التأنيث، وإنما بني الأول، لتنزله منزلة صدر الكلمة من عجزها، وإنما بني الثاني؛ لتضمنه معنى الحرف، وهو واو العطف، بدليل ظهورها مع النيف بعد العشرين، وإنما حذفوا الواو وركبوا الاسمين إما طلباً للاختصار، وإما خوف اللبس، فإنك لو قلت: " أخذته بخمسة وعشرة " لجاز أن يظن أنهما صفتان، إحداهما بخمسة والأخرى بعشرة.

فإن قلت: " فأحد وعشرون كذلك؟ ".

قلت: ليس في العادة أن يباع الشيء مرة بدينار، ومرة بعشرين، وخصوصاً فيما جاوز العشرين من العقود (إلى التسعين).

وقيل: إنما حذفوا الواو وركبوا الثاني مع الأول لكثرة استعمال هذا العقد، فإن العشرين فما فوقها من العشرات مع النيف متوقفة على وجود هذا العقد كما أن هذا العقد - أعني من أحد عشر إلى تسعة عشر - متوقف على ما قبله، فكان أولى بالتخفيف. وإنما بني هذا العقد على حركة؛ لأن بناءه عارض لأجل التركيب، فإذا أفرد كل واحد من الاسمين عاد إلى أصله من الإعراب.

قوله:

مُقَسَّرًا بِمُقَرَّرٍ قَدْ نُصِبَا

أما تمييز هذا العقد فما فوقه فيكون مفرد منكر منصوباً، أما وجه الأفراد فلأن الكمية قد علمت بالعدد فبقي الجنس، وهو المعدود، مجهولاً فيكفي في بيان الجنس المفرد، وقيل: لأن جمعه في قولك: " خمسة عشر دراهم " يوهم أنها " خمسة وأربعون " إذا كان الواحد يبلغك المقصود من العدد، فإذا كان " درهم " في خمسة عشر " خمسة عشر، فإن قولك: " دراهم " في " خمسة عشر "، خمسة وأربعون، ضرورة أن أقل الجمع ثلاثة.

وأما وجه التنكير فلأن القصد معرفة جنس المعدود، وذلك يحصل بالنكرة فيكون ذلك التعريف ضياعاً، مع خفة التنكير وثقل التعريف، وأيضا فإن النكرة تقبل التكثير والتعدد بخلاف المعرفة، وأما وجه النصب فلأنه فضلة ولا يجوز إضافته؛ لأن التنوين مقدر في " أحد عشر، وكما تمتنع الإضافة مع وجود التنوين فكذلك مع تقديره.

فإن قيل: فقد تضيف " الخمسة عشرة " إلى مالكة فتقول: هذه خمسة عشر زيد؟ قلت: الإضافة إلى المالك غير لازمة بخلاف المفسر فإنه لازم للعدد؛ لإبهامه، ويلزم من ذلك جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً؛ إذ كان المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف، وقد ثبت أن المضاف مركب فتعذرت إضافته لزوماً.

وَجِيءَ بِإِحْدَى وَائْتَنَّى فِي الثَّنِيَةِ تَقُولُ إِحْدَى عَشْرَةَ ابْنَةً لِيْهِ
فَمِنْ هُنَا تَنْصِبُ تَفْسِيرَ الْعَدَدِ إِلَى انْتِهَاءِ تِسْعٍ وَ تِسْعِينَ فَعَدَّ
مِنْ مِائَةٍ بِالْجَرِّ لِلإِضَافَةِ وَقَسَّ عَلَى آخَادِهِ أَلْفَهُ

قوله: " وَجِيءَ بِإِحْدَى " يعني في النيف؛ فإن " إحدى " تأنيث " أحد "، و " أحد " لا يستعمل إلا في النيف، ف " إحدى " كذلك، ثم مثل بعد الحكم بقوله: " إحدى عشرة ابنة له "؛ ليبين به موضع استعمال " إحدى " وهو النيف.

فإن قيل: فكيف جاز الجمع بين علامتي تأنيث في " إحدى عشرة " وهو بمنزلة كلمة واحدة للتركيب؟

قلت: أما " إحدى " فتأنيثها بالالف، وتأنيث " عشرة " بالتاء، والتأنيث بالالف لم يأت به فارقاً بين المذكر والمؤنث، ولذلك لم تحذف الألف في " حليات، وحبلوي " كما تحذف التاء في " قائمات، وبصري " بل قلبت.

قوله: " وَائْتَتَيْ فِي التَّشْيِئَةِ " يريد: وجيء باثنتي في التشئية يعني في النيف، ولذلك حذف النون ليشعر حذفها بأن مراده النيف على العشرة، فتقول: عندي اثنتا عشرة امرأة. فإن قيل: فقد جمعت هنا بين علامتي تأنيث، وهي التاء في " اثنتا:، والتاء في " عشرة ".

قلت: التاء " في " اثنتا " لم تلحق الواحد إذ لا واحد له من لفظه، فلو انفرد له واحد (لم تلحقه فهو كقولهم: " مذروا " بالواو، ولو كان مما ينفرد له) واحد لم يقل بالتاء في العدد المركب، وأيضا فإن " اثنتا عشرة " الصدر منه معرب والثاني منه بمنزلة النون وكما تثبت التاء مع النون، إذا قلت: " اثنتان " كذلك مع ما قام مقامها، والدليل على أن الاسم الثاني من " اثني عشر " بمنزلة النون أنك لا تضيفه إلى ماله فلا تقول: " اثنا عشر زيد " كما لا تضيف المشى مع ثبوت النون فلا تقول: اثنان زيد.

وأما الشين في " عشرة " من " أحد عشر " إلى " تسع عشرة " ففيها لغتان في عدد المؤنث، كسر الشين، وسكونها، فالكسر لغة تميم، ف " عشرة " عندهم بوزن " كلمة، ولبنة "، والتسكين لغة أهل الحجاز فهي عندهم بوزن " ضربة " وأما وجه التسكين فلتوالي المتحركات، فإنك إذا عددت المؤنث زدت التاء فتوالت أربع حركات متجانسة وما قبلها من جنسها وأما وجه الكسر فللمغايرة بين الحركات، واختاروا الكسرة؛ لأنها من علامات التأنيث كما تكسر كاف المخاطب وتاءه في المؤنث لتدل الكسرة على التأنيث، وكأن أهل الحجاز لم يكسروا الشين في التركيب (لأنها لما كانت في المؤنث ساكنة قبل التركيب نحو " عشر نسوة " أبقوها في التركيب) على سكونها في الأفراد، فإذا صرت إلى " ثلاثة عشر " تثبت الهاء في العقد الأول، وتحذفها من الثاني نحو " ثلاثة عشر رجلا " إلى " تسعة عشر "، وفي المؤنث بالعكس فتجري فيما زاد على العشرة من النيف مجراه وهو ليس بنيف. فتلحق التاء فيه في المذكر، وتحذفها في المؤنث، فنزعها من النيف دليل على الفرق بين المؤنث والمذكر، وتثبت في الاسم الثاني لما يقتضيه العدد من التأنيث في الأصل إذ لا موجب لحذفها.

قوله:

فَمِنْ هُنَا تَنْصِبُ تَقْسِيرَ الْعَدَدِ

يريد: من " أحد عشر "، وقد تقدمت علة نصبه في شرح قوله: " مفسرا بمفرد قد نصبا ".

وأما العشرون والثلاثون إلى التسعين فيستوي فيه المذكر والمؤنث تغليبا لجانب التذكير.

وقيل: كسر عين " العشرين " إشعارا بالتأنيث، وجمعه بالواو والنون إشعارا بالتذكير، لما كان لهما.

وقيل: يلزم ذلك في " الثلاثين " فما فوقها، فقليل: فيها فرق بغير الكسر، وهو حذف التاء من " ثلاث " للدلالة على التأنيث، وإلحاق الواو والنون للدلالة على التذكير، إذ كان لهما، ففيه لكل واحد من التذكير والتأنيث نصيب.
قوله:

فَعُدُّ... مِنْ مِائَةٍ بِالْجَرِّ لِلإِضَافَةِ

يريد بذلك أنك تجر ميمز المائة " فما زاد عليها إلى " التسعمائة " بالإضافة نحو "مائة رجل، ومائتا رجل، وثلاثمائة رجل، وثلاثمائة امرأة " وإنما فعلوا ذلك حملا للمائة على " العشرة "؛ لأنها عشر عشرات كما أن العشرة عشرة آحاد. وأما إفراده فحمل على ميمز " التسعين " لمجاورتها إياها، فأما قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]، فالزجاج يرى أن " سنين " بدل من " ثلاثمائة " لا أنه تمييز، وقيل: هو عطف بيان، قالوا: لأنه لو كان تمييزا لكانت العدة تسعمائة، وقد بينا في أفراد ميمز المركب، فقصه عليه.

وإنما أفردوا " المائة " من قولك: " ثلاثمائة " وهو ميمز للثلاثة، لثقل الجمع بين الجمع والتأنيث.

وإضافة الثلاثة إلى المائة بمعنى " من "؛ لأنهما عدد، وإضافة " المائة رجل " بمعنى " اللام "؛ لأنه معدود، والمعدود غير العدد، وإنما قالوا: ثلاثمائة رجل، وثلاثمائة امرأة " بإسقاط التاء في المذكر والمؤنث؛ لأن " الثلاث " مضافة إلى " المائة " وهي مؤنثة، والتاء تحذف في عدد المؤنث.
قوله:

وَقِسْ عَلَى آحَادِهِ أَلْفَهُ

يريد وقس على آحاد العدد ألفه، يريد أنك تجمع " الألف " المضافة إليها الآحاد فتقول: " ثلاثة آلاف " كما تقول " ثلاثة رجال "، وإنما جمعت " الألف " ولم تجمع " المائة "؛ لأن " الألف " مذكر فلم يجتمع في جمعه ثقل الجمع وثقل التأنيث، ولذلك تقول " تسعة آلاف رجل، وتسعة آلاف امرأة " بإثبات التاء في المذكر والمؤنث نظرا

إلى الثلاثة، والأربعة مضافة إلى " الألف " وهو مذكر كما أسقطت التاء في " ثلاثمائة رجل، نظرا إلى تأنيث " المائة "، فاعرفه.

وَعَرِّفَ الثَّانِي فِي الْآحَادِ وَأَوَّلًا رُكَّابَ فِي الْأَعْدَادِ

الآحاد: من الثلاثة إلى العشرة، فتقول: " خمسة الآثواب " فتعرف الثاني، ويسري التعريف إلى الأول؛ لأنه مضاف إلى الثاني إضافة معنوية، وكذلك تقول: " عشرة الغلمة، وخمس الجواري "، قال الشاعر:

مَا زَالَ مُذْ عَقَّدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

فأما ما حكاه الكوفيون من قولهم: " الثلاثة الآثواب " فغير فصيح؛ لأنك إما أن تقدر الإضافة سابقة على تعريف اللام، أو تقدر أن الألف واللام سابقة على الإضافة، وكلاهما ممتنع، أما امتناع الأول فلأن الإضافة محضة فيغني تعريفها عن تعريف اللام فتكون مانعة من اللام، وأما الثاني فتقدير الألف واللام قبل الإضافة مانع من الإضافة، وفيه تدافع ضرورة أن الإضافة محضة.

وكذلك كل عدد يضاف إلى ما بعده يعرف الثاني منه، فيتعرف الأول بتعريف الثاني، نحو " ألف الدرهم، ومائة الدينار، وإن تعددت الإضافات، فإن كل واحد منها يتعرف بما هو مضاف إليه نحو " قبضت خمسمائة ألف الدرهم، فتعرف " الدرهم " ثم يتعرف " الألف " بالإضافة فيصير معرفة، ويتعرف " المائة " بالإضافة إلى " المائة " فيصير معرفة.

قوله:

وَأَوَّلًا رُكَّابَ فِي الْأَعْدَادِ

يقول: إذا كان العدد مركبا تعرف الأول: لأن الاسمين بالتركيب قد امتزجا واتحدا وصارا كلمة واحدة بدليل أنه لا موضع لواحد من الجزأين من الإعراب على انفراده، فتقول: " أخذت الأحد عشر درهما "، هذا هو المختار، فيدخل اللام على الأول، والكوفيون يدخلون الألف واللام على الاسمين فيقولون: " الأحد العشر درهما؛ لأنهما في الأصل اسمان وحرف العطف مراد فيهما، ولذلك وجب البناء فيهما، ولأنك لو أظهرت حرف العطف لم يكن بد من إدخال الألف واللام على الاسمين كما فيما زاد على العشرين.

ومنهم من يدخل الألف واللام على الاسمين المركبين وعلى المميز فيقول: " الخمسة العشر الدرهم " وهو خطأ؛ لأن التمييز لا يكون معرفة.

اسمُ الفاعلِ المأخوذ من العدد

وَإِنْ اسْمُ فَاعِلٍ كَحَادِي عَشْرًا وَثَالِثٍ وَرَابِعٍ كَمَا تَرَى
قَالَ تَعَالَى ثَانِي اثْنَيْنِ كَمَا قَدْ قَالَ ثَالِثٌ ثَلَاثَةً وَمَا
أَيُّ أَحَدٍ اثْنَيْنِ فَإِنْ نَوْنُتَا كَرَابِعٍ ثَلَاثَةً نَصَبْتَ

قوله: " وابن اسم فاعل " يريد: ابن زنة اسم فاعل من ألفاظ العدد من الواحد إلى العشرة، فتقول: ثاني اثنين، ثم لا يخلو اسم الفاعل المأخوذ من ألفاظ العدد إما أن يراد به أحد المذكورين معه، أو يراد به أنه يصير ما يدخل عليه مثله في العدة.

أما الأول وهو المراد به بعض المذكورين معه وأحدهم فهو على ضربين: إما أن يضاف (إلى ما يشتق) من لفظه كقوله تعالى: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، و ﴿ثَالِثٌ ثَلَاثَةً﴾ [المائدة: ٧٣]؛ فإن الثاني مشتق من لفظ (الاثنين، والثالث مشتق من لفظ) الثلاثة.

وإما أن يضاف إلى ما هو أكثر منه كقولك: " رابع سبعة " أي: الواحد (من السبعة) الذي ذكر في موضع الأربعة منها؛ لأن السبعة لها رابع؛ ولا يجوز إضافته إلى ما هو دونه - أي: أنقص منه - فلا يقال: " ثالث اثنين " بمعنى أنه واحد من اثنين؛ لأن الاثنين لا تتضمن الثلاثة بخلاف السبعة فإنها تتضمن الأربعة، وعلى التقديرين يجب إضافته؛ لأنه وإن كان على صيغة اسم الفاعل فليس بجار على الفعل ولا مشتق من فعل، وإنما هو مثل " لابن، وباقر، وتامر " هذه عبارة الفارسي بعينها، وإذا لم يكن اسم الفاعل مشتقا من فعل وجبت إضافته كما تجب إضافة اسم الفاعل المراد به المضي، ويتعرف إذا أضيف إلى المعرفة نحو " ثالث الثلاثة "، ولا يجوز تنوينه وإعماله فيما بعده النصب؛ لأمرين:

أحدهما: أن " ثالث الثلاثة " بمنزلة " أحد الثلاثة " فإذا نصب الثلاثة فقد عمل في نفسه ضرورة أنه بعض الثلاثة.

الثاني: أنك إذا قلت: " جاءني خامس خمسة " فالخمس مفعولة، والخامس - الذي هو عامل فيهم - فاعل من " حيث إسناد " جاءني " إليه، فيكون فاعلا بإسناد الفعل إليه، ومفعولا من حيث هو أحد الخمسة.

قوله: " وما " يريد نظم الآية؛ لأن بعد قوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾، ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

ثم أخذ في تفسير هذا القسم فقال: " أي: أحد اثنين " يريد: أن معنى قوله تعالى: ﴿ثَانِيَّ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠] أحد اثنين.
قوله:

..... فَإِنْ نَوْنُتَا كَرَابِعٍ ثَلَاثَةً نَصَبْتَ

يريد: فإن كان اسم الفاعل مشتقاً من الفعل كرابع ثلاثة بمعنى ربعهم. أي: صيرهم أربعة بنفسه نصبت، يعني الاسم الثاني بالاسم الأول، ولا ينون إلا إذا أريد به الحال أو الاستقبال، ولا بد في هذا القسم من أن يكون لفظه أكثر من لفظ ما عمل فيه أو أضيف إليه؛ لأنه تلمع له، وتمام الشيء زائد عليه، ولا يجوز أن يكون أكثر منه إلا بواحد نحو " خامس أربعة "، ولا يجوز إضافته إلى ما هو أنقص منه باثنين نحو " هذا رابع اثنين "؛ لأن الواحد لا يصير الاثنين أربعة، ولا إلى ما هو أكثر منه فلا تقول: " رابع خمسة "؛ لأن المراد أنه متمم للخمسة وجاعلها بنفسه خمسة، والمتمم للشيء لا يكون جزءاً من ذلك الشيء قبل تمامه به.

قوله: " فإن نونت نصبت " يفهم منه أنك إذا لم تنون جررت الثاني بالإضافة؛ لأنه علق النصب على شرط وهو التنوين، فإن كان بمعنى الماضي لزم الإضافة فقط، ولم يذكر سيبويه النصب في الثاني لكن يقول: " هذا خامس أربعة: يريد أنه خمس أربعة. ويدري مجرى اسم الفاعل المشتق من العدد في كلا وجهيه في التأنيث والتذكير على القياس، تقول: " هذا خامس أربعة " في المذكر، و " هذه خامسة أربع " في المؤنث، فتثبت الهاء في المؤنث وتحذفها في المذكر كما تقول: " هذا ضارب، وهذه ضاربة "، وتقول: " هذا خامس أربع " إذا أضفته إلى المؤنث، وعلى الوجه الأول " هذا ثالث ثلاثة "، وإن كن نسوة؛ لأنه أحدهم فيغلب جانب التذكير.

قوله: " كحادي عشر " الحادي: مقولب من الواحد، فوزن " واحد " " فاعل "، ووزن " الحادي " عالف، فإذا جاوزت العشرة فالمستعمل في الاختيار ما اتفق في الأحاد لفظه نحو " ثالث ثلاثة "، واستعمالهم له فيما جاوز العشرة على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تقول: " هذا حادي عشر أحد عشر فتأتي بأربعة أسماء، فالاسمان الأولان مركبان، والاسمان الآخران كذلك، فالأولان وهما " حادي عشر " نظير الأول (من قولك: ثالث ثلاثة "، والاسمان الآخران نظير الثاني)، فعلى هذا يكون الاسمان

الآخران في موضع جر بإضافة الاسمين الأولين إليهما؛ لأنك بنيت الأولين وجعلتهما كاسم واحد (بالتركيب، وبنيت الاسمين الآخرين وجعلتهما كاسم واحد) ثم أضفت الأول المركب إلى الثاني المركب، ولم يمنع البناء الإضافة كما لم يمنع في " كم، ولدن " من الإضافة، وتقول في المؤنث: حادية عشرة إحدى عشرة.

الوجه الثاني: أن تقول: " هذا حادي أحد عشر " فتأتي بثلاثة أسماء كأنهم لما ثقل عليهم التلفظ بأربعة أسماء حذفوا الاسم الثاني من الأول اختصاراً وتخفيفاً لأمن اللبس، فيكون الأول هنا معرباً بوجوه الإعراب. وبقي الاسمان اللذان بعده على بنائهما؛ لوجود موجب البناء فيهما، وهو عدم حذف أحدهما، وموضعهما جر بإضافة " حادي " إليهما، فتقول: " هذا ثالث ثلاثة عشر "، و " رأيت ثالث ثلاثة عشر "، و " مررت بثالث ثلاثة عشر " برفع الأول ونصبه وجره، ولا يجوز بناء الأول هنا؛ لأن ثلاثة أسماء لا تجعل اسماً واحداً، وكذلك إلى " تاسع تسعة عشر، وتاسعة تسع عشرة ".

وتقول: " هذا حادي أحد عشر " إذا كن عشر نسوة فيهن رجل كما تقول: " خامس خمسة " إذا كن أربع نسوة فيهن رجل تغليبا لجانب التذكير إذا اختلط بالتأنيث.

الوجه الثالث: أن تقول: هذا حادي عشر، وثاني عشر، وثالث عشر " إلى " تاسع عشر " فتحذف اسمين وهما الآخر من الأول والصدر من الثاني، وتقول في المؤنث: حادية عشرة وثانية عشرة " إلى " تاسعة عشرة " والاسمان هنا مبنيان، كأنك قلت: " حادية وعشرة " فتؤنث الاسمين، وتكسر " الشين " في " عشرة " أو تسكنها كما كانت في " خمس عشرة امرأة " ثم ركبت وبنيت فتفتح الاسمين، ومنهم من يعرب الأول في هذا؛ لأنه محذوف العجز فراعى فيه الانفصال، قال أبو سعيد: من أعرب أراد " هذا حادي أحد عشر " ثم حذف " أحد " تخفيفاً فبقي " حادي " على ما كان عليه من الإعراب قبل الحذف، ومن بناه أقام " عشر " الثانية منه مقام " عشر " المحذوفة منه. وحكى الكسائي عن العرب " هذا ثالث عشر " بالإعراب، و " ثالث عشر " بالبناء.

وأجازه سيويه في المختلف اللفظ فيما جاوز " العشرة "؛ لأنه عنده مضاف نحو " أربع عشر، ثلاثة عشر "، و " تاسع عشر ثمانية عشر " هكذا إلى " المائة " فيما حكاه أبو عبيدة، فتقول: " هذا تاسع وتسعون ثمانية وتسعين "، وغير سيويه لا يجيز " هذا رابع عشر ثلاثة عشر " كما يجيز " هذا رابع ثلاثة "، لأنه مشتق من الفعل كما تقول: " ضارب ثلاثة "، فإذا جاوزت " العشرة " قال أبو علي: قبح أن تجيء بالذي يعمل عمل الفعل؛ لأن القياس يمنع من عمله؛ لأنك إذا قلت: " ثالث اثني عشر (إنما أصله " ثالث

عشر اثنى عشر) فكان القياس أن يشتق من " الثلاثة، والعشرة " اسم فاعل، وذلك غير جائز، لأنه ليس في " ثالث " من " ثالث عشر اثنى عشر " شيء من حروف " العشرة " بل ليس فيه إلا حروف " الثلاثة " فلا يصح أن يعمل فيما بعده.

أقول: سيبويه لم يجره عاملاً فيما بعده عمل الفعل، وإنما أجازته على وجه الإضافة إذا كان لما مضى من الزمان لا بمعنى الحال والاستقبال، فإذا قلت: " ثالث عشر اثنى عشر "، فـ " اثنا عشر " عنده في موضع جر بالإنضافة لا في موضع نصب بمعنى أنه يقدر منونا عاملاً في الثاني، قال سيبويه: " فأما " بضعة عشر " فبمنزلة " تسعة عشر " في كل شيء، و " بضع عشرة " بمنزلة " تسع عشرة " في كل شيء (ويريد بقوله: " في كل ") في كل معدود.

التَّوَارِيخُ

وَفِي التَّوَارِيخِ اللَّيَالِي عُذَّتْ نَحْوُ كَتَبْتُهُ لِحَمْسٍ خَلَّتْ
مِنْ غُرَّةٍ إِلَى انْتِصَافِ الشَّهْرِ وَبَقِيَتْ إِلَى سِرَارِ الْبَذْرِ
الإرخ - بكسر الهمزة -: الوقت، والتأريخ: التوقيت، وهو ذكر أول مدة الشيء
ليعرف به مقدار ما مضى.

وقيل: اشتقاقه من "الإرخ" - بكسرة الهمزة وفتحها - وهو ولد البقرة الوحشية،
قالوا: لأن التأريخ شيء يحدث كما يحدث الولد من البقرة وخصت البقرة بذلك؛ لأنهم
يكنون بها عن السنين، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ
عِجَافٌ﴾ [يوسف: ٤٣] فسروا "البقرات" هنا بالسنين، وإنما عدت الليالي في التأريخ
دون الأيام؛ لأن تاريخ العرب على الأشهر القمرية، وأول الشهر ليلة؛ إذ كان الهلال إنما
يظهر ليلاً، ولأن سلطان القمر وظهوره في الليل.

قوله: "لخمس خلت" ضعيف وهو جائز، والفصيح "لخمس خلون"؛ لأن
التقدير "لخمس ليال خلون"، وكذا إلى العشر، يقال: "كتبته لعشر خلون"؛ لأن الثلاثة
إلى العشرة تضاف إلى الجمع، و"خلون" صفة لليال، وهي جمع، فلاختيار أن يؤتى
بضمير الجمع المؤنث وهو النون فإذا جاوزت "العشر" قلت: "لإحدى عشرة ليلة
خلت" ولا تقل: "خلون"؛ لأن هذا العقد يميز بواحد، ف"خلت" صفة "ليلة"،
فلذلك أفردوا الضمير؛ لأنه عائد على مفرد.
قوله:

مِنْ غُرَّةٍ إِلَى انْتِصَافِ الشَّهْرِ

يريد من غرة الشهر أي من أوله، وغرة كل شيء أوله، فإذا أرخوا في أول ليلة في
الشهر يقولون: كان ذلك غرة شهر كذا، ولم يقولوا: "كتبته لليلة مضت؛ لأنها لم تمض،
فإذا أرخوا في اليوم الأول قالوا: "كتبته لليلة خلت أو مضت"؛ لأنها قد انقضت،
ويجوز أن تقول: "كتبته في أول يوم من شهر كذا"، وكل ليلة يقع التاريخ فيها لم تعد
ماضية؛ لأنها لم تمض بل يعد ما قبلها؛ لأنه ماض، مثاله أنك إذا أרכת في خامس ليلة
لم تقل: "لخمس ليال خلون"؛ لأن الخامسة لم تمض بل "لأربع ليال خلون"، وإن
شئت قلت: "كتبته في خامسة شهر كذا" كما يفعله كتاب هذا الأوان في قولهم: "كتبته
في ثالث شهر كذا"، وتقول: "كتبته لخمس عشرة ليلة مضت أو خلت".

قوله:

وَبَقِيْتُ إِلَى سِرَارِ الْبَدْرِ

يريد أنك إذا أُرخت في النصف الأخير قلت: "كتبته لخمس عشرة ليلة بقيت من شهر كذا": و "لأربع عشرة ليلة بقيت"، (و "لإحدى عشرة ليلة بقيت")، وتقول في اليوم العشرين: كتبته لعشر ليال بقين "فتأتي بضمير الجمع الذي هو النون؛ لأنه صفة جمع، ومنهم من يقول: "كتبته لعشر إن بقين"، و "لخمس عشرة ليلة إن بقيت" فيأتي بحرف الشرط؛ لاحتمال نقصان الشهر.

و "سرار البدر" اختفاؤه، يقال: "أسر الحديث" إذا أخفاه.

وقوله: "إلى سرار البدر" يريد سرار القمر، لأن البدر لا يصدق عليه إلا وقت كماله، ووقت كماله يستحيل سراره.

قيل: إنما سمي بدرا؛ لسعته، ولأنه في ليلة أربع عشرة يبادر الشمس في الطلوع، أي: يسبق مغيبها بساعة.

(كَمْ)

وَشَبَّهُوا بِالْعَدَدِ الْكَثِيرِ كَمْ فِي السُّؤَالِ نَاصِبَ التَّفْسِيرِ
تَقُولُ كَمْ عَبْدًا مَلَكَتْ نَاصِبَهُ وَاخْفِضْ بِكُمْ حَيْثُ تَكُونُ وَاجِبَهُ
أَيَّ خَبْرِيَّةً كَكَمْ عَبْدٍ لِيَا فَهِيَ نَقِيضُ رَبِّ وَأَسْمُ بَيْنِيَا
مَوْضِعُهَا فِي حَالَتَيْهَا يُغَرِّبُ يُزْفَعُ أَوْ يُجَرُّ أَوْ يَنْتَصِبُ
نَحْوُ بِكُمْ بَعْتَ وَكَمْ مَلَكَتْ وَكَمْ لَهُ اسْتَخْبَزَتْ أَوْ خَبَزَتْ
وَانْصَبْ بِكُمْ مُفَسِّرًا إِنْ فُصِّلَا كَكَمْ بِجُودٍ مُقْرِفًا نَالَ الْعُلَى
وَالْجَرُّ بِالسُّؤَالِ بَعْدَ كَمْ وَرَدَ وَالنَّصْبُ فِي الْإِخْبَارِ أَيْضًا لَا يُرَدُّ

وجه تشبيه " كم " بالعدد أنها في الاستفهام سؤال عن العدد، وفي الخبر سؤال عن الكثير، وأيضا فإن جوابها في الاستفهام عدد، فإذا قيل لك: كم مالك؟ قلت: عشرون، وقد يبدل منها العدد كقولك: كم درهما مالك؟ أعشرون أم ثلاثون؟ فـ"عشرون" مع الهمزة بدل من " كم " فهذا وجه شبهها بالعدد.

والعدد الكثير عندهم ما جاوز العشرة، والصحيح أنهم شبهوها بالعدد المتوسط بين القليل والكثير؛ لأن حملها على طرف القلة دون العكس ترجيح من غير مرجح، وأيضا فلما كان العدد المسئول عنه بـ " كم " يحتمل أن يكون قليلا ويحتمل أن يكون كثيرا فشبهوها بالعدد الذي بين القلة والكثرة، وهو من " أحد عشر " إلى " تسعة وتسعين " ألا ترى أنك إذا قلت: " كم مالك ؟ " جاز أن يقول: " ثلاثة، أو عشرون، أو ألف " لكن لما كان المتوسط ليس قليلا كان داخلا في حكم الكثير.

قوله: " في السؤال " احتراز عن الإخبار.

قوله: " ناصب التفسير " ناصب: حال من " كم "؛ والتفسير: التمييز، وكم " هي الناصبة للتمييز، فإذا قلت: " كم درهما مالك؟ فـ " درهم " منصوب بـ " كم " على تقدير التنوين كما ينصب ما بعد " أحد عشر " على تقدير التنوين، ولا يكون مميز الاستفهامية إلا مفردا؛ فإن جاء بعدها جمع نحو " كم لك غلمانا ؟ " فـ " غلمان " حال لا تمييز، والمميز محذوف نحو " كم نفسا لك غلمانا "، و العامل في الحال الجار

والمجرور الذي هو خبر " كم " ، ولا يجوز تقديم " غلمان " على " لك " ؛ لأن حال المجرور لا يتقدم عليه خصوصاً إذا لم يتعلق بظاهر عند الأكثر .
والضابط في " كم " الاستفهامية أن كل ما جاز لك أن تجعله تمييزاً لـ " أحد عشر " إلى " تسعة وتسعين " حسن أن تجعله تمييزاً لـ " كم " ، وما قبح فيه قبح فيها .
قوله : " تقول كم عبداً ملكت ناصبة " تمثيل .
قوله : " ناصبة " يريد أنها ناصبة لـ " عبد " كما نصبت " العشرون " " الدرهم " في قولك : " عشرون درهماً " ، وكما أن الجر في الخبرية بـ " كم " نفسها على الأصح كذلك النصب في الاستفهامية .
قوله :

وَاخْفِضْ بِكُمْ حَيْثُ تَكُونُ وَاجِبَهُ

يريد (أن الخبرية) تمييزها مجرور تشبيها لها بالمائة والألف في الإضافة إلى التمييز .

قوله : " أي خبرية " تفسير لقوله : " واجبة " .
قوله : " فهي نقيض رب " يريد أنها للتكثير ، فهي نقيض " رب " في إفادة الكثرة إذ كانت " رب " للتقليل ، فهي نقيضتها في المعنى وتضارعها في الجر فيما بعدها ، ويلزم أن يكون مجرورها نكرة كما أن مجرور " رب " كذلك ، فكل ما حسن لك أن تجره بـ " رب " (من الأسماء الظاهرة حسن لك أن تجره بـ " كم ") الخبرية .
قوله : " ككم عبد ليا " مثال للخبرية الواجبة ، ومعنى كونها واجبة أن الكثرة متحققة ، بخلاف الاستفهامية فإن المسئول بها عنه غير متحقق عند السائل بل هو (شاك) فيه ، وأما الخبرية فإن الكثرة متحققة ثابتة عند المخبر بها .
قوله : " وَأَسْمُ بُنْيَا " لما قال : " فهي نقيض رب " رفع وهم من يتوهم أنها حرف فقال : " وَأَسْمُ بُنْيَا " أي : وهي اسم ، والذي يدل على اسميتها أمور منها دخول حرف الجر عليها كقوله : " بكم بعت؟ ، وكقولهم : " إلى كم تصنع كذا؟ وعلى كم رجل نزلت؟ " .
ويضاف إليها فتقول : " غلام كم رجل رأيت؟ " .
ومنها الإخبار عنها نحو " كم غلاماً لك؟ " .
ومنها أنها يبدل منها الاسم نحو " كم درهماً لك؟ أعشرون أم ثلاثون؟ ، فـ " كم " بمنزلة العدد والهمزة .

ومنها عود الضمير إليها نحو: كم رجل جاءوك، وإن تشأ: جاءك. ومنها أنها تقع مفعولة كقوله: " كم ملكت ؟".

ومنها أنها يصدق عليها حد الاسم؛ لأنها كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة.

قوله: " بنيا "، أما بناؤها في الاستفهامية فلتضمنها معنى الهمزة؛ وأما بناؤها في الخبر فلا أنها بلفظ الاستفهامية.

وقيل: بنيت في الخبر؛ لمضارعها الاستفهامية في أصل العدد؛ لأن الكثرة أيضاً عدد.

وأما بناؤها على السكون فلا أنه الأصل.

قوله:

مَوْضِعُهَا فِي حَالَتِهَا يُعْرَبُ

لما ذكر أنها اسم وجب أن يكون لها إعراب إذا ركبت مع العوامل، ولما ذكر بناءها ذكر أن إعرابها محكي، ولذلك قال: " مَوْضِعُهَا فِي حَالَتِهَا يُعْرَبُ " أي: لها موضع من الإعراب لأجل البناء.

قوله: " في حالتها " يريد في الاستفهامية والخبر.

قوله: " يرفع أو يجر أو ينتصب " لما ذكر أن لها موضعاً من الإعراب وجب أن يكون بحسب ما تقتضيه العوامل إما رفع، وإما نصب، وإما جر.

قوله: " بكم بعث؟ " مثال للمجرورة لدخول حرف الجر عليها، و " الباء " في " بكم " يتعلق ب " بعث "؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام.

قوله: " وكم ملكتا؟ " مثال لكونها منصوبة الموضع وهي مفعولة، والعامل فيها النصب الفعل الذي بعدها وهو " ملكت "، يدل على أن موضعها نصب ظهور النصب في المضاف إليها نحو " غلام كم رجل ضربت؟ " ف " غلام " منصوب ب " ضربت "، وقد تكون منصوبة على المصدر نحوكم ضرباً ضربت؟ لـ " كم " في موضع نصب على المصدر، وتكون ظرفاً إما للزمان نحو كم شهراً صمت؟، وإما للمكان نحو " كم فرسخاً سرت؟ "

قوله: " وكم له " مثال للمرفوعة المحل؛ لأنها مبتدأ، و " له " خبرها، وإن جعلتها خبرية جررت ما بعدها، وموضعها في الخبر من الإعراب كموضعها في الاستفهام،

وإلى هذا أشار بقوله: " استخبرت أو خبرتا " أي موضعها في الخبر بحسب ما يقتضيه العامل كما مر في الاستفهامية.
قوله:

وَأَنْصِبْ بِكُمْ مُفَسِّرًا إِنْ فُصِّلًا

يريد في " كم " الخبرية، لأن مميزها قبل الفصل كان مجرورًا بالإضافة، وقيل: الجر بـ " من " مقدرة، أما الاستفهامية فمميزها منصوب غالبًا فصلت أم لم تفصل، وأما الخبرية فإن قدر أن الجر بإضافتها إلى المجرور بها قبح الفصل كما يقبح بين المضاف والمضاف إليه فيختار نصبه إما لبطلان الإضافة بالفصل، وإما لأن المجرور بها فضلة، والفضلات إذا سقط عنها ما يجرها رجعت إلى النصب، وإما لأن الفاصل قد قام مقام التنوين، ثم الفصل بين " كم " الخبرية ومميزها إما أن يكون بالظرف كقول الشاعر:

كم بجود مقررًا نال العلا وشريف بخُلِّه قَدْ وَضَعَهُ

يروى بنصب " مقرف "، ومنهم من يجره مع الفصل كما يجر مع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، وسيبويه لا يجيزه في غير الشعر، والفصل في هذا البيت بالظرف وهو " بجود "، ومن قال: الجر بعد " كم " بـ " من " مقدرة جاز الخفض مع الفصل مطلقًا؛ لأن الخفض ليس بـ " كم " نفسها فلا يختلف الحال بالفصل وغيره وهو مذهب الكوفيين، فإن كان الفصل بغير الظرف فسيبويه يوجب النصب في الشعر وغيره، وأنشد قول القطامي:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْأَقْتَارِ أَحْتَمِلُ

بنصب " فضل "، وفي " نالني " فاعل مضمَر يعود إلى " كم "، ويجوز دفعه؛ لأنه فاعل " نالني "، و " كم " هنا خبرية؛ لأنه يمدحهم بكثرة تفضلهم عليه في شدة الزان وبلوغ الفقر منه إلى حال لا يمكنه الارتحال للانتجاع وطلب الرزق، و " أحتمل " من التحمل وهو: الرحيل، ويروى " أجتمل " بالجيم، والمعنى لا أكاد أقدر على أن أجمع العظام وأخرج ودكها لأتعلل به، مأخوذ من " الجميل " وهو الودك.

وأما الفصل بين " كم " الاستفهامية ومميزها فجائز جوازًا حسنًا في الشعر وغيره بخلاف العدد الصريح؛ فإنه لا يجوز الفصل بينه وبين مميزه إلا في الشعر؛ لأنهم جعلوا التصرف بالفصل في " كم " عوضًا مما سلبته من التمكن.

واعترض عليه بـ "خمسة عشر" وبابه في سلبه التمكن بالبناء ومع ذلك لا يجوز الفصل بينه وبين مميزه، فأجابوا عنه بأن "كم" أكثر استعمالاً لاستفهامهم بها عن كل عدد.

وأقول: البناء في "خمسة عشر" وبابه عارض، وفي "كم" لازم، فكأن التمكن ثم يرقب، ولظهور الإعراب في "اثني عشر" وأما قول الشاعر:
في خمس عشرة من جمادي ليلة لا أستطيع على الفراش مقيلاً
ففصل، وهو قليل شاذ.
قوله:

وَالْجَرُّ بِالسُّؤَالِ بَعْدَ كَمْ وَرَدَ

يريد: أنه قد جاء الجرب "كم" الاستفهامية حملاً لها على الخبرية، وليس الجرب بها مطلقاً في الصحيح، بل إذا كانت "كم" مجرورة نحو "بكم درهم بعت؟ لأنها لما كانت مع مميزها كالشيء الواحد استغنوا بدخول حرف الجر عليها عن دخوله على المفسر لها.

وقيل: الجرب بـ "من"، فالباء عوض عن المقدرة - أعني الباء الداخلة على "كم" كما كانت "الواو" عوضاً عن "رب".
قوله:

وَالنَّصْبُ فِي الْإِخْبَارِ أَيْضًا لَا يُرَدُّ

يريد كما حملت الاستفهامية على الخبرية في الجرب حملت الخبرية على الاستفهامية في جواز النصب؛ لاتفاقهما في أن لهما صدر الكلام؛ واتفاقهما لفظاً وبناءً، أما اللفظ فلأنهما على حرفين، ويرجع إليهما الضمير مفرداً ومجموعاً.
واعلم أنه يحذف مميزها نحو: كم مالك؟ أي: كم درهما مالك؟.

مَعَانِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ

الْقَوْلُ فِي مَعْنَى بَقَايَا كَلِمٍ يَخْتَاَجُهَا النَّاشِئُ فِي التَّعَلُّمِ

"البقايا" جمع بقية مثل "سرايا" جمع "سرية"، و"الكلم" جنس واحده "كلمة"، والدليل على أنه جنس تذكير وصفه في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَضَعُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ولو كان جمعا لأنث وصفه.

قوله: "يحتاجها" يريد يحتاج إليها فعدها إلى المفعول بإسقاط حرف الجر، ومعنى يحتاجها: يفتقر إليها.

قوله: "الناشئ في التعلم" يريد بالناشئ: المتوسط غير المتناهي في العلم.

(كَاي)

مَعْنَى كَايٍ كَمَ وَمِنْ لَهَا التَّزِمُ جَنَرٍ وَإِي مِثْلُ نَعَمْ قَبْلَ الْقَسَمِ

يريد معنى "كأي" معنى "كم" الخبرية في التكثر، وهي مركبة من حرف التشبيه، و"أي" التي يستفهم بها، فلما تركب التشبيه مع الاستفهام تولد من بين التشبيه والعموم الذي في "أي" معنى ثالث وهو التكثر الذي تفيد "كم" الخبرية، وزال التشبيه من الكاف، والاستفهام من "أي" و"أي" مجرورة بالكاف في الأصل، ولم تتعلق هذه الكاف بشيء وإن كانت عاملة، وصارا في حكم كلمة واحدة كـ "حبذا".

وهي عاملة فيما بعدها النصب إذا لم يدخل "من" تقول: كأي رجلا جاءك، فـ"رجل" منصوب على التمييز، وناصبه "كأي"، وموضع "كأي" رفع بالابتداء، و"جاءك" خبره، كأنك قلت: "كثير من الرجال جاءك"، وتقول: "كأي رجلا ضربت"، فـ"كأي" منصوب بـ"ضربت"، (و"رجل") منصوب بـ"كأي":

وإنما نصبوا (بها) للزوم التنوين المانع من الإضافة لها، و"كأي" اسم؛ لأنه يخبر عنه.

قوله: "ومن لها التزم" (إنما التزم) أكثر العرب "من" مع "كأي" خوف لبس ربما حصل، فإنك إذا قلت: كأي رجلا ضربت، جاز أن يكون رجلا "منصوبا بـ"كأي" فيكون واحدا في معنى الجمع الكثير، ويجوز أن يكون منصوبا - أعني "رجلا" - بـ"ضربت" وتكون "كأي" ظرفا، كأنك قلت: "كأي مرة ضربت رجلا، ويكون التكثر للمرات، و"رجل" لفظه واحد ومعناه واحد، قال سيبويه: إنما ألزموها "من"؛ لأنها توكيد - يعني "من" - قال: ورب توكيد لازم.

أقول: يحتمل قوله: " لأنها توكيد " أمرين:
أحدهما: ما ذكرناه من خوف اللبس؛ لأن التوكيد إنما يراد لإزالة اللبس أو قطع
المجاز.

والثاني: أن " من " تزداد في غير الواجب؛ لاستفادة الاستغراق فكانت مؤكدة لما
تفيدة " كأى " من التكثير، أي: مقوية، لأن التأكيد هو تقوية ما كان ثابتاً في الأصل.
وفيهما ست لغات:

الأولى: " كأى " وهي المركبة من " أي " وكاف التشبيه.
الثانية: " كائن " قال الشاعر:

وكائن بالأباطح من خليل يراني لو أصبْتُ هو المصاها
فكأنهم قدموا " الياء " المشددة وأخروا الهمزة فصار: كيء مثل هين، ولين،
حذفوا " الياء " الثانية تخفيفاً؛ لثقل التضعيف فصار " كيء " بياء ساكنة بعدها همزة،
كما قالوا " هين، ولين " ثم أبدلوا من الياء الساكنة ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها كما فعلوا في
طائي، والأصل طيء.

ويحتمل أن يكون المحذوف هو الياء الأولى الساكنة، ثم قلبت الثانية ألفاً؛ لتحركها
وانفتاح ما قبلها، وهذا أنسب من ارتكاب الشذوذ، وكان يونس يزعم أن " كائن " فاعل
من " كان يكون "، وفيها قول آخر لأبي العباس لم يذكر خوف الإطالة.

الثالثة: " كيئ " بياء مشددة بعدها همزة بوزن " هين " من غير حذف، ولا إبدال،
وإنما قدموا " الياء " وأخروا الهمزة ليصير له نظير في كلامهم فيخف عليهم النطق به
لكثرة النظير لأنها صارت بوزن " سيد، وميت، وهين، ولين ".

الرابعة: " كيئ " بوزن " كيع " مثل " بيت، وشيخ " وهو مخفف مما قبله بحذف
الياء المتحركة ولم يقلبوها ألفاً؛ لسكونها.

الخامسة: " كأى " بوزن " ظبي " بهمزة ساكنة بعدها ياء مكسورة مخففة، فبنوا من
" الكاف "، و " أي " اسماً على زنة " فلس، وكعب "، ويحتمل أن يكونوا حذفوا الياء
الأخيرة من " أي " وأسكنوا الهمزة وكسروا الياء؛ لسكونها وسكون التنوين بعدها.

السادسة: " كأ " بكسر الهمزة وبعدها ياء ساكنة محذوفة، لسكونها وسكون التنوين
بعدها " كعم وشج ".

[جير]

قوله:

جَيْرٍ وَإِي مِثْلُ نَعَمْ قَبْلَ الْقَسَمِ

أما "جير" فحرف وبنيت على حركة؛ لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة كسرة على أصل التقائهما.

قوله: "مثل نعم" يريد أنها تقع جوابا في التصديق، قال الشاعر:
مَتَى تَفْخَرُ بَبَيْتِكَ مِنْ مَعْدٍ يَقُولُ تَصْديقُكَ الْعِلْمَاءُ جَيْرٍ
أي: تقول في جوابك العلماء مصدقين لك: جير، أي: نعم، فهذا معنى قوله: "مثل نعم".

وتقول: جير لأفعلن في القسم، قالوا: معناها حقا لأفعلن، ومنهم من يجعلها اسما، وقد جاءت منونة قال الشاعر:

وَقَائِلَةٍ: أَسَيْتَ، فَقُلْتُ: جَيْرٍ

فلما رأوها بمعنى "حق" في القسم (حملوها في الاستفهام) على ما تفسر به، ولأنها مجهولة، والمجهولات (تحمل) على الأصول.
(وعلة بنائها) عند من جعلها اسما فلأنها جارية مجرى "نعم". وبنوها على الكسر بعد (الياء)، لأنها قليلة الاستعمال.

[إي]

وأما "إي" فهي حرف تصديق، وهمزتها مكسورة وياؤها ساكنة كميم "نعم" ما لم يلقها ساكن، ويجاب عما يجاب بـ "نعم".

(فقوله: "مثل نعم" في أنها يجاب بها كما يجاب بـ "نعم") وتستعمل في جواب الاستفهام مشفوعة بالقسم لتأكيد الإيجاب، قال الله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ﴾ [يونس: ٥٣]، وتقول لمن قال لك: أقام زيد؟ إي والله، فإذا وليها المقسم به من غير حرف قسم وفيه همزة وصل ففي الياء من "إي" ثلاثة أوجه:

أحدهما: فتح الياء، لالتقاء الساكنين نحو "إي الله" ولم يكسروها لاجتماع أربع كسرات متوالية، وهي "الياء" في تقدير كسرتين، وكسرها، وكسر الهمزة قبلها، فقالوا: "إي الله" كما قالوا: "من الله، ومن الرجل" بفتح النون.

الثاني: إسكان الياء ومدها فتجتمع بين ساكنين بوجود شرطه وهو أن الأول منهما حرف مد، والثاني مدغم كدابة، وشابة".

الثالث: حذف الياء، لالتقاء الساكنين فتقول: "إله" بكسر الهمزة وحذف الياء، وهمزة الوصل من اسم "الله" محذوفة لأجل الدرج، وفي اسم "الله": بعدها وجهان: الجر، والنصب، لحذف حرف القسم، أما الجر فكما تقول: الله لأفعلن، فتحذف وتجر اسم الله خاصة، وأما النصب فهو الأصل، لأن حرف الجر لا يعمل مضمرًا؛ لضعفه، وقيل: يتعين النصب، والصحيح الأول.

قوله: "قبل القسم" يعني به "إي" وحدها؛ فإن "جير" قد تشفع بالقسم، وقد لا تشفع بالقسم، والأكثر أنها لا تشفع، ويحتمل أن يريد بقوله: "قبل القسم" في الحرفين جميعًا، لكن في أحدهما على سبيل الجواز وهو "جير"، وفي الآخر على سبيل الوجوب، وهو "إي".

(نَعَمْ وَبَلَى)

نَعَمْ بِمَعْنَى الْوَعْدِ وَالتَّضَدِيقِ بَلَى لِنَقْضِ النَّفْيِ بِالتَّحْقِيقِ

أما وقوع "نعم" بمعنى الوعد ففي جواب الاستفهام، فإذا قيل لك: "هل تكرمني؟" تقول واعدًا له بالإكرام "نعم".

وقيل: لا تكون بمعنى الوعد إلا في المستقبل؛ فإنه إذا قيل لك: "هل قمت؟" فقلت: "نعم" لا يكون وعدًا ولا تصديقًا.

والحق التفصيل، فيقال: إذا وقعت في جواب الاستفهام فإما أن يكون المستفهم عنه ماضيًا أو مستقبلًا، فإن كان ماضيًا فهي إثبات، وإن كان المستفهم عنه مستقبلًا فهي عدة، وإذا وقعت في جواب الخبر - نفيا كان أو إثباتًا - فهي تصديق لذلك النفي أو الإثبات، فإذا أخبر مخبر فقال: "زيد قائم" قلت: "نعم" كما تقول: صدقت، ألا ترى أنك لو أجبت بـ "لا" كنت مكذبًا لقوله، فكذا إذا أجبت بـ "نعم" كنت مصدقًا لقوله، وإذا قال في النفي: "ما قام زيد" فإذا أردت تصديقه قلت: "نعم"، أي: ما أخبرت به من نفي قيام زيد حق.

وإذا وقعت بعد التقرير تكون أيضًا لنفي ذلك السابق نحو قولك: "ألم أحسن إليك؟" فإذا قيل في جوابه: "نعم" كان نفيا للإحسان، أي: نعم لم تحسن إلي. قوله:

بَلَى لِنَقْضِ النَّفْيِ بِالتَّحْقِيقِ

نقض النفي هو إبطاله، وإزالته، ويلزم من إزالة النفي وإبطاله إثبات نقيضه، وهو التحقيق، وهذا معنى قوله: "لنقض النفي بالتحقيق"، قال الله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي: بلى أنت ربنا، فـ "بلى" أبطلت نفي "ليس" ورفعته بنقيضه وهو الإثبات، ولو قيل في جواب قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾: "نعم" كان كفراً؛ لأن "نعم" لتصديق النفي على تقدير طرح الاستفهام فيصير المعنى: نعم لست بربنا، وذلك كفر، وكذا لو قال قائل: ما قام زيد، فقلت في جوابه "نعم" كنت قد صدقته في النفي، ولو قلت: موضع "نعم": "بلى" كنت قد كذبت؛ لأن "بلى" تزيل النفي وتبطله، و "نعم" تصدق النفي ولا تزيله.

فإن قيل: النفي إذا دخل عليه الاستفهام صار إيجاباً فيكون قوله ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ في قوة قوله: (أن ربكم) فلم يبق نفي تبطله بلى. قلت: إنما يزيل النفي وحده، أما الاستفهام فلا؛ لأنها جوابه، ولو زال الاستفهام لم يحتج إلى جواب.

وقيل: بلى "جواب لكلام منفي اللفظ موجب المعنى". وقيل: هو للجواب بعد النفس سواء كان مقروناً بالاستفهام أو غير مقرون به. وحروف التصديق والإيجاب ستة، وهي "نعم"، و "بلى"، و "أجل"، و "جبر"، و "إي"، و "إن" في أحد أقسامها.

(قَدْ وَكَلًا)

قَدْ لِتَوْقِعٍ وَتَقْرِيبٍ وَضِعْ كَلًا لِرَدْعٍ وَلِزَجْرِ مُزْتَدِعٍ

"قد" إذا اقترن بالماضي أثر فيه معنيين، وهما التوقع، وتقريب الحال، أما اقترن بالماضي أثر فيه معنيين، وهما التوقع، وتقريب الحال، أما التقريب فمعناه أن زمن وجود الفعل قريب من الحال، وأما التوقع فهو الانتظار، قال سيبويه: أما "قد" فجواب قول من يقول: "هل فعل؟"؛ لأن السائل يتوقع الجواب، أي: ينتظره، فيقال له في الجواب: "قد فعل"، فإن لم يكن الفعل قريباً من زمن الحال لم يدخل عليه "قد"، فإذا قلت: "قد قام زيد، تريد أن زمن قيامه قريب من وقت إخبارك، ووقتنا هذا غير بعيد عنه، ولذلك يحسن وقوع الماضي موقع الحال إذا كان مقروناً بـ "قد"، ولذلك يقول المؤذن: "قد قامت الصلاة" لقوم يتوقعون قيامها وينتظرونه، أي: قد دنا وقت قيامها

وقرب، هذا إذا اقترن بالماضي، فأما إذا اقترن بالمضارع فقالوا: هو للتقليل كرب في الأسماء، ومن أمثال العرب: "إن الكذوب قد يصدق" و "إن الجواد قد يعثر" يريدون: أن ذلك قد يقل منهما كما تقول: "ربما صدق الكذوب، وربما عثر الجواد"، ولأن معناها في تقليل المستقبل يناسب معناها في تقريب الماضي، لأن معنى التقريب فيه أن الزمان الذي بين قيام زيد وزمان الحال قليل، فعلى هذا معنى تقليلها في الفعل المضارع تقريبه من زمن الحال، ليتحقق وجوده، قال الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]

قوله: "كلا" إلى آخره، أما "كلا" فحرف معناه الردع والتنبيه قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ [١٥] ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ﴾ [١٦] ﴿كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥، ١٦، ١٧] أي: ارتدع عن هذا وتنبه على الخطأ فيه، فليس الأمر كذلك؛ لأنه قد يوسع في الدنيا على الكفار وليسوا عنده من أهل الكرامة، وقد يضيق على الأنبياء والصالحين؛ إما للاستطلاع عند من يرى ذلك، وإما لأنه لا يسأل عما يفعل.

وهي - أعني "كلا" - على أربعة مثل "حتى، وأما"، وقد جاءت على أربعة أضرب في القرآن:

أحدها: أن تكون زجرا وردعا بمنزلة "إلا" كما في الآية المقدم ذكرها.

والثاني: أن تكون بمنزلة "ألا" التي للتنبيه فيفتح بها الكلام كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ [العلق: ١٩].

الثالث: بمعنى قولك: "حقا" كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ﴾ [العلق: ٦]. أي: حقاً.

الرابع: أن تكون بمعنى "إي" إذا وقع بعدها القسم كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢] معناه: إي والقمر.

ولا يوقف على القسم الرابع.

إِذَا وَإِذَا

إِذَا لِلْمُضِيِّ وَإِذَا لِلْآتِي وَكَذَلِكَ تَكُونُ لِلْمُفَاجِآتِ

"إذ" ظرف للماضي من الزمان، وهي مبنية، وعلة بنائها شبهها بالموصول في افتقارها إلى الجملة التي تضاف إليها، لأنها هي التي توضحها. وقيل: بنيت؛ لأنها على

صيغ الحروف، ف " إذ " بمنزلة " إن "، و " من "، وتضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية نحو " قمت إذ قام زيد "، و " قمت إذ زيد قائم "، وموضع الجملة جر بإضافتها إليها، وتتعلق بالفعل قبلها، أو بما يقوم مقامه.

وإذا دخلت على فعل مضارع جاز تأخيرته نحو: " جئتكَ إذ زيد يقوم " ولا يحسن تأخيرته إذا كان ماضياً نحو " جئتكَ إذ زيد قام "، لأنك قد أضفتها إلى جملة اسمية فاستغني بدلالة " إذ " على الماضي عن ذكر الفعل ماضياً بعد الاسم، بل الواجب أن يقال: " جئتكَ إذ قام قائم ".

قوله: " وإذا للآتي " يريد بالآتي: المستقبل، وبنيت لتضمنها معنى حرف الشرط، ولذلك اختصت بالدخول على الفعل، فإن وقع بعدها اسم قدر بينها وبينه فعل ليتوفر عليها ما تقتضيه من الفعل؛ لأجل معنى الشرط الذي يؤديه، ولذلك تقلب معنى الفعل الماضي إلى المستقبل كما تقلبه " إن " نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، ف " السماء " فاعل فعل مقدر، وإذا وقع بعدها منصوب فهو مفعول فعل مقدر كقول الشاعر:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا أَتَيْتَهُ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَضْلَيْكَ جَازِرُ
والتقدير إذا أتيت ابن أبي موسى بلالاً أتيت، و " بلالاً " بدل أو عطف بيان، وموضع الجملة بعدها جر بالإضافة، وتتعلق بجوابها؛ لأنها مضافة إلى ما بعدها فلا يكون عاملاً فيها، فإذا قلت: " إذ قمت قمت "، ف " إذ " ظرف لـ " قمت " الأخير.
قوله:

وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُفَاجِآتِ

يريد أن " إذا " لها معنى آخر غير معنى المجازاة وتصير ظرف مكان، ولذلك تقول: " خرجت فإذا زيد قائماً، تنصبه على الحال، فلولا أن " إذا " هي الخبر لما جاز نصبه، ولا يجوز أن تكون خبراً عن الجثة وهي ظرف زمان فتعين أن تكون مكاناً كما تقول: " خرجت فبحضرتي زيد "، ومنهم من يجعلها زمانية، وإذا رفعت " قائماً " جعلته خبراً، و " إذا " ظرفاً له. وتقع جواباً للشرط كالفاء لما بين المفاجأة والتعقيب من المناسبة، وأما " إذ: فتكون أيضاً للمفاجأة كقولك: " بينا زيد قائم إذ رأى عمراً "، وبينما نحن قائمون إذ خرج علينا فلان "، وقيل: هي زائدة؛ لأن " بينا " هي " بين " والألف نشأت من إشباع الفتحة، والجملة بعدها في موضع جر بإضافة " بين " إليها، وهي متعلقة - أعني " بينا " - بجوابها، فإذا أتيت بـ " إذ " وأضفتها إلى الجواب امتنع عمله

في " بين "؛ لأن المضاف إليه لا يتقدم معموله على المضاف الذي هو " إذ "، ولذلك لم يذكر صاحب الأرجوزة أنها للمفاجأة.

(هَلْ وَإِنْ)

وَهَلْ لِلْإِسْتِفْهَامِ وَ الْهَمْزُ وَإِنْ تَكُونُ نَفْيًا وَتُزَادُ مِثْلَ أَنْ

الاستفهام: طلب الفهم، وهو مصدر، والموضوع له حرفان، وهما " هل "، والهمزة.

قوله: " والهمز " معطوف على " هل "، تقديره " هل "، والهمز للاستفهام، وفي بعض الروايات وهل للاستفهام كالهمز، والصحيح من الروايات: " وهل للاستفهام والهمز ".

ومنهم من يلحق " أم " بهما، والصحيح أنها غير خالصة للاستفهام حين استعمالها فيه، بل تفيد العطف، ولذلك اقتصر الشيخ على ذكر الحرفين وهما " الهمزة "، و"هل"، وهذان الحرفان لا يختصان بل يدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية نحو: " هل قام زيد "، " هل زيد قائم "، و " أقام زيد "، و " أزيد قائم "، والهمز أعم استعمالاً وأكثر تصرفاً، ولذلك تقع معها " أم " للمعادلة - ولا تقع " أم " التي للمعادلة بعد " هل " نحو " أزيد عندك أم عمرو؟"، و " أقام زيد أم قعد؟"، ومعنى المعادلة: المساواة، وهو أن يكون ما بعد " أم " مساوياً لما بعد الهمزة، فإن كان بعد الهمزة اسم فما بعد " أم " كذلك، وإن كان بعدها فعل فما بعد " أم " فعل على ما مثلنا، فهذا معنى المعادلة، فافهمه. فإذا قلت: " أزيد قام أم قعد؟ " لم تكن " أم " معادلة للهمزة، إذ لا معادلة بين الاسم والفعل.

وتستعمل الهمزة في التقرير، ولا تستعمل فيه " هل "، وتستعمل في الإنكار دون " هل "، وتدخل على حروف العطف كالواو، والفاء وثم، وأما " هل " فتدخل حروف العطف عليها - قال الله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مُبْتَلًى فَآخِزْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [هود: ١٧]، وقال: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [يونس: ٥١].

قال الفراء: إنما دخلت الهمزة على حروف العطف خوف اللبس بهمزة التعديّة إذا دخلت على الفعل، فإذا قلت: أقام زيد؟ جاز أن تكون الهمزة للتعديّة وقد حذف

المفعول، وجاز أن تكون للاستفهام، فإذا قلت: "أو قام زيد" تمخضت للاستفهام. وتقع مع المبدل من أسماء الاستفهام نحو: من ضربت؟ أزيذا أم عمرا؟. وأما "هل" فلا تقع في هذه المواضع، وتدخل عليها حروف العطف كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، ولا يقعن بعدها، وقال سيبويه: إن "هل" بمنزلة "قد" والاستفهام بالهمزة معها مقدرة فكأنك قلت: "أهل قام زيد؟" ولذلك دخلت عليها الهمزة في قول الشاعر:

أَهْلَ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ

فلو كانت للاستفهام لما جاز الجمع بينها وبين الهمزة. وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١] هي فيه بمعنى "قد"، وهي - إذا استعملت بمعنى "قد" - مختصة بالفعل، والصحيح أنها للاستفهام، ويدخلها معنى "قد" لكن مجالها فيه دون مجال الهمزة على ما سبق ذممه، ولذلك شبهها صاحب الأرجوزة بالهمزة ولم يجعلها أصلا في الاستفهام. قوله:

..... وَإِنْ تَكُونُ نَفِيًّا وَتُزَادُ مِثْلَ أَنْ

أما كونها "نفيًا" فكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، لأن "إلا" لا تستعمل مفرغة إلا بعد النفي، وقد استعملت في الشعر استعمال "ما" فرفعوا بها الاسم ونصبوا بها الخبر، قال الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَنَاحِسِ

وهو مذهب المبرد، ولـ "إن" المكسورة الهمزة الخفيفة أربعة مواضع: أحدها: أن تكون نافية كـ "ما".

الثاني: أن تكون شرطا كما سبق في باب الشرط.

والثالث: أن تكون مخففة من "إن" الثقيلة كما سبق في قوله:

وإن تخفف "إن" فهي تعمل

الرابع: أن تكون زائدة بعد "ما" النافية، وقد تقدم ذكرها فيما يبطل عمل "ما". قوله: "مثل أن" يريد (أن) في باب "أن" المفتوحة الهمزة المخففة تزداد بعد "لما" كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [العنكبوت: ٣٣] وإنما حكموا بزيادتها

هنا؛ لأن " لما " ظرف زمان، وظروف الزمان تضاف إلى الجمل الفعلية، وتجعل ما بعدها من الجمل في حكم المفرد، و " لما " لا تضاف إلى المفرد.

و " أن " المفتوحة الهمزة أيضًا على أربعة أضرب:

زائدة كما ذكر، ومخففة من الثقيلة كما تقدم في بابها، وناصبة للفعل المستقبل كما سبق في نواصب الفعل، ومفسرة بمعنى: " أي " لما في معنى القول كقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [الصافات: ١٠٤]؛ لأن النداء في معنى القول، واحترزنا بقولنا: " في معنى القول " عن نفس القول؛ فإنه يحكى ما بعده.

(لَوْ وَلَوْ لَا وَأَلَا)

لَوْ اِمْتِنَاعٌ لِامْتِنَاعٍ وَضِعَا لَوْلَا اِمْتِنَاعٌ لَوْجُودٍ وَقَعَا
لَوْلَا مَعَ الْأَفْعَالِ حَرْفٌ حَضِرَ أَلَا لِلْإِسْمِ فِتْحَاخٌ أَوْ لِلْعَزْزِ

قوله " لو امتناع يريد (لو) حرف امتناع، فإذا قلت: لو قام زيد قمت فمعناه امتناع لا امتناع، وهو ظاهر، فقوله: " لو " يريد لو حرف يمتنع به الجواب - وهو الثاني - لا امتناع الأول - وهو الشرط - قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦] فامتنع الثاني وهو الرفع لا امتناع الأول وهي المشيئة، ويدخل على الثاني - الذي هو جواب - لام معترضة في جواب " لو " لدخولها على الفعل الذي هو الجواب فهذه بمنزلة الفاء الداخلة على الشرط، لكن الفاء تختص بالجملة الاسمية، ويلزم دخولها فيها، واللام لا يلزم دخولها، وإن دخلت أكدت، و " لو " حرف شرطي فيما مضى، أما كونها حرف شرط فلأن الثاني يتوقف وجوده على وجود الأول، فإن لم يوجد الأول لم يوجد الثاني؛ لأن انتفاء الأول سبب في انتفاء الثاني وهي تدخل على جملتين فتجعلهما في حكم جملة واحدة.

وأما كونه للماضي فظاهر، وهي بعكس " إن " الشرطية، وإن دخلت على مستقبل قلبت معناه إلى الماضي، قال سبحانه: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧] أي: لو أطاعكم، ولم تعمل " لو " مع اختصاصها بالفعل؛ لأن الماضي لا يقبل الإعراب؛ ولم تقلب معناه إلى المستقبل فلم تعمل في موضعه؛ ولاختصاصها بالفعل إذا وقع بعدها اسم قدر له فعل يعمل فيه كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] ف " أنتم " مرفوع ب " تملكون " أخرى غير هذه المذكورة، لكن هذه المذكورة مفسرة لـ " تملكون " المقدرة، فأما قول عدي بن زيد:

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرْقُ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اغْتَصَارِي
فأوقع جملة اسمية موقع جملة فعلية، والجملة تغني عن الجملة؛ لتناظرهما، وهو
أولى من حمل البيت على رفع " حلقي " بفعل مضمّر يفسره " شرق "؛ لأنه يبقى " شرق " خبراً لمبتدأ آخر محذوف وذلك يقتضي أن له موضعاً من الإعراب، وكونه
مفسراً يقتضي أنه لا موضع له.

وقيل: " كان " مضمرة وفيها ضمير الشأن، والمبتدأ والخبر خبرها، أي: لو كان
حلقي شرق.

وقد يحذف جواب " لو " تعظيماً للأمر وللعلم بأنها تقتضي الجواب، فإذا قلت
لعبدك: لو فعلت سوءاً، وأمسكت عن الجواب تهويلاً عليه، فإنه يتوقع أنواع المكروه،
ولو أتيت بالجواب فقلت: لو فعلت سوءاً ضربت، لم يبق من أنواع المكروه إلا
الضرب، ولعله ربما هان عليه فلم يرتدع.

وتقول: " لو أنك قمت لقمت " وتفتح " أن "؛ لأنها فاعلة، ف " أن " وما بعدها في
موضع رفع بفعل دل عليه معنى " أن "، أي: لو تحقق أنك قائم لقمت، والدليل على
أنك تقدر فعلاً من معنى " أن " أنك لو حذفت " أن " واسمها لجرت " لو " على أصلها
فكنت تقول: " لو قمت لقمت ".

وتكون " لو " للتمني فينصب جوابها مع الفاصل مثل: " لو تأتينا فتحدثنا "،
والأجود الرفع.

و " لو " على أربعة أضرب، امتناع لامتناع، فإن دخلت على شرطها وجوابه " لم " صارت
وجوداً لوجود؛ لأن الامتناع نفي، وانتفاء النفي إيجاب، فإذا دخلت " لم " على
الأول وحده كانت امتناعاً لوجود. فإن دخلت على الثاني وحده كانت وجوداً لامتناع.

قوله: " لولا امتناع لوجود " إنما كانت امتناعاً لوجود، لأنها مركبة من " لو "، و " لا " فنفت " لا " امتناع الأول فصار وجوداً، ولم يدخل على الثاني - وهو الجواب - ما
ينفي امتناعه فبقي على نفيه، فإن قلت: " لولا زيد لم أقم " كانت وجوداً لوجود،
والاسم بعدها مبتدأ ولا خبر له، ويلزم حذف الخبر، لطول الكلام بجواب " لولا "،
ولسد جواب " لولا " مسده، وللعلم به؛ لأن التقدير " لولا زيد موجود لأكرمتك "، ولا
يجوز أن يكون جواب " لولا " هو الخبر؛ لأنه جملة ولا ذكر للمبتدأ فيها، وإذا لم يكن
فيه ضمير للمبتدأ، ولا بد للمبتدأ من خبر، تعين حذفه.

قوله:

لَوْلَا مَعَ الْأَفْعَالِ حَرْفُ حَضٍّ

الحض: هو الحث على إيقاع الفعل، وقد تقدمت أحرف التحضيض في صدر الأرجوزة.

وأما " ألا " فكما قال في المعنيين وهما استفتاح الكلام بها، والعرض، وتدخل على الجملتين، وعلى الحرف نحو " ألا زيد قائم "، " ألا قام زيد، ألا لا يقيم زيد، وأما العرض فقد تقدم في نواصب الأفعال.

(حَتَّى وَأَمَّا)

حَتَّى تُسَمَّى غَايَةً فِي الْجُمْلِ أَمَّا لِتَفْصِيلِ كَلَامٍ مُجْمَلٍ

يريد أن " حتى " إذا دخلت على الجملة الاسمية وصارت حرف ابتداء لا يخرجها ذلك عن كونها غاية، يدل على ذلك قول امرئ القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

فعطف " حتى " الثانية وهي حرف ابتداء على " حتى " الأولى التي هي غاية بدليل نصب الفعل بعدها بـ " أن " مضمرة، فهي في جميع أحوالها لا تخرج عن معنى الغاية، وقال الزجاج: إن الجملة من المبتدأ والخبر بعدها في موضع جر، لما رآها معطوفة في بيت امرئ القيس على الجارة، ولا بعد في عطفها على الجارة من حيث المشاركة في المعنى لا من حيث العمل ولو كانت جارة لاحتاجت إلى ما تتعلق به من فعل أو ما جرى مجراه، وكانت معلقة عن العمل في اللفظ، والحروف لا تعلق، ولا تعمل حروف الجر في الجمل.

قوله:

أَمَّا لِتَفْصِيلِ كَلَامٍ مُجْمَلٍ

" أما المفتوحة الهمزة حرف موضوع للتفصيل بعد الإجمال كقوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أَعْيِيَهَا﴾ [الكهف: ٧٩] ثم قال سبحانه: ﴿وَأَمَّا الْعُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٠] ثم قال: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [الكهف: ٨٢] ففصل بـ " أما " ما تقدم من الإجمال.

واحترز بقوله: " تفصيل كلام " عن تفصيل المفرد؛ فإن ذلك يكون بـ " أو "، و"إما" المكسورة الهمزة في بعض مواردتهما.

واحترز بقوله: " مجمل " عن الكلام المفصل، فإنه مستغن بتفصيله عن التفصيل.

و "أما" حرف فيه معنى الشرط ولذلك يلزمها "الفاء" ولذلك قدروها بـ "مهما" قالوا: إذ قلت: "أما زيد فمنطلق": فكأنك قلت: "مهما يكن من شيء فزيد منطلق" أرادوا أن يبينوا أن فيها معنى الشرط لا أن معناها معنى "مهما"، وإذا كانت حرفا شرطيا وجب أن يليها الفعل لكنهم التزموا حذفه وأخذوا الاسم الذي بعد "الفاء" التي هي جوابها فأولوه إياها وجعلوه عوضا من الفعل المحذوف، فإن وقع بعدها مرفوع فبالابتداء، وإن وقع بعدها منصوب فبالفعل الذي بعد "الفاء"؛ إن أمكن.

واحترزنا بقولنا: "إن أمكن" عن مثل قولك: "أما زيد فإنني ضارب"، فإن معمول خبر "إن" لا يتقدم على اسمها فكيف عليها.

وقيل: هو منصوب بـ "ضارب"؛ لأنه إذا جاز أن يتقدم معمول ما بعد الفاء في الجزء في هذا المحل مع عدم جوازه في غير جاز مع "إن".

وقيل: إن الفاء موضعها أن تلي "أما" بعد حذف الفعل، والواقع بعد "أما" إنما هو شيء محله بعد الفاء، وإنما أخرت الفاء؛ لأنها حرف عطف، فلما فاتها العطف ألزموها التوسط، وقد تحذف الفاء من جوابها ضرورة كما تحذف في جواب الشرط قال الشاعر:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

أراد: فلا قتال فحذف الفاء.

(لَمَّا وَأَجَلَ وَقَطُّ وَعَوْضُ)

لَمَّا كَحَيْنٍ وَأَجَلَ مِثْلُ نَعَمٍ قَطُّ كَعَوْضُ زَمَنٍ يُبْنَى بِضَمِّ

قوله: "لَمَّا كَحَيْنٍ" يريد أنها ظرف، قوله: (كحين) يريد أن معناها كمعنى "حين" لا مطلقاً، بل إذا وليها الفعل الماضي، فإن وليها المضارع كانت حرف جازما، وهي ظرف للماضي من الزمان، وتضاف إلى الجمل، والعامل فيها جوابها، فهي في الماضي بمنزلة "إذا" في المستقبل.

وقيل: معناها وجود لوجود، فإذا قلت: "لما قمت قمت" فمعناها (لما) وجد قيامك وجد قيامي، فهي نقيض "لو".

وهي مبنية بالحمل على نقيضها وهو "لو" كما بنيت "كم" في التكثير حملا على "رب"، فإذا قلت: "لما خرجت" فـ "لما" تتعلق بـ "خرجت" الأخير الذي هو الجواب، وـ "خرجت" الأول في موضع جر بإضافتها إليه.

وأما " أجل " فهي بمنزلة " نعم " في التصديق في الخبر، وفي الاستفهام يفيد بيان الجواب في الماضي والوعد في المستقبل، قال الأخفش: واستعمالها في الخبر أفصح من استعمالها في الاستفهام، قال الشاعر:

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلُ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبَيْحَتْ دَعَائِرُهُ
فجمع بين " أجل "، " جير " توكيداً.

الفردوس: البستان، والدعائر: جمع دعرة، وهي الحوض المثلثم. وأما " قط " فظرف لما مضى، ولا تستعمل إلا في الماضي، (وهي نقيضة) " أبداً "، وهي من "القط" وهو " القطع، فإذا قلت: " ما فعلته قط. كان معناه ما فعلته فيما انقطع من ماضي عمري، أي: ما فعلته (مدة ما مضى) من عمري وانقطع مما بقي منه، وألزموها القطع عن الإضافة للعلم بالمراد، وفيها أربع لغات: فتح الأول، وضمه، وتشديد الطاء، وتحفيفها، وبنائها: لقطعها عن الإضافة، وهي في ضمها محمولة على ما قطع من الظروف عن الإضافة.

وقيل: إنما بنيت لتضمنها معنى حرفين للغاية وهما " مذ "، و " إلى " فكأنك قلت: " ما فعلته مذ وجدت إلى وقتي هذا ".
قوله: " قط كعوض "، وجه شبه " قط " ب " عوض " أن " قط " لا تستعمل إلا بعد النفي فهي كعوض في استعمالها بعد النفي، وأنها مبنية على الضم فهي مثلها في البناء على الضم.

وقد بين القسم الثاني فقال: " زمن يبنى بضم ".
وأما " عوض " فلا يستعمل إلا في المستقبل المنفي، وأما بناؤه فلقطعه عن الإضافة، قال الأعشى:

رَضِيعِي لَبَانٍ تُدِي أُمٌّ تَقَاسَمَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوَضَ لَا تَنْفَرُقُ
كأنه قال: تقاسما لا تنفرق أبداً، ف " عوض " في موضع نصب على الظرف والعامل فيه " تنفرق "، وإذا أضافوه أعربوه، قالوا: " عوض العائضين، كما قالوا: أبد الآبدين.

واشتقاقه من قولك: عاضه يعوضه (عوضاً) إذا عوضه قال الشاعر:
عَاضَهَا اللَّهُ غَلَامًا بَعْدَمَا شَابَتِ الْأَصْدَاغُ وَالضَّرْسُ نَقْدَ
أي: عوضها الله غلاماً، فلما كان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه جزء آخر وصار عوضاً منه سموه عوضاً، فهذا اشتقاق لذاته.

وقيل: كانوا يزعمون أن الدهر يسلب ويعطي ويأخذ ويعوض، فسموه عوضاً لذلك، فهذا اشتقاق من فعله.

(كَيْفَ وَوَأَوُ الْحَالِ)

كَيْفَ لِلإِسْتِفْهَامِ عَنْ أَحْوَالِ الْوَأَوِ فِي تَقْدِيرِ إِذٍ لِلْحَالِ

"كيف" سؤال عن حال الشيء لا عن ذاته، فإذا قلت: كيف زيد؟ فجوابه "صالح"، ولا يكون جوابها إلا نكرة، ولذلك كانت الحال نكرة؛ لأنها تصلح أن تكون جواباً لـ "كيف"؟.

وأما "من" فسؤال عن تعيين الشيء، أو عن وصفه، فإذا قيل: من عندك؟ فقلت في الجواب: رجل فقد ميزته من امرأة، وإذا لم يعرف "زيداً" فقال: "من زيد؟ قلت: القرشي، أو المكي، أو البزار".
وأما "ما" فسؤال عن حقيقة الشيء.
قوله:

الْوَأَوِ فِي تَقْدِيرِ إِذٍ لِلْحَالِ

إنما قدرت الواو التي للحال بـ "إذ"؛ لأن الحال يشبه الظرف ولذلك قدرت بـ "في"، فإذا قلت: "جاء زيد وعمرو قائم معناه جاء زيد إذ عمرو قائم، ولذلك لا يحتاج إلى عائد من الجملة إلى ذي الحال كما لا يحتاج إليه مع الظرف إذا قلت: "خرج زيد وقت عمرو قائم، وإذ عمرو قائم، ولولا أن الواو في تقدير الظرف لما صح خلو الجملة من العائد، ولذلك إذا سقطت "الواو" يلزم الجملة الضمير العائد إلى ذي الحال.
وفي "كيف" لغتان: إحداهما اللغة المشهورة فيها.

والثانية: "كي" بحذف الفاء قال الشاعر:

أَوْ رَاعِيَانِ لِبُعْرَانٍ شَرَدْنَ لَنَا كِي لَا يُحْسِنُ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثَرَا
أراد: كيف لا يحسان؟

(سَوْفَ وَالسَّيْنُ وَأَيُّ وَأَنْ)

سَوْفَ مَعَ السَّيْنِ لِتَنْفِيسِ الزَّمَنِ أَيُّ حَرْفُ تَفْسِيرٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنْ

التنفيس: هو التوسعة، ومنه قولهم: "نفس الله كربه"، أي: وسع ما هو فيه من ضيق الأمر، والسين، وسوف "موضوعان للاستقبال، وهما أخص بمعناه من غيرهما (من)

حروف الاستقبال، أما حرف الشرط فوضع للشرط والاستقبال لازم له مع "إن"، وكذا نون التوكيد وضع لتوكيد الفعل فلم يتمحض للدلالة على الاستقبال، وكذا صيغة "الأمر"، والنهي "تدل على الاستقبال بالعرض، أما "السين، وسوف" فلا دلالة لهما على الاستقبال بالعرض، وقد تقدم بيانهما في صدر الأرجوزة.

قوله: "أي حرف تفسير" أما "أي" - بفتح الهمزة وسكون الياء - فحرف يفسر به ما قبله، أي: يبين به معناه، وشرطها أن تقع بين كلامين، الثاني بمعنى الأول ومفسر له كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، (أي) واختار موسى من قومه، فالجمله الثانية التي بعد "أي" مفسرة للأولى، ولا فرق بين الأولى والثانية في المعنى لكن "من" المقدرة في الأولى ظاهرة في الثانية، ولهذا كانت تفسيراً للأولى، فكأنك قلت: تفسيره من قومه، أي: معناه قومه، قال الشاعر:

وَتَرْمِينِي بِالطَّرَفِ أَي: أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينِي لِكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

فقوله: "أي: أنت مذنب" تفسير لقوله: "ترمينني بالطرف" أي: (تنظر) إلى نظر مغضب ولا يكون ذلك إلا عن ذنب فلذلك فسر به بقوله: "أي: أنت مذنب" كأنه قال: تفسير "ترمينني بالطرف" أي: أنت مذنب، أو معناه: أنت مذنب.

والقلى: البغض، و"إياك" منصوب بـ "أقلي" قدم عليه فصار منفصلاً، ولو كان (إياك) منصوباً بـ "لكن" لكان متصلاً، واسم "لكن" ضمير الشأن، والنون الأولى في "ترمينني" علامة رفع الفعل تحذف في الجزم والنصب، والياء فاعله، ومثله "تقليني". و"أي" تستعمل في النداء للقريب، وإنما استعملت في التفسير؛ لأنه يشارك النداء في كونه تنبيهاً على معنى المفسر به.

قوله: "ومثل ذاك أن" قد ذكرنا أقسام "أن" وأن واحداً أن تكون للعبارة والتفسير بمعنى "أي" ولذلك قال: ("أي حرف تفسير" ثم قال): "ومثل ذاك أن ف" ذاك "إشارة إلى أن" أن "مثل" أي "في التفسير؛ أي: "أن" المفتوحة الهمزة الخفيفة النون لا تقع مفسرة إلا بثلاث شرائط:

أحدها: أن يكون المفسر بها في معنى القول وليس بقول؛ لأن القول يحكى ما بعده غالباً.

الثاني: ألا تكون معمولة للفعل الذي تفسره نحو قولك: "أمرته بأن قم" فالباء متعلقة بالفعل فهي من تنمة الفعل، والتفسير من شأنه أن يكون بجمله أخرى غير الجملة المفسرة لكن "أن" هنا مخففة من النون الثقيلة واسمها ضمير الشأن.

الثالث: أن تأتي بعد كلام تام، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]: إن " أن " فيه مخففة من الثقيلة؛ لأنها خبر عن " آخر دعواهم " ولا تكون مفسرة لعدم حصول الكلام التام قبلها، وأما قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنِ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [الصافات: ١٠٤] " أن " فيه مفسرة بمعنى " أي "؛ لأن النداء في معنى القول، و " نادينه " كلام تام.

(هِيَهَاتَ وَشَتَانُ وَوَشَكَانَ وَسَرَعَانَ)

هِيَهَاتَ أَيْ بَعْدَ مِثْلِ شَتَّانُ وَشَكَانَ أَيْ قَرُبَ مِثْلِ سَرَعَانَ

" هيهات " اسم لـ " بعد " فهو اسم لفعل ماضٍ، ولذلك بني في إحدى لغاته على الفتح، وبنيت؛ لأنها تؤدي معنى الفعل، وقيل: بنيت لأنها أشبهت الجملة في الفائدة، والجمال مبنية.

وفيها لغات: فتح التاء، وضمها، وكسرها، أما الفتح فلغة أهل الحجاز، وأما كسرها فلغة أسد وتميم، وأما الضم فلغة قوم من العرب، وقد روي قول الشاعر:

هِيَهَاتٍ مِنْ مُضَبِّحِهَا هِيَهَاتٍ

بضم الأول وكسر الثاني، وتنون في اللغات الثلاث، قال الشاعر:

تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مُضِينَ مِنَ الصَّبَا فِهِيَهَاتِ هِيَهَاتِ إِلَيْكَ رُجُوعَهَا

فنون " هيهات " الثانية مع الكسر، و " رجوعها " فاعل مرفوع بـ " هيهات " الأول إن جعلت الثاني توكيداً، (وبالثاني إن لم تجعله توكيداً) على مذهب البصريين، فهذه أربع لغات.

الخامسة: بسكون التاء.

السادسة: " هيهات " بحذف التاء.

السابعة: إبدالها نونا فتقول: " هيهان ".

الثامنة: أيهان " بإبدال " الهاء " الأولى همزة، وليست النون بدلا من " التاء "؛ لعدم نظيره.

التاسعة: " أيهاك " فالكاف حرف خطاب.

العاشرة: " إيهاث ".

الحادية عشرة: " أيها " بحذف التاء مع إبدال " الهاء " همزة.

أما اللغة الخامسة بسكون التاء فوجهه أنه اعتقد أنها جمع وقف عليها؛ لأن تاء التأنيث في الجمع يوقف عليها من غير إبدال، فأما في الواحد فيبدلها. وأما "شتان" فهو معناه افتراق الشيئين في معنى من المعاني، فهو اسم للفعل بمعنى الخبر كيهيات لا بمعنى الأمر، وبناءه كبناء "هيهات"، وهي مبنية على الفتح، وجاء الكسر يقال: "شتان زيد وعمرو" أي افترقا، ولا يكون فاعله واحدا؛ لاستحالة الافتراق والتباين من واحد. وقولنا: "معناه افتراق الشيئين في معنى من المعاني" احتراز من الافتراق بالذوات، ويقال: "شتان ما زيد وعمرو" بزيادة "ما" قال الأعشى:

شتان ما يومي على كورها ويوم حيان أخي جابر
فـ "يومي" فاعل "شتان" بمعنى افترق، وـ "يوم حيان" معطوف عليه، وـ "ما" زائدة، وـ "حيان" رجل من بني حنيفة كان ينادم الأعشى، ولحيان أخ اسمه جابر، وكان ملكا يحسن إلى الأعشى، ففرق بين ركوبه على كور الناقة تدور وبين أيامه الماضية بمنادمة حيان له.

وأما "وشكان" فاسم لـ "وشك" أي: سرع، فمسماه فعل ماضٍ، وهو من التسمية بالخبر لا بالأمر، قالوا: "وشكان ذا خروجا، فـ" ذا" اسم إشارة وهو فاعل، وـ "خروجا" تمييز منقول كأنه قال: سرع خروج هذا.

وأما "سرعان" فهو اسم لفعل ماضٍ وهو "سرع" وهو مبني على الفتح كـ "شتان"، وفي المثل "سرعان ذي إهالة" زعموا أن بعض حمقى العرب اشترى شاة فسال رغامها فتوهمه شحما ذائبا فقال لبعض أصحابه: خذ من شاتنا إهالتها، فنظر إلى مخاطها فقال: "سرعان ذي إهالة" أي: أسرع ذي إهالة، فـ "ذي" فاعلة، و"إهالة" تمييز منقول، أي: سرعت إهالة ذي الشاة.

وقيل: إن بعضهم استضاف بشخص فذاب له الشحم وأحضر الطعام سرعة فقال: سرعان ذا إهالة.

وإنما بني "هيهات" وما بعده من الأسماء إلى آخر البيت على حركة؛ لالتقاء الساكنين، وفتح إبتاعا لفتح ما قبل الألف.
قوله:

هَيْهَاتَ أَيُّ بَعْدَ مِثْلُ شَتَانُ

يريد مثل "شتان" في كونه اسما لفعل ماضٍ لا أنه مثله في المعنى؛ فإن "شتان" لا يستقل بفاعل واحد، و (هيهات" بفاعل واحد").

وأما " وشكان " فهو مثل " سرعان " في أنه اسم لفعل ماضٍ، ومثله أيضًا في المعنى.

(هَيْتَ وَإِيَهْ وَقَطْ وَلَعَا وَمَهْ وَأَمِينُ)

وَهَيْتَ أَسْرَعُ وَإِيَهْ زِدْ وَقَطُّكَ اخْتَسِبْ لَعَا انْتَعَشَ مَهْ كُفَّ آمِينَ اسْتَجِبْ

هذه الأسماء التي ذكرها في هذا البيت كلها مسماهَا أمر، وقد فسرنا كلها، فـ"هيت" "أسم لـ" أسرع"، وفيه ضمير المخاطب، قال الشاعر:

أَبْلَغَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ————— مِنْ أَخَا الرُّسُولِ إِذَا أَتَيْتَا
إِنَّ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ غُثِّقَ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

أي: أسرع أسرع، وهو لازم لا يتعدى كمسماه، وفيه ثلاث لغات، فتح التاء، وضمها، وكسرها، وبني على حركة لالتقاء الساكنين، فمن فتح طلب الخفة كما في "أين، وكيف"، ومن ضم شبهه بـ"حيث"، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين ولم يحفل بثقل الكسر بعد "الياء" لقلة استعمالها وندرتها في الكلام كـ"جير"، وقولهم: "هيت لك" اللام في "لك" لبيان المخاطب جيء بها بعد استغناء الكلام عنه كقولهم: "سقيا لك".

وقيل: معنى المضمومة "التاء" جئت لك، وقيل: معناها أنا مهياً لك.

وأما قوله: إيه زد "ففيه إشكال، وبيانه أن "زد" متعد و"إيه" لازم، وبيان أنه لازم لم يقولوا: "إيه حديثاً" أي: زد حديثاً، وأما علة البناء فقد تقدمت في أسماء الأفعال. وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة كسرة على الأصل، احتمال ثقل الكسرة؛ لأنها لو فتحت لالتبست بـ"إيها" التي للكف، وإذا قلنا: إن "إيه" اسم لـ"حدث" فمسماه متعد أيضاً، ولو كان "إيه" متعدياً لذكر مفعوله معه كقولهم: "رويد زيدا"، والأولى أن يقال: إن "إيه" اسم لقولهم "تحدث؛ لأنه لازم مثله، ويستعمل منونا وتنوينه للتنكير.

وأما "قطك" فاسم ومسماه "اكتف"، وقوله: "احتسب" هو بمعنى "اكتف" وبني على السكون؛ لأنه الأصل، وفاعله مضمر، والكاف حرف خطاب كالكاف في "ذلك"، و"رويدك"، "وقط" مخففة من "قط" المشددة؛ لأن القط بمعنى القطع، والاكتفاء: "قطع للطمع من الزيادة والاستكثار.

قوله: "لعا انتعش" يقال ذلك للعائر، ومعنى "انتعش" ارتفع من عثرتك، أي: أنج منها، من قولهم: "نعشت الرجل" إذا رفعته، ومنه سمي سرير الميت نعشا؛ لأنه يرفع على رؤوس الناس، قال الشاعر:

ولا أقول لها عند العثار لعا

أي: لا أقول لها: اسلمي من عثرتك، وقال الآخر:

فالتعس أدنى لها من أن أقول: لعا

قوله: "مه" اسم لـ "اكفف"، وبني على الوقف؛ لأنه الأصل في البناء، وفيه ضمير مستكن هو فاعله.

وقوله: "أمين استحب"، وأما "أمين" فاسم لـ "استحب" يستعمل في الدعاء، ويمد ويقصر، أما المد فأن يزداد ألف بعد الهمزة فيقال: "أمين" ووزنه ممدودا "فاعيل"، ووزنه مقصورا، "فعيل"، ولا يشدد الميم.

وقيل: "أمين" اسم من أسماء الله تعالى، والوجه الأول؛ لوجود البناء، و "أمين" ليس بدعاء؛ لأنه اسم واحد، والاسم الواحد لا يسمى دعاء، وجاء في الحديث: "أن موسى - عليه السلام - كان يدعو وأخاه كان يؤمن" فلو كان "أمين" دعاء لصار معنى الحديث وأخاه كان يدعو.

أَبْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ

الْقَوْلُ فِي أَبْنِيَةِ الْأَحَادِ إِذَا خَلَّتْ مِنْ طَارِيٍّ مُزْدَادٍ

إنما قدم الكلام على الأحاد قبل الشروع في ذكر الجمع؛ لأن الأحاد هي الأصول والجمع متوقف عليها، فالمراد بالأحاد هنا في مقابلة الجمع، فلا مفرد في الفعل بهذا الاعتبار، لأن مدلوله جنس، بل قد يقال للفعل: إنه مفرد باعتبار كونه جزء الكلمة. قوله:

إِذَا خَلَّتْ مِنْ طَارِيٍّ مُزْدَادٍ

قيل: يخرج به ما كان من الأحاد غير مجرد من حروف الزيادة، وإذا خرج ذلك بقى مراده بالأحاد الأسماء التي لا زائد فيها، بل كل حروفها أصول، وذلك على ثلاثة أقسام ثلاثي، ورباعي، وخماسي، لا أكثر من ذلك ولا أقل في الأصول، أما امتناع أن يكون أصل على أكثر من خمسة أحرف؛ لأن السداسي ضعف الثلاثي فلا يكون أصلاً؛ لثلاثا يتوهم أنه مركب كعلبك.

وأما امتناع أن يكون على أقل من ثلاثة لثلاثا يلي الابتداء - الذي هو افتتاح في العمل والحركة - الوقف الذي هو قطع العمل، فالابتداء والوقف متضادان، فكهوا أن يلي الابتداء الوقف؛ لأن المتجاورين كالشيء الواحد ففصلوا بين الابتداء والوقف الذي هو ضده بحرف.

وقد يبلغ الاسم الثلاثي بالزيادة إلى سبعة ولم يزد على ذلك كقولهم: "احمرار احمرارا، واشهاب اشهبابا"، والأصل ثلاثي؛ لأنه من "الشبهة، والحمرة".

فأما قولهم: "قرعلانة" للقملة الصغيرة فليس على ثمانية أحرف بل على سبعة بالزيادة؛ لأن تاء التأنيث في حكم المنفصل بالزيادة.

أَبْنِيَةُ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ

فَعَلٌ كَفَلَسَ فَعَلٌ كَجَمَلٍ فَعَلٌ كَجَبَرٍ فَعَلٌ كَكِبَلٍ

فَعَلٌ كَقُفَلٍ فَعَلٌ كَضَرَدٍ وَزِدْ مِثَالُ عَضُدٍ وَكِبِدٍ

وَغُنُقٌ وَغَنَبٌ وَفُعَلٌ قَدْ جَاءَ فِي الشُّذُوزِ مِنْهُ دُئِلٌ

قد ذكر أحد عشر مثلاً للثلاثي المجرد من الزيادة، وبدأ بالثلاثي؛ لأنه الأصل، ولذلك تزن ما زاد عليه بتكرير اللام، وحق هذه الأمثلة بالقسمة العقلية أن تكون اثني عشر مثلاً باعتبار حركة العين، والفاء، أما سكون الفاء فمتعذر إذ لا يمكن الابتداء بساكن، وإذا امتنع السكون فيها بقيت الحركة، ولا تخلو الحركة من أن تكون ضمة أو فتحة أو كسرة، وأما العين فتدخلها الحركة والسكون، والحركة تنقسم إلى ثلاث والسكون رابع، فتضرب ما للفاء - وهو الحركات الثلاث - فيما للعين وهو أربعة - أعني السكون والحركات - فتكون اثني عشر مثلاً، سقط " فعل " - بكسر الفاء وضم العين - لثقل الخروج من كسر لازم إلى ما هو أثقل منه وهو الضم اللازم فرفض.

وأما " فعل " بضم الفاء وكسر العين فجاء في الأفعال المبنية للمفعول كـ " ضرب زيد " ولم يأت في الأسماء إلا منقولاً عن فعل نحو " دئل " اسم دويبة، وهو علم، والأعلام لا يثبت بها أصل؛ لأن أكثرها منقولاً فيجوز أن يكون " دئل " منقولاً عن فعل لم يسم فاعله.

ولهذه الأبنية ترتيب أحسن مما ذكره صاحب الأرجوزة وهي: أربعة مفتوحة الفاء، وثلاثة مكسورة الفاء، وثلاثة مضمومة الفاء. أما الأربعة المفتوحة الفاء، فأولها " فعل " - بفتح الفاء وسكون العين - ويكون اسم عين، وصفة، ومصدر، أما الاسم فنحو " فلس، وصقر "، وأما الصفة فنحو " صعب وضخم "، وأما المصدر فنحو " ضرب، وقتل ".

الثاني: " فعل " بفتح الفاء والعين، وهو أثقل من " فعل " بسكون العين، وهو اسم عين، وصفة، ومصدر، نحو " طلب ".

الثالث: " فعل " بفتح الفاء وكسر العين - وهو أثقل من الثاني؛ لأن المكسور العين أثقل من مفتوحها، و اسم عين، وصفة، ومصدر، فالاسم نحو " كبد "، والصفة نحو " حذر، ووجع "، والمصدر نحو كذب، ولعب.

الرابع: " فعل " بفتح الفاء وضم العين، وهو أثقل من الثالث؛ لأنه مضموم العين، والضممة أثقل من الكسرة، وهو على ضربين، اسم عين، وصفة، فالاسم نحو " عضد ورجل "، والصفة نحو " حذر " أي: متيقظ، و " حدث " أي: حسن الحديث.

فهذه الأربعة متواخية في فتح الفاء.

أما الثلاثة المكسورة الفاء:

فأولها: " فعل " - بكسر الفاء وسكون العين -، ويكون اسم غين وصفة ومصدرا، فالاسم كحبر، والصفة كنقض وجلف ونضو، والمصدر كعلم وفسق.
 الثاني: " فعل " - بكسر الفاء وفتح العين - وهو أثقل من الأول بحركة عينه، ويكون اسم عين كعنب، وصفة نحو قولك: " قوم عدى "، و " لحم زيم " أي: متفرق، والمصدر نحو " الشبع ".

الثالث: " فعل " - بكسر الفاء والعين - وهو أثقل من الثاني لأنه مكسور العين والثاني مفتوحها، والكسر أثقل من الفتح، ويكون اسم عين ك " إبل " و " إطل " للخاصرة، وصفة نحو " بلز " يقال: امرأة بلز " للضخمة، وقيل: البلز: القصيرة. وأما الثلاثة المضمومة الفاء.

فالأول " فعل " بضم الفاء وسكون العين، وهو أثقل من أول الثلاثة المكسورة الفاء؛ لأن الضم أثقل من الكسر، والكسر أثقل من الفتح، وهو اسم عين نحو " قفل "، و " برد "، وصفة نحو " حلو، ومر "، ومصدر نحو " شغل ".

الثاني: " فعل " بضم الفاء وفتح العين، وهو أثقل من الأول الساكن العين، وهو اسم عين نحو: " صرد "، وصفة نحو " حطم "، قال الشاعر:
 قد لَقَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطِّمَ
 والمصدر نحو " هديت هدى، وسرى سرى ".

الثالث: " فعل " بضم الفاء والعين، وهو اسم عين نحو " عنق "، (وطنب وصفة نحو " ناقة سرح، وطلق "، ومصدر نحو) عسر (الشيء يعسر عسرا، وعسرا) بضم الفاء والعين، وقال تعالى: ﴿فَذَوْقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر: ٣٩] أي: إنذاري.

أَبْنِيَةُ الرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ

وَلِلرَّبَاعِيِّ قَمْطَرٌ سَلْهَبٌ وَزَبْرِجٌ وَدِزْهَمٌ وَجُخْدُبٌ

للرباعي خمسة أبنية وهي نصف أمثلة الثلاثي وقد ذكرها صاحب الأرجوزة في هذا البيت، وهذه الأبنية هي الأصول من أبنية الرباعي - أعني المجردة من الزائد - ولم يحتج إلى التقييد بكونها مجردة من زائد؛ لأن قوله: " إذا خلت من طارئ مزداد " يشتمل على أبنية الأحاد كلها ثلاثيها، ورباعيها، وخماسيها.

أولها: " فعل " بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام، وهو اسم وصفة كقوله: "قمطر " وهو وعاء الكتب، قال الشاعر:

لَيْسَ بِعِلْمٍ مَا حَوَى الْقِمَطْرُ مَا الْعِلْمُ إِلَّا مَا حَوَاهُ الصَّدْرُ
وقيل: القمطر: الشديد، قال الله تعالى: ﴿يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠]،
ونحو " فطحل " وهو زمن قبل خلق الإنسان، وأما الصفة فنحو " ليث هزبر " أي:
جريء، ونحو " سبطر " وهو الممتد.

الثاني: " فعلل " بفتح الفاء وسكون العين، ويكون اسماً وصفة، فالاسم نحو "جعفر"
، وجعفر في الأصل اسم للنهر ثم سمي به الرجل فهو من الأعلام المنقولة، وأما
الصفة فكقوله " سلهب " وهو الطويل.

الثالث: " فعلل " بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام، وهو اسم وصفة، فالاسم
قوله: " زبرج " وهو: الذهب، وقيل: السحاب الأحمر، وقيل: النقوش المختلفة الألوان،
وأما الصفة فنحو " خضرم " وهو الماء الكثير.

الرابع: " فعلل " بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام، ويكون اسماً وصفة،
فالاسم نحو قوله: " درهم "، ومثال الصفة " هجرع " وهو الطويل، والهاء فيه أصل عند
سيبويه؛ لقلة زيادة الهاء أولاً، وزائد عند غيره، وهو من " الجرع " وهو: المكان السهل.
الخامس: " فعلل " بضم الفاء واللام، وهو اسم وصفة، فمثال الاسم قوله:
" جخدب " بضم الجيم والdal، وقيل: هي صفة وهو الغليظ، ونحو " برثن " لمخلب
الطير والسباع، وأما الصفة فنحو " جرشع " وهو العظيم من الإبل.

وحكى الأخفش: " جخدبا " بفتح الدال، وسيبويه لم يشته، ويرويه بضم الدال
كـ"برثن"، وحمل رواية من رواه بفتح الدال أنه مخفف من " جخداب " فخفف بحذف
الألف وسكون الخاء كما قالوا: " علبط " هو مخفف من " علابط "، وقد: (نطقوا به)،
قال الشاعر:

ما راعني إلا جناح هابطا

على البيوت قوطه العلابطا

و " جناح " اسم الراعي، و " قوطه " منصوب بـ " هابط "؛ لأنك تقول: " هبط
الشيء، وهبطته أنا " ولولا تقدير أن " علبطا " مخفف من " علابط " لكانوا قد جمعوا
بين أربع متحركات متوالية لا يقدر في واحد منهن الانفصال بحال، فاعرفه.

أَبْنِيَةُ الْخُمَاسِيِّ الْمَجْرَدِ

وَلِلْخُمَاسِيِّ جَاءَ قُطْعُبٌ وَلَهُ سَفَرْجَلٌ جَحْمَرِشٌ قَدْ عَمَلَهُ

هذا البيت جامع للخماسي المجرد من الزيادة كما أن البيت الذي قبله جامع لأصول الرباعي، وهي أربعة أمثلة:

أولها " فعلل " بكسر الفاء، وسكون العين، وفتح اللام، وسكون الثانية، ومثاله قوله: " قرطعب " وهو: السحاب، وهو اسم، ويكون صفة كـ " جردحل " وهو جمل غليظ.

المثال الثاني: فعلل " بفتح الفاء والعين، وسكون اللام الأولى، وفتح الثانية ومثاله قوله: " سفرجل "، والصفة " شمردل " وهو: السريع من الإبل وغيرها.

المثال الثالث: " فعللل " بفتح الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى، وكسر الثانية، ومثاله قوله: " جحمرش " وهي: العجوز الكبيرة قال الراجز:

قَدْ قَرُنُونِي بِعَجُوزٍ جَحْمَرِشٍ

كَأَنَّمَا دَلَالُهَا عَلَى الْفَرَشِ

مَنْ آخِرَ اللَّيْلِ كَلَابٌ تَهْتَرِشُ

قال ابن جنى: الجحمرش: العظيمة من النساء، وقيل: الأرنب الضخمة يقال: صدنا أرنباً جحمرشاً.

المثال الرابع قوله: " قد عمله " ولا يستعمل إلا في النفي، يقال: ما أعطاني قد عمله - بالهاء - وقد عملا - بغير هاء - أي: لم يعطني شيئاً، ويقال: القذعمة: الضخمة من الإبل، وهو صفة، والأول اسم، ووزن " قذعمة ": فعلة " بضم الفاء، وفتح العين، وسكون اللام الأولى، وكسر الثانية.

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

الْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ الَّذِي يُكْسَرُ وَاحِدُهُ عَنْ وَضْعِهِ يُغَيَّرُ

احترز بقوله: "الذي يكسر" عن الجمع الذي يصحح، ثم فسر معنى قوله: "يكسر" بقوله: "واحد عن وضعه يغير" فبين أن التفسير هو تغيير صيغة الواحد عما كان عليه؛ لأن الكسر هو تغيير الشيء عما كان عليه، ويريد بقوله: "عن وضعه" عن بنائه الذي كان عليه وهيئته قبل التفسير، وقوله: "يغير" يعني في التفسير.

واعلم أن التفسير في مقابلة التصحيح، وهو "تفعيل" من كسرت الشيء إذا أزلت الثامه عما كان عليه.

وقوله: "يغير" أمر عام يشتمل على التغيير بالزيادة والنقصان، ويدخل فيه التقديري نحو "فلك، وهجان، ودلاص" ويأتي بيانه.

والتغيير بالزيادة والنقصان يرتقي بالقسمة العقلية إلى خمسة عشر وجهاً، فأما قولهم: "جوالق، وعذاقر" للواحد بضم الأول، فإذا كسرت حذفت الضمة، وجعلت مكانها فتحة، ويعتقد أن الألف في الجمع غير الألف في الواحد، وجمع التفسير: ما تغير فيه بناء الواحد لفظاً أو تقديراً، وتغير البناء أعم من تغير النظم، ألا ترى أن مثل "أسد" في تكسير "أسد" لم يتغير فيه النظم بل تغير فيه البناء فقط، فإن نضد الحروف في الجمع باق على ما كان عليه في الواحد لكن تغيرت الأبنية، وكذلك القول في "جوالق" في الجمع فإن نضد الواحد لم يتغير بل تغير البناء بفتح أوله في الجمع.

جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلِاسْمِ الْمَجْرَدِ

أَوَّلُهَا فُعْلٌ كَأَسَدٍ فِي أَسَدٍ وَفُعْلٌ كَنُؤْمِرٍ أَوْ كَأَسَدٍ

يريد أول أبنية التفسير الثلاثة عشر التي ذكرها فيما بعد بقوله:

ثَلَاثَ عَشْرَةَ عَلَى التَّوَالِي

وهي التي كسروا عليها أبنية الثلاثي الأصول، وإنما جعل أول أبنية التفسير "فعلاً" لخفته بسكون عينه، فما جمع على "فعل" بضم الفاء وسكون العين "سقف" واحد "فعل" بفتح الفاء وسكون العين، وقيل: إنه اسم جمع.

وأما "أسد" بضم الهمزة فواحد "فعل" بفتح الفاء، والعين، قال ابن السراج: هو مخفف من "أسد" المضموم العين.

وأما " فلك " بضم الفاء وسكون اللام (فهو جمع " فعل) فواحد " فلك " ك " قفل " قال الله تعالى: ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ [الشعراء: ١١٩] فهو واحد، وقال تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ [يونس: ٢٢]. (فالفلك) هنا جمع لعود ضمير الجمع عليه - وهو النون - في " جرین "، فكأنهم حملوا " فعلا " المضموم الأول الساكن الثاني على " فعل " المفتوح الأول والثاني، فجمعوه في الكثرة جمعه، كما جمعوه في القلة جمعه، فقالوا: فلك " في الجمع كما قالوا " أسد "، وقالوا: " صلب، وأصلا ب، وأسد وآساد " فكما شركوا بينهما في جمع القلة شركوا بينهما في الكثرة. وأما " فعل " بضم الفاء والعين فتكسير " فعل " ك " رهن "، وأما " نمر " بضم الأول والثاني فواحد " نمر " بفتح الأول وكسر الثاني.

وأما " أسد " بضم الفاء والعين فواحد " أسد " وهو " فعل " بفتح الأول والثاني، قال ابن السراج: وهو عندي مقصور من " أسود "، يعني أنهم حذفوا الواو من " أسود " فصار " أسدا ".

وَفَعْلَةٌ كَرَجْلَةٍ وَفَعْلَةٌ حَبِيَّةٌ ثِيْرَةٌ وَحَسَلَةٌ

أما " فعلة " بفتح الفاء وسكون العين فهو المثال الثالث من أمثلة ما كسر عليه الثلاثي، وواحد " فعل " بفتح الأول وضم الثاني، فـ " رجلة " جمع " رجل "، قالوا: " ثلاثة رجلة " في العدد القليل، فكأنهم استغنوا عن " أرجال "، قال أبو علي: وليس (رجلة) بتكسير " رجل " بل هو اسم للجمع.

المثال الرابع فعلة " بكسر الفاء، وفتح (العين) واللام، والتمثيل فيه قوله: " حبة واحدا " حب "، وقالوا في البئر القديمة: " جب " وجبة فهو تكسير " فعل " بضم الفاء وسكون العين، ومثاله " خرج وخرجه، و " جحر، وجحرة ".

وقد كسروا على هذا المثال " فعلا " بفتح الفاء وسكون العين فقالوا: " ثور، وثيرة " في الحيوان، وقالوا في القطعة من الأقط: ثور، وثورة "، ففرقوا بين " الثور " من الحيوان، و " الثور " الذي هو القطعة من الأقط، وقالوا في الصحيح منه: " فقع، وفقعة، وجبء، وجبأة ".

ومما كسر على هذا المثال " فعل " بكسر الفاء وسكون العين كقوله " حسله " جمع " حسل " - وهو ولد الضب - ومنه " قرد، وقردة ".

وَأَفْعُلٌ كَأَفْلُسٍ وَأَزْمُنٍ وَأَضْلُعٌ وَأَزْجُلٍ وَأَزْكُنٍ

الخامس من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد " أفعل " وقد كسروا عليه خمسة أمثلة، وهي التي ذكرها منظومة في البيت.

أولها: أفلس " جمع " فلس "، و " أفعل " لأقل العدد، وكذلك مضاعف ما كان على " فعل " بفتح الفاء وسكون العين نحو " ضب، وأضب "، و " صك "، وأصك "، و " كف، وأكف "، وكذلك معتل العين منه نحو " قوس، وأقوس " وهو قليل، وقالوا " أير، وآير "، وقالوا في المعتل اللام (منه) " ظبي، وأظب "، و " دلو، وأدل " والأصل أظبو، وأدلو " لكنهم أبدلوا من ضمة ما قبل الواو كسرة فصارت الواو ياء. الثاني: قوله " أزم " واحده " زمن " بفتح الفاء والعين نحو " زمن وأزمن "، قال الشاعر:

هل الأزمُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعَ

قال ابن السراج: ينبغي أن يكون جمعاً " ل " زمان ".

وقالوا في المعتل العين منه: " دار، وأدور، وساق وأسوق، ونار وأنور، وقالوا في المعتل اللام " عصا وأعص، (والأصل " أعصو ") فأبدلوا الواو ياء والضمّة قبلها كسرة؛ إذ ليس في كلامهم اسم معرب في آخره واو قبلها ضمة.

الثالث: " فعل " بكسر الفاء وفتح العين مثل " ضلع " وأضلع.

الرابع: فعل " بكسر الفاء وسكون العين نحو " رجل، وأرجل " - وليس لـ " رجل " جمع كثرة كما ليس لـ " رجل " جمع قلة -، و " ذئب وأذؤب، وقطع - للسهم القصير وأقطع ".

الخامس: قوله: " أركن " واحده " فعل " بضم الفاء وسكون العين.

ثم فَعِيل كالعبيد قيسوا قالوا: الكليب، وكذا الضريس

المثال السادس من أبنية تكسير الثلاثي المجرد " فَعِيل " وقد كسروا عليه ثلاثة أبنية:

أحدها: " فعل " بفتح الفاء وسكون العين - قالوا: " عبد، وعبيد، وكلب وكليب "، وقالوا: " رهن ورهين ".

الثاني: " فعل " - بفتح الفاء والعين - قالوا: " بقر وبقير "، وسيبويه يرى أنه اسم للجمع.

الثالث: " فعل " - بكسر الفاء وسكون العين - نحو " ضرس " قالوا في تكسيره: " ضريس "، ولم يذكر صاحب الأرجوزة في هذا البيت مما جمع على " فعيل " إلا مثالين " فعيل " كالعبيد جمع عبد؛ والكلب جمع كلب، قال الشاعر:

والعيس ينغضن بكيرانها كأنما ينهشن الكليب

" فعيل " كضريس جمع " ضرس "، وهذا المثال قليل في التكسير جدًا.

ثُمَّ فَعَالٌ كَالْفَرَاخِ قَالُوا فِيهِ بَثَّارٌ وَكَذَا رِجَالٌ
كَذَا الْقِرَاطُ وَالْجَمَالُ قُولُوا ثُمَّ فُعُولٌ فَقُلِ الْوُعُولُ

المثال السابع " فعال " وقد ذكر مما كسر عليه خمسة أبنية:

أولها: " فعل " بفتح الفاء وسكون العين كفرخ وفراخ، وفي معتل العين " سوط وسياط "، وثوب وثياب "، وفي معتل اللام " دلو ودلاء، وطبي وطباء "، ولم يأت فيه معتل العين بالياء كما لم يأت المعتل العين بالواو على " فعول ".

الثاني: " فعل " بكسر الفاء وسكون العين كقوله: " بثار " وهو جمع " بثر "، ومنه " قدح وقдах "، ومضاعفه: " زق وزقاق "، ومعتله " ريح ورياح ".

الثالث: " فعل " - بفتح الأول وضم الثاني - ومثاله قوله: رجال، واحده " رجل "، ومنه: سبع وسباع.

الرابع: " فعل - بضم الفاء وسكون العين - والمثال فيه قوله: " القراط " وهو جمع " قرط " - وهو ما يحلى به أذن المرأة - ومضاعفه كثير نحو: خص وخصاص، وعش وعشاش.

الخامس: " فعل - بفتح الفاء والعين - والمثال فيه قوله: " الجمال " واحده " جمل " و " فعال " في " فعل " كثير.

وهنا مثال سادس قد كسروه على " فعال " لم يذكره، وهو " فعل " - بضم الفاء وفتح العين نحو: ربع ورباع.

كَذَا الْبُرُوجُ وَكَذَا الْعُرُوقُ كَذَا الضُّلُوعُ وَكَذَا السُّوُوقُ
كَذَا الْأَسُودُ ثُمَّ مَعِ فَعَالُهُ فُعُولَةٌ بُعُولَةٌ جِمَالُهُ

الثامن من أبنية الجموع " فعول، وقد ذكر صاحب الأرجوزة خمسة لأبنية ما كسر على " فعول ".

أولها: " فعل " - بفتح الفاء وكسر العين - ومثاله قوله: " فقل الوعول " واحده " وعل " - وهو الكبش الجبلي -، و " نمر، ونمور ".

الثاني " فعل - بضم الفاء وسكون العين - ومثاله قوله: " كذا البروج " الواحد " برج "، وكذلك " جرح وجروح "، قال الله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].
الثالث: " فعل " - بكسر الفاء وسكون العين - ومثاله قوله: " وكذا العروق "، الواحد عرق - بكسر الأول وسكون الثاني، ومثله " شسع وشسوع "، ومن المضاعف " لص ولصوص " في لغة من كسر اللام من " لص "، ومن المعتل العين " ديك وديوك، وفيل وفيول ".

الرابع: قوله: " الضلوع " واحده " ضلع "، بكسر الفاء وفتح العين ".
الخامس: قوله: " كذا السؤوق "، واحده " ساق " ووزنه " فعل " - بفتح الأول والثاني - أصله " سوق " قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وما كان معتل العين بالواو فبابه أن يجمع على " فعال " نحو: حوض وحياض، وسوط وسياط، وثوب وثياب. فأما " السؤوق "، و " الفؤوج " في جمع " فوج " فهو شاذ؛ لثقل اجتماع الضمتين والواوين.

وأما المعتل العين بالياء فبابه أن يجمع على " فعول " في الكثرة نحو " بيت وبيوت، وعين وعيون " فلم يستقلوا الضمة على الياء كما استقلوها على الواو.
قوله: " كذا الأسود " - هو جمع " أسد " يغني عنه قوله: " السؤوق "؛ لأن واحد الجمعين " فعل " بفتح الفاء والعين.

ولم يذكر " فعلا " بفتح الفاء وسكون العين - فإن قلت: استغنى عنه بقوله: " بعولة "؛ فإن جمع " بعل "، قلت: وقد ذكر جمع " فعل " وهو (الجمال) ولم يستغن عنه بقوله: " جماله " - وذلك نحو: بطن وبطنون ونسر ونسور، ومعتلة دلو ودلي، وثدي وثدي.

وأما معتل " فعل " بفتح الفاء والعين فنحو: عصا وعصي، وقفأ وقفي، ووززنه "فعول" على ما يذكر في التصريف.

التاسع من أبنية الجموع " فعولة " كقوله: " بعولة " واحده " بعل " بفتح الأول وسكون الثاني، وهو " فعول " زادوا عليه التاء، قال الخليل: " وأرادوا أن يحققوا التأنيث " يعني: يؤكدوه، يعني " بالتأنيث " تأنيث الجمع فقالوا: عم وعمومة، وفي المعتل: " خيط وخيطة ".

العاشر: "فعالة" كقوله: "جمالة"، فـ "جمالة" تأتيث الجمع كأنهم أنثوا "جمالا" جمع "جمل"، وقالوا: حجر وحجارة.

والقول في إلحاق "الناء" بـ "فعال" كالقول في إلحاقها بـ "فعول".

وَجَاءَ فِي فَعْلَانٍ كَالْعَبْدَانِ وَجَاءَ كَالثِيرَانِ وَالتَّغْرَانِ

وَجَاءَ كَالْقُنُونِ وَالْعِيدَانِ فُعْلَانُ كَالْحُمَلَانِ وَالظُّهْرَانِ

وَجَاءَ كَالذُّؤْبَانِ وَالزُّقَانِ وَجَاءَ أَفْعَالٌ عَلَى أَوْزَانِ

المثال الحادي عشر من أبنية التكسير "فعالان" باختلاف فائه من ضم أو كسر. قوله: "وجاء في فعالان" يريد وجاء الجمع في وزن "فعالان" وقد كسروا عليه خمسة أبنية:

أولها: "فعل" بفتح الفاء وسكون العين، مثاله قوله: "العبدان" جمع "عبد" من الصحيح، ومن المعتل العين قوله: "ثيران" هو جمع "ثور".

الثاني: قوله "نجران" واحده "نجر" بضم الفاء وفتح الغين، وهو العصفور الصغير، قال الشاعر:

يحملن أوعية المدام كأنها قد علقت بأكارع النجران
يريد العناقيد، وعنى (بأوعية المدام): العنب؛ لأنها حاوية للماء الذي إذا عصر صار مداما، وشبه قمع العنب الذي هي متعلقة به برجل النجر، وهو العصفور الصغير.
الثالث: قوله "القنوان" واحده "قنو" بكسر الفاء وسكون العين فإذا قلت: فقد صح في "قنوان" بناء الواحد.

قلت: يعتقد أن الكسرة في "قنوان" غير الكسرة في الواحد، بل هي كالكسرة في عبدان، أو يعتقد أن الكسرة في "قنو" كالكسرة في "حمل"، والقنو: العذق بما عليه.
الرابع: قوله: "العيدان" واحده "عود" بضم الفاء وسكون العين، وهو كثير فيما اعتلت عينه بالواو من "فعل" بضم الأول وسكون الثاني نحو "حوت وحيتان، وغول وغيلان، ونون ونينان".

الخامس: "فعل" بفتح الفاء والعين لم يذكره فيما كسر على "فعالان" بكسر الفاء، ومثاله من خرب وخربان "وهي ذكر الحبارى، وقالوا: "وأما ما كسر على "فعالان" بضم الأول فقد ذكر منه ثلاثة أبنية:

أولها: " فعل " بفتح الفاء والعين ومثاله قوله: " حملان " واحده " حمل " بفتح الفاء والعين.

الثاني: قوله " ظهران " واحده " ظهر " (بوزن " فعل " بفتح الفاء وسكون العين.
الثالث: قوله " دؤبان " واحده ذئب " (بوزن " فعل " بكسر الفاء وسكون العين.
وأما قوله " زقان " فواحده " زق " وإنما مثل به؛ لأنه مضاعف " فعل " المكسور
الفاء الساكن العين كما مثل بقوله " ثيران " مع قوله: " عبدان "؛ لأنه معتل " فعل " بفتح الأول وسكون العين.

قَدْ جَاءَ كَالْأَجْمَالِ وَ الْأَجْنَادِ وَجَاءَ كَالْأَرْطَابِ وَ الْأَرْزَادِ
وَجَاءَ كَالْأَعْنَاقِ وَ الْأَعْضَادِ وَجَاءَ كَالْأَضْلَاعِ وَ الْأَكْبَادِ
وَجَاءَ كَالْأَبَالِ وَ الْأَحْمَالِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ عَلَى التَّوَالِي

الثالث عشر من أبنية التكسير في الثلاثي الأصول " أفعال "، وهو أعم أبنية الجموع؛ لشموله أبنية الأحاد العشرة التي تقدم ذكرها، ونذكرها على الترتيب الذي ذكره:

فأولها: " فعل " بفتح الفاء والعين ومثاله قوله: " الأجمال " واحدها: جمل، بفتح الجيم والميم، وفي المعتل العين " قاع وأقواع "، وقد استغنوا به عن جمع الكثرة في قولهم: مال وأموال، وباع وأبواع، ومن المعتل العين نحو " ناب وأنياب "، والمعتل اللام قالوا: صفا وأصفاء، ورجا وأرجاء للناحية.

الثاني: قوله: " الأجناد " واحده " جند "، ووزنه " فعل " بضم الأول وسكون الثاني نحو " برد وأبراد، وركن وأركان "، ومضاعفه " حب وأحاب "، ومعتل العين " عود وأعواد "، وفي معتل اللام " مدي وأمداء ".

الثالث: قوله: " الأرتاب " واحده " رطب " بضم الأول وفتح الثاني، ومنه " ربع وأرباع " وهو شاذ فيه - أيضاً - كما شذ في " فعل " بفتح الفاء وسكون العين، أعني جمعه على " أفعال ".

الرابع: " فعل " بفتح الفاء وسكون العين ومثاله قوله: " الأرناد " واحدها " زند "، قال الأعشى:

وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَرْزَادِهَا

وهو شاذ؛ لأن باب " فعل " المفتوح الفاء الساكن العين أن يجمع في القلة على "أفعل" لكن لما كانت النون من " زند " فيها غنة أشبهت حروف المد نحو " سوط وأسواط، وبيت وأبيات "، والزند: العود الأعلى الذي تقدح به النار.

وقيل: لأن الزند عبارة عن العود، والعود يجمع على " أعواد "، وقالوا: " أراد " في جمع " رَأد " وهو أصل اللحين، فهو عبارة عن الذقن، وقيل: لأن الهمزة في " رَأد " إذا خففت صارت ألفا فعاملوها معاملة ما ثانيه ألف نحو " باب وأبواب، وناب وأنياب ".
الخامس: " فعل " بضم الفاء والعين ومثاله قوله: " الأعناق " واحده " عنق " ومنه " طنب وأطناب ".

السادس: " فعل " بفتح الفاء وضم العين ومثاله قوله: " الأعضاد " واحده " عضد، وقالوا " عجز وأعجاز " ولم يتجاوزوه فيهما كما لم يتجاوزوا " رجالا، وسباغا " في الكثرة.

السابع: " فعل " بكسر الأول وفتح الثاني، ومثاله: " الأضلاع " واحدها " ضلع " بكسر الفاء وفتح العين " وقالوا " ضلع " بوزن " عرق " ومثله " إرم وآرآم " و " الإرم " العلم ينصب في الطرق، ومثله " عنب وأعناب "، ومن المعتل " معي وأمعاء ".
الثامن " فعل " بفتح الفاء وكسر العين فمثاله قوله: " الأكباد " فالواحد " كبذ " بفتح الأول وكسر الثاني.

التاسع: " فعل " بكسر أوله وثانيه فمثاله قوله: " الآبال " الواحد " إبل " بكسر فائه وعينه، وقالوا: " إطل وآطال "، والإطل: الخاصرة، استغنوا بـ " أفعال " في هذا المثال عن الكثرة.

العاشر: " فعل " بكسر فائه وسكون عينه ومثاله قوله: " الأحمال " واحدها " حمل " بكسر أوله وسكون ثانيه، ومنه " شبر وأشبار "

ولم يذكر " فعلة " بكسر الفاء وسكون العين في الثلاثي المجرد وذلك نحو " نار ونيرة، وقاع وقيعة، وجار وجيرة، وأخ وإخوة " وعذره في ذلك أنه سبق ذكر أبنية القلة في باب العدد، فإنه ذكر " فعلة " ثم.

فإن قلت: فقد ذكر ثم " أفعلا "، و " أفعالا " ثم ذكرهما هنا !.

قلت: إنما ذكرهما لكثرة استعمالهما، فأما " فعلة " فلم يكسر عليها من الثلاثي المجرد إلا القليل.

وقد ترك " حجلي " جمع " حجل " ، و " أنجدة " في جمع " نجد " وعذره أن " أنجدة " شاذ، وأما " حجلي " فقليل.

قوله: " ثلاث عشرة على التوالي ": يريد أن صيغ الجمع من الثلاثي المجرد من الزيادة ثلاث عشرة، وأنث العدد؛ لأنه أراد الصيغة وهي مؤنثة، وهذا أولى ممن رواه " ثلاث عشرة " بإضافة " ثلاث " إلى " عشرة "؛ لأن ذلك لا يجيزه أحد من البصريين، فأعرفه.

قوله: " على التوالي " يريد على توالي ما ذكره ابن السراج في الأصول، فإنه أخذ ذلك الترتيب ونظمه على التوالي الذي ذكره ابن السراج.

وَبَابُ فَعْلٍ أَفْعَلٌ فِي الْقِلَّةِ مَا لَمْ يَكُنْ ثَانِيَهُ حَرْفٌ عَلَيْهِ
وَالكَثْرَةُ الْفُعُولُ وَالْفِعَالُ وَغَيْرُهُ قِلْتُهُ الْأَفْعَالُ

احترز بقوله: " باب فعل " عن بقية أوزان الثلاثي المجردة من الزيادة. ويريد بقوله: " باب فعل أفعل في القلة " قياس ما كان من أمثلة الأحاد على " فعل "، مفتوح الفاء ساكن العين، أن يكسر في القلة على " أفعل " إذا كان صحيح العين وذلك نحو " فلس وأفلس "، واحترز بقوله " في القلة " عن جمع الكثرة، واحترز بقوله " ما لم يكن ثانيه حرف عله " عن نحو " بيت، وصوت "؛ فإن جمعه في القلة على " أفعال " نحو " أبيات، وأصوات ".

واحترز بقوله: " ثانيه " أيضاً عن لامه وذلك نحو " دلو وأدل، وظبي وأظب ".

وقد جاء فيه: " أفعال " شاذاً وقد تقدم ذكره وتأويله.

وقد قالوا في المعتل العين " بيت وأبيت، وعين وأعين " وهو شاذ، وكذلك قولهم: " ثوب وأثوب " قال الشاعر:

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَيْسَتْ أَثُوبًا

وقالوا: " قوس وأقوس "، وإنما كان مثل هذا شاذاً؛ لثقل الضمة على حرف العلة، فعلى هذا إذا وجدنا اسماً على مثال " فعل " - بفتح الأول وسكون الثاني - وهو صحيح العين ولم نسمع فيه جمعا فقياسه أن نجمعه في القلة على " أفعل " كما لو سمينا بـ " فضل " لقلنا في جمعه: " أفضل " في القلة وفي الكثرة " فضال " أو " فضول " كقولهم: " كعب وأكعب وكعاب، أو كعوب ".

قوله:

وَالْكَثْرَةُ الْفُعُولُ وَالْفِعَالُ

يريد جمع الكثرة في " فعل " المفتوح الفاء الساكن العين، وذلك نحو " كعب وكعاب وكعوب، وفرخ وفراخ وفروخ، " وقد يأتي على " فعال " فقط نحو " كلاب "، وعلى " فعول " فقط نحو بطون.

ويريد بقوله: " وَالْكَثْرَةُ الْفُعُولُ وَالْفِعَالُ " في الغالب.

ويختص " فعال " بما عينه واو نحو " ثوب وثياب "، و " فعول " بما عينه ياء نحو: " بيت وبيوت " إلا ما شذ على ما تقدم ذكره، ويدخل مثل هذا في قوله:

وَالْكَثْرَةُ الْفُعُولُ وَالْفِعَالُ

لأن ما عينه " واو " بابه " فعال " نحو " حوض وحياض "، وما عينه " ياء " بابه " فعول " نحو " بيت وبيوت ".

وقد جمع غير " فعل " على " أفعل " وذلك نحو " ذئب وأذؤب، وقطع وأقطع، وركن وأركن، وزمن وأزمن، وقالوا: " عصا وأعص ".

قوله: " وغيره قلته الأفعال " يريد غير " فعل " المفتوح الفاء الساكن العين من باقي الأبنية، وقد تقدمت أمثله في قوله:

وَجَاءَ أَفْعَالٌ عَلَى أَوْزَانِ

فخذها من هناك، وإنما اختص " أفعل، وأفعال " بجمع القلة في الثلاثي المجرد؛ لبعده عن أبنية الأحاد فلم يلتبس بالواحد؛ لقلته، فافهمه.

جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلِاسْمِ الرَّبَاعِيِّ

وَفِي الرَّبَاعِيِّ مَعَ الْخُمَاسِيِّ يَأْتِي فَعَالِلٌ عَلَى الْقِيَاسِ
نَحْوَ ضَفَادِعَ وَفِي سَفَزَجِلٍ جَمْعًا سَفَارِجُ بِحَذْفِهِ قُلْ
وَإِنْ تَشَاءَ عَوْضَ وَ قُلْ سَفَارِيجَ فَصَارَ بِالتَّغْوِيضِ كَالْهَمَالِيجِ

أما الرباعي فليس له إلا مثال واحد؛ لأنهم لم يتصرفوا فيه تصرفهم في الثلاثي؛ لثقله، ولذلك قال: "يأتي فعالل على القياس" يريد فعالل مطردا في أصله، والأصل والملحق به في ذلك سواء، مثال الأصل قوله: "ضفادع" جمع "ضفدع"، ومثال الملحق به "جدول وجداول، وصيرف وصيارف، وأجدل وأجادل"، وكذلك أبنية الرباعي الخمسة الأصول التي ذكرها كلها (يأتي جمعها) على "فعالل".

وأما الخماسي فقال سيبويه: لا يكسر إلا على استكره؛ لأنه في حال إفراده مستثقل بكثرة حروفه، فلو جمع بجملة حروفه ازداد ثقلا وذلك مستكره، وإن حذف منه الحرف الخامس لزم الخروج من وزن الخماسي إلى وزن آخر وهو الرباعي وذلك مستكره، لكن لو قيل: كيف يكسر مثل فرزدق؟ فالقياس أن تحذف الحرف الخامس؛ لأن الثقل إنما يكون به ولأنك لو أبقيت الحرف الخامس ل بقي عجز الكلمة أثقل من صدرها؛ لأن ألف التفسير تقع ثالثة وقبلها حرفان هما صدر، ومع بقاء الخامس يكون عجزها ثلاثة أحرف فيزيد عجزها على صدرها فوجب أن يحذف الخامس ويصير الاسم إلى وزن الرباعي فتقع ألف التفسير متوسطة، ما قبلها موازن لما بعدها.
قوله:

وَإِنْ تَشَاءَ عَوْضَ وَ قُلْ سَفَارِيجَ

يريد: إن شئت عوضت من الحرف المحذوف مدة ساكنة؛ وكذلك تفعل في جميع أوزان الخماسي الأربعة.

قوله:

فَصَارَ بِالتَّغْوِيضِ كَالْهَمَالِيجِ

يريد: أن الخماسي الذي عوضت من خامسة "الياء" قبل الطرف صار بالتعويض في زنة "الهماليج" لكن "الياء": في "الهماليج" ليست للتعويض، بل هي منقلبة عن ألف "هملاج" فقلبت الألف ياء في جمعه، لانكسار ما قبلها، وكذلك "الواو" إذا

وقعت رابعة تقلب في الجمع ياء؛ لانكسار ما قبلها نحو " زنبور وزناير، وإن كان الرابع ياء بقيت بحالها نحو: قنديل وقناديل. وهذه الياء لازمة لا تحذف إلا في الضرورة، وأما (الياء) في " سفاريج " فغير لازمة بل إن شئت حذفتها، ولذلك قال: " وإن تشا عوض "، وتقول في " جحمرش ": " جحامر "، وفي " قرطعب ": قراطع.

فإن قلت: فإذا عوضت من الحرف الخامس، لم يحصل التخفيف.
قلت: التخفيف حاصل؛ لأن (الياء) مدة ساكنة، ومع ذلك فله نظير وهو ما رابعه مدة، ولذلك يجعلون التعويض قبل الأخير؛ لتقع الياء (المعوضة موقع الياء المبدلة من المدة في موقع ياء قنديل، ولذلك قال:

فَصَّارَ بِالتَّعْوِيضِ كَالْهَمَّالِيَجْ

أي: صارت الياء في سفاريج غير مستثقلة كما أن الياء في قناديل كذلك، فأعرفه).

جَمْعُ تَكْسِيرِ الثَّلَاثِي الْمُوْنَتِ بِالتَّاءِ

وَفَعْلَةٌ كَالْجَفَنَاتِ سُلِّمَتْ وَ كَالْجَفَانِ وَ الْمَوُونِ كُسِّرَتْ
وَفَعْلَةٌ كَرَكِبَاتٍ وَ عُذْدُ وَ كَالْقَبَابِ وَ كَشَرَاتٍ وَرَدُ
وَفَعْلَةٌ كَالسِّدِرَاتِ وَ الْكِسْرِ

قوله:

وَفَعْلَةٌ كَالْجَفَنَاتِ سُلِّمَتْ

يعني في جمع القلة تكون بالالف والتاء، وقد تقدم بيانه في الجمع المصحح.

قوله:

وَ كَالْجَفَانِ وَ الْمَوُونِ كُسِّرَتْ

يعني تكسير " فعلة " في الكثرة، و " المؤمن " جمع " مائة " وهو أسفل البطن.
ويريد بقوله: " وفعلة كالجففات " ما لحقته " التاء " من أبنية الثلاثي غير الصفة.
و " فعلة " الساكن العين، إما أن تضم فاؤه، أو تفتح أو تكسر، فذلك ثلاثة أبنية مع
سكون العين وقد مثل بها، وبدأ بـ " فعلة "؛ لخفته بفتح فائه وقد ذكر لجمعه مثالين،
أحدهما: " فعال "، وهو الذي عناه بقوله: " كالجفان ".
والثاني: " فعول " وهو الذي عناه بقوله: " كالمؤمن "، و " فعول " في هذا الباب
قليل.

وقد كسروه على " فعل " قالوا: " حلقه وحلق "، وفي المعتل " خيمة وخيم "،
وكسر معتل العين على " فعل " بضم الأول وفتح الثاني نحو " نوبة ونوب "، وفي معتل
اللام نحو " قرية وقرى ".

وقيل: إن " خيما " مقصورة من " خيام "، وكذلك " حلق ".

الثاني " فعله " بضم الأول قوله: " كركبات " يعني في القلة.

قوله: " وعدد " يعني جمع الكثرة، وليس له جمع قلة في التكسير، وواحد " عدد ":
عدة "، وكذلك " ركبة "، وقد كسروه على " فعال " نحو جفرة وجفار "، وتحريك العين
في نحو " خطوات " دليل على أن الضمة في العين عارضة في الجمع.

قوله: " وكالقباب " يريد أنه قد جاء على " فعال ".

قوله: " وكسرات ورد " يعني المضاعف في أدنى العدد.

الثالث: " فعلة " بكسر الفاء قوله: " كالسدرات " يعني في جمع القلة و " الكسر " يعني جمع الكثرة، الواحد " سدره، وكسرة ".

وكذلك المعتل نحو " لحية ولحي، ورشوة ورشى "، ولا تجمع " رشوة " بالألف والياء على لغة من يكسر العين إتباعاً لكسر الفاء؛ لئلا تنقلب الواو ياء، بل على لغة من أسكن العين نحو " رشوات "، وقد جاء على " أفعل " نحو "نعمة وأنعم".

..... فَعَلَّةٌ كَثْمَرَاتٍ وَ ثَمَرَاتٍ وَ ثَمَرَاتٍ وَ ثَمَرَاتٍ

وَ كَالرَّحَابِ وَ كَثُوقٍ وَ قِيمٍ فَعَلَّةٌ كَثْمَرَاتٍ وَ ثَمَرَاتٍ وَ ثَمَرَاتٍ وَ ثَمَرَاتٍ

فَعَلَّةٌ كَثْمَرَاتٍ وَ ثَمَرَاتٍ وَ ثَمَرَاتٍ وَ ثَمَرَاتٍ وَ ثَمَرَاتٍ وَ ثَمَرَاتٍ

وقد ذكر أربعة أبنية آخر متحركة العين:

أولها " فعلة " بفتح الفاء والعين قوله " كثمرات وثمر " أما " ثمرات " فجمع " ثمرة "، وأما " ثمر " فهو جنس لا جمع، وإنما جمعه " ثمار "، فثمره وثمر كبقرة وبقرة، وشجرة وشجر.

قوله: " وكالرحاب "، الرحاب " جمع " رحبة " بفتح الأول والثاني مثل " رقة ورقاب ".

قوله: " وكنوق " يعني في المعتل يقال: " ناقة ونوق ونياق وأنيق "، وقد تقلب فتقدم الياء على النون - أعني تقدم العين على الفاء، فـ " ناقة ونوق كخشبة وخشب " بضم الأول وسكون الثاني.

قوله: " وقيم " يريد أن بناء " فعلة " في المعتل قد ياء تكسيه على " فعل " بكسر الأول وفتح الثاني، فقيم جمع " قامة "، ومثله " تارة وتير، وقد جاء على " فعول " نحو " داوة ودوة " وصفاة وصفى "، وقد جاء على " فعل "، و " دوى " مقصور جمع " دواة " مثل " نواة ونوى ".

الثاني " فعلة " بضم الأول وفتح الثاني كقوله: " كتخمت " يريد في جمع القلة و " تخم " في جمع الكثرة، وكذلك " تهمة وتهم "، فأما " رطبة ورطب " فالرطب جنس ليس بجمع، ولذلك يذكر فيقال: هذا الرطب طيب، كالتمر والشعير.

الثالث: " فعلة " بفتح الفاء وضم العين قوله: " كثمرات وثمر " " ثمرة " بضم الميم لغة في " ثمرة " بفتحها، وكذلك " الثمر " بضم الأول والثاني لغة في " الثمر " بفتحها.

وأما " سمرة وسمر " - لشجر العضاة - فهي جنس أيضًا بمنزلة " ثمرة وثمر " ،
وأما جمعه فبالألف والتاء نحو " سمرات ، صدقة وصدقات " .
الرابع : " فعلة " بضم الفاء والعين في قوله " كبسرات وبسر " ، أما " بسرات " فجمع
قلة ، وأما " بسر " فجنس .
وأما مثال " فعلة " فنحو " عنبه وعنب " ، ف " عنب " جنس ، وجمعه " عنبات "
بالألف والتاء .
وأما " فعلة بكسر الفاء والعين فنحو " بلزة وبلزات " .
وأما " فعلة " بفتح الأول وكسر الثاني فنحو " كلمة وكلمات " ، وأما " كلم "
فجنس ، وكذلك " نبقة ونبقات ونبق " .
ولم يذكر هذه الأمثلة الثلاثة في الأرجوزة مع كونها متحركة العين .

جَمْعُ مَا ثَالِثُهُ حَرْفٌ مَدٌّ مِنَ الثَّلَاثِيَّ

وَفِي فَعَالٍ جَاءَ خُونُ أَخَوْنَهُ وَغَيْنُ أَخْلَئَةٍ وَأَضْوُونَهُ
وَفِي فَعَالٍ قُذِّلَ وَأَجْوِبُهُ وَفِي فَعَالٍ جَاءَ قُرْدٌ أَغْرِبُهُ
وَجَاءَ كَالْغَزْبَانِ وَالذَّبَّانِ وَفِي فَعِيلٍ جَاءَ كَالرُّغْفَانِ
أَزْغَفَةٌ وَأَنْصَبَاءٌ وَسُرُرُ وَفِي فَعُولٍ مِثْلُ خِرْفَانٍ كُتِرُ

هذه خمسة أبنية وهي " فعال " بكسر الفاء نحو " كتاب "، و " فعال " نحو " خوان، و " فعال " بضمها نحو " غراب "، و " فعيل " مثل " رغيف "، و " فعول " مثل: خروف. وإنما كانت خمسة؛ لأن هذه الأبنية ثالثها مدة، فإن كان ثالثها ألفا - والألف يجب فتح ما قبلها - فيجاء الاختلاف في أول الكلمة فكان فيه ثلاثة أمثلة، وهي " فعال " بكسر الأول، و " فعال " بفتحه، و " فعال " بضمه.

وإن كان ثالثه " واوا " وهي إذا كانت مدة لا تكون إلا بعد مضموم يجب فتح الأول؛ لأن الكسر لا يأتي قبل الضم، ولا يجوز ضم أوله، لأن الضمة تخرجه إلى مثال الجموع نحو " فلوس " أو إلى مثال المصادر نحو " خروج ودخول " فتعين الفتح. وإن كان ثالثه ياء نحو " فعيل " فالياء يجب كسر ما قبلها فتعين فتح أوله؛ لأن الضمة تخرجه إلى مثال لا يوجد في الأسماء، وكسره يلزم منه توالي أربع كسرات، وهي كسرة الفاء والعين والياء بتقدير كسرتين فوجب الفتح، فلذلك كانت الأمثلة خمسة.

(ولأسماء) هذه الأمثلة في الجمع أحد عشر مثالا، وإنما بدأ بـ: " فعال " المكسور الأول؛ لأنه أكثر استعمالا من بقية أخواته وذلك نحو " حمار وأحمره " في القلة، وفي الكثرة " حمر ".

قوله:

وَفِي فَعَالٍ جَاءَ خُونُ.....

يريد في الكثرة، قوله: " أخونه " يريد في القلة، و " الخوان: ما يؤكل عليه الطعام، وأصله " خون " بضم الواو لكن خففوه؛ لثقل الضمة على الواو، ومثله " رواق " ورواق، وأروقة، و " بوان وبون " لعمود الخيمة، وقد جاء ضم الواو في الشعر، قال الشاعر:
وَفِي الْأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُورُ

بضم الواو في جمع " سوار " .

وقد جاء فيه " فعائل " نحو " شمال " - ليد - و " شمائل " ، فهذه ثلاثة أمثلة في جمع " فعال " بكسر الأول .

وأما قوله: " عين " فجمع " عيان " بكسر الأول في المفرد، وضم " الياء " في الجمع - وهي: حديدة تكون في متاع الفدان - ، لأنها أخف من الواو فاحتملت الضمة كما قالوا: " دجاجة بيوض ودجاج بيض " ، وقالوا: كلب صيود وكلاب صيد .
ومن قال: " رسل " بسكون العين فيقول: " بيض ، وعين " فيكسر الأول؛ لتسلم الياء الساكنة من القلب .

وأما قوله " أخلة " فهو جمع " خلال " - بالخاء المعجمة، وهو عود في عروتي الجوالق - ، واقتصروا فيه على " أفعله " في القلة والكثرة؛ لثقل التضعيف لو قالوا: " خلل " .

قوله: " وأصونة " جمع " صوان " وهي: عيبة الثياب .
قوله: " وفي فعال قذل " يريد في الكثرة، والقذال: مؤخر الرأس، ومعقد العذار من الخيل .

قوله: " وأجوبة " يريد في القلة، أما " قذل " فواحد " قذال " بفتح الأول، و " أجوبة " جمع " جواب " وجاء فيه " فعلان " قالوا: " غزال وغزلان " قوله: " وفي فعال " يريد بضم الفاء قوله: " جاء قرد " يعني في الكثرة، و " قرد " - بضم الأول وسكون الثاني، وبضمهما - أيضاً - جمع واحده " قراد " ، وقالوا " غلام وغلمة " فكسروه على فعلة " ، وهو قليل .

قوله: " وجاء كالغربان " يعني " فعالا " بضم الأول، قد جاء على " فعلان " بكسر الفاء .

قوله: " الذبان " بكسر الأول جمع " ذباب " ، وقد جاء فيه " ذب " وهو نادر .
قوله:

وَفِي فَعِيلٍ جَاءَ كَالرُّغْفَانِ

الرغفان، فعلان بضم الأول في جمع الكثرة، والواحد " رغيف " ، وفي القلة " أرغفة " .

قوله: " وأنصباء " جمع " نصيب " - وهو القسم - فجمعوه على " أفعلاء " كجمع الصفة نحو " صفي وأصفياء "، وقالوا: " خميس وأخمساء " وقد كسروه على " فعلان " بكسر الأول قالوا: " ظليم وظلمان ".

قوله: " وسرر " جمع " سرير "، وقالوا: " أفيل - لولد (الناقة) - و " أفائل، وآفال "، و " يمين وأيمان ".

وأما قوله:

وَفِي فَعُولٍ مِثْلُ خِرْفَانٍ كَثُرَ

يعني في الكثرة، و " الخرفان " جمع (خروف) وهو ولد الضأن إذا قطع عن الرضاع، وفي القلة " أخرفة "، وقد كسروه على " فعائل " فقالوا للدلو: " ذنوب وذنائب " وقد كسروه في القلة على " أفعال " قالوا: " فلو " لولد الفرس، و " أفلاء " إذا قطع عن أمه. وقد جاء على " فعال " قالوا: فصيل وفصال.

وَفَاعِلٌ دَوَانِيقٌ وَفَاعِلٌ جَاءَ لَهُ الْحِيطَانُ وَ الْكَوَاهِلُ

أما مثال " فاعل " بفتح العين، و " فاعل " بكسرها فإنه يضارع الأبنية الخمسة التي تقدم ذكرها بحرف المد الذي فيه لكن مدته ثنائية، ويضارع أربعة أمثلة من الرباعي (بسكون) ثانية، ولذلك يجمع على زنة جمع الرباعي، وقيل: لأنه رباعي بالزيادة. وقيل: شبه بالملحق بالرباعي نحو " صيرف، وجوهر " وهو الصحيح؛ لأنه مثله عدة وزيادة، وثانيه حرف مد.

قوله: " وَفَاعِلٌ دَوَانِيقٌ " بفتح النون في دائق، وإنما قلبوا الألف من الواحد واوا في الجمع؛ لأنهم لزمهم تحريكها؛ لسكونها وسكون ألف الجمع التي بعدها، وكانت الواو أولى للفرق بين جمع " فيعل "، وفاعل، فجمعوا " فيعل " على " فياعل " قالوا: " صيرف وصيارف، ودائق ودوانق "، فلو قيل: " ديانق " لم يبق فرق بين " فيعل وفاعل "، وقالوا: " دوانيق، وخاتم وخواتيم، وطابق وطوابيق ".

ولم يأت في مثال " فاعل " نعت، وكأن قولهم " خواتيم " جمع " خاتام " لأنهم قالوا: " خاتم وخاتام ".

قوله: " وفاعل " يريد بكسر العين، وله ثلاثة أمثلة إذا كان اسما " فواعل "، " وفعلان " بكسر الفاء، و " فعلان " بضمها.

قوله:

جَاءَ لَهُ الْحَيْطَانُ وَ الْكَوَاهِلُ

الضمير في " له " يرجع إلى " فاعل " بكسر العين، والحيطان: جمع حائط، والياء منقلبة عن واو؛ لأنه من " حاط يحوط " فقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها كما قالوا في " ميقات ".

وقالوا: " حاجر، وحجران " بضم الفاء، وهو الحابس لمسيل الماء من شفة الوادي، من " الحجر " وهو: المنع.

وأما " الكواهل " فجمع " كاهل " وهو: مغرز العنق من الظهر، و " فاعل " لا يجمع على " فواعل " إلا إذا كان اسماً، فأما الصفة فلها حكم سيأتي، والمعرفة والنكرة فيه سواء، قالوا: " خالد وخوالد، وخاتم وخواتم ".

وقالوا: جان وجنان.

و " فعلان " - بضم الفاء في جمع " فاعل " - أكثر من " فعلان " بكسرها؛ لأنه في جمعه على " فعلان " محمول على " فعيل "، و " فعلان " في جمع " فعيل " أكثر من " فعلان ".

وقالوا: " واد وأودية " فجمعوه على " أفعله "؛ لأنهم لو جمعوه على " فواعل " لاجتمع واوان فتقلب (الأولى) همزة فتصير " أواد "، وذلك مستثقل، ولو جمعوه على " فعلان " لجاز قلب الواو همزة؛ لانضمامها.

وَفِي الْإِنَاثِ أَغْنُتُ وَأَذْرَعُ وَأَعْقَبْتُ وَأَيْمَنْ مُتَّسِعُ

يريد وفي جمع الإناث مما ثالثه حرف مد من الأبنية الخمسة التي تقدم ذكرها. قوله: " أغنت " يريد في جمع القلة، والواحد " عناق "، وفي الكثرة " عنوق " و " أذرع " جمع " ذراع " للقلة والكثرة.

قوله: " وأعقب " جمع " عقاب " بضم الفاء.

قوله: " وأيمن " جمع " يمين ".

و " أفعل " في هذا الباب مختص بالمتنوث إلا ما شذ من قولهم: " أمكن، وأزمن، وأطحل ".

ومن أنث " اللسان " قال: " ألسن "، ومن ذكر قال: " ألسنة ".

فأما في الكثرة فجاء " فعول " نحو " عنوق "، وقد تقدم.

وقالوا: "سمي" للسماء التي هي المطر، وقالوا: "فعائل" نحو قدوم وقد ائتم"،
وجاء على "فعل" نحو "قدوم وقدم"، وجاء على "فعال" نحو: قلو ص وقلاص،
وجاء على "فعلان" نحو "عقاب وعقبان"، وكراع وكرعان".

جَمْعُ مَا آخِرُهُ أَلْفُ التَّأْنِيثِ

وَجَمْعُ فُعْلَى فُعْلٌ مِثْلُ الدُّنَا وَجَمْعُ فِعْلَى مَعَ فَعْلَى بِيَّنَا
فِي مِثْلِ ذَفَرَى كَذَفَارٍ جَاء كَذَا فَعَالَى الْجَمْعُ فِي فَعْلَاءَ
وَذَاكَ فِي الْأَسْمَاءِ كَالصَّخْرَاءِ فُقُلٌ صَحَارٍ وَصَحَارَى جَائِي

قوله: " فعل مثل الدنا " يريد أن بناء " فعلى " إذا كان صفة ومذكره " أفعل " التفضيل كسر على " فعل "، فـ: " الدنا " جمع " دنيا "، و " الدنيا " تأنيث " الأدنى، وكذلك " الصغرى، والصغر " فحذفوا ألف التأنيث في التكسير على " فعل " كما حذفوا تاءه في قولهم " حفرة وحفر "، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لِإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ [المدرثر: ٣٥] فهو جمع " الكبرى " وتأنيث " الأكبر "، ويجمع بالألف والتاء في القلة نحو " الصغريات، والكبريات " كما جمع مذكره بالواو والنون.

كالأكبرون، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

فإن كانت " فعلى " ليست لتأنيث " أفعل " التفضيل نحو " حبلى، وحبالى " فجمعه على " فعلى " ولم يحذف ألف التأنيث في الجمع كما حذفت تاءه؛ لأن الكلمة بنيت عليها، والأصل في " حبالى " بكسر اللام كمساجد، لكنهم أبدلوا من كسرة اللام فتحة فصارت ألفا لانفتاح ما قبلها، فعلى هذا منع " حبالى " من الصرف، لأنه على نهاية الجموع لا لأجل الألف؛ لأنها منقلبة عن ياء؛ لما بينا، وإنما فعلوا ذلك ليوافق الجمع واحده في فتح ما قبل ألف التأنيث فيه.

فإن كان مثال " فعلى " اسما نحو " سعدى " فجمعهما بالألف والتاء، قالوا: " سعديات "، ولو كسروه لكان قياسه أن يقولوا فيه: " سعدى " كحبالى، وقالوا: " أنثى وإنث " - في الصفة - فكسروه (على " فعال "، وقد كسروه على " فعل " قالوا: " رؤيا ورؤي ".

قوله:

وَجَمْعُ فِعْلَى مَعَ فَعْلَى بِيَّنَا

يريد أن جمع " فعلى " بكسر الفاء، و " فعلى " بفتح الفاء قد بين في مثل " ذفرى وذفارى " يريد أن " فعلى، وفعلى " أختان وقد بين جمع " فعلى " بكسر الفاء فجمع " فعلى " مثله، والذفرى: العظم المرتفع خلف الأذن، ولأجل أن الأصل (" فعلى " بكسر

اللام) وأن الألف منقلبة عن ياء في الجمع، قال بعضهم: "ذفار" بالتنوين، ولم (ينونوا) المفرد.

وأما "فعلى" بالفتح فنحو "فتوى وفتاوى، وكذلك "دعوى ودعاوى" بفتح الواو في الجمع منهما.

ويحتمل أن يكون قوله: "وجمع فعلى مع فعلى بينا" يريد وجمع "فعلى" بكسر الفاء بين مع "فعلى" بضمها؛ لأن "فعلى، وفعلى" في هذا الباب سواء، تقول: "ذفرى وذفارى" كما تقول: "حبلى وحبالى"، وهو الأشبه بمراده.
قوله:

كَذَا فَعَالَى الْجَمْعُ فِي فَعْلَاءَ

يريد أن ما ألف التأنيث فيه خامسة يجمع على "فعالى" كما يجمع ما ألفه رابعة؛ لأنهم حذفوا ألف المد من "صحراء" في الجمع ليكون آخر "صحارى" كآخر "حبالى" فحملوها هنا ألف التأنيث الممدودة على المقصورة كما حملوا المقصورة على الممدودة في النسب فقالوا في "دنيا": "دنياوى" كما قالوا: "صحراوى" والأصل في "صحارى": "بياء مشددة؛ لأن ألف المد رابعة فلا تحذف في الجمع كما لا تحذف ألف قرطاس فيه لكن تقلب ياء لانكسار ما قبلها كما تقلب الألف في "قراطيس" فصارت (الهمزة) ألفاً؛ لزوال موجب الهمزة، ثم قلبت الألف ياء؛ لأن الألف لا تثبت إلا بفتح ما قبلها وليس قبلها هناك إلا الياء الساكنة المنقلبة عن ألف المد، ثم أدغمت الياء الأولى في الياء الثانية فصارت "صحارى".

ومنهم من خفف بحذف الياء الأولى المبدلة من ألف المد فصار "صحار"، والتنوين عوض من الياء، وإليه إشارة بقوله: "فقل صحار" يعني بالتنوين.

قوله: "وصحارى جاء" يريد أن منهم من أبدل من كسر الراء فتحة، ومن الياء ألفاً؛ فصار "صحارى" فإنه أخف، وليكون آخر الجمع كآخر مفرده.

واحترز بقوله: "وذاك في الأسماء" عن الصفات، فإن "فعلاء" فيها تجمع على "فعل" كحمرء، وحمر، وخضرء وخضر، وقد جاء "فعالى" في الصفات قالوا: عذراء، وعذارى، ولم يقولوا فيه: "عذراء وعذر" كما قالوا: "حمرء وحمر"؛ لأنهم أجروه مجرى الأسماء حيث كان للمؤنث حسب.

جَمْعُ الصِّفَاتِ

وَفِي الصِّفَاتِ شَيْخَةٌ خُلِقَانُ كُتُّ كُهُولٍ أَجْلَفُ حِسَانُ
وَمِثْلُ أَبْطَالٍ صِعَابٍ وَ وَرْدُ فِي أَفْعَلٍ بَيْضٌ وَ حُمْرٌ فَاطِرْدُ
وَضَفًا وَفِي الْأَسْمَاءِ كَالْأَفَاكِلِ فَأَعِلَّةٌ تُجْمَعُ كَالْعَوَازِلِ

يريد بالصفات هنا الثلاثي المجرد من الزيادة التي تقدم جمع أسمائه، وهي العشرة الأبنية التي هي أصول الثلاثي، وإنما آخر تكسير الصفة؛ لأنه ضعيف، وحقها أن تجمع جمع السلامة، ووجه ضعف تكسيروها أنها تشبه الفعل في كونها مشتقة وتضمنها ضمير الموصوف، وعملها في الظاهر والمضمر، والقياس ألا تكسر كالفعل، وإنما كان حقها أن تجمع جمع السلامة؛ لأن علامة جمع السلامة تجري مجرى علامة الجمع من الفعل، فقولك: "ضاربون" كقولك: "يضربون" فجمع السلامة في الصفة كجمع السلامة في الفعل؛ لأنه يأتي بعد سلامته كما يأتي الضمير بعد الاسمية.

قوله: "شيخة" بكسر الأول بوزن "فعلة" - هو جمع "شيخ"، وقالوا فيه: "أشياخ وشيخان، وشيوخ"، ووزن "شيخ" فعل - بفتح الفاء وسكون العين - يقال: "رجل كثر اللحية، وقوم كثر" وقالوا: "رجل ثط، وقوم ثط"، و"ثوب سحل، أي: أبيض - وثياب سحل" وهو جمع "فعل" أيضًا - بفتح الأول وسكون الثاني.

قوله: "أجلف" الواحد "جلف" بوزن "فعل" بكسر الفاء، والجلف: الشاة المسلوخة بغير رأس ولا قوائم، وقالوا: أجلاف.

قوله: "حسان" جمع "حسن" بفتح الأول والثاني.

قوله: "أبطال" جمع "بطل".

فقد ذكر لـ "فعل" بفتح الفاء والعين ثلاثة أمثلة في التكسير وهي "خلقان، وحسان، وأبطال"، وقد جاء فيه "فعل" قالوا: "نصف ونصف" قوله: "صعاب" جمع "صعب" بوزن "فعل" بفتح الفاء وسكون العين.

وقد ذكر لتكسير "فعل" أربعة أبنية، وهي "فعلة" نحو "شيخة"، و"فعل" نحو "كث"، و"فعول" نحو "كهول"، وهو جمع "كهل"، وقد جاء فيه "فعلان" بكسر الفاء نحو "ضيفان"، و"فعلان" بضمها نحو "وغدان" جمع "وغد" وهو الرذل.

وأما "فعل" بكسر الفاء وسكون العين نحو "جلف" فلم يذكر له إلا مثالا واحدا وهو "أجلف" في القلة، ويقال: أجلاف.

ولم يذكر "فعولا" فيه استغناء بذكره في "فعل" نحو "كهول"، ولم يذكر باقي أمثلة الصفات استغناء عنها بذكر أمثلة الأسماء؛ لأن أمثلة الأسماء من الثلاثي المجرد كأمثلة الصفات منه.

قوله:

فِي أَفْعَلٍ بِيضٍ وَحُمْرٍ فَاطَرْدُ

يريد "أفعل" صفة ولذلك قيد الكلام في آخره بقوله: "وصفا" وكان ينبغي أن يقول: وصفا لغير التفضيل لكنه اكتفى بالمثل وهو قوله: "بيض وحمرة" في جمع "أبيض، وأحمر"، وكذلك كل "أفعل" مؤنثه "فعلاء" كأحمر الذي مؤنثه "حمرء" يقال في جمعه: "فعل" بضم الأول وسكونه الثاني (وأصل "بيض" بضم الأول لكن تقلب الياء واوا) لسكونها وانضمام ما قبلها، فيلتبس بجمع ما عينه واو نحو "سود" في جمع "أسود" فأبدلوا من الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب فقالوا: "بيض".

قوله: "فاطرْد" يعني أن ذلك قياسه، وقالوا فيه: "فعلان" نحو: "أسود وسودان"، وأحمر وحمرة"، ولا يجمع بالواو والنون فرقا بينه وبين أفعل "التفضيل، وإن كان للتفضيل قيل في جمعه: "أفاضل" وبالواو والنون، تقول: هم الأفضلون.

وقوله: "وفي الأسماء كالأفكل" احترز بقوله: "في الأسماء" عن الصفات.

قوله: "كالأفكل" هو جمع "أفكل"، والأفكل: الرعدة.

قوله: "فاعلة تجمع كالعوادل" يريد أن ما كان في وزن "فاعل" وفيه تاء التأنيث فتكسره على مثال "فواعل" اسما كان أو صفة.

قوله: "كالعوادل" مثال الصفة وهو جمع "عاذلة".

ويروى "كالفواعل، لعموم الوزن في الاسم والصفة، ومثال الاسم "فاطمة، وفواطم".

وقد نزلوا ما أنت بالهمزة منزلة "فاعلة" فكسروه على "فواعل" قالوا: قاصعاء وقواصع، ونافقاء ونوافق، وداماء ودوام "لجخرة اليربوع، وقالوا: "سابياء - للغشاء الذي يكون على المولود حين الولادة - وسواب"؛ لأن الصدر منه على مثال "فاعل" ألا ترى أن "نافقاء" صدره "نافق"، وقالوا: قنبراء وقنابر "فيما كانت ألف التأنيث فيه سادسة.

وَفَاعِلٌ كَشْهَدٍ حُلُولٍ فَوَارِسٌ رُكْبَانٍ عُودٍ حُلُولٍ

هَلَكَى وَأَشْهَادٍ غَزِيٍّ وَنُزُلٍ بَرَرَةٍ صَخْبٍ وَلاَةٍ وَبُزُلٍ

يريد: وفاعل إذا كان صفة فيكسر على ما ذكرنا، وقد ذكر لتكسيه اثني عشر مثالا.
أولها قوله: " فعل " كقوله: " شهد " جمع " شاهد " وهو الحاضر.
الثاني: " فاعول " نحو قوله: " حلول " جمع حال، من قولهم: " حل فلان مكان
كذا، فهو حال فيه.

الثالث: " فواعل " كقوله " فوارس " وهو شاذ في صفة المذكر، وإنما كان
" فواعل ": شاذ؛ لأنه مخصوص بال مؤنث، فلو كسروا عليه صفة المذكر لحصل لبس بين
تكسير " فاعل " و " فاعلة " فأما " فوارس " فمخصوص بوصف الذكور فلم يقع لبس،
وقالوا: هالك في الهوالك؛ لأنه مثله، قال الشاعر:

خُضِعَ الرِّقَابُ نَوَاقِسِ الْأَبْصَارِ

والأصل أن يقال: " نكس ".

الرابع: قوله " فعلا ن " كقوله " ركب ن " وهو جمع راكب.
الخامس: " فعل " بضم الأول وسكون الثاني، ومثاله قوله: " عوذ حول "، والعوذ:
جمع عائذ وهي الحديثة وقت التاج، والحوذ: جمع حائل، وهي التي لم تحمل من
ضراب الفحل، وقيل: إن أصل " عوذ وحول " عوذ، وحول - بضم الواو - فأسكنت
الواو؛ لثقل الضمة عليها.

السادس: " فعلى " ومثاله قوله: " هلكى " في جمع " هالك "، والأصل في مثل
هذا البناء أن يجمع عليه " فعيل " بمعنى " مفعول " إذا كان به آفة، ولما كان " الهالك "
به آفة وبليّة جمعه على " هلكى " كما قالوا: جريح وجرحى.

السابع: " أفعال " ومثاله قوله: " أشهاد " جمع شاهد قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ
الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١].

الثامن: " فعيل " كقوله: " غزى " هو جمع " غاز "، و " غزى " عند أبي علي مفرد
يقع على الجمع فهو اسم للجمع، ومثله عازب وعزيب "، ف " عزيب " اسم للجمع.

التاسع: " فعل " - بضم الأول والثاني - كقوله: " نزل " في جمع " نازل ".

العاشر: " فعلة " كقوله: " بررة " جمع " بار ".

الحادي عشر: " فعلة " - بضم الفاء وفتح العين نحو " ولاة " جمع " وال "، وأصله
" ولية " فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

الثاني عشر: فعل - بفتح الفاء وسكون العين - نحو "صاحب وصحب"، وراكب وركب، وهو ليس بجمع عند سيبويه كما تبين في صدر الكتاب خلافاً للأخفش.
وقوله "بزل"، بضم الأول جمع "بازل"، وهو البعير المسن، وأصله "بزل" بسكون العين لكنه حركها لأجل الوزن.

وقد جاء على "فعال" كشهاد وكنيام وقيام.
وَفِي فَعِيلٍ أَنْبِيَاءٌ وَنُذُرٌ قَتَلَى وَخَصِيَانٌ وَآيَتَامٌ كُثُرٌ

يريد "وفي فعيل" صفة، وقد ذكر لتكسيه خمسة أمثلة:
أحدها: "أفعلاء" في قوله: "أنبياء" جمع "نبي"، وزادوا ألفي التأنيث في آخره بإزاء التأنيث في أسمائه نحو جريب وأجربة، و"أفعلاء" في الصفات من "فعيل" بإزاء "أفعلة" في الأسماء منه.

الثاني: "فعل" في قوله: "نذر" هو جمع "نذير"، مثله "جديد، وجدد".
الثالث: "فعلى" كقوله: "قتلى" وهو جمع "قتيل"، وكذلك كل "فعيل" بمعنى "مفعول" كجريح وجرحى، ولا يجمع منه على "فعلى" إلا ما به آفة أو أمر مكروه وقع فيه الحي، فأما قولهم: مريض ومرضى فهو محمول على "جرحى"، وإن لم يكن "فعيل" فيه بمعنى "مفعول"؛ لأنه لازم لا مفعول له لكن لمشاركته له في وقوعه فيما يكره، ولذلك لا يقال: "امرأة جريحة" بل يستوي المذكر والمؤنث في "فعيل" بمعنى "مفعول"، ويقال: "مريضات، ومريضون" ولا يقال: "جريحات وجريحون".
وكذا القول في هلكى، وموتى، فاعرفه.

الرابع: "فعالان" بكسر الفاء كقوله: "خصيان" واحده "خصي" شبهوه بـ "ظليم وظلمان" في الاسم.

وجاء "فعالان" بضم الفاء قالوا: "ثني وثنيان"، شبهوه بـ "جربان" جمع "جريب" في الاسم.

الخامس: "أفعال" كقوله: "آيتام" في جمع "يتيم"، ومثله "شريف وأشراف".
قوله: "كثر" يريد ما ذكره من الأمثلة ثر، ولذلك لم يذكر "فعلاء" نحو "فقيه وفقهاء"، ولم يذكر "فعالان" بضم الفاء وقد ذكرناه، و"أفعلة" في المضاعف نحو "شحيح وأشحة"، و"فعال" نحو "لثيم ولثام"، وقالوا "ظروف" تكسير "ظريف" فحملوه على "فعول".

فُعُولُ الْأُنْثَى عَجَائِزُ وَقُلْ هُمْ وَدَدَاءُ وَأَوْدَاءُ رُسُلْ

يريد "فعول" إذا كان صفة، أي "فعول" صفة الأنثى منه "عجائز" وقد ذكر لـ "فعول" أربعة أبنية في التكسير:

الأول "فعائل" كقوله: "عجائز" جمع "عجوز".

الثاني: "فعلاء" كقوله: "وددأ" في جمع "ودود".

الثالث: "أفعلاء" كقوله: "أودأ" وهو جمع "ودود".

الرابع: فعل "بضم الفاء والعين" كقوله: "رسل" جمع "رسول"، ومثله غفور، وغفر، وصبور، وصبر.

وَفِي فَعَالٍ دُلْتُ هِجَانُ وَجَمْعُ ذَا بِالْوَهْمِ يُسْتَبَانُ

يريد وفي تكسير "فعال" بكسر الفاء صفة، وقد ذكر لتكسيه بنائين:

أحدهما: "فعل" وهو "دلث" واحده "دلاث"، وهي الناقة السريعة السير.

الثاني "فعال" وهو قوله "هجان" عند الخليل جمع بمنزلة "ظراف"، فكسروا "هجانا" الواحد على "هجان"، فلفظ الواحد كلفظ الجمع، فهو بمنزلة "فلك" للواحد والجمع، لكن الألف في "هجان" المفرد بمنزلة الألف في "هجان" الجمع، والكسرة في المفرد غير الكسرة في الجمع، والألف في "هجان" المفرد بمنزلة الألف في "كتاب" للمد، والألف في الجمع بمنزلة ألف "رجال" تفيد الجمع، والكسرة فيه كالكسرة في "رجال" فلذلك قال: "وجمع ذا بالوهم يستبان"، فـ "ذا" إشارة إلى "هجان" الذي لم يتميز في اللفظ واحده من جمعه، لكن في النية والتقدير، وذلك أمر وهمي لا لفظي، ومثله: "درع دلاص، (وأدرع دلاص).

والهجان: الكريمة الخالصة من الإبل.

وزعم أبو الخطاب أن "الشمال" - التي هي الخليفة والطبيعة - جمع قال جرير:

.... وَمَا لَوْمي أَخِي مِن شَمَالِيَا

يريد من شمالي.

وَفِي فَعَالٍ صُنْعٌ نُورُ الْخَفَرِ وَفَيْعِلٌ كَأَهْوَنَاءُ قَدْ ظَهَرُ

يريد في تكسير "فعال" بفتح الفاء صفة، وقد ذكر لتكسيه مثالين: أحدهما: "فعل" وهو مثل قوله: "صنع" وهو جمع "صناع" بفتح الأول، يقال: "امرأة صناع" للحاذقة المصلحة لما تصنعه، و "نساء صنع".

والثاني: " فعل " بسكون الثاني في العتل العين بالواو وهو قوله: " نور " جمع " نوار " وهي العفيفة من النساء، ولذلك قال: " نور الخفر "، و" الخفر ": الحياء، ومثله " عوان، وعون " وهي النصف في سنّها، وقالوا: رجل جواد، ورجال جود ".
وقيل: أصله بضم الواو لكن حذفت الضمة؛ لثقلها على الواو.
وقد جاء فيه " فعلاء " قالوا: " رجل جبان، ورجال جبناء ".
قوله:

وَ فَعِيلٌ كَأَهْوَنَاءَ قَدْ ظَهَرَ

هذا البناء لا يأتي إلا في المعتل العين، فـ " أهواناء " جمع هين، وأصل " هين ": هيون، فاجتمعت الياء والواو والسابق ساكن فقلبت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء الأولى، ويجمع جمع السلامة نحو " هينون، وهينات " وهو الأصل فيه.
قوله: " قد ظهر " يريد العين المدغم فيها في الواحد يظهر في الجمع واوا كانت أو ياء، فمثال الواو قوله: " أهواناء " ومثال الياء قولهم: " نبي وأنبياء ".
ويحتمل أن يريد بقوله: " قد ظهر " يعني في المعتل، يريد أن هذا البناء الذي هو " فيعل " لم يظهر إلا في المعتل ولم يعرف في الصحيح.

وجاء فيه " فعال " قالوا: " جيد وجياد "، و " أفعال " فقالوا: ميت وأموات.
وإنما لم يذكر المثاليين الآخرين؛ لأنه كسر عليهما على حذف الزيادة فكأنهم حذفوا الياء من " ميت " فصار " موتا " فكسروه على " أموات " كحوض وأحواض، وكذلك القول في " فعال " وهو كحوض وحياض، فافهمه.

وَمَفْعَلٌ كَيْفَ أَتَى مَفَاعِلُ مَدَاعِشُ مَنَافِرٌ مَطَافِلُ

يريد بقوله: " مفعل " ما كانت الميم في أوله زائدة وبعدها ثلاثة أصول.
قوله: " كيف أتى " يريد على أي حركة أتى من ضمة ميمه أو فتحه أو كسره، فتلك ثلاث حركات، وكذا حركة العين لا تخلو من أحد الثلاث، فتضرب ما للميم من الحركات فيما للعين فتكون تسعة أبنية؛ ولنذكر المستعمل: أما " مداعس " فواحده " مدعس " بكسر الميم وهو: الرمح الأصم.

وأما: " منافر " فجمع " منكر " بضم الأول وفتح الكاف " وهو اسم المفعول.
وأما: " مطافل ": فواحدها " مطفل " بضم الأول وكسر العين، وهي الظبية التي لها طفل.

قوله: " كيف أتى مفاعل " يريد أنه يجمع جمع الرباعي على اختلاف حركات عينه وميمه، وكذلك " مفعّل " كمسجد ومساجد، وكذلك " مفعّل " بفتح الميم والعين كمدخل ومداخل، وكذلك " مفعّل " بضم الميم والعين كمنخل ومناخل، وكذلك " مفعّل " بكسر الميم والعين كمنخر ومناخر، وكذلك إذا كان الزائد في أوله همزة وليس بأفعل فعلاء نحو " أجدل وأجادل وأصفر وأصافر "، وكذا إذا كان الزائد غير الهمزة نحو " تنضب وتنضب " وهو: شجر، وكذا إذا كان للإلحاق بالرباعي نحو " جدول وجداول، وصيرف وصيارف، وجندب وجنادب، وسلم وسلالم، وقردد وقرادد "، فاعرفه.

وَعَنْكَبُوتٌ جَمْعُهُ عَنَّاكِبٌ وَالْجَمْعُ قَدْ يُجْمَعُ كَالْأَكَالِبِ

" عنكبوت " وزه " فعللوت "، فالواو، والتاء فيه (زائدتان بدليل سقوطهما) في قولهم: " عنكبء " فتحذفهما في الجمع فيصير " عنكبأ " فتكسره على " عناكب " كما تقول: " جعفر وجعافر "، وكذلك تفعل في تكسير كل رباعي فيه زيادة ما لم يكن حرف لين رابعة.

واحترزنا بقولنا " رباعي " عن الثلاثي، تقول في تكسير " مدحرج: دحارج، فتحذف الميم، لأنها زائدة في الرباعي، وتقول في " مقطع ": مقاطع، فلا تحذفها وإن كانت زائدة؛ لأنها زائدة في الثلاثي؛ لأنه من القطع، وكذا إذا كان الزائد ثانياً تقول في " كنهبل " اسم شجر: كهابل، أو ثالثة نحو " فدوكس، وسميدع " فتقول في جمعه: فداكس، وسمادع، (وتقول في " عملس ": عمالس) فتحذف اللام الثانية المدغم فيها الأولى وإن كانت زائدة رابعة، لأنها غير مدة، (وكذلك " بلهور " اسم للملم من ملوك الهند العظيم، فتقول فيه: بلاهر، فتحذف الواو وإن كانت زائدة رابعة؛ لأنها غير مدة)، وتقول في " عصفور ": عصافير، فلا تحذف الواو في الجمع بل تقلبها ياء، وفي استقصاء هذا النوع طول.

قوله:

وَالْجَمْعُ قَدْ يُجْمَعُ كَالْأَكَالِبِ

الأكالب: جمع " أكلب " وهو جمع " كلب "، وكذلك أبنية القلة قالوا: " أسورة وأساور "، والأسورة: جمع سوار، وجمعوا " أفعالا " على " أفاعيل " قالوا: " أنعام وأناعم "، قال سيويه: وليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع كما

جمعوا الأشغال، والحلوم فلذلك لم يقولوا في جمع " بر ": " أبرار " وقالوا في " تمر ": " تمران "، وأبو العباس يجيزه قياساً، ولم تسمع " الأكالب " من العرب، وقد ذكره الجوهري.

وقد جمعوا " أفعله " بالألف والتاء فقالوا: " أعطية وأعطيات "، قال ابن السراج: " وكل بناء من أبنية الجموع ليس على مثال " مفاعل " أو " مفاعيل " إذا اختلفت ضروبه فجمعه - عندي - جائز، وقياسه أن تنظر إلى ما كان على بنائه من الأحاد فتكسره على مثال تكسيه " يريد مثال تكسير ذلك الواحد، والقصد بجمع الجمع إما التكاثر كأنعام، وأنعام، وإما أن يراد به الضروب المختلفة، وقيل: هذا لا يمتنع منه جمع، كما يثنى الجمع على معنى الضربين والنوعين، فقالوا: إبل وإبلان، وقالوا: جمالان، فلذلك يجمع إذا أريد به الضروب المختلفة.

وَفِي الْمَهَالِبَةِ هَاءٌ لَاحِقَةٌ وَهِيَ لِلتَّعْوِيزِ كَالزَّنَادِقَةِ

واحد " المهالبة " مهلي منسوب إلى المهلب بن أبي صفرة فحذفوا أحد اللامين من " المهلي " ثم جمعه جمع الرباعي، فالحاء للدلالة على النسبة، فالمراد بقولهم: المهالبة: " المهاليون "، وقيل: الهاء عوض من ياء النسب، ولذلك قال:

وَهِيَ لِلتَّعْوِيزِ كَالزَّنَادِقَةِ

يريد أن الهاء في المهالبة عوض من ياء النسب كما أن " التاء " في الزنادقة " عوض من " الياء التي في زناديق، ومن لا يرى أن الهاء في " المهالبة " عوض من ياء النسب يكون معنى كلام صاحب الأرجوزة: " وفي الهالبة هاء لاحقة " للدلالة على معنى النسب، ويكون قوله: " وهي للتعويض كالزنادقة " بمعنى أن الهاء اللاحقة للجمع مشتركة بين معنيين، فهي لاحقة، للنسب وهي لاحقة أيضاً لمعنى آخر (وهو) التعويض. و " الزنادقة " جمع " زنديق "، والأصل " زناديق " فحذفوا " الياء " التي قبل القاف وعوضوها الهاء، ولا يجوز الجمع بينهما، قال ابن الجواليقي في " المعرب ": " الزنديق ليس من كلام العرب

ولا القرزين، فإذا أرادوا ما تعني العامة قالوا: ملحد ودهري - بفتح الدال - ومن السن: دهري، بضمها، والزنديق: فارسي معرب، وأصله: زنده كرد، أي: يقول بدوام الدهر، أي: الدنيا زنده أي: حياة فقط.

وقد تدخل الهاء لتأكيد تأنيث الجمع كالذكورة، والبعولة، والملائكة، وتدخل في الجمع للدلالة على التعريب كموازنة، والواحد موزج - وهو كالجورب، وكذلك جواربة.

وقد تدخل للأمريين وهما النسب والعجمة كالبرابرة ن والسبابجة، يريد البربريين، والسييجيين، وواحد " السبابجة " سييجي، وهم قوم من السند كانوا يتولون السجن بالبصرة.

بَابُ التَّصْغِيرِ

الْقَوْلُ فِي أَبْنِيَةِ التَّصْغِيرِ أَشْبَهُ شَيْءٍ هُوَ بِالتَّكْسِيرِ
عَلَى فَلَيْسَ وَ ذُرِّيهِمْ بِنِي ثُمَّ دُنَيْنِي بِيَاءٍ لَيِّنٍ

التصغير والتحقيق بمعنى واحد، وهو مصدر صغرته إذا وصفته بالصغر وفائدته: الاختصار؛ لأنه لفظ واحد يفهم منه الصفة والموصوف؛ لأن ياء التصغير مع تغير الحركة تفيد فائدة وصف الشيء بالصغر، فإذا قلت: " جبل " احتمل الصغير والكبير، فإذا أردت البيان قلت: جبل صغير، فإذا أردت البيان مع الاختصار قلت: " جبيل "، ولذلك اختص بالاسم؛ لأن الفعل لا يوصف، فأما تصغيرهم فعل التعجب فالمراد به المصدر كما أضافوا إلى الفعل والمراد المصدر، ومما يدل على أن التصغير بمنزلة الوصف أنهم لا يعملون اسم الفاعل إذا صغروه كما لم يعملوه إذا وصفوه. قوله:

أَشْبَهُ شَيْءٍ هُوَ بِالتَّكْسِيرِ

وجه شبه التصغير بالتكسير من وجوه:
أحدها: أن صيغة المكبر تتغير فيه كما تتغير صيغة الواحد في التكسير.
والثاني: أن الزيادة في التصغير ثلاثة كما أن علامة التكسير في الرباعي والخماسي وكثير من الثلاثي كذلك.
الثالث: الرد في المحذوف اللام من الثلاثي.
الرابع: إبقاء الرابع إذا كان مدة وحذف الزوائد التي يخل حذفها بمعنى فيه كالتكسير.

الخامس: حذف الخامس من الخماسي الأصول فيهما.
السادس: أن ما قبل علامة التصغير مفتوح كفتح ما قبل ألف الجمع في التكسير.
السابع: أن ما بعد ياء التصغير مكسور إذا لم يكن حرف إعراب كما أن ما بعد ألف التكسير كذلك. فلذلك قال: " أشبه شيء هو بالتكسير " يعني التصغير.
قوله: " على فليس " يريد في الثلاثي المتمكن.
قوله: " ودريهم " يريد في الرباعي.
قوله: " ثم دنينير " يريد فيما رابعه حرف مد، وفي الخماسي المحذوف اللام.

قوله: " بياء لين " يريد ساكنة مكسورًا ما قبلها فيما مثل به كدنينير، ويحتمل أن يريد " بياء لين " ياء التصغير؛ لأنها ساكنة، أي: بياء ساكنة.

أُولُهَا جَمِيعُهَا قَدْ ضُمًّا فَلِلثَلَاثِي فُعَيْلٌ حُتْمًا

" الهاء " في " أولها " ضمير الأبنية الثلاثة التي ذكرها من الثلاثي، والرباعي، والخماسي، يريد أول الأبنية الثلاثة جميعها مضموم، وإنما ضم أول مثال التصغير ليمتاز عن المكبر، واختص ذلك الامتياز بضم الأول؛ لأن الضمة تنضم معها الشفتان، وإذا انضمتا صغر المخرج بانضمامهما فكان فيه مشاكلة لمعنى التصغير.

وقيل: إنما ضم أول المصغر؛ لأنه لما لزم مثالا واحدا لا يتعدد أعطي أقوى الحركات فهو كالفاعل الذي لا يتعدد.

وقيل: إنما اختار الضم؛ لأن الفتح قد اختص بالجمع كمساجد، فلم يبق إلا الكسر والضم، فلم يكسروا أوله لثقل الكسر مع الياء، أو لثقل اجتماع كسرتين مع الياء فيما زاد على الثلاثي، (فتعين الضم).

وقيل: لما اشتمل المصغر على الصفة والموصوف جميعا جمعوا فيه الحركات الثلاث، وهي الضمة والفتحة، والكسرة فيما زاد على الثلاثي) ولأن الموصوف والصفة أول وثان، فخصوا المصغر بحركة الأول وهو الفاعل، وبحركة الثاني وهو المفعول، فلذلك ضموا أوله وفتحوا ثانيه، وأما كسر ما بعج يائه فيما زاد على الثلاثة فلحملهم له على التكسير^(١).

واختص المصغر بتغييرات أربع:

أولها: انضمام أوله. والثاني: فتح ثانيه؛ لأنه لو ضم لتوالت ضمتان، ولو كسر لوقع كسر بعد ضم في غير الأفعال وذلك مخصوص بالأفعال المبنية للمفعول فلم يبق إلا الفتح، وتوالت أيضًا أربع كسرات فيما زاد على الثلاثي، وهو الثاني وكسر ما بعد الياء والياء في تقدير كسرتين فتعينت الفتحة.

الثالث: زيادة الياء ثالثة؛ لأن تغيير الحركات لا يكفي في امتياز المصغر عن المكبر، إذ في المكبر ما هو مضموم الأول مفتوح الثاني كجميز، ولغيزي وليس مصغرا؛ (لأن ياءه) رابعة، فزادوا الياء لسفل مخرجها وانخفاضه فناسب معنى المصغر وهو

(١) انظر: الأصول ٣/٣٧، ٣٨، والكتاب ٤/١٥٠، التكملة للفارسي ٤٩٦، اللمع ١٣٩، المقتصد

شرح التكملة ٢/٩٩٩، ١٠٠٠، البديع في علم العربية ج ٢ ١٥٩/١٠٠، ١٦٠.

انحطاطه عن المكبر، وقيل: لو زيدت الألف لصار مثل غراب فلم يخلص للتصغير، وكذا لو زيدت الواو لصار " فعولا " بضم الأول وفتح الثاني فلم يخلص أيضاً للتصغير. الرابع: كسر ما بعد الياء إذا لم يكن حرف الإعراب. قوله:

فَلِلثَلَاثِي فُعِيلٌ حَتْمًا

يريد أن الثلاثي فيه التغيرات الثلاث إذا كان معرباً على سبيل الوجوب، ولذلك قال: " حتماً "، ونصب " حتماً " على المصدر، أي: أحتم ذلك فيه حتماً أي: أوجبه وجوباً.

فَقُلْ مُمَثِّلًا لِّذَلِكَ رَاوِيَا أَخْشَى رُكِّيًّا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيَا

" ذاك " من قوله: " ممثلاً لذك راويا " إشارة إلى وزن الثلاثي وهو " فعيل "، قوله: " راويا " يعني بيت أحичة بن الجلاح، وصدره^(١):

بَنِيْتُهُ بَعْضُ بِنِ مَالِيَا أَخْشَى رُكِّيًّا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيَا

فـ " ركب " تصغير " ركب " وهو اسم مفرد يقع على الجميع، و " رجيل " تصغير " رجل " بسكون الجيم وفتح الراء - يقولون: " راجلا، ورجلا، وراكبا وركبا "، ولو كان جمع " راجل، وراكب " لما جاز تصغيره على لفظه؛ لأنه ليس من أبنية جموع القلة فلما صغروه على لفظه دل ذلك على أنه اسم الجمع كقولهم في " تمر ": " تمرير "، وفي عسل: " عسيل " ^(٢).

وَفِي الرُّبَاعِي فُعِيلٌ وَجَبَ وَفِي الْخُمَاسِي الْأَصِيلُ يُسْتَحَبُّ

يريد في تصغير الرباعي الأصل (والملحق به) يجب تكرير العين فيقال في جعفر: جعيفر، بوزن " فعيعل "، وإنما كررت في هذا المثال العين فقليل: " فعيعل " ولم يقل " "

(١) البيت من الرجز، لأحичة بن الجلاح في: التكملة للفراسي / ٤٦٥، المسائل البغداديات / ٤٧٣، وبلا نسبة في: المنصف / ١٠١/٢، المقتصد شرح التكملة / ٩٣٣/٢، ٩٣٦، شرح الشافية للرضي / ٢٠٢/٢، المساعد / ٥٢٠/٣، المقاصد الشافية / ٥٧/٧، تمهيد القواعد / ٤٨٦٩/١٠، شفاء العليل / ١٠٦١/٣. اللغة: بعصبة من ماليا: قطعة منه.

(٢) انظر: المقتضب / ٢٩١/٢، التكملة / ٤٦٤، المسائل البغداديات / ٤٧٢، ٤٧٣، المنصف / ١٠١/٢، شرح الشافية / ٢٦٥/٢، المناهل الصافية / ١١٨/١.

فعيل " بتكرير اللام، لظهور (المثلين) في الرباعي المضاعف العين نحو " سلم، وسليم " ^(١).

وتقول في الملحق بالرباعي: " جوهر، وجوهر "، وكذا الرباعي بزائد في أوله نحو: أجدل وأجيدل، وأفكل وأفكل، ومدخل ومدخل، ومجلس ومجلس ".
قوله:

وَفِي الْخُمَاسِيِّ الْأَصِيلِ يُسْتَحَبُّ

يريد بالأصيل الخماسي المجرد من الزيادة نحو " فرزدق " تقول في تصغيره: " فريزد ".

قوله: " يستحب " مستحب فيه " فعيل " دون " فعيل " يريد أن ترك التعويض من المحذوف مستحب فيه؛ لأن القصد بحذف الأخير التخفيف، فإذا عوضت لم يحصل التخفيف الحاصل بغير عوض ^(٢).

إِذْ كُنْتَ تَحْذِفُ الْأَخِيرَ مِنْهُ نَحْوُ سَفِيرَجٍ فَعَوَّضَ عَنْهُ
فَقُلْ سَفِيرَجٌ وَطَوْرًا أَلْزَمًا نَحْوُ دُنَيْنِيرٍ بِبَاءٍ حُتَمًا
فِي كُلِّ مَا الرَّابِعُ مِنْهُ حَرْفٌ مَدٌّ وَبَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدَ

قوله: " إذ كنت تحذف الأخير " تعليل لتصغير الخماسي المجرد من الزيادة على " فعيل "؛ لأنه إذا حذف منه الحرف الأخير صار رباعيا فصغر على مثال تصغير الرباعي، فقوله: " نحو سفيرج " تمثيل لتصغير الخماسي بعد حذف آخره؛ فإن مكبره " سفرجل "، فـ " سفيرج " في الخماسي كـ " جعيفر " في الرباعي؛ لأنك لما حذف آخره صار رباعيا، وقد حكي " سفيرجل " وهو نادر لا يعول عليه.

قوله: " وعوض عنه " يريد: وعوض الحرف الخامس المحذوف من " سفرجل " إن شئت كما عوضت في الجمع نحو " سفاريج "؛ لأن التصغير والتكسير من واد واحد، أي: يتفقان في أكثر الأمر.

(١) انظر: شرح الشافية ٢٦٦/١، ارتشاف الضرب ٣٨٢/١، المساعد ٥٢٠/٣، شفاء العليل ١٠٦١/٣، تمهيد القواعد ٤٨٦٩/١٠.

(٢) انظر: الكتاب ٤٨٧/٣ - ٤٨٨، المقتضب ٢٨٦/٢، التكملة للفارسي ٥١٤/، اللمع في العربية ١٤٥/، البديع في علم العربية ج ٢ ١٧٧/١م، شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٤/، توضيح المقاصد ١٤٤٠/٥.

قوله: " وطورا ألزما " يعني ألزم المصغر " الياء " ثم بين موضع اللزوم فقال: " في كل ما رابعه حرف مد " .

قوله: " نحو دينير " مثال لما رابعه حرف مد، فإن مكبره " دينار " ، والألف في مكبره رابعه، ولذلك تقول في " عصفور ": " عصيفير " تقلب الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها كما قلبت الألف في " دينار " ، ولهذا المعنى تقول في " منطلق ": " مطيلق " بحذف النون، وإن عوضت (قلت: مطيليق) ولا تحذف الميم؛ لأنها زائدة لمعنى، وهو دلالتها على اسم الفاعل.
قوله:

وَبَعْدَ حَرْفِ الْمِدِّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدَ

احترز به من وقوع حرف المد طرفا، واحترز بقوله: " الرابع منه حرف مد " عما الخامس منه مدة نحو " عضر فوط " ، وهو العظاية الضخمة العريضة، فإن المدة فيه تحذف، فيقال: " عضيريف " ، فالياء فيه عوض من لام الكلمة وهي ليست هي؛ لأن الواو انقلبت ياء لمجيئها قبل " الراء " ومحل الواو بعد " الراء " .

إِلَّا أَفْعَالًا فَأَثْبَتَ أَلْفَهُ كَذَا فُعِيلَانُ فِي الْإِسْمِ وَ الصِّفَةِ
كَذَا فُعِيلَاءٌ فَلَا يُغَيَّرُ مِنْ لَفْظِهِ الْأَلْفُ إِذْ يُصَغَّرُ
فَقُلْ حُمَيْرَاءُ وَقُلْ سُكَيْرَانُ وَقُلْ أَجْنِمَالُ وَقِسْ فَقَدْ بَانَ

قوله: " إلا أفعالا " وما بعده من الأبنية الثلاثة التي ذكرها استثناء من قوله:
فِي كُلِّ مَا الرَّابِعُ مِنْهُ حَرْفٌ مَدٌّ وَ بَعْدَ حَرْفِ الْمِدِّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدَ

فإن الرابع من " أفعال وفعلان وفعلاء " حرف مد وهو الألف ولم يلزم إبداله ياء في التصغير، بل ولا يجوز تغيير ألف " فعلان " بحال، أما " أفعال " فتصغير الجمع، ومثاله قوله: " أجيمال " في تصغير " أجمال " جمع " جمل " .

قوله: " فأثبت ألفه " يعني في التصغير، وإنما لم تقلب ألفه ياء (وإن) كانت مدة رابعة؛ لأنها تدل على الجمع فقلبها ياء يخل بمعنى الجمع، وكذلك كل جمع كان على " أفعال " كذا تصغيره، ولم يذكر سيبويه " أفعالا " في أمثلة التصغير؛ لأن تصغير الجمع ينافي معناه؛ لأن التصغير يفيد التقليل، والجمع يفيد التكثير فيبينهما منافاة، والذي سوغ

تصغيره كونه من أبنية القلة، ولم يصف صاحب الأرجوزة مثال " أفعال " إلى الأمثلة الثلاثة التي تقدم ذكرها اقتداءً بسبويه، لما ذكرناه.

وأما " فعيلا، وفعيلاء " فصدورها داخله في " فعيل " تصغير الثلاثي، والزيادة في آخرها بمنزلة تاء التأنيث في طلحة.

وقيل: إنما ثبتت الألف في " أجيمال "؛ لأنها لو قلبت ياء لالتبس تصغير الجمع بتصغير المصدر، فإنك (تقول) في تصغير " إجمال " - بكسر الهمزة مصدر " أجمل الرجل يجمل إجمالاً " تقول: " أجيميل ".

قوله: " كذا فعيلا " تصغير " فعلا "، فأقول: ما كان على زنة " فعلا "، فإما أن يكون علماً نحو " سلمان "، وإما صفة مؤنثها " فعلى " نحو " سكران "، أولاً يكون، فإن كانت الألف والنون في " فعلا " علماً امتنع الحذف كألقي التأنيث، فتقول في تحقيق سلمان: " سليمان " بفتح ما بعد ياء التصغير لثبتت الألف التي قبل النون كما ثبتت الألف التي قبل الهمزة في " حميراء ".

وإن كانت الألف والنون في الصفة التي لها " فعلى " ف كذلك، تقول في سكران: سكران.

قوله: " وقس فقد بان " يريد قس " فعلا " علماً على " فعلا فعلى " النكرة، وإلى " فعلا " علماً و " فعلا فعلى " أشار بقوله: " في الاسم والصفة ".

وإن لم يكن " فعلا " علماً ولا " فعلا فعلى " فالضابط فيه أن ما قلبت ألفه في التفسير ياء قلبت في التصغير وإلا فلا، تقول في سرحان: سريحين لقولهم: سراحين في جمعه، وإن لم يكسر على " فعالين ": ثبتت ألفه في التصغير تقول في " سعدان " لضرب من النبت: " سعيدان " بثبوت الألف، لعدم تكسيه على " سعادين ".

وكذلك ما ألفه خامسة وبعدها نون تثبت في التصغير نحو " زعفران " تقول: زعفران.

قوله: " فقل حميراء " يريد أن ألف ما قبل ألف المد التي قبل ألف التأنيث لا تكسر فلا تقلب الألف ياء بل يبقى ما قبلها مفتوحاً كما يبقى ما قبل تاء التأنيث كذلك، ولأنه لو كسر ما قبل الألف لصار ياء وانقلبت الهمزة المبدلة من ألف التأنيث بعدها ياء فتصير " حميريا " كما تقول: " حريبي، وعليبي " في تصغير " حرباء، وعلباء " مما ألفه للإلحاق، فلم يبق فرق بين الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث وبين الهمزة المنقلبة عن ياء الإلحاق.

وَأَلِفُ التَّائِيثِ مِثْلُ هَائِهِ تَثْبِثُ لَا تَزُولُ عَنْ بَنَائِهِ
نَحْوُ حُبَيْلَى وَ مِثَالُ الْهَاءِ طَلِيحَةٌ فَقَسْ عَلَيْهِ الْجَائِي

يريد بألف التائيث المقصورة.

قوله: " مثل هائه " يريد مثل هاء التائيث فيما يمكن بقاؤها فيه، ويريد بألف التائيث الرابعة، وتمثيله بـ " حبيلى " دل على مراده، فصار تحقيق كلامه: وألف التائيث إذا كانت رابعة مثل هائه؛ فإن ألف التائيث إذا كانت خامسة تحذف، تقول في " قرقرى ": " قريقر " بحذف الألف - وهو اسم موضع -، و " جحجبي " - اسم رجل - (تقول فيه): " جحججب " فتحذف الألف خامسة للتائيث كانت أو لغيره كما تحذف اللام من " سفرجل " في التحقير؛ لتناهي مثال التحقير دونها.

وإنما ثبتت رابعة نحو " حبيلى "؛ لأن الكلمة بها على أربعة أحرف، ولا تحذف في التصغير من الأربعة شيئاً؛ لأن الاسم لم يخرج بكونه رباعياً عن بناء التصغير، وإنما فتحوا ما قبل ألف التائيث، لثلاثاً تنقلب ياء إذا انكسر ما قبلها؛ لأن انقلابها يخل بدلالاتها على التائيث، ولذلك تقول في " مرمى ": " مريم، وفي " أرطى: أريط، فتكسر ما قبل الألف فتتقلب ياء؛ لأنها لغير التائيث، ويحتمل (أن يكون قوله): " وألف التائيث مثل هائه " في انفتاح ما قبلها.

وقوله: " ومثال الهاء طليحة " يريد المؤنث بالتاء وهي تثبت في الاسم قلت حروفه أم كثرت؛ ولذلك تقول في " سفرجلة ": سفيرجة، فتحذف اللام وتبقى الهاء، وإنما فتح ما قبلها، لأنها بمثابة اسم ضم إلى آخر فتفتح ما قبلها كما تفتح ما قبل الاسم الثاني إذا ركبته مع الأول. قوله: " فقس عليه الجائي " يريد في المؤنث الثلاثي بغير علامة.

وَكُلُّ مَحْذُوفٍ إِذَا مَا ضَعُرَا يُرَدُّ لِلأَصْلِ فَقُلْ مُصْعَرَا
وَعَيْدَةٌ يُدَيِّئُ شَوِيهَةٌ ثِيَّةٌ غَضِيَّةٌ سُوَيْيَةٌ
وَقُلْ أَبِي وَ قُوَيْهَ وَ دُوَيْ وَ فِي غَضَى وَ بَابُهُ فَقُلْ غُضِي
وَفِي عَمٍ وَ بَابُهُ فَقُلْ عُمِي

قوله: " وكل محذوف " يريد من الثلاثي.

قوله: " يرد للأصل " يريد إلى الأصل الذي هو ثلاثة أحرف، وإنما وجب رد المحذوف في التصغير؛ لأن الاسم إذا كان على حرفين امتنع تصغيره؛ لأن ياء التصغير

لا تقع إلا ثلاثة ساكنة، فلو لم يرد الحرف المحذوف لوقعت ياء التصغير طرفاً إذ لا تقع إلا ثلاثة كألف التكسير، ولو وقعت طرفاً لتحركت بحركات الإعراب، ووضعها على السكون؛ لأنها بمنزلة ألف التكسير، والياء في "دريهم" كالألف في "دراهم" وكان يؤدي ذلك إلى قلب ياء التصغير ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وذلك يؤدي إلى حذفها؛ لسكونها وسكون التنوين بعدها فيما ينون، وذلك محل بمعنى التصغير، فوجب رد الحرف المحذوف، لتقع ياء التصغير ثلاثة وبعدها حرف الإعراب.

ثم المحذوف على ثلاثة أضرب: تارة يكون بعوض كعدة، وتارة يكون بموجب، وهو ما حذف لالتقاء الساكنين كالمقصور والمنقوص المنونين في الثلاثي، وتارة يكون اعتباراً لا لموجب كيد، ودم.

وأما "وعيدة" فتصغير "عدة" وهو ما حذف فاءه، فلما صغروه ردوا الواو التي هي فاء. المحذوف هنا على ثلاثة أضرب، ما حذف فاءه، وما حذف عينه، وما حذف لامه.

وأما "يديه" فتصغير "يد"، وأصله "يدي" فلما صغروه ردوا الياء التي هي لام الكلمة وأدغموا فيها ياء التصغير، وهو محذوف اللام.

وأما "شويهة" فتصغير "شاة" وأصلها "شوهة" ولامها هاء لقولهم: شياه، فلما صغروه ردوا الهاء التي هي لام.

فإن قلت: فتاء التأنيث يصير بها الاسم على ثلاثة أحرف فما الحاجة إلى رد المحذوف؟

قلت: تاء التأنيث يلزم فتح ما قبلها وياء التصغير أبداً ساكنة، ولو فتحت لقلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وأما "ثبية" فهي الجماعة، وأصلها "ثبوة" فلامها واو، فلما صغروها ردوا اللام وقلبوا ياء؛ لوقوعها بعد ياء ساكنة، وأدغموا ياء التصغير في الياء المبدلة من الواو.

وأما "عضية" فتصغير "عضة" - وهي شجرة ذات شوك -، وأصله "عضوة" فلما صغروها ردوا الواو التي هي لام الكلمة وأبدلوها ياء لوقوع ياء التصغير قبلها، وأدغموا فيها ياء التصغير.

وقيل: لامها هاء فعلى هذا يقال في تصغيرها: "عضية" "كشويهة".

وأما "ستية" فأصلها "ستهة"، وفي الحديث "العينان وكاء السه" وهي لغة في "الاست"، ويقال: "ست" بحذف اللام، وهذا هو الضرب الثالث المحذوف العين،

وأصل "سه" سته، لقولهم في التكسير "أستاه" فلما صغروها ردوا (التاء) وهي العين المحذوفة.

وقوله: "وقل: أبي" تصغير "أب" وأصله: "أبو" لقولهم في الثنية: أبوان، ولامه واو فردوها في التصغير وقلبوها ياء وأدغموا فيها ياء التصغير.

وأم "فويه" فتصغير فم، وأصله: "فوه" فلامه هاء؛ لقولهم في الجمع: "أفواه" فردوا الهاء التي هي لام؛ لأجل التصغير.

وأما "ذوي" فتصغير "ذو" من قولك: "ذو مال"، وأصله "ذوي" فلامه ياء في الأصح؛ لأن باب "طويت، وحويت" أكثر من باب "القوة، والحوه"، أعني ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه واوان، فلما صغروه أدغموا ياء التصغير في الياء التي هي لام الكلمة في الأصل.

وأما "غضى" فهو شجر ولامه ياء لقولهم: أرض غضياء أي: فيها شجر الغضى، ولامه تحذف إذا لقيها ساكن بعدها كالتنوين أو غيره، فإذا صغرت قلبت ألفه ياء، وأدغمت فيه ياء التصغير.

وأما "عم" فهو منقوص وحذفت لامه لسكونها وسكون التنوين بعدها، فإذا صغرت قلبت: "عمي" فترد الياء وتدغم فيها ياء التصغير.

وَمِثْلُ نَحْوِ ادْغَمْنِ قُلْ نَحْيِ

ومثل يحيى قل: يحي كاسره فصار كالقاضي بياء آخره.

قوله: "ومثل نحو ادغمن" ما آخره واو قبلها ساكن.

قوله: "ادغمن" يريد أنك إذا حقرته وقعت ياء التصغير ثالثة وبعدها الواو فقلبت الواو ياء، وأدغمت فيها ياء التصغير، ولذلك قالوا في "دلو: دلي".

وأما ما آخره ياء قبلها ساكن كطبي، ونحي "فتدغم فيها ياء التصغير فتقول: "طبي، ونحي".

وقوله: "ومثل يحيى" يريد ما اجتمع فيه ثلاث ياءات مع ياء التصغير بكسر ما بعدها فتقلب ألف "يحيى" ياء؛ لانكسار الياء الواقعة بعد ياء التصغير، ولذلك قال: "يحيى كاسره" أي: كاسر الياء التي أدغمت فيها ياء التصغير فتجتمع ثلاث ياءات، وهي ياء التصغير ن والياء التي قبل الألف، والياء المنقلبة عن الألف، فتحذف الأخيرة لدلالة كسرة الياء التي بعد ياء التصغير عليها، ولذلك قال: "فصار كالقاضي بياء آخره".

أي: صار منقوصا وكان قبل التصغير مقصورا.

و " يحيى " لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، وفي صرفه - مصغرا - خلاف؛ لأن المحذوف إذا كان مرادا فهو في حكم الثابت، ومن نون في الرفع والجرف في التنوين خلاف، هل هو للصرف لنقصان الكلمة بحذف الحرف الأخير أم هو عوض من الياء المحذوفة كالحلاف في تنوين " جوار " والصحيح أنه غير منصرف.

وَأَلِفُ الْإِلْحَاقِ نَحْوُ أَرْطَى وَنَحْوُ مَعَزَى يَسْتَوِي بِمُعْطَى
فَقُلْ أَرِيْطُ وَمُعْزِزٌ ثُمَّ قُلْ قُبَيْعٌ تَغْنِي الْقُبْعَثَرِي الْجَمَلِ
وَفِي حُبَارَى قُلْ حُبَيْرٍ حَذَفَ وَإِنْ تَشَاءَ قُلْتَ حُبَيْرِي بِالْأَلِفِ

" أَرطى " ملحق بجعفر إن جعلت الهمزة فيه أصلا، فالألف في " أَرطى " بإزاء الراء من " جعفر " فإذا صغرته قلت: " أَرِط "، فقلب الألف فيه ياء؛ لانكسار ما بعد ياء التصغير، وتحذفها؛ لسكونها وسكون التنوين، فتبقى الكسرة قبلها تدل عليها رفعا وجرا، وتثبتها نصبا فتقول: رأيت أَرِطيا.

وأما " معزى " فملحق بدرهم، وهجرع " فتقول في تصغيره: " معيز " فتقلب ألفه ياء لانكسار ما قبلها.

وإنما أبدلت الألف ياء؛ لأنها لغير التأنيث بل هي للإلحاق بدليل تنوينها، وبدليل قولهم: " أَرطاة " للواحدة من شجر الأَرطى، ولو كانت ألفه للتأنيث لم تدخل عليها تاء التأنيث، قال الراجز:

مَالٌ إِلَى أَرطَاةٍ حَقْفٍ فَاضْطَجَعَ

وقالوا: " معزى " بالتنوين، وقالوا " معزاة " بالتاء، والألف في " أَرطى " زائدة لقولهم: " أديم مأروط " أي: مدبوغ بالأَرطى، وقالوا في معزى: معز، ومعيز، وذلك يدل على زيادة الألف.

قوله: " يستوي بمعطى " يريد: أَلِف " أَرطى، ومعزى " تستوي هي والألف الأصلية في قلبها ياء؛ لأنها للإلحاق، والملحق بمنزلة الأصلي، فكما أن أَلِف "معطى" تقلب في التصغير ياء فتقول: " معيط " فكذا أَلِف " أَرطى، ومعزى ".

وأما " علقى " فمن نونها قال: " علقى " يقلب الألف ياء، ومن لم ينونها قال: " علقى " كحبيلى.

فإن كانت الألف خامسة حذفت نحو " حبارى " فتقول: حبير، ولذلك قال: " قل حبير " ثم قال " حذف " يعني الألف؛ لكونها خامسة، فلما حذفت الألف الأخيرة صار

" حبار " بوزن " فعال " فقلبت الألف ياء، لوقوعها بعد ياء التصغير، وأدغمت فيها ياء التصغير فقلبت: " حبير ".
قوله:

وَإِنْ تَشَاءُ قُلْتَ حُبَيْرَى بِالْأَلِفِ

يريد: إن شئت حذف الألف الأولى فتصير " حبرى " بوزن " أرنى، وشعبي " فتقول: " حبيرى " فتفتح ما قبل الألف؛ لأنها للتأنيث، وكذلك كل اسم فيه زيادتان تحذف أيهما شئت ما لم يلزم من حذف أحدهما حذف الآخر.
وإنما قدم " حبير " على " حبيرى "؛ لأن حذف الألف الأخيرة أولى؛ لأن بها يخرج عن مثال التحقير.

وأما " قبعثرى " فألفه سادسة فلا بد من حذفها، ثم تحذف (الراء) كما تحذف (اللام) من " سفرجل "؛ لأنها خامسة فتبقى " قبعث " (فتقول: قبيعث)، وقد فسر " القبعثرى " بقوله: " تعني القبعثرى الجمل ".

تَصْغِيرُ الْجَمْعِ

وَازْدُدْ إِلَى الْوَاحِدِ جَمْعًا كَثْرًا فَاجْعَلْهُ جَمْعًا سَالِمًا مُصَغَّرًا

نَحْوُ رُجُلَيْنِ ظُرَيْفَيْنَا وَاجْمَعْ بِتَاءٍ غَيْرِ عَاقِلَيْنَا

القياس ألا يصغر الجمع؛ للمنافاة التي بين الجمع والتصغير؛ لأن الجمع يفيد التكثير، والتصغير يفيد التقليل، لكن قد يراد تقليل عدد الجمع فيحقر.

واحترز بقوله: "كثرا" عن جمع القلة؛ فإنه يصغر على بناءه من غير تغيير تقول في أثواب: "أثياب"، وفي أكلب: أكلب، وفي أجربة: أجربة"، وفي ولدة "وليدة"، وفي غلمة: غليمة، وجاء: أغلمة.

قوله: "فاجعله" يعني جمع الكثرة، قوله: "جمعا سالما مصغرا" يعني ترد جمع الكثرة إلى الواحد وتصغره فيصير بالتحقير وصفا، فإن كان للعلاء المذكرين جمعته جمع السلامة تقول: "رجلين ظريفيين"، ف "رجلين" تصغير "رجال"، و "ظريفيين" تصغير "ظراف".

وأما قوله:

فَاجْعَلْهُ جَمْعًا سَالِمًا مُصَغَّرًا

فليس على إطلاقه، بل إذا لم يكن له جمع قلة، فإن كان له جمع قلة فأنت بالخيار، إن شئت رددته إلى جمع القلة، وإن شئت رددته إلى الواحد وجمعته جمع السلامة (مثال "غلما" إن شئت رددته إلى جمع القلة فيصير "غلمة" ثم تصغره فتقول: "غليمة"، وإن شئت رددته إلى الواحد وجمعته جمع السلامة) فتقول: "غليمون" لكنه أراد من الجمع ما لا قلة له ولذلك مثل به في قوله: "رجلين ظريفيين".
قوله:

وَاجْمَعْ بِتَاءٍ غَيْرِ عَاقِلَيْنَا

مثاله قولك في "قصاع، وجفان": قصيعات، وجفنيات"، وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه للمنافاة التي بين الكثرة التي يفيدتها (الجمع والقلة التي يفيدتها) التصغير، فلذلك يرد إلى جمع القلة إن كان له ذلك أو إلى جمع السلامة؛ لأنه للتقليل أيضا.

وأما قوله: " واجمع بتاء غير عاقلينا " فصحيح لكن يفهم منه أن مؤنث العقلاء لا يجمع بالألف والتاء فتقول: " هذه نساء ظريفات، ورجال ظريفون، وأما جمع التصحيح فيصغر على لفظه؛ لأنه قلة فتقول في " زيدون ": " زييدون "، وفي " هندات ": هنيدات.

تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ

وَشَذُّ قَوْلُهُمْ زُهَيْرٌ ضَغْرًا مُرْخَمًا كَذَا عُثِيمٌ حَقْرًا

الشاذ: هو الذي لا يقاس عليه، بل يؤخذ سماعا، والنحويون جعلوا هذا النوع من التصغير قياسا وسموه "تصغير الترخيم" أما الفراء فيجيز هذا النوع من التصغير في الأعلام خاصة، وقال: إن العرب إنما تفعل ذلك في الأعلام كما كان الترخيم في النداء غالبا في الأعلام، وهو في غير الأعلام شاذ، كما كان الترخيم في غير النداء شاذًا، فتقول في حارث - علما -: "حريث"، ولو كان صفة لم تقل إلا: "حويرث"، وكذلك تقول في "أسود" علما: "سويد"، وفي الصفة لم تقل إلا "أسيد" وصاحب الأرجوزة جعل هذا النوع من الترخيم شاذًا لما فيه من كثرة الحذف والتباس بعض الأسماء ببعض؛ لأن هذا التصغير تحذف فيه جميع زوائد الكلمة وتجعلها على حروفها الأصول ثلاثية كانت أو رباعية، إشارا للتخفيف فتقول في تصغير "أحمد" تصغير الترخيم: "حميد" فتحذف الهمزة، وكذا تقول في تصغير "محمود": "حميد" فتحذف الميم الأولى (والواو)، وكذا تقول في تصغير "محمد": "حميد" فتحذف الميم الأولى، والميم الثانية من الميم المشددة، وكان صاحب الأرجوزة جعله شاذًا؛ لما فيه من الالتباس.

قوله: "زهير" تصغير "أزهر" فلما حذفت الهمزة خرج عن وزن الفعل فصرفه في التصغير.

قوله: "مرخما" يعني بحذف الزائد الذي فيه، و "عثيم" تصغير "عثمان" فلما حذفت الزائدين صرفته؛ لأن امتناعه من الصرف إنما كان بهما، وتقول في تصغير "غلاب، وحذام - اسم امرأة -: "غلبية حذيمة" فتلحق التاء فيه كما تلحق ما كان على ثلاثة أحرف، وذلك دليل على أنه معدول عن "غالبة، وحاذمة".

وتقول في تحقير ناقة ضامرة تحقير الترخيم: "ضمير" بغير تاء، وكذلك الرباعي إذا حقرت هذا التحقير، فتقول في تحقير "مدحرج": "دحيرج" إذا رخمت.

فإن قلت: فإن تصغيره بغير الترخيم كذلك، فما الفرق بين التصغيرين في الرباعي؟ قلت: الفرق بينهما أنك إذا لم ترخمه قلت: "دحيرج" بالتعويض، ولم تجز زيادة الياء للتعويض في تصغيره مرخما، وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع في "إبراهيم وإسماعيل: بريه، وسميع"، وهو شاذ، والقياس: "أبيره وأسيمع" أو بريهم، وسميعل.

كَمْثِل مَا شَذُّ مُغِيرَبَانُ فِي مَغْرِبٍ كَذَا عُشِيْشِيَانُ

يريد أن الشذوذ في تحقير الترقيم بالحذف كما كان هنا بالزيادة، فزادوا في المغرب ألفا ونونا، والقياس "مغيرب" فكأنهم صغروا "مغربان" بالزيادة، يقولون: آتيك مغيربان الشمس، أي: وقت غروبها؛ لأن هذا متفق على شذوذه، وأما (باب الترقيم) فسيبويه ومن تابعه يجعلونه قياسا، أعني تصغير الترقيم.

وأما (عشيشيان) فهو تحقير العشي، والقياس: عشى، فتحذف الياء الأخيرة من الياءين وتدغم ياء التصغير فيما بعدها، لكنهم فصلوا بين ياء التصغير والياء الأخرى بالشين، وزادوا ألفا ونونا. ومنهم من يحذف الشين ويقول: (عشيان) فيزيد الألف والنون وقالوا في تصغير (عشية): عشيشية، فزادوا شينا، والقياس عشية، كما تقول في تصغير صبية): صبية بحذف الياء الأخيرة. وقالوا في (إنسان): أنيسان، وفي (صبية) - جمع صبي -: أصببية.

تَصْغِيرُ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ

مِثْلَ شُدُوذٍ قَوْلِهِمْ هَازِيَا تَصْغِيرُ هَازَا وَكَذَا اللَّذِينَ
كَمَثَلِ قَوْلِ الْقَائِلِ الْمَرْوِي أَنِّي أَبُودِيَالِكَ الصَّبِيِّ

(مثل) هنا منصوب؛ لأنه صفة لمصدر محذوف، أي: شذ مغيربان عن قياس باب التصغير شذوذًا مثل شذوذ قولهم: (هاذيا) تصغير (هذا) ووجه شذوذ هذه الأسماء - أعني المبهمة - ومخالفتها لباب التصغير من جهة فتح أولها، ومن شأن المصغر أن يضم أوله، ومن جهة وقوع ياء التصغير ثانية في أكثرها، لكن لما لم يغيروا أولها بالضم غيروا أواخرها بزيادة الألف عوضًا من الضمة في أولها، والقياس ألا تصغر الأسماء المبهمة؛ لشبهها بالحروف ولكن لما وصفت ووصف بها وثبتت وجمعت قوي شبهها بالأسماء المتمكنة، فلما وصفت صغرت؛ لأن التصغير وصف، وغيرها من (المبنيات) لم توصف فلم تصغر ^(١).

فإن قلت: فكيف وقعت ياء التصغير ثانية؟

قلت: إن وقعت في اللفظ ثانية فهي في التقدير ثالثة؛ لأن وضع هذه الأسماء بالأصالة ليس على حرفين كوضع الحروف نحو "من، وعن"، فأصل "ذا" ذي "عيم الكلمة، ولامها ياء، لأن سيبويه حكى في ألف "ذا" الإمالة، وإذا كانت الألف - التي هي عين الكلمة - ياء وجب أن يكون لامها (ياء إذ لا يجوز أن يكون لامها) واو، إذ ليس في كلامهم مثل "حيوت" أي: ما عينه ياء ولامه واو، فتعين أن يكون المحذوف ياء فلما صغروه ردوا اللام التي في المحذوفة، وقلبت الألف - التي قبل ياء التصغير - ياء؛ لئلا يجب حذفها لسكونها وسكون ياء التصغير فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الياء الأولى وأدغمت ياء التصغير في الياء الأخيرة. ولا يجوز حذف الياء الأخيرة؛ لأن ياء التصغير ساكنة وما قبل الألف لا يكون إلا متحركًا، ولا حذف ياء التصغير؛ لأنها لمعنى فحذفها يخل بذلك المعنى، فلذلك كان المحذوف هو (الياء) التي هي عين الكلمة.

فإن قيل: فلم لا تكون الياء التي رددتها في التصغير زائدة مجتلبة لأجل التصغير كما في "من، وعن" لو سمي بهما وصغرا فقلنا: "منى، وعني"؟

(١) انظر: الكتاب ٤٨٧/٣، المقتضب ٢٨٦/٢، الأصول ٥٧/٣، التكملة للفارسي ٥١٥/٥، ٥١٦، اللباب ١٧٢/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٠/٢، ٤٥١، شرح الشافية للرضي ٢٨٤/١، ٢٨٦، المناهل الصافية ١٢٣/١، ١٢٤.

قيل: لا يجوز ذلك؛ لأن الأسماء المبهمة قد قويت بوصفها والوصف بها وتثنيها وجمعها، ففارقت الحروف وقاربت التمكن بذلك.

وتقول في تصغير "تا": "تيا" على ما مضى في "ذا"، ولا يصغر من المؤنث "ذي" لئلا يلتبس بـ "ذا" الذي للمذكر.

وتقول في تصغير "أولى": "أوليا" فهذا لم تقع فيه ياء التصغير ثانية بل الثالثة على بابها وقلبت الألف الأخيرة ياء؛ لسكونها وسكون الألف التي هي عوض من الضمة في الأول، وليست الضمة في "أوليا" للتصغير بل هي الضمة التي كانت في المكبر.

وتقول في تصغير: "أولاء" الممدود: "أولياء" فتزيد ألف العوض قبل الهمزة وتقلب ألف "أولاء" ياء وتدغم فيها ياء التصغير.

وقلب الألف في "أولى"، و "أولاء" ياء وإدغام ياء التصغير فيها يدل على أن ألف "ذا" أو "تا" هي المقلوبة ياء ثم أدغمت ياء التصغير فيها، ووقوع ياء التصغير في أول الأمر ثانية، فافهمه.

قوله: "اللذيا" يريد: تصغير "الذي" بفتح أوله وزيادة ألف في آخره عوضا عن ضم أوله وأدغمت ياء التصغير في "ياء" الذي، وتقع فيه ياء التصغير ثالثة، و "الذي" تشارك أسماء الإشارة في الإبهام والبناء ولذلك صغرت تصغيرها، ثم استشهد بعد ذلك في تصغير "ذا" بقول الشاعر^(١):

أَنْبِي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

فـ "ذيا لك" تصغير "ذلك".

وتقول في تصغير "التي": "اللتيا".

وتقول في (تحقير) "الذين": "الذيون" فتحذف الألف التي هي عوض عن ضم أوله، وكذا تحذفها في الثنية تقول: "الذيان" لسكونها وسكون علامة الجمع أو الثنية، وأبو الحسن يرى أن الصواب في جمع "الذي" مصغرا: "الذيون" بفتح "الياء" التي قبل الواو؛ لأن الألف مقدرة مرادة كما في جمع المقصور وفي النصب والجر لا فرق بين لفظي الثنية والجمع إلا فتح النون وكسرها. وأما "اللاتي" فلا يحقر على لفظه؛ لأنه جمع كثرة فيرد إلى الواحد فيقال: "اللتيات"، فاعرفه.

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٩٠/، وشرح التصريح ٣٠٦/١، وبلا نسبة في: اللمع في العربية ١٤٥/، شرح عمدة الحفاظ ٢٣١/، شرح الألفية لابن الناظم ١٢٠/، ٥٦٤، الجنى الداني ٤١٣/، أوضح المسالك ٣٣٠/١، تخليص الشواهد ٣٤٨/، شرح ابن عقيل ٣٥٨/١، المقاصد الشافية ٣٣٠/٢، شرح الأشموني ٢٧٦/١.

تَصْغِيرُ الثَّلَاثِي الْمُوْنِتِ

وَأَزِدُّهُ إِلَى الْمُؤْنَتِ الثَّلَاثِيَّ هَاءٌ بِهِ عَلَامَةُ الْإِنْثِ
فَقُلْ قُدِيرَةٌ تُرِيدُ الْقُدْرَا وَبَعْدَ هَذَا الْبَابِ ذَاكَ يُدْرَى

احتراز بقوله: " المؤنث " عن المذكر، فإنك لو سميت رجلا " هندا " ثم صغرت له لم ترد الهاء، فأما قولهم: " أذينة، وعيينة " علمين لمذكر، فإنهما نقلا وسمي بهما المذكر بعد التصغير.

واحترز بقوله: " الثلاثي " عن الرباعي: فإنك لو صغرت عقربا قلت: " عقيرب " بغير هاء في التصغير؛ لأن الحرف الرابع قد قام مقام الياء وصار عوضا منها، فلم تجمع بينه وبينها إلا فيما شذ، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

قوله: " هاء " يعنى تاء التأنيث المنقلبة فى الوقف هاء.

قوله: " علامة الإناث " يعني علامة التأنيث، وينبغي أن يزيد على هذا قيداً آخر، ويقول: في التصغير، لكنه اكتفى بالمثال، ولأن الباب للتصغير، ولو قال: في الأمر العام لكان أضيظ؛ لأن مثل " حرب، وعرس " لا ترد إليه الهاء.

ويفهم من قوله: " وردد إلى المؤنث الثلاثي هاء " في التصغير أن المكبر مؤنث ولا علامة فيه للتأنيث.

قوله: "قُدَيْرَةٌ تُرِيدُ الْقَدْرًا" يعني تريد بقولك "قديرة" بالتاء مصغر القدر "التي بغير تاء، والدليل على أن القدر مؤنثة قول الشاعر:

إذا رد عافي القدر من يستعيرها

فالمضمّر في " يستعيرها " مؤنث، وهو عائذ إلى " القدر " .

وإنما وجب رد العلامة في التصغير؛ لأن التصغير على خلاف الأصل وتقدير العلامة أيضاً علا خلاف الأصل، فلو (لم ترد) العلامة في التصغير لزم مخالفة الأصل من جهة التصغير ومن جهة التقدير، هذا أجود من تعليلهم بأن التصغير بمنزلة الصفة، ويجب إلحاق الهاء في صفة المؤنث فتجب في التصغير؛ لأن هذا لازم لهم في الرباعي، فأما على قولنا: تقدير الهاء على خلاف الأصل فلم يلزمنا ذلك؛ لأن الهاء في الرباعي غير مقدرة لا في المكبر منه ولا في المصغر. وقيل: لأن هذا الاسم موضوع للمؤنث.

ولم ينب فيه شيء مناب حرف التانيث، فلو لم تظهر علامة التانيث في مصغره لم يثبت له من التانيث شيء.
قوله:

وَبَعْدَ هَذَا الْبَابِ ذَاكَ يُذَرَى

يعني المؤنث بغير علامة؛ لأنه قد ذكره مستوفى بعد باب التصغير.

بَابُ التَّذْكِيرِ وَالتَّنْأِيثِ

الْقَوْلُ فِي التَّنْأِيثِ وَالتَّذْكِيرِ تَذْكِيرُ الْإِسْمِ الْأَصْلُ كَالْتَّذْكِيرِ

التذكير والتأنيث معنيان يوصف بهما الأسماء دون الأفعال والحروف، ودخوله في الفعل لتأنيث الاسم، وإذا كانا من المعاني وجب أن يكون بإزائهما لفظ يدل عليهما كسائر المعاني، لكن لا حاجة للتذكير إلى علامة؛ لكونه أصلاً، ولما كان التأنيث فرعاً احتاج إلى علامة، ولذلك كان علة في منع الصرف، ولذلك إذا نظرت إلى شبح لائح من بعد لم تدر ما هو فتقول: ما هذا الشيء؟ ولا تقول: ما هذه؟ فجردت السؤال للتذكير حتى يتحقق الفرق فتؤنث إن كان المسئول عنه مؤنثاً، قالوا: ولأن لفظة "شيء" تقع على المذكر والمؤنث، وهي صحيحة، ويصدق هذا الاسم على جميع ما يصلح أن يعلم ويخبر به، فهذا معنى قوله: "تذكير الاسم الأصل" فلذلك لم يفتقر إلى علامة، كما أن التنكير لما كان أصلاً للتعريف وسابقاً عليه لم يحتاج إلى علامة، وباب التذكير والتأنيث أصل كبير، وقد صنف فيه كتب مفردة مقصورة عليه؛ لأن الغالب عليه اللغة وفيه ما يؤخذ قياساً؛ لاستمراره، فأما قولهم: "قامت وقعدت" فالتاء لتأنيث الفاعل.

فإن قيل: فكيف جاز أن يكون المعنى في شيء وعلامته في غيره؟ قيل: إنما جاز ذلك لأن الفعل قد جعل مع الفاعل كالشيء الواحد، لعدم استغنائه عن الفاعل، ولذلك سكنت هذه التاء لاتصالها بالفعل كجزء منه، لئلا تجتمع أربع متحركات، كما إذا اتصل ضمير الفاعل بالفعل سكنوا آخر الفعل لئلا تجتمع أربع متحركات إذ ليس في كلامهم كلمة يتوالى فيها أربع متحركات من غير أن يتخللها ساكن إما لفظاً أو تقديراً، فلو لا أن الفاعل أشد اتصالاً بالفعل من تاء التأنيث بالاسم نحو "سمكة، وحلمة" لما لزم تسكين لام الفعل ولذلك قل وجودها في الحرف؛ لأن مرتبة الحرف من الفعل مرتبة الفعل من الاسم، قال ابن جني: التأنيث معنى والأفعال أحداث، والأحداث لا تحلها المعاني - يعني بالأحداث الأعراض - قال: فإن قلت: "ضربت ضرباً شديداً" فتصف الضرب الذي هو الحدث بالشدة وهو حدث والشدة معنى فقد حلت المعاني في الأحداث، قال: ليس بشيء؛ لأنك في الحقيقة إنما تخبر أن هذا الضرب وقع في وجه دون وجه، لا أن الشدة قد حلت على الحقيقة، فأما "ضربة، وضرب" فمثل "ثمرة وتمر" فالتاء لتخليص الواحد لا للتأنيث.

وقيل: هو تأنيث لفظي كغرفة، وظلمة.

بَيَانُ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ وَغَيْرِ الْحَقِيقِيِّ

ثُمَّ الْمُؤَنَّثُ الَّذِي نُورِدُهُ إِمَّا حَقِيقِيٍّ وَإِمَّا ضِدُّهُ

المؤنث على ضربين: حقيقي وغير حقيقي، فالحقيقي ما كان من الحيوان له فرج بإزائه ذكر، وقيل: ما كان له نسل.

قوله: " وإما ضده " : يريد ضد الحقيقي، وهو ما ليس بحقيقي، فالأول " كامرأة، وعناق، وناقعة "، والثاني وهو غير الحقيقي نحو " غرفة، وظلمة ودار ".

غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ عَلَى نَوْعَيْنِ نَوْعٌ بِلاَ عَلَامَةٍ كَالْعَيْنِ

لما كان المؤنث غير الحقيقي ينقسم إلى نوعين: أحدهما بعلامة، والآخر بغير علامة ذكر نوعية، ثم بدأ بما لا علامة فيه ظاهرة لإشكاله.

وقوله: " بلا علامة " يعني ظاهرة في اللفظ لكن له علامة مقدرة في النية، ولذلك تظهر في التصغير، وهو مشكل لعدولهم به عن الأصل الذي هو التذكير، ويعرف هذا النوع بطرق:

أحدها: عود الضمير إليه مؤنثا كما في الحديث: " عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله ".

الثاني: " وصفها بالمؤنث نحو " عين حسنة، وعين نجلاء ".

الثالث: الإشارة نحو: هذه عين.

الرابع: الإخبار نحو " عين زيد حسنة ".

الخامس: إسقاط (التاء) من عدده نحو: ثلاث أعين.

السادس: التصغير نحو " عينه ".

السابع: جمعه على " أفعل " فيما كان ثالث مفردة نحو " عقاب وأعقب ".

وَعُنُقٌ وَفَخْذٌ وَالْأُذُنُ وَالرَّجُلُ وَالْعَقَبُ ثُمَّ السِّنُّ

العنق: بضم الثاني - وهو النون - مؤنثة، وبسكون النون مذكر، ويقال في تحقيرها: " عنيقة ".

قوله: " وفخذ " هي مؤنثة بدليل قولهم: " فخذة "، وفيها أربع لغات:

أحدها: بكسر الخاء مع فتح الفاء.

الثانية: بكسر الفاء مع الخاء.

الثالثة: إسكان الخاء وفتح الفاء.

الرابعة: بكسر الفاء مع إسكان الخاء.

قوله: " والأذن " فيها لغتان ضم الذال، وإسكانها، قال الله تعالى: ﴿وَتَعِيهَا أُذُنٌ
وَاعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢]، وتقول في تصغيرها: " أذينة.

قوله: " والرجل " هي مؤنثة، قال الشاعر:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ

فوصفها بالمؤنث بقوله: " صحيحة "، وأعاد عليها الضمير مؤنثا بقوله: " رمى فيها
الزمان ".

و " العقب " مؤنثة، تقول في تصغيرها: " عقيية "، قالوا: ما دميت لها عقب،
بالحاق التاء في فعلها، وتسكين قافها.

و " السن " مؤنثة "، وهي واحدة الأسنان يقال: " كبرت سن زيد "، وتقول في
تصغيرها: " سنيئة ".

وَالْيَدِ وَالْيَمِينِ ثُمَّ الْإِصْبَعِ وَالْقَتَبِ ثُمَّ الْكَرْشِ ثُمَّ الضِّلَعِ

اليد: مؤنثة قال الله تعالى: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءٌ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾
[طه: ٢٢] فأنت الضمير العائد عليها، وأنت الحال عنها فقال: (بيضاء).

واليمين: مؤنثة تقول: " هذه يمين زيد " ولأنها يد، واليد مؤنثة، ويدخل عليها ألف
التأنيث فيقال (اليمنى)، وكذا " اليمين " من الحلف.

والإصبع: مؤنثة تقول: ذهبت بعض أصابعه، وفيها سبع لغات: إذا كسرت الهمزة
جاز في الباء، الإبتاع، وفتحها، وإذا فتحت الهمزة جاز في الباء ثلاثة أوجه: الفتح
والكسر والضم، وإذا ضمنت الهمزة فتحت الباء، وجاز ضمها للإبتاع، وسمع فيها "
إصبع " بضم الباء وكسر الهمزة.

والقنب - المعى - مؤنثة وقالوا في تصغيرها: " قتيبة " وبه سمي " ابن قتيبة ".

والكرش: مؤنثة يقال: هي الكرش، وقالوا: " عليه كرش منشورة " إذا كنوا عن كثرة
العيال، فوصفوها بالمؤنث.

والضلع: مؤنثة قال: هي الضلع العوجاء، فوصفها بالمؤنث، وفي الحديث: " خلقت
المرأة من ضلع عوجاء "، ويجوز فيها تسكين اللام.

وَالسَّاقِ وَالْقَدَمِ ثُمَّ الْعُضْدِ وَالْكَفِّ وَالشِّمَالِ ثُمَّ الْكَبِدِ

دليل تأنيث " الساق " قوله تعالى: ﴿وَالْتَقَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩] فأدخل التاء على الفعل المسند إليها.

وكذلك " القدم " لقوله تعالى: ﴿فَتَزَلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ [النحل: ٩٤].

وكذا " العضد " أنشد سيبويه:

أَبْنِي لُبْنَى لَسْتُمْ يَيْدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ

فـ " عضد " اسم " ليس " وألحق التاء بـ " ليس " لتأنيث اسمها.

وأما " الكف " فمؤنثة، قال الشاعر:

وَكَفُّ مَكَارِمِ خَضِلٍ نَدَاهَا

فأعاد عليها الضمير مؤنثاً، وأما قول الأعشى:

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِهِ كَفًا مَخْضَبًا

فقالوا: " مخضب " نعت لـ " رجل " أي: أرى رجلاً مخضباً كأنما يضم إلى كشحيه

كفا، ويجوز أن يكون ذكره حملاً على " العضو ".

وأما " الشمال " فمؤنثة لقولهم في جمعها: " أشمل " كما قالوا: " عقاب وأعقب "،

و " أفعل " قالوا: إنه مختص بمؤنث ما ثالثه حرف مد؛ ولأنها " يد " في المعنى.

ودليل تأنيث " الكبد " قوله عليه السلام: " على كل كبد حري أجر " فوصفها بما

فيه التأنيث.

وَمِنْ سَوَى الْأَعْضَاءِ عَيْنٌ وَ يَدٌ وَالْأُذُنُ وَالرَّجُلُ وَ سَاقٌ تُخْضَدُ

قوله: " وَمِنْ سَوَى الْأَعْضَاءِ عَيْنٌ " يريد المؤنث من غير الأعضاء، أي: من غير

الحيوان -، فـ " عين الماء " مؤنثة " قال الله تعالى: ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ [الغاشية: ١٢]،

وكذلك " عين السحاب، وعين الركبة "، وكذلك " عين الذهب، وعين الميزان ".

و " اليد " بمعنى النعمة مؤنثة، يقال: " له عندي يد مشكورة "، ويقال في تصغيرها:

" يديّة ".

وأذن الدلو والكوز مؤنثة، وأنشد أبو زيد في وصف دلو:

لَهَا عِنَاجَانِ وَسَتْ آذَانُ

فحذف " التاء " من عددها دليل على تأنيثها.

وأما " الرجل " في غير الجارحة فهي القطعة من الجراد يقال: رجل من جراد،

ورجل من دبي؛ لأنها بمعنى قطعة منه.

والساق من الشجر مؤنثة؛ لأنها عليها يقوم النبات كما يقوم الإنسان على ساقه.
ومعنى "تخضد" تقطع، قال الله تعالى: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٨]،
والخضد: قطع الشجر.

وَالدَّارُ وَالْعَرُوضُ وَالصُّعُودُ وَسَقَرٌ جَهَنَّمُ وَالذُّودُ

أما تأنيث (الدار) فظاهر لقولهم: "أقوت الدار وخلت"، والدار: المسكن، والدار
- أيضًا - البلد، قال سيويه: "هذه الدار نعمت البلد".

(فأشار) إليها باسم لا يشار به إلا إلى مؤنث.

والعروض: الناحية، وعروض الشعر مؤنثة، قال الشاعر:

لكل أناس من معدّ عِمارةٍ عروضٌ إليها يلجؤون وجانبُ

فالهاء في "إليها"، ضمير "عروض" وهي ضمير المؤنث.

والصعود: مؤنث، وهي الأرض التي يصعد فيها لارتفاعها، قالوا: "صعود منكراً"،
فوصفوها بما فيه "التاء".

وأما "سقر" فمؤنث "لعدم صرفها معرفة، وقال الله تعالى في وصفها: ﴿لَا تُبْقِي

وَلَا تَذُرُ﴾ [٢٨] لَوَاحَةً لِلْبَشَرِ﴾ [المدرثر: ٢٨، ٢٩]

وأما "جهنم" فمؤنث قال الله تعالى: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ﴾

[الرحمن: ٤٣]، فأشار إليها بالمؤنث، ووصفها بقوله (التي) وهو مؤنث؛ وأعاد الضمير
إليها مؤنثاً وهو قوله: (بها).

وقيل: هي مأخوذة من "الجهنم"، وهي: البئر البعيدة القعر.

وأما الذود فمؤنث، وهي الإبل من الثلاث إلى العشر، قال الراجز:

إنني وإن يسق إلي المهر ألف؛ وعبدان وذود عشر

فأسقط التاء من عددها وذلك دليل تأنيثها، ولم تلحق التاء في تحقيرها.

وَالْخَيْلُ وَالْغَنَمُ وَالْجَزُورُ وَالْكَأْسُ وَالْقُلُوصُ وَالْحَدُورُ

الخيـل: اسم جنس وهي مؤنثة قال الله تعالى: ﴿وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ﴾ [آل عمران: ١٤]

فوصفها بما فيه "التاء"، واشتقاق اسمها من الخيلاء؛ لأن فيها مرحاً ونشاطاً.

والغنم: مؤنثة وهي اسم للضأن والمعز، قال الشاعر:

وإذ أنتم ليست لكم غنمان

فألحق تاء التأنيث بـ " ليس " وذلك دليل على تأنيث اسمها، وهي مشتقة؛ من الغنيمة، والغنم؛ لكثرة نفعها.

والجزور: مؤنثة لقولهم: " عشر جزر " بحذف التاء من عددها، وسميت جزورا؛ لأنها تجزر أي: تقطع أعضاؤها.

وأما " الكأس " فمؤنثة قال الشاعر:

وكان الكأس مجراها اليمين

فأعاد الضمير إليها مؤنثا، قالوا: لا تسمى كأسا إلا إذا كان فيها شراب، فإذا كانت فارغة فهي قدح.

وأما " القلوص " فمؤنث قال الشاعر:

حَنَّتْ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنَ

فتأنيث فعلها دليل على تأنيثها، وهي الفتية من الإبل.

وأما الحدور: فمؤنث، وهي عكس " الصعود " وهي ما ينحدر فيها من الأرض، حكى: حدور سهلة.

وَعُرْشٌ وَضَرْبٌ وَطُشْتُ وَ الْمُنْجِنِيُّ وَ لَظَى وَ الْقُلْتُ

قوله: " وعرس " العرس: مؤنثة، ويدل عليها قول الراجز:

إنا وجدنا عرس الحنّاط لئيمة مذمومة الحواط

فقد أخبر عنها بمؤنث.

وأما " الضرب " فهو ما ابيض من العسل واغلظ قالوا: " ضرب بيضاء " فأنثوا صفتها.

و " الطست " مؤنثة، وقالوا: طس وطسة، وجمعها " طسوس، وطساس ": قال الشاعر:

أإن رأيت هامتي كالطس توقدها الشمس ائتلاق الترس

فالهاء في " توقدها " ضمير " الطس " ولا يجوز أن يكون ضمير الهامة؛ لأن الشمس لا توقد الهامة، وقالوا في تصغيرها: " طسيصة "، وقولهم " طسة، وطست " بمعنى واحد.

و " المنجنيق " مؤنث لجمعهم " منجنيقات ".

و " لظى " مؤنثة لقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى ﴿١٥﴾ نَزَاعَةً لِّلشَّوَى﴾ [المعارج: ١٥، ١٦] فوصفها بقوله " نزاعة ".

و " القلت " نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء، قال الشاعر:

وَقَلَّتَا أَقَرَّتْ مَاءَ قَيْسٍ بِنِ عَاصِمٍ

فأعاد الضمير إليها مؤنثاً من صفتها، وهي الجملة التي بعدها.

وَالشَّمْسُ وَالْأَرْضُ مَعَ السَّمَاءِ كَذَلِكَ قُدَّامَ مَعَ الْوَرَاءِ

أما " الشمس " فمؤنثة لقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ﴾ [الكهف: ١٧].

وأما " الأرض " فمؤنثة لقوله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر: ٦٩].

وأما " السماء " فمؤنثة لقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١].

وأما " قدام " فمؤنثة، قال الشاعر:

قُدَيْدِيْمَةَ التَّجْرِيْبِ وَالْحِلْمِ أَنَّنِي أَرَى غَفَلَاتِ الْعِيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

فقوله: " قديديمة " تصغير " قدام " فأنثها في التصغير، وهو شاذ؛ لأن الرباعي لا

تدخل (التاء) في مصغره.

وأما " الوراء " فمؤنثة لقولهم في تصغيرها: " وريثة " بوزن " وريعة " فتصغيرها

بالهاء لمعنى، وثبوت الهمزة في التصغير لمعنى، قال ابن جني في تفسير شعر المتنبي

(في قوله):

تكبو وراءك يا ابن أحمد قرح ليست قوائمهـن من آلاتها

إن الهاء في " آلاتها " ضمير " وراءك "؛ لأنها مؤنثة، أي: ليست قوائمهـن من آلات

ورائك.

فَذِي وَشَبْهَهَا إِذَا صَغُرَتْهَا رُدُّ إِلَيْهَا الْهَاءُ إِذْ نَوَيْتَهَا

إِلَّا الرُّبَاعِيَّ مَعَ الْخُمَاسِيَّ وَرُبَّمَا شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ

قَالُوا قُدَيْدِيْمَةً فِي قُدَّامِ كَذَا وَرِيَّةٌ عَنْهُمْ نَامِي

مِثْلَ شُدُوذٍ قَوْلِهِمْ قُوَيْسُ كَذَا دُرَيْعٌ وَكَذَا عُرَيْسُ

فَحَذَفُوا التَّاءَ كَذَا تُيَيْبُ كَذَا عُزَيْبٌ وَكَذَا حُزَيْبُ

قوله: " فذي " إشارة إلى الأسماء التي ذكرها من النوع الذي هو مؤنث بغير علامة،

أي: فهذه الأسماء التي ذكرتها وهي مؤنثة بغيلة علامة إذا صغرتها رددت إليها " الهاء "

في التصغير، ثم علل رد " الهاء " بقوله: إذ نويتها " يريد إذ نويتها في المكبر، يعني: إذا

رددتها فكانت منوية مرادة في المكبر فظهر في المصغر ما كان منويا مرادا في المكبر؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وقد ذكرنا علة ذلك في التصغير.
وقيل: إنما وجب ردها؛ لأن حذفها في المكبر كان بمنزلة حذف اللام من " يد، ودم "، ورد اللام في التصغير، فكذا رد التاء.
قوله: " وشبهها " (يريد ما لم يذكره من المؤنث بغير علامة.
قوله " إلا الرباعي مع الخماسي " استثناء من قوله " فذي وشبهها) مما ليس في مكبره تاء التأنيث وهو (مؤنث).

فإن قيل: فإن تلك ثلاثية فكيف يستثني منه الرباعي وما زاد عليه؟
قلت: فيها ثلاثي وفيها رباعي وهو قوله: " مع السماء "، وقوله: " كذاك قدام مع الوراء " ولم تظهر علامة التأنيث في تصغير الرباعي؛ لأن الحرف الرابع منه قام مقام التاء، ولم تكن منوية في مكبره، فلم تظهر في مصغره.
ثم قال:

وَرُبَّمَا شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ

يعني رد الهاء في تصغير الرباعي والخماسي، ثم ذكر ما شذ منه فقديديمة تصغير " قدام " وهو خماسي، و " وريثة " تصغير " وراء " وهو رباعي؛ لأنهما ظرفان، والظروف من الجهات الست مذكورة، فلو لم تظهر علامة التأنيث في مصغره لم يكن على تأنيث واحد من هاتين دليل.

فلو سميت مذكرا بـ " قدام، أو وراء " لم تصرفه، للتعريف والتأنيث كما لو سميت رجلا بـ " زينب ".

وقيل: إنما ردت الهاء في هاتين الكلمتين تنبيها على الأصل المرفوض، وقالوا في تحقير " أمام ": " أميمة ".

وحكى بعضهم " ذريعة " في تحقير ذراع، لكثرة استعمال الذراع مذكرا في قولهم: " هذا ثوب ذراع طوله ".

قوله: " نامي " أي كثر عنهم رد الهاء في تصغيرهما، من قولك: " نما المال وغيره ": إذا زاد وكثر.
قوله:

مِثْلَ شُدُودِ قَوْلِهِمْ قُوَيْسُ

يريد: شذت أسماء من الرباعي فصغرت بالتاء مثل شذوذ أسماء من الثلاثي فصغرت بغير تاء.

أما "قويس" فتصغير "قوس" وهي مؤنثة، قال الشنفرى:
إذا زل عنها السهم أنت كأنها مرزأة ثكلى ترن وتعول
فلم يقولوا في تصغيرها "قويسة"؛ لأنهم ذهبوا بها مذهب "العود"؛ لأنها في المعنى عود.

وأما "دريع" فهي مؤنثة؛ لقولهم: "درع سابعة" فكأنهم ذهبوا بها مذهب الثوب أو القميص أو الملبوس، لأنها قميص الحرب وملبوسه.
وأما (عريس) فتصغير عرس، كأنهم ذهبوا بها مذهب الفرح والسرور أو الوقت، لأن العرس وقت السرور.

قوله: (فحذفوا التاء) يعني لما ذكرنا.
وأما (نييب) فتصغير ناب، وهي المسنة من الإبل ولم ترد التاء، لأنها منقولة عن الناب من الأسنان وهو مذكر، وسميت نابا، لطول نابها.
وأما (عريب) (فتصغير العرب، وهي مؤنث قالوا: العرب العاربة، والعرب العاربة، وإنما لم يردوا التاء في تصغيره، لأنهم عنوا الجيل المخصوص من الناس.
وأما "حريب" فتصغير حرب، وهو مصدر وصف به، فمن ذكرها حملها على المصدر وهو مذكر، وقالوا: "الحرب خدعة" فكأنهم في التصغير راعوا أصلها المنقولة عنه، وهو المصدر.

ذِكْرُ الْمُؤَنَّثِ بِالْعَلَامَةِ

أَمَّا الَّذِي أَتَتْ بِالْعَلَامَةِ فَالْهَاءُ نَحْوُ غُرْفَةٍ وَرَامَةٍ

لما ذكر المؤنث بغير علامة أخذ في ذكر المؤنث بالعلامة، وقد ذكر للتأنيث خمس علامات، أحدها قوله: " فَالْهَاءُ نَحْوُ غُرْفَةٍ "، وثانيها قوله: " وألف التأنيث "، وثالثها قوله: " والياء في هذي "، ورابعها التاء الساكنة في قوله: " وتاء قامت "، وخامسها قوله: " ونون قمن "، وسنين كل واحدة منها في الموضع الذي ذكرها فيه.

أما قوله: " فالهاء " يريد فأولها الهاء، وإنما خص الهاء بالذكر دون التاء؛ للفرق بين التاء اللاحقة للاسم والتاء اللاحقة للفعل، ولذلك خص تلك بلفظ التاء في قوله: " وتاء قامت " فيصير تقدير الكلام: الذي أتت بالعلامة فالهاء المبدلة في الوقف عن التاء، ولم يرد مذهب الكوفيين بقوله: " فالهاء "، فإن الهاء عندهم هي الأصل بدليل قوله فيما بعد: فَعَلِمُ التَّأْنِيثَ تَاءً وَ أَلِفٌ وَ الْهَاءُ عَنْ تَاءٍ تُشَأُّ إِذْ تَقِفُ

ولما كان هذا تحقيقه فيما بعد وجب حمل كلامه هنا حيث قال: " ورامه ". ومذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء بدل منها ههنا، وهو الحق؛ لأن الوصل تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير، ألا ترى أن من شدد الحرف الأخير في الوقف، أو نقل الضمة والكسرة إلى الساكن قبلهما إذا وصل رجع إلى الأصل، ولا اعتبار بإجراء الوقف مجرى الوصل؛ لقلته وإنما كانت التاء للتأنيث لما فيها من الهمس - وهو ضعف الصوت عند النطق بها - فناسب معناها معنى التأنيث الدال على الضعف.

أما قوله: " ورامه " فهو اسم موضع.

[فوائد تاء التأنيث]

وتاء التأنيث تدخل في الكلام على ضروب:

أحدها: الفرق بين المذكر والمؤنث في الصفات كضارب وضاربة.

الثاني: الفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس نحو امرئ، وامرأة، ومرء ومرأة، وبرذون، وبرذونة، وحمار وحمارة.

الثالث: الفرق بين الجنس والواحد منه نحو تمر وتمرة، وضرب وضربة.

الرابع: الفرق بين عددي المذكر والمؤنث نحو " أربعة رجال وأربع نسوة ".

الخامس: المبالغة في الصفة مثل " علامة " في الكثير العلم، ورجل ملولة للكثير الملل.

السادى: لتأكيد التأنيث نحو " نعجة، وناقة "؛ لأن النعجة مؤنثة من جهة المعنى؛ لأنها في مقابلة " كبش "، والناقة في مقابلة " جمل " فلم يحتج إلى علامة التأنيث لحصوله بدونها، فدخلوها على سبيل التأكيد.

السابع: لتأكيد تأنيث الجمع، إما لازمة كأحمر، وغلمة، وأما غير لازمة كذكورة، وبعولة.

الثامن: لمعنى النسب ويختص أيضاً بالجمع كالمهالبة والأشاعة.

التاسع: النسب والعجمة نحو " السبابجة والبرابرة " منسوبة إلى " سبيجي "، وبربري "

العاشر: الدلالة على التعريب كموازجة، وجواربة، والموازجة: جمع موزج، وأصله بالفارسية " موزه "، والجواربة: جمع جورب.

الحادي عشر: للعوض من الياء في الجمع أيضاً نحو " جحاحجة " فهو عوض عن ياء " جحاجيح ".

الثاني عشر: لفصل الجنس من الواحد نحو " كمأة " للجنس، وكمء " للواحد. الثالث عشر: دخولها في الأسماء المفردة لغير هذه الوجوه، ومثاله قوله " نحو غرفة ورامه "، وكذلك " ظلمة، وشقة، ومدينة ".

وَ الْأَلْفُ الْمُقْصُورُ نَحْوُ دُنْيَا وَ نَحْوُ بُشْرَى وَ كَذَاكَ طُغْيَا
وَ أَدْمَى وَ الْفَهْقَرَى وَ الْحَزْزَلَى وَ أَرْبَى وَ دَقْرَى وَ نَمَلَى
وَ مِثْلُ دِفْلَى وَ كَذَاكَ شَزْوَى وَ مِثْلُ حِجْلَى وَ كَذَاكَ دَعْوَى

الألف المقصور هو العلامة الثانية من علامات التأنيث وهو معطوف على الهاء " من قوله " فالهاء نحو غرفة.

واحترز بقوله: " المقصور " عن ألف التأنيث الممدود، ومراده بالألف المقصور أن تكون ألفا مفردة ليس معها ألف أخرى فتمد بل ساكنة في جميع الأحوال؛ لحبسها عن الإعراب.

قوله: " دنيا " بوزن " فعلى " - مضموم الفاء ساكن العين - وهو مثال مختص بالموث، أي: لا يكون ألفه لا للتأنيث (فلا يدخل عليها التاء) فأما قولهم: " بهمة " في

" البهمي " - وهو نبت - فإن الألف في " بهمة " إذا لحقته التاء لا يجوز أن تكون للتأنيث بل للتكثير، لتعذر أن يكون للتأنيث؛ لدخول التاء عليه، ولا للإلحاق إذ ليس في الكلام مثل " جعفر " بضم الفاء إلا على رأي الأخفش؛ فإنه يثبت " فعلل " كجندب على الرباعي الأصل، فأما " بهمي " فألفه للتأنيث، ألا ترى أن الألف في " دفلى " فيمن نون للإلحاق، وفيمن لم ينون للتأنيث؛ فالألف في " دفلى " منونة غير الألف فيها غير منونة، فكذلك الألف في " بهمة " غير الألف في " بهمي ". وهذا البناء على ثلاثة أضرب - أعني فعلى - اسم، ومصدر، وصفة.

فالصفة قوله: " دنيا " وهي تأنيث الأدنى، وحقها أن يقال " الدنيا ": بالألف واللام فهي كالفضلى تأنيث الأفضل لكن قد يجعل اسما بالغلبة، والصفة على ضربين: تأنيث " أفعَل " التفضيل كالدنيا.

وغير تأنيث " أفعَل " التفضيل كحبلى.
والاسم " طغيا " اسم للصغير من بقر الوحش، وحكي فيه المصدر.
قوله: " بشرى " بمعنى البشارة.
قوله: " وأدمى " بضم الأول وفتح الثاني مختص بالتأنيث ولذلك ذكره بعد " فعلى " بضم الأول وسكون الثاني؛ لمشاركته له في الاختصاص بال مؤنث، وهو اسم موضع.
والأربى: الداهية.

قوله: " والقهقرى " وزنها " فعللى " بفتح الأول وسكون العين، وهي مصدر، ومعناه: الرجوع إلى حلف، وقيل: هي صفة، أي: الرجعة القهقرى.
والخوزلى: وزنها " فوعلى " فالواو زائدة، وهي ضرب من المشي فيه تفكك، وهي صفة كأنه قال: مشى المشية الخوزلى.

قوله: " دقرى " اسم روضة، و " نملى " اسم موضع.
قوله: " ومثل دفلى " بوزن فعلى - بكسر الأول وسكون الثاني - يريد في لغة من لم ينون؛ فإن من نونها جعل ألفها للإلحاق. و " فعلى " على أربعة أضرب:
اسم مفرد كدفلى، وجمع كقوله " حجلى " جمع حجل، وهو طائر، ومصدر نحو " ذكرى "، وصفة نحو قولهم: " رجل كيصى " للذي يأكل وحده، وسبويه (منع) أن تكون " فعلى " صفة إذا كانت ألفه للتأنيث.

قوله: " وكذلك شروى " بوزن " فعلى " بفتح الفاء وسكون العين، والشروى: المثل، يقال: هذا شرواك، أي: مثلك، وهو على أربعة أضرب:

أحدها: أن يكون اسم عين نحو "رضوى" اسم جبل، و "سلمى" اسم امرأة.
الثاني: أن يكون مصدرا كقوله: "دعوى".

الثالث: أن يكون صفة نحو "سكرى" مؤنث "سكران".

الرابع: أن يكون جمعا نحو "جرحى، وغرقى" جمع "فعليل"، بمعنى "مفعول" وهو صفة أيضا. واعلم أن وزن "فعلى" نحو "شروى"، و "فعلى" نحو "دفعلى" ليست (ألفهما) مختصة بالمؤنث بل تكون ألفهما للإلحاق تارة، وللتأنيث أخرى بخلاف القسمين الأولين؛ فإنهما مختصان بالتأنيث، ولذلك قرن المختص بالمختص، والمشارك بالمشارك.

وَالْأَلِفُ الْمَمْدُودُ كَالسَّرَاءِ وَمِثْلُ عَلِيَاءَ وَسَائِيَاءِ
فَعَلِمُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ وَالْأَلِفُ وَالْهَاءُ عَنْ تَاءٍ تُشْأ إِذْ تَقِفْ

قوله: "وَألف الممدود" هي العلامة الثالثة من علامات التأنيث، ويريد بالألف الممدود الألف الذي وقع قبله مدة، وهي ألف ساكنة، فأبدل همزة؛ لوقوعه طرفا بعد ألف زائدة، وخصوا الألف الأخير بالإبدال؛ لأن إبدال الأول يبطل المد وكذا حذفه، وحذف الثاني إخلال بعلم التأنيث، وإبقاؤه غير مبدل همزة يؤدي إلى الجمع بين ساكنين، فتعين إبدال الثاني.

والمؤنث بالهمزة على ضربين: اسم، وصفة:

فالاسم على ثلاثة أضرب: اسم عين كالصحراء، واسم معنى وهو المصدر وهو قوله: "كالسراء" بمعنى المسرة والرخاء، - قيل: هي اسم للمصدر - واسم الجمع كالطرفاء والقصباء، والحلفاء، وأشياء، فإنها أسماء مفردة تفيد الجمع لا واحد لها من لفظها، وقيل: لها واحد من لفظها، فواحد الطرفاء طرفة وواحد القصباء قصبية، وواحد الحلفاء حلقة ف "حلقة" وحده مكسور العين.

قوله: "علياء" ليس بتأنيث "الأعلى" كالحمرء والأحمر؛ لقولهم في الأعلى: الأعلون، ولم يجمع "أفعل فعلاء" كأحمر بالواو والنون و "علياء" ليس بوصف، ولو كانت صفة لصحت الواو التي هي لام من قولك: "علوت" كما صحت في القنواء والعشواء، وليس "الأعلى" كالأحمر بل هو أفعل التفضيل، ولا يستعمل إلا بالألف واللام أو بمن أو مضافا، وأما الصفة فنحو "حمرء، وسوداء".

وأما "ساياء" فهي المشيمة التي تخرج على الولد.

وأما قوله:

فَعَلِمُ التَّأْنِيثِ تَاءً وَ أَلِفٌ

يعني (كل ما ذكره) من المؤنث بالعلامة، والدليل على أن الألف هي علامة التأنيث والهمزة بدل منها أن أَلَف المد إذا زالت في الجمع زالت الهمزة فتقول: " صحارة " فتقلب أَلَف المد ياء لانكسار ما قبلها، وصارت الهمزة ألفا؛ لزوال المد ثم قلبت ياء لعدم انفتاح ما قبلها، وأدغمت فيها الياء المبدلة من أَلَف المد فصارت " صحاري " بياء مشددة.

قوله:

وَالْهَاءُ عَنْ تَاءٍ تُشَّاءُ إِذْ تَقِفُ

ههنا بين أن الهاء اللاحقة للأسماء بدل من التاء، وقد تقدمت علته، وإنما أبدلت هاء في الوقف؛ للفرق بينها وبين التاء التي في الجمع نحو " مسلمات ".
وَالْيَاءُ فِي هَـذِي وَ تَاءٌ قَامَتْ وَ نُونٌ قُمْنَ وَ يَقْمُنَ بَأَنْثِ

الياء في " هذي " ليست للتأنيث إلا عند الكوفيين؛ فإن اسم الإشارة عندهم " الذال " وحدها، وأم عند غيرهم فالياء عين الكلمة والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة كما أن التذكير في " ذا " مستفاد من نفس الكلمة. وقد يكون " الياء " في " اضربي وتضربين " ويحتمل أن يكون أرد بقوله: " والياء في هذي " أن الياء دلت على أن التأنيث بالصيغة إذ وجودها تتحقق هذه الصيغة وتعدم بعدمها.

وأما (التاء) في " قامت " فهي لتأنيث الفاعل وهي ساكنة فرقا بينها وبين التاء اللاحقة للأسماء.

قوله: " ونون قمن " يعني في الماضي، و " يقمن " يعني في المضارع، وهذه النون يعني في مقابلة الواو المفيدة لجمع التذكير في قاموا، ويقومون.
قوله: بانت " يعني ظهرت النون إذ كانت ضمير الجمع وبرزت، ولم يبرز ضمير الواحدة نحو " هند قامت ".

المُؤنثُ الحَقِيقِيُّ

ثُمَّ الْمُؤنَّثُ الْحَقِيقِيُّ عُرِفَ بِخَلْقَةٍ خُصَّتْ بِهِ لَا تَخْتَلِفُ
وَهُوَ عَلَى ضَرِيئِينَ ضَرَبَ مِنْهُ بِأَلَا عِلَامَةٍ تُبَيِّنُ عَنْهُ
كَزَيْنَبٍ وَطَالِقٍ وَجَيْئَلٍ وَرَخِيلٍ وَحَائِلٍ وَمُطْفَلٍ

المؤنث الحقيقي يعرف بالحس والعيان، وهو ما كان من الحيوان له فرج معد للنسل بإزائه ذكر، وإليه أشار بقوله: " بخلقة " لأن الفرج خلقة الله تعالى.
قوله: " خصت به " يعني تلك الخلقة، وهي الفرج المعد للنسل.
وقلنا: " له فرج معد للنسل " ليخرج الخثي الذي له فرج وليس معدا للنسل؛ لأن ذلك مخصوص بالمؤنث.

قوله: " لا تختلف " يريد أن تلك الخلقة المخصوصة بالمؤنث لا اختلاف فيها، بل في جميع أصناف الحيوان حقيقتها واحدة.
قوله: " وهو على ضريين " يعني المؤنث الحقيقي، ثم بين كل واحد من الضريين وقدم الذي بغير علامة؛ لإشكاله، وقد بين وجه إشكاله بقوله:
بِأَلَا عِلَامَةٍ تُبَيِّنُ عَنْهُ

يريد ليس في لفه علامة تبين أن معناه مؤنث.
فإن قلت: فإذا لم تكن فيه علامة تبين عنه فبم يعرف تأنيثه؟
قلت: بالإسناد إليه، والصفة، وعود الضمير إليه، وبعض الجموع، وغير ذلك.
ولا يقدر من علامات التأنيث إلا التاء وحدها في المؤنث الثلاثي لثبوت ردها في التصغير.

أما " زينب " فهو علم على امرأة " وليست تاء التأنيث فيه مقدرة؛ لعدم ظهورها في التصغير.

وأما " طالق " فوصف لمؤنث حقيقي، أما عند سيبويه فإنها صفة لمذكر عام يقع على المذكر والمؤنث، وإذا قال: " أنت طالق " فكأنه قال: أنت شيء طالق، أو إنسان طالق، وكذلك " حائض، وطامث ".

وأما الخليل فيرى أنه من أبنية النسب كقولهم: " لابن، وتامر "؛ لأنه غير جار على الفعل، أي: ليس من فعلها كقولك: قامت فهي قائمة؛ لأن الطلاق يقع عليها من فعل

غيرها، وكذلك " الحيض، والطمث "، ولو أجروه على الفعل لقالوا: " طالقة، وطامثة، وحائضة "، فإذا قال: " أنت طالق " فالمعنى: أنت ذات طلاق، أي: صاحبة طلاق، فأما قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢] فإنه أجراه على الفعل، ولولا ذلك لقال: مرضع، أي: ذات إرضاع.

وأما " جيئل " فعلم على الضبع، و " الرخل " ولد الضأن الأنثى، والذكر " الحمل "، وجمعها " رُخال " بضم الراء كما قالوا: " تؤام " في جمع توأم ".

و " الحائل " الناقة التي لم تحمل في تلك السنة.

و " المطفل " ذات الطفل، وهي صفة لمؤنث وليست بجارية على الفعل، فهي مثل " طالق " على ما تقدم من المذهبين.

وَضَرْبُهُ الثَّانِي لَهُ عَلَامَةٌ فَالْهَاءُ كَالْمَرْأَةِ وَالْغُلَامَةِ

وَالْأَلِفُ الْمُقْصُورُ وَزَنْ فُعَلَى كَمِثْلِ سُلْمَى وَمِثَالِ فُضْلَى

وَمِثْلُ قُضْوَى وَمِثَالُ أُخْرَى وَ زَنْ فُعَلَى فِي مِثَالِ سَكْرَى

وَالْأَلِفُ الْمَمْدُودُ كَالْحَمْرَاءِ وَنُفْسَاءِ قَسَ عَلَيْهَا الْجَائِي

يريد الصنف الثاني من المؤنث الحقيقي الذي تأنيثه بعلامة ظاهرة، وقد ذكر له علامتين وهي التاء، والألف المقصورة والممدودة.

وبالجملة فالعلامات التي ذكرها في غير الحقيقي مثلها يكون في الحقيقي ما خلا النون؛ فإنها ضمير الجماعة نحو: النساء قمن، وتأنيث الجماعة غير حقيقي، وإن كان تأنيث المفرد منها حقيقيا.

قوله " المرأة " مثال للضرب المؤنث بالتاء من الحقيقي، و " الغلامه " تأنيث " الغلام "، قال الشاعر:

وَمُرْكُضَةٍ صَرِيحِي أَبُوهَا تُهَانَ لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ

وقال: شيخ (وشیخة، قال عبید: كأنها) شیخة رقوب.

وقال: رجل ورجلة.

قوله: والألف المقصور يريد العلامة الثانية للحقيقي.

قوله: " سلمى "، بضم السين، اسم امرأة، ومنه زهير بن أبي سلمى وهو كنية أبيه، ولا تضم السين إلا في هذه الكنية.

وأما " فضلى " فتأنيث " الأفضل " أفعل التفضيل، وحقها أن تستعمل بالألف واللام أو الإضافة، وإنما لم يدخل عليها الألف واللام في الأرجوزة؛ لأنها لم يستعملها مركبة؛ أي: لم يخبر عنها، ولأنها لو استعملها مركبة أي: في الإسناد لم يكن بد من الألف واللام.

و " القصوى " تأنيث " الأقصى "؛ فإن جعلتها اسما (فالقصيا بالياء) بمعنى القاصية البعيدة كالدينا بمعنى الدانية القريبة.

و " أخرى " تأنيث " آخر " كالفضلى كقولك: " مررت بهند وبالمراة الأخرى ". وهذه الصفات إن كان تأنيث موصوفها حقيقيا فتأنيثها حقيقي وإلا فهي من القسم الأول.

وأما " سكرى " فمؤنث " سكران "، و " الحمراء " تأنيثه بألف ممدودة نحو " مررت بهند الحمراء وبالمراة البيضاء "

وأما " النفساء " فوزنها " فعلاء "، بضم الفاء وفتح العين، وهي صفة خاصة بالمؤنث الحقيقي؛ لأن النفساء هي التي وضعت ولدا، وسميت نفساء؛ إما لأنها خرج منها نفس، أو لأنه من التنفس وهو الاتساع، وجمعها " نفساوات "، وحكي " نفاس " بضم النون وتشديد الفاء.

قوله: " قَسَّ عَلَيَّهَا الْجَائِي " يريد قس على ما ذكرت ما جاء منه ولم أذكره.

النسب

الْقَوْلُ فِي النِّسْبَةِ وَهِيَ يَاءٌ زَائِدَةٌ تُعْزَى بِهَا الْأَسْمَاءُ
إِلَى قَبِيلٍ أَوْ أَبٍ أَوْ لِبَلَدٍ أَوْ لِصِنَاعَةٍ وَيَاؤُهُ تُشَدُّ

يقال: نسبة - بكسر النون -، ونسبة - بضمها - بمعنى الإضافة، وسيبويه يعبر عنه باب الإضافة؛ لأن الغرض من النسبة تخصيص المنسوب وتمييزه (بالمنسوب إليه ممن ليس من تلك كتخصيص المضاف وتمييزه) عن غيره بالمضاف إليه، لكن النسب إضافة معكوسة؛ فإن المضاف إليه مقدم على المضاف، فإذا قلت: "تميمي" فـ"تميم" هو المنسوب إليه، والياء المشددة قائمة مقام المنسوب إلى "تميم"، فالمضاف إليه (في النسب مقدم) كما ترى.

قوله: "وهي ياء" يعني علامتها ياء، واحترز بقوله: "زائدة": عن ياء المتكلم، وعن ياء المنقوص، أو عن ياء "حي"؛ فإنها ليست زائدة.

قوله: "تعزى بها الأسماء" ليخرج منه مثل "كرسي، وعارية"؛ فإنها ياء زائدة في آخر الاسم لكن لا تعزى بها الأسماء، أي: لا ينسب بها إلى شيء.

واحترز بقوله: "الأسماء" عن الأفعال والحروف؛ فإن النسبة لا مدخل لها فيها؛ لأن النسب بمعنى الإضافة لإفادتها التخصيص، والأفعال والحروف لا تقبل ذلك، وبيانه في موضعه.

قوله: "إلى قبيل أو أب أو لبلد" بيان لما يعزى إليه الأسماء، أي: احترز بهذه الثلاثة عن النسب على "فعال" نحو "بزاز"، و"عطار" وعن ما كان بمعنى "ذي" - كذي مال أي: صاحبه - نحو "لابن" أي: ذو لبن، و"تامر" أي: ذو تمر، فهي كطالق، بمعنى ذات طلاق.

مثال النسب إلى القبيل "عربي، وعجمي، ومجوسي"، ومثال النسب إلى الأب "أسدي"، وإلى البلد "كوفي"، ومثال الصناعة "إبري" لصانع الإبر، أو بائعها.

قوله: "وياؤه تشد" يعني تشدد لتقوى بالتشديد على تحمل الحركات، ولأنها لو كانت خفيفة لأشبهت ياء المتكلم ولاستثقلت الضمة والكسرة عليها، فيلزمها السكون رفعاً وجراً، وإذا سكنت وجب حذفها إذا لقيها ساكن كالتنوين وغيره. وإنما زيدت "الياء" دون غيرها؛ لأن أولى ما زيد حروف المد، فلو زيدت الألف لمنعت من ظهور

الإعراب، ولو زيدت الواو لثقلت؛ إذ ليس في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة لازمة؛ ولأنهم قد رفضوا ذلك في الواو الأصلية فما ظنك بها زائدة. فتعينت الياء.

وَقَبْلَهُ كَسْرٌ كَزَيْدِي النَّسَبِ وَحَذْفٌ كُلِّ تَاءٍ تَأْنِيثٍ وَجَبَ
لِشَبِّهِ بَيْنَهُمَا وَهَرُؤُوا مِنْ جَمْعِ تَأْنِيثَيْنِ فِي اسْمٍ يُنْسَبُ

وإنما كسروا ما قبل ياء النسب لتجانسها، ولأنها مدة ساكنة فوجب أن تكون حركة ما قبلها من جنسها، وإنما ضوعفت خوف اللبس، ولأنه لما كانت الياء الأولى ساكنة وجب تحريك ما قبلها؛ لأجل التقاء الساكنين، ولا يجوز الفتح لئلا يلتبس بالمشي المضاف إلى ياء المتكلم، والضم ثقيل فتعين الكسر.

وياء النسب حرف كتاء التأنيث، وهي عند الكوفيين اسم في موضع جر بإضافة الأول إليها، واحتجوا بما يحكى عن العرب: " رأيت التيمي تيم عدي " بجر " تيم " الثاني على البدل من الياء في " التيمي " ولا يصح إبدال الاسم من الحرف، والثاني اسم باتفاق، فوجب أن تكون الياء اسماً؛ ليصح إبدال الاسم منها، وهذا فاسد لأمر:

منها: أن الأول معرف بالألف واللام فلا تصح إضافته إلا إذا كان اسم فاعل.

ومنها: أن هذه الياء لو كان لها موضع من الإعراب لما ظهر فيها إعراب الاسم المنسوب إليه.

وأما جر " تيم " الثاني فيما حكوه فمجرور بإضافة اسم محذوف إليه كأنه قال: صاحب تيم عدي؛ (لأنه المنسوب " فحذف المضاف " وبقي المضاف إليه) على جره لدلالة النسب عليه؛ لأن المنسوب إلى " تيم " يكون من أصحابه.

قوله: " وقبله كسر " يريد وقبل الياء.

قوله: " كزَيْدِي النَّسَبِ " احترز بالنسب عن جمع السلامة المضاف إلى ياء المتكلم؛ فإن لفظه كلفظ المنسوب في الوقف.

وإنما وجب حذف تاء التأنيث في النسب لما ذكره وقد علل الحذف بأمرين:

أحدهما قوله: لشبه بينهما " ووجه الشبه بينهما أن ياء النسب تخلص الواحد من الجنس كما تخلصه " التاء " فإذا أردت تخلص الواحد من " الروم " قلت: رومي، ومن الحبش قلت: حبشي، كما إذا أردت تخلص الواحد من " الحمام " قلت: حمامة، ومن " التمر " قلت: ثمرة.

والثاني: الهرب من الجمع بين تأنيثين إذا نسبت مؤنثا إلى مؤنث تقول في النسب إلى الكوفة: "كوفية" بناء قبل ياء النسب و (بتاء أخرى) بعدها. وبيانه أنك لو أبقيت التاء لقلت في الرجل [المنسوب إلى الكوفة: "كوفتي"، وذلك غير جائز، فهذا معنى قوله: "وهربوا من جمع تأنيثين".

فأما قولهم: "دواتي" في المنسوب إلى الدواة فلحن، وصوابه "ذووي"، وكذا قولهم: "ذاتي" صوابه: ذووي.

والصحيح أنها لو ثبتت لفسد المعنى بثباتها؛ لأنك إذا نسبت اسما مذكرا إلى اسم مؤنث انتقل مدلول الاسم المؤنث إلى المنسوب المذكر فتقول في البصرة: بصري، فلو أبقيت الهاء لبقيت في صفة المذكر.

وَفِي الثَّلَاثِي إِذَا نَسَبْنَا إِلَى مِثَالِ فَعَلٍ فَتَحْنَا
أَوْسَطُهُ قُلْ نَمْرِي ثُمَّ قَسْ ذَكَرَ أَوْ أَنْتَ لَيْسَ يَنْعَكِسُ
وَ اكْسِرْ إِذَا زَادَ كَتَغْلِبِي وَ زَبِرْ جِي وَ قَدْ غَمَلِي

احترز بقوله "الثلاثي" عن الرباعي.

قوله: "إلى مثال فعل" يعني بكسر العين، واحترز به عن المضموم العين كـ "عضد"، ومفتوحها كـ "فرس"، وساكنها كـ "فلس"؛ فإن ذلك لا تغير حركته ولا سكونه؛ لمخالفته الكسرة وكونه من غير جنسها.

قوله "فتحنا" يعني تجعل مكان كسرة العين فتحة.

قوله: "أوسطه" بيان لموضع التغيير.

قوله: "نمري" مثال لمكسور العين الذي تبدل كسرتة فتحة، وإنما فتحوا العين المكسورة، لأنهم لو أبقوا عين الكلمة مكسورة ولامها مكسورة لتوالت كسرتان وبعدهما ياءان كل واحدة منهما في قوة كسرتين فتتوالى ست كسرات مع قلة حروف الكلمة وليس فيها حرف غير مكسور إلا أولها، ولما يلزم من استغراق حروف الكلمة بالكسرات في المكسور الفاء نحو "إبل"، فوجب الفتح لما ذكرنا فأما قولهم: "الصعق" ففي النسب إليه ثلاث لغات: كسر الصاد والعين، وفتح العين وكسر الصاد، وفتحهما، أما كسر الصاج فإتباع للعين؛ لأنهما حرف حلق كما كسر النون في "نعم" إتباعا لكسرة العين، فلما كسر الصاد لأجل العين امتنع فتح العين؛ لأنهم قد كسروا لأجلها حرفا آخر، فصارت كسرة العين لأجل الصاد، كما أن كسر الصاج لأجل العين، ولو

سميت رجلا بـ " ضرب " - فعل ما لم يسم فاعله - لقلت: ضربني، بإبدال كسرة الراء فتحة.

قوله:

ذَكِّرْ أَوْ أَزِّنْ لَيْسَ يَنْعَكِشْ

يعني أنه يجب إبدال كسرة العين فتحة في الثلاثي مذكرا كان أو مؤنثا لا يختلف الحكم فيه، ومثال المؤنث قولك في النسب إلى " شقرة ": " شقري " وهو اسم قبيلة، ويقال: " أرض شقرة " أي: ذات أزهار مختلفة.

قوله: " واكسر إذا زاد " يعني على الثلاثة.

قوله " كتغلي " مثال للزائد على الثلاثة بحرف واحد، وكذلك " زبرجي " ومعنى قوله " واكسر إذا زاد " يريد أقر الكسرة، ولم يرد أنك تكسر ما ليس بمكسور في عينه ولا تبدلها، هو المختار فيما كان ثانية ساكنا كتغلي، وزبرجي؛ لأن الكلمة قد قويت بكثرة حروفها لتخلل الحرف الساكن بين حروفها وهو الثاني، ولأن التغير خلاف الأصل، ولأن وضع حركة موضع حركة لا يحصل به خفة مع كثرة الحروف.

ومن العرب من يفتح العين في الرباعي؛ لأنه لما سكن ثاني الكلمة صار كأنه موقوف عليه وما بعده كأنه مبتدأ به ومنفصل مما قبله.

قوله: " وقد عملي " مثال لما زاد على الثلاثة بحرفين، وهو متفق على بقاء كسرتة؛ لكثرة حروفه بكونه خماسيا، وكذلك إذا تحرك الحرف الثاني من الرباعي نحو " علبط " فهو متفق على بقاءه مكسور العين.

وَمِنْ فُعَيْلَةٍ مَعَ الْفُعُولَةِ	تَحْدِفُ حَرْفَ اللَّيْنِ كَالْفُعَيْلَةِ
مُثْلُهَا ثَلَاثَةٌ مَعْرُوفَةٌ	قَرِظَةٌ شَنْوَةٌ حَنِيفَةٌ
تَقُولُ مِنْهَا حَنْفِيٌّ فَاتِحَا	أَوْسَطُهُ كَشَقَرِيٍّ وَاضِحَا
إِلَّا مُضَاعَفًا أَوْ الْمُعْلَلًا	فَامْنَعُهُمَا الْحَذْفَ وَقُلْ مُثْلًا
يُعْزَى عَزِيْزِيٌّ إِلَى عَزِيْرَةٍ	كَذَا حَوِيْزِيٌّ إِلَى حَوِيْرَةٍ
فَإِنْ خَلَتْ مِنْ تَاءٍ تَأْنِيْثٌ فَلَا	تَحْدِفُ وَقُلْ هَذَا قُرْشِيُّ الْوَلَا

قوله: " ومن فعيلة " بضم الفاء كقريظة.

قوله: " مع الفعولة " كشنوءة.

قوله: " تحذف حرف اللين كالفعيله " من " فعيلة " المضمومة الفاء.
قوله: " كالفعيلة " يريد كما تحذف الياء من " حنيفة " فتقول في النسب إلى " قريظة ": " قرظي " فتحذف تاء التأنيث لأجل ياء النسب، ثم تحذف الياء الساكنة التي هي حرف اللين، إما للفرق بين النسب إلى " فعيل " في المذكر، و " فعيلة " في المؤنث، وإما لأنك لما حذفت تاء التأنيث منها لأجل النسبة كان الحذف الأول مؤنسا بالحذف الثاني.

كذلك الواو في " فعولة " تقول في " شنوءة ": " شئني " مثل " شفهي " للفرق بين " فعول " في المذكر، و " فعولة " في المؤنث، وكان المؤنث أولى بالحذف؛ لثقل التأنيث، وتقول في " ركوبة ": " ركبي " بحذف الواو، وأبو العباس لا يحذف الواو من " فعولة " ويحذف الياء من " فعيلة " فيقول: " حنفي " كما يحذف الياء من " عدي " يقول: عدوي ولا يحذفون الواو من " عدو " بل يقرونها على حالتها ويقولون " عدوي " فيقرون الواو كما يقرون الضمة في " عضدي " وتحذف الياء كما تحذف الكسرة من " نمري ".

ومذهب أبي العباس قوي في القياس، والنص مع سيبويه وهو قولهم " شئني " وهو نص في محل النزاع.

قوله: " تقول منها حنفي فاتحا أو وسطه " يعني أنك لما حذفت الياء من " حنيفة " بعد حذف تاء التأنيث بقيت الكلمة " حنف " بكسر الثاني فصار مثل " نمر، وشقر " بكسر الثاني فأبدلت من كسرتة فتحة كما فعلت في " نمري، وشقري ".

قوله: " واضحا " يريد أنه بعد حذف الياء صار ثلاثيا مكسور العين كشقرة، ففتحت أو وسطه وذلك فيه واضح، أي: ظاهر.

وإذا حذفت الواو من " فعولة " نحو " شنوءة " فتبدل ضمة النون فتحة كما أبدلت من كسرة الثاني من " نمري " فتحة.

قوله: " إِلَّا مُضَاعَفًا أَوْ الْمُعْلَلًا " هو استثناء مما ثالثه حرف لين.

قوله: " فامنعهما الحذف " يريد المضاعف والمعتل العين ولا يجوز حذف الياء؛ لأنك لو حذفت الياء من " عزيزة " لاجتمع المثلان وذلك مستثقل، فأبقوا الياء لتفصل بين المثلين، تقول في " شديدة ": " شديدي "، ولو حذفت الياء لقلت: " شديدي، وعززي " فيثقل اجتماع المثلين.

وكذلك " حويزة " سم قبيلة، فلو حذفت الياء لبقيت الواو متحركة وما قبلها فتحة فيجب قبلها ألفا فتصير " حازي " فيلتبس بباب ما قلبت عينه ألفا بما ليس بعده مدة، وإن تركوها بحالها لزم مخالفة القاعدة، فوجب بقاء الياء؛ لأنها لسكونها تمنع من قلب الواو التي قبلها ألفا.
قوله:

فَإِنْ خَلَتْ مِنْ تَاءٍ تَأْنِيثٌ فَلَا تَحْذِفُ.....

يعني لا تحذف الياء؛ لزوال الثقل بزوال التأنيث، فتقول في النسب إلى " قريش ": " قريشي " بإثبات الياء في الأفصح، وقالوا في " عميرة كلب: عميري " فلم يحذفوا الياء مع كون الاسم مؤنثا، وهو شاذ.

وَإِنْ يَكُنْ تَأْنِيثُهُ بِالْأَلِفِ مَقْصُورَةً فَإِنْ نَسَبْتَ فَاحْذِفِ
أَلْفَهَا كَالْهَاءِ قُلْ حُبْلِي وَإِنْ مَدَدْتَ قُلْتَ صَحْرَاوِي

لما ذكر أنه يجب حذف كل تاء تأنيث أخذ في بيان التأنيث، فإن كان التأنيث بالألف المقصورة فالحذف واجب في البعض على تفصيل فيه، واحترز بقوله: " مقصورة " عن الممدودة.

قوله: " فإن نسبت " احترز به عن غير النسبة؛ فإنه لا حذف فيه؛ لأن المسوغ للحذف هو النسب؛ لكثرة التغيير فيه.

قوله: " فاحذف ألف كالهاء " قاس حذف الألف على حذف الهاء؛ لكونهما للتأنيث، وقد وجب الحذف في الهاء فيجب في الألف.

قوله: " قل: حبلي " مثال لحذف الألف من " حبلى " في النسب، وإنما حذفت لسكونها وسكون ياء النسب الأولى، ولم يحركوها ويقلبوها واوا للفرق بينها وبين الممدودة، ولم يقلبوها ياء؛ لئلا يجتمع ثلاث ياءات.

والمقصود إذا كان رباعيا، فإن كان ثانية ساكنا فحذف الألف منه هو المختار، ويجوز إثباتها، وقلبها واوا؛ لالتقاء الساكنين تشبيها لها بالألف الأصلية نحو " مهلبى "، كما يجوز حذف الألف من " ملهى " في النسب تشبيها له بألف " حبلى ".

فإن كان الرباعي متحرك العين وجب الحذف فتقول في " جمزى ": " جمزي ": " وفي " أربى ": " أربي ".

ومنهم من يقول في الساكن العين: حبلاوي؛ فيزيد ألفا قبل ألف التأنيث فيصير المقصور ممدودا، والأجود الحذف، والأضعف المد، وقلب الألف واوا متوسط بين الأردئ والأجود. فإن كانت الألف خامسة فصاعدا فالحذف لا غير، تقول في "حباري": حباري، وفي "سماني" لطير: سماني.
قوله:

وَإِنْ مَدَدْتَ قُلْتَ صَحْرَاوِيَّ

يعني تقلب الألف التي قبلها مدة واوا ولم تحذف كما حذفت الألف المقصورة؛ لأنها قد قويت بتحريكها، وإنما قلبت؛ لأنها لو أقرت همزة لوقعت علامة التأنيث حشوا، فلما لم يجز حذفها، ولا إبقاؤها همزة وجب تغييرها إما بقلبها واوا، أو ياء، ولا يجوز قلبها ياء؛ لثلاث يجتمع ثلاث ياءات هي ياء النسب، فتعين قلبها واوا.

وَإِنْ يَكُنْ عَلَى ثَلَاثٍ وَالْأَلْفُ آخِرُهُ أَضَلَّ فَلَيْسَ يَنْحَذِفُ
تَقُولُ هَذَا رَحَوِيَّ مُبْدِلًا وَإِنْ يَزِدْ كَمَلَهُوِيَّ أَبْدِلًا
وَإِنْ تَشَأْ فَاحْذِفْ وَقُلْ مُلْهِي وَقُلْ بِحَنِمِ الْحَذِفِ مُضْطَفِّي

لما ذكر ألف التأنيث أخذ يذكر حكم الألف المنقلبة عن حرف أصلي، وهذه الألف - التي هو بصدها - لا تخلو من أن تكون ثالثة، أو رابعة، أو خامسة فصاعدا، وقد ذكر الجميع.

واحترز بقوله: "على ثلاث" عن كون الألف رابعة.

قوله: "والألف آخره أصل" يريد بدل أصل، فحذف المضاف؛ لأنها قاعدة معلومة أن الألف في الأسماء والأفعال لا تكون أصلا بل تكون إما زائدة، أو منقلبة عن حرف أصلي.

واعلم أن الألف في الثلاثي لا تكون زائدة، ولا فائدة في قوله: "أصل" اللهم إلا أن يحترز عن الألف الداخلة على الثلاثي.

قوله: "فليس ينحذف" يعني الألف الثالثة التي هي لام، وإنما لم تحذف؛ لثلاث يبقى الاسم بعد حذفها على حرفين.

قوله: "هذا رحوي مبدلا" تمثيل بالثلاثي، ويريد بقوله: "مبدلا" أنك تبدل الألف في النسب واوا لسكونها وسكون الياء الأولى من ياء النسب. وإنما قلبت الألف واوا ولم ترد إلى أصلها؛ لثلاث يجتمع ثلاث ياءات.

وإنما مثل ب " رحوي " ليريك أن الواو في " عصوي " بدل من الألف؛ لأن الألف رجعت إلى أصلها وهو الواو إذ لو كان كذلك لرجعت ألف " رحي " إلى أصلها وهي الياء، فلما لم يجوز إقرار الألف ولم يجوز قلبها ياء تعين قلبها واوا.

فإن قيل: فالألف إذا وقع بعدها حرف مشدد جاز إقرارها، وهو في النسب كذلك.

قلت: ياء النسب يجب كسر ما قبلها، والألف لا تقبل الحركة، فتعين القلب.

قوله: " وإن يزد " يريد على الثلاثة فتكون ألفه رابعة.

قوله: " كملهوي " مثال للرباعي.

قوله: " أبدلا " يعني يبدل من الألف واو، وهذا دليل على أن الواو لم ترد إلى أصلها؛ لأن الألف الرابعة لا تقلب واوا.

قوله: " وإن تشأ فاحذف " يعني الألف، ولا تبدلها واوا.

قوله: " فقل: ملهي " تمثيل بحذف الألف تشبيهاً بألف " حبلى " كما شبهوا ألف " حبلى "

بألف " ملهى " فأبدلوها، وتقول في " مغزى ": " مغزي " بالحذف، وليس هذا على إطلاقه في الرباعي بل فيما كان ثانيه ساكناً، فأما ما كان ثانيه متحركاً فليس فيه إلا الحذف تقول في " بشكى ": " بشكي "، لأن الحركة قد ضارعت الحرف الخامس.

قوله: " بحتم الحذف مصطفى " يريد إذا كانت الألف خامسة فصاعداً وجب حذفها منقلبة كانت كآلف " مصطفى " أو زائدة كآلف " حبارى ".

والألف الثالثة يلزم إبدالها، وفي الخامسة فصاعداً يجب حذفها، وفي الرابعة فيما ثانية ساكن الأمان.

وَأَلِفُ الْإِلْحَاقِ نَحْوُ أَرطَى تَبْدِيلُهُ وَاحْذِفْهُ مِنْ حَبْنَطَى

الألف في " أَرطَى " للإلحاق بـ " جعفر " فتبدلها واوا إجراءً له مجرى الألف المنقلبة، وكذلك ألف " معزى "؛ لأنها للإلحاق بـ " درهم " فتقول: " معزوي "، وإن شئت حذفت حملاً لها على ألف التانيث؛ لأنها زائدة مثلها، فتقول في الإبدال: " أَرطوي "، وفي الحذف " أَرطي "، ومنهم من يزيد ألفاً للمد قبل ألف الإلحاق فيقول: " أَرطاوي " والإبدال في " أَرطَى " أحسن منه في " حبلى ".

قوله: " واحذفه من حبنطى " - وهو العظيم البطن - والألف للإلحاق بـ " سفرجل "

وإنما وجب الحذف؛ لأنها خامسة وقد وجب حذف الأصلية خامسة فالزائدة أولى، وحذفها لالتقاء الساكنين.

وَهَمْزُ قُرَاءٍ أَصِيلٌ بَاقِي وَ الهمزُ ذو الإبدالِ وَ الإلحاقِ
كَهَمْزَةُ الْكَسَاءِ وَ الْحَرْبَاءِ يُنسَبُ كَالْقُرَاءِ وَ الْحَمْـرَاءِ

قوله " وهمز قراء أصيل " يعني أنه أصل ليس بزائد؛ لأنه يوجد في جميع تصاريف الكلمة.

قوله: " باقي " يريد أنه ثابت في النسب لا يبدل في اللغة الفصيحة، فتقول " قراءى " بإثبات الهمزة، وكذلك تقول في " وضاء ": " وضاءي ".

واحترزنا بقولنا " قبلها ألف " عن الهمزة التي ليس قبلها ألف نحو " قارئ، ومبتدئ " وبقولنا " زائدة " عن همزة " ماء "؛ فإن الألف قبلها غير زائدة.

والهمزة التي قبلها ألف زائدة على أربعة أقسام:

أحدها: أصلية كقراء، فتقر همزته في النسب.

ومبدلة عن أصل، ففيها وجهان، أقواهما إقرارها همزة.

وملحقة بالأصلي، وقد أشار إلى هذين الضربين بقوله: " والهمز ذو الإبدال والإلحاق "، ثم مثل لكل واحد من الضربين فقال: " كهزمة الكساء والحرباء "، فكساء: مثال لما همزته بدل من حرف أصلي، وهو لام الكلمة، والحرباء: مثال التي للإلحاق فإنها بإزاء السين من " قرطاس ".

وزائدة كحمراء.

قوله:

يُنْسَبُ كَالْقُرَاءِ وَ الْحَمْـرَاءِ

يريد أن في النسب إليه وجهين: أحدهما: أن تقر همزته كما تقر الهمزة الأصلية تقول " كسائي، وحربائي " كما تقول " قرائي "، وإليه أشار بقوله: " ينسب كالقراء "؛ لأن الهمزة في " كساء " بدل من حرف أصلي، فحكمها حكم الأصلي، والهمزة في " حرباء " ملحقة بالسين من " قرطاس ".

والثاني: أن تبدل الهمزة فيهما واوا فتقول: " كساوي، وحرباوي " كما تقول في حمراء: " حمراوي "؛ لأنهما غير أصليتين، وإليه أشار بقوله: " والحمراء ".

فأما همزة التأنيث فليس فيها إلا الإبدال، والإبدال في " حرباء " أقوى منه في " كساء " و " رداء "؛ لأنها همزة زائدة، والإبدال في " كساء " أقوى منه في " فراء "،

فالإبدال في " قراء " ضعيف جدا، لكنه تشبيه للهمزة الأصلية بالزائدة كما حذفوا الألف الأصلية الذي في الرباعي الذي ثالثه ساكن حملا على الزائدة للتأنيث.
والحاصل من كلامه أن الهمزة إما زائدة أو غير زائدة، وغير الزائدة إما مبدلة أو غير مبدلة، والزائد إما للتأنيث وإما للإلحاق.

وَالْيَاءُ فِي الْمَنْقُوصِ وَآوُ أَبْدِلَتْ ثَالِثَةً كَالْعَمَوِيِّ مُثْلَتْ
وَإِنْ تَزِدْ فَاحْذِفْ وَقُلْ قَاضِي وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ قَاضَوِي
إِذْ شَدَّ عَنْهُمْ فَتُحْ تَغْلِبِي وَاللَّازِمُ الْحَذْفُ كَمُشْتَرِي

احترز بقوله: " في المنقوص " عن الياء الساكن ما قبلها كالياء في " ظبي، ونحي "؛
فإنها لا تقلب وإن كانت ثالثة.

واحترز بقوله: " ثالثة " عن مجيئها رابعة.

قوله: " كالعُموي " مثال للمنقوص الذي ياؤه ثالثة.

قوله " مثلث " يعني الياء الثالثة.

وقوله " واوا أبدلت " كلام فيه تسامح بل " العمى " مثل " نمر " في كونه مكسور العين، فأبدلوا من كسرة العين فتحة كما فعلوا في " نمر " فصارت الياء ألفا فصار " عمى " بوزن فتى " ثم أبدلوا من الألف واوا كما فعلوا في المقصور الثلاثي فقالوا: " عموى " في " عم "، و " شجوي " في " شج ".

قوله: "، وإن تزد " يريد وإن تزد الياء في المنقوص على الثلاثة.

قوله: " فاحذف " يريد فاحذف الياء.

قوله: " وقل: قاضي " مثال لحذف الياء الرابعة، وإنما حذف؛ لسكونها وسكون الأولى من ياء النسب.
قوله:

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: قَاضَوِي

بإبدال الكسرة التي قبل الياء فتحة، كما أبدلوا من كسرة اللام في " تغلب " فتحة،
وقلب الياء ألفا فصار " قاضا " فقلبوا الألف واوا، وإليه أشار بقوله:

" إذ شد عنهم فتح تغلبي " فمن فتح اللام في " تغلب " فتح الضاد في " قاض " فصارت الياء ألفا، ومن أبقي اللام في " تغلب " على كسرها أبقي كسرة الضاد في " قاض " فحذف الياء.

قوله

وَاللَّازِمُ الْحَذْفُ كَمُشْتَرِيٍّ

يريد أن الياء إذا كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها، كما وجب حذف الألف خامسة. وإن كانت ثالثة وجب إبدالها، وإن كانت رابعة ففيها الأمران، أجودهما الحذف.

وَرُدُّ مَا تَحْذِفُ مِثْلَ أَخَوِي وَدَمَوِي إِنْ تَشَأْ وَشَفَهِي
فِي شَفَةِ وَانْسُبْ إِلَى ابْنِ سَتَهِي كَذَا إِلَى شَيْءٍ انْسُبْ وَشَوِي
وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ وَشِي وَانْسُبْ لِمِثْلِ عِدَّةٍ عِدِي
وَانْسُبْ إِلَى شَاةٍ فَقُلْ شَاهِي أَمَا إِلَى مَاءٍ فَقُلْ مَائِي
وَمِثْلُ لَا إِذَا نَسَبْتَ مُدَّةً تَقُولُ لِأَيِّ كَالِاسْمِ رُدَّةً

إذا كان اسم متمكن على حرفين فقد حذف منه حرف إما لامه وهو الأكثر، وإما عينه، وإما فاؤه، فأما ما حذف لامه إما أن يكون بعوض أو لا يكون بعوض، فإن كان بغير عوض، فإما أن يكون فيه تاء التانيث أو لا، فإن لم تكن فيه تاء التانيث، فإما أن تقوى التثنية على رد المحذوف أو لا، فإن رد المحذوف في التثنية وجب رده في النسب تقول في أب: "أبوي"، وتقول في النسب إلى "قم": "فمي" لقولهم: "فمان"، وقالوا: "فموي" كما قالوا: "فموان"، وقالوا في النسب إلى قولك: "ذو مال": "ذووي" فترد المحذوف في النسب، وإن لم يرد في التثنية من المذكر لكنهم ردوه في المؤنث وجوبا، فقالوا: ذواتا مال، فالألف التي بعد الواو لام الكلمة، ومن قال في "هنوك": "هنوان" قال: "هنوي"، ومن قال "هنان" قال "هني".

وأما "دم" فلا يجب رد لامه؛ لأنه لا يجب ردها في التثنية ولذلك قال "ودموي" إن تشأ "يريد إن تشأ رددت اللام فقلت: "دموي" في النسب إلى "دم"، وإن تشأ لا ترد فقلت: "دمي" لقولهم في التثنية: "دمان، ويدان" من غير رد، فأما قولهم: "يديان، وديمان" فلضرورة الشعر.

ووجه رد اللام في "دموي" أن النسب لما قوي على حذف لام ما كثرت حروفه (من المعتل قوي على رد المحذوف فيما قلت حروفه)، وخرج بالحذف عما عليه الأسماء.

فإن قيل: فأصل " دم " " دمي " بسكون العين فمن أين التحريك؟ قيل: إنهم أرادوا برد الحرف المحذوف جبر ما لقي الاسم من الجهد بالحذف، فلو حذفوا الحركة التي كانت على حرف الإعراب قبل الرد لكان الرد في مقابلة ما حذف منه قبل ذلك ولم يكن جبراً لما لقي الاسم من الجهد بقلة الحروف.

وأما " شفهي " فمنسوب إلى " شفة " فردوا اللام المحذوفة وهي " هاء " لقولهم في الجمع: " شفاه "، وفي التصغير: شفيهة، ويجوز أن تقول: " شفهي " من غير رد، ولذلك لم يوجب الرد بقوله: " ودموي إن تشأ وشفهي "، وإنما لم يوجب الرد، لأن التثنية لم ترده كذلك.

وكذلك تقول في " ثبة ": " ثبي، وثبوي " بقلوهم " ثبات " في الجمع، وقالوا: " عضوي " في " عضه " لقولهم: " عضوات ".
قوله:

..... وَأَنْسُبُ إِلَى اسْتِ سَتَيْهِ

إذا حذفت همزة الوصل المعوضة من لام الكلمة قلت: " ستهي "؛ لأن لامها " هاء " لقولهم في الجمع: أستهه فإن لم تحذف همزة الوصل لم ترد الهاء لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه فقلت: " استي "، وكذا تقول في " ابن ": " ابني، وبنوي ".
ووجه قولهم " بنوي " أن النسب كما يقوى على رد المحذوف من غير عوض يقوى على حذف الزائد، (وتقول في النسب إلى " ابنم ": " بنوي " برد الأصل، وإن شئت لم تحذف الزوائد فتقول " ابنمي ")، وتقول في " بنت ": " بنوي " فتحذف التاء - وإن لم تكن للتأنيث - لحذفها في الجمع نحو " بنات "، ولأن هذه الكلمة بهذه التاء لم تقع إلا على مؤنث فأشبهت تاء التأنيث، ويونس يقول: " بنتي "؛ لأنها لغير التأنيث، لسكون ما قبلها، ويلزمه أن يقول في " هنت " - بسكون النون - " هنتي "؛ لأن التاء فيها بدل من الواو.
قوله:

كَذَا إِلَى شِيَةِ أَنْسُبُ وَشَوِيَّ

وأما " شية " فالتاء فيها عوض من الواو التي هي فاء الكلمة، فأصلها " وشية " فلما حذفت الواو عوضت منها التاء فلما نسبت حذفت التاء فبقي على حرفين (الثاني منهما) حرف لين (وليس من الأسماء اسم متمكن على حرفين ثانيهما حرف لين) إنما ذلك في

الحروف نحو " كي " ، و " في " فرددت الفاء وتركت الشين على (حركتها) قبل الرد فقلت: " وشوي " كما تركت الميم من " دم " بحركتها لما رددت اللام، والأصل " وشية " فحذفت الواو وجعلت كسرتها على الشين، فلما ردت الواو رددتها مكسورة وأبدلت من كسرة الشين فتحة كما في " نمر " فقلت: " وشوي " بكسر الواو.

والأخفش يقول: " وشيي " بسكون (الشين)، فكأنه نسب إلى " وشية " كما تنسب إلى " ظبية " فتقول " ظبي " ، وإلى قول الأخفش أشار بقوله:

" وقد يقول بعضهم: وشيي " فلما رد الفاء رد الشين إلى أصلها، وهو السكون، والواو مكسورة في القولين، والشين مفتوحة عند سيويه، وكذلك تفعل فيما كان معتل الفاء واللام من وجوب الرد فتقول في " دية ": " ودوي " على قول سيويه، وتقول: " وديي " على قول الأخفش.

قوله:

وَأُنْسِبُ لِمِثْلِ عِدَّةٍ عِدِّيْ

يعني من غير رد الفاء؛ لأن لامة حرف صحيح، ولم تقو النسبة على رد الفاء؛ لبعدها عن محل التغيير.

فقد ظهر أن المحذوف الفاء على ضربين:

واجب ألا يرد في موضعه، وه فيما كان لامة (صحيحا تقول في " عدة ": " عدي " ، وفي " زنة ": " زني " .

وواجب أن يرد، وذلك فيما كان لامة) حرف علة ك " شية، ودية " .

واحتزنا بقولنا: " واجب ألا يرد في موضعه " عن قول من يقول في " عدة ": " عدوي " بكسر الأول فيرد الفاء ويجعلها أخيرا فيصير مقلوب " وعدي " .

قوله: " وانسب إلى شاة " يريد إذا نسبت إلى الواحد من " الشاء " أعني التي فيها تاء التأنيث قلت: " شاهي " فتد الفاء التي هي لام الكلمة وجوبا؛ لأن الاسم بقي بعد حذف تاء التأنيث على حرفين ثانيهما حرف علة فيجب رد اللام فتقول: " شاهي " ، ولام " شاة " هاء لقولهم في الجمع " شياه " ، وشوية في التصغير.

وإن نسبت إلى " شاة " جمع " شاة " قلت: " شاوي " .

قال سيويه: " كذلك يتكلمون به " قال: وإن سميت به رجلا أجرته على القياس فقلت: شائي، قال سيويه: وتقول في الإضافة إلى " ماء ": " مائي " فتدعه على حاله، ومن قال: " عطاوى " قال: " ماوي، وقولهم: " شاوي " يقوى ذا، قال ابن السراج: " شاء

" مثل " ماء "؛ لأن الهمزة فيهما بدل من " هاء " والألف فيهما غير زائدة بل هي بدل من واو.

قوله:

وَمِثْلُ لَا إِذَا نَسَبْتَ مُدَّهُ

يريد (إذا نسبت إليه، ويريد بمثل " لا " ما كان على حرفين ثانيهما ألف نحو: ما، ولا).

قوله " مده " يريد) زد في آخره ألفا أخرى، فيجب إبدال الثانية همزة، وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الاسم المعرب لا يكون على حرفين ثانيهما حرف مد، فإذا صار على ثلاثة أحرف قلبت الثانية همزة، ونسبت إليه فتقول في " لا " النافية: " لائي "، وفي " ما " النافية: " مائي "، وكذلك تقول في " ما " إذا كانت اسما، وتقول في " ذا " اسم الإشارة: " ذائي "؛ لأنه أشبه الحرف ولذلك بني.

قوله " كالاسم رده " أي: رده بالزيادة على ثلاثة كعدة أحرف الاسم، ولأنهم لو لم يزدوا ألفا أخرى ويبدلونها همزة لوجب حذف الألف، لسكونها وسكون الياء الأولى من ياء النسب، فيصير الاسم المعرب على حرف واحد.

وَأَنْسَبَ بِوَاوٍ لِعَلِيٍّ عَلَوِيٍّ كَذَا إِلَى أُمَيَّةَ أَنْسَبَ أَمْوِيٍّ
وَأِنْ تَشَأْ قُلْتَ أَمْيِي بِشَذْ وَالْأَجْوُدُ الْأَوَّلُ وَالْثَّانِي وَرَذْ

إذا نسبت إلى اسم على " فاعيل " بفتح الفاء، أو بضمها مؤنثا كان أو مذكرا وهو معتل اللام نحو " علي، وقصي، وأمие " حذفت الياء الأولى الزائدة، ثم إن كان ما قبل الياء مكسورا أبدلت الكسرة فتحة كما فعلت في " نمر " فتقلب الياء الأولى التي هي لام الكلمة ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها فتصير " علا " بوزن " عصا " ثم تبجل من الألف واوا كما فعلت في " عصا " (وقنا) فتقول: " علوي " في المنسوب إلى " علي "، فالواو في " علوي " مبدلة من ألف، والألف مبدلة من ياء، والياء مبدلة من واو؛ لأنه من العلو، وكذا تقول في " غني " : " غنوي ".

وأما " أمية " فتصير " أمة "، وأصلها " أموة " فلما صغرتها رددتها إلى الأصل، فاجتمعت الياء والواو، وسابقتها ساكن، فقلبت الواو ياء، وأدغمت فيها ياء التصغير، فلما نسبت إليها حذفت الياء الأولى؛ لأنها زائدة فصارت ألفا، فصار (أما) بوزن " هدى

" ثم أبدلت الألف واوا فقلت: أموي (في المنسوب) إلى " أمية " وهي قبيلة من قريش، وحكي فيها " أموي " بفتح الهمزة، وهو شاذ.
وتقول في النسب إلى " قصي بن كلاب ": " قصوي " ففعلت به كما فعلت في " أمية " من حذف الياء الأولى، والقلب، والإبدال.
قوله:

وَإِنْ تَشَأْ قُلْتَ أَمِّي بِشَدِّ

يريد بتشديد الياء الأولى، فتقول " أميي "، وهذا القول حكاه سيبويه عن يونس، قال: لأن هذه الياء المشددة لا يستثقل عليها الإعراب كما لا يستثقل على الياء التي قبلها ساكن نحو: " ظبي "، فكما قالوا في " ظبي ": " ظبيي "، قالوا في " أمية ": " أميي " قال سيبويه: وسألته - يعني الخليل - عن الإضافة إلى " عدو " فقال: " عدوي " بتشديد الواو والياء بعدها، فإذا نسبت إلى " عدوة " بقاء التانيث حذفت الواو الأولى عند سيبويه فقلت: " عدوي " كما تقول في " شنوءة ": " شنتي " فتحذف الواو الساكنة من " عدوة " كما حذفتها من " شنوءة " وتقول في " تحية ": " تحوي " كما قلت في " عدي، وغني ": " عدوي، وغنوي ".

وَأَنْسُبَ أَسِيدًا إِلَى أَسِيدٍ وَفِي مُهَيِّمِي الْيَاءِ اِزْدُدِ

" أسيد " تصغير " أسود " فلما صغرته أبدلت الواو ياء؛ لوقوعها بعد ياء التصغير (وأدغمت فيها ياء التصغير) فلما نسبت إليه حذفت الياء الثانية المتحركة المنقلبة؛ لأن حذفها أبلغ في التخفيف، إذ كان في حذفه حذف ياء وكسرة، ولأنهم إذا خففوا ما كان قبل آخره ياء مشددة خففوا بحذف المتحرك نحو هين، وميت " فيقولون: " هين، وميت " (بحذف الياء الثانية)، ففي النسب كذلك، وكذا تفعل في كل ما كان قبل آخره ياء مشددة، وتقول في النسب إلى " ميت ": " ميتي " بحذف الياء الثانية، وتقول في النسب إلى " غزيل ": " تصغير " غزال ": " غزيلي، بحذف الياء الأخيرة وكذا إذا نسبت إلى طيب، وقيم.

وأما " مهيم " فإنه وإن كان قبل آخره ياء مشددة، فإن جعلته مصغرا من " هوم يهوم فهو مهوم " إذا نام - لأن التهويم: النوم - لم تخفف الياء المشددة بل تزيد ياء أخرى للتعويض؛ لأنك لما صغرت " مهوما " حذفت إحدى الواوين؛ لأنها زائدة، وبها يخرج الاسم عن مثال التصغير، قيل: الثانية؛ لأن التضعيف حصل بها، وقد تحذف الأولى

الساكنة، وبها يخرج الاسم عن مثال التصغير - فيصير " مهيم " بياء مشددة، ولك أن تعوض من أول المحذوف ياء، ولك في النسب التعويض، لتبعد الياء المشددة بياء التعويض عن الطرف، ولذلك قال: " الياء اردد " يريد ياء التعويض فيجتمع خمس ياءات، الأولى ياء التصغير، والثانية بدل من عين الكلمة، وهذا يدل على أن المحذوفة من " مهوم " هي الأخيرة، والثالثة ياء التعويض، والياءان الأخيرتان للنسبة. ولو لم تعوض لم تبعد الياء المشددة عن الطرف، فكان يجب حذف الياء المتحركة كما فعلت في " أسيدي " فيؤدي إلى حذف حرفين: أحدهما حذف إحدى الواوين من " مهوموم " لتناهي مثال التصغير دونه، والثاني حذف الياء المنقلبة عن الواو، وذلك إجحاف بالكلمة. وإن جعلته من " هيمة الحب " فيجب حذف الياء المتحركة فتقول: " مهيمي " بحذف الياء المتحركة التي قبل الميم، لئلا يجمع ياءان مشددتان وكسرتان كما تقول في " طيب ": " طيبي "، وفي " هين ": " هيني ".

النسبة إلى الجمع والمثنى

وَازْدُدْ إِلَى الْفَرْدِ الْجُمُوعِ فِي النَّسَبِ إِلَى رِجَالِ رُجُلِي قُلْ تُصَبِّ
كَذَا إِلَى زَيْدَيْنِ زَيْدِيَّ أَنْسَبِ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُثْنَى أَوْجِبِ
إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمُ جَمْعٍ عَلَمًا فَلَا تُغَيِّرْهُ لِثَلَاثِيَّهَمَا
نَحْوُ كِلَابِيَّ مُعَاْفِرِيَّ مَدَائِنِيَّ وَكَانَنِيَّ
وَأَنْسَبِ إِلَى يَبْرِينَ يَبْرِينِي وَقَدْ يُقُولُ بَعْضُهُمْ يَبْرِيَّ
كَذَا نَصِيْبَيْنُ وَفَتْسَرَيْنُ وَمِثْلُهَا بِالْوَاوِ مَا طَرُونُ

إنما وجب رد الجمع إذا نسبت إليه إلى الواحد من لفظ ذلك الجمع؛ لأن الغرض من النسبة إلى الجمع الدلالة على أن بين المنسوب وبين هذا الجنس ملابسة، وتلك الملابسة يحصلها لفظ الواحد مع خفته، فتقول في النسب إلى "المساجد" لرجل يلبسها: مسجدي فترده إلى الواحد؛ لأن من يلزم الجنس فقد لازم آحاده، وتقول في النسب إلى "جمع": "جمعاعي"، وتقول في النسب إلى "كرماء": "كريمي".
وقيل: (لأن النسب) ينقل الاسم إلى الوصفية وهذا الوصف لواحد فلذلك وجب إفراده.

قوله:

وَازْدُدْ إِلَى الْفَرْدِ الْجُمُوعِ فِي النَّسَبِ

يفهم منه أن ما كان من الجمع لا واحد له من لفظه لا يرد إلى الفرد، فتقول في النسب إلى: "رهط": "رهطي"، وإلى "قوم": "قومي" إذ لو جاز أن يقال في النسبة إلى "القوم": "رجلي" من غير لفظه لجاز أن يقال في النسب إلى "الجمع": "واحدي" وهو غير جائز إذ لا دليل في الواحد على الجمع من غير لفظه، وكان ينبغي أن يقول: وازدد إلى الفرد الجموع في النسب إذا كان لها واحد من لفظها، لتخرج منه أسماء الجموع، لكنه اكتفى بالمثال وهو قوله: "إلى رجال رجلي" فمثل بالجمع الذي له واحد من لفظه فعرف بذلك مراده.

وكذلك تفعل في الجمع المصحح والمثنى، فتقول في النسب إلى "زيدين": "زيدي" فتحذف علامة الجمع والنون، ولذلك قال:

كَذَا إِلَى زَيْدَيْنِ زَيْدِيٍّ أَنْسَبِ

يريد أنك ترد الجمع إلى الواحد كما ترد في جمع التكسير. وإنما وجب الرد (إلى) الواحد؛ لأن علامة الجمع تفيد الإعراب، وفي النسب (تصير) الياء المشددة معتقب الإعراب، فيلزم من إبقاء علامة الجمع اجتماع إعرابين في كلمة واحدة، وكذلك جمع المؤنث السالم، فتقول في "عبلات": "عجلي" فتحذف الألف والتاء؛ لثلا يجتمع في الاسم علامتا تأنيث إذا نسبت إليه مؤنثا.

والقول في المثنى كالقول في الجمع، ولذلك قال:
وَمِثْلُ ذَاكَ فِي الْمُثْنَى أَوْجِبِ

يريد ترد المثنى إلى الواحد وتحذف علامة التثنية، للعلة التي لأجلها حذفت علامة جمع السلامة، فتقول في النسب إلى "رجلان": "رجلي".
قوله:

إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمُ جَمْعٍ عَلَمًا

يريد إذا جعلت الاسم المجموع علما على واحد، وهو استثناء من قوله: واردد إلى الفرد المجموع في النسب.

قوله: "فلا تغيره" يريد لا ترده إلى الواحد، ثم ذكر علة أنه لا يرد إلى الواحد بقوله "لثلا يبهما" أي: لثلا يحصل في الاسم المنسوب إبهام، فلا يدري أهو منسوب إلى الجمع أم إلى واحد مسمى بالجمع؟ فلذلك يترك على لفظه، أي جمع كان، ما لم يكن بالألف والتاء. فإنك تحذف الألف والتاء كما تحذف من الواحدة؛ لأنهما جميعا يفيدان الجمع والتأنيث دفعة واحدة، ومع ذلك لم ترده إلى الواحد، فإذا نسبت إلى "جفئات" اسم رجل قلت: "جفني" بفتح العين؛ لأنك لم ترده إلى الواحد، فإذا نسبت إلى الجمع قلت: "جفني" بسكون العين؛ ليكون ذلك فرقا بين الجمع المسمى به وبين غير المسمى به.

قوله "نحو كلابي" منسوب إلى رجل اسمه "كلاب"، وأما "معاصري" بفتح الميم فمنسوب إلى "معاصر بن مر" أخي تميم و"معاصر" أيضًا بلد باليمن.
وأما "مدائني" فمنسوب إلى "المدائن" وهو علم على البلدة التي كانت الأكاسرة تسكنها قديما، وكذلك "الأنباري" منسوب إلى "الأنبار" وهو علم على بلد معروف

قوله " وكأبناوي " وهو منسوب إلى " الأبناء " وهو قبائل من ولد سعد ابن زيد مناة، وهم خمسة، عبد شمس، وجشم، وكعب، وعوف، وعوافة، فهذا جمع باق على جمعه، لكن غلب على قوم بأعيانهم فصار علما لهم بالغلبة فلا ينظر فيه إلى الجمعية، فلا يرد إلى الواحد، كما قالوا: " أنصاري " لما غلب هذا الجمع على قوم بأعيانهم.

وأما قولهم " بنوي " فمنسوب إلى أبناء فارس، وهم الذين استصحبهم سيف بن ذي يزن إلى اليمن فأما جمع السلامة فإن جعلته علما لشيء فإما أن تجعل النون معتقب الإعراب، أو تحكي إعرابه الأصلي، فإن جعلت النون حرف الإعراب قلت في " زيدين ": " زيديني " فلا تحذف علامة الجمع، لأنك إذا جعلت النون حرف إعراب ثبتت ولم تحذف، ولأن الجمع قد زال وصار لواحد بعينه.

وإذا جعلت النون حرف الإعراب جعلته في جميع أحواله بالياء، فمن قال: " هذه بيرين: بضم النون رفعا، وفتحها نصبا قال: " بيريني " بإثبات النون ومن قال "يبرون" بالواو رفعا، والياء نصبا وجرا حذف النون مع علامة الجمع فقال في النسب إليها: " بيرى ". وقد ذكر صاحب الأرجوزة الوجهين.

قوله " كذا نصيين وقنسرين " يريد على الوجهين المذكورين في " بيرين "، فإن قلت: " هذه نصيون " قلت: " نصيبي " بحذف النون، وإن قلت: هذه نصيين بضم النون قلت: " نصييني "، وكذا " قنسرين ". وهذه الأسماء أعلام على أمكنة بعينها.

قوله: " ومثلها بالواو ماطررون " يريد أن " ماطررون " مثل " بيرين "، وقنسرين " في جعل النون حرف الإعراب، ولذلك أتى بها مضمومة كما ضم النون في " نصيين "، وقنسرين " إلا أنهم جعلوها بالواو في جميع أحوالها، ومن شأن جمع السلامة إذا جعل إعرابه في النون أن يكون بالياء في جميع أحواله، وإنما جعلوه بالياء في جميع الأحوال لخفة الياء، فلذلك قال " ومثلها بالواو " يريد ومثلها في إعرابها بالحركات ثم قال " بالواو "؛ ليدل أنها تخالف " بيرين: في لزومها الواو وتمائلها في جعل إعرابها في نونها. وكذا حكم المثني إذا سمي به وصار علما، ولذلك قالوا: " بحراني " في النسب إلى " البحرين، ولو لم يجعل إعرابه في النون لقال: " بحري " بحذف علامة التشية، وكأنه نسب إلى قولك: " بحران " بضم النون كما تنسب إلى " بحران " فتقول: " بحراني ".

النسبة إلى المضاف

وَاحْذَفْ مِنَ الْمُضَافِ ثَانِي اثْنَيْنِ مِثْلَ الْمُرْكَبِ الَّذِي فِي اسْمَيْنِ
تَقُولُ عَبْدِي وَبَعْلِي وَقِسْ وَفِي الْمُضَافِ ذَاكَ طَوْرًا يَنْعَكِسُ
فِي كُلِّ مَا تَعْرِيفُهُ بِالثَّانِي كَابْنِ الزُّبَيْرِ وَبَنِي شَيْبَانَ
فَقُلْ زُبَيْرِي وَشَيْبَانِيُونُ وَشَذُّ فِي الْمُضَافِ عَبْقَسِيُونُ
وَعَبْشَمِي ثُمَّ عَبْدَرِي مِثْلَ شَذُوذِ قَوْلِهِمْ حَارِي

يريد بـ "ثاني اثنين" الاسم الثاني وهو المضاف إليه، وهذا هو القياس - أعني النسبة إلى الأول وهو المضاف دون المضاف إليه -؛ لأن الثاني من الأول بمنزلة التنوين من الاسم المفرد، فلما كان الثاني واقعا موقع التنوين كان النسب إلى الأول كذلك، ثم قال: "مثل المركب" يريد أن القياس حذف الثاني من المضاف كما يحذف الثاني من المركب نحو "بعلبك".

قوله "عبدي" مثال لما حذف منه المضاف إليه، وهو منسوب إلى عبد شمس. قوله: "وبعلي" مثال للنسبة إلى "بعلبك" فتحذف الثاني وتنسب إلى الصدر وكذلك كل اسمين ركبا وجعلا اسما واحدا علما على مسمى بعينه ينسب إلى الصدر مبنيًا كان الاسم المركب أو معربا، فتقول في "حضر موت": "حضري"، وفي "تأبط شرا": "تأبطي"، وفي "برق نحره": "برقي". وإنما نسبوا إلى الأول من المركب وحذفوا الثاني؛ لتنزل الثاني منزلة تاء التأنيث، وتقول في "حيص بيص": "حيصي"، وفي المسمى بخمسة عشر: "خمسي"، وفي "اثني عشر" اسما: "اثني، وثنوي"، ولا ينسب إليه وهو عدد. قوله:

وَفِي الْمُضَافِ ذَاكَ طَوْرًا يَنْعَكِسُ

يريد أنه قد نسب إلى الثاني وهو المضاف إليه، ثم بين ذلك، فقال "في كل ما تعريفه بالثاني" يريد إذا كان المضاف يتعرف بإضافته إلى الثاني فالنسب إلى الثاني - وإن لم يتعرف الأول بالثاني بل كان الأول والثاني جميعا علما على شيء فالنسب إلى الأول كامرئ القيس وعبد القيس - كقوله: "كابن الزبير" فإن "ابنا" يتعرف بإضافته

إلى " الزبير " ويتخصص به، وكذلك " بني شيان " فهذا ينسب فيه إلى الثاني، وكذا الكنى كأبي بكر وأبي مسلم.
قوله:

فَقُلْ زُبَيْرِيَّ وَشَيْبَانِيَّوْ

مثال للنسبة إلى الثاني من ابن الزبير ومن بني شيان، وكذلك تقول في النسب إلى أبي بكر: بكري، فتنسب إلى الثاني لتخصص الأول به، وإنما كان كذلك لأن " الأبناء " كلها لفظ المضاف فيها واحد، وكذلك " الكنى " فلا يقع بينها امتياز إلا بالثاني، فلو أضفت إلى الأول في الكنى لقلت: أبوي في أبي بكر وأبي مسلم وغير ذلك، وكذلك في ابن الزبير وابن كراع وابن الصعق لو نسبت إلى الأول لقلت: ابني، فلا يتميز بعضها من بعض، فلما كان النسب إلى الأول فيما هذا شأنه يوقع لبسا رفضوه ونسبوا إلى الثاني، ولخوف اللبس تقول في (عبد مناف): منافي، فتنسب إلى الثاني، وإن لم يتعرف الأول به؛ لأنهما علم على شخص بعينه لما حصل في الأول من الاشتراك بين قولهم: عبد شمس وعبد القيس وعبد الدار وعبد مناف وعبد الله، لكن قوله: " في كل ما تعريفه بالثاني " (يبطل بالكنى، فإن قولك " أبو بكر " المضاف والمضاف إليه علم على شخص، ولذلك يكنى الطفل، ولو قال: " في كل ما يتخصص الأول بالثاني " لكان أقرب حالا) لكن قوله: في كل ما تعريفه بالثاني لا يمنع من غير ذلك؛ لأن إثبات الحكم لشيء لا ينافي بثبوته لغيره.

[شواذ النسب]

قوله:

وَشَذُّ فِي الْمُضَافِ عَبْقَسِيُونُ

يريد أنه قد شذ أن يركب بعض حروف الأول مع بعض حروف الثاني وينسب إليه، فـ "عبقسي" كأنه نسبه إلى "عبقس" من "عبد القيس"، وكذلك "عشمي" في النسب إلى "عبد شمس" كأنه نسبه إلى "عشم" و "عبدري" إلى "عبد الدار" فكأنه نسبه إلى "عبد"، وهذا يوخذ سماعاً ولا يقاس عليه وكأنهم فعلوا ذلك خوف اللبس، ولم يسمع ذلك في المضاف إلا فيما أوله "عبد"، وقالوا في المركب: حضرمي من حضرموت، فهو كعبدري.

قوله

مَثَلُ شَذُوذٍ قَوْلِهِمْ حَارِيٌّ

يريد في النسبة إلى "الحيرة" وهو شاذ، ووجه شذوذه أنهم أبدلوا الياء ألفاً، وقياسه أن يقال: حيري، لكن أبدلوا الياء ألفاً هرباً من توالي الكسرات والياءات، (فكأنهم نسبوا إلى "حار" كما (قالوا) في "زينة": "زباني") كأنهم نسبوا إلى "زبان".
كَذَا سَلِيقِي إِلَى السَّلِيقَةِ وَهَذَا لِي خَالَفَ الطَّرِيقَةَ
وَحَذَفَ إِحْدَى يَاءَيِ النِّسْبَةِ فِي مَثَلِ يَمَانٍ عَوَّضُوا بِالْأَلِفِ

قوله: "كذا سليقي" "ذا" إشارة إلى الشذوذ الذي في "حاري" فكأنه قال: وسليقي (شاذ كالشذوذ الذي في "حاري"، ووجه شذوذه أنه منسوب إلى "سليقة")، والنسب إلى "فعيلة" بحذف الياء، وإبدال كسرة العين فتحة، فالقياس أن يقال "سليقي" كحنفي والسليقة: الطبيعة، فالسليقي: الذي يتكلم معرباً بطبيعة من غير تعليم، قال الشاعر:

إِنَّ السَّلِيقَةَ لِلنَّحْوِيِّ إِنْ جَمَعَا كَالْمَاءِ فِيهِ لِحَرِّ النَّارِ إِطْفَاءُ
وَأَمَّا "هذلي" فعكس "سليقي"، وصوابه أن يقال: "هذيلي" بالياء كقولهم في "قريش": "قريشي"، وقد تقدم بيانه.
و "هذيلي" منسوب إلى "هذيل"، وهو هذيل بن مدركة بن إلياس ابن مضر.

وأما "يمان" فقياسه "يمنى" في المنسوب إلى "اليمن" فحذفوا إحدى الياءين وعوضوا منها الألف. وكذلك "شَام" والأصل "شَامِي" بسكون الهمزة، وكذلك "تهام" بفتح التاء، ومن كسر التاء في "تهامة" شدد الياء، (ومنهم من شدد الياء) مع الألف، وهو شاذ فقال: "شَامِي، وتهامي"، قال أبو علي: كأنهم بنوه على "شَام، وتهام" ونسبوا إليه، وليس منسوباً إلى "شَام" المنسوب إليه؛ لأنه لو كان منسوباً إلى منسوب لوجب حذف الألف؛ لأنها بدل من إحدى الياءين؛ لأنهم إذا نسبوا إلى شيء منسوب حذفوا الياءين التي في الاسم وأتوا بغيرهما، ولذلك قالوا في النسب إلى "بخاتي" جمع "بختي": "بخاتي" فصرفوه؛ لأنهم حذفوا الياءين اللتين كانتا فيه وأتوا بياءين غيرهما للنسب فاعرفه.

بَيَانُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ

الْقَوْلُ فِي الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ يُعْرِفُ بِالْقِيَاسِ وَالتَّعْدِيدِ
 مِنَ الْقِيَاسِ أَنْ تَقُولَ الْمَضْدَرُ لِفِعْلِ يَغْتَلُ حَتَّمَا يُقْصَرُ
 مِثْلُ الصَّدَى وَكَالطَّوَى وَالْمُفْتَعَلِ يُقْصَرُ مِثْلُ الْمُشْتَرَى كَذَا الْفَعْلُ
 نَحْوَ الْقَرَى كَذَا الْمَشَى كَالْحَيْكَى وَالْمَرْطَى وَالْحَوْزَلَى وَالْبَشَكَى

يريد القول فيما يؤدي إلى معرفة المقصور والممدود، وهما ضربان من الأسماء المتمكنة، فليس في المبنيات ولا في المضارع مقصورون وقد تقدم بيان حقيقة المقصور في صدر الكتاب.

وقد ذكر أن المقصور والممدود يعرفان بطريقتين: أحدهما القياس، والآخر السماع. أما السماع فيهما فمأخذه من كتب اللغة، وقد صنف فيه كتب كثيرة، إذ ليس بيانه على النحوي بل على اللغوي، وهو الذي أراد بقوله: "والتعديد"، يريد ويعرف بالتعديد، أي: السماع، ولذلك أضرب عنه ولم يتعرض لذكره، ثم أخذ في بيان المقيس وإعطاء الضابط فيه، فلذلك قال: "من القياس أن تقول: المصدر".

قوله: "لفعل" يريد بكسر العين.

قوله: "يعتل" فيه احتراز عن غير المعتل.

قوله: "حتما يقصر" يريد وجوباً، وهذا الذي ذكره طريقه القياس.

واحترز بالمصدر عن اسم الفاعل؛ فإنه منقوص.

فالمقيس هو الذي علم بالحمل على مماثله من الصحيح حتى لو لم يرد فيه نقل بأنه مقصور يحكم بقصره.

قوله: "مثل الصدى، والطوى" هما مصدران لـ "فعل" بكسر الثاني، و "فعل" المكسور الثاني في الصحيح يأتي مصدره وقبل آخره فتحة نحو: فرح، فرحاً، وسغب سغباً، فإذا كان المصدر من المعتل ولامه متحركة بحركة الإعراب وقبلها فتحة فيجب قلبها ألفاً فيصير مقصوراً نحو: طوى يطوى طوى، وصدى يصدى صدى. كما تقول في الصحيح: "عطش يعطش عطشاً، وسغب يسغب سغباً" وكذلك كل ما حرف إعرابه "ياء" أو "واو" وقبلها فتحة.

وبالجملة فكل (ما ماضيه) " فعل " بكسر عينه، واسم فاعله " أفعل "؛، أو " فعلان "، أو " فعل "، وحرف إعرابه " واو "، أو " ياء " فهو مقصور تقول: طوى يطوى طوى " فهو طيان، و " عشى يعشى عشا " فهو أعشى "، و " عمى يعمى عمى فهو أعمى "، وكذلك " صدى يصدى صدى فهو صد " فهو بمنزلة " فرق يفرق فرقا فهو فرق "، ولم يشذ من هذا الضابط إلا مصدر " غري " - إذا أولع به - " يغرى غراء " فجاء ممدودا، نعلى أنه قد حكى ابن السكيت عن الأصمعي أنه سمعه مقصورا قال: وهو أشبه بالصواب وأجرى على القياس، (ويفتح أوله لا غير).

قوله: " والمفتعل " بفتح العين - يريد اسم المفعول من " افتعل " .
قوله " مثل المشتري " تمثيل لاسم المفعول من " افتعل " نحو " اشتراه فهو مشتري "، فاسم الفاعل من هذا النحو منقوص، واسم المفعول مقصور، والمصدر ممدود، وهو مطرد نحو " اقتنى يقتني اقتناء فهو مقتن، واسم المفعول " مقتنى " .
قوله " كذا الفعل " بضم الفاء وفتح العين جمع " فعلة " نحو " قرية وقرى، أو بضمها نحو: خطوة وخطى .

وكذا " فعل " بكسر الأول وفتح الثاني جمع " فعلة " بكسر الفاء نحو جزية وجزى؛ لأن نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر في المعتل كما انفتح في الصحيح فانقلب حرف العلة ألفا، لتحركه وانفتاح ما قبله.

قوله " كذا المشى " هو جمع " مشية " وهو مثال لجمع " فعلة " بكسر الفاء، وإنما مثل به ليجمع بين أمرين:

أحدهما: التمثيل بالفعل بكسر الأول جمع " فعلة "؛ لأنه نظير " قربة وقرب " .

والثاني: أنه أتى بعده (بما هو ضرب) من المشي.

أما " الحيكى " بكسر الحاء وفتح الياء فمصدر، وهو ضرب من المشي يتحرك فيه المنكبان، وأم " المرطى "، فهو ضرب من العدو، وكذلك " البشكى " وأما " الخوزلى " فمشية فيها تفكك.

كَذَاكَ فَعِيلَى كَخَلِيفَى قُصِرُ كَذَاكَ فَعَلَى ضِدِّ فَعْلَانِ الدُّكُزُ
وَفَعْلٌ وَاحِدٌ أَفْعَالٍ يُعَلُّ تَقْصِرُهُ مِثْلُ رَحَى وَزُنْ فَعْلٌ

قوله " كذاك " يريد كالمقصود المقيس وهو ما كان على وزن " فعيلى " كالخليفة، وهي الخلافة، وأتى بها على هذا المثال للمبالغة والتكثير، وعن عمر رضي الله عنه:

لولا الخلفي لأذنت " يريد: لولا الخلافة والاشتغال بأمرها عن مراعاة أوقات الأذان لأذنت، والمراد إظهار فضيلة الأذان، ومنه قولهم: " دليلى " وهو كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها، ومنه ما يقال: " خصه بالشيء خصوصاً وخصوصية وخصيصى "، وحكى الكسائي " خصيصاء "، وأجاز المد في الجميع، وخالفه جميع البصريين في ذلك؛ ولذلك أكد صاحب الأرجوزة القصر بقوله: " قصر " .
قوله:

كَذَاكَ فَعَلَى ضِدِّ فَعْلَانِ الذَّكَرِ

يريد بـ " ضد فعلان " مؤنثة وذلك نحو: غضبى، مؤنث " غضبان " .
قوله " الذكر " صفة توكيد إذ فعلان - الذي في مقابلة " فعلى " - وصف يختص بالمذكر، وهذا وما قبله كخلفى، و " المرطى "، لا نظير له حتى يقاس بل هو مطرد في بابه؛ لأن ألفه للتأنيث، وجميع ما جاء من هذه الأمثلة معتل اللام، وكذلك " الفعلى " تأنيث " أفعل " التفضيل كالصغرى تأنيث الأصغر، والكبرى تأنيث الأكبر.
قوله " وفعل " بفتح الأول والثاني احترز به عن مثل " حي وأحياء "، فإنه " فعل " بسكون العين.

قوله " وأحد أفعال " يريد نحو " رعى وأرعى " .
قوله " يعل " يريد إذا كان في آخره حرف العلة يقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، ولذا قال " يعل تقصره " أي: تقلبه ألفاً.
قوله " مثل رعى " تمثيل بفعل معتل اللام، وكذلك " رجا " لواحد " الأرجاء " .
(وقوله): " وزن فعل " تأكيد لما قبله؛ لأن ما سبق يغني عنه، وهو من المقيس؛ لأن " فعل " بفتح العين يجمع في الصحيح على "

أفعال " نحو: طلل وأطلال، فنظيره في الصحيح ما قبل آخره مفتوح.
وَمَفْعَلٌ يُقْصَرُ إِمَّا مَضَرًا أَوْ الزَّمَانَ أَوْ مَكَانًا قُصِرَا
كَمِثْلٍ مَزْمَى وَكَذَاكَ مَفْعَلٌ كَمِثْلٍ مُعْطَى وَكَذَا مُسْتَفْعَلٌ
كَمِثْلٍ مُسْتَدْعَى كَذَاكَ فَعْلَى كَأَجَلَى وَبَرْدَى وَنَمَلَى
" مفعل " - بفتح الميم - يكون - كما ذكر - مصدراً، أو زماناً، أو مكاناً، ومعتل اللام منه المقيس المقصور.

قوله: " مرمى " مثال للجميع، تقول: " رميت رميا، ومرمى " فهذا مصدر، وتقول: دنا المرمى، أي: وقت الرمي كما تقول: دنا المشتى "، وتقول: وقفت في مرمك، أي: في مكان رميك؛ لأن " مرمى " بمنزلة المذهب، والمدخل، والمخرج من الصحيح، فكما أن ما قبل حرف الإعراب من الصحيح مفتوح فكذا نظير هذا البناء من المعتل، وإذا انفتح ما قبل حرف العلة وتحرك وجب قلبه ألفا.

قوله " وكذاك مفعل " بضم الميم وفتح العين وهو اسم المفعول مما زاد على الثلاثي، قوله " كمثل معطى " مثال لاسم المفعول الرباعي المعتل، ولفظ المكان والمصدر فيما كان ماضيه أربعة أحرف كلفظ المفعول به، تقول في المفعول: أعطيت زيدا فهو معطى، وفي المصدر قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود: ٤١] أي: إجراؤها وإرساؤها. وتقول: هذا مقام زيد أي: مكان إقامته.

قوله: " وكذا مستفعل " يريد " مستفعل " - بضم الأول وفتح العين - من المعتل يكون للمفعول والزمان - أيضًا - والمكان، وهو مصدر؛ لأن نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل آخره نحو: " مستخرج، ومستنبط ".

وإذا وقع ما لامه " واو، أو ياء " كذلك قلبتا ألفا، لأجل انفتاح ما قبلهما. قوله " كذاك فعلى " يعني ما كان منه بفتح الفاء والعين مثل قوله: " أجلى، وبردى، ونملى " وهي أسماء مواضع، وهو من المقيس، ولم يأت من هذا الوزن ممدودا إلا مواضع قليلة بمنزلة " التأداء " وهي الأمة، يقال: " هو ابن تأداء " أي: ابن أمة، ويقال: " تأداء " بإسكان الهمزة الأولى.

وإنما قدم المقصور على الممدود؛ لأنه الأصل عند البصريين، ولذلك قصر الممدود دون العكس؛ لأنه رجوع إلى الأصل.

وَيُعْرَفُ الْمَمْدُودُ بِالْقِيَاسِ كَمَضْدَرٍ لَاسْتَفْعَلَ السَّدَاسِي
كَمَثَلِ الْإِسْتِلْقَاءِ وَالْفَعَالِ نَحْوُ رِمَاءٍ وَكَالِافْتَعَالِ
أَوْزْنَةِ الْأَفْعَالِ وَالْأَفْعَالِ وَزِنَةِ الْفِعْلَاءِ وَالْفِعْلَالِ
كَمَثَلِ إِعْطَاءٍ مَعَ الْأَرْجَاءِ وَمَثَلِ حَزْبَاءٍ مَعَ الزُّبْرَاءِ

الممدود: كل اسم آخره همزة قبلها ألف زائدة أصلا كانت الهمزة أو زائدة أو منقلبة، وقد ذكر للمدود المقيس سبعة طرق:

أحدها: مصدر " استفعل "؛ لأن ما قبل آخره في الصحيح ألف زائدة نحو " الاستخراج " فيقع ما قبل حرف العلة من المعتل منه ألف فتبدل همزة.

وكذلك كل مصدر لفعل معتل في أوله همزة الوصل مثل " استلقى استلقاء ".

قوله " وكالافتعال " هو مما فيه همزة الوصل نحو " اشترى اشتراء "؛ لأن نظيره " اقترب اقترابا "، وكذلك " الانطواء " نظيره " الانطلاق ".

وقد ذكر لمصادر الفعل الزائد على الثلاثة خمسة أمثلة، اثنان منها في أولها همزة الوصل، وهما " الاستلقاء، والافتعال " مثلثة منها ليست في أولها همزة الوصل:

أحدها: " الفعال " بكسر الفاء مصدر " فاعلت "، ومثاله قوله " نحو رماء "؛ لأن نظيره من الصحيح " القتال ".

الثاني: قوله " أوزنة الإفعال " بكسر الهمزة مصدر " أفعلت "، ومثاله قوله " كمثل إعطاء "؛ لأن نظيره من الصحيح " أكرمت إكراما ".

الثالث: قوله " الزياء " وهو مصدر " زوزى " إذا نصب ظهره وأسرع و " زوزيت به " إذا طردته، قال ابن جني: " زوزى " إذا ارتفع في سيره، وكذلك جميع مصادر الأفعال المعتلة الزائدة على الثلاثة قياسها أن تكون ممدودة، لأن نظيرها من الصحيح قياسه أن يكون قبل آخره ألف زائدة.

وكذلك ما كان من المصادر صوتا كالدعاء، والرغاء، والعواء "، لأن نظيره من الصحيح " الهتاف، والصياح، والنباح ".

السادس: - من القسمة الأولى - قوله " الأفعال " بفتح الهمزة، ومثاله قوله " الأرجاء " جمع " رجا " وهو جانب البئر؛ لأن نظيره من الصحيح " جبل وأجبال "، وكذلك " الفعال " في جمع المعتل نحو " ظبي، وظباء، ودلو ودلاء " لأن نظيرهما من الصحيح " كلب وكلاب ".

السابع: قوله " وزنة الفعلاء " ومثاله قوله " حرباء " وهو ملحق بـ " حملاق "، فما قبل آخر الملحق به ألف، وكذلك " قوباء " ملحق بـ " قرطاس " على لغة من ضم القاف من " قرطاس ".

أَمَّا السَّمَاعُ فِيهِمَا فَيَكْثُرُ وَقَدْ يُمَادُّ تَارَةً مَا يُقْصَرُ
إِمَّا بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَوْ مُخْتَلِفٍ وَلَفْظُهُ مُخْتَلِفٌ أَوْ مُؤْتَلِفٌ
نَحْوُ الزَّيَّاءِ وَالبُّكَاءِ وَالرِّبَا وَكَالصِّلَاءِ وَالفِدَاءِ وَالكِبَا

الضمير في قوله " فيهما " يعود على المقصور والممدود.

قوله: " فيكثر " أي: فيكثر أن يضبطه الضابط؛ لتنوعه.

قوله " وقد يمد تارة ما يقصر " يريد: أن من المقصور ما يمد، وذلك على أربعة أضرب، إما أن يتفق اللفظ والمعنى، وإما أن يختلف اللفظ والمعنى، وإما أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، أو بالعكس.

أما الأول وهو أن يتفق اللفظ والمعنى، وهو الذي أشار بقوله " إما بمعنى واحد " فهو قوله " الزناء " بكسر الأول - وهو الفجور - يقصره أهل نجد، ويمده أهل الحجاز، وإذا قصر كتب بالياء، وكذلك " البكاء " يمد ويقصر، (فمن مده حمله على " الصراخ، ومن قصره حمله على " الحزن "؛ لأن ما قبل الياء منه مفتوح كما في الصحيح، فقلبت الياء ألفاً، ويكتب مقصوراً بالياء، والمد أفصح، وكذلك الفداء " بكسر الفاء يمد ويقصر بمعنى واحد، وهو ما يتحد لفظه ومعناه.

وأما القسم الثاني - وهو أن يختلف لفظه ومعناه - فهو " الربا " بكسر الأول مقصور، ومعناه: الزيادة، وأصله الواو، وأما " الرباء " بفتح الأول فممدود، وهو الفخر. القسم الثالث: ما يختلف لفظه ويتفق معناه وهو قوله " وكالصلاء " بكسر الأول ممدود لحر النار، وبفتحها مقصور، ويكتب بالياء.

القسم الرابع: ما يتفق لفظه ويختلف معناه وهو " الكبا " مقصور مكسور الأول وهو: القماش، والكناسة، وجمعه " أكباء "، والممدود: البخور.

بَيَانُ حُرُوفِ الْهَجَاءِ وَالْإِمَالَةِ

الْقَوْلُ فِي الْهَجَاءِ وَالْإِمَالَةِ اَعْلَمُ بِأَنَّ الْأَلْفَ الْمُمَالَهَ
 هِيَ الَّتِي قَدْ قَلَبْتُ عَنْ يَاءٍ أَوْ جَاوَزْتُ لِكَسْرَةٍ أَوْ رَاءٍ
 مَكْسُورَةٍ نَحْوَ رَمَى وَ مَزَمَى وَ بَاعَ وَ اشْتَرَى وَ نَحْوَ أَغْمَى
 وَهَكَذَا إِنَّ قُلِبْتُ عَنْ وَاوٍ مَكْسُورَةٍ كَخَافَ خَوْفَ الْعَاوِي
 وَالرَّاءِ نَحْوَ كَافِرٍ وَ الثَّارِ وَالْكَسْرِ نَحْوَ لِعِبَادِ الْبَارِي

الهجاء: هو ذكر أسماء حروف الكلمة الدالة عليها مرتبة لفظاً أو خطأ، وإنما قلنا: "أسماء روف الكلمة"؛ لأن قولك "جيم"، من "جعفر" اسم للحرف لا نفس الحرف، فإذا نطقت بنفس "الجيم" قلت: "جه"، كما ينطق بها في نفس "جعفر"، وتزيد عليها هاء السكت.

وإنما قرن ذكر الإمالة بالهجاء؛ لأن الإمالة قد يعرف بها هجاء الألف فتكتب ياء فيما أميلت فيه غالباً، وتكتب ألفاً فيما لم يسمع إمالتها فيه، ولذلك تثنى "متى، وبلى" - إذا سميت بهما - بالياء فتقول: "متيان، وبليان" وتثنى "على، وإلى" بالواو، لعدم الإمالة فيهما فتقول: "علوان، وإلوان".

والإمالة في الأصل: مصدر أملت الشيء أميله إمالة: إذا أزلته عن الاستقامة، ومنه "أملت الرمح" إذا أزلته عن استوائه واستقامته.

فالإمالة في الاصطلاح: عدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف وبين مخرج الياء، أعني الياء خالصة، ولا ألف خالصة.

وقيل: مأخوذة من أملت الشيء إلى الشيء: إذا قربته، وكذلك هي في الاصطلاح تقريب الألف من الياء، فيقصد بها نحو الياء ويقصد بالفتحة نحو الكسرة.

فأما الغرض بالإمالة فتجانس الصوت للخفة، والتنبيه على الأصل غالباً؛ لأن جري اللسان في طريق واحد أخف وأسهل من جريه في طرق مختلفة؛ لأن الألف إذا جاورت الكسرة تقتضي فتح الفم، والكسرة تقتضي خلاف ذلك، فإمالة الألف يتجانس الصوت وتتقارب الحروف والحركات فيخف النطق باللفظ الذي هذا شأنه.

والإمالة لغة تميم، وأسد وقيس، والتفخيم لغة أهل الحجاز.

وأسباب الإمالة المسوغة ستة أمور، وقد ذكر منها صاحب الأرجوزة أربعة، وإنما لم يستوف جميع الأسباب لأمرين:
أحدهما: أن الإمالة غير واجبة بل كل ممال بسبب مسوغ لك ألا تميله مع وجود السبب، كما أن الواو المضمومة يجوز همزها ولا يجب، قال سيبويه: "إذا رأيت عربيا قد أمال ولم يمل نظيره فلا تريه خلط في لغته، لأن ذلك جائز.
والثاني: في الأسباب التي ذكرها دلالة على ما لم يذكره، ولأن هذه الأسباب راجعة إلى أصليين، وهما الكسرة، والياء، ونيينه إن شاء الله تعالى.
فأول الأسباب قوله:

هِيَ الَّتِي قَدْ قَلَبْتُ عَنْ يَاءٍ

يريد أن الألف المنقلبة عن الياء يسوغ فيها الإمالة، وقد مثل عليه بقوله: "رمى مرمى" ... إلى آخر البيت، لاما، وعينا، وثلاثيا فصاعدا، فاللام نحو قوله "رمى ومرمى"، والعين نحو قوله: "باع، ومثله "ناب وعاب" في الاسم، و" صار، وهاب" في الفعل، والزائد على الثلاثي نحو قوله: "مرمى، واشترى، وأعمى".
السبب الثاني: أن تكون الألف بمنزلة المنقلبة من الياء كالألف في "حبلى" لكونها رابعة، ولذلك تصير ياء في التثنية نحو "حليان". واعلم أن قوله:

هِيَ الَّتِي قَدْ قَلَبْتُ عَنْ يَاءٍ

ليس على إطلاقه بل فيه تفصيل:

فأقول: "الألف" إذا كانت متوسطة وهي منقلبة عن ياء أميلت مطلقا في الأسماء والأفعال، وإن لم تكن متوسطة، فإن لم تكن منقلبة عن الياء بل عن الواو، فإذا أن تكون في اسم أو فعل، فإن كانت في الاسم لم تمل نحو "باب"؛ فإنها منقلبة عن واو لقولهم في الجمع: "أبواب" اللهم إلا إذا وقع بعدها "راء" مكسورة، ولذلك أمالوا "النار" مجرورة وإن كانت ألفها عن "واو"؛ لقولهم في تصغيرها "نويره"، وإن كانت في فعل نظر ذلك الفعل، فإن كسر أول الفعل عند اتصال ضمير المتكلم به والمخاطب كـ "خفت، وطبت" أميل، وإليه أشار بقوله:

..... إِنَّ قَلْبِي عَنْ وَائٍ مَكْسُورَةٍ كَخَافَ خَوْفَ الْغَاوِي

وإن كانت لاما، فإن كانت الثالثة فيما أن تكون في اسم أو فعل، فإن كانت في الفعل أميلت مطلقا سواء كانت منقلبة عن ياء أو عن واو؛ لأنها قد تصير ياء إذا بني الفعل للمفعول نحو " غزي "، وفي أمر المؤنث نحو " اغزي ".

فإن قلت: فإذا كانت عينا في الفعل فإنها معرضة للقلب إذا بني الفعل للمفعول نحو " قيل فيه قول، وقيد الفرس ". فما الفرق؟ فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن الياء في " قيل " ساكنة والكسرة قبلها قد تكون غير خالصة بل يجوز فيها إشماع الضمة ويجوز ضمة صريحة نحو " قول القول " فلم تكن الكسرة الموجبة لقلب الألف إلى الياء لازمة بخلاف الكسرة في " غزي، ودعي " فإنها لازمة. والثاني: أن اللام متطرفة فهي أقبل للتغيير من الأوساط.

فإن كان الفعل فيه لغتان مثل " كدت، وكدت " - بكسر الكاف وضمها - أميل على لغة من كسر.

وإن كانت في الاسم، فإن كانت الثالثة لم تمل إلا إذا كانت منقلبة عن الياء، وإن كانت رابعة فصاعدا أميلت مطلقا.

الثالث: قوله " أو جاورت لكسرة " يعني الألف، وقوله: " جاورت " يعم ما قبل الألف وما بعدها (من الكسر)، وأثرها متقدمة إذا تقدمت على الألف بحرف مثل قوله: " عباد الباري "، أو بحرفين ثانيهما ساكن نحو " شلال " واحترزنا بقولنا " ثانيهما ساكن " عن المتحرك، لأن الساكن حاجز غير حصين، ولا تجوز الإمالة في قولك: " أكلت عنباً " لتقدمها على الألف بحرفين متحركين، فأما قولهم: " يريد أن ينزعها " بالإمالة، وإن كان بعد الزاء من " ينزعها " حرفان متحركان، فلخفاء الهاء، فأجريت لخفائها مجرى الساكن أو مجرى المعدوم، وكأن الكسر لم يتقدم إلا بحرف فقط.

وإن كانت الكسرة بعد الألف فشرطها أن تليه بلا حاجز؛ لأنها سابقة أقوى في إيجاب الإمالة لا حقة، بناء كانت أو إعرابا، فالبناء كالكسرة في " عالم " والإعراب كقولك: أخذت من ماله.

وكذلك الياء إذا جاورت الألف نحو " سفيان "، وإن بعدت بحرف واحد فكذلك نحو " شيان " وإن بعدت بحرفين لم تؤثر في جواز الإمالة إلا أن يكون أحدهما هاء.

السبب الرابع: قوله: أو راء مكسورة " فاحترز بقوله: " المكسورة " عن المضمومة والمفتوحة؛ فإنها تمنع الإمالة مع وجود سببها منع الحروف المستعلية لما فيها من التكرير، والتكرير يجري مجرى راءين مفتوحتين أو مضمومتين، فجرت لذلك مجرى

فتحتين أو ضميتين في حرف واحد، وذلك ينافي الإمالة، لقوة ما يضادها، فمنعت الإمالة كما تمنعها الحروف المستعلية؛ لأن في مخرجها نوع ارتفاع إلى ظهر اللسان إلى مخرج النون فوق الثنايا فأشبهت الحروف المستعلية في الارتفاع، ولذلك يقلبها الأثغ غنياً، وذلك يدل على قرب مخرجها من مخرج الغين فمنعت الإمالة مفتوحة مضمومة، فإذا كسرت (كان أمرها بالضد من أمرها) مفتوحة أو مضمومة حتى يمال معها مكسورة ما لا يمال مع غيرها فيغلب الحرف المستعلي، فلذلك تميل "طارد وغارم" مع وجود حرف الاستعلاء فتزيل بكسرتها حكم الحرف المستعلي وتغلبه كما تزيل حكم الكسر والياء ونحوهما من أسباب الإمالة إذا كانت مفتوحة أو مضمومة، ولا تغلب الراء حرف الاستعلاء متأخراً بعدها، فلذلك أمالوا "قاربا" ولم يميلوا "سارقاً"؛ لقوة المستعلي متأخراً وضعفه متقدماً؛ لأنه بتقدمه تكون الإمالة كالانحدار من أعلى إلى أسفل، وذلك أسهل من العكس، فبتأخره تكون كالصعود من سافل إلى عال، وذلك ليس بالسهل، ولهذا قال الشاعر:

أصاب الحرور السهل في المرتقى الصعب

والراء المكسورة تغلب نفسها مفتوحة ومضمومة نحو "من قرارك" فتميل الألف لأجل الراء المكسورة بعدها (ولم تقو الراء المفتوحة قبلها على المنع كما لم يقو الحرف المستعلي على المنع في المكسورة) فإن تباعدت عن الألف بحرف ففي الإمالة خلاف، ففي إمالة "كافر" مرفوعاً ومنصوباً خلاف، ولهذا مثل به مجروراً وهو قوله: "الراء نحو كافر. وقيل: الإمالة في "كافر" لأجل كسرة الفاء ولا أثر للراء؛ لبعدها عن الألف، ولذلك يمال مرفوعاً ومنصوباً، أي مع ضم الراء وفتحها. قوله "والنار" تمثيل للراء المكسورة مجاورة الألف، وأمالوا "الربا" وإن كانت الألف عن واو؛ لأجل الراء المكسورة قبلها، وإذا لم تكن الألف متقدمة لم تمنع الإمالة.

(السبب الخامس: أن تكون الألف منقلبة عن واو مكسورة كقوله "خاف خوف الغاوى"؛ فإن الأصل في "خاف" "خوف" بكسر الواو ولذلك يقال في مضارعه "يخاف" وأصله "يخوف" بفتح الواو، فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها في الأصل، ولولا أن الماضي منه مكسور العين لقالوا فيه: خاف يخوف كقام يقوم").

السبب السادس: أن تمال الألف لأجل إمالة ألف قبلها نحو "رأيت عمادا" في الوقف عليه منصوباً فتميل الألف المبدلة من التنوين تشبيهاً لها بالألف غير المبدلة منه

لأجل الإمالة السابقة؛ لأن الألف الممالة - وإن لم تكن ياء خالصة - فلم تقتصر عن المسرة في تسويغ إمالة أخرى بعدها لتناسب الأصوات وتقارب بعضها من بعض.

وَالْهَاءُ لِلتَّائِيثِ قَدْ أَمِيلَتْ بَعْدَ حُرُوفٍ بَعْدُ قَدْ أُبَيِّنَتْ

فِي ذَوْدِ كُلِّ نَهْزٍ شَمْسٍ جَثَتْ كَخَيْفَةٍ وَقَفَا وَ قَدْ تَبَيَّنَتْ

إنما أميلت هاء التائيث بعد الحروف المذكورة فيما بعد؛ لأنها تشبه ألف التائيث من وجوه:

أحدها: إفادتها للتائيث، كما تفيده الألف.

والثاني: أنها تشبه الألف وقفا من حيث سكونها.

الثالث: انفتاح ما قبلها في الأكثر.

الرابع: أنها في الوقف تصير هاء، ففيها خفاء كما في الألف، ولذلك أمالوا الألف في قولهم: " يريد أن يضربها " وبينها وبين الكسرة (حرفان متحركان)؛ لخفاء الهاء.

الخامس: أنها زائدة كما أن ألف التائيث زائدة.

السادس: أن الهاء تقارب الألف في المخرج، ولذلك تبدل منها، فإذا أملت الهاء ففي ذلك عملان:

أحدهما: تقريب هذه الهاء من الياء قياسا على الألف التي شبهت بها.

وقيل: معنى إمالة الهاء تقريب فتح ما قبلها من الكسر لا غير، وتركها على ما كانت عليه؛ لنقصها عن رتبة الألف.

قوله:

بَعْدَ حُرُوفٍ بَعْدُ قَدْ أُبَيِّنَتْ

يريد أبينت بعد هذا البيت، والحروف التي تمال معها هاء التائيث ثمانية عشر حرفا قد ذكر منها خمسة عشر، وتمتنع إمالة الهاء بعد عشرة أحرف، وهي أحرف الاستعلاء السبعة، والألف، والحاء، والعين.

قوله:

فِي ذَوْدِ كُلِّ نَهْزٍ شَمْسٍ.....

جثت مثال لما يجمع الحروف الخمسة عشر، فمثال الذال " لذة "، و " الموقوذة "، ومثال الواو " قوة "، ومثال الدال " هامدة "، ومثال الكاف " التهلكة " " الأيكة "، ومثال اللام " كاملة "، ومثال الباء " حبة "، ومثال النون " جنة "، ومثال الهاء " وجهة "،

ومثال الزاء " بارزة "، و (مثال الشين " فاحشة "، ومثال الميم " نعمة "، و " رحمة "، ومثال السين " المقدسة ") ومثال الجيم " درجة "، ومثال الثاء " مبثوثة "، ومثال التاء " بغثة "، فهذه أمثلة ما ذكره.

وبقي ثلاثة أحرف وهي الياء نحو " راضية "، والهمزة نحو " النشأة "، وأم الفاء فذكرها في التمثيل بقوله: " كخيفة ".

واحترز بقوله " وقفا " عن الوصل؛ فإنها لا تمال؛ لأنها لا تكون في الوصل هاء بل هي تاء، وتضعف إمالة هاء التانيث بعد " الهاء، والكاف، والراء، والهمزة " إذا كان قبلهن ضم أو فتح نحو " سفاهة " والنشأة "، و " بررة "، و " الأيكة " في الفتح، وفي الضم نحو " عسرة "، و حفرة "، و " محشورة "، و " التهلكة ".

فَإِنْ تُقَدِّمَ أَحْرَفُ مُسْتَعْلِيَةٍ فَامْنَعْ لَهَا الْإِمَالََةَ الْمُسْتَوَلِيَّةَ

قوله:

فَإِنْ تُقَدِّمَ أَحْرَفُ مُسْتَعْلِيَةٍ

ليس على إطلاقه، فإنها إن تقدمت في الفعل مكسورة عند اتصال الضمير به نحو " خفت، وطبت " أميلت الألف، وكذلك إذا كانت لام الفعل ياء نحو " طغى، وبغى " فإنها تمال مع وجود حرف الاستعلاء • ولا معنى لتخصيص حروف الاستعلاء بالتقديم بل تمنع متأخرة نحو " عاضد، وعاصم، وباخل "، وكذلك إذا تأخرت وحجز بينها وبين الألف حرف نحو: " ناشص - للسحاب المرتفع، وعارض "، فإن حجز بين هذه الأحرف حرفان نحو " مقاريض، ومعاريض " فالأفصح عدم الإمالة، وقد أمالها قوم لتراخي هذه الأحرف عن الألف.

وإن تقدمت هذه الأحرف مكسورة أو ساكنة بعد مكسور نحو " طلاب، وعلاب، ومصباح " لم تمنع الإمالة عند الأكثر، فكان ينبغي أن يقول: وإن تقدم حروف الاستعلاء مفتوحة.

قوله " فامنع لها الإمالة " يريد فامنع الإمالة لأجلها، ويريد فامنع الإمالة لأجلها، ويريد فامنع الإمالة في جميع ما تقدم من الألف وهاء التانيث.

وإنما امتنعت الإمالة لأجل هذه الأحرف، وهي سبعة " الصاد والضاد، والطاء والظاء، والغين، والخاء، والقاف "؛ لأن هذه تنافي الإمالة؛ لأن الحروف المستعلية تطلب الارتفاع إلى الحنك الأعلى والإمالة تطلب الانخفاض والانحطاط، فبينهما تضاد

مع أن الأصل عدم الإمالة فرجع إلى الأصل الذي هو الفتح، ولأن الألف تساوي هذه الأحرف في الارتفاع، فلو أميلت لنقص ارتفاعها، فلم يجر اللفظ على نمط واحد لتنافر الصوت، والإمالة فرع إذا صار الكلام نمطا واحدا فكيف يعدل إلى فرع يبطل به حصول الغرض من تجانس اللفظ عند وجود حروف الاستعلاء. وأربعة من هذه الأحرف فيها استعلاء مع إطباق، وهي "الصاد والضاد، والطاء، والظاء".

ومعنى الإطباق أن يرتفع ظهر اللسان إلى الحنك الأعلى فينطبق عليه ويلتصق به. وثلاثة فيها استعلاء بغير إطباق وهي "الغين"، والخاء، والقاف". والألف إذا خرجت من موضعها اعتلت إلى الحنك الأعلى، فإذا كانت مع هذه الأحرف غلبت عليها لطلب المشاكلة وذلك نحو "صاعد، وظالم وطالب وغالب"، وأما إمالتهم "مررت بقادر" مع حرف المستعلي (في الجر فباعبار الراء المكسورة، ومن لم يمل - وهو الأصح - فلنقرب المستعلي) وبعد الراء المكسورة.

بَيَانُ الْخَطِّ

وَكُلُّ مَقْصُورٍ بِيَاءٍ تُبَيَّا كَمَا إِذَا أَمِيلَ فَاكْتُبُهُ بِبَا
كَمِثْلِ حُبْلَى وَرَحَى فِقْسٍ تُصَبِّ كُلُّ ذَوَاتِ الْيَاءِ بِالْيَاءِ كُتِبَ

الخط: دال على اللفظ، واللفظ دال على المعنى الذهني المطابق لما في الخارج،
فالخط: دال على اللفظ بحروف هجائه مرقومة.

وقيل: الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه.

والخط يشتمل على عشرة أمور، وهي " المهموز، والممدود، والزيادة، والحذف،
والبذل، وما يكتب موصولا بغيره، وما يكتب منفصلا، والإعجام، والشكل ".

(واحترز بقوله: " المقصور " عن الممدود؛ فإن له كتابة تخصه، و (احترز بقوله): "
بياء ثنيا " عما يشئ بالواو نحو " عصوان "؛ فإن مفردة يكتب بالألف.

وإنما ذكر التثنية؛ لأنها تعم - في الرباعي فصاعدا - ما ألفه منقلبة عن واو، أو ياء،
أو غير منقلبة في كونه ينى بالياء نحو: " مغزيان، وملهيان " وهما من الغزو، واللهو "، و
" مصطفيان " - من الصفوة - و " حبلان وسعديان " فيما ألفه زائدة.
قوله:

كَمَا إِذَا أَمِيلَ فَاكْتُبُهُ بِبَا

يريد أن كل ما جازت إمالته كتب بالياء غالبا، ولذلك كتبوا " الربى " بالياء لوجود
الإمالة، ومنهم من زعم أن ألفه منقلبة عن ياء ويقول في تثنيته: " ربيان " لما سمع فيه
الإمالة.

قوله:

وَكُلُّ مَقْصُورٍ بِيَاءٍ تُبَيَّا فَاكْتُبُهُ بِبَا

ليس متفقا عليه؛ فإن قياس قول سيبويه أن يكتب المنصوب منه بالألف؛ لأن
الألف في المقصور المنون حال نصبه بدل من التنوين، والألف الأصلية محذوفة؛
لسكونها وسكون الألف التي بعدها.

وبالجملة فكل ألف رابعة فصاعدا تكتب ياء إلا إذا كان قبلها ياء كالمحيا، والحياء،
إلا " يحيى وريى " علمين فكتبوهما بياءين للفرق بين علمين ونكرتين، ولذلك إذا
أضيف المقصور إلى مضمَر كتب بالألف إلا " كلا ".

قوله " كمثل حبلى ورحى " مثال للمقصود الذي يثنى بالياء، فالأول ألفه رابعه، والثاني ثالثه مما يمال أيضاً.

قوله " كل ذوات الياء بالياء كتب " يريد عند البصريين، وأما الكوفيون فيكتبون " فتى " بالألف نظراً إلى اللفظ.

ثم الأمور التي يعرف بها كون الألف المنقلبة هي عن واو، أو عن ياء تسعة أشياء: أحدها: التثنية نحو " فتیان، وقنوان ".

الثاني: الجمع نحو " فتيات، وقنوات ".

الثالث: الإمالة وقد ذكرها صاحب الأرجوزة.

الرابع: بالمرّة الواحدة من المصدر نحو " الرمية، والغزوة ".

الخامس: بيان الهيئة نحو: " رمية، وغزوة " بكسر الأول.

السادس: بالمضارع نحو " يرمي، ويغزو ".

السابع: بإسناد الفعل إلى ضمير المتكلم أو المخاطب نحو " رميت، وغزوت ".

الثامن: بكون فاء الفعل واوا نحو " وعى ".

التاسع: بكون العين واوا نحو: شوى، وطوى، وحوى، إلا ما شذ نحو " الصوى " وهي الحجارة تنصب علماً في الطريق.

فإن جهل أصلها، فإن سمع فيها الإمالة كتبت بالياء نحو " متى " في الأسماء، و " بلى " في الحروف، وقد كتبوا " على، وحتى " في الحروف بالياء، وأما " كلا " فيكتب تارة بالألف وتارة بالياء نظراً إلى الإمالة فيه، وكتبوا " لدى " بالياء بقولهم " لديك ".

وَ الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ بِذَا لَا يَخْتَلِفُ وَ اكْتُبْ ذَوَاتِ الْوَاوِ كُلاً بِالْأَلِفِ

يُيْنُ أَضْلَهُ لَكَ الْخَطَابُ هَذَا عَلَيْهِ اضْطَلَحَ الْكُتُبَاتُ

" ذا " من قوله " بذا " إشارة إلى الكتب أو الكتابة أي: والاسم والفعل إذا كان من ذوات الياء لا يختلف في كتبه بالياء فتكتب " فتى " بالياء، وكذلك " رمى ".

قوله:

وَ اكْتُبْ ذَوَاتِ الْوَاوِ كُلاً بِالْأَلِفِ

يريد بقوله " كلا " الأسماء والأفعال، وإنما كتبوا ذوات الواو بالألف نحو " عصا " في الأسماء، و " غزا في الأفعال؛ لأنهم أجروا الكتابة مجرى اللفظ، وكما ليس في اللفظ اسم آخره واوا قبلها فتحة فكذلك الخط.

و " الهاء " في " أصله " ضمير الفعل الذي يراد بيان أصله بالخطاب لعدم صحة ذلك في الاسم.

ويحتمل أن يريد بقوله " يبين أصله لك الخطاب " يريد الأسماء والأفعال؛ فإن الاسم الثلاثي الذي لامه واو لو اشتقت منه فعلا لظهر عند اتصال الضمير به أن لامه واو، ولذلك قالوا: " عصوت بالعصا " أي: ضربت بها، ويريد بالخطاب إذا اتصل بالفعل ضمير الفاعل غير الواو نحو " غزوت، ودعوا " وإنما بان أصلها باتصال الضمير، لفوات الموجب لقلبها إذا اتصل بها ضمير الفاعل الذي من شأنه أن يسكن له آخر الفعل، فالموجب لقلبها تحركها وانفتاح ما قبلها، وقد فات أحد الشرطين بسكونها لفظا أو تقديرا فبقيت واوا فبان لنا بذلك أن أصل الألف في " غزا " واو لقولهم " غزوت، ويغزو " ولم يرد بقوله " الخطاب " ضمير المخاطب؛ لأن الخطاب عام في " المخاطب والمخاطب " جميعا؛ لأن الخطاب مصدر " خاطب يخاطب " فمصدره " المخاطبة، والخطاب "، والمفاعلة لا تقع من واحد، فافهمه !

قوله " هذا عليه اصطلاح الكتاب "، يريد على رأي أهل البصرة في كتابة الألف المنقلبة عن الياء ياء، والمنقلبة عن الواو ألفا، وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الألف التي أصلها (ياء، وبين التي أصلها) واو في الخط؛ لتعذر الفرق بينهما في اللفظ.

خَوْفُ التَّبَاسِ مِثْلَ مَا قَدْ كَتَبُوا بِأَلْفٍ مِنْ بَعْدِ وَاوٍ ضَرَبُوا
وَشَبَّهَهُ وَزِيدَ وَاوٍ عَمَرُوا لَا عَمَرَ فِي رَفْعِهِ وَالْجَرِّ

قوله " خوف التباس " تعليل لاصطلاح الكتاب على ما ذكر.

وهذه الفروق إنما يحتاج إليها الخط العربي؛ فإن غير العربي لكل حرف صورة تخصه ولا يعرف له أصل يرد إليه حتى يقال: إن فيه القلب والإبدال والزيادة وغير ذلك ويريد بقوله: " خوف التباس " من خوف التباس الألف المنقلبة عن الواو بالألف المنقلبة عن الياء، ثم قال: كما كتبوا " ضربوا " بألف بعد الواو، وإنما زادوا هذه الألف بعد الواو خوف اللبس في بعض الصور؛ فإنك إذا كتبت " ضربوهم " بغير ألف كان " هم " ضمير المفعول، فإن زدت الألف بعد الواو كان " هم " تأكيدا للواو التي هي ضمير الفاعل، ويكون موضع " هم " رفعا لا نصبا، فلا سبيل إلى الفرق بين ضمير المفعول وضمير الفاعل إلا بزيادة هذه الألف.

قوله " وشبهه " يريد: وشبه واو الضمير وهو الواو الحرفية الدالة على الجمع إذا أضيف إلى المظهر نحو قولك: ضاربوا زيد، فإن قلت: ضاربوك "، أو ضاربوه " لم تكتب الألف؛ لأن الضمير المتصل لا يتوهم الوقف على ما قبله.

قوله: " وزيد واو عمرو " إنما زادوا الواو في " عمرو " للفرق بينه وبين " عمر " غير المنصرف، ولأن صورتها في الخط واحدة، وكان " عمرو " أحمل للزيادة؛ لخفته بسكون أوسطه وبكونه منصرفاً، فلذلك زادوا الواو في " عمرو ".

قوله: " لا عمر " يريد " لا في عمر "؛ لثقل " عمر " بالسببين اللذين أشبه بهما الفعل حتى منع الصرف.

قوله " في رفعه والجبر " يريد في رفع " عمرو " المنصرف وجره دون النصب؛ لأن الفرق بالنصب يحصل بينهما بإبدال التنوين ألفاً، فأما " عمر " فلا تنوين فيه فلا ألف في نصبه فحصل الفرق بوجودها في المنصرف وعدمها في غير المنصرف.

كِتَابَةُ الْهَمْزَةِ

وَكَتَبُوا الْهَمْزَ عَلَى التَّخْفِيفِ وَأَوَّلًا بِالْأَلِفِ الْمَعْرُوفِ

هذا هو القسم الثالث من أقسام الخط، وهو ما لا صورة له تخصه فمنه " الهمزة".
قوله:

وَكَتَبُوا الْهَمْزَ عَلَى التَّخْفِيفِ وَأَوَّلًا بِالْأَلِفِ.....

ليس على إطلاقه بل إذا خففت فلا تكتب ألفا إلا إذا انفتح ما قبلها ساكنة كانت أو متحركة، قالساكنة نحو " رأس، ويأكل"، والمتحركة نحو " سأل"؛ فإنها تكتب ألفا إذا انفتح ما قبلها خففت، أو لم تخفف، فلا معنى لتقييده بالتخفيف، اللهم إلا أن يريد أنها إذا انفتح ما قبلها صورت على لفظ التخفيف، أي: على لفظها مخففة؛ لأنها إذا خففت صارت ألفا - إذا انفتح ما قبلها وسكنت - أو قريبة من الألف إذا تحركت.

لا تخلوا الهمزة من أن تقع أولا، أو وسطا، أو أخيرا، فإن وقعت أولا صورت في الخط ألفا بأي حركة كانت في الاسم والفعل والحرف، وإنما صورت ألفا؛ لأنها لا صورة لها تختص بها فاستعاروا لها صورة الألف؛ لقلبها إذا خففت إلى الألف، وقلب الألف إذا حركت إليها، وذلك نحو " أحد، وأحد، وإبل" في الاسم، و "أخذ، وأخذ" في الفعل، و "إن"، وأن في الحرف، وجعل الخليل لها صورة دائرة العين.

وإن وقعت وسطا فلا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة، فإن كانت ساكنة صورت بصورة الحرف الذي من جنس الحركة التي قبلها فتكتبها ألفا إذا انفتح ما قبلها نحو " رأس، ويأكل"، وياء إذا انكسر ما قبلها نحو " بئر، وبئس"، و واوا إذا انضم ما قبلها نحو " جؤنة" لوعاء كالخريطة، و " يؤمن". وإن كانت متحركة فلا يخلو ما قبلها إما أن يكون متحركا أو ساكنا، فإن كان ساكنا فتصور بحركتها في نفسها، فتكتب ألفا إذا انفتحت نحو " يسأل"، و واوا إذا انضمت نحو " يلوم"، وياء إذا انكسرت نحو " ينثم". ومنهم من يحذفها خطأ كما يحذفها من اللفظ إذا خففها.

وإن كان متحركا صورت بحركة ما قبلها تارة نحو " مؤجل" كتبت بالواو، ونحو " فئة" بالياء، وصورت بحركة نفسها تارة وذلك نحو " سأل" بالألف، و " لؤم، و رؤف" بالواو، و " يئس، وسئم" بالياء، وكذلك " مررت بمقرئك"، وأما " سئل" فتارة تكتب واوا نظرا إلى حركة ما قبلها، وتارة تكتب ياء نظرا إلى حركتها في نفسها.

أما إذا وقعت أخيراً، فإما أن يسكن ما قبلها أو لا يسكن، فإن سكن حذفت خطأ نحو: خب، ودف، وجزأ، إذا وقف عليها، فإن اتصل بها ضمير صورت بحركتها في نفسها فتكتب " هذا جزؤك " بالواو، و " رأيت جزأك " بالألف، و " مررت بجزئك " بالياء، فإن تحرك ما قبلها كتبت بحركته نحو " قرأ " تكتب بالألف، و " يقرئ " بالياء؛ لانكسار ما قبلها، و " ردؤ، ودفؤ " بالواو؛ لانضمام ما قبلها.

فإن كان قيل الهمزة مدة، فإن وقعت طرفاً (فلا تكتب) لها صورة في الخط، وإن كانت حشوا تكتب بصورة حركتها في نفسها نحو " سائل، وتساؤل " . وهذا رداؤك، ورأيت رداأك، ومررت بردائك.

وَ أَلِفُ ابْنٍ وَ ابْنَةٌ وَ صَفَا حُذِفَ كَحَذَفِ تَنْوِينِ كَزَيْدٍ ابْنِ خَلْفِ

قوله " وصفا " ليس على إطلاقه، بل إذا وقع وصفا بين علمين، وتمثيله بقوله: " كزيد بن خلف " دل على ذلك، فاكتفى بالتمثيل عن التقييد.

واحترز بقوله " وصفا " عن مجيئه خبراً نحو قولك " زيد ابن عمرو "؛ فإن ألفه لا تحذف وإن وقع بين علمين، وعن مجيئه بدلاً كقول الشاعر:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ ابْنِ ثَعْلَبَةٍ

فلم يحذف التنوين من " قيس " ولا الألف من ابن "؛ لأنه بدل من " قيس " وليس وصفاً.

واحترزنا بقولنا " بين علمين " عن مجيئه على خلاف ذلك نحو " قام زيد ابن أخينا، وقامت هند ابنة عمنا "، بإثبات الألف في " ابن " والتنوين في الموصوف به.

وإنما حذف الألف من " ابن " إذا وقع بين علمين صفة لأمرين:

أحدهما: كثرة لفظه.

والثاني: كثرة استعماله.

أما كثرة اللفظ فلأن قولك: " هذا زيد بن عمرو " ثلاث كلمات عبارة عن شيء واحد، فإن قولك: ابن عمرو عبارة عن " زيد ".

وأما كثرته في الاستعمال فلأن كل واحد من الناس له اسم علم ولابنه أيضاً، وليس كل واحد له أخ وعم، فلذلك قل وجود " هذا زيد ابن أخينا "، وكثر وجود " هذا زيد بن عمرو " فصار حذف الألف لمجموع الأمرين، وهما كثرة اللفظ، وكثرة الاستعمال، فإن فقد أحدهما لم تحذف الألف من " ابن " ولا التنوين من الموصوف.

قوله " كحذف تنوين " يريد أنه لما حذف التنوين من اللفظ في الموصوف - كما ذكرنا - حذف الألف من الصفة لتتبع الصفة الموصوف في الحذف كما تتبعه في الإعراب، وغير ذلك، لما ذكرنا من مجموع الأمرين.

وقد حذفوا الألف من " الرحمن "، ومن " الله "، والحرث، وخلد "، ومن " ذلك " و " الثلث والثلثين "، وحذفوا الألف من " هذا " : والألف من " إبراهيم "، وحذفوا الألف من " عثمان، وسليمن، ومعوية "، وحذف ألف " ما " الاستفهامية إذا وقعت بعد حرف الجر، فرقا بينه وبين الموصول.

بيان أبنية المصادر من المتعدي واللازم ومعانيها

الْقَوْلُ فِي أُبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ وَفِعْلُهَا الْمُشْتَقُّ مِنْهَا الصَّادِرِ
أَمْثَلَةُ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ فَعَلًا وَ اكْسِرَ وَ قُلْ فَعِلَ وَ اضْمُمْ فَعَلًا

أبنية المصادر: هي أمثلتها وصيغها، وقدم المصدر على الفعل؛ لأنه الأصل، وقد تقدم بيانه، ولذلك لو لم يكن فعل لم يتقدم مصدر، وقد يكون مصدر لم يشتق منه فعل كـ "ويح". وأما "كان" الناقصة فالتامة هي الأصل، ولذلك وصفوها بقولهم: "الناقصة" إذ النقصان لا يتصور عن غير تمام، فاعرفه.

قوله "المشتق منها" يريد من المصادر على رأي أهل البصرة.

قوله "الصادر" صفة الفعل، أي: الصادر عن المصدر، والمصدر محل لصدور الفعل كالمركب لمحل الركوب، والمقعد لمحل القعود، ويفهم منه تعليل تسمية المصدر بهذا الاسم، وقدم ذكر الفعل على المصدر؛ لأن صيغ الأفعال محصورة، وصيغ المصادر للثلاثي غير محصورة، وبدأ بالثلاثي، لأنه أسبق وجوداً من الرباعي، ولخفته، لقلّة حروفه، ولكثرته في الاستعمال، ولأن الغرض بيان المصادر، ومصادر الثلاثي تؤخذ سماعاً؛ لكثرة اختلافها وتعدد صيغها، وهي ترتقي إلى اثنين وثلاثين بناءً. واحترز بقوله: "الثلاثي" عن الرباعي، وللثلاثي ثلاثة أمثلة وهي "فعل" بفتح العين، و "فعل" بكسرهما، و "فعل" بضمها.

أما "فعل" بفتح العين فيأتي مضارعه - ما لم يكن لامه حرف حلق - على "يفعل" بكسر العين، والكسر غير ملتبس، ولا يأتي مضارعه مفتوحاً إلا إذا كان عينه، أو لامه حرفاً حلقياً، وحروف الحرف ستة وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، وذلك نحو "قرأ يقرأ، سأل ويسأل، وجبه يجبه" ووهب يهب، وسمح يسمح، وسحب يسحب، وركع يركع، وذعر يذعر، ودمغ يدمغ، وشغل يشغل، وفخر يفخر، وملخ يملخ" فهذه أمثلة بالأحرف الستة عينات ولا مات.

وإنما فتحت عين المضارع فيما فيه أحد هذه الأحرف للمناسبة بين حروف الحق والفتحة؛ لأنهما جميعاً من الحلق، وليس الفتح بواجب مع هذه الأحرف بل يجيء على الأصل نحو "دخل يدخل، ونفخ ينفخ، ونحت ينحت".

وأما "فعل" بكسر العين فمضارعه بالفتح غالباً نحو "سمع يسمع، وفرح يفرح" ولم تكسر عين مضارعه إلا فيما اعتلت فاؤه نحو "ومق يمشي".

وهذا دليل على أن الأصل في مضارع " فعل " - بفتح العين - الكسر؛ لأنه لما كان ماضيه " فعل " - بفتح العين - كان أصل مضارعه أن يكسر لتقع المخالفة بين عين الماضي وعين المضارع فلما فتحوا العين في مضارع " فعل " - بكسر العين - كان الأولى أن يكون مضارع " فعل " - بفتحها - عكسه.

وقد جاء الضم في مضارع " فعل - بكسر العين - شاذاً نحو " فضل يفضل "، وقيل: هو من تداخل اللغتين.

وأما " فعل " - بضم العين - فلم يأت مضارعه إلا " يفعل " بضم العين نحو " عظم يعظم، وكثر يكثر ".

مَصَادِرُ الثَّلَاثِيِّ

فَعَلَ يَفْعُلُ مِنَ الْمُعْدَى لَهُ مَصَادِرُ تُعَدُّ عَدَاً
ضَرَبَ وَقِيلَ سَرِقَ وَغَلَبَ سَرِقَةً غَلَبَةً وَكَذَبَ
وَ حِمَيْةً حِمَايَةً لِيَانُ وَ مِثْلَهُ الْحِزْمَانُ وَ الْغُفْرَانُ

قوله: " فَعَلَ يَفْعُلُ " يريد بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع.
واحترز بقوله " يفعل " عن " يفعل " بضم العين نحو " شكر يشكر " واحترز بقوله
" من المعدي " عن اللازم؛ فإن له مصادر تختص به.

قوله " له مصادر تعد عدا " يريد لـ " فعل يفعل " الذي ذكر، وإنما قال " تعد عدا "؛
لأن معرفة مصادر الثلاثي تؤخذ من اللغة لكثرة اختلافها ودخول بعضها على بعض،
فمعرفة من اللغة أبلغ من معرفتها من النحو، لكن حاصل أمر النحوي أن يبين أن
المثال الفلاني من الفعل يكثر في مصدر البناء الفلاني ويقل مع غيره، وأما الحصر فلا
سبيل له عليه إلا من اللغة، وقد ذكر لمصدر هذا المثال من الفعل اثني عشر بناء.

أولها: " فعل " - بفتح الفاء وسكون العين - نحو " ضرب " وهو الأصل في
المصادر؛ لرجوعها إليه عند دخول تاء التأنيث عليه نحو " ضربة وقتلة "، والمرة
الواحدة هي الأصل، وما زاد عليها فرع.

والثاني " فعل " - بكسر الفاء مع سكون العين - ومثاله " قيل " حكاه ابن السراج
بكسر الفاء، وصاحب الأرجوزة - رحمه الله - قد نظم لفظ ابن السراج لفظة لفظة في
هذا الباب، وباب جمع التكسير، وفي غيرهما أيضاً، وهو مصدر قاله البيعة، ولم أسمع
فيه الكسر من ثقة، والذي أعرفه " قيل " بفتح الأول.

الثالث " فعل " بفتح الفاء وكسر العين نحو " سرق سرقاً "، وفتح عينه أيضاً.

الرابع: " فعل " بفتح الفاء والعين نحو " غلب غلباً ".

الخامس " فعلة " بفتح الفاء وكسر العين نحو " سرقة ".

السادس: " فعلة " بفتح الفاء والعين نحو " غلبة ".

السابع: " فعل " بفتح الفاء وكسر العين نحو " كذب ".

الثامن " فعلة " بكسر الفاء وسكون العين نحو " حميت المريض حمية ".

التاسع " فعالة " بكسر الأول نحو " حميت المكان حماية "، فرقوا بينهما لاختلاف
البناءين لاتفاقهما في المعنى، وهو: المنع.

العاشر " ليان " وهو المماثلة، قال الشاعر:
 تُطِيلُنِ لِيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيَّةٌ وَأُخْسِنُ يَا ذَاتَ الْوِشَاحِ التَّقَاضِيَا
 ووزنه " فعلان " بفتح الفاء وسكون العين، وأنكر المبرد هذا البناء في المصدر
 وقال: إنما يأتي مضمومًا كالغفران، أو مكسورًا كالحرمان، وقد روى بكسر الأول، وقيل
 مع أصله، وإنما رفضوه لثقله مع الياء المشددة، قال مبرمان: أصله " فعلان " بفتح العين
 ثم سكن وأدغم.

الحادي عشر: " فعلان " بكسر الفاء وسكون العين نحو: " حرمة عطاءه حرمانا ".
 الثاني عشر " فعلان " بضم الفاء وسكون العين نحو " غفر ذنبه غفرانا "
 فَعَلَ يَفْعُلُ شُكُورٌ وَحَلَبَ قَتَلَ وَكُفِّرَ وَكِتَابٌ لِكِتَابِ
 حَجٍّ وَنَشْدَةٌ وَشُكْرَانٌ خَنِقُ فَعَلَ يَفْعُلُ الْمُعْدَى قَدْ نَطَقُ
 فِيهِ بِحَمْدٍ وَسَمَاعٍ وَعَمَلُ شُرْبٍ وَغَشْيَانٍ سِفَادٍ فَكَمَلُ

قد ذكر لمصدر " فعل " بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع تسعة أبنية:
 أولها: " فَعول " نحو " شكور "، وهذا البناء بابه اللازم نحو " دخل دخولا "،
 ولذلك قيل: إن " شكورا " جمع " شكر "، والصحيح أنه مصدر ذكره (ابن السراج)،
 وصاحب الأرجوزة ينظم لفظه بعينه من غير تغير، وقد جاء في المتعدي نحو " جحدته
 جحودا "، يقال: " شكره يشكره شكورا "، ويحتمل أن يكون المتعدي بحرف الجر نحو
 " شكرت له ".

الثاني: " فعل " - بفتح الفاء والعين - كقوله " حلب " بالحاء غير المعجمة يقال: " حلب
 الناقة والشاة يحلبها حلبا "، وقد رواه قوم بالجيم يقال: جلبت الشيء، إذا جئت
 به جلبا.

الثالث: " فعل " بفتح الفاء وسكون العين - نحو " قتل "، وهو الأصل لرجوع
 الكل في بناء المرة الواحدة إليه نحو " حلب حلبه ".

الرابع: " فعل " بضم الفاء وسكون العين - نحو " كفر كفرا ".
 الخامس: " فعال " - بكسر الفاء - نحو " كتب كتابا - وكتابة وكتبا، قوله " وكتب
 لكتب " يريد: وكتاب مصدر لـ " كتب ".

السادس: " فعل " - بكسر الفاء وسكون العين نحو " حج يحج حجا "، وجاء
 بالفتح.

السابع: " فعلة " - بكسر الفاء وسكون العين - كنشدة من قولهم: نشدت الضالة: إذا طلبتها.

الثامن: " فعلان " - بضم الفاء وسكون العين - نحو " شكر شكرانا " .
 التاسع: " فعل " - بفتح الأول وكسر الثاني - يقال: " خنقه يخنقه خنقا " .
 ولما فرغ من ذكر مصادر المتعدي من " فعل " - بفتح العين - أخذ يذكر مصادر المتعدي من " فعل " بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، وقد ذكر لمصدر المتعدي منه سنة أبنية:
 أولها: " فعل " - بفتح الأول وسكون الثاني - نحو " حمده حمدا " وهو الأصل؛ لما ذكرنا.

الثاني: " فعال " - بفتح الفاء نحو " سمع سماعا "، والسمع: الأذن؛ لأنها يسمع بها، والسمع: القبول.

الثالث: " فعل " - بفتح الأول والثاني - نحو " عمل عملا " .
 الرابع: " فعل " - بضم الفاء وسكون العين - نحو " شرب، وشغل " .
 الخامس: " فعلان " - بكسر الفاء وسكون العين نحو " غشيته غشيانا " إذا أتيته وجئته، ويكنى به عن الوقاع.

السادس: " فعال " - بكسر الفاء - نحو " سفاد "، يقال: " سفد الذكر الأنثى سفادا "

ولم يذكر " فعلة " - بفتح الفاء وسكون العين - نحو " رحمه رحمة " ولا يراد به المرة الواحدة، ويقال فيه: " رحمة " بتحريك العين، ويقال: لأجل حرف الحلق " و " فعلة " بكسر الفاء وسكون العين نحو " خلته خيلة، و " خفته خيفة ولم يذكر " فعولا " نحو " لزمته لزوما " .

فَعَلْ يَفْعَلْ بِحَرْفِ الْحَلْقِ تَفْتَحُ مُسْتَقْبَلُهُ فِي النُّطْقِ
 كَمَثَلِ يَسْأَلُ سُؤْلًا وَنَصَحَ نَصَاحَةً نَصِيحَةً نَصَحًا أَصَحَّ

ههنا رجع إلى " فعل " بفتح العين في الماضي وعينه أو لامه حرف حلق، تقدم ذكر حروف الحلف بأمثلتها، وقد ذكرنا علة فتح عين المستقبل في صدر الباب للمشكلة التي بين الفتحة وحروف الحلق من جهة اتفاقهما في المخرج.

وقوله " تفتح مستقبلة " يريد عين مستقبلة، فحذف المضاف لدلالة تمثيله بقوله " يسأل " عليه.

وقد ذكر لمصدر المتعدي منه أربعة أمثلة، ولم يقل " فعل " بحرف الحلق المتعدي "؛ لأن كلامه في التعدي من سائر ضروب أبنية الأفعال الثلاثية المجردة من الزيادة. فأول الأمثلة " فعال " - بضم الفاء - كسأله سؤالاً.

وثانيهما " فعل " - بضم الفاء وسكون العين - كنصحه نصحا.

وثالثها " فعالة " - بفتح الفاء - نحو " نصحة نصيحة ".

ورابعها " فعيلة " نحو " نصحته نصيحة "، وأكثرهم قولهم: نصحته نصحا، ولذلك أشار بقوله: " أصح ".

مَصْدَرُ غَيْرِ الْمُتَعَدِّي أَطْرَدَ فِيهِ الْفُعُولُ كَالْجُلُوسِ وَرَدَا

فِيهِ مُزَاحٌ ضَحِكَ فَنَسَقَ حَرَدٌ مُكْتَبَاتٌ نَدَمٌ عَجَزٌ وَرَدٌ

لما فرغ من ذكر مصادر المتعدي من الثلاثي أخذ في ذكر مصادر غير المتعدي، وقد جمع في غير المتعدي مصادر: " فعل " بفتح العين، و " فعل " بكسرها أما الأول وهو " فعل يفعل " بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع فقد اطرده في مصدره " الفعول " كالجلوس وبابه في غير المتعدي.

الثاني " فعل " بفتح الفاء وسكون العيم نحو " عجز يعجز عجزا ".

وقد جاء على " فعل " نحو: سرى يسرى سرى، وهدى يهدي هدى، وعلى " فعل "

بفتح الفاء والعين نحو " حلف يحلف حلفا " - بوزن " سرق " في المتعدي -، و " فعيل " كالصهيل، والضجيج.

فإن كان المضارع منه على " يفعل " بضم العين فمصدره على ضروب:

أولها " فعول " كقعد قعودا، و " يفعل " بضم العين في غير المتعدي أكثر من " يفعل " بكسرها.

والثاني: " فعال " ككتب نباتا.

والثالث: " فعال " بضم الفاء كنعس ينعس ناعسا، وهو كثير في الأصوات

كالصراخ.

الرابع: " فعل " بفتح الفاء وسكون العين نحو " سكت يسكت سكتا " . الخامس: " "

فعل " بكسر الفاء وسكون العين نحو " فسق يفسق فسقا "، وجاء " يفسق " بكسر العين.

ولم يذكر صاحب الأرجوزة لـ " فعل يفعل " - بضم العين في المضارع (سوى ثلاثة أبنية) وهي " فسق، ونبات، ومكث " نحو: مكث يمكث مكثا، بضم الفاء وسكون العين.

وأما قوله " ورد فيه مزاح " يعني في " فعل " بفتح العين في الماضي وفي المضارع؛ لأجل حرف الحلق، وجاء فيه " فعال " بفتح الفاء نحو " ذهاب "، وعلى " فعول " كذهول ونهوض.

وأما " فعل " بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع فقد ذكر لمصدره ثلاثة أبنية:

أولها: " فعل " بفتح الفاء وكسر العين نحو " ضحك يضحك ضحكا ".
الثاني " فعل " بفتح الفاء وسكون العين نحو " حرد يحرده حردا " وإنما حرك صاحب الأرجوزة عينه لإقامة الوزن.

الثالث " فعل " بفتح الفاء والعين نحو " ندم يندم ندما ".
ويحتمل قوله: " مكث " أن يكون (من باب " فعل ") بضم العين في الماضي والمضارع، والصحيح هو الأول؛ لمجيء اسم الفاعل منه على " فاعل " نحو " مكث فهو ماكث "، فيكون - على جعله من باب " فعل " بضم العين - قد جمع ضروب المصادر من أبنية الثلاثي المجرد من الزيادة.

ويأتي مصدر " فعل " بضم العين على تسعة أبنية:

الأول: " فعال " كجمل جمالا

والثاني: " فعالة "، كقباحة.

والثالث: " فعل " كحسن.

والرابع: " فعل " بفتح الفاء كظرف.

الخامس: " فعل " كشرف.

السادس: فعل بكسر الفاء - كالكبر، والعظم.

السابع: " فعولة " كسهولة وقبوحة.

الثامن: " فعلة " نحو " كثرة ".

التاسع: " فعلة " بضم الفاء وسكون العين نحو " كدر الماء كدرة ".

مصادر الرباعي

وَلِلرُّبَاعِيِّ مِثَالٌ فَعْلَالٌ مَضَدُّهُ فَعْلَالَةٌ كَشَمْلَالٌ
وَمِنْهُ مُلْحَقٌ بِهِ كَجَهْوَرَا حَوْقَلٌ مِثْلُهُ كَذَاكَ يَيْطَرَا
وَمِنْهُ ذُو التَّضْعِيفِ وَهُوَ فَعْلَالٌ مَضَدُّهُ التَّفْعِيلُ ثُمَّ أَفْعَالٌ
مَضَدُّهُ الْإِفْعَالُ ثُمَّ قَالُوا فَاعِلٌ مِنْهُ الْمَضَدُّ الْفِعَالُ

لما انقضى ذكر مسائل الثلاثي أخذ في بيان مصادر الرباعي وهي قياسية بخلاف مصادر الثلاثي؛ لأن صيغ الأفعال فيما زاد على الثلاثة لا تختلف كاختلاف الأفعال الثلاثة، بل يجري الماضي والمضارع فيما زاد على الثلاثة على منهاج واحد.

قوله: للرباعي مثال فعلا " يريد للرباعي الأصول، ولما كان على ضربين أصل وزائد مثل بالأمرين، ولما كان الزائد على ضربين ملحق بالرباعي، وغير ملحق مثل أيضاً بالأمرين.

فالرباعي الأصول " فعلل " كـ " دحرج "، وله مصدران " فعلة " كدحرجة، و" فعلال " كدحراج.

قال أبو علي: وهو الأصل، و " الهاء " في " دحرجة " عوض عن ألف " دحراج "، ويأتي في المضاعف الفاء كزلال بفتح الفاء وكسرهما، قال الراجز:

سَرْهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافٍ

ومعنى " سرهفته " أحسنت غداءه ونعمته.

وأما " شملل " فليس من الرباعي الأصل بل هو ملحق به، وإنما مثل بـ " شملل " وهو ملحق بالأصل؛ لأن الحرف الزائد فيه للإلحاق من جنس الحرف الأصلي الذي هو لام الفعل، ولذلك يوزن بلفظ وزن الأصل فيقال: وزن " دحرج " : " فعلل "، ووزن " شملل " " فعلل " يقال: " شملت الرجل " إذا ألبيسته شملة.

قوله " ومنه ملحق به " يريد بالرباعي، والملحق به ستة أبنية، وقد ذكر منها أربعة:

الأول " فعلل " كشممل، وقد فسرناه.

الثاني " فعول " كجهور، وهو من الجهر، وهو العلو والارتفاع، يقال: صوت جهوري: أي عال.

الثالث " فوعل " كحوقل، يقال: " حوقل الرجل " إذا ضعف عن النساء، وقد يستعمل في كل ما أدبر، قال الراجز:

يَا قَوْمُ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ
وَبَعْدَ حَيْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ

الرابع " فيعل " كبيطر، يقال: " بيطر البيطار الدابة " إذا شق جلدتها ليداويها، و" وبطرت الجرح " إذا شققته، و " البطر ": الشق.

الخامس: " فعلى " كسلقى " يقال: " سلقيته سلقاة " إذا ألقيته على قفاه.

السادس: " فعنل " يقال: " قلنسته قلنسة " إذا جعلت القلنسوة في رأسه، وقيل: " قلنسته قلنسة ".

والدليل أن هذه الأمثلة ملحقة بـ " دحرج " موافقة مصدرها لمصدره، وهو مجيء على " فعلة "، يقال " جهورة، وحوقلة، وشمللة، وبيطرة، وسلقاة، وقلنسة "، وأصل قلنسة " قلنسية " فصارت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: " ومنه ذو التضعيف " .. إلى آخره يريد ومن الرباعي بالزيادة وهو غير ملحق به لكنه موازن للرباعي في الحركات والسكنات، ألا ترى أن الثاني من " فعل " ساكن، وكذلك " أفعل "، و " فاعل " كما أن الثاني من " دحرج " كذلك، والأول والثالث مفتوحان، وهما في " دحرج " كذلك، وهي الأبنية الثلاثة التي ذكرها.

قوله " مصدره التفعيل " يعني مصدر المضاعف العين وهو مطرد فيه وجاء له مصدران - كالرباعي المجرد -، وهما " التفعيل والتفعلة " نحو " كرم تكريماً وتكرمه "، والأصل أن يقال فيه: " فعال " بتشديد العين، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨] بتشديد العين في المصدر كما كانت في الفعل، لكن زادوا التاء في أوله عوضاً من تضعيف العين، والياء عوضاً من ألف " فعال "، ولأن " فعلاً " أشبه بدحراج مصدر الرباعي المجرد من التضعيف، لأن ثانيه ساكن وما قبل آخره ألف، وأما قولهم " تكليماً " فموازن لـ " دحراج " في أن ثانيه وما قبل آخره ساكن.

وأما " التفعلة " فيكثر في المعتل، ويقل فيه " التفعيل " نحو " سمي تسمية "، و" عزي تعزية "، لثقل اجتماع الياءين في " التفعيل " إذا قيل: " عزي تعزياً "، وقد جاء:

فَهِيَ تُعْزِي دُلُوهَا تَنْزِيًّا

والباب " تنزية ".

قوله " ثم أفعل " مصدره الإفعال " أقول: " إفعال " كإكرام موازن لـ " فعلال " كـ "دحراج" كما أن " أفعل " موازن " فعلل ".
قوله:

فَاعِلٌ مِنْهُ الْمَصْدَرُ الْفِعَالُ

هذا البناء قد آطرد به الفعّال، والمفاعلة " نحو " قاتل قتالا "، والأصل " فيعال " بقلب الألف التي في الفعل ياء، فيقال " قيتالا " ليكون بوزن " دحراج " وأما " المقاتلة "، فهي بلفظ المفعول؛ لأن المصدر مفعول، قال سيبويه: جعلوا الميم عوضاً من ألف " قاتل "، والهاء عوض من الألف التي قبل اللام، وهذا دليل على أن الأصل في مصدر " ضارب " " ضيراب "؛ لأن العوض لا يكون إلا مما هو الأصل في الاستعمال.

مَصَادِرُ الْخُمَاسِيِّ

وَلِلْخُمَاسِيِّ تَفْعَلُ أَنْفَعَلَ تَفَعَّلَ أَفْعَلَ تَفَاعَلَ أَفْتَعَلَ
تَمْثِيلُ كُلِّهَا تَدَخَّرَ أَنْكَسَرَ تَكَبَّرَ أَرَبَدُ تَعَاظَمَ أَقْتَدَرَ
مَضَدُّهَا التَّدَخَّرُجُ أَنْكَسَارُ تَكَبُّرُ أَرِبْدَادُ أَقْتَدَارُ

يريد بالخماسي ما كان على خمسة أحرف بالزيادة التي فيه، إذ لا خماسي في الفعل أصل، وقد ذكر له ستة أبنية، ثلاثة منها أولها التاء، وثلاثة في أولها همزة الوصل. فالأول مما في أوله التاء "تفعّل" وهو رباعي زيدت في أوله التاء، وكذلك الملحق به نحو "تجلّب" إذا لبس الجلباب، وهي الملحفة، ومنه "تجورّب" إذا لبس الجورّب، ومنه "تشيطن" إذا تكلف ذلك، ومنه "تسهوك الشيء" إذا أدبر وهلك، ومنه "تسلقى" وهو مطاوع فعلل، نحو: سلقيته "فتسلقى"، وكذلك "تقلنس".
وأما "تفعل" فمثل "تكلم".

وأكثر ما يجي فيما يتكلفه الإنسان نحو "تشجع، وتحلم"، وكذلك "تكبر" في غير صفات الله تعالى، ويأتي مطاوعاً لـ "فعلت" نحو "قطعته فتقطع"، وبمعنى "أفعلت" نحو "تيقنت" بمعنى "أيقنت".

وأما "تفاعل" فنحو "تمارض" إذا أظهر ذلك، ومثله "تجاهل". وباقي الأمثلة فيما لا يقع إلا من اثنين نحو تقاتل الرجلان.

وأما الثلاثة التي في أولها همزة الوصل:
فأولها: "انفعل" ويأتي مطاوع "فعل" نحو كسرتة فانكسر.
وثانيها: "افعل" نحو "أريد".
والثالث: "افتعل" نحو "اقتدر".

فأما مصادر الثلاثة التي في أولها التاء فعلى زنة أفعالها لا فرق بينهما إلا ضم عينات المصادر وفتح عينات الفعل ماضية ومضارعه والأمر منه، فعلوا ذلك ليحصل الفرق بين المصدر وفعله إلا فيما كان معتلاً.

وأما الثلاثة التي أوائلها (همزة الوصل فالفرق فيها بين المصدر والفعل زيادة الألف قبل الآخر في المصدر).

قوله "التدحرج" مصدر "تفعّل".

قوله "تكبر" مصدر "تفعل" بتضعيف العين.

وأما مصدر " تفاعل " فلم يذكره استغناء عنه بمصدر " تفعلل، وتفعل " لموافقته
لهما في ضم عينه.

وأما قوله " انكسار " فمصدر " انفعل " .

وأما قوله " اربداد " فمصدر " افعل " .

وأما قوله " اقتدار " فمصدر " افتعل " .

مَصَادِرُ السَّدَاسِيِّ

وَلِلْسَدَاسِيِّ اسْتَفْعَلَ افْعَلَى افْعَالٌ افْعُوْعَلْ افْعُوْلٌ مِنْهُ افْعُوَالٌ
كَاجْلُوْذٍ اسْتَعْطَفَ وَ اسْلَنْقَى اشْهَابٌ وَ اغْدُوْدَنَ اسْحَنَكَكَ فَاَنْقَضَى الْبَابُ

يريد بالسداسي: ما كان على ستة (أحرف) كلها من الثلاثي المزيد فيه، ففي جميعها ثلاث زوائد، ومصادر هذه الأبنية - أعني مصادر هذه الأفعال - تفارق الماضي بأمرين:

أحدهما: تغير الحركة، وهو كسر الثالث من المصدر.
والثاني: زيادة الألف قبل آخرها، نحو "استعطاف، واستلقاء واشهيباب، واغديدان، واسحنكك، واجلواذ".
ويأتي "استفعل" مع معان:
أحدهما: الطلب والاستدعاء نحو "استعطيته" أي: سألته العطية.
والثاني: بمعنى الإصابة نحو "استعظمته" أي: وجدته عظيما. والثالث: بمعنى تعاظى ذلك نحو "استكبر" بمعنى تكبر.
والرابع: أن يكون بمعنى "أفعل" نحو "استيقن" بمعنى "أيقن".
الخامس: للتنقل من حال إلى حال نحو "استحجر الطين، واستنوق الجمل" إذا أشبهت حاله حال الناقة.

وقد يجيء ولا يراد به شيء من هذه المعاني نحو "استرجع".
وأما "افعلنى" فنحو "اسلنقى" إذا استلقى على قفاه.
وأما "افعال" فنحو "اشهاب" فأدغم الباء الأولى في الثانية؛ لاجتماع المثليين؛ لأنها زائدة لا للإلحاق، ومعنى "اشهاب" إذا أخذ في الشبهة ولم يقف بل هو في التزايد، والأمر منه بنون التأكيد "اشهابن يا رجل، وأكثر ما يجيء "افعال" (في الألوان نحو "اشهاب"؛ ومنه قوله تعالى: ﴿مُذْهَبَاتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] من "ادهام"، وقرئ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، وقد جاء "افعال" في غير اللون كما في الحديث: "إنه سار ليلة حتى ابهار" أي: ذهب أكثره وبقي نحو من ثلثه، ويقال: اشعث شعره: إذا تفرق.

وأما "افعوعل" فنحو "اغدودن النبت" إذا طال واسترخى، قال الشاعر:
فقامت ثرائيك مُغْدُوْدِنًا إذا ما تئوؤ به آدها

ويجيء هذا البناء للمبالغة فقولك: اعشوشب المكان أبلغ من قولك: " أعشب " ،
ويكون لازماً كما مر، ومتعدياً نحو " اعروريت الفرس إذا ركبته عريانا " .

وأما " افعول " فنحو " اجلوذ الليل " إذا ذهب، وقيل: إذا أسرع، قال الشاعر:
فيا حبّذا بـرد أنيابها إذا أظلم الليل واجلّوذا
وأما " افعلل " فلم يذكر له وزناً، بل اقتصر على المثل الفعلي، وهو قوله
" اسحنكك " يقال: " اسحنكك الليل " إذا اشتد سواده.

فهذه الأمثلة السداسية المزيد فيها من الثلاثي.

وأما الرباعي المزيد فله مثالان:

أحدهما: " احرنجم " إذا اجتمع، قال الراجز:

عائِنَ حَيًّا كالجِراجِ نَعْمُهُ يَكُونُ أَقْصَى شَلِّهِ مُحَرَّنَجْمُهُ

يقول: " أقصى طرده - الذي هو شله - خشية الغارة أن يجمع ويبرك ويقا تل عنه
لعزة أهله " .

والثاني " افعلل " نحو " اقشعر، واكفهر " ، وأكثر ما يجيء في معنى ما يحدث فيه
تغير وتنكر كـ " اقشعر " .

هَمْزَةُ الْوَصْلِ

وَاعْلَمْ بِأَنَّ أَلْفَاتِ الْوَصْلِ تَدْخُلُ فِي الْأَمْرِ الثَّلَاثِيِّ الْأَصْلِ
تُكْسَرُ إِنْ كُسِرَ ثَانٍ أَوْ فُتِحَ وَالضَّمُّ إِنْ يُضَمُّ ثَانٍ مُتَّصِحٌ

همزة الوصل تدخل في الكلم الثلاث، الاسم، والفعل، والحرف، وسميت همزة وصل، إما لأنهم توصلوا بها إلى النطق بالسكن، أو لأنها تحذف في الدرج ويتصل ما بعدها بما قبلها، وهمزة القطع تثبت في الدرج وتقطع ما بعدها مما قبلها، أي: تفصله عنه نحو "قام أخوك".

وإنما بدأ من الأضرب الثلاثة بالفعل؛ لأنه هو الذي يعرض فيه ما يوجب سكون أوله فيتعذر الابتداء به، فيحتاج إلى ألف الوصل ليتمكن النطق بالسكن، وبيانه: أن الثلاثي المجرد إذا دخله حرف المضارعة توالى فيه متحركات أربع فأسكن الثاني ليخف، فإذا أمر به حذف المضارع فبقي أوله ساكناً فوجب اجتلاب همزة الوصل.

واحترز بقوله: "في الأمر" عن الماضي والمضارع، وبقوله: "الثلاثي" عن الرباعي، وبقوله "الأصل" عن الثلاثي المزيد فيه، وأما إذا كان مرتقياً بالزيادة إلى خمسة أحرف أو ستة فالهمزة فيه غير مختصة بالأمر، لوجودها في الماضي منه إذا لم يكن أوله تاء.

قوله "تكسر إن كسر ثان" كأنه يشير إلى أنها زیدت ساكنة ثم حركت لالتقاء الساكنين هي وما دخلت عليه؛ لأن في زيادتها متحركة تكثيراً للزيادة لما فيه من زيادة حرف وحركة، وزيادتها ساكنة لتقليل الزيادة، ولأنها يلزمها الكسر إذا كسر ثاني الفعل أو فتح، والكسر أصل فيما التقى فيه ساكنان.

وقيل: زیدت متحركة؛ لأن من المحال التخلص من الساكن بالسكن، ولأنها لو زیدت ساكنة لم يمكن الابتداء بها فيحتاج إلى همزة أخرى، وكذلك القول في الأخرى إلى غير النهاية، ويدل كلام سيويوه على أنها زیدت متحركة في الأصل، فإنه قال: "وقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها".

وقيل: إنما كسرت للفرق بينها وبين همزة القطع التي في الأمر من الرباعي الذي في ماضيه همزة نحو "أكرم".

وأما ضمها إذا انضم ثاني الفعل فلإتباع، أو لأن الخروج من كسر إلى ضم لازم غير معهود في لغتهم.

وقوله " تكسر إن كسر ثان " ليس على إطلاقه؛ فإنك تقول: أعزي بضم الهمزة مع كسر ثاني الفعل، بل المراد " الكسر اللازم والكسر في " أعزي " لأجل الياء، وكذلك القول في الضم، فإنك تقول " ارموا " بكسر الهمزة مع ضم الثاني، فإن الضم فيه عارض؛ لأجل الواو.

وَأَلِفُ الْوَصْلِ مَعَ الْخُمَاسِي يُلْحَقُ مَكْسُورًا كَذَا السِّدَاسِي
فِي الْأَمْرِ وَالْمَاضِي وَفِي الْمَصَادِرِ كَالْإِنْطِلَاقِ وَاصْطَفَى وَاسْتَأْثَرَ

ألف الوصل تدخل على ثلاثة أضرب من الفعل:

الأول: الأمر من الثلاثي المجرد إذا لم تعتل عينه.

والثاني: الماضي الذي عدته خمسة أحرف، وهي الأبنية الثلاثة التي ذكرها في أبنية الخماسي وهي " افتعل، وافعل، وانفعل ".

وتدخل الماضي من السداسي وهي الأبنية الستة التي ذكرها في أبنية (السداسي) فهذه تسعة أبنية من الثلاثي المزيد فيه نحو " انطلقت انطلاقا، واقتدرت اقتدارا، واحمر احمرارا، واستخرج استخرجا، واسلنقى اسلنقاء " .. إلى آخرها، وقد تقدمت أمثلتها.

واثنان من الرباعي المزيد فيه، وهما: احرنجم، واقشعر.

فألف الوصل تلحق هذه الأحد عشر بناء، في الماضي منها والأمر والمصدر.

قوله " كالانطلاق، واصطفى، واستأثر " تمثيل بالثلاثة، فالأول بالمصدر، والثاني بالماضي، والثالث بالأمر، وهو الموضع الثالث الذي تلحق فيه همزة الوصل.

قوله " يلحق مكسورا " كأنه يشير إلى مذهب من يرى أنها زيدت في أول أمرها متحركة، وكان ينبغي أن يقول: في الأمر للمواجه، لكن تمثيله بأمر المواجه دل على مراده، وكان ينبغي أن يقول: يكسر في الماضي غير المبني للمفعول؛ فإن الهمزة فيه تضم، لكنه اكتفى بالتمثيل لما بني للفاعل وهو قوله " اصطفى ".

وإنما دخلت همزة الوصل في الأبنية الأحد عشر؛ لأنهم أسكنوا أوائلها؛ لئلا يتوالى فيها أربع متحركات، ولحققت في مصادرها كما لحقت في أفعالها طلبا للمشاكلة، لأن المصدر يتبع الفعل صحة واعتلالا، ويعمل عمله، وينوب ذكر أحدهما عن الآخر في قولك: " سقيا لك، ومن كذب كان شرا له.

الْأَسْمَاءُ الْمَبْدُوءَةُ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ

وَأَلِفُ الْوَصْلِ أَتَى فِي الْإِسْمِ فِي امْرَأَةٍ وَ اثْنَيْنِ وَ ابْنٍ وَ اسْمِ
وَاسْتِ وَ فِي امْرِئٍ وَ فِي الْحَرْفِ كَأَلْ لَكِنَّهُ يُفْتَحُ كَأَيْمُنٍ جُعِلَ
وَأَلِفُ الْوَصْلِ مَتَى يُوصَلْ حُذِفَ كَأَيْمُنِ اللَّهِ وَ بِاسْمِهِ حُلِفَ

اعلم أن ألفات الوصل في دخولها الأسماء على ضربين:
أحدهما: غير منحصر، وهو كل مصدر لفعل ثبت فيه همزة الوصل في ماضيه،
وقد تقدم ذكره.

والثاني: منحصر، وهي الأسماء العشرة.
فإن قلت: فما الفائدة في قوله هنا: " في الاسم "، وقد دخلت على المصادر وهي
أسماء؟

قلت: يحتمل أمرين:

أحدهما: أن همزة الوصل إنما لحقت المصادر تبعا لأفعالها لا بالنظر إلى المصادر
في أنفسها، ولذلك لا تدخل في مصدر ليس في فعله همزة وصل.
الثاني: أن هذه الأسماء العشرة أسماء عين فهي أحق بهذا اللقب من المصدر،
ولذلك سيويها يسمى المصدر فعلا، ولا يسمى اسم العين فعلا، وإنما احتاجت هذه
الأسماء إلى همزة الوصل لبناء أوائلها على السكون.

فإن قيل: ولم سكنوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟
قلت: لأن هذه الأسماء محمولة على الأفعال لا على الأفعال أو آخرها وسقوطها للاعتلال
مع كثرة استعمالها فسكنوا أوائلها ليكون ألف الوصل عوضا من حذف آخرها.
فإن قلت: فامرؤ، وامرأة ليس فيه حذف؟.

قلت: الهمزة فيه معرضة للتخفيف بإلقاء حركتها على الراء وحذفها، إذا قلت: "
المر " بالألف واللام، وكذلك " المرة " فلما تحركت الراء بحركة الإعراب وحذفت
الهمزة التي هي لام أسكنوا أوله فاحتاجوا إلى همزة الوصل، فقد دخلها الإعرال مع
كثرة الاستعمال؛ لأن هاتين الكلمتين - أعني امرأ، وامرأة - صارتا عبارة عن كل ذكر
وأنثى من الناس.

وأما " اثنان " فأصله " ثنيان " فلامه ياء، وأما " ابن " فأصله بنو " بفتح الفاء والعين كجمل؛ لقولهم في جمعه: " أبناء "، ولا يجوز أن تكون فاءه مضمومة ولا مكسورة، لقولهم في جمع السلامة " بنون " بفتح الأول.

وأما " اسم " فأصله " سمو " بكسر الفاء وسكون العين كحنو، فحذفت لامه تخفيفاً على طريق حذفها في " ابن " فصارت همزة الوصل عوضاً منها.

وأما " است " فلامه هاء، وأصله " سته " بفتح الفاء والعين لقولهم في جمعه: " أسته ".

فإن قيل: فهلا كان أوله مضموماً كقفل، أو مكسوراً كحمل؛ فإنهما يجمعان على " أفعال "؟

قلت: لقولهم " سه " بفتح الفاء إذا حذفوا العين، وفي الحديث " والعينان وكاء السه ".

وأما قوله: " وفي امرئ " فقد تقدم القول فيه عند قوله " وفي امرأة " . فإن قلت: فهذه الأسماء عشرة ولم يذكر منها إلا ستة؟

قلت: أما " ايمن " فقد ذكره في البيت الذي يلي البيت الذي ذكر فيه " استا، وامراً "، وأما الثلاثة الأولى فإنه اكتفى بذكر ابن عن ذكر " ابنة "، وعن ذكر " ابنم "؛ لأن الميم فيه زائدة كما في " زرقم "، وهو الأزرق، واكتفى بذكر " اثنين " عن " اثنتين؛ لأن الكلام عليهما واحد.

فهذه الأسماء العشرة تسكن أوائلها لما ذكرنا فتححتاج إلى همزة الوصل.

قوله: " وفي الحرف كأل " يعني لام التعريف؛ فإنها - أعني لام التعريف - حرف ساكن لا يمكن الابتداء به فاحتاج إلى همزة الوصل نحو " الرجل، والفرس "، وإنما أسكنوا لام التعريف؛ لقوة عنايتهم بمعنى التعريف؛ لأن الحرف الساكن لا يفصل فيلزم ويختلط بما دخل عليه كجزء منه، ولقوة عنايتهم بحرف التعريف جعلوه أولاً صوناً له عن محل التغيير، وهو آخر الكلمة، وهذا هو المحل الثالث الذي تدخله همزة الوصل.

قوله: " لكنه يفتح " يعني ألف الوصل يفتح مع لام التعريف، وإنما فتح للفرق بين حركتها مع الاسم وحركتها مع الفعل، وخصوا الحرف بالفتح لكثرة استعمال لام التعريف طلباً للتخفيف.

قوله: " كايمن جعل " يريد أن ألف الوصل جعل مع لام التعريف مفتوحا كما جعل من " أيمن " مفتوحا، وإنما فتح مع " ايمن " لأنه أشبه الحرف في لزومه محلا واحدا، وهو القسم فلم يستعمل إلا فيه، وقد كسرهما قوم فقالوا: " إيم الله ". وإنما لحقت همزة الوصل في " ايمن " لما يلحقه من التغيير بالحذف في قولهم " إيم الله " فلامه معرضة للحذف فأشبه ما تقدم من هذه الأسماء في حذف لामه وإسكان فائه فاحتاج إلى همزة الوصل.

قوله:

وَأَلِفُ الْوَصْلِ مَتَى يُوصَلْ حُذِفْ

يريد متى يوصل (ما بعده بما قبله) استغنى عنه، لأنه قد توصل إلى النطق بالسكان بغيره، فقد حصل الغرض الذي لأجله أتوا بألف الوصل وهذه الهمزة لا تثبت في غير الابتداء، فأما إثباتها في الوصل فلحن وخروج عن كلام العرب، فأما قول قيس بن الخطيم:

إِذَا جَاوَزَ الْأَثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بَنَتْ وَإِفْشَاءَ الْحَدِيثِ قَمِينُ

فمن ضرورات الشعر؛ لأنه أثبت همزة الوصل في الدرج، وسمي " خطيما " بضربة كانت بأنفه.

وكان ينبغي أن يقول حذف ما لم يؤد حذفه إلى لبس؛ فإن الهمزة التي هي لام التعريف لا تحذف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام خوف التباس الخبر بالاستفهام؛ لاستوائهما في الحركة بل تبدل ألفا، قال الله تعالى: ﴿الذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وكذلك همزة " أيمن " مع الاستفهام تبدل ألفا ولا تحذف لللبس الناشئ من كونهما مفتوحتين.

فأما سائر همزات الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام حذفت تقول: " أبين زيد عندك؟ بحذف همزة الوصل؛ لأن همزة الاستفهام قد أغنت عنها ولا لبس، إذ قد دل فتح الهمزة على أنها للاستفهام، ولو كانت همزة الوصل لكانت مكسورة، قال ذو الرمة:

أستحدث الركب من أشياعهم خبرا أم عاود القلب من أطرابه طرب

قوله: " كليمن الله " تمثيل بحذفها؛ لأن لام الابتداء قد أغنت عنها، ويروى في بعض النسخ " كأيمن الله " بغير لام، ووجهه أنها همزة الاستفهام دخلت على " أيمن " فأبدلت همزة الوصل ألفا؛ لاجتماع همزتين، ولأداء حذفها إلى اللبس، فلا بد من همزة بعدها ألف.

قوله: " وباسمه حلف " مثال آخر لحذف الهمزة، لوصلها بالباء، فأغنت الباء في "باسمه" عنها.

فَإِنْ أَتَى مِنْ قَبْلِهِ مُسَكِّنٌ فَكَسَرُهُ أَوْ ضَمُّهُ مُعَيِّنٌ

نحو " قل ادعوا "، وقم الليل وقس وفتح " من " نحو من الله اقتبس لما ذكر حكم ألف الوصل إذا تحرك ما قبله أخذ يذكر حكمه إذا سكن ما قبله.

قوله " فكسره " يريد فكسر المسكن الذي قبل ألف الوصل؛ لأن همزة الوصل حذفت في الدرج فالتقى الساكن الذي قبلها، والساكن الذي بعدها فوجب التحريك في الأول؛ لأنهما في كلمتين، " أو ضمه " إذا كان ما بعد الساكن الثاني مضموماً للإتباع كقوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠] بضم اللام للإتباع؛ لأن الثاني مضموم ضمماً لازماً، ويجوز الكسر على أصل التقاء الساكنين، فإن لم يكن الثاني من كلمة همزة الوصل مضموماً تعين الكسر كقوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلُ﴾ [المزمل: ٢] هذا إذا كان الساكن الأول صحيحاً، فإن كان حرف علة، فإن كان حركة ما قبله من جنسه حذف حرف العلة لالتقاء الساكنين نحو: " أغزو القوم "، و " أرمي الجيش "، و " هو يخشى الله "، ولم يجز التحريك؛ لثقله على حرف اللين، وكذلك واو الضمير وألفه وياؤه نحو " لم يضربوا اليوم "، و " اضربا اليوم "، و " اضربي " اليوم يا هند.

فإن كان حركة ما قبل الياء والواو فتحة لم يجز حذفهما، بل تحرك الواو بالضم إذا كانت ضميراً، أو علامة الجمع في الأفصح، والياء بالكسر نحو " اخشوا الله، واخشى الله "، وإن لم تكن الواو ضميراً حركت بالكسر في الأفصح كقوله تعالى: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢].

قوله: " وفتح " من " نحو " من الله " يريد وفتح نون " من " إذا وليها ساكن؛ لئلا يتوالى كسرتان، كسرة الميم وكسرة النون ففروا إلى الفتح، ولذلك لم يأت في نون " عن " إلا الكسر، لفتح أولها، ومثل قوله: ﴿مِنْ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٢٠] بالتحريك بالفتح قوله تعالى: ﴿الْمِ ﴿١﴾ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١، ٢] فحركوا الميم من ﴿الْمِ ﴿١﴾ اللَّهِ﴾ بالفتح؛ لأنهم لو كسروا لجمعوا بين كسرتين بينهما ياء، وهما كسرة الميم الأولى من " ميم " وكسرة الميم الثانية، وذلك مستثقل؛ لأن الياء التي بينهما في تقدير كسرتين، فتجتمع أربع كسرات متوالية، فلذلك حركوا بالفتح؛ لسكونه وسكون الألف الأولى.

بَابُ التَّصْرِيفِ

الْقَوْلُ فِي التَّصْرِيفِ وَهُوَ يَشْتَمِلُ عَلَى زِيَادَةٍ وَحَذْفٍ وَبَدَلٍ

التصريف في اللغة: مصدر صرفت الشيء، إذا جعلته متنقلا في جهات مختلفة قال الله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفَ الرِّيحِ﴾ [الجاثية: ٥] أي: جعلها متنقلة في جهات مختلفة باختلاف مهابها.

وأما في الاصطلاح فهو: تغيير حروف الكلمة الأصول إما لإفادة معنى، وإما لأمر يرجع إلى اللفظ.

فيدخل في هذا التعريف: الزيادة، والحذف، والبدل، والإدغام، والتحريك لالتقاء الساكنين، والوقف؛ لأن كل ذلك تغيير.

وقيل في تعريفه: هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب. وهذا التعريف أشمل من غيره؛ لدخول ما تحرك لالتقاء الساكنين فيه، والوقف، والإدغام، وغير ذلك؛ فإن كل ذلك من "التصريف" وهو حال من أحوال الكلم الطارئة عليها دون الإعراب، فإن علمه ليس من التصريف، فلذلك استثناه منها.

قوله "وهو يشتمل" يعني يحتوي على الأمور الثلاثة التي ذكرها، وهي الزيادة، والحذف، والبدل، قال ابن السراج: "وهو خمسة أقسام: الزيادة، والبدل، والحذف، والحركة والسكون، والإدغام"، وهذه الخمسة تندرج في الثلاثة التي ذكرها، لأن الحركة من قبيل الزيادة والسكون من قبيل الحذف، فدخلا في قوله "زيادة وحذف" وأما الإدغام فإما أن يكون في المثليين، أو في المتقاربين، فإن كان في المثليين فهو من قبيل الإسكان، وهو حذف الحركة، وإن كان في المتقاربين فهو من قبيل البدل، وليس البدل هنا كالبدل في الإعراب بل هو: إقامة حرف مقام آخر في موضعه بعد حذفه.

وخرج (بقولنا): "بعد حذفه في موضعه" العوض فإنه يكون في غير موضع المعوض منه كالهزمة في أول "ابن" عوض من لامة.

وقولنا: "بعد حذفه" ليخرج منه انقلاب حروف اللين بعضها إلى بعض كالواو إلى الألف، والألف إلى الياء، وغير ذلك.

[الفرق بين القلب والبدل]

والفرق بين القلب والبدل أن القلب لا يكون إلا في حروف العلة لا غير وقيل: في الهمزة أيضًا، وأم البدل فيكون في حروف العلة وغيرها، فهو أعم من القلب. أما قوله "على زيادة" فإن الزائد لا يعرف إلا بعد معرفة الأصل، وقد تقدم ذكر الأبنية الأصول من الأسماء والأفعال، فما خرج عن تلك الأبنية ففيه زائد، ويعبر عن الأصول بالفاء والعين واللام في الثلاثي، وما زاد عليه يكرر اللام مرتين في الرباعي وثلاثة في الخماسي، وإنما قابلوا الحروف الأصول بالفاء والعين واللام دون غيرها؛ لأن التصريف في الأصل للفعل فجعوا حروفه ميزانا (لما سواه تنبيهها) على أن الأصل في ذلك للفعل. ويوزن الزائد بلفظه ما لم يكن من تاء الافتعال نحو "ازدجر"، فوزنه "افتعل"، وكذلك إذا كان الزائد بلفظ الأصل وكرر للإلحاق نحو "شملل" فوزنه "فعلل"، وكذلك العين إذا كررت نحو "علم" فيوزن بلفظ الأصل لا بلفظه، وكذلك المبدل من حرف أصلي فتقول: وزن "عصا" "فعل" تزنه بلفظ الأصل لا بلفظه. ويعرف الزائد من الأصلي بثلاث طرائق:

الأولى: أن يلزم من الحكم بأصالة الحرف إثبات ما لا نظير له في كلامهم كقولهم في اسم علم رجل: "حسنون" فلو جعلوا النون أصلا مكررا لأدى إلى إثبات "فعلول" بفتح الفاء، ولم يثبت في كلامهم ذلك.

الطريقة الثانية: الاشتقاق، وهو أقواها، ومعنى الاشتقاق هو تغيير لفظ الأصل لإفادة معنى لم يكن في الأصل مع المشاركة بين المشتق والمشتق منه في الحروف الأصلية والمعنى الأصلي، فالميم في "موعد" زائدة؛ لأنه من "الوعد"، وكذلك الواو في "جهور" زائدة؛ لأنه من "الجهر" وهو ارتفاع الصوت، قالوا: "صوت جهوري" أي: عال، ومنه "كوثر" من الكثرة.

والطريقة الثالثة: كثرة زيادة الحروف في ذلك المحل، فيحمل ما لم يعرف اشتقاقه على ما عرف إلحاقا لذلك الفرد بالأعم الأغلب ما لم يمنع منه مانع كالهمزة في "أفكل"، وهو الرعدة، حكموا بزيادتها لكثرة زيادتها أولا.

واعلم أن الغرض بالزيادة أمور:

أحدها: لإفادة معنى كحروف المضارعة، وعلامة التثنية، والجمع، وألف التكسير، وياء التصغير، وألف "فاعل".

الثاني: الزيادة للمد كألف "رسالة"، وياء "صحيفة"، والواو في "عجوز".

- الثالث: زيادة العوض كالسين في " يستطيع "، والميم في " اللهم " .
- الرابع: الزيادة للتكثير كالميم في " زرقم "، والألف في " قبعثرى " .
- الخامس: الزيادة لبيان الحرف أو الحركة كالهاء في " يا غلاماه، ويا غلاميه " .
- السادس: الزيادة للإلحاق كالواو في " كوثر " .
- وأما " الحذف " فقد يجب كالحذف لالتقاء الساكنين، ولأمر آخر تذكر بعد .
- وأما " البدل " فالغرض به تسهيل اللفظ .

أَحْرَفُ الزِّيَادَةِ

وَأَحْرَفُ الزِّيَادَةِ الْمُنْخَصِرَةِ أَوَيْتُ مِنْ سَهْلٍ هَجَاءُ الْعَشْرَةِ

هذه الأحرف التي تزداد من غير جنس ما قبلها، أي: ليس بتكرير اللام والعين، وقد جمعها في قوله " أويت من سهل "، وجمعها قوم في قولك: " ما سألت يهون " و"أمان وتسهيل".

قال الشاعر:

سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل: أمان وتسهيل
وليس المراد بكون هذه الحروف زوائد أنها كيفما وقعت لا تكون إلا زائدة، بل إن وقع في الكلام زائد فلا يكون إلا منها، ألا ترى أن قولك: " سهل، ونوم، وأوى، وسلا " لا زائد فيها وإن كان تركيبها من حروف الزيادة.

والأصل من هذه الحروف العشرة هي حروف المد واللين؛ لسكونها ولينها وعذوبة النطق بها حتى قيل: إن النطق بكلمة ليس فيها شيء منها مستكره، ولأنها لم تخل كلمة منها أو من أبعاضها، وهي الحركات، والسبعة الباقية لها بها شبه، فالهمزة تشبه الألف؛ لأنها من مخرجها، ولذلك تحول إليها وتصور في الخط صورتها بأى حركة كانت إذا كانت أولاً.

وأما النون فتشبه الواو؛ لقرب مخرجها منها، ولذلك تدغم فيها نحو ﴿مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤] وفيها غنة تشبه المد الذي في الواو.

والهاء تشبه الألف، لخفائها، والسين فيها صغير، وهو كالمد في حروف المد، والتاء من مخرج السين، وأما اللام فتشبه النون في انبساطها وتقرب من مخرجها. وكل ما كان من هذه الحروف أقوى شبهها بحروف المد كان أكثر زيادة من غيره.

زِيَادَةُ الْهَمْزَةِ

فَالْهَمْزُ نَحْوُ أَفْكَلٍ وَأَوَّلٍ وَأَوْرَقٍ حُطَّائِطٍ وَشَمَائِلٍ

مَا لَمْ يَكُنْ بِأَوِّهِ كَأَيْفَقٍ أَوْ بَانَ أَضْلًا كَأَشْتِقَاقٍ أَوْ لَقِيَ

يريد: فزيادة الهمزة، فحذف المضاف.

قوله: " نحو أفكل وأول " يريد أن الهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول كما مثل فهي زائدة؛ لكثرة ما علم فيه زيادتها بالاشتقاق، ف " أفكل " لا يعرف له اشتقاق، إذ

لم يسمع أن العرب استعملت منه فعلا، والأفكل: الرعدة، ولو سميت به لم تصرفه معرفة، وكذلك " أيدع " - وهو اسم طائر، وقيل: الزعفران، وقيل: دم الأخوين - لم يعرف له اشتقاق.

وقولنا: إذا وقعت الهمزة أولا " احترز من وقوعها غير أول؛ فإنها إذا وقعت أولا حكم بزيادتها ما لم يمنع مانع، وإذا وقعت غير أول حكم بأصالتها حتى يقوم دليل على زيادتها كـ " إمعة، وإمرة "، قال أمير المؤمنين - عليه السلام -: " الإمعة الذي يقول: من يذهب حتى أذهب معه؟ قال الشاعر:

معي صاحبٌ غيرُ هِلْوَاعَةٍ ولا إمْعِيّ الهوى مُودِنٌ
المودن: القصير، فوزن " إمعة " " فعلة " وهو صفة، وليس في الصفات " إفعلة " بكسر الهمزة، وفيها " فعلة "، كما أن الهمزة في " إمرة " أصل؛ لأنه الذي ياتمر لكل واحد فهو مأخوذ من الأمر.

فإن قيل: فإمعة مشتق من " مع "؛ لأنه الذي يكون مع كل واحد. قيل: إن " مع " اسم جامد لا يشتق منه وخصوصاً عند من يرى أنها حرف، لكن قرب اللفظ من اللفظ والمعنى من المعنى لا يدل على الاشتقاق، وكذلك " سبط، وسبطر " بمعنى واحد ولا يحكم بزيادة الراء مع تقارب اللفظين، وكذلك " دمث، ودمثر ".

وقولنا: " إذا وقع بعدها ثلاثة أحرف أصول " ليخرج ما بعده ثلاثة أحرف ليست كلها أصولاً مثل: " إزاز " فالهمزة أصل والألف زائدة، فلو حكم بزيادة الهمزة لنقص الاسم عن الأصول، وسواء كانت الثلاثة الأحرف الأصول متوالية أو تخلل بينهم زائد نحو " أسلوب " من " السلب "، وكذلك " إصليت "، وكذلك إذا وقع بعدها أربعة أحرف أصول كما صطلح حكم بأصالتها؛ لأن الزائد لا يلحق ذوات الأربعة من أولها إلا في الصفات الجارية على أفعالها كمدحرج، فأما قولهم: " يوم أرونان " - أي: شديد الحر - فمن " الرون " وهو: الشدة، قال الشاعر:

فَطَلَّ لِنِسْوَةِ النَّعْمَانِ مِنَّا على سَفَوَانٍ يَوْمَ أَرْوَنَانِي
والقوافي مجرورة، و " أرونان " نعت " يوم " يريد " أروناني " فحذف إحدى الياءين.

وأما " أول " فوزنه - عند البصريين - " أفعل " ، ففأؤه وعينه واو ، وهو أفعل التفضيل ؛ لقولهم في تأنيثه : " الأولى " ، ولأنها تصحبها " من " قالوا : " هذا أول من هذا " قال الراجز :

أو هزلت من جذب عام أولا

فلم يصرفه للوصف ووزن الفعل ، ولا سبيل إلى إثبات منع الصرف إلا بوزن الفعل ، ولا سبيل إلى وزن الفعل إلا بزيادة الهمزة ، والتقدير " أول من هذا العام " ف" من " بعده مقدرة مرادة ، ولا يجوز أن يكون " فوعلا " (ولا " فعلا ") ؛ لأن هذين البنائين ليسا للتفضيل . وقال الكوفيون : أصله " أأول " بوزن " فعول " فأبدلوا الهمزة الثانية واوا وأدغموها في الواو الزائدة بعدها ، وقالوا أيضًا : أصله " أو أل " بوزن " فوعل " فأبدلوا الهمزة التي بعد الواو واوا ثم أدغموا فيها الواو الأولى . والقول الأول فاسد ؛ لأن حكم الهمزة الساكنة الواقعة بعد همزة مفتوحة أن تقلب ألفا كما في " آدم " .

والقول الثاني أيضًا فاسد ؛ لأن حكم الهمزة المفتوحة إذا خففت أن تلقى حركتها على الساكن قبلها لا أن تبدل واوا .

فإن قيل : فالإمعة إنما فروا من زيادة الهمزة فيه مع صحة الاشتقاق من لفظ " مع " ؛ لأن فاءه وعينه من موضع واحد ، و " أول " كذلك ، فهلا كان مثل إمعة ؟ قلت : قد دل الدليل على زيادة همزة " أول " بما ذكرنا ، ثم ما ذكره من إبدال الهمزة لم يعهد ، والتكرير معهود - وإن قل - مثل " كوكب ، وددن " . وأما " أورك " فمن " الورقة " وهو لون فيه غبرة ، فالهمزة زائدة . (وأما " حطائط " فوزنه " فعائل " همزته زائدة) دل عليها الاشتقاق ؛ لأن الحطائط : الشيء الصغير ، فهو من الحط ؛ لأنه محطوط عما عظم وزاد عليه . وأما " شمأل " فالهمزة (فيه زائدة) ؛ لسقوطها في قولك " شملت الريح " . قوله :

مَا لَمْ يَكُنْ بِنَاؤُهُ كَأَيْقَى

يريد ما اجتمع فيه مثلان ، ولم يدغم أحدهما في الثاني ، ومثل " أيقق " " أكلل " ، فإن " أيققا " وزنه " فعلل " وقد تكررت لامه ، ولم تدغم ، فهمزته أصل ، إذ لو كانت زائدة لقالوا " أيق ، وأكل " بالإدغام كما يقولون : " هذا أكل من هذا " فالهمزة في " أكل " زائدة ؛ لأنه من " الكلال " وهو التعب ، والهمزة في " أكلل " أصل ؛ للإظهار في

المثليين، وكذلك " أيقق "، ولو كانت همزته زائدة لقليل: " أيق " بإدغام القاف الأولى في الثانية.

قوله:

أَوْ بَانَ أَضْلًا كَاشْتَقَاقٍ أَوْلَقِ

أما " أولق " فتحتمل همزته الزيادة والأصالة، والأولق: الجنون، قال الشاعر:

لَعَمْرُكَ بِي مِنْ حُبِّ أَسْمَاءٍ أَوْلَقُ

أي: جنون، ولتجوز الأمرين قال: " أو بان أضلا كاشتقاق أولق " ومعنى بيان كونها أضلا ثبوتها فاء في (مفعول) في قولهم: " رجل مألوق "، فالهمزة فاء، والواو هي الزائدة، فلو سميت به على هذا لصرفته لأن وزنه " فوعل "، وإن أخذته من قولهم: " ولق يلق " إذا أسرع، قال الشاعر:

جاءت به عنس من الشام تَلَقُ

أي: تسرع، فتكون فاؤه واوا، ووزنه " أفعل "، فلو سميت به على هذا لم تصرفه - للتعريف ووزن الفعل، وقيل: أصله " وولق " بواوين فهو " فوعل " من " ولق " فهمزت الواو الأولى هربا من توالي الواوين كما في " أواصل ".
والصحيح هو الأول؛ لظهور الهمز في اسم المفعول، وهو قولهم " مألوق "، ولو كانت فاؤه واوا لقالوا: " مولوق " كموعود.

زِيَادَةُ الْأَلْفِ

وَالْأَلْفُ السَّاكِنُ نَحْوَ فَاعِلٍ وَفِي الْفَعَالِ زَيْدٌ وَالْفَوَاعِلِ
وَزَيْدٌ لِلتَّائِيثِ أَمَّا أَرْطَى فَزَيْدٌ لِلْحَاقِّ كَذَا حَبْنَطَى

قوله " الساكن " صفة توكيد؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنة فهو مثل قولهم: أمس الدابر، ويحتمل أن يكون أتى بقوله " الساكن " تنبيها على علة امتناع زيادة الألف أولا، لتعذر الابتداء بالساكن، وإذا امتنع زيادتها أولا فمتى وقعت غير أول ومعها ثلاثة أحرف أصول، فهي زائدة.

وقد زيدت بعد الفاء نحو " فاعل " كـ " ضارب " وفاعل كـ " ضارب " من أبنية المفاعلة، وكقوله " الفواعل " كضوارب " وبعد العين كقوله: " وفي الفاعل " نحو " كتاب، وحمار، وطلاب "، وبعد اللام نحو " سرداح "، فوزنه " فعال "، فالألف فيه زائدة للمد بعد اللام الأولى.

قوله " وزيد - للتأنيث " بيان لزيادتها بعد اللام نحو " حبلى ".
قوله " أما - أرطى فزيد إلحاقا " بيان أن الألف (لا تزداد للإلحاق إلا أخيرا) والدليل على أنها للإلحاق قولهم: " أديم مأروط " إذا دبغ بالأرطى، وهو شجر، فوزنه " مفعول " والهمزة فاء، ولذلك قالوا: أرطأة، فلو أن الألف في " أرطى " للتأنيث لم يجمعوا فيها بين حرفي تأنيث.

ومن قال: " أديم مرطي " جعل الألف أصلا والهمزة زائدة.
وأما " حبنطى " فمثال لزيادتها خامسة للإلحاق بـ " سفرجل "، والحبنطى: المنتفخ البطن، فالنون والألف زائدتان، وهي في " حبارى " خامسة للتأنيث لا غير.
وتزداد سادسة للتكثير نحو " قبعثرى " للعظيم الخلق، وليست للتأنيث لانصراف الكلمة، وليست للإلحاق لعدم أصل على هذه العدة يلحق به، فتعين أنها زائدة للتكثير، وكذا " كمثرى، وسمانى " وقد جاءت سادسة للتأنيث كمكورى.
ويابعا للتأنيث كبردرايا، لموضع معين.

زِيَادَةُ الْوَاوِ

وَالْوَاوُ زَيْدٌ تَائِيًّا كَجَوْهَرٍ وَكَوْثَرٍ وَثَالِثًا كَجَهْوَرٍ
وَزَيْدٌ رَابِعًا كَمَثَلٍ تَزْقُوهُ وَخَامِسًا مِثَالُهُ قَلْنُسُوهُ

احترز بقوله " ثانيا " عن زيادتها أولا، وإنما لم تزد أولا؛ لأنها لو زیدت أولا في اسم لضمّت ضمّا لازما في التصغير فتقلب همزة فلم يدر ما الزائد؟ هل هو الهمزة أم الواو؟ بل يترجح جانب الهمزة؛ لكثرة زيادتها أولا، وكما أن الأسماء معرضة للتصغير - فالأفعال معرضة للبناء للمفعول، فتقلب همزة كما في ﴿وَقَتَّتْ﴾ و ﴿أُقَتَّتْ﴾ [المرسلات: ١١]، وكما في " وريدة، و " أريدة " في الأسماء، فلما كانت زيادتها أولا يلزم منها القلب واللبس رفض ذلك.

ومتى وقعت غير أول ومعها ثلاثة أحرف أصول، حكم بزيادتها ما لم تكن الكلمة مضاعفة، نحو: " وسوسة ".

أما قوله " كجهر، وكوثر " فمثال لزيادتها ثانيا، وهي زائدة في المثالين للإلحاق بـ " جعفر "، ويؤيد ذلك الاشتقاق فإن " الجهر " مشتق من " الجهارة " وهي: الجمال، سمي بذلك لحسنه، فعدم الواو في " الجهارة " دليل على زيادتها في " جهر "، وأما " كوثر " فهو مشتق من الكثرة.

وأما قوله " جهور " فمثال لزيادتها ثالثة، وهو مشتق من " الجهر " وهو الإظهار، فعدم الواو فيه دليل على زيادتها في " جهور " يقال: صوت جهوري " أي: عال مرتفع. وقد زيدت ثالثة للمد نحو " عجوز "، وللجمع نحو " طول ".

وأما قوله " ترقوه " فمثال لزيادتها رابعة، ووزنها " فعلوة "، وهو العظم الذي يصل بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين، ويدل على زيادة الواو في " ترقوة " أمران: أحدهما: أن جعلها أصلا يؤدي إلى أن يكون وزنها: " فعللة " بضم اللام الأولى، ولا نظير له في الأبنية الأصول.

والثاني: أن يكون معها ثلاثة أصول.

وأما مثل " زنبور " فهي زائدة للمد، وأما " بلهوق " فهي فيه للإلحاق بسفرجل. وأما " قلنسوة " فمثال لزيادتها خامسة لقولهم: قلنسوه فتقلنس؛ ولأن النون فيها زائدة (فبقي الواو) ومعها ثلاثة أصول، فوجب الحكم بزيادتها، وإذا فتحت القاف ضمنت السين، وإذا ضمنت القاف كسرت السين فصارت الواو ياء، وكذلك الواو في " قمحودة " زائدة، ووزنها " فعلوة ".

وزيدت خامسة للمد نحو " عضر فوط " للعظيم من العظماء.

زِيَادَةُ الْيَاءِ

وَالْيَاءُ زِيدَ أَوَّلًا كَيَعْمَلِ وَثَانِيًا كَزَيْنِبٍ وَجَيْنِئِلٍ
وَتَالِثًا مِثْلَ قَضِيْبٍ أَطْرَدَ وَخَامِسًا كَمَنْجِنِيْقٍ قَدْ وَرَدَ

إذا صاحبت الياء ثلاثة من الأصول حكم بزيادتها أين وقعت.

أما "يعمل" فوزنه "يفعل" وهو مثال لزيادتها أولا دل على ذلك الاشتقاق،
واليعمل: البعير القوي على العمل.

أما "يأجج" - اسم موضع - فيأوه أصل لظهور المثلين كما مر في "أيقق، وأكلل"،
ووزنه "فعلل".

وأما "يستعور" - اسم بلد - فالياء فيه أصل والواو هي الزائدة، "ووزنه" فعلل
"كعضر فوط، فقد صار مع الياء أربعة أحرف كلها أصول فوجب القول بأصلتها؛ لأن
الزيادة لا تلحق أول ذوات الأربعة من الأسماء إلا في الصفات الجارية على أفعالها.

كمدحرج، ولا يجوز أن تكون الثلاثة الأول بأجمعها زوائد؛ لأن الواو قد تبينت
أنها زائدة كواو "عضر فوط"؛ لئلا تبقى الكلمة على حرفين، ولا يجوز زيادة السين
والتاء معا؛ لأن ذلك مخصوص بـ "استفعل"، ولا يجوز زيادة التاء وحدها؛ لأن ذلك
(مخصوص بـ "افتعل"، ولا يجوز زيادة السين وحدها؛ لأن ذلك) إنما كان (جبرا)
و(عوضا من ذهاب حركة العين نحو "أسطاع" بمعنى "أطاع"؛ وكذلك الياء في "يهياه"
أصل؛ للتضعيف.

وأما "يهير" - وهو الباطل - فالياء الأولى فيه زائدة؛ لأنهم قالوا فيه: "يهير"
بتخفيف الراء فصار كـ "يعمل".

قوله "كزينب وجيأل" مثال لزيادتها ثانيا للإلحاق بجعفر، ولم يعرف لهذين
المثاليين اشتقاق، ولكن لما كانت في عرف اشتقاقه - متى حصل معها ثلاثة أحرف
أصول لم تقع إلا زائدة - حمل ما جهل أمره على ما علم.

فأما "صيصة" فالياء فيها أصل، وهو من مضاعف الرباعي، ووزنها فعلة، ولا
يكون الواو والياء أصلا في الرباعي إلا في المضاعف نحو: صيصة، ووشوشة، يدل
على ذلك أنه لا يجوز زيادة الياءين لبقاء الكلمة على حرفين، ولا يجوز زيادة الأولى
منهما؛ لما يلزم من أن تكون فاء الكلمة وعينها حرفا واحدا؛ لقلته مثل "كوكب" ولا
يجوز زيادة الياء الأخيرة لما يلزم من أن يكون اللام والفاء حرفا واحدا؛ لقلته؛ فإن باب

" قلقل، وزلزل " في المضاعف أكثر من باب " سلس، وقلق " فوجب القضاء بعدم الزيادة في مضاعف الرباعي، والصيصية: قرن البقرة.
قوله:

وَنَالِثًا مِثْلَ قَضِيْبٍ اَطَّرَدُ

يعني اطررد زيادة الياء للمد في " فعيل " كقضيْب، ولإلحاق نحو " عثير " وهو الغبار - ملحق بدرهم، وكذا " زبينة - " مثل " عفرية " - لواحد الزبانية، من " الزين ".
قوله " وخامسا كمنجنيق " زيدت للمد، وهو الذي ترمى له الحجارة؛ لأن الياء لا تكون أصلا في بنات الأربعة إلا في المضاعف، وكذا الياء في " سلحفية " وهو دويبة، يدل على زيادتها حذفها في الجمع نحو " سلاحف ".

زِيَادَةُ التَّاءِ

وَالْتَّاءُ زَيْدٌ أَوَّلًا كَتَثْفُلًا وَتُزَوَّبٍ وَثَانِيًا كَأَفْتَعَلًا
وَآخِرًا كَعَنْكَبُوتٍ يَكْثُرُ وَزَيْدٌ لِلثَّانِيَةِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ

أما " تتفل " فهو ولد الثعلب، مشتق من " التفل " وهو رمي الريق، سمي ولد الثعلب بذلك؛ لصغره وضعفه، وأراد، " تتفلة " للأنثى، فحذف تاء التانيث، والألف نشأت من إشباع الفتحة، أو يكون لما وقف على التاء صارت هاء، فأبدل منها ألفا كما أبدلوا في الوقف من الألف هاء نحو " أنه وحيهله " في " حيهلا ".
فقد دل الاشتقاق على زيادة " التاء "، وأيضا عدم النظير في الأصول؛ فإنه ليس في الأصول مثل " جعفر " بضم الثالث، ومن ضم الأول والثالث فهي أيضا زائدة كما كانت في لغة من يفتح التاء الأولى؛ لأن المعنى في اللغتين واحد.

وأما " ترتب " فهو من " الرتوب " وهو الثبوت، فهي زائدة لأمرين:
أحدهما: الاشتقاق؛ لأنه من " رتب " إذا ثبت.

والثاني: أنه ليس في الأصول مثل " جعفر " بضم الجيم.

وقد زيد أولا مطردا في " التفعيل، والتفعال "، وكذلك " التفاعل " وفعله.

قوله " وثانيا كافتعل " نحو " اقتطع " يدل على الزيادة الاشتقاق، وهو مطرد فيه.

قوله " كعنكبوت " التاء فيه زائدة، لقولهم في معناه: " العنكب "، ووزنه " فعللوت "، وكذلك " رحموت " من الرحمة، و " جبروت " من الجبر، وأما " طاغوت " فوزنه " فلعلوت " وهو مقلوب؛ لأنه من " طغى " فقدم اللام على العين.

قوله:

وَزَيْدٌ لِلتَّائِيثِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ

يريد وهو الأكثر في زيادة التاء؛ لأنها زيادة بإزاء معنى مقصود إليه في المفرد والجمع نحو "مسلمة، ومسلمات".

زِيَادَةُ الْمِيمِ

وَالْمِيمُ زَيْدٌ أَوَّلًا كَمَكْرَمٍ وَآخِرًا كَزُرْقَمٍ وَسُتْهُمْ
وَشَدُّ حَشْوًا لَبَنٌ قَمَارِضُ وَمِنْ دِلَاصٍ قَوْلُهُمْ دُلَامِصُ

الميم كالهزمة فاقض زيادتها حيث قضيت بزيادة الهزمة.

قوله "كمكرم" مثال لزيادتها أولا إذا وقع بعدها ثلاثة أصول، وذلك مطرد في اسم "الفاعل" الزائد فعله على الثلاثة، وفي اسم المفعول من جميع الأفعال، وفي المصدر، واسم الزمان والمكان، والآلة كمقراض، ومقص، ومقياس، وفي "مفعال" للمبالغة كمطعام، كل ذلك عرف بالاشتقاق.

وأما "منبج" - اسم بلد - فميمه زائدة لأمرين:

أحدهما: أن بعدها ثلاثة أصول.

والثاني: أنه ليس في الأصول مثل "جعفر" بكسر الثالث.

فأما "معد" فميمه أصل، ووزنه "فعل"؛ لقولهم: "تمعددوا" أي: كونوا على أخلاق معد بن عدنان، وهو أبو العرب، ويقال: تمعدد الرجل: إذا تزيأ بزي معد، وتكلم بكلامهم، ووزنه "تفعلل"، فكما أن الميم في "تمعدد" فاء فهي في "معد" كذلك، وكذلك "مهدد" اسم امرأة، و"مأجج" الميم في أصل؛ لظهور التضعيف.

وأما "المنجنون" وهو الدولاب، فالميم فيه أصل، وكذلك "المنجنيق" لأن الميم تزداد في ذوات الأربعة فصاعدا أولا إلا في الصفات الجارية على الأفعال كمدرج ومستخرج، ومحرنجم، ومقشعر.

وأم "زرقم" - بضم الزاي، وهو الأزرق - فالميم فيه زائدة، وكذلك "ستهم" بمعنى الأسته وهو العظيم العجز، أنشد ثعلب:

لَيْسَتْ بِكَحْلَاءَ وَلَكِنْ زُرْقُمُ وَلَا بَرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُتْهُمْ

قوله:

وَشَذَّ حَشُوا لَبَنٌ قَمَارِصُ

أي: وشذ زيادة الميم حشوا، أي: وسط الكلمة، فمتى وقعت الميم حشوا قضي بأصالتها حتى يقوم دليل على زيادتها، فمن ذلك قولهم: " لبن قمارص "، وزنه " فمائل "، وهو اللبن الجامد؛ لأنه من القرص، ولقولهم: " لبن قريص ".

أما " دلامص " فهو الدرع البراق، فالميم زائدة لقولهم: " درع دلاص، ودليص ".
وأما قوله " ومن دلاص قولهم دلامص " ففيه تبين لزيادة الميم؛ لعدمها في " دلاص "، ولا تزداد " الميم " في الفعل، ولذلك حكموا بأصالة ميم: " معد " لقولهم: " تمعددوا "، وأما قولهم: تمسكن، وتمدرع وتمندل، فردئ.

زِيَادَةُ النُّونِ

وَالنُّونُ زِيدَ أَوَّلًا كَنَزَجِسَ وَثَانِيًا كَعُنْضَلٍ وَعَنْبَسٍ
وَزِيدَ فِي الْقَنْفَخِرِ وَالْكَنْهَبِلِ كَذَاكَ فِي الضُّيْفَنِ وَالْجَحَنْفَلِ

النون في " نرجس " زائدة فوزنه " نفعل " مثل " نضرب "، فلو سمي به لم ينصرف معرفة؛ للتعريف ووزن الفعل.

وزيد أيضاً للمضارعة نحو " نقوم " إذا كان للجماعة المتكلمين، كما زيدت آخرها للجماعة في " قمنا، وضربنا "، زيدت أولاً لذلك المعنى، ولأن بعدها ثلاثة أصول، ولأنه ليس في الأصول مثل " جعفر " بكسر الثالث، وكذلك من كسر النون؛ لأنه قد ثبت زيادتها في لغة من فتح فهي في الأخرى كذلك، (فهما) في المعنى واحد.
(وزيدت للمطاوعة في الفعل نحو " كسرتة فانكسر " وإنما زيدت النون للمطاوعة؛ لأن فيها غنة وسهولة وامتداد فناسب لفظها معنى المطاوعة في السهولة.

وأما قوله: " عنصل وعنبس " فمثال لزيادتها ثانياً، ف " عنبس " معلوم بالاشتقاق؛ لأنه من " العبوس "، فأما " عنصل " فلعدم النظير في الأصول إذ ليس فيها مثل " جعفر " بضم الثالث.

والنون في " قنفخر " زائدة لسقوطها في قولهم: " امرأة قفاخرية " وهي الغليظة الجسم.

وأما " الكنهبِل " بضم الباء، فنونه زائدة إذ ليس له نظير في الأصول، فلا يقال: " سفرجل " بضم الحيم، ومن فتح الباء فكذلك؛ لأنه قد ثبت زيادتها مع ضم الباء، فمن فتحها كذلك، إذ المعنى في اللغتين واحد، وهو الشجر العظام.

وأما " الجحنفل " فمثال لزيادتها ثالثة، وهو الغليظ الشفة، دل الاشتقاق على زيادتها؛ لسقوطها في قولهم " الجحفلة " وهي: الشفة.
ومتى وقعت النون ثالثة حكم بزيادتها؛ لأنه محل كثرت زيادتها فيه، ولأنها قد وقعت موقع ما لا يكون إلا زائدا، وهو ألف التكسير نحو: جحافل تكسير جحنفل، وكذلك " شربث، وشرابث للخن الكفين.
وأما " الضيفن "، وهو ضيف الضيف، وقيل: الطفيلي، فمثال لزيادة النون أخيرا، وقيل: النون فيه أصل، والياء زائدة، فوزنه على القول الأول: فعلن "، وعلى الثاني " فيعل " كصيرف، وقد كثرت زيادتها آخرها بعد الألف إذا تقدمها ثلاثة أحرف أصول نحو " سكران "، وفي التثنية وجمع السلامة للمذكرين وزيدت ساكنة في آخر الأسماء للصرف، وفي آخر الأفعال للتأكيد.

زِيَادَةُ السِّينِ

وَالسِّينُ فِي اسْتَفْعَلَ كَاسْتَطَاعَا وَزَيْدٌ لِلتَّغْوِيضِ فِي أَشْطَاعَا

قد اطردت زيادة السين في " استفعل " وما تصرف منه، ومع كاف الضمير في خطاب المؤنث وقفا في لغة بكر؛ لبيان كسرة كاف الضمير المؤنث فيقولون: " مررت بكس يا امرأة ".

أما " استطاع " ففيها لغات ثلاث:

إحداها: ما ذكر.

الثانية: " استطاع " بوصل الهمزة، فحذفوا التاء لمجانستها الطاء؛ لأنهما من مخرج واحد فثقل اجتماعهما.

الثالثة: " استاع " بوصل الهمزة وحذف الطاء؛ لما ذكرنا في حذف التاء، وقيل: حذفوا التاء وأبدلوا من الطاء تاء.
قوله:

وَزَيْدٌ لِلتَّغْوِيضِ فِي أَشْطَاعَا

يريد: وزيد غير مطرد في " أسطاع " بقطع الهمزة في الماضي، وضم حرف المضارعة في المضارع، فزيدت السين عوضا من حركة عين الفعل، والمراد " أطاع، يطيع "، والأصل " أطوع " - بفتح الواو - فنقلت الفتحة من الواو - التي هي عين الفعل - إلى الطاء - التي هي فاء الفعل - إرادة للإعلال حملا على الثاني المجرد هو "

طاع يطوع"، فلولاً ذلك لما اعتلت الواو لسكون ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، (وزادوا) السين عوضاً من حركة عين الفعل. ورد المبرد هذا القول - أعني قول سيبويه - وقال: إنما يعوض (من الشيء إذا لم يكن) موجوداً والفتحة هنا موجودة في الكلمة، وإنما نقلت من العين إلى الفاء، فيكون هذا جمعاً بين العوض والمعوض منه، وهو قبيح، قال المتتصر لسبويه: إن التعويض إنما حصل من ذهاب حركة عين الفعل عنها لا من ذهاب الحركة عن نفس الكلمة، فصارت العين (معرضة للحذف) إذا لقيها ساكن نحو قولك في الأمر: "أطع"، وفي النهي "لا تطع"، وذلك إنما كان لذهاب حركة العين ونقلها إلى الفاء، وهذا التعويض جائز لا واجب.

زِيَادَةُ الْهَاءِ

وَالْهَاءُ فِي هِرْكُولَةٍ إِذْ أَضَلَّهَا رَكْلٌ وَهَاءُ أُمَّهَاتٍ مِثْلُهَا

زيادة "الهاء" أولاً ليس بقياس، فالهركولة: المرأة الجسيمة، فالهاء فيها زائدة، حكاه الأخفش، قال: لأنه من الركل، وكذلك قال صاحب الأرجوزة: "إذ أصلها ركل" يريد أن الاشتقاق قد دل على زيادة الهاء في "الهركولة". ووزنها "هفعولة"؛ لأنها من "الركل" لأن المرأة السمينية لثقلها تركل في مشيها، أي: ترفع رجلها وتحطها بقوة كالرفس.

وقيل: إن "الهاء" زائدة كـ "هبلع"؛ لأنه من "البلع"، و "هجرع" لأنه من "الجرع"، وكذلك "هلقامة"؛ لأنه من "اللقم".

وقد زيدت "الهاء" في أهراق - يهريق، بقطع الهمزة في الماضي وضم حرف المضارعة في المستقبل، و (زيدت) الهاء فيها عوضاً من حركة العين، فهي كالسين في "أسطاع".

قوله "وهاء أمهات مثلها" أي: مثل هاء "هركولة" في الزيادة وفي كونها غير مطردة لقولهم: "أمات" قال الشاعر:

فَرَجَّتِ الظَّلَامَ بِأُمَاتِكَا

واستعمال "الأمهات" في الناس أغلب، والأمات في البهائم أغلب ووزن "أم" فعل "حب، ودر" فعينها ولامها حرف واحد، والهمزة فاؤها، فأما قولهم: "تأمهت" فهو رديء، وقال الآخر:

أُمَّهَتِي خُنْدِفُ وَإِلْيَاسَ أَبِي

فعلى هذا يكون "الهاء" أصلاً، ووزن "أمهة" فعلة "مثل" أبهة"، ووزن "أمهات" فعلات، ووزن "تأمهت" "تفعلت"، فالهاء لام والصحيح الأول، وهو زيادة الهاء، لسقوطها في المصدر الذي هو الأصل، حكى ثعلب: "أم بينة الأمومة"، وأيضاً فزيادة الهاء في "أمهات" أيسر من حذفها في "أمات" لكثرة الزيادة في الكلام وقلة الحذف فيه، ووزن "أمهات" "فعلهاات" في الصحيح.

وقد زيدت الهاء في الوقف زيادة مطردة نحو "غلاميه، ولمه؟

زِيَادَةُ اللَّامِ

وَاللَّامُ نَحْوُ عَبْدٍ وَذَلِكَ كَذَلِكَ لِلْبَعِيدِ قُلْ هُنَالِكَ

اللام في "عبدل" زائدة؛ لسقوطها في قولهم "عبد"، وكذلك "زيدل، وفحجل" لقولهم: "زيد، ورجل أفحج" للذي تتدانى صدور قدميه ويتباعد عقباه. واللام في "ذلك" زائدة لبعده المشار إليه، و"هنالك" إشارة إلى ما بعد من الأمكنة، ولذلك لا يجمع بين اللام وحرف التنبيه فلا يقال: "هاذلك" و"ههنالك"؛ لأن حرف التنبيه يفيد المشار إليه واللام يفيد بعده، فبينهما تناف.

وفي "هيقل" - وهو ذكر النعام - احتمال، فمن جعل الياء زائدة فاللام أصل، لثلاثي الكلمة على حرفين، ووزنه "فيعل" مثل "صيرف" لقولهم: "هقل"، وهو الفتى من النعام، ومن قال "هيق" - وهو ذكر النعام - فاللام زائدة والياء أصل ووزنه "فعل"، واللام في "فيشلة" زائدة لسقوطها في "فيشة"، والمعنى واحد.

الميزان الصرفي

وَكُلُّ حَرْفٍ زَيْدٌ لَا تُغَيِّرُهُ بَلْفِظُهُ إِذَا وَزَنْتَ تَذَكُّرُهُ
وَالْأَخْرُفُ الَّتِي تَكُونُ أَضْلًا قَابِلٌ بِهَا إِذَا وَزَنْتَ فِعْلًا

الحرف الزائد يوزن بلفظه ما لم يكن أصلاً مكرراً إما للإلحاق أو لغيره، وكذلك المبدل من تاء " افتعل " وقد مر ذكره، فتقول في وزن " ضارب " " فاعل " فتأتي في الوزن بلفظ الألف: لأنه زائد، وفي " مضروب ": " مفعول " فتأتي بلفظ الميم، وفي " الدقعم " - بكسر الفاء واللام - وهو التراب: " فعلم " فتأتي بلفظ الميم، (وفي " دلامص "): " فاعمل "؛ فتقابل الزائد بالزائد، والأصل (بالأصل)، وهو الفاء والعين واللام، وأما المكرر فيوزن بلفظ الأصل، وهو على ضروب: أحدها: تكرير الفاء والعين نحو " مرمريس " وهو الأملس، وهو صفة لا اسم، ووزنه " ففععل ".

الثاني: تكرير العين، وهو ضربين:

أحدهما: بغير فاصل نحو " حمر " (طائر)، وصفة نحو " زمل "، وهو الضعيف، ووزنه " فعل ".

والثاني: تكرير العين مع فاصل، وهو على " فعوعل " نحو " غدودن "، وقطوطى، فالغدودن: الطويل المسترخي، والقطوطى: الحمار القصير الظهر.

الثالث: المضاعف اللام والعين نحو " دمكمك، وصمحمح " في الصفة، و " برهرة "، وفي الاسم نحو " حبربر ".

فالدممك، والصمحمح: الشديد، ووزنه " فعلعل "، والبرهرة: الناعمة من النساء، ووزنها " فعلعلة "، والحبربر: الشيء القليل.

الرابع: تكرير اللام، وهو على ضربين:

أحدهما: بغير فاصل نحو " قردد، ومهدد "، و " فلز " لجوهر الأرض، و " طمر " لطويل القوائم من الخيل الخفيف الوثب.

والثاني: بفاصل نحو " جلباب، وشملال "، وهو الناقة الخفيفة، و " سنداد " اسم موضع، قال الأسود:

والقصر ذي الشرفات من سنداد

ووزنه " فعلال ".

ويقابل الأصل بالفاء والعين واللام في الثلاثي، والأصل: هو الذي يثبت في جميع تصارييف الكلمة لا لعارض يعرض له من اعتلال، أو جمع إن كان خماسيا لا زائد فيه. قوله: "قابل بها إذا وزنت فعلا" "الفعل" منصوب بـ "قابل". أي: قابل بها الفعل إذا وزنت الأصل، يريد بالفعل "الفاء، والعين، واللام"، وقد ذكرنا لأي سبب كان المعيار الذي توزن به حروف لفظ الفعل في أول الكلام في التصريف، فإن كان في الموزون قلب قلبت في الزنة فتقول: وزن "أشياء" لفعاء؛ لأن أصلها "شيء" بوزن "فعلاء، فقدموا اللام على الفاء، وعكسه "حادي" ووزنه "عالف" فأخروا الفاء بعد اللام.

وكذا إذا كان في الموزون حذف حذفت في الزنة فتقول في وزن "يد، ودم": "فع"، ووزن "اسم" "افع".

وَإِنْ يَزِدُّ عَلَى ثَلَاثٍ كَرَّرَ اللَّامَ نَحْوَ فَعْلَلٍ فِي جَعْفَرٍ

يريد: وإن يزد الأصل على الثلاثة كرر اللام في الوزن، (فتقول في وزن "جعفر": "فعلل" بلامين في الرباعي، وثلاثة في الخماسي، فتقول في وزن "جحمرش": "فعللل").

وإنما كررت اللام فيما زاد على الثلاثي؛ لأن الثلاثي قد استوفى الفاء والعين واللام، وإنما كان الزائد على الثلاثة بلفظ "اللام"؛ لكونه قد لاصقها وبعد عن الفاء والعين، لفصل اللام الأولى بينه وبين العين، وهو من الفاء أبعد.

مَسَائِلُ التَّمْرِينِ

وإن بنيت فعلاً من ضرباً ثلجته بجعفر قل ضرباً
وإن بنيت من وأى كمفعّل مؤأى على مثال مرمى يجعل

القصد بقولهم: ابن كذا مثل كذا: إتقان علم التصريف بالرياضة فيه وحصول الدربة بالعمل، فمعنى قولهم: (ابن من كذا مثل كذا) أي: ركب من لفظ كذا مثل زنة لفظ كذا مستعملاً في ذلك ما يقتضيه القياس لمماثلة البناء المطلوب مماثلته، فتأخذ الحروف الأصلية من الكلمة فتقابل بها الفاء، والعين واللام من الكلمة المطلوب مثالها من حركة وسكون، وتأتي بالزائد على لفظه، وتبني من الثلاثي ما زاد عليه لا ما نقص عنه، ويجوز أن تبني من الثلاثي ثلاثياً يخالفه في البناء، ولا يجوز أن تبني من "رمى" مثل "ضرب"؛ لأن صيغة "رمى" مبنية على ذلك المثال، ويجوز أن تبني من "ضرب" مثل "سمع"، فإذا فعلت ذلك كسرت الراء، وإذا قيل لك: ابن منه مثل "عظم" ضمنت الراء من "ضرب"، فإن بنيت من "ضرب" مثل "زبرج" قلت: "ضربت" فتكرر الباء وتكسر أوله وثالثه، وإن بنيت من "ضرب" مثل "سبطر" قلت: "ضرب" بكسر الضاد وإدغام الباء الأولى - لسكونها - في الثانية، ومثل "قرطعب": "ضرب"، فتدغم الباء الساكنة فيما بعدها، وعلى هذا القياس في الصحيح.

وأما المعتل والمهموز ففيه الصعوبة والإشكال، وأما المعتل فكقوله: "وإن بنيت من وأى".

اعلم أن "وأى يئي" بمعنى "وعد" وهو معتل الفاء واللام، ففاؤه واو، ولامه ياء، فإذا بنيت منه مثال "مفعّل" قلت: "مؤأى" بوزن "موهب"، وأصله "مؤأى" بياء بعد الهمزة، لكن قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الياء (في "مرمى") ألفاً؛ لذلك، وإن شئت ألقيت حركة الهمزة على الواو الساكنة قبلها وحذفتها فتقول: "موى".

وإن بنيت من "وأى" مثل "جعفر" قلت: "وأيا" بسكون الهمزة؛ لأنها في مقابلة العين من جعفر، وتقلب الياء الأخيرة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. ويجوز إبدال الهمزة ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في "راس".

وإن بنيت من "وأى" مثل "سفرجل" قلت: "وأيا" فتبدل الياء الثالثة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتدغم الياء الأولى في الثانية؛ لسكونها.

وإن بنيت من " وأى " مثل " إصبع " بكسر الهمزة وفتح الباء قلت " إياى " بقلب الواو ياء؛ لسكونها (وانكسار) ما قبلها (وتبدل الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها) ألفاء، وإن ألقيت حركة الهمزة على الياء وحذفتها قلت: " إيا " بفتح الياء وحذف الهمزة.

وإن بنيت من " وأى " مثل " أبلم " قلت: " أوء " بضم الهمزة وسكون الواو وكسر الهمزة التي هي عين الكلمة، والأصل " أوأى " فأبدلت من ضمة العين كسرة؛ لأجل الياء، ثم حذفت الياء؛ لسكونها وسكون التنوين بعدها، وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها فصار كقاض.

فإن بنيت من " وأى " مثل " إصبع " بكسر الهمزة والباء قلت: إيء، تبدل الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وتحذف الياء الأخيرة؛ لسكونها وسكون التنوين بعدها، وتبقى كسرة الهمزة تدل عليها.

ولو ذهبنا نستقصى جميع الأبنية من " وأيت " وحده لحصل من ذلك كتاب بسيط فما ظنك بالبناء من كل ضرب من ضروب الأفعال، وكيف لا يطول ذلك والأبنية التي ذكرها سيبويه تقرب من ثلاثمائة بناء، في أبنية الأسماء وحدها !

واعلم أن المعتل على ضروب، معتل الفاء كوعد، ومعتل العين كقال، ومعتل اللام كرمى، وغزا، ومعتل الفاء والعين نحو " يوم ويين "، ومعتل الفاء واللام نحو " وأيت "، ومعتل العين واللام نحو " طوى، وحييت "، ومعتل الفاء والعين واللام كالواو في حروف التهجي.

الْحَذْفُ

وَالْحَذْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ وَالْفَ فَمِنْهُ مَا لِغَيْرِ عِلَّةٍ حُذِفَ
كَالْأَبِ وَالْيَدِ اغْتِبَاطًا عُرِفَا وَمِنْهُ مَا لِعِلَّةٍ قَدْ حُذِفَا
كَالْحَذْفِ لالْتَقَاءِ سَاكِنَيْنِ وَالْحَذْفِ لالْتَقَاءِ هَمْزَتَيْنِ
نَحْوُ فَتَى وَضَلًا وَنَحْوِ أَكْرَمٍ أَوْ مُلْحَقٌ بِهِ كَمَثَلِ يُكْرِمُ

لما ذكر حروف الزيادة شرع في ذكر الحذف؛ لأنه مقابل الزيادة، والحروف التي تحذف أحد عشر حرفاً، وقد ذكر صاحب الأرجوزة منها أربعة أحرف، وهي الواو، والياء، والألف، والهمزة، ونحن نذكر الجميع إن شاء الله تعالى.

وقد قسم الحذف إلى نوعين:

أحدهما: بغير علة، وهو غير مقيس، ويقتصر فيه على السماع.

والثاني ك ما حذف لعلّة توجب حذفه، وهو مقيس.

فالأول يسمى اعتباطاً أي: حذف لغير علة اقتضت حذفه، من قولهم عبطت الشاة:

إذا ذبحتها ولا علة بها تدعو إلى ذبحها، ومنه قول الشاعر:

وَمَنْ لَمْ يُعْتَبَطْ يَسْأَمْ وَيَهْرَمُ وَتُسَلِّمُهُ الْمُنُونُ إِلَى انْقِطَاعِ

أي: من لم يمت شاباً أو قتلاً بغير علة.

قوله: " كالأب واليد " مثال لما حذف اعتباطاً، وقد ذكر ذلك في قوله: " اعتباطاً عرفا "، أما " الأب " فأصله " أبو " بفتح الفاء والعين؛ لرد الواو في الثنية نحو " أبوان "، وفي الجمع قالوا: " آباء "، فالهمزة بدل من الواو، وفي التصغير نحو " أبي "، وقالوا: " ما له أب يأبوه ". وكذلك " أخ " أصله " أخو "؛ لما ذكرنا في " الأب ".

ومثل " أب " " هن، وغد، وحم، وقلة، وثبة "، وبابه، و " سف أفعل " في " سوف أفعل ".

وأما " اليد " فلامه ياء؛ لظهورها في الفعل قالوا: " يدبت إليه يدا " إذا أنعمت، وسميت النعمة يدا؛ لأن العطاء إنما يكون باليد، ولأن اليد - التي هي الجارحة - نعمة من الله تعالى، لأن بها يدفع الإنسان عن نفسه الضرر، وبها يجلب إلى نفسه النفع غالباً، ولقولهم في الثنية: " يديان "، ولقولهم في الجمع " أيد "، وذلك يدل على سكون عين الكلمة في الأصل؛ لأن " أفعل " في القلة مخصوص بباب " فعل " الساكن العين مما

صحت عينه، ومثل " يد " " دم "، فلامه ياء لقولهم في الثنية: " دميان " في الأصح، ومنه " مائة " وأصله " مئة " فحذفوا الياء، وحكى الأخفش " أخذت مئة " على الإتمام. ومما حذف لغير علة الهاء في قولهم " فوك " أصله فوه بوزن " سوط ".

قوله: " كالحذف لالتقاء ساكنين " نحو " عصا يا فتى " حذفت الألف؛ لسكونها وسكون التنوين، وكذلك كل حرف علة لقيه ساكن بعده غير مدغم فإنه يحذف نحو " قم، وبع، وخف " سواء كان الساكن الذي يلقي حرف العلة من نفس الكلمة كما مثلنا أو من كلمتين نحو " يرمي القوم، ويغزو الجيش.

قوله: " نحو فتى وصلا " مثال للحذف لالتقاء الساكنين، واحتترز بقوله: " وصلا " عن الوقف؛ فإنه لا حذف فيه، إذ لم يلتق ساكنان.

قوله " والحذف لالتقاء همزتين " يريد في مضارع " أفعل " وقد مثل به في قوله " ونحو أكرم " فإن " أكرم " الماضي مثل " دحرج " فمضارع " دحرج " " أدرج " فالهمزة في " أكرم " ماضيا - بإزاء الدال في " دحرج " فكما أن همزة المتكلم تدخل على الدال من " دحرج " فكذلك يجب أن تدخل همزة المتكلم على الهمزة من " أكرم " فتصير " أأكرم " مثل " أدرج " فاستثقلوا الجمع بين الهمزتين فحذفوا الثانية؛ لأن بها حصل الثقل، ولأن الأولى تدل على المضارعة وعلى فاعل الفعل. وأما حذف الهمزة مع " الياء " والنون، والتاء " فإنما حذفت وإن لم يجتمع فيه همزتان لتكون صيغة المضارع على طريقة واحدة، ولذلك قال: " أو ملحق به كمثل يكرم " يريد: أو ملحق بما التقى فيه همزتان، ثم مثل بقوله " يكرم "، وهو ما لم يلتق فيه همزتان، فإن كانت الهمزة الثانية أصلا - أي: فاء الفعل - لم تحذف بل تخفف بإبدالها واوا مع همزة المتكلم نحو " أديت، أودي "، أو ألفا إذا كانت همزة المتكلم مفتوحة نحو " آخذ "، فإن ضمنت همزة المتكلم أبدلت الثانية واوا نحو " واخذت زيدا فأنا أواخذه "، وقولهم " واخذت زيدا " يدل على أن الهمزة في " آخذ " بدل من واو، فأفهمه !.

وقد حذفت الهمزة لغير علة في " أناس "، وفي " إله "، وفي " خذ، ومر، وسل، وكل ".

ولا تحذف في الأمر من " أسن الماء، وأجن " إذا تغير بل تقلب واوا فتقول " أوسن، أوجن " في لغة من ضم عينها في المستقبل وتحذف من قولهم " ت زيدا "، والأصل " إيت زيدا "، فحذفوها تشبيها لها بالواو من " وقى يقي " (إذ) كانت تقلب واوا

في " صحراوات " كما تقلب الواو إلى الهمزة في نحو " أجوه " ، و " أقتت " ، وقيل: تشبيها بهمزة " خذ، وكل " .

وتحذف في " يرى " وهو عين الفعل، وأصله " يرى " فنقلب حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت، فوزن " يرى " " يفل " ، وقد أتى الشاعر بالأصل في الضرورة فقال:

أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَيَّاهُ كَلَانَا عَالِمٌ بِالتَّرَهَاتِ

وليس بقياس، ولذلك امتنع في مضارع: " نأى، وشأى .

حذف الواو

وَالْوَاوُ بَيْنَ الْكُسْرِ وَالْيَاءِ حُذِفَ مُطَرِّدًا كَيَعْدُ الْحُكْمُ عُرفَ

إذا وقعت الواو في المضارع بين ياء مفتوحة، وعين مكسورة إما لفظاً أو تقديراً حذفت حذفاً مطرداً، أي: قياساً لمجموع الشرطين.

واحترز بقوله: " الواو " عن الياء؛ فإنها لا تحذف لمجانستها لما قبلها، وهو الياء وما بعدها وهو كسرة العين نحو " ينع ينع " ، و " يعر الجدي ييعر يعارا " إذا صاح، و " يسر الناقة ييسرها " إذا قسم لحمها أجزاء.

وأراد بين الياء المفتوحة والكسر؛ لأن مثاله بالياء المفتوحة وهو قوله: " يعد " دل على مراده، وفيه احتراز عن الياء المضمومة كما في الرباعي، وما لم يسم فاعله نحو " أوعد يوعد " لسهولة النطق بالواو بعد الضم؛ لمجانسته إياها قويت فلم تحذف لفوات أحد الشرطين، وهو فتح الياء، وثبوت الواو فيما لم يسم فاعله؛ لفوات الشرطين جميعاً، وهما: كسر العين وفتح الياء.

واحترز بقوله: " الكسر " عن فتح العين أو ضمها، أما فتحها ففيما كانت عينه مكسورة في الماضي مفتوحة في المضارع لا لأجل حرف الحلق فيجب إثبات الواو لفوات أحد الشرطين نحو " وحل يوحل " إذا وقع في الوحل، وهو الطين، وكذلك " وجل يوجل " إذا خاف، فأما قولهم: " وسع يسع " فليس الفتح في " يسع " لأن ماضيه على " فعل " بكسر العين إذ لو كان كذلك لوجب إثبات الواو بل لأجل حرف الحلق، فالفتحة عارضة حيث كانت الكسرة مقدرة، وكذلك " وطئ يطأ " وهي مثل " ورم يرم " ، و " ومق يممق " لكن فتح لأجل حرف الحلق، قال سيبويه - رحمه الله -: " أما " وطئ يطأ، ووسع يسع " فمثل " ورم يرم، وممق يممق " يعني بكسر الثاني في المضارع، لكن فتح؛ لما ذكرنا.

وأما ضم العين فنحو " وضؤ يوضؤ فهو وضئ " إذا كان حسن الوجه.
ثم ههنا تفصيل، فأقول: إن " فعل " المعتل الفاء على ضروب:
أحدها: بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع فلا يجوز فيه إلا الحذف،
لما مر نحو " وعد يعد ".

الثاني: كسر العين في الماضي وفتحها في المضارع لغير حرف الحلق فيجب
الإثبات نحو " وجل يوجل ".

الثالث: كسر العين في الماضي والمضارع فيجب الحذف نحو: وثق يثق.
الرابع: بالعكس، وهو فتح العين فيهما نحو " وضع يضع " فيجب الحذف؛ لأن
الفتح عارض، لأجل حرف الحلق.

الخامس: يضم العين فيهما نحو " وسم يوسم وسامة، ووضؤ يوضؤ وضاعة "
فيجب الإثبات.

وليس لهم في المعتل الفاء " فعل " بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع
إلا كلمة واحدة وهي " وجد يجد "، وحكاه سيبويه فهو شاذ نادر، ووجهه إنما ضمت
الجيم في المضارع بعج استقرار الحذف وإنما حذفت الواو إذا توسطت بين الياء
والكسر فيما نحن بصدد؛ لأن الياء في تقدير الكسرة، والواو في تقدير الضمة،
والخروج من كسر إلى ضمة ثقيل فقد حصل فيه خروج من كسر إلى ضم، لوقوع الواو
بعد الياء، وخروج من ضم إلى كسر أيضًا؛ لوجود الكسر بعد الواو، وكانت الواو أولى
بالحذف من الياء لأمرين:

أحدهما: لضعفها بالسكون، وقوة الياء بالحركة.

والثاني: أن العين تجانس الياء بالكسر فقويت الياء بما تجانستها، ولذلك ثبتت الواو
إذا ضمت العين أو فتحت لغير حرف الحلق، وإذا ضمت الياء أيضًا بما يجانستها وهو
الضم وقيل: حذف الياء ممتنع؛ لأنه حرف المضارعة، ولعدمها تعدم صيغة المضارع،
وحذف الكسرة ممتنع أيضًا؛ لأن وزن الكلمة بها يعرف فتعين حذف الواو، لأن حذفها
أبلغ في التخفيف مع أنها ضعفت بالسكون، ثم حذفت الواو مع باقي حروف المضارعة
غير " الياء " حملا على " الياء "، ليكون مضارع معتل الفاء على منهاج واحد في
تصريفه.

تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ

وَحَفَّفُوا الْهَمْزَةَ بِالْحَذْفِ كَحَبَّ فِي الْحَبِّ إِذْ سُكُونُ قَبْلَهَا وَجَبَ

يقول: إذا سكن ما قبل الهمزة وهو حرف صحيح وأريد تخفيفها تحذفها؛ لأن تخفيف الهمزة على ثلاثة أضرب:

إما جعلها بين بين، أي: بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة، فإن كانت مفتوحة جعلت بين الهمزة والألف نحو "سأل"، بين الهمزة والياء إن كانت مكسورة نحو "قائل"، وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة نحو "لؤم"، وإما بإبدالها حرف لين.

وإما بحذفها، والحذف أبلغ في التخفيف مع ما فيه من بقاء غرض من أغراضها يدل عليها وهو حركتها المنقولة إلى الساكن قبلها.

فإذا سكن ما قبلها وألقيت حركتها عليه وجب حذفها لامتناع جعلها بين بين، وامتناع إبدالها، فأما امتناع جعلها بين بين لما فيه من الجمع بين ساكنين - هي وما قبلها - لأن ذلك يقر بها من الساكن ولذلك لم تجعل بين بين أولاً، وأما امتناع إبدالها حرف لين لما فيه من الجمع بين ساكنين أيضاً، فتعين الحذف، ولذلك قال: "وجب" أي: وجب حذفها، ثم نقول: إذا سكن ما قبل الهمزة، فإما أن يكون صحيحاً كمثاله أو معتلاً، فالصحيح تلقى حركتها عليه وتحذف قولاً واحداً إذا أريد تخفيفها، وسواء كان الساكن الذي قبلها من كلمتها أو من كلمة أخرى، فالذي قبلها من كلمتها "كالخبء، والكمأة، والمرأة، والمسألة"، والذي من كلمة أخرى نحو "من بوك؟" في قولك: "من أبوك؟"

وإن كان الساكن الذي قبل الهمزة حرف علة فلا يخلو من أن يكون ألفاً أو ياء، أو واوا، فإن كان ألفاً جعلت بين بين البتة، وإن كان واوا أو ياء، فإن كانا زائدين قلبتهما إلى الحرف الذي قبلهما، فتبدلها واوا مع الواو وياء مع الياء، وذلك نحو "مقروة، وخطية"، وإنما لم تلق حركتها على ما قبلها هنا؛ لأن ذلك يبطل المد الذي فيهما؛ لأنهما زيدا للمد فأشبهها الألف؛ لمدّها، وكون حركة ما قبلهما من جنسهما، وكذلك ياء التصغير لشبهها بألف التكسير، فإذا وقعت بعدها همزة قلبتها ياء وأدغمت فيها ياء التصغير فتقول في تصغير سائل: سويل.

فإن كان الواو والياء أصليين، أو زائدين للإلحاق، أو اسمين، أو إعراباً في الأسماء الستة، والتثنية والجمع السالم ألقيت حركة الهمزة عليهما وحذفتها.

مثال الواو والياء الأصليين نحو " يغزو بوك " في " يغزو أبوك " ، و " يرمي بوك " في " يرمي أبوك " ، و " قاضي خيك " في " قاضي أخيك " ومثالهما اسمين في قولك: " ضربو خاك " في " ضربوا أخاك " ، و " اضربي خاه " في " اضربي أخاه " ، ومثالهما إعراباً قولك: " أبو يوب " في " أبو أيوب " .
وفي الثنية " مررت بسلامي بيك " في " سلامي أبيك " ، و " قاضويك " في " قاضو أبيك " .

ومثال المزيدة للإلحاق بجعفر قولك في " الحوء ب " - وهو المكان المتسع: " حوب " ؛ لأن الواو فيه زائدة للإلحاق بجعفر .
وهذا الذي ذكره من الحذف مقيس ، وقد ذكرنا فيما سبق طرفاً من حذفها غير المقيس عليه .

وأما السبعة الأحرف التي لم يذكرها:
فأحدها " الهاء " حذفت من " فوك " ، أصله " فوه " بوزن " سوط " ، ومن " شاة " أصله " شوهة " ، ومن " شفة " أصلها " شفهة " ، ومن " است " أصلها " ستهة " تشبيهاً لها بالألف ؛ لما فيها من الخفاء .

الثاني: حذف النون من " منذ " ، وفي " لكن " قال الشاعر:
وَلَكِ اسْتَقْنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ
الثالث: الحاء في قولهم: " بخ بخ " بسكون الحاء في " بخ بخ " وهي كلمة تقال عند استعظام الأمر .

الرابع: حذف الحاء في " حر " لقولهم في الجمع: " أحراح " ، وفي التصغير: " حريح " .

الخامس: الفاء قالوا: " سو أفعل " في " سوف أفعل " ، وقالوا في: " أف : " أف بتخفيف الفاء .

السادس: الباء حذفت من " رب " إذا خففت .
السابع: الطاء حذفت في " قطك " بمعنى " حسبك " وهي مخففة من " قط " المشددة ؛ لأنها بمعناها ؛ لأن الاكتفاء ينقطع معه الطلب ، و " قط " المشددة من قططت الشيء إذا قططته .

بَيَانُ حُرُوفِ الْإِبْدَالِ

وَأَحْرُفُ الْإِبْدَالِ يَأْتِي الثَّبِيثُ بِحَضْرَتِهَا فِي أَجْهَدْتُمْ طَاوِينُ

البدل: هو إقامة الحرف المبدل في محل الحرف المبدل منه، وقد ذكرنا الفرق بين البدل، والعوض، (وبين البدل) في الإعراب وبدل الحرف من الحرف.

وقد ذكر للبدل أحد عشر حرفاً وهي حروف الزيادة أسقط منها السين واللام فبقيت ثمانية فزاد عليها ثلاثة أحرف، وهي " الجيم، والطاء، والبدال "، وإنما أسقط السين، لأن حروف البدل إنما يعني بها البدل لا المبدل منه، ألا ترى أن " الباء " في " الثعالب، والأرانب " فيمن قال: " الثعالبي، والأراني " قد أبدلت ياء، ولم يذكر الباء في حروف البدل، كذلك " العين " في " الضفادع " فيمن قال: " الضفادي " قد أبدلت أيضاً ياء ولم يذكر في حروف البدل بالاتفاق.

فالسين قد أبدلت صاداً وزاياً في " السراط "، وصقب في سقب، وصويق، في " سويق"، و " تصويق " في " تسويق ".

ولم تك هي بدلاً من شيء، إلا أنه قد حكى ابن جني " سده الرجل فهو مسدوه " بالسين المهملة فينبغي أن تكون السين المهملة بدلاً من الشين؛ لعموم تصرف الشين المعجمة.

والفرق بين البدل و العوض أن البدل في محل المبدل منه، والعوض: إقامة حرف مقام حرف في غير موضع الحرف المعوض عنه؛ لأن بدل الشيء ما قام مقامه وسد مسده في المماثلة، وأما العوض فلا يلزم أن يكون مثل المعوض عنه فلا يكون في محله؛ ولأن العوض جزاء الشيء بشيء آخر، فلا يكون العوض في محل المعوض عنه؛ لأنه حيث لا يكون عوضاً، وكذلك الأعواض من الله تعالى في مقابلة الآلام، والأعواض لا تكون في وقت الآلام بل في غير ذلك الوقت، إذ لو كانت في وقت الألم لم يكن ألم، وإذا لم يكن ألم لم يكن عوض عنه؛ لأن جزاء الشيء لا يقع في محل ذلك الوقت.

ومراده بحروف البدل التي ذكرها الحروف التي كثر إبدالها واشتهر وطرده لا غير؛ فإنهم قد قالوا: با اسمك؟ في: ما اسمك؟ فأبدلوا الميم بباء، وقالوا في " معكوكة ": بعكوكة، " فالميم أصل؛ لأنه من " المعك " ومنه إبدالهم الكاف التي للمخاطب شينا قالوا: " إياش " في " إياك "، والتاء سينا في " استخذ " وأصله " اتخذ " في قول، وقالوا:

"عن زيدا جالس" في "إن زيدا جالس" فأبدلوا الهمزة عينا. ولم يرد أن هذه الأحرف كيف وقعت لا تكون إلا بدلا، بل إن وجد بدل في الأكثر فهو منها. والبدل على ضروب، والطريق إلى معرفة كون الحرف بدلا من حرف آخر يكون بأمور:

أحدها: الاشتقاق كتخمة وتهمة؛ فإنهما من الوخامة، والوهم. الثاني: قلة الاستعمال كالسادي في "السادس".

الثالث: أن يكون البناء فرعا والحرف المبدل منه في البناء الأصل زائد نحو "فوارس" فالواو بدل من الألف الزائد في "فارس".

الرابع: أن يظهر الأصل في الفرع كأمواء، ومويه، فدلنا ذلك على أن الهمزة في "ماء" بدل من "الهاء".

الخامس: بعدم الإطراد فيما لا يظهر الأصل فيه البتة؛ للزوم البدل نحو عيد، وعييد، وأعياد "فعلم أن الياء بدل من الواو بالاشتقاق؛ لأنه من "عاد يعود"، وعدم اطراد لزوم البدل في نظيره نحو "ريح"؛ فإنهم قالوا في تكسيره: "أرواح" ولم يقولوا: "أعواد" في تكسير "عيد".

السادس: أن يلزم من عدم اعتقاد كونه بدلا إثبات بناء لم يعهد نحو "اصطنع" أما قوله تعالى: ﴿أَنَّا قَلَّيْنٰمُ﴾ [التوبة: ٣٨] فالثاء بدل من التاء في (ثاقلتم) فلما أدغموا التاء في (الثاء) اجتلبوا - لأجل سكونها - همزة الوصل، قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْمُدَّتُّرُ﴾ [المدثر: ١] فليس في أبنية الأفعال "إفاعل" ولا "افطعل"، فعلم البدل بذلك.

إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مِنْ أَحْرَفِ الْمَدِّ

فَالْهَمْزُ قَدْ يُحْذَفُ إِذْ يُخَفَّفُ يُبَدَّلُ مِنْهُ مِثْلُ رَأْسِ أَلِفُ
وَمِثْلُ مُؤْمِنٍ بِوَاوٍ يُبَدَّلُ وَمِثْلُ بَشْرٍ مَخْضٍ يَاءٍ يُجْعَلُ
وَأِنْ فَتَحْتَهَا وَضُمَّ أَوْ كُسِرَ مَا قَبْلَهَا كَمُؤْنٍ أَوْ كَمِئْرٍ
أُبَدِّلْتُهَا لِلضَّمِّ وَآوَا فُتِحَتْ كَذَا لِكْشَرٍ صَارَ يَاءً حُرِّكَتْ

قد تقدم الكلام على أن (الهمزة تخفف)، ويجمعه " الحذف، والإبدال، وجعلها بين بين، في شرح قوله: " وخففوا الهمزة بالحذف كخب " فإعادته هنا تطويل من غير فائدة، لكن القصد هنا إلى بيان الحرف الذي يبدل من الهمزة فقال: إن أحرف المد الثلاثة يبدلن من الهمزة، ولما تعين ذكر البديل تعين ذكر المبدل منه.

أما الألف فتبدل من الهمزة بشرطين:

أحدهما: أن تكون الهمزة ساكنة.

والثاني: أن يكون ما قبلها مفتوحا.

وذلك على ضربين جائز، وواجب.

فالواجب إذا اجتمع همزتان نحو " آدم، وآخر "، وإنما وجب إبدال الثانية؛ لثقل اجتماع الهمزتين، ومعنى الوجوب: أنه لا يجوز أن تنطق بالأصل.

وأما الجائز ففي نحو " رأس، وبأس، وفأس "، وإنما لم يجب؛ لانقضاء الموجب، وهو اجتماع الهمزتين، ومعنى الجواز: أنه يجوز أن تنطق بالأصل.

وأما الواو فتبدل من الهمزة إذا انضم ما قبلها مطلقا تحركت الهمزة أو سكنت، فالساكنة نحو " مؤمن، ومؤتمن "، والمتحركة نحو " جؤن، ومؤن "، وكذلك المنفصلة تقول في " نضرب أباك ": " نضرب وباك " فتبدل الهمزة واوا لانضمام الباء قبلها.

وكذلك الياء تبدل من الهمزة إذا انكسر ما قبلها تحركت الهمزة أو سكنت، فالساكنة نحو " بئر "، والمتحركة نحو " مئر "، وإبدال الساكنة ينقسم إلى واجب، وجائز.

فالواجب: إذا وقع قبلها همزة مكسورة، نحو " إيلاف، وإيمان " والأصل " إألأف، وإأمان " فوجب الإبدال؛ لاجتماع همزتين، وإذا تحركت الهمزة وتحرك ما قبلها فأنواع حركتها ثلاثة: الضم، والفتح، والكسر، وكذلك ما قبلها فيكون ذلك تسعة، مثال فتحها

مع ما قبلها " سأل "، ومثال فتحها مع كسر ما قبلها " مائة "، ومثال فتحها مع ضم ما قبلها " مؤجل ومؤخر "، ومثال كسرها وفتح ما قبلها " سئم "، وبضم ما قبلها " سئل "، وبكسر ما قبلها " المستهزئين " ومثال ضمها وفتح ما قبلها " رؤوف "، ومثاله بضم ما قبلها " رؤوس، وكؤوس، ومثاله بكسر قبلها " المستهزئون ".

إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ هَاءً

وَأَبْدَلُوا الْهَمْزَةَ فِي أَرْقَتْ هَاءً وَإِيَّاكَ وَفِي أَنْزَتْ

هذا هو الحرف الرابع الذي يبدل من الهمزة بعد حروف المد وهو " الهاء "، وإنما أبدلت الهمزة هاء - فيما ذكر - طلبا للخفة؛ لأن الهاء حرف مهموس والهمزة حرف مجهور فهي تخالفها خفة وتوافقها مخرجاً؛ لأنهما حلقيان - أعني الهمزة، والياء - أما " هرقت " فأبدلوا الهاء من الهمزة الزائدة فقالوا: " هرقت الماء " إذا صببته، وأما قولهم " أهرقت " بالهمزة مع الهاء، فهاؤها زائدة عوضاً من حركة العين، فهي كالسين في " أسطاع ".

وأما " هنرت الثوب " فالأصل " أنرت الثوب " إذا جعلت له نيراً: أي: علماً، وهو " أفعلت " من " النير "، فالهاء بدل من الهمزة الزائدة.

و " هياك " الهاء فيه بدل من الهمزة في " إياك "، ومنه قولهم: " هرحت الدابة ": أي: أرحتها من التعب، وكذلك " هردت الشيء " بمعنى أردته، ومنه قول الشاعر:

لَهَيْتُكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٍ

بفتح اللام وكسر الهاء، أي " لإنك " فأبدل الهمزة هاء، و " من برق " في محل الخبر، ومنه قولهم " هما والله لقد كان كذا " يريدون: أما والله، ومنه " هن فعلت فعلت " الأصل " إن فعلت فعلت "، وحكي عن قطرب: هزید منطلق؟ يريدون: أزيد منطلق؟ فأبدلوا الهاء من همزة الاستفهام.

إِبْدَالُ الْأَلِفِ هَمْزَةً

وَأَبْدَلُوا الْأَلِفَ هَمْزًا لِيَصِحَّ فِي مِثْلِ حَمَرَاءَ وَصَخْرَاءَ يَصِخُّ

كَذَاكَ مَعَ شُدُوذِهِ شَأْبَةً مِثْلُ الضَّالِّينَ رَوَوْا دَأْبَهُ

قد ذكر لإبدال الألف من الهمزة وجهين:

أحدهما واجب، والثاني شاذ.

فالواجب: إبدالها من ألف التأنيث عند سبويه؛ لأن حرف التأنيث عنده في الحقيقة هو الألف أو التاء، ومثاله في قوله " في مثل حمراء وصحراء " فالأصل أن يقال " حمراء، وصحرا " بألف واحدة ولذلك إذا اضطرروا رجعوا إلى القصر، قال الشاعر:

يَمُرُّونَ بِالْدهْنِ خِفَافًا عَيَابُهُمْ

لكنهم زادوا قبل ألف التأنيث ألفا أخرى للمد لضرب من التوسع في اللغة وتكثيرا لأبنية التأنيث ليصير له بناءان مقصور، وممدود، فلما اجتمعت ألف المد وألف التأنيث تعذر النطق بهما، لسكونهما، فتعين الحذف أو التحريك، أما الحذف فممتنع؛ لأنك إما أن تحذف الأخيرة التي للتأنيث أو الألف الأولى التي للمد، أما حذف ألف التأنيث فممتنع إذ لو حذفها لم يبق دليل على التأنيث، وأما حذف ألف المد فممتنع أيضا لبطلان الغرض المقصود الذي لأجله أتوا بها، وهو المد، فتعين التحريك، وتحريك الأولى ممتنع لبطلان المد، فتعين تحريك الثانية فأبدلت همزة، ولا يجوز إبدالها واوا، ولا ياء؛ لأن كل واحدة منها إذا وقعت بعد ألف زائدة قلبت همزة.

وأم " الشاذ " فقوله " شابة.. إلى آخره، والأصل " شابة، ودابة " بألف ساكنة لكن الباء الأولى من " شابة " ساكنة فهمز الألف فرارا من التقاء الساكنين، وكذلك قراءة عمرو بن عبيد: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] بإبدال الألف همزة؛ لسكونها وسكون اللام الأولى من " الضالين "، ومثله " ادهأم وabayض " في: ادهام، وabayض ومنهم من يقول: إن هذا الإبدال مطرد عند من لغته كذلك.

قوله " يضح " من قولهم: " وضع الشيء " إذا ظهر. أي: يظهر إبدال الهمزة من الألف في مثل " حمراء، وصحراء " ظهورا جليا، وقد تقدم بيانه.

قوله " ليصح " يعني ألف التأنيث إذا أبدل همزة صار حرفا صحيحا يقبل جميع الحركات.

إِبْدَالُ الْأَلْفِ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا تَحَرَّكََا مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ لَزِمَ فَلْيُشْرَكَا فِي الْإِنْقِلَابِ أَلْفًا نَحْوُ رَمَى وَنَحْوُ مَزَمَى وَدَعَا وَكَالَعَمَى مَا لَمْ يَحِثَّ فِي مِثَالِ الْحَوْنَةِ وَمِثْلِ وَدَعَاوَاتِ بَيْنَهُ

هذه الأبيات بيان لإبدال الألف من أختيها، وهما الواو والياء، والأخوة بين هذه الحروف الثلاثة اتفاقها في المد، والحذف، والقلب.

واحترز بقوله: "إذا تحركا" من سكونهما نحو "حوض، وبیت" فلم يبدلا مع انفتاح ما قبلهما؛ لفوات حركتهما، وينبغي أن يقول: إذا تحركا حركة لازمة؛ ليخرج منه ما تحركا فيه بحركة عارضة نحو: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢]، ولوانك"، بإلقاء حركة همزة "أن" على الواو، فإن ذلك عارض، وكذلك الياء في قولهم: "اخشي القوم يا هند"؛ لأن الحركة عارضة، لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: فحركة الإعراب عارضة وقد قلبتا لأجلها نحو "عصا، ورحى". قلت: بل هي لازمة، وحذفها في الوقف عارض بخلاف حركة التقاء الساكنين؛ فإن الأصل عدمها، ووجودها عارض.

قوله: "من بعد فتح لازم" هذا هو الشرط الثاني في وجوب إبدال الواو والياء، وإذا انفتح ما قبل الياء والواو قلبا ألفا، فإن فات الفتح قبلهما لم يبدلا وتحركا نحو "عوض، وطول".

واحترز بقوله "لازم" عن الفتح العارض في نحو "حول وعور"؛ لأنه بمعنى "احول، واعور" فالفتح عارض لحذف الزوائد.

وقال بعض من شرح هذه الأرجوزة: "إن قوله" فتح لازم" يحترز به عن مثل دعوات؛ فإن الفتح فيه عارض في الجمع، فإن العين في المفرد ساكنة نحو "دعوة"، وكذلك ظبيات في جمع ظبية" وهذا قول من لم يعرف الأصول؛ فإن الحرف الساكن بعد الواو يمنع من إبدال الواو ألفا، ألا ترى أن قولهم "قطوات، وفتيات" العين مفتوحة في مفردة ولذلك أعلت الواو في قطاة، والياء في "فتاة"، ومع ذلك لم تعل في الجمع، لأجل الألف الساكنة.

قوله: "فليشركا في الانقلاب ألفا" يعني أن الواو والياء إذا وجد الشرطان اللذان ذكرهما استويا في الإبدال ألفا، وإنما وجب القلب، لأن الياء والواو - عندهم - كل واحدة منهما مقدرة بحركتين وقد تحركتا مع ذلك، وقلبهما متحرك فيكون قد اجتمع في التقدير أربع حركات متوالية في كلمة واحدة، وذلك مهجور في كلامهم فقلبوها إلى حرف لا يقبل الحركة بحال، وهو "الألف".

قوله: "نحو رمى" بدأ بالمثال بالفعل؛ لأنه الأصل في الاعتلال، ألا ترى أن "الجولان، والغليان" لم يقلب الياء والواو فيهما، وإن وجد المقتضي للإبدال، وهو الحركة وفتح ما قبلها؛ لبعدهما عن أبنية الأفعال.

قوله "ونحو رمى" تمثيل بالاسم، والألف فيه مبدلة من "ياء"، وكذلك "رمى".

قوله " ودعا " مثال لما الألف فيه مبدلة من " واو " ، فإن كان الواو والياء عينا فكذلك نحو " قال وباع " في الفعل ، و " باب ، وناب " في الاسم .
قوله :

مَا لَمْ يَجِيئَا فِي مِثَالِ الْخَوْنَةِ

يعني الواو والياء ، أما " الخونة " فحقه أن يقال فيه : " الخانة " كالقادة والعادة ، لكنهم تركوه منبها على أن الأصل في " قادة " قودة ، وفي " عادة " عودة كما جاء ﴿اسْتَحْوَذَ﴾ [المجادلة : ١٩] منبها على أن الأصل في " استقام " استقوم ، وكذلك " ميل " جاء منبها على أن الأصل في " ناب " نيب .

وأما قوله : " دعوات " فقد منع من الإعلال مانع ، وهو إذا كان بعدهما ساكن نحو " رميا ، وغزوا " ؛ لأن قلبهما يؤدي إلى الحذف فيقع اللبس بين فعل الواحد وفعل الاثنين ، وكذلك نحو " دعوات ، وظبيات .

وأما " الهوى ، والنوى " فالقلب فيه يؤدي إلى الجمع بين إعلال العين واللام ، وكذا إذا كان البناء بمعنى بناء آخر نحو " افتعل " بمعنى " تفاعل " كاعتنونا بمعنى تعاونوا ، وحول بمعنى " احول " لم يبدلوا وإن وجد المقتضى للإبدال .

قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً

وَالْوَاوُ إِن يَسْكُنْ وَ قَبْلَهُ انْكَسَرَ فَاقْلِبْهُ يَاءً نَحْوُ مِيزَانٍ اشْتَهَرَ

احترز بقوله : " يسكن " عن الواو المتحركة في نحو " عوض " فلم تقلب ياء ؛ لفوات أحد الشرطين ، وهو السكون ، وكان ينبغي أن يقول : ما لم تكن مدغمة نحو " اجلواذ " فلم تقلب ، وقد وجد الشرطان وهما كسر ما قبلها وسكونها ؛ لتحصلها بالإدغام .

قوله : " نحو ميقات " مثال لما واوه فاء ؛ لأنه من الوقت ، وكذلك إذا كانت عينا نحو " عيد ، وريح ، وكذا إذا كانت لا ما نحو " داع ، وغاز " .

إِبْدَالُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ هَمْزَةً فِي فَاعِلٍ

وَيُتْبَدَلُ هَمْزَةً فِي فَاعِلٍ وَ جَمْعِهِ كَبَائِعٍ وَ قَائِلٍ

كان ينبغي أن يقول : يبدلان همزة في " فاعل " غير معتل اللام ؛ ليخرج منه مثل " عاو ، وطاو ، وحاو " لكن تمثيله بتصحيح اللام دل على مراده ، وكذا إذا صححتا في

الفعل نحو "حول، وعور" لم يبدلوا همزة في اسم الفاعل نحو "حاول، وعاور" ويريد أن الواو والياء يبدلان همزة، وقصده أن الهمزة تبدل من الياء والواو.

ويريد بـ "فاعل" الصفة المشتقة كما مثل به في قوله: "كبايع، وقائل"، أما "بائع" فعينه ياء، وأما "قائل" فعينه واو، فالهمزة في "بائع" بدل من الألف التي في "باع" المبدلة من الياء، وبيانه أن ألف "باع" لما وقع قبلها ألف "فاعل" اجتمع ألفان فتعذر النطق بهما، وحذف إحدى الألفين ممتنع خوف التباس اسم الفاعل بالفعل الماضي إذا وقف عليه، فتعين التحريك فحركات الألف الثانية التي هي عين الكلمة.

فإن قيل: فما الموجب لإعلال الياء في "بائع"، والواو في "قائل" مع سكون ما قبلهما وهو الألف؟

قلت: لا اعتلالهما في الفعل بإبدالهما ألفين أعلا في اسم الفاعل بإبدالهما همزتين، ألا ترى أنهم قالوا: "عور الرجل فهو عاور"، و"حول فهو حاول" بتصحيح الواو لصحتها في الفعل، وكذلك قالوا: "صيد الرجل فهو صايد" بالياء من غير إبدال؛ لصحة الياء في قولهم "صيد".

قوله "ويبدلان همزة" يعني الواو والياء وفيه تسامح، والتصحيح أن الواو والياء يبدلان ألفا، ثم يبدل الألف همزة.

وتصحيح الياء في اسم الفاعل إذا اعتلت في فعله خطأ ولحن، لكن يجوز جعلها بين بين.

قوله "وجمعه" يريد جمع اسم الفاعل نحو "قائلة وقوائل، وبائعة وبوائع"؛ لأن الموجب للإبدال في المفرد همزة موجود في الجميع، وهو وقوع الواو والياء بعد ألف زائدة.

وقيل: إنما أبدلت الياء والواو في اسم الفاعل؛ لوقوعهما بعد ألف زائدة، وهما مجاورتان لطرف الكلمة (فقلبا كما قلبا متطرفين) في "كساء، ورداء"، ألا ترى أن العين - التي هي الواو المشددة - في "صيم، وقيم" قلبوها ياء؛ تشبيها لها باللام في مثل "عصي، وحقي" في جمع "عصا، وحقو".

إِبْدَالُ حُرُوفِ الْمَدِّ فِي الْجَمْعِ هَمْزَةً

كَذَاكَ يُبْدَلَانِ فِي فَعِيلَةٍ مَثَلُ فَعَالَةٍ مَعَ الْفُعُولَةِ
هَمْزًا فَقُلْ جَامِعَهَا صَحَائِفُ كَذَا رَسَائِلُ كَذَا تَنَائِفُ
أَمَّا مَعَايِشُ فَلَا تَهْمِزُهَا لِأَنَّهَا مَفَاعِلُ فَمِزُهَا

قوله " كذاك يبدلان " يعني الياء والواو.

قوله " في فعيلة " يعني في جمع " فعيلة، وفعولة ".

قوله: " مثل فعالة " يريد مثل إبدال الألف في جمع " فعالة "، وإنما شبه الياء في " فعيلة "، والواو في " فعولة " بالألف في " فعالة " لأن أصل الباب في الهمز إنما هو للألف؛ لأنها أقعد على المد منهما إذ لا يمكن تحريكها بحال، وهي باقية على صورتها، أعني على كونها ألفا.

قوله:

..... فَقُلْ جَامِعَهَا صَحَائِفُ كَذَا رَسَائِلُ كَذَا تَنَائِفُ

بإبدال حروف المد همزة؛ لوقوع ألف الجمع قبل ألف " رسالة " فالتقت ألفان فتعذر النطق بهما، والحذف ممتنع؛ لأنك لو حذفت إحداهما فيما أن تحذف الأولى أو الثانية، ولا يجوز حذف الأولى؛ لبطلان ما يفيد الجمع، ولا يجوز حذف الثانية؛ لأن حذفها مخل ببناء هذا الجمع المخصوص الذي بعد ألفه حرفان، الأول منهما مكسور، فبقي التحريك، فلم يجر أيضاً تحريك الألف الأولى؛ لزوال دلالتها على الجمع بزوالها بالحركة عن كونها ألفا، لأنها إنما تفيد الجمع ما دمت ألفا، والألف لا تكون إلا ساكنة، فتعين تحريك الألف الثانية بالكسر ليكون كعين " مفاعل " فلما حركت أبدلوها همزة، فصارت " رسائل "، ثم شبهت الياء في " صحيفة "، والواو في " تنوفة " بألف " رسالة "؛ لأن ما قبل كل واحدة منهما من جنسها كما أن ما قبل الألف لا يكون إلا كذلك.

وإنما أبدلوا هذه الأحرف الثلاثة في الجمع همزة؛ لأنهن في الأفراد زوائد سواكن ولم يتحركن قط في المفرد فلم يتحركن في الجمع، ولذلك لم يجر إلقاء حركة الهمزة في " خطيئة، وشنوءة " على الياء والواو؛ لأنهما زيدا للمد، فلو ألقيت حركة الهمزة عليهما لبطل المد فيهما فلم يتحرك في الجمع، فلما اضطربهم الجمع إلى تحريكهن أبدلوهن همزات وحركوهن.

قوله " أما معاش فلا تهمزها " أي: لا تبدل الياء في " معيشة " همزة في الجمع، بل تقرها ياء مكسورة، ثم علل ذلك بقوله: " لأنها مفاعل " يريد لأن الياء عين. ووزن " معيشة " " مفعلة " بسكون الفاء وكسر العين، وإنما أعلوا الياء في " معيشة " بالإسكان ونقل حركتها إلى ما قبلها حملا على الفعل؛ لأن " معيش " بوزن " يبيع "، فكما أعل الفعل أعل ما كان على وزنه، قال رؤيةً
إليك أشكو شدة المعيش

يريد " المعاش "، فلما جمعه ذهب شبهه من الفعل، أي: بعد بناؤه عن الفعل بالجمع؛ لأن الفعل لا يصح فيه الجمع، فلما ذهب البناء الذي ضارع الفعل بالجمع صحت العين فظهرت الياء في الجمع " معاش " مكسورة غير مهموزة، وهمزه لحن، وكذلك " مقامة، ومنامة " تقول في جمعه: " مقاوم، ومناوم "، لأن عينه واو فصحت في الجمع؛ لبعده عن مضارعة بناء الفعل؛ لأن أصل " مقام " " مقوم " فهو بوزن " يفعل " فـ " مقام " مثل " يخاف "، قال الأخطل:

وإني لقوام مقاوم لم يكن جريرو ولا مولى جريرو يقومها
فصحح العين في " مقاوم " ولم يبدلها.

فأما قول العرب " مصائب " بالهمز - وقياسها " مصاوب " - فقال الأخفش: الذي شجعهم على ذلك أنهم رأوا عينها قد اعتلت في الواحد؛ فإن أصلها " مصوبة " فنقلت حركة العين إلى الفاء، وأبدلوا الواو ياء، وأنكروا عليه، وقالوا: يلزمه الهمز في " مقاوم " للإعلال في " مقامه "، وقال أبو إسحاق: شبه الواو في " مصاوب " بالواو في " وسادة " فهمزها كما قالوا: إسادة.

إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ

وَأَبْدِلَا هَمْزًا لِأَجْلِ أَلِفٍ زَائِدَةٍ قَبْلَهُمَا فِي الطَّرَفِ
نَحْوُ كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ أَمَّا شَقَاوَةٌ عَبَايَةٌ فَحَتَمًا
يُضَحِّحَانِ فِيهِمَا لِلْهَاءَيْنِ تَضَحِّحُ مِذْرَوَيْنِ وَالثَّانِيَيْنِ

يريد أن الواو والياء يبدلان همزة، والقصد: إبدال الهمزة من الياء والواو.
قوله: " لأجل ألف " فيه احتراز عن ألا يكون قبلهما ألف؛ فإنهما لا يبدلان همزة كما في " عصا، وفتى ".
وقوله " زائدة " فيه احتراز عن مجيئها عن ألف أصلية نحو " راي " قال الراجز:

رأي إذا أوردته الأمر صدر

قوله " في الطرف " فيه احتراز عن مجيئها في غير الطرف كالعواور جمع " عوار " قال الراجز:

وَكَحَّلِ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

وطرف الكلمة آخرها.

أما " كساء " فلامه واو، وهو " فعال " من " الكسوة "، وأما " رداء " فلامه ياء؛ لأنه " فعال " من " الردية " فوقعا طرفا بعد ألف زائدة، فأبدلا ألفين، وفي الإبدال قولان: أحدهما: أنهما أبدلا ألفا؛ لأجل الفتحة التي قبل الألف، ولا اعتداد بالألف الزائدة، فلما صارا ألفين تعين الحذف أو التحريك، فلم يجر حذف أحدهما؛ لئلا يصير الممدود مقصورا، فتعين التحريك، ولا يجوز تحريك الأولى؛ كيلا يطل المد، فتعين تحريك الثانية فصارت همزة؛ لأن ذلك من شأن الألف.

وقيل: إذا قلبت الياء والواو ألفا بعد الفتحة فقلبهما بعد الألف أولى؛ لأنها عندهم في تقدير فتحتين، وأيضا فقد أجروا الألف مجرى الفتحة فجمعوا " فعلا " على " أفعال " نحو " جواد وأجواد " كما جمعوا " فعلا " على ذلك نحو " بطل، وأبطال "، وكذلك أجروا الياء في " فعيل " مجرى الكسرة فقالوا: " يمين وأيمان " كما قالوا " كبد وأكباد ". قوله: " أما شقاوة عباية فحتما يصححان فيهما " يعني: الياء في " عباية "، والواو في " شقاوة ".

قوله " للهائين " تعليل لصحتهما، يريد: إنما صحتا؛ لأجل تاء التأنيث، فكأنهم بنوا الكلمة في أول أمرها متصلة بتاء التأنيث، فلم يقعا طرفين، إذ لم تقدر تاء التأنيث منفصلة، فأما قولهم: " عطاءة، وعباءة - بالهمز - فكأنهم بنوا الكلمة على الجمع، فأعلوا فقالوا: " عباء، وعظام " ثم أدخلوا عليها تاء التأنيث بعد ثبوت الإعلال.

قوله: " تصحيح مذروين والثنايين " يريد أن الواو والياء صحتا في " شقاوة، وعباية " كما صحت الواو والياء في المثنى وهو " المذروان والثنايان "؛ لأنهما وضعاً في أول أمرهما مثنيين، أي: لم ينطق بمفردهما، ولو ثني " مذروان " على " مذرى " - وهو المفرد - لوجب قلب الواو - التي هي لامه - ياء لكونها رابعة، وكذلك كان يجب قلب الياء في " الثنايين " همزة في قولهم: " عقلته بثنايين " - وهما طرفا الحبل - لو نطق بمفردة.

جَوَازُ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنَ الْوَائِ الْمَضْمُومَةِ

وَتَهْمِزُ الْوَائِ إِذَا ضَمِّمَتْهُ وَالْوَائِ أَوَّلًا إِذَا كَسَرَتْهُ
كَوْقَّتْ وَكَوْشَاحٍ وَأُحْدُ وَأَثُوبٌ مِثْلُ قُوُوسٍ أَطْرَدُ

قصده أن يبين إبدال الهمزة من الواو المضمومة على سبيل الجواز دون الوجوب، واحتراز بقوله: "ضممته" عن كونه مكسورا أو مفتوحا، فإن همزه لا يطرد، ويريد بقوله: "إذا ضممتها" الضم اللازم، ليخرج منه وقوع الواو لاما؛ لأن ضمة الإعراب غير لازمة، وعن حركة التقاء الساكنين نحو: اخشوا الله. وإنما جاز همز الواو إذا انضمت ضما لازما، لأن الضمة عندهم بمنزلة بعض الواو، ولذلك كان قدماء النحويين يسمون الضمة الواو الصغيرة، فلما أشبهت الضمة الواو، والواو تشبه الضمة، ولذلك تحذف في الجزم نحو "لم يغز" كما تقول "لم يضرب" فلما كان اجتماع الواوين على حد أوصل، و (أواق) موجبا للهمز كان اجتماع الواو مع الضمة - التي هي بعض الواو - مسوغا للهمز لا موجبا له.

قوله: "كوقتت" مثال لوقوع المضمومة فاء، وهو من (الوقت) مبني للمفعول، وكذلك "أحد" - بضم الهمزة - أصله "وحد"؛ لأنه من الوحدة، وهو جبل بالمدينة. قوله "وأثوب مثل قووس" مثال لوقوع الواو المضمومة عينا، ف "أثوب" جمع "ثوب"، وأما "قووس" فمثال للواو المضمومة المشفوعة بواو أخرى؛ لئلا يتوهم متوهم أن الهمز واجب؛ لاجتماع الواوين؛ لأن الثانية زائدة وهي مع ذلك ساكنة، وأنت في مثل هذا بالخيار بين الهمز وتركه، وكان ينبغي أن يقيّد ويقول: إذا لم يكن مدغما فيه نحو "التطول، والتجول"، أو تكون الضمة في الواو للفرق بينه وبين الفعل؛ فإنها لا تهمز زائدة كانت الواو كالترهوك مصدر "ترهوك"، أو أصلية كالتقاول مصدر "تقاول". وأما قوله "والواو أولا إذا كسرتة" إنما قيدها بالأولية؛ ليخرج منه ما كانت فيه غير أول نحو "طويل" كما همزت في "أثوب" إلا عند أبي إسحاق؛ فإن الهمزة في "مصائب" عنده في لغة من همزها بدل من الواو المكسورة، قال ابن جني: قلت لأبي علي: هلا أجزت أن يكون "وشاح وإشاح" لغتين كما في قولهم: "أكدت العهد، ووكدت"؟ فقال: إجماعهم على قولهم: "موشح" بالواو دليل على أن الواو هي الأصل.

وإنما لم يطرد همز المكسورة؛ لأن الواو المكسورة بمنزلة واو وياء ن واجتماع الواو والياء لا يوجب الهمز في نحو " ويح، ويوم، وويل " كما يوجب اجتماع الواوين، فلذلك لم يطرد همز الواو المكسورة كما اطرء في المضمومة.

وأما همز الواو المفتوحة فشاذ، وقد جاء نحو " أحد " أصله " وحد "؛ لأنه من الوحدة، و " أناة "؛ لأنه من " النوى "، وهو: الضعف والفتور.

إِبْدَالُ التَّاءِ مِنَ الْوَاوِ

وَأَبْدَلْتُ تَاءً صَرِيحًا نَحْوًا بَنْتٍ وَأَخْتٍ وَاتَّزَنَ وَتَقَوَّى

قوله " وأبدلت تاء " يعني الواو، ومراده: بيان إبدال التاء من الواو.
أما بنت فلامها واو، فأصلها " بنوة "؛ لقولهم: " البنوة ".
وقيل: لا دليل في " البنوة " على أن لامها واو؛ لقولهم: " الفتوة " وهي من الياء،
فما تنكر أن يقال " البنوة " وهي من الياء؟
فأقول: إبدال التاء من الياء قليل؛ وإبدالها من الواو أكثر وأوسع، والحمل ينبغي أن
يكون على الأكثر دون الأقل.

وأم " أخت " فإبدال التاء فيها من الواو ظاهر لقولهم: " أخوات " في الجمع.
وليست هذه التاء في " بنت، وأخت " للتأنيث.

فلذلك قالوا: إنها بدل، والدليل على أنها ليست للتأنيث أمور:
أحدها: سكون ما قبلها، وتاء التأنيث يجب فتح ما قبلها ما لم يكن ألفا.
الثاني: أنها لا تبدل هاء في الوقف.

الثالث: ما قاله سيبويه: لو سميت رجلا بأخت وبنت لصرفته معرفة، ولو كانت
التاء للتأنيث لم تصرفه.

فإن قلت: فقد قال سيبويه في بعض ألفاظه: إن التاء في " بنت، وأخت " للتأنيث،
فكيف الجمع بين القولين؟

قلت: الجواب عنه ما قاله ابن جني: لما كانت التاء لا تبدل في هاتين الكلمتين إلا
مع المؤنث صارت كأنها علامة التأنيث، فإن قيل: فما علامة التأني فيهما؟
قلت: الصيغة، وأعني بالصيغة بناء " أخت " على مثال " قفل "، وبناء " بنت " على
بناء " جذع "، وكان أصلهما " فعل " بفتح الفاء والعين، فنقلنا إلى هذه الصيغة، والذي
يحقق أن الصيغة فيهما للتأنيث امتناع دخول تاء التأنيث، ما دامت هذه الصيغة باقية،
وإن زالت هذه الصيغة دخلها تاء التأنيث فقلت: " ابنة "

وأما قوله " واتزن " فهو " افتعل " من الوزن، فأصله " إوتزن " فأبدلوا من الواو تاء،
وأدغموها في تاء " افتعل "، وهذا البديل لازم مطرد، وأعني باللازم: أنه في جميع
تصرفات الكلمة نحو: اتزن يتزن " اتزانا، فهو متزن، وذاكمتزن، وأعني بالمطرد: أنها
تبدل من كل واو وقعت فاء في " افتعل " نحو " اتعد، واتصل "، وإنما لزم الإبدال؛

لأنهم لو لم يبدلوا لقلب ياء في الماضي وجوبا؛ لسكونها وانكسار همزة الوصل قبلها، وكذا إذا حذفت همزة الوصل واتصلت بمكسور من كلمة أخرى " قالت اتعد "، وواوا إذا انضم ما قبلها؛ لسكونها وانضمام ما قبلها نحو " موتعد " ويجوز قلبها ألفا إذا انفتح ما قبلها نحو " يا تعد "، وكرهوا كثرة التغيير الناشئ من بقاء الواو، فعدلوا إلى التاء؛ لأنها حرف صحيح لا يقبل التغيير، وإنما خصوا إبدال الواو هنا بالتاء؛ لأن التاء تناسب المد الذي في الواو بالهمس الذي فيها، ولقربها من مخرج الواو مع موافقة لفظها لفظ ما بعدها، ليصح الإدغام فيقع النطق بالتاءين دفعة واحدة.

وأما " تقوى " فوزنها " فعلى "، وأصلها " وقوى "، وكذلك " تقية " أصلها " وقية "؛ لأنه من " وقيت "، ووزنها "(فعيلة "، فأبدلوا من الواو تاء، وكذلك تقاة، ووزنها " فعلة " (بفتح العين، وأصلها " وقية " فأبدلوا الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلوا الواو - التي هي فاء الكلمة - تاء؛ لما ذكرنا.

إِبْدَالُ تَاءِ افْتَعَلَ دَالاً

وَيُيْدِلُونَ التَّاءَ دَالاً قَالُوا أَزْدَانُ يَزْدَانُ لَهُ مِثَالُ

فأما " افتعل " إذا كانت فاءه زاء أبدلت تاءه دالا في الماضي، والمضارع، واسم المفعول، والمصدر، والأمر، والنهي، ولذلك صرفه إلى الماضي والمضارع بقوله: " ازدان يزدان "؛ لأن هذه الزاء مجهورة، والتاء مهموسة، والمجهور في غاية القوة، والمهموس في غاية الضعف والخفاء قال الله تعالى: ﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨]، فلما حصل بين التاء والزاء من التباين والتنافر ما ذكرنا ثقل النطق بهما، فأبدلوا التاء حرفا يناسب الزاء في الجهر ويناسب التاء في المخرج، وهو " الدال " قالوا في " افتعل " من " الزينة ": ازدان " (والأصل " ازتان " فأبدلوا من التاء دالا؛ لتجانس الحروف فالدال في " ازدان " بدل من تاء. وكذلك إذا كانت فاء " افتعل " دالا نحو " ادعى " من " الدعوى "، أو ذالا نحو " اذكر " من " الذكر "؛ لما ذكرنا من طلب المناسبة، وكراهة المنافرة.

ولو أبدلت التاء زاء فقلت: " ازان " بزاء مشددة جاز، وكذلك " ازاد " في " ازداد " من الزيادة، ولا يجوز العكس، وهو إبدال الزاء تاء؛ لثلا يذهب ما في الزاء من الجهرية والصغير.

قوله: " له مثال " يريد أنه مثال لما أبدلوا فيه التاء دالا، وهو قوله: " ازدان " في الماضي، و " يزدان " في المضارع.

إِبْدَالُ تَاءِ افْتَعَلَ طَاءً

وَالْتَاءَ طَاءً فِي فَحَصْطٍ وَاضْطَجَعَ وَ الثُّونَ مِثْلَ عُنْبِرٍ سُمِعَ

إذا كان فاء " افتعل " حرفا من حروف الإطباق، وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء " أبدلوا التاء طاء؛ لأن حروف الإطباق مستعلية مجهورة، والتاء مهموسة، والجمع بينهما متناف في النطق، فأبدلوا التاء طاء، والتاء شبه الطاء مخرجا؛ والطاء من حروف الإطباق فحصلت المناسبة بين الحروف.

أما قوله: " فحصط " مثال لإبدال التاء طاء بعد الصاد فقالوا: " فحصط "؛ لأن الطاء أخت الصاد في الإطباق، وأخت التاء في المخرج، وهو شاذ؛ لأن هذه التاء اسم، وهي ضمير الفاعل لكن لما وقعت بعد صاد ساكنة أشبهت تاء " افتعل " نحو " اصطر "؛ لأن تاء الضمير كالجاء من الفعل كما أن تاء " فتعل " جزء مما هي فيه فأشبهت الصاد في " فحصط " الصاد في " افتعل " نحو " اصطر " من جهة كونها صادًا، ومن جهة كونها ساكنة، فأبدلوا التاء طاء؛ فرارا من التنافي وطلب التوافق، يقال: " فحص برجله الأرض " أي: ضرب بها، وكذلك " خبط برجلي " وأصله " خبطت " فأبدلوا التاء طاء؛ لأنها تشبه ما قبلها في الإطباق، وتشبه التاء؛ لأنها من مخرجها.

ويقال: " اصطر " بإبدال التاء طاء، و " اصبر " بإبدال التاء صادًا.

وكذلك متى كانت فاء " افتعل " ضادا ففيه لغتان أيضًا.

قوله " واضطجع " مثال لـ " افتعل " وفاؤه ضاد معجمة، فأبدلوا من التاء طاء؛ لما ذكرنا، ويجوز " اضجع " بإبدال التاء إلى ما قبلها وإدغام الأولى فيها؛ لسكونها، ولا يجوز إبدال الضاد طاء؛ لثلاثي يذهب تفشي الضاد واستطالتها، ويقال: " الطجع " بإبدال الضاد لا، قال الراجز:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَجَعَ

فإن كانت الفاء من " افتعل " طاء - غير معجمة - لم يكن فيه إلا لغة واحدة، وهو إبدال التاء طاء لا غير نحو " اطلب ".

وإن كانت فاؤه طاء - معجمة - ففيه ثلاث لغات: نحو " اظلم " بإبدال التاء طاء، ويقال: " اظلم " بإبدال الطاء المبدلة من التاء طاء معجمة، وتدغم فيه الطاء المعجمة

التي هي فاء، ومنهم من يقول: " اطملم " بإبدال الظاء المعجمة طاء غير معجمة ثم الإدغام كما مر.

قوله " والنون ميمًا مثل عنبر " يريد النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء، ومثاله بالنون الساكنة في قوله " مثل عنبر " أغنى عن تقييده، وكذلك " شنباء " فتقول: شمباء بأبدال النون ميمًا، فإن تحركت النون لم تبدل كما إذا صغرت " عنبرا " أو جمعته فقلت: " عنابر أو عنبير ".

وهذا الإبدال مطرد في كل نون ساكنة وقعت قبل الباء، لأن النون الساكنة حرف ضعيف رخو فيه غنة فتتصل غنتها بمخرج الباء، وهو حرف شديد مجهور، فيثقل إخراجها ساكنة قبل الباء؛ لضعفها وشدة الباء، فأبدلوها ميمًا؛ لأن الميم توافق الباء مخرجا، وتوافق النون غنة، فهي متوسطة بينهما، ولذلك تدغم النون فيها نحو: من معك؟ وهذا البديل يكون في اللفظ دون الخط، تقول: " أخذت العلم عن بكر " فتبدل نون " عن " ميمًا لفظًا لا خطأ.

إِبْدَالُ الْيَاءِ جِيماً

وَالْيَاءُ جِيماً فِيهِ لِلْمُخْتَجِّ خَالِي غُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ

الجيم تبدل من الياء في الوقف؛ لأنهم كرهوا الوقف على الياء، إما لخفائها فأبدلوا منها الجيم، لأنها من مخرجها، وهي أظهر منها، وإما لأن الياء تشبه الحركة، ولذلك تحذف في الجزم كما نحذف الحركة، فلم يوقف عليها كما لم يوقف على الحركة، قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال: فقيمج، فقلت: من أيهم؟ فقال: مرج، يريد فقيميا، ومريا فأبدل من ياء النسب جيما مشددة؛ لأنهما حرفان أبداً من حرفين، وقد أجرى الوصل مجرى الوقف؛ لقصر الزمان الفاصل بينهما^(١)، من قال^(٢):

خَالِي غُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعِشَجِّ

وَبِالْعُدَاةِ كُتِلَ الْبَزْنَجُ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ بِالصِّصَجِّ

لأن الوقف هنا على الياء التي هي حرف الإطلاق، وهي بعد الجيم، فالجيم قبلها حشو غير موقوف عليها.

وأما "أبو علج" فأصله "أبو علي"، وأما "العشج" فأصله "العشي"، وأما "البرنج" فأصله "البرني" وهو نوع من التمر، وأم "الصيصج" فأصله "الصيصي" وهو قرن الثور، أو الود الذي يقلع به التمر^(٣).

يصف الراجز كرم خاليه، وأنهما يطعمان الطعام غدوة وعشية.

(١) انظر: الكتاب ١٨٢/٤، الأصول ٢٧٤/٣، التكملة ٥٧٤/، سر صناعة الإعراب ١٧٥/١، ٧٦٤/٢،

المنصف ١٧٨/٢، المقتصد شرح التكملة ١٣٣٣/٢، الممتع في التصريف ٢٣٤/١، المساعد ٢٣٣/٤.

(٢) من الرجز، وهو مع شهرته لم أجد أحداً من العلماء نسبه لأحد، ينظر: الكتاب ١٨٢/٤، الأصول

٢٧٤/٣، التكملة ٢١٠/، المنصف ١٧٨/٢، سر صناعة الإعراب ١٧٥/١، النكت في تفسير كتاب

سيبويه ٢٣٩/٣، تحصيل عين الذهب ٥٦١/، المقتصد شرح التكملة ٢٦٨/١، ٢٧٤، ١٣٣٣/٣، شرح

المفصل ٧٤/٩، المقرب ١٦٤/٢، الممتع في التصريف ٢٣٤/، شرح الشافية ٢٨٧/٢، المبدع في

التصريف لأبي حيان ١٨٤/، المساعد ٢٣٣/٤، المناهل الصافية ٣١٧/٢، شرح شواهد الشافية

للبيدادي ٢١٢/٤. وقد روي بروايات متعددة منها: عمي عوف، ومنها: المطعمان اللحم.

(٣) انظر: المناهل الصافية ٣١٧/٢، الكتاب ١٨٢/٤، شرح المفصل ٥٠/١٠، شرح الشافية ١٨٧/٢

الإِدْغَامُ

الْقَوْلُ فِي الإِدْغَامِ بِاخْتِصَارٍ وَبَعْدَهُ ضَرَائِرُ الْأَشْعَارِ

الإدغام: هو أن تصل حرفا ساكنا - لا للوقف - بمثله أو بمقاربه متحركا؛ فيصيران - لشدة اتصالهما - كحرف واحد يرتفع اللسان بهما ارتفاعا واحدة.

والغرض به: التخفيف في النطق، إذ يثقل على اللسان أن يتحرك بحرف ثم يعود في الحال إلى تلك الحركة بعينها إذا عاد إلى الحركة بمثل ذلك الحرف، ولذلك شبهوه بالمشي في القيد؛ فإن المقيد يرفع قدمه ثم يضعها في موضعها، ولذلك أدغموا أحد الحرفين المتماثلين في الآخر؛ ليرتفع اللسان بهما ارتفاعه واحدة وصونا له من الرجوع بتكرير الحرف إلى تلك الحركة بعينها على الفور.

وأما معنى الإدغام - لغة - فقليل: الإخفاء، وهو كذلك في الصناعة؛ لأن الحرف المدغم صار كالمستهلك في المدغم فيه.

وقيل: معناه الإدخال؛ لقولهم: "أدغمت اللجام" إذا أدخلته في فم الدابة، وأدغمت الثوب في الصوان إذا أدخلته فيه، وهو في الصناعة كذلك، لأن الحرف الأول كأنه (قد دخل في الثاني وغاب فيه) لشدة امتزاجه به، وكذلك قالوا للحمار الذي لونه بين الخضرة والزرقة: "أدغم"؛ لأنهما لونان قد امتزجا.

ويقال: الإدغام بالتخفيف كالإكرام، وهي عبارة كوفية، والادغام بتشديد الدال، وهي عبارة بصرية، وقد استعمل صاحب الأرجوزة العبارتين معا.

قوله "وبعده" يريد وبعد الإدغام.

قوله "ضرائر الأشعار" ضرائر هنا جمع ضرورة كالركائب في جمع ركوبة.

أَمَّا إِدْغَامُ الْحَرْفِ فِي مِثْلِهِ كَالدَّالِ فِي الدَّالِ فَمِنْ تَمْثِيلِهِ

شَدُّ يَشُدُّ شُدَّ يَدُ دَاوُدَا مُحَرَّكََا أَوْ سَاكِنَا مُوجُودَا

ههنا استعمل عبارة البصريين في قوله "ادغام" بتشديد الدال.

قوله: "في مثيله" يريد في مثله مخرجا ولفظا، ثم بين ذلك بقوله "كالدال في الدال" فإذا التقى المثلان فلا يخلو من ثلاثة أضرب:

الأول: أن يسكن الأول ويتحرك الثاني فيمتنع ترك الإدغام؛ لأنهما يزدحمان في المخرج فلا يقدر اللسان على بيان الأول؛ لعدم الحركة التي تنقل اللسان من موضع إلى موضع سواء كانا من كلمتين، أو من كلمة واحدة نحو "قد دخل"، ورجل خدب،

للغيط، إلا في نحو قوله تعالى: ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الحج: ١٤]؛ لأن الواو ضمير، وهي تامة المد، فالمد فيها كالحركة الفاصلة بين الحرفين، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧]؛ لبطلان المد، وكذا في الهمزتين؛ لثقل اجتماعهما، إلا نحو سأل، ولألٍ لبائع اللؤلؤ وكذا إذا أدى الإدغام إلى التباس بناء ببناء نحو: "قوول"، فلو أدغمت الواو الأولى في الثانية لالتبس "فوعل" بـ "فعل" من المضاعف العين، وكذا قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةُ﴾ [٢٨] ﴿هَلْكَ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] المختار فيه ترك الإدغام؛ لأنها "هاء" الوقف.

والثاني: بالعكس، وهو أن يتحرك الأول ويسكن الثاني فيمتنع الإدغام نحو "ظننت"، و "وددت"، و "سررت".

الثالث: أن يكونا متحركين في كلمة واحدة، (وكان) الثاني للإلحاق نحو "قررد"، وجلبب؛ لأن الإدغام مخل بالإلحاق لبطلان موازنته للملحق به؛ لسكون الحرف المدغم وتحريك الحرف الساكن قبله بنقل الحركة منه إليه.

وكذلك إذا أدى الإدغام إلى لبس مثال بمثال وذلك نحو "طلل، وشرر" فلو أدغم لالتبس "طلل" (بـ "طل"، و "شرر" بـ "شر"، فإذا انتفى الأولان وجب الإدغام غالباً، وذلك ليخف النطق للزوم الحرفين للكلمة الواحدة) كقوله: "شد يشد" بالإدغام في أكثر تصاريف الكلمة من الماضي والمضارع، والمصدر، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، ولذلك ذكر صاحب الأرجوزة "شد يشد شد" متصرفاً بالماضي، والمضارع، والأمر.

وقولنا "في أكثر تصاريف الكلمة" فيه احتراز من اسم المفعول. والأصل في "شد" "شدد"، وفي "يشد" "يشدد"، فحذفت حركة الدال الأولى، ونقلت إلى الشين، وأدغمها في الثانية، وكذلك الأصل في "شد" "أشدد"، فنقلت حركة الدال إلى الشين فتحركت، فاستغني عن همزة الوصل.

وإنما حذفت الحركة في الماضي، ونقلت في المضارع؛ ليمكن الإدغام؛ لأن الحركة، وليست الحركة بعده بل فيه فيقوى بها وينبو عن الإدغام.

واحترزنا بقولنا "وجب الإدغام غالباً" عن مثل "حيي، وعيي" فإنه جائز لا واجب؛ لأن الياء التي هي لام الفعل تعتل في المضارع بأن تبدل ألفاً، وتحذف في الجزم، فلم تلزمها الحركة، وكذلك "اقتتلوا" إذ لا يلزم أن يكون بعد تاء الافتعال تاء أخرى، ومن ادغم قال "قتلوا" بكسر القاف وفتحها؛ فمن فتح نقل فتح التاء الأولى إلى القاف، ومن كسر لم ينقل، بل حذف الحركة وأدغم، ثم كسر القاف؛ لالتقاء الساكنين.

قوله: " يَدْ دَاوَدَا " مثال لالتقاء المثلين من كلمتين، والإدغام جائز لا واجب ما لم يمنع مانع، وإنما لم يجب؛ لأن الكلمة الثانية لا تلزم الأولى، فلم يلزم التقاء المثلين. وقولنا: " ما لم يمنع مانع " فيه احتراز من أن يكون الحرف الذي قبل الأول من المثلين ساكنا غير مدة نحو " قسم مالك، وغزو وائل "؛ لأن (الأول يسكن للإدغام) وقبله ساكن فيلتقي ساكنان، وليس المثلان من كلمتين بلازمين فيتحرك الساكن قبلهما؛ لجل الإدغام.

وقولنا " غير مدة " احتراز من مثل " دابة "، وشابة، وثوب بكر ".

أَمْـا إِذْغَامُ الْمُتَقَارِبَيْنِ كَالذَّالِ فِي الذَّالِ مُلَاصِّقَيْنِ
كَإِذْزَى وَقَدْ ذَرَى فَقَسْ تُصَبِّ الْقَوْلُ فِي ذِكْرِ الْمَخَارِجِ يَجِبُ

يريد بالمتقاربين ما تقاربا في المخرج، أو في الصفة.

واحتراز بقوله " المتقاربين " عن المتباعدين مخرجا أو صفة؛ فليس كل متقاربين إذا اتصلا يدغمان؛ فلذلك اشترطنا التقارب في الصفة مع القرب في المخرج؛ فإن الشين لا تدغم في الجيم مع تقاربهما في المخرج؛ لأن في الشين تفشيا واسترخاء في الفم ليس في الجيم، وذلك زيادة صوت، فإدغامه يذهب بذلك، فلم يمتنع الإدغام لعدم المقتضى له، بل لوجود المانع وتدغم الجيم في الشين، ولا تدغم الميم في الباء نحو " أكرم بكرا "؛ لأن في الميم غنة ليست في الباء، ويجوز إدغام الباء في الميم نحو " اضرب ماردا ".

ولا تدغم الفاء في الباب نحو " اعرف بكرا "؛ لأنك إذا أدغمت هذه الأحرف أبدلتها إلى لفظ ما بعدهن فيزول ما في هذه الحروف من الزيادات؛ لأن في الفاء تأفيفاً - والتأفيف هو: الصوت الذي يخرج من الفم كالنفخ عقيب النطق - ليس موجودا في الباء، فتدغم الحرف في مقاربه، بشرط ألا يكون فيه زيادة عليه، فتدغم الأضعف في الأقوى دون العكس، فحروف " ضوى مشفر " لا تدغم فيما قاربهن، وكذلك حروف الحلق لا تدغم في الهمزة، فلا يدغم ما كان أقرب إلى الفم فيما كان أدخل في الحلق، وقد يتفق للحرفين المتباعدين في المخرج أن يتقاربا في الصفة فيدغم أحدهما في الآخر، وإنما قدم إدغام المتماثلين على المتقاربين لأمرين:

أحدهما: أن الإدغام في الحقيقة للمتماثلين، ولذلك يبدل أحد المتقاربين إلى الآخر ليصيرا متماثلين.

والثاني: أن العمل في المتماثلين أقل، وهو الإدغام وحذف الحركة من الأول إن كان متحركاً، وأم العمل في المتقاربين بالتغيير فيكثر؛ لأن فيه إبدالا، وإدغاما، وحذف حركة إن كان الأول منهما متحركاً، وقد يكون الإدغام في المتقاربين واجبا، وجائزا، وممتنعا.

فالجائز راجح ومرجوح، وقد ذكرنا الممتنع.
وأما الراجح فهو في حروف الفم؛ لأن أكثر الحروف مخرجها من الفم، فهو في محل ازدحام الحروف، فناسبه التخفيف بالإدغام.
قوله " كالذال في الدال " أي: كالذال المعجمة في الدال المهملة. قوله: ملاصقين " فيه احتراز من الفصل بينهما بفواصل، أو بوقف عليه.
قوله " اذرى " أصله " اذترى " وهو " افتعل " من " ذرت الريح التراب وغيره تذروه " فأبدلوا من تاء " افتعل " دالا، فاجتمع الذال المعجمة والدال المبدلة من التاء، فأبدل الذال دالا، وأدغمته فيما بعده.
وقيل: أبدل الدال إلى لفظ ما قبله، وأدغموا ما قبله فيه كما قالوا: " اذكر " من " الذكر ".

قوله " وقد ذرى " مثال لالتقاء المتقاربين من كلمتين، والعمل فيهما واحد ولا بد في المتقاربين من الإبدال ثم الإدغام؛ لعدم صحة امتزاج أحد الحرفين بالآخر مع تباين الصوتين، والمتقاربان إما أن يكونا من كلمة واحدة، أو من كلمتين، فإن كانا من كلمة واحدة، فإما أن يكون الأول منهما ساكنا أو متحركاً، فإن كان ساكنا ولم يؤد الإدغام إلى لبس بناء ببناء وجب الإدغام وإلا امتنع، فتقول في " انفعَل " من " المحو ": " امحى " فتدغم النون في الميم؛ لأنه ليس في المضاعف مثال " افعل "، قال سيبويه: " سمعت الخليل يقول في " انفعَل " من " وجلت ": أوجل، بإدغام النون في الواو؛ لأنها زیدت في مثال لا تضاعف فيه الواو "، وقالوا في " هنمرش " وهي العجوز المسنة: " همرش " بإدغام النون في الميم؛ لعدم اللبس؛ لأنه لم يكن في بنات الأربعة شيء مضاعف العين نحو " فعَلَل "، ولذلك لم تدغم النون الساكنة من " كنية " في الياء، خوف اللبس بـ " كية النار " في الخط، وكذلك " شاة زنماء، وشياه زنم " فلم يقولوا: " زماء "، ولا " زم " بالإدغام، وكذلك " قنواء "، ولا في الياء من " قنية " خوف اللبس بالمضاعف.

وإن كان الحرف الأول من المتقاربين متحركاً لم يدغم؛ لضعف الإدغام في المتقاربين؛ لأنه يصير بمنزلة ما يتوالى فيه إعلا لان، وهما الإسكان، والقلب، فإن سكن

الحرف الأول للتخفيف لا للإدغام - بأن يكون مكسورا أو مضموما على حد الإسكان في " متف، وعسط"، فتقول في " وتد": وتد، بإسكان التاء - جاز الإدغام، وهو ضعيف مرجوح، وهو القسم الذي أشرنا إليه في التقسيم عند قولنا " راجح ومرجوح". قوله " القول في ذكر المخارج يجب " يريد يجب ذكره ههنا، إذ لا يعرف متباعد الحروف من متقاربها إلا بمعرفة مخارجها، ولا قوة بعضها على بعض إلا بذكر صفاتها، فلذلك وجب بيان مخارجها وصفاتها.

مَخَارِجُ الْحُرُوفِ

حَلْقِيَّةٌ لَهْوِيَّةٌ شَجَرِيَّةٌ وَ أَسَلِيَّةٌ مَعَ النَّطْعِيَّةِ
وَلَثْوِيَّةٌ مَعَ الذَّلْقِيَّةِ وَ شَفَهِيَّةٌ مَعَ اللَّيْنِيَّةِ

المخارج: جمع مخرج، والمخرج هو المكان الذي ينقطع فيه جرس الحروف من الفم والحلق والشفتين وقيل: المخرج: هو الموضع الذي ينشأ منه الحرف. والطريق إلى معرفة مخرج الحرف أن تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل مكسورة، وتنطق به ساكنا فحيث انقطع الصوت فهناك مخرجه، فتقول مثلا: "ام، اب" فتجد مخرج الميم والباء من الشفتين، ولهذا قيل: ليس للألف مخرج؛ لأن صوتها لا ينقطع عند حد، بل يجري مع لنفس، ويستطيل إلى حيث ينتهي النفس، والصحيح أن له مخرجا، لكن مخرجه متسع في هواء الفم، ولذلك قيل له: "هاو وهوائي"؛ لأنه يهوي من الفم حتى يتصل بالحلق ثم ينقطع مخرجه، فنسب مخرجه إلى الحلق؛ لأن فيه مقطعه، فالنظر إلى مقطعه له مخرج، وبالنظر إلى منشئه وابتداء خروجه لا مخرج له؛ لأنه صوت هوائي يخرج من هواء الصدر متصلا بهواء الفم، لا يعتمد على مخرج معين.

وقد اختلف في المخارج.

فمذهب سيبويه ومن تابعه أنها ستة عشر مخرجا، في الحلق منها ثلاثة مخارج، وللنفس ثلاثة عشر مخرجا.

أما الجرمي ومن تابعه فيقول: إنها أربعة عشر مخرجا، ثلاثة من الحلق، وأحد عشر مخرجا من الفم؛ لأنه جعل "اللام، والنون، والراء" من مخرج واحد، وجعل لها سيبويه ومن تابعه مخارج متقاربة، قال ابن كيسان محتجا لسيبويه: النون أدخل في اللسان من الراء، وفي الراء تكرير ليس في النون، وارتعاد طرف اللسان بالراء لتكريرها مخالف لمخرج النون، فهما مخرجان متقاربان، وأما اللام فمائلة إلى حافة اللسان عن موضع النون تنحرف عن الضاحك والناب والرابعة حتى تخالط الثنايا، فمخرجها مخرج ثالث.

فإن قيل: المخرج واحد، ولكن الزيادة التي في "الراء، واللام كالزيادة التي في النون - الغنة الخارجة من الخياشيم - ألا ترى أن "التاء، والطاء، والذال" مخرجها

واحد وهي مختلفات في أنفسها، لجهر الدال، وإطباق الطاء، وهمس التاء، ولا قائل بأن لهذه الأحرف ثلاثة مخارج.

والجواب: أن ابتداء هذه الثلاثة من مخرج واحد، وإنما اختلفت في أنفسها.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنها ستة عشر.

وعدد الحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً:

الهمزة، والأف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين ن والطاء، والثاء، والذال، والفاء، والباء، والميم، والواو.

وزادوا على هذه العدة ستة أحرف، وهي فروع مستحسنة، وإنما كانت فروعاً؛ لقربها من الأصول وامتزاجها بها وإنما كانت مستحسنة؛ لاستعمالها في فصيح الكلام، وهي: النون الساكنة التي هي التنوين ونون التوكيد.

والألف الممالة: وهي ألف بين الألف والياء، لا هي ألف خالصة ولا ياء خالصة. والألف المفخمة: وهي ألف يمازج لفظها (تفخيم) يقربها من لفظ الواو - كما قربت الألف الممالة بالترقيق إلى لفظ الياء - كألف " الصلوة "، وهو فاش في لغة الحجاز، وإنما دعاهم إلى ذلك شأن بيان جواز الإمالة فيها، ولذلك كتبوها بالواو - أعني الصلوة.

والصاد: التي قد أشربت صوت الزاي نحو ﴿الضَّرَاطَ﴾ [الفاتحة: ٦]، و ﴿قَضُ السَّيْلِ﴾ [النحل: ٨]؛ لأن الزاي تزيد على الصاد بالجهر الموافق للطاء في ﴿الضَّرَاطَ﴾، والدال في ﴿قَضُ السَّيْلِ﴾.

وهمزة بين بين: وهي مستعملة في كلام العرب والقرآن.

والسادس: هو الشين المشمة صوت الجيم، ولم يستعمل هذا في القرآن.

فهذه خمسة وثلاثون حرفاً، ولنعد إلى ذكر المخارج.

فثلاثة منها في الحلق، وهي " الهمزة، والهاء، والألف " من أقصاه، و " العين والحاء " من أوسطه، و " الغين والخاء " أقربها إلى الفم، فهذه ثلاثة مخارج للحلق.

الرابع: مخرج القاف: من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك.

الخامس: مخرج الكاف: وهو دون مخرج القاف وما يليه من الحنك.

السادس: مخرج الجيم، والشين، والياء " من وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك

الأعلى وهو وسطه أيضاً، ومخرج هذه الثلاثة بعد مخرج " الكاف ".

السابع: مخرج الضاد - من المخرج الرابع من مخارج الفم - وذلك من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس.

الثامن: مخرج اللام - وهو المخرج الخامس من الفم بعد مخرج الضاد - وذلك من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والناب والرابعة والثنية.

التاسع: مخرج النون - وهو السادس من مخارج الفم قال سيبويه: مخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا، وقيل:

مخرجها فوق اللام قليلا أو تحتها قليلا على الخلاف فيه.

العاشر: مخرج الرائ - وهو سابع مخارج الفم - من مخرج النون غير أنها أدخل إلى زهر اللسان قليلا؛ لانحرافها إلى اللام.

الحادي عشر: مخرج " الطاء، والذال، والتاء " - وهو ثامن المخارج - من طرف اللسان وأصول الثنايا.

الثاني عشر: وهو تاسع مخارج الفم - مخرج " الزاي، والسين، والصاد " وهو ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى.

فمخرج هذه الثلاثة واحد، لكن السين أضعف من الزاي؛ لأن الزاي حرف مجهور، والسين مهموس، ولولا الهمس الذي في السين لكان زايًا، ولولا الجهر الذي في الزاي لكان سينًا، إذ قد اشتركا في المخرج والصفير، والرخاوة، والانفتاح، والتسفل، وإنما اختلفا في الجهر والهمس لا غير، وبذلك افترقا.

والسين تواخي الصاد في المخرج، والصفير، والهمس، والرخاوة، ولولا الإطباق والاستعلاء للذان في الصاد - وليس في السين - لكانت الصاد سينًا، وكذلك لولا التسفل والانفتاح للذان في السين - وليس في الصاد - لكانت السين صادًا، فالمخرج واحد والصفات مختلفة.

الثالث عشر: مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا مخرج " الظاء، و الثاء، والذال، وهو عاشر مخارج الفم.

وصفات الضاد صفات الظاء؛ لأنهما مجهوران قويان مستعريان مطبقان، ولولا رخاوة ما في الظاء، واستطالة ما في الضاد، واختلاف المخرجين لكان لفظهما واحداً، ولولا الإطباق الذي في الظاء لصارت ذالاً، فلو زدت لفظ الإطباق في الذال صارت ظاء.

الرابع عشر: من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء، وهو حادي عشر مخارج الفم.

الخامس عشر: مما بين الشفتين مخرج " الباء، والميم، والواو "، وهي ثاني عشر مخارج الفم.

السادس عشر: من الخياشيم مخرج النون الخفيفة، أي الساكنة وهي التي فيها غنة كالتنوين، وهو الثالث عشر من مخارج الفم.

قوله " حلقه " هي حروف الحلق الستة، وقد ذكرت عند ذكر مخرجها.
قوله " لهوية " وهي " القاف، والكاف "؛ لأن مبدأهما من " اللهة ". الصفة الثالثة قوله " شجريه " وهي الشين، والجيم، والضاد، سماهن " الخليل بذلك، لأنه نسبهن إلى الموضع الذي يخرجن منه، وهو مفرج الفم، قال الخليل: الشجر: مفرج الفم، وهو مفتتحه، وقال غيره: الشجر: مجتمع اللين عند العنقفة.

والصفة الرابعة " الأسلية " وهي ثلاثة " الصاد، والسين، والزاي ".
سماهن الخليل بذلك؛ لأنه نسبهن إلى مخرجهن وهو طرف اللسان ومستدقه، وذلك أسلة اللسان.

الخامسة " النطعية " وهي ثلاثة " الطاء، والتاء، والذال " لأنها تبتدئ في مخرجها من نطع الغار الأعلى، وهو سقفه.

السادسة " اللثوية " وهي ثلاثة " الظاء، والثاء، والذال " نسبهن الخليل إلى اللثة، وهي اللحم الذي تنبت فيه الأسنان.

السابعة: " الذلقية " بإسكان اللام وتحريكه، ويقال: " الذولقية ".
وهي ثلاثة " الراء، واللام، والنون " نسبهن الخليل إلى الموضع الذي يخرجن منه، ومخرجهن من طرف اللسان، وطرف كل شيء: ذلقه.

روي أنه وجد في بعض نسخ كتاب العين للخليل بن أحمد - رحمه الله - حروف الذلق: " ر - ل - ن - ف - ب - م " وهي ستة ويجمعها " فر من لب " وفي هذه الحروف حكمة، وذلك أنه لا توجد كلمة خماسية من كلام العرب إلا وفيها من هذه الحروف، فإن لم يكن فيها شيء منها فليست من كلام العرب.

الثامنة: " الشفهية " ويقال: " الشفوية " وهي (ثلاثة): الفاء، والباء، والميم، سماهن الخليل بذلك؛ لأنه نسبهن إلى مخرجهن، وهو الشفة.

التاسع " اللينة " وهي " الواو، والياء " (الساكنان المفتوح) ما قبلهما، سميتا بذلك؛ لأنهما يخرجان في لين وقلة كلفة على اللسان، لكنهما نقصا عن مشابهة " الألف " بتغير حركة ما قبلهما عن مجانستهما، فنقصا المد الذي في " الألف " وبقي فيهما اللين؛ لسكونهما، فسميا بحرفي اللين.

صفات الحروف

مَهْمُوسَةٌ مَجْهُورَةٌ مُسْتَرْخِيَةٌ شَدِيدَةٌ بَيْنَهُمَا مُسْتَعْلِيَةٌ
مُطَبَّقَةٌ مُنْخَرِفٌ مُكْرَرٌ هَاوٍ أَعْنَانٍ طَوِيلٌ ضَفْرٌ

ذكر أبو محمد المقرئ القيسي للحروف التسعة والعشرين أربعة وأربعين صفة، في كتابه الموسوم بـ "الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة"، وربما اجتمع للحرف الواحد صفتان وثلاث وأكثر، والحروف قد تشترك في بعض الصفات، وتختلف في بعض، والمخرج واحد، وتتفق في بعض الصفات والمخرج مختلف، فلولا اختلاف المخارج مع اتفاق الصفات، أو اختلاف الصفات مع اتحاد المخارج لا تحذف في اللفظ، فلا يفهم الخطاب لاتحاد أجراسها في السمع فلا تدا على معنى، وذلك تقدير العزيز العليم.

الوصف الأول "المهموسة" وهي عشرة يجمعها قولك "سكت فحثة شخص"، وقيل في جمعها أيضًا "ستحته كف شخص".

وسميت مهموسة؛ لضعفها وضعف الاعتماد عليها عند خروجها، ولضعف اعتمادها عند النطق بها جرى النفس معها، والهمس: الحس الخفي قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَسْمَعْ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨]، قيل: هو حس الأقدام، وبعضها أقوى من بعض، فالصاد، والخاء أقوى من غيرهما، أما الصاد فللإطباق الذي فيها، والاستعلاء، والصغير، وهذه من صفات القوة، وفي الخاء استعلاء، فالخاء أقوى من غيرها، والصاد أقوى من الخاء.

الوصف الثاني: "المجهورة" وهي ما عدا العشرة المهموسة، وهي تسعة عشر حرفاً، سميت مجهورة من الجهر، وهو الصوت الشديد؛ لأن هذه الحروف قوي الاعتماد عليها، فمنع النفس أن يجري معها عند النطق بها، وبعضها أقوى من بعض، باعتبار ما فيها من الصفات القوية غير "الجهر".

الوصف الثالث "المسترخية" وتسمى "الرخوة" أيضًا، وهي ثلاثة عشر حرفاً، ويجمعها قولك: "تخذ ظغش زحف صه ضس".

والحروف المسترخية: هي التي يجري معها الصوت (عند النطق بها؛ لضعف الاعتماد عليها، أى ترى أنك تقول: "انقض" فيجري الصوت والنفس مع الضاد إن شئت، والرخاوة: اللين، وهو ضد الشدة).

الوصف الرابع " الشديدة وهي ثمانية أحرف، ويجمعها قولك: " أجدت طبقك "، وسميت شديدة؛ لأن الشدة: القوة، وهي حروف قوية؛ لأنها قوية في موضعها ولزمتها، فمنعت الصوت أن يجري معها حين النطق بها، فإذا انضم إلى الشدة؛ في الحرف إطباق وجهر واستعلاء كالطاء كان في غاية القوة؛ لأن هذه الصفات من علامات قوة الحرف، كما أن الهمس والرخاوة والخفاء من علامات ضعفه.

الوصف الخامس قوله " بينهما " يريد بين الرخوة والشديدة وهي ثمانية أحرف، ويجمعها " لم يرو عنا "، وقيل: هي خمسة أحرف يجمعها " لم يرع "، وسميت هذه الأحرف بين الرخوة والشديدة؛ لأن الصوت لا يجري معها جريانه مع الرخوة؛ ولا ينحصر انحصاره مع الشديدة، ألا ترى أن العين لشبهها بالحاء كأنها تتصل - عند الوقف عليها - إلى الحاء، فليس لصوتها انحصار تام، ولا جرى الرخوة، فهي بينهما، فإذا وقفت على " الحج، والطرس والرفع " وجدت الصوت محصوراً مع الجيم لا تقدر على مده، وجارياً مع السين تمده، ما شئت، ومتوسطاً مع العين.

الوصف السادس " المستعلية "، وهي سبعة أحرف يجمعها " قط خص ضغط "، و " قط " أمر من " القيظ "، والاستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك، أطبق أو لم يطبق. والانخفاض: مخالفته، ولا ينطبق اللسان بالحنك مع ثلاثة منها، وهي " الغين، والحاء، والقاف " بل يستعلي فقط.

الوصف السابع " المطبقة " وهي أربعة من حروف الاستعلاء وهي " الطاء، والظاء، والصاد، والضاد ".

وسميت بحروف الإطباق؛ لأن الحنك الأعلى ينطبق على مخرج هذه الأحرف من اللسان، وبعضها أقوى في الإطباق من بعض، ف " الطاء " أقواها وأمكنها؛ (لجهرها) وشدتها، و " الظاء " أضعفها؛ لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، والصاد، والضاد متوسطان بينهما فيه.

الوصف الثامن " المنحرف " وهو اللام، وسمي بذلك لانحرافه إلى ناحية طرف اللسان، وقيل: لانحرافه إلى مخرج " الضاد ".

و " الرائ " أيضاً فيها انحراف إلى " اللام ".

الوصف التاسع " المكرر " وهو " الرائ "، وسمي مكرراً؛ لأنه إذا وقف عليه يتحرك طرف اللسان، فتصير الرائ كأنها راءان.

الوصف العاشر " الهاوي " وهو " الألف " ، ويقال له: " الهوائي "؛ لأنه حرف اتسع مخرجه أشد من اتساع الواو والياء؛ لأنك تضم شفتيك بالواو، وترفع لسانك بالياء قبل الحنك.

والهاوي: مشتق من " الهوي " - بضم الهاء - وهو الصعود والارتفاع؛ لأن " الألف " يخرج من أقصى الحلق صاعداً إلى الحنك، و " الهوي " - بفتح الهاء - وهو الانخفاض.

الوصف الحادي عشر: قوله " أغنان " وهما " النون " و " الميم "، والأغنان: تثنية " أغن " سمياً بذلك؛ لأن فيهما غنة إذا سكنا، ولذلك إذا أمسكت أنفك عند النطق بهما زالت غنته.

الوصف الثاني عشر قوله: " طويل " وهو المستطيل، وهو " الضاد " سمي بذلك؛ لأنه استطال عند النطق به على الفم حتى اتصل بمخرج " اللام "، ولذلك يخالط غيره من الحروف بعد خروجه للاستطالة.

الوصف الثالث عشر: " الصفيرية " وهي قوله: " صفر " وهي ثلاثة: " الزاي، والصاد، والسين " سميت بذلك؛ لأنها يسمع لها صفير عند النطق بها، فهو مأخوذ من الصفير للفرس.

الإِدْغَامُ الشَّاذُّ

وَمِنْ شُدُوذِ مُدْغَمِ عِلْمَاءٍ مِلْعَبٍ بِالْحَارِثِ مِنْهُ جَائِي

يريد ومن شذوذ الإدغام حذف حصل لتعذر مدغم.
قولهم: علماء "الأصل" على الماء "فحذفت الألف؛ لسكونها وسكون لام التعريف بعدها، فالتقى المثلان لام "على" ولام التعريف التي في "الماء" والإدغام متعذر؛ لسكون الثاني، إذا صار اللفظ عِلْمَاءٍ، فاستثقلوا اجتماع المثلين، فحذفوا الحرف المتحرك وهو لام "على" حذفاً على غير قياس كما قالوا: "مست، وظلت، وأحست" في "مستت وظللت وأحسست" فحذفوا الحرف الأول، وإن كان متحركاً، على غير قياس، كراهية اجتماع المثلين ولا يفعلون ذلك في قولهم: "على النهر، وعلى الساقية" - أعني إذا أدغمت لام التعريف فيما بعدها - لئلا يجمعوا بين إعلالين، وهما إعلال الإدغام، وإعلال الحذف، لكن يفعلون ذلك فيما يظهر فيه لام التعريف إذا اجتمع المثلان أو المتقاربان.

ولام التعريف تدغم في ثلاثة عشر حرفاً من حروف طرف اللسان، وهي "التاء، والثاء، والذال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنون" وعلة ذلك مقاربتها لهذه الحروف؛ فإن جميعها من حروف طرف اللسان إلا "الضاد" و"الشين"، لكن التفشي الذي في "الشين" والانتشار يقربها من طرف اللسان، وكذلك "الضاد" استطالت لرخاوتها حتى طالت (إلى) طرف اللسان، وما عدا هذه الحروف يظهر معه "اللام"، ولا يدغم فيه، فإذا جاء مع لام التعريف مماثل له أو متقارب مع الحروف التي يظهر معها حذف ذلك المثل أو المتقارب حذفاً على غير قياس، قال الشاعر:

فما سبق القيسي من سوء سيرة ولكن طففت علماء غرلة خالد

يريد "على الماء"، فحذف كما مر، ويروى هذا البيت:

فما غلب القيسي من ضعف قوة

قوله: "ملعب" يريد "من العبء"، فاجتمع المتقاربان، وهما نون من "ولام التعريف، وتعذر الإدغام في اللام؛ لسكونها، فحذفوا النون؛ لالتقاء الساكنين، وهو خلاف الأصل؛ لإمكان التحريك، ووجهه تشبيه النون الساكنة بحروف المد؛ لما فيها من الغنة.

قوله: " بلحارث " يريد " بني الحارث " فحذفوا الياء؛ لسكونها وسكون لام المعرفة، فاجتمع النون ولام التعريف وهما متقاربان، والإدغام ممتنع؛ لسكون الثاني، فكرهوا اجتماع المتقاربين، كما كرهوا اجتماع المثليين، فحذفوا النون، وهي متحركة على غير القياس، ولا يفعل ذلك مع شذوذه إلا مع " اللام " وحدها إذا لم تدغم فيها بعدها، فلا تقول في " بني النجار: بنجار "؛ لأن لام المعرفة صرات نونا، وأدغمت في النون بعدها، فلو حذف النون لجمعوا بين إعلايين، حذف الأول، وإدغام الثاني، وليس كذلك " بلعنبر " إذا ليس فيه إلا إعلال واحد، وهم لا يجمعون بين إعلايين في القلب، فما ظنك بالحذف الذي يزول معه الحرف بالكلية !

فإن قيل: الإعلالان لا يجتمعان - غالباً - في كلمة واحدة، فأما في الكلمتين فلم لا يجوز؟

فأقول: إنما جاز مثل ذلك في المضاف والمضاف إليه - وهما كالكلمة الواحدة - لأن الثاني بمنزلة الجزء من الأول، أما في المضاف فالثاني يتنزل منه منزلة التنوين. وأما في قولهم: " ملعب " فالجار والمجرور - أيضاً - كجزء واحد، فاعرفه.

الضُرُورَاتُ الشَّعْرِيَّةُ

وَفِي اضْطِرَارِ الشَّعْرِ جَازَ صَرْفٌ مَا لَيْسَ مَضْرُوفًا وَجَازَ الحَذْفُ
حَذْفُ الحُرُوفِ وَانْحِذَافُ الحَرَكَهْ كَمَا أَتَتْ سَوَاكِزُ مُحَرَّكَهْ

الشعر، موزون بأفاعيل محصورة في عدد معين من الحروف والحركات والسكون، فيخرج بالزيادة أو بالنقصان عن ذلك الوزن المقصود، فالناظم له غير مختار في جميع أحواله بل يضطر إلى زيادة في اللفظ أو نقصان أو غير ذلك.

وحصروا ضرورات الشعر في سبعة أبواب، أحدها: الزيادة.

الثاني: النقصان، الثالث: التقديم والتأخير، والرابع: الإبدال.

الخامس: تغيير الأعراب عن وجهه، السادس تذكير المؤنث، السابع: تأنيث المذكر.

ولا يجوز فيه رفع مجرور ولا جر مرفوع، ولا غير ذلك مما يعد المتكلم به لاحنا، أما صرف ما لا ينصرف فمن باب الزيادة؛ لأن فيه زيادة حرف، وهو التنوين، فإذا اضطر الشاعر كان له مراجعة الأصل؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف؛ لأنها نوع واحد، والصرف ثابت لبعضها بحق الاسم فوجب أن يثبت للباقي؛ لأن ما جاز على بعض أفراد النوع جاز على الجميع، أو قياسا للبعض على البعض، وهو معنى قول سيبويه: لأنها أسماء كما أنها أسماء.

قوله " جاز صرف ما ليس مصروفا " ليس على إطلاقه؛ فإن ما آخره ألف التأنيث المقصورة لا يجوز صرفه بالاتفاق؛ لأن التنوين يسقط ألف التأنيث فلا تحصل زيادة في الوزن، وفي " أفعل " خلاف، وما عدا ذلك يجوز صرفه للضرورة، حكى عن الأخفش أن من العرب من يصرف جميع الأسماء المعربة التي يمنعها غيرهم الصرف.

وأما الزيادة فعلى أربعة أضرب:

أحدها: زيادة حرف فصاعدا كزيادة حروف المد التي في القوافي للإطلاق، وكقولهم: " الصياريف، والدراهيم ".

وثانيها: زيادة الحركة كتصحيح المعتل، قال الشاعر:

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي هَلْ

بتحريك الياء، وهو - أيضًا - مراجعة الأصل.

الثالث: إظهار مدغم كقول الشاعر:

أَنْتِي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنْنُوا

وهو راجع إلى زيادة الحركة، لكن حركة مقدرة.

الرابع: قطن ألف الوصل كقول الشاعر:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخِرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

لأن تنوين " خلة " يدل على وصلها بما بعدها، ومنه قول الآخر:

إِذَا جَاوَزَ الْاِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بَيْثٌ وَتَشْيِيعُ الْحَدِيثِ قَمِينٌ

الثاني: الحذف في قوله " حذف الحروف وانحذف الحركة "، وهو على ثلاثة

أضرب:

أحدها: حذف حرف فصاعدا كقول لبيد:

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانَ

أراد " المنازل " فحذف حرفين، وكقول علقمة:

مُقَدَّمٌ بِسَبَا الْكِتَّانِ مَلْثُومٌ

أراد " بسبائب " فحذف حرفين.

وأما حذف واحد فكقول الشاعر:

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرُقِ الْحَمِي

أراد " الحمام " فحذف الميم، وأبدل من الألف ياء.

وقيل: حذف (الألف) فبقي " الحمم " فأبدل من أحد حرفي التضعيف ياء كما

قالوا: " قصيت أظفاري " والأصل " قصصت ".

وقيل: أراد " الحمي " - بتشديد الياء - بمعنى " المحمي " فهو " فعيل " بمعنى

"مفعول".

وكيفما قدروه ففيه حذف حرف؛ لأن فيه على هذا القول حذف إحدى الياءين.

وأبعد من هذا الاكتفاء بحرف واحد من الكلمة وحذف جميع حروفها، ومنه قول

الشاعر:

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَآ

وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ

أراد بقوله " فَآ " فأفعل " فاكتفى بالفاء والهمز، وأطلقها بألف بعدها؛ لأن الهمزة

مفتوحة.

وأراد بقوله: " إِلَّا أَنْ تَأْ " إِلَّا أَنْ تَشَاءَ، فاكتفى بالتاء والهمزة، وأطلق بالهمزة.

ومن ذلك قصر الممدود، والرماني يجيز الحذف في حروف العلة.

الثاني: حذف الحرف والحركة معا كقول الراجز:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا

فحذف الياء وكسرة الراء، ومثله قول الآخر:

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلُ عَلَى الْجِبَالِ الضَّمِّ لَا رَفَضَ الْجَبَلُ

أراد " حملوا " فحذف واو الضمير، وأسكن اللام، وقيل: أراد: لو أن جمع قومي،

فحذف المضاف، ووحد الضمير حملا على لفظ المحذوف.

وأما حذف الحركة فمنه قول الشاعر:

أوطنت وطنا لم يكن من وطني

وكقول الشاعر:

ثم انصرفت وهي مني على بال

فحذف حركة الياء من " هي "، ومنه قول الآخر:

وَقَدْ بَدَا هُنْكَ مِنَ الْمُنْزَرِ

فحذف ضمة النون من " هنك "، شبه ضمة الإعراب بضمة " عضد "، وذلك يدل

على قوة اتصال الضمير المجرور بجاره، ومنه قول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ

وقيل: أمر نفسه ثم حذف " اللام " ضرورة، وقد قرئ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾

[البقرة: ٦٧] بإسكان " الراء " استثقالاً للجمع بين ثلاث ضمات متوالية.

قوله:

كَمَا أَتَتْ سَوَاكِنُ مُحَرَّكَةً

يقول: كما زادوا الحركة، مثال زيادة الحركة فيما أصله السكون قول رؤبة:

مُشْتَبِهُ الْأَعْلَامِ لَمَّا عُ الْحَفَقُ

أراد " الخفق " بسكون الوسط، ومنه قول زهير:

..... فلم يُنْظَرْ بِهِ الْحَشْكُ

بفتح الشين، والأصل " الحشك "، وهو: امتلاء الضرع.

وَالْفَضْلُ وَالْقَلْبُ وَقَصْرُ مَا يُمَدُّ وَشَدُّ مَا خَفَّ وَفَكُّ مَا يُشَدُّ

الفصل: راجع إلى التأخير؛ لأنه إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه فقد تأخر المضاف إليه عن محله الذي يستحقه، والفصل يقع في الكلام عي ضروب:
أحدها: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف كما فصلوا به بين " إن " واسمها، فمن ذلك قول الشاعر:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
فجر " يهوديا " بإضافة " كف " إليه، وفصل بينه وبين المضاف بالظرف وهو "يوما"؛ لأجل الضرورة، ولا يجوز البصريون هذا الفصل إلا في الظروف. فأما الفصل بغير الظرف فهو قبيح جدا، إلا أنهم قد أنشدوا:

تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدرها
أراد: وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها؛ فـ " صدورها " مجرور بإضافة " غلائل " إليه، وقد فصل بينه وبين المضاف بغير الظرف، وهو " عبد القيس " الذي هو فاعل " شفت ".

وقد جاء الفصل بين الفعل وفاعله قال الشاعر:
وقد أدركتني والحوادث جمّة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل
فـ " أسنة " فاعل " أدركتني " وقد فصل بينهما بالمبتدأ والخبر، وقد جاء بين الصلة والموصول كقول الآخر:

ذاكَ الَّذِي وَأَبْيَكُ يَقْتُلُ مَالِكَا وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تَرَهَاتِ الْبَاطِلِ
أراد: ذاك الذي يقتل مالكا وأبيك، ففصل بالقسم بين الصلة والموصول، وحسن ذلك كون القسم مؤكداً ومقويا له، ومن الفصل بين الفعل والفاعل قول الفرزدق:
هيهات قد سفهت أمية رأيها واستجهلت حلماؤها سفهاؤها
حرب جرت ما بينهم بتشاجر قد كفرت أباؤها أبنائها
قيل: إن " حلماؤها " رفعه على البدل من " أمية "، و " سفهاؤها " فاعل " استجهلت " ففصل بـ " حلماؤها " الذي هو بدل من " أمية " بين " استجهلت " وفاعله، و " أبنائها " في البيت الثاني مرفوع بـ " تشاجر "؛ لأنه مصدر، و " أباؤها " فاعل " كفرت "، ومعنى " كفرت ": تغطت بالسلاح، ففصل بالفعل والفاعل بين المصدر وفاعله.
وأما المرد فيتحاشى من قبح الفصل فيجعل الكلام تاما عند قوله " فاستجهلت " ويجعل " حلماؤها " مبتدأ، وسفهاؤها " خبره: أي: حلماؤها بمنزلة سفهاؤها كما تقول:

"زيد عمرو شدة، وأبو يوسف أبو حنيفة فقها" وكذلك يستأنف في البيت الثاني، أي: آباؤها مثل أبنائها في لبس السلاح.

ومن الفصل أيضاً الفصل بين الصفة والموصوف كقول الفرزدق:
وما مثله في الناس إلا مُملِكًا أَبُو أُمِّهِ حَيَّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
يمدح في هذا البيت إبراهيم بن إسماعيل، وهو خال هشام بن عبد الملك، وأبو أم هشام: أبو إبراهيم. فقوله "وما مثله" يريد: وما مثل إبراهيم الممدوح "حي يقاربه" أي: أحد يشبهه، إلا مملكا يعني إلا خليفة. "أبو أمه" يعني أبا أم الخليفة "أبوه" يعني أبا الممدوح، فالهاء في "أبو أمه" عائدة على "المملك" وهو هشام بن عبد الملك، والهاء في "أبوه" عائدة إلى "إبراهيم" ففي هذا البيت ثلاثة فصول:

أحدها: الفصل بين الصفة والموصوف، فالموصوف "حي" والصفة "يقاربه" وفرق بينهما بقوله: أبوه، وهو خبر "أبو أمه"، والمبتدأ - الذي هو "أبو أمه، وخبره - الذي هو أبوه - في موضع نعت للمملك، وفصل بينهما بقوله "حي"، هو خبر "مثله" والاستثناء هنا مقدم، لأن التقدير: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا، وترتيب اللفظ مع تقديم الاستثناء أن يقال: وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه أبوه حي يقاربه، ومع عدم التقديم "وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه".

قوله: "والقلب" يريد: قلب المعنى، والفرق بين القلب، والتقديم والتأخير أن القلب يكون في المعنى، والتقديم والتأخير يكونان في اللفظ، قال الأخطل:

مثل القنافذ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بُلَّغَتْ سَوَاتِهِمْ هَجَرُ
والمعنى: بلغت سواتهم هجر؛ لأن السوات هي الموصوفة بالانتقال، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، وإنما العصبه تنوء بالمفاتيح، وليس (بقلب عند الفراء) لأن معناه عنده أن المفاتيح تثقل العصبه وتميلهم بثقلها، ومنه قول الآخر:

شَمَالُ هَبِّ أُمِّ شَمُولٍ فَأَذْهَلُ طَيْبِ مَسْرَاهِ الْعُقُولِ
والمعنى: فأذهل طيب مسراه العقول؛ لأن العقول هي التي توصف بالذهول، ومنه قول امرئ القيس:

كَمَا زَلَّتِ الصَّفُوءُ بِالْمَتَنَزَّلِ

والمتنزل: هو الذي يزل.

قوله " وقصر ما يمد " يدخل في قسم النقصان فيجوز للشاعر إذا اضطر قصر الممدود دون العكس؛ لأن قصر الممدود رجوع إلى الأصل، ولا يجوز له أن يمد المقصور كما لا يجوز له ترك صرف ما ينصرف، لأن ذلك خروج عن الأصل لا رجوع إليه، قال الشاعر:

لَا بُدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

ومثله قول الآخر:

يَمُرُّونَ بِالدهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ

يريد بالدهناء، فقصر.

قوله " وشد ما خف " هو راجع إلى الزيادة؛ لأن تشديد الحرف إنما يكون بزيادة حرف آخر مثله عليه كقول الآخر:

بِيَا زِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍّ

وقوله:

خَوَارِجًا مِنْ لَغَطِ الْقَسْطِ

ووجهه: أن من العرب من يضعف آخر الكلمة؛ ليدل بالتشديد على التحريك في الوصل، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فشد مع التحريك، وعكس هذا تخفيف الحرف المشدد، وهو راجع إلى الحذف كقول الشاعر:

لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفَرٌّ

يريد: أفر، فخفف بحذف " الراء " الثانية.

قوله: " وفك ما يشد " أقول: إنه راجع إلى زيادة الحركة المقدرة فيدخل في قوله: " كما أتت سواكن محركة " ويحتمل أن يريد بقوله: " سواكن محركة " أنها سواكن في أصل البناء، فلا يدخل فيه هذا، ويريد به فك الحرف المدغم بإظهاره منطوقا به على انفراده كقول الشاعر:

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنُّوا

يريد: " ضنوا " فكك الإدغام للضرورة، ولم يدخل (فيما ذكره) من الضرورات إلا الزيادة، والحذف، والتقديم والتأخير.

الرابع: البدل، وهو على ضربين:

أحدهما: إبدال حرف بحرف لا يبدل مثله في الاختيار كإبدالهم الثاء تاء، قال الشاعر:

ينفع الطيب القليل من الرزق ولا ينفع الكثير الخبيث
سأل الخليل الأصمعي فقال: لم قال: الخبيث؟ فقال: هذه لغته فقال له: فهلا قال:
الكثير؟ بالتاء المعجمة من أعلى بنقتطتين، فأمسك، وقبله:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعَرَنِّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مُنْشُورَةً وَدُعِيَتْ
والثاني: إبدال اسم باسم، قال الشاعر:

فِيهِ الرَّمَاحُ وَفِيهِ كُلُّ سَابِغَةٍ بِيضَاءِ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسِجِ سَلَامٍ
يريد: " سليمان "، ويريد بسليمان: سليمان بن داود عليهما السلام لأن "سليمان"
وسلاما يرجعان في الاشتقاق إلى أصل واحد وهو " السلامة "، وقال الآخر:
والشيخ عثمان أبو عفان
يريد " ابن عفان "، وقال الآخر:

مثل النصارى قتلوا المسيحاً

وإنما قتله اليهود، ويحتمل أن يكون المراد أن النصارى حكموا بقتله.

الخامس: تغيير الإعراب عن وجهه كقول الشاعر:

سَأْتُكَ مَنْزِلِي لِيَنِي تَمِيمٌ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا
الوجه: الرفع بالعطف على " ألحق " لكن لما كانت الراحة مطموعاً فيها ومرجوة،
وهي متوقفة على اللحاق بالحجاز صار اللحق - أيضاً - مرجوا؛ لأن المرجو إذا
توقف حصوله على شيء كان ذلك الشيء مرجوا، فكان في الكلام معنى الطمع تقديرًا
لا لفظاً، أي: لعلي ألحق بالحجاز فأستريحاً.

السادس: تذكير المؤنث، وهو أقيس من تأنيث المذكر؛ لأنه رد إلى الأصل كقول
الشاعر:

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

يريد بالأرض: المكان والموضع، ومنه قول الآخر:

فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

يريد: الحدثان، ومنه قول الآخر:

والعين بالإثمد الحاري مكحول

على تأويل " الطرف "، وكذلك ما أشبهه مما له اسمان

مترادفان، أحدهما: مؤنث، والآخر: مذكر.

السابع: تأنيث المذكر (كقولهم): " جاءته كتابي " على تأويل " الصحيفة "، وكقوله:

..... وكانت عادة منه إذا هي عَرَدَتْ إقْدَامُهَا

فألحق تاء التأنيث الفعل، لأنه على تأويل " التقدمة " .

وأما قول الآخر:

كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنْ الدَّمِ

وقول الآخر:

تواضعت... سور المدينة

وقوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠] فقد قالوا: أنت المضاف؛ لتأنيث المضاف إليه، فاكسَى الأول من الثاني التأنيث كما يكتسي التعريف إذا كان معرفة، أو البناء في بعض الصور، وليس هذا على إطلاقه فلا يقال: " قامت غلام هند" بل يشترط أن يكون الأول من الثاني كصدر القناة؛ فإنه من القناة، وسور المدينة منها وبعض السيارة منهم، أو يصدق على الأول اسم الثاني كبعض السيارة، فإنه يصدق عليه لفظ السيارة وبالجمله: فكل موضع يصح فيه حذف المضاف ونسبة الفعل إلى المضاف إليه، والمعنى لا يتغير، فإنه يجوز فيه تأنيث المضاف لتأنيث المضاف إليه، فإنه يصح: شرت القناة، والتقطته السيارة، ولذلك امتنع قامت غلام هند، لأن فعل الغلام لا يصح إسناده إلى هند، إذ لا يصح أن يقال: قامت هند، وأنت تريد قام غلام هند.

تَحْوِيهِ أَشْعَارُهُمُ الْمَزُورِيَّةُ هَذَا تَمَامُ الدَّرَّةِ الْأَلْفِيَّةِ
نَظَمَهَا يَخْيَ بْنُ مُعْطٍ الْمَغْرِبِي تَذَكُّرَةٌ وَجِزَةٌ لِلْمَغْرِبِ
وَفَقَّ مُرَادِ الْمُنتَهَى وَ النَّشْأَةِ فِي الْخَمْسِ وَالتَّسْعِينَ وَالْخَمْسِ الْمَائَةِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِهِ أَعْتَصِمُ ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ أَسْلِمُ

" تحويه ": أي: تجمعه، أي: تحوي أشعارهم الاضطرار المتنوع إلى الأنواع السبعة.

" المروية ": المنقولة عنهم المسندة إليهم. وتمايم الشيء كماله وانتهاءه. والدرّة: اللؤلؤة النفسية الثمينة.

الألفية: نسبة إلى الألف، وهو عدد الأرجوزة، وعدد هذه الأرجوزة في التحقيق ألفان؛ لأن مشطور الرجز كل مصراع منه يعد بيتا ذهب شطره، أي: نصفه، وفي نعت

الدرة بقوله " الألفية " تخيل لقولهم: درة نفيسة قيمتها ألف، وتصريح بكميتها، أي: بكمية الأرجوزة.

قوله: " نظمها " أي: ألفها في نظام، وجمعها فيه، وحذف التنوين من " معط "؛ لالتقاء الساكنين.

والتذكرة: ما يذكر به الشيء، لثلا ينسى.

وحيزة: قصيرة قليلة الألفاظ كثيرة المعاني.

المعرب: المفصح بما يعلم المبين لما في نفسه.

والوفق: الملائم للمراد.

والنشأة: جمع ناشئ، وهو القريب العهد بالشروع في العلم.

ويوجد في كثير من النسخ " والخمسمائة " بتعريف " الخمس " وتنكير " المائة "،

وهو قبيح من جهة إضافة المعرفة إلى النكرة، وقد حكى الأخفش مثل ذلك عنهم:

النصف درهم، والثلاث درهم، والربع درهم، في كتاب " المسائل الكبير "

تم شرح الألفية بحمد الله تعالى وحسن توفيقه على يد الفقير إلى الله تعالى علي بن

أحمد بن المريني، نفعه الله به، والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله

وسلم تسليما كثيرا.

نجز في أواخر ربيع الأول من سنة ثمان وسبعمائة.

فهرس

٥	التَّوَابِعُ
٧	النَّعْتُ
١٥	التَّوَكِيدُ
٢٦	العَطْفُ
٢٦	عَطْفُ الْبَيَانِ
٣١	عَطْفُ النَّسَقِ وَذِكْرُ حُرُوفِهِ
٤١	الْعَامِلُ بِالْمَعْطُوفِ
٤٥	الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ
٤٨	الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْزُورِ
٥٠	الْبَدَلُ
٥٥	أَقْسَامُ الْبَدَلِ
٥٨	بَدَلُ الْفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ
٦٠	بَدَلُ الْغَلَطِ
٦١	الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ
٦١	الْمُبْتَدَأُ
٦٣	مَوَاضِعُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ
٦٧	الْخَبَرُ
٧٢	تَشْبِيهُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ الْمَجْزُورِ بِالظَّرْفِ
٧٨	أَحْوَالُ الْمُبْتَدَأِ بِحَسَبِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَغَيْرِهِمَا
٧٩	مَوَاضِعُ وَجُوبِ تَقْدِيمِ الْمُبْتَدَأِ
٨١	مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ
٨٢	جَوَازُ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ
٨٣	وُجُوبُ حَذْفِ الْخَبَرِ
٨٥	الِاشْتِغَالُ
٩٢	النَّوَاسِخُ

٥١٣	الفهرس
٩٢	كَانَ وَأَخَوَاتُهَا
٩٥	فصل
٩٩	فصل
٩٩	فصل
١٠٠	[زيادة " كان "]
١٠٢	فصل:
١٠٤	فصل:
١٠٥	فصل:
١٠٦	فصل:
١٠٧	فصل:
١٠٧	فصل:
١٠٧	فصل:
١١٦	مَا الْحِجَازِيَّةُ
١٢٧	أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ
١٣٦	(إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا
١٥١	مَوَاضِعُ فَتْحِ هَمْزَةٍ إِنَّ
١٥٤	مَوَاضِعُ كَسْرِ هَمْزَةٍ إِنَّ
١٦٠	(لَا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ
١٦٧	الْعَطْفُ عَلَى اسْمٍ لَا الْمُفْرَدُ
١٧١	الْعَطْفُ عَلَى اسْمٍ (إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا
١٧٤	فِعْلُ التَّعَجُّبِ
١٨١	أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ
١٨٦	(حَبَّذَا)
١٨٩	الِاسْمُ الْعَامِلُ
١٩٠	إِسْمُ الْفَاعِلِ
١٩٨	صِيغُ الْمُبَالَغَةِ
٢٠٢	الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ

٢٠٧	أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ
٢٠٩	الْمُضْدَرُّ
٢١٤	أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ
٢٢٩	الْمُنَادَى
٢٣٤	حَذْفُ حَرْفِ الْبَدَاءِ
٢٣٩	نِدَاءُ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ
٢٤٦	النُّدْبَةُ
٢٤٨	الِاسْتِغَاثَةُ
٢٥٠	التَّرْخِيمُ
٢٦١	الِاخْتِصَاصُ
٢٦٣	مُدَّةُ الْإِنْكَارِ وَالْحِكَايَةِ
٢٧٠	مُفَسِّرُ الْأَعْدَادِ
٢٧٨	إِسْمُ الْفَاعِلِ الْمَأْخُوذِ مِنَ الْعَدَدِ
٢٨٢	التَّوَارِيخُ
٢٨٤	(كَمْ)
٢٨٩	مَعَانِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ
٢٨٩	(كَأَيِّ)
٢٩١	[جِير]
٢٩١	[إِي]
٢٩٢	(نَعَمْ وَ بَلَى)
٢٩٣	(قَدْ وَ كَلَّا)
٢٩٤	(إِذْ وَ إِذَا)
٢٩٦	(هَلْ وَ إِنْ)
٢٩٨	(لَوْ وَ لَوْلَا وَ أَلَا)
٣٠٠	(حَتَّى وَ أَمَّا)
٣٠١	(لَمَّا وَ أَجَلَ وَ قَطُّ وَ عَوْضُ)
٣٠٣	(كَيْفَ وَ وَائِ الْحَالِ)

- ٣٠٣ (سَوْفَ وَ السَّيْنُ وَ أَيْ وَ أَنْ)
- ٣٠٥ (هَيْهَاتَ وَ شَتَّانَ وَ وَشَكَانَ وَ سَرْعَانَ)
- ٣٠٧ (هَيْتَ وَ إِيهِ وَ قَطُ وَ لَعَا وَ مَهْ وَ آمِينَ)
- ٣٠٩ أَبْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ
- ٣٠٩ أَبْنِيَةُ الثَّلَاثِي الْمُجَرَّدِ
- ٣١١ أَبْنِيَةُ الرَّبَاعِي الْمُجَرَّدِ
- ٣١٣ أَبْنِيَةُ الْخُمَاسِي الْمُجَرَّدِ
- ٣١٤ جَمْعُ التَّكْسِيرِ
- ٣١٤ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلْإِسْمِ الْمُجَرَّدِ
- ٣٢٤ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلْإِسْمِ الرَّبَاعِي
- ٣٢٦ جَمْعُ تَكْسِيرِ الثَّلَاثِي الْمُؤَنَّثِ بِالتَّاءِ
- ٣٢٩ جَمْعُ مَا ثَالِثُهُ حَرْفٌ مَدٍّ مِنَ الثَّلَاثِي
- ٣٣٤ جَمْعُ مَا آخِرُهُ أَلِفُ التَّائِيثِ
- ٣٣٦ جَمْعُ الصِّفَاتِ
- ٣٤٥ بَابُ التَّصْغِيرِ
- ٣٥٦ تَصْغِيرُ الْجَمْعِ
- ٣٥٨ تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ
- ٣٦٠ تَصْغِيرُ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ
- ٣٦٢ تَصْغِيرُ الثَّلَاثِي الْمُؤَنَّثِ
- ٣٦٤ بَابُ التَّذْكِيرِ وَالتَّائِيثِ
- ٣٦٥ بَيَانُ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ وَغَيْرِ الْحَقِيقِيِّ
- ٣٧٣ ذِكْرُ الْمُؤَنَّثِ بِالْعَلَامَةِ
- ٣٧٣ [فَوَائِدُ تَاءِ التَّائِيثِ]
- ٣٧٨ الْمُؤَنَّثُ الْحَقِيقِيُّ
- ٣٨١ النَّسَبُ
- ٣٩٧ النَّسَبَةُ إِلَى الْجَمْعِ وَالمُثْنَى
- ٤٠٠ النَّسَبَةُ إِلَى الْمُضَافِ

٤٠٢	[شواذ النسب]
٤٠٤	بَيَانُ الْمُتَقْصِرِ وَالْمَمْدُودِ
٤١٠	بَيَانُ حُرُوفِ الْهَجَاءِ وَالْإِمَالَةِ
٤١٧	بَيَانُ الْخَطِّ
٤٢١	كِتَابَةُ الْهَمْزَةِ
٤٢٤	بيان أبنية المصادر من المتعدي واللازم ومعانيها
٤٢٦	مَصَادِرُ الثَّلَاثِيِّ
٤٣١	مَصَادِرُ الرُّبَاعِيِّ
٤٣٤	مَصَادِرُ الْخُمَاسِيِّ
٤٣٦	مَصَادِرُ السُّدَاسِيِّ
٤٣٨	هَمْزَةُ الْوَضَلِ
٤٤٠	الْأَسْمَاءُ الْمُبْدُوءَةُ بِهَمْزَةِ الْوَضَلِ
٤٤٤	بَابُ التَّصْرِيفِ
٤٤٥	[الفرق بين القلب والبدل]
٤٤٧	أَحْرُفُ الزِّيَادَةِ
٤٤٧	زِيَادَةُ الْهَمْزَةِ
٤٥١	زِيَادَةُ الْأَلِفِ
٤٥١	زِيَادَةُ الْوَائِ
٤٥٣	زِيَادَةُ الْيَاءِ
٤٥٤	زِيَادَةُ النَّاءِ
٤٥٥	زِيَادَةُ الْمِيمِ
٤٥٦	زِيَادَةُ النُّونِ
٤٥٧	زِيَادَةُ السِّينِ
٤٥٨	زِيَادَةُ الْهَاءِ
٤٥٩	زِيَادَةُ اللَّامِ
٤٦٠	الْمِيزَانُ الصَّرْفِيُّ
٤٦٢	مَسَائِلُ التَّمْرِينِ

٤٦٤	الْحَذْفُ
٤٦٦	حَذْفُ الْوَاوِ
٤٦٨	تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ
٤٧٠	بَيَانُ حُرُوفِ الْإِبْدَالِ
٤٧٢	إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مِنْ أَحْرَفِ الْمَدِّ
٤٧٣	إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ هَاءً
٤٧٣	إِبْدَالُ الْأَلِفِ هَمْزَةً
٤٧٤	إِبْدَالُ الْأَلِفِ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ
٤٧٦	قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً
٤٧٦	إِبْدَالُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ هَمْزَةً فِي فَاعِلٍ
٤٧٨	إِبْدَالُ حُرُوفِ الْمَدِّ فِي الْجَمْعِ هَمْزَةً
٤٧٩	إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ
٤٨١	جَوَازُ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنَ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ
٤٨٣	إِبْدَالُ التَّاءِ مِنَ الْوَاوِ
٤٨٤	إِبْدَالُ تَاءٍ افْتَعَلَ دَالاً
٤٨٥	إِبْدَالُ تَاءٍ افْتَعَلَ طَاءً
٤٨٧	إِبْدَالُ الْيَاءِ جِيمًا
٤٨٨	الْإِذْعَامُ
٤٩٣	مَخَارِجُ الْحُرُوفِ
٤٩٨	صِفَاتُ الْحُرُوفِ
٥٠١	الْإِذْعَامُ الشَّادُّ
٥٠٣	الضَّرُورَاتُ الشَّعْرِيَّةُ
٥١٢	الفهرس